



جامعة وهران 2
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

اطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم
علم الاجتماع الحضري

علاقة الجزائري بالفضاء العمومي من خلال مسألة النظافة

تحت إشراف الأستاذ:
لقجع عبد القادر

من إعداد الطالبة:
لشلاش عمارية

رئيسا	جامعة وهران 2	أستاذ التعليم العالي	أد. حجيج الجنيد
مشرفا ومقررا	جامعة وهران 2	أستاذ التعليم العالي	أد. لقجع عبد القادر
مناقشا	جامعة محمد بوضياف USTO	أستاذ التعليم العالي	أد. مداني محمد
مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ. بشير محمد
مناقشا	جامعة وهران 2	أستاذ محاضر "أ"	أ. بومحراث بلخير
مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر "أ"	أ. وراس كريم

الموسم الجامعي 2018/2017

فهرس المحتويات

الفهرس

❖ الشكر

❖ المقدمة العامة.....06

❖ الفصل الأول: الاطار المنهجي للدراسة

1- الإشكالية11

2- الفرضيات.....29

3- منهجية البحث31

4- تعريف بمجتمع البحث : أبرز معالم التاريخ الحضري لمدينة عين تموشنت.....44

الباب الأول : الفضاء العمومي في الجزائر: في إعادة تشكله

❖ الفصل الثاني: الفضاء العمومي: المفهوم والتطور التاريخي

• مقدمة الفصل:.....51

1- مسار تأسيس مدرسة فرانكفورت وتشكل الفضاء العمومي.....53

2- تبلور مفهوم الفضاء العمومي في أركيولوجية يورغن هابرماس.....56

3- نقد المقاربة الهايرماسية للفضاء العمومي.....74

• خاتمة الفصل:.....85

❖ **الفصل الثالث: الفضاء العمومي في خطاب وممارسات الفاعلين الاجتماعيين الجزائريين**

• مقدمة الفصل.....87

1- سيرورة إعادة تشكّل الفضاء العمومي بالمدينة الجزائرية.....89

2- تساؤلات حول الفضاء العمومي في الجزائر، بين التصورات والممارسات.....96

3- الفضاء العمومي بين الرهان السياسي وتجليات القيم الدينية..... 112

• خاتمة الفصل.....122

الباب الثاني: الفضاء العمومي والمواطنة: بين المفهوم و الممارسة

❖ **الفصل الرابع: المواطنة: مقاربات نظرية في سياقها الفلسفي والتاريخي**

• مقدمة الفصل:.....124

1- لمحة تاريخية حول تبلور مفهوم المواطنة.....128

2- مفهوم المواطنة.....136

3- تطور أنماط المواطنة عبر معادلة الحقوق والواجبات.....145

4- صور جديدة للمواطنة (الحراك، الأقلية، الكوسموبوليتانية، الايكولوجية).....153

• خاتمة الفصل:.....157

❖ الفصل الخامس: التجربة الجزائرية في المواطنة

- مقدمة الفصل:.....160
- 1-تجليات وخصوصيات واقع المواطنة في الجزائر.....162
- 2-المواطنة بين الخطاب الرسمي والممارسة الواقعية، من منظور السكان.....167
- 3-"المواطن" من خلال المشاركة في الحياة الجماعية بالجزائر.....179
- خاتمة الفصل:.....192

الباب الثالث: المواطنة الايكولوجية من خلال واقع الفضاء العمومي

❖ الفصل السادس: تبلور مفهوم المواطنة الايكولوجية

- مقدمة الفصل:.....194
- 1-لمحة تاريخية حول مفهوم المواطنة الايكولوجية أو البيئية.....197
- 2-مدرسة شيكاغو وتبلور الايكولوجيا.....209
- 3-تعريف المواطنة الإيكولوجية.....219
- خاتمة الفصل:.....223

❖ الفصل السابع: صور المواطنة الايكولوجية بالمدينة الجزائرية

- مقدمة الفصل:.....225
- 1-طرح مسألة المواطنة الايكولوجية بالجزائر.....227
- 2-واقع "المجتمع المدني" في صياغة المواطنة الايكولوجية.....238
- 3-واقع الاعلام في تفعيل المواطنة الايكولوجية.....250
- خاتمة الفصل:.....258

الباب الرابع: النفايات حسب تصورات وممارسات مختلف الفاعلين الاجتماعيين

❖ الفصل الثامن: النفايات من نظرة الفاعلين السياسيين حسب التصور الانثروبولوجي للسكان

• مقدمة الفصل:.....260

1- النفايات عبر تاريخ البشرية.....262

2- واقع الفاعلين السياسيين من زاوية النفايات في التصور الانثروبولوجي للسكان..... 269

3- نظرة السكان لاستراتيجيات السلطات المحلية في تسيير النفايات.....288

• خاتمة الفصل:.....301

❖ الفصل التاسع: نظرة المجتمع الجزائري لواقع الفضاء العمومي من إشكالية النفايات

• مقدمة الفصل:.....303

1-واقع الفضاء العمومي في التصور الأنثروبولوجي للسكان، حالة رمي النفايات..... 306

2-غياب الجانب الديني في تأطير الممارسات الاجتماعية، حالة رمي النفايات.....320

3-تصورات وممارسات العائلة الجزائرية لمسألة النفايات داخل الفضاءات العمومية.....322

4-تأنيث كل ما هو مرتبط بالنظافة داخل العائلة الجزائرية.....329

• خاتمة الفصل:.....338

الباب الخامس: تمثلات الفضاء العمومي ورهانات المواطنة الايكولوجية عند الطفل

❖ الفصل العاشر: النفايات من نظرة الصغار للكشف عن واقع الكبار

- مقدمة الفصل:.....340
- 1- كيف يتصور ويصنع الطفل الفضاء العمومي من زاوية النفايات342
- 2-تمثلات الفضاء العمومي عند الطفل من خلال الحي السكني..... 348
- 3-علاقات الصغار تكشف عن تصورات الكبار للفضاء العمومي..... 358
- خاتمة الفصل:.....367

❖ الفصل الحادي عشر: المواطنة الايكولوجية في المدرسة الجزائرية

- مقدمة الفصل:.....369
- 1-المواطنة الإيكولوجية كأحد مهام التغيير التي أنيطت بالمدرسة الجزائرية371
- 2-المواطنة الإيكولوجية وواقع الممارسات اليومية للطفل داخل المدرسة الجزائرية..... 380
- 3-صور المواطنة الايكولوجية لدى الطفل الجزائري.....385
- خاتمة الفصل:.....395

❖ الخاتمة العامة397

❖ المراجع والمصادر.....407

الملاحق.....431

شكر وتقدير

في ختام رحلتنا في إعداد هذه الرسالة المتواضعة

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان

إلى الأستاذ المشرف: لقجع عبد القادر الذي تتبع معنا جميع

خطوات بحثنا ولم يبخل علينا بالتوجيهات والارشادات البناءة

كما نتوجه بالشكر والتقدير إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة

وكل الأساتذة الذين رافقونا في المشوار الدراسي

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث

كما لا ننسى أن نتوجه بالشكر لأفراد الأسرة الكبيرة والصغيرة التي

أمدتنا بتشجيعاتها ودعمها لمواصلة المثابرة والعمل على إنهاء الرسالة.

وشكرا

مقدمة عامة:

حاولت هذه الدراسة أن تتطرق إلى المدينة الجزائرية، ولكن أردنا أن يكون ذلك من زاوية ممارساتية وملموسة أي من خلال محاولة فهم وتحليل سلوكيات ومواقف واقعنا اليومي المعاش، بما أن تخصصنا يندرج تحت عنوان، مدن: ثقافات ومجتمع، في مسارات تكويننا بعلم الاجتماع الحضري لهذا انصب اهتمامنا على التفكير في حقل المدينة من خلال البحث عن مدى وجود مشروع لبناء المدينة الجزائرية وفق الثقافة والتصورات المحلية؟ بما أن لكل حضارة نوع خاص بها من المدينة، فمن يريد فهم وتحليل المدينة عليه أن يكتشف عقلنة هذه الحضارة (ما يسميه Max Weber "القانون الداخلي الخاص للمدينة" *Eigengesetzlichkeit*)¹.

لذا اعتبرت المدينة محور اهتمام العديد من البحوث والدراسات فهي فسيفساء العصر وملتقى الحضارات والثقافات، حيث عرفها Henri Lefebvre على أنها "إنعكاس العلاقات الإجتماعية على الأرض"² باعتبار الظاهرة الحضرية (المدينة) تظهر على شكل شامل، وتتجسد هذه الشمولية في الحياة اليومية، فالمدينة ليست مادية فقط وليست أخلاقية فقط وسلوكيات وتصورات، بل شيء شامل³، وحسب Robert Parck هي "مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن، ولهذا السبب فهي منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز"⁴، لهذا تعتبرها مدرسة شيكاغو كمخبر اجتماعي من خلال التجارب التي يقوم بها المجتمع في حياته اليومية لإعادة إنتاج نفسه ومدينته وفضاءه، أي هناك إنتاج من خلال الحياة اليومية للسكان⁵.

¹ -Julien Freund, préface, Max Weber, *La ville*, Ed. Aubier-Montaigne/ Champ Urbain, Paris, 2^{ème} Ed. 1982. (1^{er} éd en allemand : 1921) p. 15 - 16.

² - Henri Lefebvre, *La révolution urbaine*, Ed. Gallimard, 1970, p 64.

³ - Ibid. P 65.

⁴ - Yves Grafmeyer, Isaac Joseph, *L'école de Chicago, Naissance de l'écologie urbaine*, Paris, Ed. du Champ Urbain, 1998, p 55.

⁵ - Anne Raulin, *Anthropologie urbaine*, Ed. Armand Colin, Paris, 2002, p 33.

فلم يعرف المجتمع الجزائري الظاهرة الحضرية إلا مؤخرا، حيث شهد نزوحا عنيفا جراء الاستعمار من الريف إلى المدينة¹، فبقى الظاهرة الحضرية في المجتمع الجزائري من الاشكاليات الجديدة نسبيا، نظرا لتزايد عدد السكان الحضريين في المدن، خاصة غادات الاستقلال كحق لهم في المدينة²، بحيث تسارعت هذه الحركة منذ بداية سنوات 1950، جراء النزوح الريفي الذي فرضه الاستعمار الفرنسي على معظم الأسر الجزائرية، والذي يعتبر من أعنف ما شهدته البشرية³ من خلال اقتلاع السكان من جذورهم ووضعهم في سياقات جديدة لا تمدهم بصلة⁴.

هذا الانتقال إلى المدينة الذي أصبح يفوق حاليا 75% من مجموع السكان حسب التعداد العام للسكن والسكان⁵، سمح ب بروز عدّة ظواهر حضرية داخل المدينة المدينة الجزائرية بعد الاستقلال، التي لم نستطع فهمها وتداركها إلى حد الآن، كنتيجة حتمية لهذا التغيير المفاجئ في الأوضاع المعيشية والعلاقات الاجتماعية من خلال إعادة التفاوض في تملك المدينة، وفي هذا السياق الاجتماعي الثقافي الجديد الذي انجر عن ما بعد الاستعمار، وفي ظل السياسات التي انتهجت عن ما بعد الاستقلال، نحاول رصد آثار هذا التغيير في إعادة بناء علاقات المجتمع الجزائري بالظاهرة الحضرية من زاوية الفضاء العمومي⁶.

¹ - Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad, *Le déracinement, La crise de l'agriculture traditionnelle Algérienne*, Paris, Minuit, 1964, p 27.

² -Henri Lefebvre, *Le droit à la ville*, Ed Anthropos, Paris, 1974.

³ -Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad ont relevé que : « Ce déplacement de population est parmi les plus brutaux qu'ait connus l'histoire », in Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad, *Le déracinement, La crise de l'agriculture traditionnelle Algérienne*, Op cit, p 13.

⁴ - Ibid, p 13.

⁵ - Collection statistiques, O N S, R.G.P.H, 2008.

(حيث قاربت سنة 2008 نسبة 70% وهي تفوق ذلك حاليا)

⁶ - فضلنا استعمال الفضاء العمومي الذي يقابل ترجمة (Espace public) عند الفرونكوفونيين، عوض المجال العمومي والذي يقابل ترجمة (Sphère publique) عند الانجلوسكسونيين، حسب ما جاء في كتاب:
- Mohamed Kerrou, *Hijab-Nouveaux voiles, Et Espaces Publics*, Ed. Cérès, 2010, p 39.

ليتساءل هذا البحث عن إمكانية إعادة تشكل " الفضاء العمومي" في المدينة الجزائرية في ظل هشاشة أو غياب العناصر الأساسية التي يتبلور من خلالها، كهشاشة المواطنة، المجتمع المدني، الحرية والديمقراطية، المشاركة السياسية، المشاركة في الحياة الجماعية، الخدمة العمومية، تدبير الشأن العام... كما أكد عليه جمال غريد¹.

فارتأينا الكشف عن تصورات وتمثلات المجتمع الجزائري لفضائه العمومي من خلال ممارسته الفعلية واليومية بداخله، وذلك من خلال إشكالية رمي النفايات في معظم الشوارع والمرافق العمومية بأغلبية المدن الجزائرية، مدينة عين تموشنت نموذجاً،² إذ أن المدينة مشروع يمكن قراءته من ظاهرة رمي النفايات، فهي تبين لنا تواجد خلل ومشكل يعيق عمليات التحضر بتناقضاتها، كما يعتبر مشكل النفايات من بين مؤشرات الحياة الحضرية العصرية³، حيث تبقى السلوكيات والممارسات التي نراها اليوم في الفضاء العمومي بداخل المدينة الجزائرية تخفي حقيقة العلاقة الموجودة ما بين الأفراد والدولة، فما هي تمثلات وتصوّرات الجزائري لمفهوم الفضاء العمومي؟ أو بتعبير آخر ماهي علاقة الجزائري بفضائه العمومي من خلال مسألة النفايات المنزلية؟

وعبر تبني الموقف الانثروبولوجي لإعادة التفكير في الأطر الاستيمولوجية للمجتمع الجزائري أخذ هذا البحث صبغة وصيغة نوعية من خلال توظيف متطلبات الانثروبولوجيا، حيث أصبح فهم المجتمع الجزائري من خلال المقاربة الأنثروبولوجية ضرورة وكذلك من اهتمامات الجامعة الجزائرية، فهي تساعدنا أكثر على فهم الواقع الجزائري كما هو من خلال الغوص في أعماق المجتمع الواقعي

¹ -Djamel Guerid, *L'entrée en sociologie, Les limites de l'universel Européen, Implications concrètes dans le monde d'aujourd'hui*, Ed, Publisud, Paris, 2013, p195.

² - بحكم أننا من بين سكان المدينة منذ الولادة وهذا ما سهل علينا الملاحظة اليومية وإجراء البحث الميداني.

³ -Catherine De Silguy, *Histoire des hommes et de leurs ordures, Du moyen âge à nos jours*, Ed le cherche midi, Paris, 2009, p 103.

المعاش، إذ تهتم بكل ما لم نفكر في كتابته، وفي هذا الصدد يقول Claude Levis- Strauss " إذا كانت الأنثروبولوجيا في المجتمع، فإن المجتمع في الأنثروبولوجيا "1.

ارتأينا المنهج الانثروبولوجي من خلال الملاحظة من داخل المجتمع لوصف هذه التصورات والسلوكيات، عبر الغوص في المجتمع الجزائري لعدة سنوات منذ أواخر سنة 2008، بحيث جاءت هذه الانطلاقة كامتداد للبحث الميداني الذي أجري بمدينة وهران في اطار التحضير لشهادة الماجستير²، لنواصل هذا التفكير من خلال بحث ميداني آخر أجري بمدينة عين تموشنت عبر موقفين متكاملين، فتمثل الموقف الأول³ في فهم وتحليل هذه التصورات والممارسات التي ارتبطت إلا بالفضاء العمومي - حالة رمي النفايات- من خلال نظرة مختلف الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين في تسيير النفايات⁴، وذلك عبر منظور أنثروبولوجي لسكان مدينة عين تموشنت، بمعنى إعطاء الأهمية لفهم المعنى الذاتي الذي يعطيه الفاعلون لهذه السلوكيات والتصورات.

أما الموقف الثاني⁵ جاء لكشف الستار عن هذه النظرة، من خلال تصورات وتمثلات الأطفال التي تعكس واقع المجتمع الجزائري في علاقاته مع الفضاء العمومي، المواطنة، المواطنة الايكولوجية... من خلال ما يتم تلقينه للطفل عبر مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

هذا ما جاء في خمسة أبواب (05) قسمت على إحدى عشر فصل (11) كما يلي:

الفصل التمهيدي: عرض الاطار المنهجي للدراسة من خلال طرح الإشكالية

وفرضيات البحث، تبني الموقف الانثروبولوجي من خلال عرض منهجية البحث.

¹ - Claude Levis- Strauss, *Anthropologie structurale*, Plon, Paris, 1997.

² - لشلاش عمارية، مقارنة أنثروبولوجية لإشكالية النظافة في المدن الجزائرية، مدينة وهران نموذجاً، مذكرة تخرج

لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تحت اشراف الاستاذ: لقع عبد القادر، جامعة وهران، 2011-2012.

³ - بحث ميداني مع سكان مدينة عين تموشنت تمثل في إجراء مقابلات نصف موجهة (20 مقابلة) إضافة إلى توزيع استمارة (320 مبحوث).

⁴ - السكان، السلطات المحلية، المجتمع المدني، الجانب الديني، الجانب القانوني، المدرسة، الاعلام...

⁵ - بحث ميداني أجري بأربعة مدارس ابتدائية بمدينة عين تموشنت تمثل في توزيع استمارة (230 طفل).

الباب الأول: يتمحور حول إشكالية الفضاء العمومي بالجزائر من خلال التعرّيج أولاً على تبلور المفهوم على ضوء نظرية يورغن هابرماس (الفصل الثاني)، ثانياً من خلال سيرورة إعادة تشكّله على ضوء خطاب وممارسات الفاعلين الاجتماعيين الجزائريين (الفصل الثالث).

الباب الثاني: تطرق إلى إشكالية الفضاء العمومي من زاوية المواطنة عبر مقارنة نظرية لمفهوم المواطنة (الفصل الرابع)، ثم عرض تجربتها في المجتمع الجزائري (الفصل الخامس).

الباب الثالث: تمثل في ماهية المواطنة الايكولوجية (الفصل السادس) ثم عرضها من خلال تجربة وممارسة المجتمع الجزائري (الفصل السابع).

الباب الرابع: جاء ليكشف النظرة الحالية لعلاقة المجتمع الجزائري بالفضاء العمومي من زاوية رمي النفايات حسب التصور الانثروبولوجي للسكان لكل من الفاعلين السياسيين للكشف عن نظرة الحكام (الفصل الثامن)، وتصورات وممارسات العائلة الجزائرية للكشف عن نظرة المحكومين (الفصل التاسع).

الباب الخامس: خصص هذا الباب لتمثلات وتصورات الأطفال بغرض الكشف عن ما يتلقاه الطفل من مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، خاصة الأسرة والمدرسة، مما يعكس حقيقة الواقع الجزائري من زاوية تعامل الطفل مع النفايات داخل الفضاء العمومي، لهذا نتساءلنا الى أي حد يمكن لعالم الصغار أن يكشف عن واقع الكبار (الفصل العاشر)، كما نتساءل اليوم عن واقع المواطنة الايكولوجية في المدارس الابتدائية الجزائرية؟ من خلال البحث عن قيم وتجليات المواطنة الإيكولوجية في ممارسات الأطفال اليومية داخل المدرسة الجزائرية (الفصل الحادي عشر).

الإشكالية:

يعتبر مفهوم الفضاء العمومي أحد التعابير الأكثر انتشاراً في نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، وفي الواقع يبقى تكونه مرتبطاً بتحويلات عميقة شهدتها العالم، كما ارتبط هذا النموذج في تاريخ تكوينه بمفاهيم أخرى نكاد نجزم أنها لصيقة به، بينهما ارتباطات عضوية قوية سواء من حيث أطرها المرجعية الفكرية، أو من حيث علاقات التداخل التي بينها في الممارسة الفعلية، تلك المفاهيم مثل: الدولة الحديثة، الديمقراطية، المواطنة، الرأي العام، الشأن العام، المجتمع المدني... هذه المفاهيم في مجموعها تشير إلى جذور تاريخية عميقة عبر مختلف الحضارات القديمة التي ساهمت كل منها بطريقة مختلفة ومتفاوتة في تشكيلها وبناءها، كما تشير إلى تلك الحركات الاجتماعية القوية من خلال سيرورة تحولات عميقة عرفها العالم منذ منتصف القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر في البلاد الأوروبية التي دخلت عهد الثورة الصناعية والتحول الرأسمالي... كلها عوامل ساهمت في تكوين وتبلور الفضاء العمومي إلى جانب المفاهيم الأخرى.

من هذا المنطلق لا نبالغ إن اعتبرنا مفهوم الفضاء العمومي إضافة إلى المفاهيم الأخرى التي أشرنا إليها سابقاً، أحد المعالم الرئيسية التي أعطت للمرحلة القادمة هويتها وخصوصيتها، ومن تم يمكننا فهم مدى أهمية الدراسات التي تطرقت إلى هذه المعاني، ولقد شكلت مساهمة الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس¹ بالنسبة للفضاء العمومي، من بين أهم المساهمات التي دشنها في بداية الستينات من القرن الماضي، حيث أصر على ضرورة النظر في هذا المفهوم من زاوية نظرية- معرفية من جهة، و من زاوية ممارساتية – ملموسة من جهة الأخرى.

¹ - يورغن هابرماس (Jürgen Habermas) فيلسوف وعالم إجتماع ألماني معاصر (18-06-1929 بدسلدورف) يعتبر من أهم علماء الاجتماع والسياسة في عالمنا المعاصر، ما زال يعيش بألمانيا و يعد من أهم منظري مدرسة فرانكفورت النقدية، له أزيد من خمسين مؤلفاً، و هو صاحب نظرية الفعل التواصلي (1984-1987) .

حيث ترجع أطروحاته حول هذا التفكير إلى دراسته في الستينات لميكانزمات تشكل الرأي العام والفضاء العمومي، فتطرق إلى مفهوم الفضاء العمومي البرجوازي، الذي تزامن مع ظهور الرأسمالية والمؤسسات التي رافقت هذا النظام مثل: البنوك، البريد والمواصلات، الجرائد والصحف التي سمحت بظهور علاقات جديدة في الاتصال والتواصل¹، فحسب هابرماس الفضاء العمومي هو مجال للتواصل والاتصال بين الأفراد، الذي يسمح بظهور علاقات جديدة التي تمكنهم بالتواصل مع الدولة ومن تم حتى النقد لقراراتها²، فقد لعب الفضاء العمومي الذي أسسته الطبقة البرجوازية دورا هاما في التقدم السياسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي الذي حققته الدول الأوروبية، فهو الذي سمح بظهور المجتمع المدني كقوة اجتماعية مستقلة تراقب السلطة، كما يعتبره "المجال الذي يتم فيه النقاش والحوار الحر بين مختلف الأفراد حول الشؤون العامة والمشاركة"³.

ويبقى الفضاء العمومي في نظره، ليس فضاء معطى سلفاً و لا هو قائم خارج التجربة التاريخية، إنه قبل كل شيء فضاء رمزي يتكون عبر الزمن ويحتاج تكونه إلى تبلور مفردات ومنظومات قيم مشتركة واعتراف متبادل بكل فاعل ورؤية متقاربة حتى يصبح من الممكن النقاش والاعتراض والتشاور، فهو ليس فضاء نختاره أو نفرضه بإرادتنا، وقد يوجد أو لا يوجد، إنه يعكس حقيقة الممارسات الديمقراطية التي يعرفها هابرماس "التشكيل الحر للإرادة الشعبية، عبر وسائل النقاش العمومي، والطريق الوحيد للخلاص أمام المجتمعات"⁴، ويبقى يعكس التعبير عن تناقص المعلومات والآراء والمصالح والايديولوجيات، إنه ما يجمع بين ملايين من المواطنين ويقدم لهم الشعور بالمشاركة الفعلية في الحياة السياسية.

¹ - Jürgen Habermas, *Théorie de l'agir communicationnel, Pour une critique de la raison fonctionnaliste*, L'espace du politique, Tome 2, France, 1987, p 56.

² - Ibid.

³ - Jürgen Habermas, *L'espace public, Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*, Edition Payot et Rivages, Paris, 2008, p 213.

⁴ - Jürgen Habermas, *Droit et Démocratie*, Trad. En français, R, Rochlitz, Paris, Gallimard, 1997, p 36.

فارتأينا أن نقارب هذا المفهوم " الفضاء العمومي" في ظل خصوصيات المجتمع الجزائري والواقع الراهن، وذلك أولا من خلال تصوّراته لدى الفرد الجزائري، وثانيا من خلال الممارسة الفعلية للأفراد بداخله من خلال تجاربهم اليومية، حيث يبقى من خصوصياته في المجتمع الجزائري الإشارة إليه بالكثير من التسميات والتعابير، ولعلّ أهمها: مصطلح "البايك - Beylek" حسب ما جاء في دراسة نسيمه دريس التي أجرتها بالجزائر العاصمة¹، فتبقى كلمة "البايك" من أهم التعابير المستخدمة محليا للإشارة إلى كل ما هو ملك للدولة، وله دلالات تاريخية ورمزية كثيرة، يمكننا تحليلها لفهم الكثير من السلوكيات الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى لرصد العلاقة بين المجتمع والدولة، إن كلمة "البايك" هي من بقايا الذاكرة الاجتماعية للتنظيم الإداري العثماني في الجزائر، وسبب استمراره، كما تقول نسيمه دريس، هو "كون الجزائر قد عرفت، خلال جميع مراحلها التاريخية، أشكالاً مختلفة من "البايك": البايك العثماني ثم الفرنسي، وأخيرا البايك الوطني"²، فكل نظام سياسي حكم الجزائر سعى إلى إنتاج بايك جديد un neo-baylek، على حد تعبير المؤرخ الفرنسي Gilbert Meynier³.

وهذا ما أكدته كذلك نتائج البحث الميداني الذي أجري بمدينة وهران⁴ حول إشكالية الرمي العشوائي للنفايات المنزلية بالفضاءات العمومية⁵، للتوصل إلى معاني ودلالات هذه السلوكيات⁶، حيث يبقى في إدراك الساكن الجزائري أن كل ما هو عمومي هو ملك للدولة وبالتالي هي المسؤولة الوحيدة عن نظافته والمحافظة عليه،

¹ - Nassima Dris, *La ville mouvementée: Espace public, centralité, mémoire urbaine à Alger*, Éd, L'Harmattan, Paris, 2001.

² - Ibid. p 183

³ - Gilbert Meynier, *Problématique historique de la nation algérienne*, In NAQD, N° 14/15, 2001, p 25-54.

⁴ - لشلاش عمارية، مقارنة أنثروبولوجية لإشكالية النظافة في المدن الجزائرية، مدينة وهران نموذجا، المرجع المذكور سابقا.

⁵ - من خلال توزيع (200 استمارة)، موزعة على مختلف الفئات العمرية، المستوى المهني و التعليمي، إختلاف الأحياء والرتب الاجتماعية، الجنس و الحالة المدنية... الخ

⁶ - تم إجراء مقابلات نصف موجهة مع السكان وعمال النظافة ومختلف المصالح المعنية (البلدية- الولاية- مديرية البيئة...)

كونهم يعتبرون هذا الفضاء حكراً على الدولة حيث يقول أحد المبحوثين " الزونق تاع البايك علاه نقيها"¹ فتساءلنا عن مدى ارتباط المجتمع الجزائري بكلمة "البايك" التي ترمز إلى الملكية الواسعة للباي في العهد العثماني، فربما ضعف العلاقات بين السكان والدولة أو انعدام ثقة السكان بقرارات الدولة هو الذي أدى إلى ابتعاد واغتراب السكان عن هذا الفضاء كونه حكراً على الدولة وليس مجال للتواصل بينهم أين يستطيع الأفراد التعبير عن رأيهم بكل حرية والمطالبة بحقوقهم من خلال هذا المجال، حيث أدى غياب الفرد- المواطن كفاعل في الفضاء العمومي الذي يعتبره غريب عنه، كونه لا يساهم في بنائه من خلال استشارته وتدخله في صنع القرار السياسي وإيجاد حلول لمشاكله أي إعطاء له الأولوية والأهمية في صنع السلطة، فقد حاولت الدولة تدارك التطور متجاهلة بذلك كل تصوّرات وطموحات المجتمع، بحيث يعرفه هابرماس: " بالفضاء الذي يتجمع فيه الأفراد لتشكيل ما يقترب من الرأي العام حول احتياجات المجتمع من الدولة، وللتقاش حول المسائل العامة بشكل عقلاني"²، وفي هذا السياق، وإذا اعتبرنا أنه من مميزات الفضاء العمومي في المجتمع الجزائري ارتباطه العضوي بالدولة، فكيف يمكن تشكيل رأي نقدي آخر بداخله يقوم حتى بنقد قرارات الدولة؟

هذا ما أدى بنا للتساؤل عن واقع الروابط المتواجدة ما بين الأفراد والدولة من زاوية الفضاء العمومي؟ ومن بين هذه التساؤلات، لماذا بعد أكثر من نصف قرن لم تستطع الدولة الوطنية إلى حد الآن أن تغير هذه الميزة التي صبغة علاقة المواطن الجزائري بدولته؟ بحيث يعد مفهوم الفضاء العمومي واحداً من المفاهيم التي جرى الاعتماد عليها في قراءة العلاقة بين السلطة والمجتمع في المجالات السياسية الحديثة، باعتباره " المجال الوسيط بين الحياة الخاصة للأفراد وبين الدولة"³، فارتأينا الكشف عن ذلك من خلال الممارسات الفعلية واليومية للسكان داخل الفضاء

¹ - (الترجمة: المجال الخارجي خاص بالدولة، ليست ملكي الخاص لكي أنظفها) المقابلة الاستطلاعية رقم: 05.

² - Jürgen Habermas, *L'espace public*, Op cit, p 309.

³ - Ibid.

العمومي، وهذا باعتبار " المشاكل اليومية هي المشاكل السياسية، والمشاكل السياسية هي المشاكل اليومية".

لهذا اعتمدنا في مقاربتنا على إشكالية النفايات الحضرية وذلك من خلال ظاهرة الرمي العشوائي لها في معظم الشوارع والمرافق العمومية بالمدن الجزائرية، مدينة عين تموشنت نموذجاً.

إذ تبقى إشكالية النفايات من أهم المؤشرات التي تسمح بمعاينة الوضعية البيئية بصفة عامة، وتسمح بالكشف عن علاقة الأفراد بالدولة، ولكن من منظور آخر، بمعنى محاولة فهم واقعنا الاجتماعي من مستوى آخر للمجتمع، وهو المجتمع الواقعي الذي يمثل الحياة اليومية للأفراد داخل فضاءهم العمومي، من خلال تجاربهم اليومية التي تتسم بالخطء والصواب في محاولة تكيفهم مع الحياة الحضرية عن طريق البحث عن نمط حياة خاص بهم، لذلك ارتأينا مؤشر النفايات للكشف عن ميكانزمات وآليات "التحضر من الأسفل"¹.

حيث يبقى من بين تجليات العلاقة بين الأفراد والدولة تفاقم ظاهرة رمي النفايات في الشارع على غرار عدّة ظواهر أخرى مثل: عدم المحافظة على الأملاك العمومية، قلة المشاركة السياسية، العنف الحضري، تخريب الأجهزة العمومية، الحرقة... كلها ظواهر اجتماعية تسمح بمعاينة التحضر والتغير الاجتماعي من الأسفل، فربما هذه الظواهر بما فيها الرمي العشوائي للنفايات بالفضاء العمومي، تفسر لنا بروز حركة اجتماعية، يحاول من وراءها سكان المدينة البحث عن طريق خاص بهم يلاءم هويتهم ونمط عيشهم أو إعادة بناء هوية جزائرية جديدة بعدما تزعزعت من طرف الاستعمار، كأنهم لا يزالون في طور البزوغ والنشوء² بحيث لم تتحدد لحد الآن المعايير الجماعية المتفق عليها، كونهم لا يزالون يظهرون أنواع

للتعمق أكثر في هذا المصطلح أنظر نص:

¹ - Abdelkader Lakjaa, *Algérie : Sens et enjeux d'une urbanisation par le bas*, in Maryse Carnes et Jean- Max Monjer, *Devenirs urbains*, Presses des Mines, Paris, 2014.

² - Abdelkader Lakjaa, *L'habiter identitaire élément pour une problématique d'une urbanité en émergence*, Insaniyat N° 02, CRASC, Oran, 1997.

مختلفة من السلوكيات التي لا يمكن إدراجها ضمن التقليدي ولا يمكن إدراجها ضمن العصري في مفهومه الغربي، فهم يعملون على إيجاد النمط الذي يساعدهم، وليس الذي يُحاول أن يفرض عليهم، من طرف الدولة عن طريق مختلف مؤسساتها وقوانينها وسلطاتها.

هذا ما وضعه جورج بالوندي (Georges Balandier) من خلال دراسته للمجتمعات الإفريقية، حيث يعرج في كتابه "الدلالة و القوة"¹ على كون مجتمعات العالم الثالث تعبر عن نفسها من خلال مستويين: المستوى الرسمي (Officiel) ويتمثل في مختلف المؤسسات والمنظمات الرسمية للسلطة، أما المستوى اللارسمي فهو يمثل المجتمع الواقعي (Réel)، لأنه ينطلق من الواقع المعاش لأفراد المجتمع، أي من خلال تجاربهم اليومية ومن خلال تصوراتهم عاداتهم تقاليدهم، أي عبر المعاني والدلالات التي يحملونها لكل متطلباتهم وانشغالاتهم حتى المعاني الحاملة لطموحاتهم ومستقبلاتهم².

لهذا حسب جورج بالوندي المجتمع الواقعي هو المجتمع في جانبه الأعمق والأدق لفهم مستقبل هذه الشعوب، لأنه في حركية وتغير مستمر وأسبق من المجتمع الرسمي، حيث تولد هذه المجتمعات الواقعية من الحركة، وتبقى قائمة بفضل هذه الحركة، وتتغير من خلالها، لهذا هو المستوى الأصح للكشف عن ديناميكيات التغير والتنبؤ، فحسب بالوندي كل المجتمعات لها دلالة وهذه الأخيرة تتجسد في التصورات والمعتقدات والأفكار... وهذه الدلالات هي التي تتراكم مع الزمن لكي تصبح قوة تدفع بها كل العوامل الخارجية التي لا تتماشى معها، من هنا نفهم الصراع الموجود بين المجتمع الرسمي و اللارسمي من خلال إختلاف المعاني التي يحملها كل واحد في طبيئته، أي محاربة المشروع الذي يحاول أن يجسده كل مجتمع، وتبيننا لهذا الموقف هو الذي أدى بنا إلى الاهتمام بالتحضر من الأسفل.

¹ - Georges Balandier, *Sens et puissance*, Ed, PUF, Paris, 1971, 2^{ème} Ed, 1981.

² - Ibid, p 54.

فهل يمكن اعتبار رمي النفايات في الشارع والأماكن العمومية نوع من العصيان المدني؟ أي رفض كل القرارات والمشاريع التي يحاول أن يفرضها المجتمع الرّسمي من خلال جملة قوانينه ومؤسساته على المجتمع الواقعي متجاهلاً بذلك كل قيمه وعاداته¹، وتطلق عليه هذه الصفة بمعنى عصيان القانون المدني، فهو عبارة عن مقاومة المجتمع، وهو اشتقاق عن عصيان المواطنين الناجم عن انعدام الحقوق المدنية² أم ظاهرة رمي النفايات بشكل عشوائي داخل الفضاء العمومي هي تعبير عن شيء آخر؟

في هذا السياق، يبقى تفشي النفايات اليوم في معظم شوارع المدن الجزائرية، من الظواهر الاجتماعية التي يجب التوقف عندها داخل الدراسات السوسولوجية والأنثروبولوجية الحضرية، و من الدراسات التي سوف توضح لنا مدى حقيقة بناء الدولة في الجزائر، إذ أن الدولة مشروع يمكن قراءته من خلال إشكالية رمي النفايات.

فجاءت الانطلاقة من سؤال بسيط وهو البحث عن سبب تراكم النفايات المنزلية في معظم شوارع مدننا؟ لماذا تحولت شوارع وأحياء بعض المدن الجزائرية إلى فضاءات واسعة لانتشار الأوساخ والنفايات المنزلية بمختلف أنواعها؟ حيث يلاحظ أن النظافة إقتصرت إلا على الفضاء الداخلي (المنزل)، على غرار ممارسات أخرى مثل: البزق في الشارع، رمي السجائر بالأرصفة ومختلف المرافق العمومية، رمي مختلف القمامات والنفايات من نوافذ السيارات وشرف المنازل، عدم إحضار أكياس النفايات عند نقاط ومواعيد رميها، عدم المحافظة على حاويات ومزابل، غسل السيارات على الارصفة، حتى البول في الشارع وشرب الخمر ثم إلقاء القارورات في الأرصفة والحدائق... الخ

¹ - Ibid, p 70.

² - بلعور الطاهر، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، رقم 15، 2007، ص 207.

بصفة عامة غياب النظافة بالمحيط الخارجي والأماكن العامة، حيث أصبحنا عند المرور في معظم شوارع مدننا نتساءل هل فعلا توجد مصلحة النظافة؟ هل التقصير من البلدية فقط؟ لهذا سوف نحاول البحث عن مدى جهود الدولة في ذلك من خلال التطرق الى مختلف الفاعلين السياسيين، فارتأينا الكشف عن نظرة السلطات المحلية في التصور الانثروبولوجي للسكان، في تسييرها لمختلف النفايات الحضرية باعتبارها تشكل أحد أهم الفاعلين الاجتماعيين لفهم هذه الحلقة، كإطار مؤسساتي لفهم مدى تفاقم ظاهرة الرمي العشوائي للنفايات بالفضاء العمومي فقط، ومن جهة أخرى نظرة المجتمع الجزائري لواقع الفضاء العمومي من زاوية تعامله مع نفاياته، أي محاولة فهم الدلالات التي يعطيها الأفراد لهذه السلوكيات والممارسات؟ التي ارتبطت إلا بالفضاء العمومي، فلماذا يرجع غياب الحس المدني والأخلاقي والحضاري للتعامل مع النفايات المنزلية لدى العديد من السكان؟

فتبقى نظافة الفضاء العمومي هي مجموع من القيم والتصورات الخاصة بالأفراد المنسجمين جماعياً في سلوكيات وقيم موحدة، هذا ما يُعبر عن مدى الانسجام الاجتماعي حيث أن ترك الفضاء العمومي للسلوكيات والممارسات المؤدية إلى تلويث ما هو عمومي وتلطّيح المحيط الخارجي من خلال رمي النفايات والقاذورات... الخ هي ظاهرة تبيّن لنا تواجد خلل ومشكل يعيق عمليات التحضر والانسجام الاجتماعي، أي هناك صعوبة في بناء المدينة، لكن أين تكمن هذه الصعوبة؟ تكمن هذه الصعوبة من وجهة نظرنا في عدم أخذ تصوّرات المجتمع الجزائري، لهذا تبقى السلوكيات والممارسات التي نراها اليوم في الفضاء العمومي بداخل المدينة الجزائرية تخفي حقيقة العلاقة الموجودة ما بين الحاكم والمحكوم بحيث يساعدنا هذا السلوك على معرفة مدى نجاح مشروع بناء الدولة في الجزائر، حيث يعتبر رمي النفايات من العناصر الأساسية التي تتماشى مع مفهوم المدينة كمختلف العناصر المكونة لها مثل العمل- السكن- الطرق- البناءات والمرافق العمومية - الإنارة العمومية... فتبقى النظافة العامة أو تسيير النفايات من الظواهر الاجتماعية المتعلقة بطبيعة المجتمع وبدرجة تطوره.

في هذا المضمار، تبقى معظم المدن الجزائرية تعاني شوارعها من النفايات¹ بل "تتزين" بمختلف ألوان الأكياس البلاستيكية، إضافة إلى انتشار الروائح الكريهة والحيوانات الضالة وكذا مختلف أنواع الحشرات... على حد تعبير أحد المبحوثين² مما انعكس على الصورة الحضارية والوضعية الصحية والبيئية للمدن الجزائرية، فطالما شكلت النفايات أخطار كبيرة على صحة الإنسان³، فمن خلال الزيارات التي قمنا بها لمختلف المدن الجزائرية⁴ ما كان يشد انتباهنا، في الوهلة الأولى أكوام النفايات المتبعثرة عبر المحطات لنقل المسافرين قبل دخول المدينة أصلا، إذ أصبحت النفايات المجمّعة هنا وهناك تشكل الديكور اليومي لهذه المدن، وحتى مصدر اللعب للأطفال، هذا ما أدى بنا إلى التساؤل عن عدم نظافة المدن الجزائرية - مدينة عين تموشنت- نموذجا.

فوق اختياري على مدينة عين تموشنت التي لا تستثنى من ذلك لكوني من بين أحد قاطنيها منذ الولادة، هذا ما سمح لي بالملاحظة المباشرة واليومية لرصد مختلف ممارسات العائلات فيما يخص تعاملها اليومي مع النفايات المنزلية سواء داخل الفضاء الخاص (المنزل) أو الفضاء المشترك (السلام والمجال السكني) أو الفضاء العمومي (الشارع ومختلف المرافق العمومية).

حيث تبقى العلاقة التي أسستها العائلات الجزائرية بكلا الفضاءين العام والخاص هي من بين أهم الظواهر التي شددت انتباه العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية، خاصة تلك التي تعلق بعلم الاجتماع الحضري والانثروبولوجيا

¹ - من خلال زيارة بعض المدن الجزائرية، قمنا بالملاحظة المباشرة لمختلف الشوارع و المرافق العمومية لهذه المدن الجزائرية مثل: العاصمة، قسنطينة، وهران، البليدة، مستغانم، بشار، سعيدة، سيدي بلعباس، عين تموشنت، تلمسان، شلف، تيارت، غليزان وغيرها، وكذلك من خلال المقابلات الاستطلاعية مع بعض قاطني المدن التالية: بسكرة، أدرار، تيبازة، عين الدفلة، تندوف، واد سوف، باتنة، الاغواط - المدن التي تعذر زيارتها- تم التطرق إليها من خلال المقالات للصحف والجراند والحصص الإذاعية والتلفزيونية، الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، ومختلف وسائل الاعلام...

² - المقابلة الاستطلاعية رقم 01.

³ - عبد العزيز طريح الشريف، البيئة وصحة الإنسان في الجغرافيا الطبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص

95.

⁴ - جاءت هذه الزيارات للمدن المذكورة سابقا إما في إطار البحث عن التوظيف بالجامعة، أو في إطار شخصي أو عائلي، لكننا اختمننا تلك الفرض دائما لإجراء بعض المقابلات الاستطلاعية أو من خلال الملاحظة المباشرة لرصد مختلف الممارسات البيئية داخل الفضاء العمومي، خاصة كيفية تعامل السكان مع النفايات المنزلية.

الحضرية، والتي كانت تبحث عن محاولة فهم وتفسير أسباب مواصلة السلوكيات والممارسات الاجتماعية العشوائية على الفضاءات الداخلية والفضاءات الخارجية، وغياب تأطيرها وتنظيمها وخاصة عندما تتعلق هذه الظاهرة بجميع أشكال العائلات، بمختلف إمكانياتها الثقافية والمادية على سبيل المثال ظاهرة التحويلات والتعديلات التي طرأت على الفضاءات المبنية الحضرية بمدينة وهران عبر مختلف أنواعها¹، نقص المشاركة السياسية، الحرقة التي لم تعد تقتصر على الشباب البطل فقط، الأحياء القصدية، التجارة الغير رسمية، حتى الانتحار بشتى أنواعه... حيث تبقى مختلف هذه الظواهر الاجتماعية تدل على بؤس حركية ودينامكية من الأسفل، أي بزوغ وتشكل ثقافة جديدة لنمط الحياة الحضرية نابعة من الاسفل، من النظرة المستقبلية للمجتمع الواقعي، بعيدة عن التحضر الذي تحاول أن تفرضه الدولة من خلال مشاريعها وسياساتها وقوانينها...

فهكذا الأمر ينطبق على ظاهرة رمي النفايات في الشارع فهي لا تمس طبقة معينة من السكان، أو فئة عمرية محددة بل تبقى متفشية عبر مختلف شرائح المجتمع على اختلاف مراتبهم الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية السياسية... وعبر مختلف شوارع المدن على اختلاف أنواع سكناتها الفردية أو الجماعية... الخ، وكذلك تظهر هذه الشمولية كونها لا تتحدد بمنطقة جغرافية معينة بل تمس تقريباً معظم المدن الجزائرية والمناطق الريفية نسبياً، فهي ظاهرة اجتماعية شاملة على حد تعبير² Marcel Mauss «Un fait social total»

لهذا ارتأينا البحث عن تفسير هذه السلوكيات التي ارتبطت أساساً بالفضاءات العمومية من خلال مدينة عين تموشنت نموذجاً، وذلك بالتطرق إلى خبايا المجتمع وما الذي يريد قصده السكان من خلال هذه الممارسات، لدى استجدنا بالمنهج الأنثروبولوجي الذي يسمح من خلال تقنياته، بالغوص في أعماق المجتمع لتفسير

¹ - Abdelkader Lakjaa, *L'habiter identitaire élément pour une problématique d'une urbanité en émergence*, Op cit.

² - Marcel Mauss, *Sociologie et anthropologie*, Paris, PUF, 1984.

وتحليل هذه الظواهر، وكذلك إقامة جسر آخر مع المنهج السوسولوجي خاصة من خلال بعض المدارس والتخصصات التي تقترب أكثر إلى الانثروبولوجيا مثل المدرسة التفهيمية، مدرسة مانشستر، مدرسة شيكاغو... الخ، والتي تعتمد أكثر على العمل الميداني خاصة من خلال توظيف التقنيات النوعية.

فمن خلال الملاحظة المباشرة¹ عبر مختلف أرجاء مدينة عين تموشنت² لتعامل سكانها مع ظاهرة النفايات، لاحظنا أنهم لا يزالون في طور تشكيل ثقافة حضرية تملّي عليهم طريقة معينة تمكنهم من التعامل الجيد مع مسألة النفايات واكتساب الطرق السليمة للتخلص منها، فالمجتمع الجزائري لا يزال في سيرورة تشكيل حضرية منبثقة من مساره التاريخي، أي من خلال السلوكيات والمواقف المناسبة للتعامل مع الفضاء العمومي ضمن الحياة الجماعية،³ لأن مسألة التخلص من النفايات لم تكن تطرح بنفس هذه الحدة في الماضي، حيث كان السكان يتخلصون منها، إما بإعادة استعمالها مثل القارورات الزجاجية عوض القارورات البلاستيكية أو استعمال البقايا كطعام لحيواناتهم، وأسمدة لزراعتهم... الخ⁴

من هنا برزت الحاجة إلى الانتقال من دراسة الظواهر العامة إلى دراسة الظواهر الجزئية، أو من تحليل المجتمع من الأعلى إلى فهمه من الأسفل، و بالتالي برز للعيان المنهج الانثروبولوجي الذي يهتم بما تعيشه الناس في حياتها اليومية عوض تبني مفهوم الوحدة والكلية لشرح الظواهر الاجتماعية، فارتأينا هذا المنهج من خلال تقنياته لتفسير وتحليل هذه الظواهر، وحسب المقاربة الفيبرية التفهيمية اعتمدنا على إعطاء الأهمية لفهم المعنى الذي يعطيه الفاعلون لهذه السلوكيات

¹ - Raymond Quivy, Luc Van Campanhoudt, *Manuel de recherche en sciences sociales*, Ed. Dunod, Paris, 1995, p 155-210.

² - الشوارع - الحدائق العمومية - المحيط الخاص بالأحياء خاصة العمارات - وسط المدينة - الأسواق المنظمة و العشوائية- الأماكن والمرافق العمومية، المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية و مختلف الإدارات العمومية- المستشفى- الشواطئ- محطات نقل المسافرين...

³ - Abdelkader Lakjaa, *L'habiter identitaire, Elément pour une problématique d'une urbanité en émergence*, Op cit.

⁴ - Djaffar Lesbet, *La Casbah d'Alger, Gestion urbaine et vide social*, Alger, OPU, 1985.

والتصورات، وذلك ليس بتفسير أو إبراز العلاقات العامة فقط، بل من خلال اكتشاف المعنى الذاتي للدلالات التي يعطيها الفرد لسلوكياته وتصرفاته¹.

وفي هذا السياق، يبقى التفكير في الفضاء العمومي هو التفكير في مدى اندماج الفرد- المواطن في المجتمع، بمعنى آخر اكتساب ثقافة بيئية للأفراد لا يتم خارج إطار التفكير بالمصلحة العامة، هذه الأخيرة تتطلب أفراد واعين يكتسبون تجربة وخبرة تؤدي بهم إلى أن يصبحوا قادرين على تقرير الكيفية والطريقة التي يرونها مفيدة ومجدية لمصلحتهم العامة، وذلك بطريقة إرادية وحرّة لكن هذا يتطلب شعور الفرد بالانتماء إلى فضاءه العمومي وتحرّره بداخله وبالتالي صنع روابط جديدة مبنية على أساس المصلحة العامة وليس على أساس العلاقات الشخصية، ففي ظل خصوصيات الفضاء العمومي الجزائري هل يمكن التحدث عن المواطنة؟ هل يمكن التحدث عن المواطنة في ظل اغتراب الأفراد عن فضائهم العمومي لاعتباره حكرًا على الدولة، حيث تُعرّف المواطنة على أنها الكيفية التي يندمج بها الأفراد في المجتمع انطلاقًا من تمثلاتهم وانتماءاتهم الاجتماعية، ويكتسب الفرد صفة المواطنة من خلال انتمائه إلى وطن معين²، وكذلك من خلال التزامه بالواجبات التي يفرضها عليه انتمائه إلى هذا الوطن ومن أهمها: دفع الضرائب، الامتثال للقوانين، الدفاع عن الوطن (الخدمة العسكرية)... كما تُعرّف المواطنة من خلال الحقوق التي يتمتع بها المواطن ومن أهمها: الحقوق المدنية مثل الحق في الحياة، الحق في اكتساب الجنسية، الحق في الحرية... وكذلك حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الحق في العمل، الحق في الإضراب، الرعاية الصحية، التأمين الاجتماعي، حق المسكن، حق التعليم والثقافة حق العيش في بيئة نظيفة... ومن الناحية السياسية: الحق في الانتخاب، الانتماء إلى الجمعيات والأحزاب... من هنا تنتقل المواطنة من مجرد نصوص قانونية لتصبح قيمة اجتماعية وأخلاقية يتبناها المجتمع من خلال

¹ - Max Weber, *La ville*, op cit.

² - Dominique Schnapper avec la collaboration de Christian Bachelier, *Qu'est-ce que la citoyenneté ? Folio Actuel*, Gallimard, 2000.

سلوكياته وممارساته اليومية التي تهدف إلى المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز بين الجنس والعرق، المذهب والدين¹.

لهذا تبقى طبيعة الروابط المتواجدة ما بين الأفراد وبين الدولة من بين المؤشرات التي توضح لنا إشكالية المواطنة في المدينة الجزائرية، حيث يعرفها علماء الاجتماع بأنها " المكانة أو العلاقة الاجتماعية التي تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي يسمى الدولة، ومن خلال هذه العلاقة يقوم الطرف الأول بالولاء ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة وفق القانون، وبذلك فان المواطنة تحدد علاقة الفرد بدولته وفق الدستور السائد فيها والقوانين التي تنظم العلاقة بينهما من حيث الحقوق والواجبات"، فهل يمكن التحدث عن المواطنة في إطار خصوصية المجتمع الجزائري، الذي اختزل سكانه مفهوم الوطن في (الدولة) ومن بين الظواهر التي تعبر عن ذلك حالة رمي النفايات، لا اعتبار الفضاء العمومي ملك للدولة وليس ملك لهم.

فما هي تصورات ودلالات مفهوم المواطنة بصفة عامة ومفهوم المواطنة الايكولوجية بصفة خاصة لدى المجتمع الجزائري؟ حيث تعد المواطنة الايكولوجية من بين أهم صور المواطنة بحيث تبقى إشكالية المواطنة تفسر بعض السلوكيات التي ارتبطت بالفضاء العمومي، حالة رمي النفايات، فبدون قيم مواطنة، لا يمكن التحدث عن "المواطن" الذي يهتم بنظافة الفضاء العمومي من خلال مشاركته في الحياة اليومية بداخله، بمعنى آخر اكتساب ثقافة بيئية للأفراد، وتهدف هذه المواطنة الى تطوير الوعي البيئي وخلق معرفة بيئية بهدف بلورة وتشكل سلوك بيئي فعال، الذي يصبح بمثابة الشرط الأساسي كي يستطيع كل شخص أن يؤدي دوره بشكل فعال في حماية البيئة وبالتالي المساهمة في الحفاظ على نظافة الفضاء العمومي. فما هي خصوصيات المواطنة الايكولوجية بالمجتمع الجزائري؟ وما هو واقع "المجتمع المدني" في صياغة المواطنة الايكولوجية بالمدينة الجزائرية.

¹ - جون جاك شوفالبييه، تاريخ الفكر السياسي: من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، ترجمة، محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ص 131 .

وفي هذا الشأن يبقى طرح العلاقة بين الفضاء العمومي والمواطنة من زاوية بيئية أو غيرها، حتما يجرنا للحديث عن مفهوم المجتمع المدني، ولا نبالغ إن اعتبرنا هذا المفهوم (المجتمع المدني)، إضافة إلى المفاهيم الأخرى التي أشرنا إليها سابقا، أحد المعالم الرئيسية التي تعطي للمرحلة القادمة هويتها وخصوصيتها في طرح السياسات البيئية، وظاهرة النفايات بشكل خاص في المدينة الجزائرية، وتبقى هذه المفاهيم في مجموعها تشير إلى حركية اجتماعية قوية وسيرورة تحولات عميقة، نابعة من صميم المجتمع، أي بوادر إعادة تشكل ثقافة حضرية محلية نابعة من الأسفل.

وفي هذا السياق، يبقى معنى المواطنة الايكولوجية يتبلور من خلال أنماط المشاركة في الفضاء العمومي ومدى تسيير الشأن العام، وتجد معناها أيضا من أشكال التعبير والانخراط في العمل التطوعي بحيث يشكل هذا الأخير جوهر المواطنة الايكولوجية، لهذا فإن المواطنة ليست نصوص ووثائق فقط، بل هي مدى تحمّل المواطنين المسؤولية الجماعية لتغليب المصلحة العامة للمجتمع والدولة على المصالح الخاصة عن طريق المشاركة في النظام الضريبي واحترام القوانين، فلا معنى للفضاء العمومي ما لم يكن مجالا لممارسة المواطنة والفعل السياسي الديمقراطي في تدبير الشأن العام.

وفي سياق آخر، يبقى كثرة النفايات موجودة، لكن ما هو أساسي أن سلوك تربية على قيم النظافة تقوم به المؤسسات التنشئية، لكن بما أن العائلة موجودة والمدرسة موجودة، والتعاليم الدينية قائمة (الوازع الديني)، لماذا النظافة غير موجودة؟ حيث تبقى العائلة حسب مصطفى بوتفوشة هي هيكل مهم للدراسة لأن كل تغيير أو تطور يطرأ عليها فهو يؤثر على بنية المجتمع بأكمله¹، لهذا سوف

¹ - Mostefa Boutefnouchet, *La famille Algérienne : évolution et caractéristique récentes*, Ed. S.N.E.D, 1982.

نحاول فهم التصورات والمبادئ التي تتبناها العائلة الجزائرية في بناء علاقاتها مع الفضاء العمومي و ذلك من خلال القيم والمعايير التي تنقلها عبر الأجيال فتبقى هي المؤسسة الأولى التي يتشرب منها الطفل كل قيمه ومبادئه، حيث يقول مصطفى بوتفوشة " أن الطفل هو رهان اجتماعي حقيقي للتطور، لأنه صورة المواطن المستقبلي"¹، لهذا سوف نحاول البحث عن تصورات الطفل، التي بدورها سوف تسمح لنا بالكشف عن تصورات وممارسات كل من الأولياء و المدرسة من خلال التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الطفل.

فارتأينا إلقاء الضوء على تصورات وتمثيلات المجتمع لفضاءه العمومي من زاوية النفايات، لكن من خلال كشف الستار عن عالم الصغار، وذلك من خلال ما يتم تلقيه للطفل عبر مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية وعلى رأسها كل من الأسرة والمدرسة، مما يعكس حقيقة الواقع الجزائري، حيث تبقى نسبيا إدراكات وتصورات الأطفال ما هي إلا تجسيد لتصور وممارسات عالم الكبار².

وتعتبر عملية التربية على قيم النظافة والقيم البيئية بصفة عامة، عملية مستمرة مدى الحياة تبدأ من بواكير الطفولة من خلال العائلة لتستمر بفضل مؤسسات التنشئة الاجتماعية، و لعل من أهمها المدرسة، فالسؤال الذي يطرح نفسه، هل المدرسة الجزائرية اليوم تركز مبادئ النظافة لدى أفراد المجتمع؟ حيث يقول، Norbert Elias " الشباب ليس مهياً للدخول مباشرة إلى عالم الكبار ولكن بطريقة غير مباشرة وهذا عن طريق المؤسسات والمدارس والجامعات المخصصة"³، فهل المدرسة الجزائرية تقوم بتلقين أبنائها وشبابها كيفية وقدرة التعامل مع الآخر، بمعنى آخر كيفية الاندماج في الحياة الجماعية داخل فضاء عمومي من خلال إنتاج تماسك واعي يحمي المصلحة المشتركة والأملاك العمومية؟

¹ - Ibid.

² - عملا بهذه الفكرة ارتأينا أن نبحث عن تصورات الفضاء العمومي لدى الاطفال كما يغرس فيهم من طرف مؤسسات التنشئة الاجتماعية خاصة العائلة والمدرسة، لكننا في نفس الوقت لا نتجاهل دور الاطفال في اعادة و صياغة محتوى التصورات والتمثيلات... وهذا من خلال اجراء بحث ميداني على عينة من اطفال المدارس الابتدائية تمثل في توزيع (230 استمارة).

³ - Norbert Elias, *La société des individus*, Paris, Fayard, 1991, p 252.

فهل نجحت هذه المدرسة إلى حد ما في الحد من رمي النفايات لدى تلاميذها؟ فرغم أن السؤال يظهر بديهي لكنه في اعتقادنا يحتاج إلى الطرح من الجانب المنهجي والإبستمولوجي.

ومن جهة أخرى رغم اتفاق جميع العائلات الجزائرية على أن " النظافة من الإيمان والوسخ من الشيطان " كما تعرف النظافة شرعا بالطهارة وشرط اكتمال العبادة مثل الصلاة، الصوم، دخول المسجد... الخ ورغم اتفاق جميع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية على أن الإسلام نظيف ويحث على النظافة لقول رسول الله (ص) " الإيمان بضع وسبعون شعبة أو بضع و ستون شعبة، أفضلها قول لا إله إلا الله وأذناها إمطة الأذى عن الطريق " لكن مقابل ذلك تبقى معظم شوارع مدننا والأحياء حتى الراقية منها وتلك التي تتواجد بها المؤسسات العمومية الرسمية مكتظة بالنفايات المنزلية والغير منزلية، فرغم أن النظافة من الأمور التي أوجبها الشريعة الإسلامية وجعلتها صفة من صفات المؤمنين إلا أنها غابت نسبيا عن ممارسة الأفراد داخل المجال العمومي، فإلى ماذا يعود ذلك؟

فلماذا رغم وجود كل هذه القوانين المدنية¹ وحتى شرطة العمران وحماية البيئة، تبقى ظاهرة النفايات متفشية بقوة في معظم شوارع مدننا، فهل هذا راجع إلى عدم تماشي كل هذه القوانين مع المجتمع أو راجع إلى فقدان القانون الجزائري لنوع من الشرعية أو نوع من القوة والصرامة في التطبيق، فلماذا القانون موجود ولكن أغلبية شوارعنا مكتظة بالنفايات ومختلف الانتهاكات البيئية، حيث يقول جون جاك روسو في معرض حديثه حول الاقتصاد السياسي " إن أول قانون في القوانين هو احترام القوانين"².

¹- المرسوم رقم 03-01 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

²- Jean Jacques Rousseau , *Discours sur l'économie politique*, In œuvres complètes, Tome 3, Paris, Bibliothèque de la Pléiade, 1964.

من هنا تبرز أهمية النظافة كونها قيمة اجتماعية تنتج من خلال تنشئة اجتماعية عقلانية تهدف إلى تمكين الأفراد من كسب مواقف وتمثلات جديدة من خلال التربية والتكوين، لكي يصبح الفرد مؤهلاً للدخول إلى الحياة الجماعية داخل الفضاءات الحضرية،¹ لهدف الحصول على مكانة اجتماعية وروابط اجتماعية ليتبادل من خلالها السلوك والممارسات مع الذين يتشابهون معه في التربية والتكوين²، بحيث تظهر النظافة كسلوك ومؤشر يتبادلونه الأفراد المندمجون في نظام موحد ومتشابه، إذ يدفعون إلى الخارج وإلى الوراء كل فرد يتظاهر بسلوك يتضارب مع قيمهم العامة³.

وتصبح النظافة ثقافة حضرية من خلال إنتاج وعي جماعي يُهيئ ويُؤسس حركات وجمعيات تندد بخطورة النفايات الناتجة عن فضلات ومخلفات الإنسان، وكذلك المصانع الكيماوية... الخ كما تندد بخطورة تلطيخ ورمي القاذورات في الفضاءات العمومية بشكل عشوائي، هذه الحركات الاحتجاجية والجمعيات هي التي تلزم الدولة ومؤسساتها على إعادة التهيئة والمراقبة لتحقيق النظافة، بحيث يُصنع نوع من التضامن الجماعي من كلا الطرفين المجتمع المدني والدولة، لتدبير الشأن العام.

وأخيراً يبقى الغرض من الدراسة هو الكشف عن تصوّرات الساكن الجزائري للمواطنة الايكولوجية من خلال ممارساته البيئية داخل الفضاء العمومي، وما هي تفاسير هذه السلوكيات التي ارتبطت بهذا الفضاء فقط، فجا ذلك من خلال تصوّر أنثروبولوجي للواقع الجزائري، بمعنى آخر الكشف عن حقيقة الروابط الاجتماعية من جهة، وعلاقة الافراد بالدولة من جهة أخرى من خلال معاينة واقع

¹ -Louis Wirth, Urbanism as a way of life (*Le phénomène urbain comme mode de vie*), In American Journal of Sociology (AJS), 1938, p 01 - 24 .

² - Pierre Bouvier, *Le lien Social*, Gallimard, Collection, Folio, Paris, 2005, p 44.

³ - Emile Durkheim, *De la division du travail social*, (1893), PUF, Paris, 1967, p 96.

المواطنة بصفة عامة، ومدى تجسد المواطنة الايكولوجية بصفة خاصة بداخل الفضاء العمومي الجزائري؟ فما هي علاقة الجزائري بفضائه العمومي من زاوية النفايات المنزلية؟ كمؤشر يسمح بكشف الستار عن المجتمع.

الفرضيات :

افترضنا أن كون المجتمع الجزائري الحالي لا يزال في مرحلة صنع وتأسيس لثقافة حضرية جديدة، من خلال محاولة التوفيق والجمع بين ما هو تقليدي وما هو حديث بعيدا عن محاولة إلغاء المجتمع التقليدي⁶²، بل نجد انبثاق مجتمع جديد في طور البروز والنشوء بثقافة حضرية محلية خاصة به⁶³، من خلال تجديد وابتكار وإعادة خلق للماضي⁶⁴، فإن المجتمع الجزائري في مرحلة إعادة بناء ذاته انطلاقا مما هو موجود (الدين، التقاليد، الاعراف، تراث...) وبناء مدينة تختلف وتتميز عن المدينة بمعناها الغربي، من خلال نمط حضري خاص به.

من هنا نخلص إلى فكرة أولية مفادها أننا أمام مجتمع حضري في طريق التأسيس، يسود فيه على الأقل شكلان حتى لا نقول أشكال من الثقافات، شكل يستجيب لخصائصه الأنثروبولوجية، وشكل آخر فرض واستورد أثناء وبعد الفترة الاستعمارية التي مر بها هذا المجتمع، بمعنى آخر أننا أمام ظاهرة تكوين ثقافة حضرية جديدة نتيجة لتداخل هاذين الشكلين من الثقافة، وهذا المزيج من الثقافة هو الأصعب للفهم، فربما هذا الافتراض يساعدنا أكثر على فهم واقعنا الحضري كما هو، بمعنى آخر يبقى المجتمع الجزائري يحمل مزيج من الثقافات في طبيعته⁶⁵، أي أنواع مختلفة من الثقافات، هذا المزيج هو الذي يجعلنا نفترض أن كل من:

⁶² - Abdelkader Lakjaa, Martin- Criado Enrique, *Les deux Algéries de Pierre Bourdieu, in 25 ans de transformation post-socialiste en Algérie*, Revue Tiers Monde, N° 210, 2011.

⁶³ - Abdelkader Lakjaa, *L'habiter identitaire élément pour une problématique d'une urbanité en émergence*, Op cit.

⁶⁴ - Djamel Gherid, *L'entrée en sociologie, Les limites de l'universel Européen*, op cit.

⁶⁵ - عيسات وسيلة، جدلية التقليد والحداثة في المجتمع الجزائري الشبابي، مقاربة للتغيير والصراع القيمي، دراسة ميدانية بولاية تلمسان، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، المدرسة الدكتورالية للعلوم الاجتماعية والانسانية، تحت اشراف لجمع عبد القادر، جامعة وهران2، 2015-2016.

- الفضاء العمومي لا يزال في سيرورة إعادة التشكل والتبلور في الجزائر، ولكن بشكل مغاير عن شكله ومفهومه في الحضارة الغربية، نظرا لخصوصياته الأنثروبولوجية والتاريخية، الثقافية، السياسية، الاقتصادية...

- الفضاء العمومي في إعادة التبلور، والمواطنة في التشكل ولكن نظرا لهذه الازدواجية الثقافية فهذا التبلور والتشكل يسيران بوثيرة جد معقدة، وهذا التعقيد راجع إلى حدة الصراعات بين المشروعين للمجتمع.

- هذا المزيج هو الذي يفسر مختلف السلوكيات داخل الفضاء العمومي حالة رمي النفايات، لذا تعتبر النفايات كمؤشر يسمح بكشف علاقات الجزائري بفضائه العمومي.

منهجية البحث:

إعتاد البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية مثلما يقول بعض الباحثين، أن يفكر من خلال المنهج، بينما نحاول في هذا المقام، أن نفكر في المنهج، لأننا نعتقد أن القيمة المعرفية تتوقف أساسا، على عمق التساؤل والتفكير في المنهج أولا، قبل بناء التفكير من خلاله، ويمكن تعريف المنهج بمجموعة من الخطوات الفكرية والعلمية التي يتبعها الباحث في تفسير الظواهر¹، وكلمة المنهج هي الترجمة العربية للكلمة الفرنسية Méthode، وهو الطريق الذي يسلكه الباحث في تحديد بحثه والوصول إلى تفسير الظاهرة المدروسة في الواقع، فالمنهج يمكن إرجاعه إلى طريقة تصوّر وتنظيم البحث².

لكن يبقى التفكير في المنهج وليس بالمنهج مسالة عسيرة، لأنه يعد أمرا غير مألوف حيث دأبنا على استخدام المنهجية دون التساؤل عن ما معناها؟ أو بمعنى آخر مسالة الترسانة المنهجية التي نستخدمها في البحث، فيصعب علينا التشكيك في التيارات الفلسفية والمعرفية التي أنتجت على أساسها هذه الترسانة، التي أطرت تفكيرنا وحددت معالم تصورنا وادراكنا... في فهم مجتمعاتنا، هذا التعود الذي يؤدي بفعل الممارسة إلى ترسيخ المعتقدات التي تحول دون تقديم معرفة علمية كما هي في الواقع، هذا ما يعرف بالعائق الابستمولوجي عند غستون بشلار³.

حيث نجد العديد من الباحثين الذين تطرقوا إلى الصعوبات المنهجية في العلوم الاجتماعية⁴، ولكن جل هذه المحاولات لم تصب مباشرة في صميم العائق

¹ - Jean-Claude Combessie, *La méthode en Sociologie*, Collection approches, Alger, Casbah, Ed. 1996, p34.

² - Michèle Giacobbi, Jean-Pierre Roux, *Initiation à la sociologie, Les grands thèmes, La méthode, Les grands sociologues*, Hatier, Paris, 1990, p 161.

³ - Gaston Bachelard, *La formation de l'esprit scientifique, Contribution à une psychanalyse de la connaissance objective*, Paris, Librairie philosophique Vrin, 1975.

⁴ - موريس انجرس، ترجمة مصطفى ماضي، *منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية*، تدريبات علمية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2006.

الابستيمولوجي، حيث انحصرت على سبيل المثال في الاعتماد على النظريات الغربية الجاهزة، نزعة التكميم¹، نقص البحث الميداني... عوض التساؤل عن المنهجية في حد ذاتها، حيث يبقى في نظرنا أن المنهجية ليست فقط تقنيات ونظريات ومناهج كمية أو كيفية... بل هي تصور وتبني موقف ابستيمولوجي².

هذا الموقف الابستيمولوجي هو الذي يبقى ياطر ويوجه تفكيرنا حول المجتمع الجزائري من خلال مختلف خصوصياته الفلسفية والتاريخية، الثقافية... التي طبعت سيرورة تشكله، ونقصد بالابستيمولوجيا تلك التراكمات المعرفية على شكل الاركيولوجيا للعقل البشري من خلال خصوصيات المجتمعات التاريخية والثقافية اللغوية والدينية... فالابستيمولوجيا تتكون من جميع العوامل التي يشملها النشاط البشري عبر اختلاف معتقداته وتصوراته عاداته وتقاليده، تجاربه الشخصية والجماعية، الرصيد المعرفي والعلمي، لغته تاريخه معتقده... حتى مخياله و ما هو مكبوت داخل لا شعوره، هذه العوامل التي تتدخل في صقل التفكير الابستيمولوجي لكل باحث حول مجتمعه، فهذا ما اصطلح عليه ميشال فوكو "بالابستيميا"³. فكيف لنا كأنتروبولوجيين جزائريين فهم واقعا الاجتماعي الجزائري بدون الرجوع الى هذه الابستيميا أو كيف لنا وضع القطيعة الابستيمولوجية التي نادى بها غاستون بشلار⁴ في المجتمع الجزائري.

كما يدعو هذا البحث إلى مُساءلة الأسس الفكرية والابستيمولوجية للتصور الانثروبولوجي، كموقف وتصور ضروري في البحوث العلمية حول الظواهر الحضارية، من وجهة نظرنا، ويستدعي التفكير في أدوات البحث الكيفي، فهل المناهج

¹ - Abdelkader Lakjaa, *L'entretien non directif dans la pratique socio-anthropologique*, in Adel Faouzi (S/D), *La socio-anthropologie ou comment repenser la méthode*, Actes des journées d'études, Ed. CRASC, Oran, 1999, p 11-20.

² - Jean Copans, *Georges Balandier, Un anthropologue en première ligue*, Ed. PUF, Paris, 2014, p 196.

³ - Juignet Patrick, *Michel Foucault et le concept d'épistémè*, Philosophie, science et société, En ligne, 2015, www.philosciences.com

⁴ - Gaston Bachelard, *La formation de l'esprit scientifique*, Op cit.

الكمية، التي دأبت عليها العلوم الاجتماعية هي كافية اليوم لفهم وتحليل هذه الظواهر، كذلك مُساءلة مفهوم الموضوعية والذاتية، أو بمعنى آخر متى نلجئ الى تلك القطيعة الابستيمولوجية ومتى يجب التخلي عنها...

لكننا نحاول الابتعاد عن النقاش النظري والمعرفي الذي دار بين مناصري المذهب الكمي والنوعي في الستينيات من القرن الماضي، أو النقاش الذي ينحصر بين ما هو موضوعي أو الذاتي¹، بل نريد تجاوزه من خلال التعمق في البعد الابستيمولوجي، من خلال التساؤل عن العلاقة بين المنهجية والابستيمولوجيا، خاصة من خلال الرجوع إلى القواعد الابستيمولوجية للتفكير العلمي في المجتمع الجزائري من منظور أنثروبولوجي.

فحاولنا التطرق إلى مفهوم المدينة من خلال الحالة الجزائرية، ولكن أردنا أن يكون ذلك من زاوية ممارساتية وملموسة أي من خلال محاولة فهم وتحليل سلوكيات ومواقف واقعنا اليومي المعاش، هذا ما دفعنا إلى اعطاء لهذا البحث صبغة وصيغة نوعية من خلال توظيف متطلبات الأنثروبولوجيا، فتمثلت أول خطوى قمنا بها هي إجراء بعض المقابلات الاستطلاعية مع سكان مدينة عين تموشنت التي تساءلنا من خلالها عن مختلف عن الظواهر التي تقوم بإزعاج السكان يوميًا، فجاءت معظم الإجابات تتراوح بين النقل الحضري، القطاع الغير رسمي، العنف الحضري التهيئة العمرانية الغير كاملة، كثرة النفايات في أغلب شوارع المدينة... الخ، محاولتا منا " فسح المجال للمجتمع حتى يأخذ الكلمة"² وتكون الأنثروبولوجيا في الاستماع إلى ما يجري من حولها، فلا معنى لها إن لم تكن تنبع من صميم المجتمع وفي خدمته.

¹ - عامر مصباح، علم الاجتماع، الرواد والنظريات، دار الأمة الجزائر، 2004، ص 51.

² - Abdelkader Lakjaa (S/D), *Sociologie et société en Algérie: quels rapports?* Actes du Colloque national de Sociologie des 4,5 et 6 mai 2002, Oran, Ed. Casbah, Alger, 2004 , p 13.

فوقع اختيارنا على إشكالية رمي النفايات وذلك لمحاولة فهم وتفسير هذه الممارسات والسلوكيات لسكان مدينة عين تموشنت على غرار باقي المدن الجزائرية، هذا ما أدى بنا إلى التساؤل عن علاقة الجزائري بفضاء العمومي من خلال مسألة النفايات المنزلية على ضوء المعنى الذي يقصده الفاعلون أنفسهم، معتمدين على "مقاربة فيبر التفهيمية" من خلال البحث أولاً وقبل كل شيء إلى فهم المعنى الذي يعطيه الأفراد أنفسهم لهذه السلوكيات والممارسات؟¹.

فمن خلال تبني الموقف الأنثروبولوجي الذي يسمح بالغوص في أعماق المجتمع من خلال اعطائه الأولوية والأهمية للتعبير عن ما يجري بداخله، وتكون الأنثروبولوجيا في الاستماع إليه، حيث يقول P Clément " المنهج الأنثروبولوجي كالهندسة تقوم بوظيفة التعبير عن المجتمع في تنظيمه الاجتماعي، وكذلك في الأنظمة الرمزية"²، اعتمدت هذه الدراسة الطريقة التحليلية والتفسيرية لمحاولة فهم هذه السلوكيات التي ارتبطت إلا بالفضاء العمومي، حالة رمي النفايات بمدينة عين تموشنت نموذجاً، ومحاولة الوصول إلى فهم التصورات والتأويلات التي تقف وراء علاقات المجتمع الجزائري مع فضاءه العمومي. كما تعرف المناهج في البحث العلمي بأنها " الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة لموضوع البحث"³ وبما أن هدف الدراسة هو الكشف عن تمثلات وتصورات المجتمع للفضاء العمومي، المواطنة، المواطنة الايكولوجية، من زاوية النفايات جاء الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يلائم طبيعة هذه الدراسة، كون هذا المنهج يقوم " بوصف ما هو كائن وتفسيره وهو يهتم بتحديد الممارسات الشائعة أو السائدة... ولا يقتصر البحث الوصفي على جمع البيانات وتبويبها ولكنه يتضمن قدراً من التفسير لهذه البيانات"⁴.

¹ - Max Weber, *La ville*, op cit.

² -Pierre Clément, *Architecture et anthropologie, In espaces des autres*, Paris, Les éditions de la Villette, 1987.

³ - محمد منير مرسي، البحث التربوي وكيف نفهمه، عالم الكتب، القاهرة، 1994، ص270.

⁴ -Jean Copans, *L'enquête Ethnologique de terrain*, Paris, Ed. Nathan, 1996.

فارتأينا المنهج الأنثروبولوجي لدراسة هذه الظاهرة الحضرية من خلال الملاحظة المباشرة اليومية عبر مختلف أرجاء مدينة عين تموشنت (الشوارع - الحي السكني - الحدائق العمومية- وسط المدينة - مكان العمل- الأسواق - الأماكن والمرافق العمومية...) وكذلك الملاحظة المباشرة من خلال ملاحظة مختلف السلوكيات داخل الفضاء العمومي سواء بالنسبة لتصرفات السكان أو كيفية تسيير العمال لهذه النفايات، حيث يبقى فحص المشكلة المطروحة في عالم مألوف على أشخاص مألوفين¹ يتطلب التسلح بالملاحظة.

فسوف نتطرق في هذا الصدد لتصورات الساكن وممارساته آخذين بعين الاعتبار أن كل ممارسة خاضعة للتصورات، وهي التي تملي و تهيكلم الممارسات، فكل فضاء يخضع لثقافة معينة تنتج يومياً، لهذا لا يجب التوقف عند التساؤل عن سبب رمي النفايات بل الذهاب إلى ما أبعد من ذلك وهو الأهم، لماذا يمارس هذا السلوك في هذه الفضاءات العامة فقط؟ فلقد ذكر Lynch " أنه ليس المهم فهم شكل الصورة الحضرية، بل نوعية هذه الصورة هي الأهم"، أي ليس المهم لماذا يمارس هذا السلوك داخل الفضاء العمومي، بل محاولة التفسير والفهم ثم تحليل المعنى الذي يقصده الفرد من وراء ذلك، لهذا يبقى الغرض من الدراسة هو كيف تساعدنا هذه الأخيرة في فهم الحضرية الجزائرية كما هي، حيث يبقى الأهم حسب مونتسكيو هو وصف ما هو موجود وليس ما يجب أن يكون موجود².

كما تساءلنا من خلال هذا البحث بالتفكير في الأسباب الكامنة وراء الاستخدام المحدود للمنهج الكيفي في البحوث الاجتماعية والانسانية، وعن رهاناتها المعرفية والفكرية والابستمولوجية، في ظل تزايد البحوث الكمية التي تحاول تكميم الظواهر وتصنفها وتبريرها بنظريات جاهزة تنطبق على سياقات اجتماعية وثقافية عامة، دون

¹ - Pierre Bourdieu, *Esquisse d'une théorie de la pratique, suivi de trois études d'ethnologie Kabyle*, Genève, Librairie Droz, 1972, P 156.

² - "Décrire ce qui est et non ce qui doit être "

الغوص في عمق الممارسة الاجتماعية... ألا يمكن تفسير محدودية المعرفة العلمية وجهل المجتمع الجزائري لنفسه، جراء اكتفاء البحوث الميدانية التي وجهت لفهمه وتأويل أطره، بالبحوث الكمية فقط، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن البحث الكمي يملك ما يؤهله علميا ويجعله يحاكي العلوم الطبيعية، ويستطيع بالتالي أن يقدم حقائق علمية مستقاة من صلب الواقع والظواهر الاجتماعية، لكننا بخلاف ذلك نعتقد أن البحوث الكمية لم تعد تكفي بما تملكه من معطيات إحصائية، لفهم الطبيعة المعقدة للمجتمعات¹، كون المعالجة المعقدة للمعطيات الكمية لا تتيحها العمليات الإحصائية وحدها، أمام هذه الطبيعة البشرية المعقدة.

ومحاولات منا التطرق إلى عمق المجتمع الجزائري من خلال تجاربه اليومية عبر تبني الموقف الانثروبولوجي الذي يؤكد عليه كثيرا شمبار دولو خاصة في الدراسات الحضريّة²، بمعنى أن الباحث لا يتعالى على المبحوثين أو ينطلق من تصور جاهز عنهم و عما يفعلون، بل يتنازل عن موقعه ويلتحق بهم، ويشاطرهم ظروفهم وأوضاعهم، فما يفكر فيه عنهم ينجم عن معايشة، وممارسة، وليس تخمينا مسبقا³، مستجدين خاصة بالتقنيات الكيفية التي تمثلت في هذا البحث في الملاحظة والمقابلة⁴، خاصة الملاحظة من الداخل التي دامت لعدة سنوات منذ سنة 2007 في إطار التحضير لمذكرة الليسانس⁵، لتتواصل سنة 2008 مع بداية التحضير لمذكرة الماجستير⁶، المقابلة النصف موجهة، حيث تكمن أهمية المقابلة في استعمال المقابلة والملاحظة في نفس

¹ -Abdelkader Lakjaa, *L'entretien non directif dans la pratique socio-anthropologique*, Op cit.

² - Paul Henry Chombart de Lauwe, *Des hommes et des villes*, Paris, Payot, 1965.

³ - جيامبيترو جوبو، إجراء البحث الانثروبولوجي، ترجمة محمد رشدي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014، ص 250.

⁴ -Alain Blanchet, Anne Gotman, *L'enquête et ses méthodes, L'Entretien* , Ed. Nathan, Paris ,1992, p 10.

⁵ - لشلاش عمارية، أبرز معالم التاريخ الحضري لمدينة عين تموشنت، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في علم الاجتماع، تحت اشراف الاستاذ: لقجع عبد القادر، جامعة وهران، 2007-2008.

⁶ - لشلاش عمارية، مقاربة أنثروبولوجية لإشكالية النظافة في المدن الجزائرية، مدينة وهران نموذجا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تحت اشراف الاستاذ: لقجع عبد القادر، جامعة وهران، 2011-2012.

الوقت¹، أجريت هذه المقابلات النصف موجّهة مع 20 مبحوث، من الجنسين بالتساوي، يتراوح سنهم من 20 سنة إلى أكثر من 70 سنة، وهم موزعين عبر مختلف أحياء مدينة عين تموشنت، إضافة إلى تنوع النوع السكني الذي راعينا في هذا الاختيار العامل الزمني ليشمل عدة أحياء بمدينة عين تموشنت منها ما بني في العهد الاستعماري ومنها ما بني بعد الاستقلال عبر مختلف فترات البناء والتعمير التي شهدتها البلاد، وتوزعت هذه الأحياء بين الراقية بالمدينة والتي تمثل السكنات الفردية والفاخرة منها حي الزيتون، حي كاسطور، حي عمر ابن خطاب... كما تطرقنا كذلك إلى مركز المدينة ليمثل الأحياء الشعبية من جهة والموروث الاستعماري من جهة أخرى، إضافة إلى حي سيدي سعيد نسبة إلى الولي الصالح سيدي سعيد وهو يعتبر مركز المدينة القديم، وحي مولاي مصطفى المعروف عند الأهالي بالقرابة حيث يعد من أقدم الأحياء بالمدينة إضافة إلى شعبيته وتضامن سكانه، و رمزيته في الذاكرة الجماعية للمدينة رغم كل التغيرات التي عرفها هذا الحي، أما حي العقيد عثمان أو ما يعرف بالمدينة الجديدة عند سكان المنطقة، بني بعد الزلزال الذي ضرب المنطقة سنة 1999 وهذا الحي يتكون من مجموعة من عمارات ذات الطوابق العالية لهذا يمثل في البحث الميداني السكن الجماعي إضافة إلى حي 1000 مسكن، حي الجوهرة... حيث يبقى كل حي يعبر عن ميزات خاصة به التي في مجموعها تبرز الذاكرة الجماعية للمدينة والخصائص العامة لمدينة عين تموشنت التي تتميز هي الأخرى بعاداتها وتقاليدها وثقافتها المحلية على غرار باقي المدن الجزائرية.

ومن بين المتغيرات التي تساءلنا عنها لفهم هذه الاشكالية، مدة الإقامة بالحي السكني وكذلك نوع ملكية السكن، فربما يكون لها تأثير بصفة مباشرة أو غيرها حول موضوع بحثنا، ومحاولتنا من التعمق أكثر حول المكانة الاجتماعية لمجتمع البحث تطرقنا إلى المستوى التعليمي وكذلك المستوى الاجتماعي لبعض أعضاء الأسر من خلال

¹ - Pierre Bourdieu, Jean- Claude Chamboredon, Jean- Claude Passeron, *Le métier de Sociologue*, op cit.

البحث عن المهنة أو النشاط التي يزاولها الأفراد المجتمع، لرصد قيم المواطنة من خلال الملاحظة اليومية للسلوك اليومي والبسيط لسكان المدينة من خلال تعاملهم مع نفاياتهم، أي تم الانطلاق من ملاحظة بسيطة للكشف عن علاقة الجزائري بفضائه العمومي من زاوية النفايات التي سوف تسمح لنا بالكشف عن تصورات وتمثلات كل من قيم المواطنة والمواطنة البيئية.

إضافة إلى اختلاف مكانتهم الاجتماعية والثقافية، الحالة المدنية... الخ، لم يتم تسجيل معظمها لرفض أغلبية المبحوثين ذلك، إضافة الى ملاحظة أريحية أكثر لديهم وحرية أكثر في التعبير بدون المسجل الصوتي، لهذا تم التسجيل من خلال الذاكرة فقط أثناء اجراء المقابلات لكسب ثقة المبحوثين، ثم تسجيلها مباشرة في يوميات الباحث بعد الانتهاء من المقابلة، كما يتم ترسيخها في ذاكرتنا من خلال إعادة سرد وقائعها سواء مع الاستاذ المشرف أو مختلف أفراد العائلة والاصدقاء والزملاء... دامت معظم هذه المقابلات أكثر من ساعة ونصف، معتمدين في ذلك على نصائح Frédéric Le Play أي علينا أن نسمع أكثر مما نتكلم، أما مكان اجراءها فهو لا يزال يشكل أحد العوائق بالنسبة للبحث، فقد استعملنا مكتب العمل في اجراء معظمها بما أننا موظفين بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية عين تموشنت، هذا المرفق العمومي سهل عملية استدرج المبحوث خاصة من الجنس الذكوري، أما الجنس الأنثوي فأجرينا معظم المقابلات بالمنزل العائلي إضافة إلى من استقبلونا هم في منازلهم، حيث باءت المحاولات الأولى لإجراء المقابلات بالفشل تارة لنقص الثقة بيننا وبين المبحوث، وتارة أخرى لنقص الخبرة في التحكم بمختلف مجريات المقابلة من خلال سرد أسئلة دليلها، أسئلة الاستئناف، التحكم في الصمة، التحكم في ردود أفعال المبحوث، صعوبة استرجاع الذاكرة بعد الانتهاء من المقابلة... حيث تم إعادة بعضها من خلال إعادة برمجتها ليوم آخر أو تمديدها لساعات أطول... تم إنجاز دليل المقابلة الذي تم صياغته على ضوء

المرحلة الاستطلاعية¹ فهي بمثابة النافذة للباحث للاطلاع على الميدان، إذ يحتوي على ما يفوق 10 محاور رئيسية، ومن أهم هذه المحاور: التطرق إلى الحياة الشخصية للمبحوث بغرض تسهيل وفتح الحوار بجمع المعطيات حول الأحوال الشخصية لعينة البحث بطريقة غير مباشرة، التطرق إلى نظرة المبحوثين حول وضعية مدينتهم بصفة عامة لفتح باب النقاش حول حالة الحي والشارع ومختلف المرافق العمومية من جانب تراكم النفايات ورميها من طرف السكان، ومن بين أهم المحاور كذلك إقتراحات المبحوثين لكل من السكان، البلدية، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، عمال النظافة، المجتمع المدني، فرض عقوبات مالية... للتقليل من ظاهرة رمي النفايات، كما تطرقنا إلى تصورات المبحوثين حول الفضاء العمومي، المواطنة، المواطنة الايكولوجية، المشاركة الجماعية خارج البيت...

فمن خلال هذا البحث حاولنا التطرق إلى محاولة فهم هذه الظواهر والسلوكيات من خلال المعنى الذي يعطيه السكان لتصرفاتهم، كذلك من خلال تصوراتهم وتمثلاتهم لمفهوم الفضاء العمومي، أي البحث عن تفسير هذه السلوكيات التي ارتبطت به على وجه الخصوص، من خلال التطرق إلى خبايا المجتمع وما الذي يريد قصده السكان من خلال هذه الممارسات، لدى استجدنا بالمنهج الأنثروبولوجي الذي يسمح من خلال تقنياته، بالغوص في أعماق المجتمع لتفسير وتحليل ومحاولة فهم هذه الظواهر.

لهذا نرى أن البحث الكيفي يغوص في دراسة الواقع ليأتي بالمعطيات الفريدة والتميزة التي تقدم معلومات نوعية عن الأشخاص ودوافع سلوكهم وآرائهم ومواقفهم...² عكس الاستمارة التي تحمل كثير من وجهات نظر الباحث، من خلال صياغته لأسئلتها وفرض بعض الاجابات في الاسئلة النصف مفتوحة، كما أن المبحوث

¹ - تمثلت المرحلة الاستطلاعية في الانطلاق من نتائج الماجستير (مقاربة أنثروبولوجية لإشكالية النظافة في المدن الجزائرية، مدينة وهران نموذجاً) وكذلك إجراء بعض المقابلات الحرة مع السكان ومختلف الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين لتسيير النفايات بمدينة عين تموشنت (12 مقابلة)، إضافة الى تدعيم تلك الملاحظات الامبريقية بقراءات حول الفضاء العمومي، المواطنة، المجتمع المدني، المواطنة الايكولوجية... وغيرها من المفاهيم.

² -Madeleine Grawitz, *Méthodes des sciences sociales*, Ed. Dalloz, 11^{ème} éd, 2001.

يعجز عن قول كل ما يريد قوله، لعدم مقدرة الاستمارة على النفاذ إلى ما يفكر فيه المبحوثين أو ما يشعرون به، فأمام ضيق هامش حرية التعبير والتفكير يصعب على الاستمارة أن تنتزع تلك المعلومات التي تعكس آراء ودلالات المبحوثين (المعنى)، إضافة إلى تهرب معظم المبحوثين من الإجابة الدقيقة بتقديم عبارات عامة تتماشى مع الآراء السائدة والمهيمنة.

لكن ما سبق قوله عن البحوث الكمية لا ينقص من شأنها في تقديم بعض العناصر الأولية للإجابة عن الأسئلة الأساسية وتقديم بعض المعطيات الاحصائية التي تساعد كثيرا في تحليل وتأويل الظواهر الاجتماعية¹، كما أن الآفاق التي يفتحها البحث النوعي، لا تنطلق من القضاء المبرم على البحوث الكمية، بل يستفيد منها ويكملها.

ونظرا لنقص المعلومات الكمية حول الموضوع باعتباره من المواضيع التي قل التطرق إليها في البحوث العلمية الاجتماعية، فرض علينا وتجربنا على الاستعانة بالتقنيات الكمية، التي تمثلت في توزيع استمارة (320 فرد)²، فزيادة عن بعض المحاور التي تطرقنا إليها في دليل المقابلة اكتفينا في الاستمارة³ بالمحاور التالية، تصورات الأفراد لمفهوم القضاء العمومي، المواطن، المواطنة، المشاركة في الحياة الجماعية، المواطنة الايكولوجية... ما مدى مسؤولية مختلف الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين حول ظاهرة رمي النفايات⁴، التجهيزات الموجودة بالحي والمدينة لتسيير النفايات، الجانب القانوني، الوازع الديني... إضافة إلى المعلومات الشخصية للمبحوثين لكي نستطيع تحديد الإطار الاجتماعي لأفراد العينة، تنوعت هذه العينة من حيث الجنس والسن والحالة المدنية والمستوى التعليمي والاجتماعي، مكان الإقامة مدة الإقامة... عبر سبعة أحياء

¹ - Lakjaa, Abdelkader, *Le questionnaire dans l'enquête sociologique: quelques éléments de réflexion*, in Problèmes de méthode, Larvicq-URASC, université d'Oran, octobre 1988.

² - هذا ما عادل 2% من مجموع العائلات التي تقطن بالمدينة حيث بلغ عددها حسب التعداد الأخير للسكان والسكان 16 ألف عائلة وهو يفوق ذلك حاليا.

³ - احتوت أسئلة الاستمارة على 77 سؤالا منها المفتوحة والمغلقة، بعد مرحلة التجريب حيث قاربة نسبتها 20% من مجموع العينة الكلية أي ما يعادل 58 مبحوث موزعين بين الجنسين بالتساوي.

⁴ - العائلة- المدرسة- المجتمع المدني- المسجد- البلدية - وسائل الاعلام...

بمدينة عين تموشنت، بحيث يمثل حي المدينة الجديدة (حي العقيد عثمان) وحي 1000 مسكن (محمد مزيان) السكن الجماعي حيث حاولنا التركيز على هذا النمط لأن مسألة النفايات هي أكثر وضوح في هذه الأنواع السكنية وذلك بنسبة تفوق 47%، إضافة إلى السكن التقليدي المتواجد بالأحياء القديمة للمدينة خاصة مركز المدينة الاستعماري وكل من حي سيدي سعيد وحي القرابة (مولاي مصطفى) لكن تفشي النفايات لا يقتصر على هذه الأحياء الشعبية والجماعية فقط، لهذا تم التطرق إلى الأحياء ذات السكنات الفردية والفاخرة بالمدينة منها حي كاسطور وحي الزيتون.

حيث جاءت هذه الأطروحة في شكل بحث واحد إلا أنه تفرع إلى شقين، الأول من خلال التطرق إلى تمثيلات وتصورات الكبار للفضاء العمومي، من خلال المقابلات والاستمارة، كما ارتأينا الكشف عن علاقة الجزائري بفضائه العمومي من خلال التطرق إلى تمثيلات وتصورات الصغار للفضاء العمومي من زاوية النفايات، في شقها الثاني من خلال الاستمارة، اعتقاداً منا أن الصغار يعكسون نسبياً تصورات الكبار، بحيث يبقى هذا الفضاء يساهم في تنشئة الطفل ويعكس في نفس الوقت التنشئة التي يتلقاها الطفل من مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية خاصة الأسرة والمدرسة، فهو فضاء للاختلاط مع أقرانهم للتعبير بكل حرية عن أفكارهم وتصوراتهم التي لا تمثل في حقيقة الأمر سوى انعكاس ولو نسبي لواقع الكبار.

فيبقى تصور الأطفال من أهم الأشكاليات لفهم الواقع الجزائري ورفع الستار عن واقع الكبار، لهذا مثل جوهر انشغالنا، من خلال إجراء بحث ميداني مع عينة من أطفال المدارس الابتدائية لمدينة عين تموشنت¹، من خلال توزيع استمارة (230) على ستة أقسام مستوى السنة الخامسة ابتدائي²، فعلى ضوء بعض الاهتمامات في استمارة الكبار

¹ - مدرسة الصوفي مزوار ومدرسة نصر الدين ديني (وسط المدينة) مدرسة شريفي محمد (حي الزيتون) مدرسة مريني محمد (المدينة الجديدة).

² - تمثل هذا البحث الميداني في استعمال التقنية الكمية (الاستمارة) لكننا في نهاية المطاف تفضنا إلى أهمية المقابلة خاصة مع الأطفال حول موضوع رمي النفايات لكن كان الوضع قد تأخر، ويعود ذلك لإدراكنا لصعوبة

والمقابلات، احتوت هذه الاستمارة¹ على 33 سؤال جاءت أغلبها مفتوحة لترك حرية التعبير للطفل أكثر، كما تنوعت محاورها حول علاقة الطفل بالحي والشارع، لرصد تصوراته حول الفضاء العمومي، كيف يتعامل مع أصدقاءه داخل الحي، مدى مساهمته في تنظيف الحي، مع من يساهم في ذلك، كيف يفسر رمي النفايات، ماذا يفعل من أجل حماية البيئة... علاقاته بالمدرسة والمعلم، محتوى الكتاب المدرسي حول البيئة، مدى تطوعه لنظافة القسم، المدرسة... وذلك بغرض فهم تصوراته حول التربية البيئية والمواطنة الايكولوجية من خلال ما يتلقاه بالمدرسة الجزائرية، اضافة الى بعض الاسئلة الاخرى التي تمكنا من معرفة الاطار المعيشي والاجتماعي والثقافي للطفل داخل أسرته.

كما تنوعت هذه العينة من حيث الجنس (إناث - ذكور)، السن الذي يتراوح ما بين 10 سنوات إلى أكثر من 12 سنة، كما حاولنا الاحتفاظ بنفس الأحياء السكنية² التي أجرينا بها كل من المقابلات والاستمارة مع سكان مدينة عين تموشنت، ومحاولنا منا التعمق أكثر حول المكانة الاجتماعية لمجتمع البحث تطرقنا إلى المستوى التعليمي للوالدين وكذلك المستوى الاجتماعي لهذه الأسر من خلال البحث عن مهنة أو نشاط كل من الاب و الام لهؤلاء التلاميذ لكي نستطيع ابراز وتداخل كل هذه المتغيرات في مدى الكشف عن تصورات وتمثلات الأطفال عن النظافة خارج البيت، وهذا ما سوف يسمح لنا في مرحلة لاحقة الكشف عن حقيقة التصورات والتمثلات للعائلات الجزائرية من خلال ما تلقنه وتغرسه من قيم لدى أطفالها حول ادراك الفضاء العمومي، وبالتالي يمكن الذهاب الى ما أبعد من ذلك وهو محاولة معرفة قيم المواطنة التي يتلقاها الطفل داخل كل

انجاز المقابلة مع أطفال ذو المستوى الابتدائي لهذا ربما لا شعوريا توجهنا مباشرة الى الاستمارة، لهذا يبقى الباحث دائما يتعلم من أخطائه.

¹- تم توزيع هذه الاستمارة بعد تجربتها على عينة من الاطفال (22 طفل)، حيث تم إعادة صياغة بعض الأسئلة لتبسيطها أكثر للطفل وجعلها في متناول الجميع للإجابة عليها.

²- احتوت عينة الأطفال على ثلاثة أحياء بمدينة عين تموشنت وهي: حي الزيتون باعتباره من الأحياء الراقية بالمدينة (السكن الفردي)، حي العقيد عثمان (السكن الجماعي)، كما تطرقنا كذلك الى مركز المدينة لتمثل الأحياء الشعبية (السكن التقليدي).

من الاسرة والمدرسة باعتبارهما أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي يتشرب منها الطفل أهم قيمه ومبادئه...

ويعود سبب اختيار تلاميذ السنة الخامسة من التعليم الابتدائي هو كونهم قد تأقلموا مع المدرسة وتعرفوا على بعضهم البعض وأصبحوا يشكلون مجموعة فصلية متجانسة أكثر من ذي قبل، متقاربين في السن (10-12 سنة) ويحملون نفس المستوى التعليمي لأنهم يخضعون لنفس النظام المدرسي ويتلقون نفس المقررات، ويطبق عليهم نفس المنهج واللغة... من جهة، ومن جهة أخرى هم معنيون بامتحان مصيري كما يدركون، ونعني به هنا امتحان شهادة التعليم الابتدائي لهذا معظمهم يحسنون الكتابة والتعبير مما مكنهم من الاجابة على أسئلة الاستمارة بكل سهولة، وقد تم اختبار القسم بكامله، لأنه يمثل وحدة أكثر تجانسا في أغلب الخصائص وذلك في ظل غياب حضور المعلمة داخل القسم أثناء الاجابة لكي لا يكون لها أي تأثير على التلاميذ في الاجابة، حيث أجري هذا البحث خلال الفترة الممتدة ما بين أواخر شهر أفريل 2017 الى غاية شهر ماي من نفس السنة (ملاً الاستمارات).

فيبقى الاختلاف بين المناهج الكمية والكيفية لا يكمن في الجانب الإجرائي فقط، الذي جعل البحوث الأولى تسعى إلى تكميم المعطيات والبيانات والتعبير عنها إحصائياً، و دفع المناهج الثانية إلى محاولة استجلاء المعاني عبر تأويل المعطيات النوعية، بل يستند إلى أسس فكرية وفلسفية وابتيمولوجية.

ونظراً لهذه الاعتبارات نميل أكثر لتبني الموقف الانثروبولوجي الذي نعتقد أنه يفتح أفاقاً جديدة للبحث العلمي، خاصة في مجتمعات العالم الثالث، بما فيها المجتمع الجزائري، من هنا حسب نظرنا على العلوم الاجتماعية والانسانية بما فيها الأنثروبولوجيا أو السوسيولوجيا... توسيع مجال انشغالاتها، وتطوير إشكالياتها المعرفية، وتنويع مقارباتها المنهجية التي عليها توجيه النقاش الأكاديمي لكي يتجاوز شكلائية مناهج البحوث ويصب في جوهر التفكير الابتيمولوجي.

تعريف بمجتمع البحث : أبرز معالم التاريخ الحضري لمدينة عين تموشنت

نحاول في هذه الرسالة أن نعطي لمحة تاريخية لمدينة عين تموشنت، كونها شهدت تاريخ عريق كباقي المدن الجزائرية، حيث تعود الحياة في هذا الركن الصغير من الجزائر الى حوالي 15 ألف سنة قبل الميلاد¹، حسب ما دلت عليه مختلف الآثار المكتشفة في مغارات عين تموشنت والمالح من أدوات وأحجار منحوتة تعود الى العصر الحجري القديم، هي محفوظة بمتحف وهران إلى غاية يومنا هذا.

كما حملت المنطقة عدة تسميات اختلفت باختلاف المراحل التي مرت بها واختلاف الحضارات التي تعاقبت عليها، فمن سوفات (SUFAT)² الاسم الأول لمدينة عين تموشنت والتي تعني المياه الجارية نسبة إلى واد سنان، حيث تشكلت هذه القرية الأمازيغية من تجمع بدائي عبارة عن أكواخ من الحجارة والطين التي كونت أولى التجمعات السكانية البربرية على ضفاف واد السنان منذ حلول قبائل الزناتة بالمنطقة، كما يعود الفضل إلى الفينيقيين ومن بعدهم القرطاجيين في انتقال سكان عين تموشنت الأوائل من الحياة البدائية البسيطة الى حياة الحضارة والتطور والاستقرار³، وكان لنشأة الممالك الأمازيغية وعلى رأسها مملكة صيفاكس بسيفاق، الأثر الايجابي في حياتهم الاقتصادية والسياسية والثقافية... ونظرا لمختلف الحروب التي شهدتها المنطقة أثناء الحروب القرطاجية-الرومانية المعروفة بالحروب البونيقية للتحكم في منطقة شمال افريقيا، وصل الرومان إلى سوفات ليعمروا بها طويلا، فشيّدوا بها أحصنة عسكرية للدفاع عن أنفسهم عرفت باسم بريزيديوم

¹- رقيق ميلود، عين تموشنت عبر العصور، دراسة طبيعية وتاريخية حول ماضي وحاضر المنطقة، دار القدس العربي، وهران، الطبعة الثانية، 2013، ص: 73.

²- Antoine Carillo, *Ain témouchent terre d'Algérie*, Les presses de l'imprimerie, F. Plaza, Oran, 1958 p 113.

³- رشيد الناضوري، تاريخ المغرب الكبير، العصور القديمة، بيروت، 1981، ص: 155.

سوفانيف (Proesiduum Sufative)¹، هذا الحصن العسكري تحول مع الاستيطان الروماني الى أكبر المدن الرومانية (209م) في الغرب الجزائري، حيث عرفت باسم ألبولاي (Albulae) اشتق اسم "ألبولاي" الروماني من مياه واد السنان البيضاء، أو من الحجارة الجيرية البيضاء، أو من المياه المعدنية الكلسية الموجودة بالناحية (منطقة حمام بوحجر) وهكذا فان اسم ألبولاي يدل على اللون الأبيض وتعني الأرض البيضاء نظرا لوجود الكلس بكثرة في المنطقة لهذا أطلق عليها بالمدينة البيضاء، لعبت ألبولاي دورا رئيسيا في المجال التجاري نظرا لموقعها الجغرافي، كما ازدهرت بها زراعة الزيتون والكروم والحبوب نظرا لخصوبة أراضي المنطقة... لكن لم تصمد ألبولاي أمام اجتياح الوندال للإمبراطورية الرومانية حيث نهبوا وسلبوا كل ما وجدوه أمامهم، فتأثرت المدينة بهذه التحولات الجذرية التي شهدتها شمال افريقيا، فاضمحت بذلك شؤون ألبولاي... ومن جهة أخرى يعود نقص المعالم الأثرية بالمنطقة مثل تيبازة وتيمقاد إلى زلزال عنيف ضرب المنطقة مصحوبا بعدة حرائق في القرن السادس أو السابع الميلادي، مما أدى إلى دمار المدينة وخرابها².

أما عن وصول الاسلام الى المنطقة جاء في الوقت الذي نشبت فيه عدة خلافات داخلية في العالم القديم، كما حدث في بزنتة، فاستطاع أوائل فرسان العرب الدخول الى تونس البزنطية وكان هذا بمثابة أول نجاح للعرب في اقتحام إفريقيا سنة 646 م، حيث تزامن هذا الانتشار للعرب مع نهاية المسيحية في ألبولاي، من هنا أسلم كل من البربر والرومان والزناتة خاصة بعد تعيين طارق ابن زياد من طرف موسى بن نصير لفتح الأندلس عام 711 م، حيث توافدت قبائل الأمازيغ للانضمام

¹ - F.G de Pachtère, *Les origines romaines d'Albulae et la frontière de la Maurétanie césarienne*, BSGO, 1913.

² - Antoine Carillo, *Ain témouchent à travers l'histoire*, Les presses de l'imprimerie F. Plaza, Oran, 1954, p 141.

الى جيشه بعد أن احتضنت مبادئ الاسلام، حتى بلغت قوته العسكرية اثني عشر ألف (12000) من الجند الامازيغ وسبعة عشر ألف (17000) من العرب¹.

أصبحت المنطقة تحمل اسم زيدور حيث اختلفت الآراء حول أصل الكلمة، حيث هناك من يرجع أصلها الى اسم قائد أو ملك روماني كان يدعى زيدور،² وفي القرن التاسع ميلادي استقرت قبيلة أزداجة المتمثلة في قبيلة بني سنان التي هاجرت الى المنطقة من طرابلس حيث يمكنوا من بناء قصر بني سنان لهذا حملت هذه المنطقة هذا الاسم لمدة طويلة، حيث يصف ابن البكري هذا القصر بأنه كان محاطا بالحدائق المسقية من واد سنان...³ لكن لم يعثر لأي أثر لهذا القصر أو الحصن، واستمر الوضع على حاله الى غاية مجيء قبائل مغراوة تحت قيادة محمد بن خزر الذي تمكن من فرض سيطرته على المنطقة الى غاية سنة 949 م، التاريخ الذي شهد معارك طاحنة بين القبيلتين، كانت سببا في خراب المنطقة التي أصبحت مأوى للذئاب، من هنا أطلق على المنطقة الاسم الحالي لعين تموشنت بمعنى عين الذئاب أو عين الذئبة، من هنا أخذ هذا الركن الصغير اسم نصفه عربي ونصفه الآخر بربري عين تموشنت حيث يروي سكان المنطقة أسطورة الذئبة التي كانت يأتي الى عين من الماء للشرب وفي طريقها الى ذلك كانت تتلف المحاصيل الزراعية المجاورة، لهذا طالما تحالف سكان المنطقة للقضاء عليها من دون جدوى⁴.

وفي القرن الثاني عشر، وفي عهد الفاطميين حلت قبائل بني عامر بالمنطقة وهي تنحدر من قبائل زغبة لبني هلال، حيث ينحدر أغلب السكان الأصليين لعين تموشنت من قبائل بني عامر التي لعبت دورا هاما في تاريخ المنطقة الوهرانية كلها

¹ - Safi Moussa Boudjemâa, *Ain témouchent au fil du temps*, Les presses de l'entreprise des travaux d'impression de la wilaya de Sidi Bel Abbès, 1997.

² - كما نجد اسم فريق لكرة القدم بمدينة عين تموشنت يحمل اسم ز دورية فهذا دليل على تداول الكلمة الى يومنا هذا بالمنطقة.

³ - رقيق ميلود، عين تموشنت عبر العصور، دراسة طبيعية وتاريخية حول ماضي وحاضر المنطقة، المرجع المذكور سابقا.

⁴ - لشلاش عمارية، أبرز معالم التاريخ الحضري لمدينة عين تموشنت، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في علم الاجتماع، تحت اشراف الاستاذ: لقع عبد القادر، جامعة وهران، 2007-2008.

في الفترات التاريخية اللاحقة، وفي القرن الرابع عشر انقسمت قبائل بني عامر الى ثلاثة فروع وهي: بنو يعقوب وبنو حامد وبنو شافع، قاومت الاحتلال الاسباني لمنطقة وهران تارة، وتحالفت معه تارة أخرى حسب الظروف التي صاحبت الزحف الصليبي على الشمال الافريقي.

حيث يعود التواجد الاسباني على أرض الجزائر الى سقوط غرناطة 1492 وما صاحب ذلك من حملات طرد سكان الأندلس في اتجاه المغرب العربي، من هنا الاحتلال الاسباني للمرسى الكبير بوهران ثم المدينة كلها ثم الزحف على مناطق الزيدور التي أطلق عليها الاسبان اسم ريو صلاو (Rio Salado)¹ وهي تسمية تقتصر على تسمية منطقة واد المالح فقط. ومن بين أشهر المعارك التي دارت أحداثها بالمنطقة معركة شعبة اللحم² التي قتل فيها البحارة التركي بابا عروج³ حيث تحالف سكان عين تموشنت مع الاسبان بقيادة ألفونسو فاليسكو (Alfonso Valesco) ضد الأتراك⁴، في معركة طاحنة حتى أصبح لحم البشر منتشر في كل مكان لهذا سمية المنطقة بشعبة اللحم، وبقي هذا الاسم للمنطقة الى يومنا هذا.

ففي سنة 1705 استولى الأتراك على مدينة وهران فطلب حاكم اسبانيا (Don Juan Maurique) العون من قبائل بني عامر، فذهب هؤلاء لنجدة المدينة الاسبانية من هنا أصبحت مدينة عين تموشنت تحت أنظار الأتراك للتوسع بها، فكانت عرضة لعدة هجمات أضعفت قواتها بالتدريج.

وفي هذه الفترة الأليمة للمدينة ظهر المرابط سيدي سعيد وهو من الاولياء الصالحين الذين ذاع صوتهم ونفوذهم في عين تموشنت حل بالمنطقة في القرن

¹ - Kali Mohammed, Biné Saf, *Le legs du laige et des entailles de la terre*, Dar El Kitab El Arabi, 1^{er} édition, 2007.

² - تقع بلدة شعبة اللحم في الاقليم الشمالي الغربي الجزائري وهي احدى بلديات ولاية عين تموشنت التي لا تبعد عنها عن مقرها إلا ب 5 كلم وتبعد عن دائرتها المالح ب 7 كلم.

³ - بابا عروج هو بحارة تركي الاصل الذي أطلق عليه الأوربيين اسم بربروس، حيث جاء للجزائر من أجل انقاذ بوجي (بجاية حاليا) من الاحتلال الاسباني بعدما استنجدت الجزائر بالدولة العثمانية.

⁴ - Antoine carillo, *Ain témouchent terre d'Algérie*, op cit, p 153- 156.

الثامن عشر وتتلذ على يدهم عدد كبير من السكان كما جلب لهم الخير وطمأنينة... ومازالت قبته المشيدة في حي سيدي سعيد الذي يحمل اسمه مقصد سكان المدينة وزوارها للتبرك وزيارة الضريح، كما نجد في عين تموشنت عدد من الزوايا التي تلعب دورا لا يستهان به في اعطاء للمنطقة هويتها وخصوصيتها، التي نذكر من أهمها زاوية سيدي يعقوب ببلدية سيدي ورياش دائرة ولهافة، أسسها الولي الصالح سيدي يعقوب بن الحاج التلمساني، أما تاريخ بناء مسجدها فيرجعه أغلب الرواة الى سنة 1338 م، وهو لا يزال الى يومنا هذا مسجدا وقبلة للوافدين الى المنطقة. زاوية سيدي أحمد بوحجر تقع غرب مدينة حمام بوحجر أسسها الشيخ الذي تحمل اسمه والذي يرجع أصله الى قبيلة بني عامر الهلالية، كما نجد الزاوية الطرقية نسبة الى شيخها سيدي جابر حسين أحمد الجازولي، زاوية سيدي بوعزة الغربي التي تقع ببلدية سيدي بن عدة ذات الأضرحة الثلاثة¹ اضافة الى اقامة عدة وحدات بمنطقة عين تموشنت² التي تعكس عادات وتقاليد سكانها كما تعكس دور "المرايط" في المخيال الديني والثقافة الشعبية التي تعتبر التبرك بالمرايطين والاولياء الصالحين طقسا مقدس تتجلى دلالاته السوسيو-أنثروبولوجية في المعتقد الشعبي للمنطقة.

ومن أهم محطات الموروث التاريخي للجزائر نجد الغزو الفرنسي لها، واحكام استيطانه خاصة في المدن الساحلية ، لهذا نجد معنى للمقاومة الشعبية في عين تموشنت حيث بايعت قبائل بني عامر الامير عبد القادر الذي وجد في شخصية محمد البوحميدي الولهاسي الذي عينه الامير خليفة له في الجهة الغربية من عين تموشنت من خير أبناء المنطقة، حيث تكلفت هذه المقاومات الشعبية بالمنطقة بمعاهدة تافنة في 30 جويلية 1837 من طرف الاستعمار الفرنسي، التي أقيم لها نصب تذكاري لتخليدها في بلدية الامير عبد القادر بولاية عين تموشنت.

¹- لهذا تطلق على المنطقة تسمية (Trois marabouts).

²-Mouas Said, *Ain témouchent à la rencontre du feu sacré, chronique culturelle du temps passé*, Coll. Pierre Lapâlus, 2005.

كما تعتبر منطقة عين تموشنت من أهم المناطق التي لعب فيها الاستعمار الزراعي دورا جوهريا في تغيير شكل ونظام الحياة اليومية للفلاح البسيط، ساهمت زراعة الكروم في نحت الحياة التجارية والصناعية، السياسية والاجتماعية... حيث قدرت محاصيل الكروم سنة 1960 لعين تموشنت من 20 الى 25 % للإنتاج الجزائري، و 40% من الانتاج الوهراني،¹ ونظرا لحاجة هذه الزراعة لليد العاملة أنشأ المعمرون العديد من المناطق الحضرية المجاورة للأراضي الزراعية الخصبة ومن أهمها العامرية، حاسي الغلة، المالح، شعبة اللحم... كما عرفت المدينة نوع من العمران الاوربي المزود بشبكة من الطرقات والمواصلات اضافة الى العدد الكبير من الأقبية (Les caves)² لتخزين و انتاج الخمور، حيث لا تزال الهندسة المعمارية الغربية هي النمط الطاغي على المدينة الى يومنا هذا، كما تعتبر "الكيروليس" أكبر مؤسسة للكروم في الجزائر³، وهي عبارة عن غابة تتربع على أكثر من 60 هكتار تعود ملكيتها للسيد جارمان منذ سنة 1875، من هنا وفرت زراعة الكروم العمل للجميع من بطالين ونساء وأطفال وحتى للمناطق المجاورة للحدود المغربية.

ويبقى الحدث البارز لعين تموشنت في الفترة الاستعمارية هو زيارة الجنرال ديغول الى بلد الكروم، هذه الزيارة التي اندلعت من جراءها مظاهرات 09 ديسمبر 1960، بمدينة عين تموشنت التي تعممت عبر كامل التراب الوطني تحت شعار الجزائر جزائرية، هذه المظاهرات التي غيرت مجرى الثورة التحريرية وتكللت بالاستقلال سنة 1962.

أما حاضر عين تموشنت بعد الاستقلال فهي مدينة تتوسط ثلاثة مدن كبرى من الغرب الجزائري وهي تلمسان، سيدي بلعباس، وهران على بعد نفس المسافة

¹ - Michel Launay, *Paysans Algériens, la terre, la vigne et l'homme*, Ed. Du Seuil, 1963, p 49-50.

² - بلغ عدد الأقبية سنة 1962 حوالي 50 قبو ببلدية المالح، 34 قبو ببلدية حاسي الغلة، 69 قبو ببلدية العامرية...

³ - التي تقع ببلدية الشنتوف حاليا، كما قدرت أملاك هذه المزرعة في سنة 1919 ب 12 مليون فرنك.

تقريباً التي لا تتعدى في مجملها 70 كلم، بعد التقسيم الإداري لسنة 1984، وهي تضم بموجبه 28 بلدية مقسمة على 08 دوائر، لتتربع على مساحة 2376.89 كلم مربع، ولا تبعد عن ساحل البحر الأبيض المتوسط إلا بـ 16 كلم، مما يسمح لها بالاستحواذ على عدة شواطئ خلابة منها شاطئ تارقة، الهلال، ساسل، رشقون، مادريد... كما تضم كل من ميناء بني صاف و بوزجار.

كما شهدت الولاية تحولات هامة في جميع الميادين خاصة المجال السكني الذي عرف عدة مراحل من سنوات الاستقلال الأولى وعهد المخططات الى فترة انشاء المجمعات السكنية الجديدة (ZHUN) اضافة الى حجم الانجازات التي عرفتها المنطقة بعد الزلزال الذي ضربها سنة 1999 حيث استفادة عين تموشنت من ضعف عدد السكنات خاصة المدينة الجديدة حي العقيد عثمان الذي خصص لإسكان المتضررين من الزلزال، أما من حيث المجال الاقتصادي تتميز الولاية بطابع فلاحي الذي يبقى النشاط الاساسي لها خاصة زراعة الحبوب والكروم والاشجار المثمرة... اضافة الى الصيد البحري وزراعة المائيات و انتاج الحيوانات، أما قطاع الصناعة فيتمثل في كل من شركة الاسمنت للغرب ببني صاف ومجمع هنكل لمواد التنظيف بعين تموشنت، كما تسعى الولاية الى استثمارات جديدة من خلال مصنع الكهرباء بأولاد بوجمعة، ومجمع للغاز الطبيعي بشاطئ الهلال الذي يعبر البحر الابيض المتوسط نحو اسبانيا، كما يبقى نمط تجارة التجزئة هو الطاغى على المنطقة خاصة من خلال استغلال المجال السكني لفتح متاجر محلات للشباب وأيضا استثمار الشباب بمختلف المشاريع التي تمول من طرد مؤسسات الدعم مثل ANJM للقروض الصغيرة. كما تضم المدينة عدة تجهيزات عمومية قصد تحسين الخدمة العمومية للمواطن من أهمها القطب الجامعي بلحاج بوشعيب، المستشفى الجامعي الدكتور بن زرجب، المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية مالك بن نبي،

المركب الثقافي، دور الشباب... كلها تعكس المستوى الثقافي والاجتماعي للمنطقة المرتبط غالبا بالمناسبات لإحياء تراث المنطقة والمحافظة على عاداتها وتقاليدها.

فتبقى مدينة عين تموشنت ساهمت في بناءها وتأسيسها فترات تاريخية متعددة، كلها شكلت وطبعت الهوية الحضرية للمدينة، لكننا نلمس صبغة خاصة من الارث الاسباني في الثقافة المحلية لهذه المدينة، من خلال محافظة أهالي عين تموشنت على اللغة الاسبانية والعادات خاصة الطبخ الاسباني الى يومنا هذا.

الباب الأول

الفصل الثاني

مقدمة الفصل:

مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي تصاعد النقاش حول مفهوم الفضاء العمومي ودوره في بناء الديمقراطية وإعادة النظر في الفعل السياسي، ولقد شكلت مساهمة الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس، أولى اسهاماته التي دشنها في بداية الستينات من القرن الماضي.

فتطرق إلى مفهوم المجال العمومي البرجوازي، الذي تزامن مع ظهور الرأسمالية والمؤسسات التي رافقت هذا النظام مثل: البنوك، البريد والمواصلات، الجرائد والصحف التي سمحت بظهور علاقات جديدة في الاتصال والتواصل¹. فحسب هابرماس المجال العمومي هو مجال للتواصل والاتصال بين الأفراد، الذي يسمح بظهور علاقات جديدة التي تمكنهم بالتواصل مع الدولة ومن تم حتى النقد لقراراتها².

وبالنظر إلى الأهمية الاستثنائية لمفهوم الفضاء العمومي من حقنا أن نتساءل عن مسارات التطور التي يحملها في طياته، والدلالات المختلفة التي أعطيت له، والشروط التاريخية التي سمحت بتكوينه وتطوره، وعلاقته بواقع المجتمعات العربية عموماً، والواقع الراهن للمجتمع الجزائري خصوصاً، ذلك ما سوف نحاول الوقوف عليه في هذا المقام، وذلك أولاً من حيث الوقوف على تبلور مفهوم الفضاء العمومي من خلال التعرّيج على أهم الأفكار النقدية لمدرسة فرانكفورت

¹- Jürgen Habermas, *Théorie de l'agir communicationnel, Pour une critique de la raison fonctionnaliste, L'espace du politique, Tome 2, France, 1987, p 11.*

² - Ibid, p 62.

للتمكن من الفهم الجيد لمبادئ النظرية النقدية عند الفيلسوف يورغن هابرماس، وهذا للتمكن من التوقف عند فهم تبلور مفهوم الفضاء العمومي الهابرماسي....

أولاً، ثم تجاوزه فيما بعد من خلال نقد المقاربة الهبارماسية دائماً داخل نفس السجال العلمي، أي تحت غطاء المدرسة النقدية مدرسة فرانكفورت لفتح مجال ارهاصات جديدة لمفهوم الفضاء العمومي في سياقات تاريخية وفلسفية مغايرة عن مفهوماها الغربي.

1- مسار تأسيس مدرسة فرانكفورت وتشكل الفضاء العمومي:

إن مساءلة الفكر النقدي انطلاقاً من استحضار مختلف تطورات النظرية في فضاء التفكير الفلسفي يكشف عن وجود تلوينات مختلفة لمناهج النقد الفلسفي من خلال تبلوره في تيارات واتجاهات فلسفية مختلفة بل ومتضاربة أحياناً، كما هو الشأن بالنسبة لمدرسة فرانكفورت النقدية التي تشكل انعطاف مهم في مسيرة الفكر الأوروبي الحديث، بحيث كان لهذه المدرسة الآثار الكبيرة والفاعلة في صياغة نظرية نقدية تتعامل مع: الأنثروبولوجيا، السوسيولوجيا، الفلسفة، السياسة والثقافة... كأبعاد متداخلة ومتشابكة في عملية تكوّن ودراسة النظريات الاجتماعية والآفاق المعرفية والحضارية التي رافقت التطورات والتحوّلات التي شهدتها المجتمع الأوروبي في ميادين الاقتصاد والسياسة، وبرز النظام الرأسمالي كعامل حاسم ترك آثاره على الأدبيات الفلسفية والاجتماعية.

فارتأينا تسليط الضوء على مدرسة فرانكفورت أو ما يُعرف بالنظرية النقدية¹ كون ما يميز هذه المدرسة عن باقي المدارس الفلسفية والسوسيولوجية الأخرى هو عدم اقتصارها على المرجعية الفلسفية أو السوسيولوجية فقط، بل تشربت هذه المدرسة من ينابيع جميع العلوم الانسانية، من الفلسفة "كانط وهيجل... من علم الاجتماع" كارل ماركس وماكس فيبر وهربرت ميد، أوكيست كونت... من علم النفس " فرويد ، جان بياجى... " والعلوم اللغوية " أوستين ... " هذا ما سمح لها بتقديم تحليل للفكر والواقع ونقدهما بعيداً عن كل الايديولوجيات والدوغماتيات، لاعتمادها على مختلف التخصصات².

فربما تساعنا هذه المدرسة أكثر في فهم واقعنا الاجتماعي الحالي الذي لايزال يتطلب منا أكثر فهماً وتحليلاً انطلاقاً من واقعه كما هو ومن خلال مطالبه، تجاربه ومعاناته اليومية...

¹ - Jay Martin, *L'imagination dialectique, Histoire de l'école Francfort, Paris, Payot, 1977.*

² - توم بوتومور، مدرسة فرانكفورت، ترجمة سعد هجرس، دار أويا طرابلس، ليبيا، 1998، ص: 88.

لقد تأسس المشروع الفلسفي لمدرسة فرانكفورت سنة 1923¹ في المدينة الألمانية فرانكفورت على أنقاض معهد البحوث الاجتماعية والذي تولى تسيير شؤونه في البداية كارل غرنبرغ (Karl Grunberg 1861-1940) ولقد احتضن المعهد في البداية الأبحاث النظرية الاشتراكية التي أفلتت الجامعة الألمانية الأبواب في وجهها، ومجموعة من الباحثين الذين رفضوا الانضمام إلى الحزب الشيوعي الألماني بعد فشل ثورة 1918 في ألمانيا.

تولى ماكس هوركهايمر (Max Horkheimer 1895-1973) الإشراف على المعهد سنة 1931 وتم تعيين تيودور أدورنو (Theodor Adorno 1903-1969) أستاذا مساعد له، وهي بمثابة الانطلاقة الحقيقية لحركة فلسفية أفرزت لاحقا ما عُرف باسم "النظرية النقدية" بحيث لم يعد الاهتمام منصب فقط على نقد الاقتصاد السياسي كأداة لتحليل المجتمع الرأسمالي كما كانت ترى الماركسية، بل اعتمد هوركهايمر مقاربة تركيبية تقوم على ربط الفلسفة بالعلوم الاجتماعية والانسانية، إذ تعتبر "مدرسة فرانكفورت" حركة مؤثرة في الماركسية المعاصرة حيث كانت تعتمد في المقام الأول على أعمال "ماركس" و لكن هي أيضا مدينة لـ: "فرويد" و "ماكس فيبر" فكريا.²

وبالتزامن مع صعود النازية آنذاك، اضطر هوركهايمر و زملاءه للهروب، وتم انتقال المعهد إلى جامعة كولومبيا (نيويورك)، وفي سنة 1950 بعد الحرب العالمية الثانية وسقوط النازية عاد بعض الرواد إلى فرانكفورت وعلى رأسهم هوركهايمر من أجل اكمال العمل الذي بدؤوه، لتتطلق بعد العودة من المنفى المرحلة الثانية في تاريخ المدرسة والتي يعتبر من أهم ممثليها يورغن هابرماس

¹ - 03 فبراير 1923 هي سنة تأسيس معهد البحوث الاجتماعية بفرانكفورت بألمانيا تحت رئاسة أستاذ القانون و العلوم السياسية في جامعة فيينا كارل غرنبرغ (1861-1940) أحد أبرز زعماء المدرسة الماركسية النمساوية.

² - Assoun, Paul-Laurent, *L'école de Francfort*, Paris, PUF, 1987, p 142.

(1929 Jürgen Habermas) والذي اعتُبر الوريث الشرعي لتركبة مدرسة فرانكفورت.

أما المرحلة الثالثة فيُمثلها اليوم أكسل هونيث (1949Axel Honneth) بشكل أساسي، فهو رائد الجيل الثالث ومدير معهد الدراسات الاجتماعية بفرانكفورت.¹

ولا يمكن فهم النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت إلا بالرجوع إلى الأسس الجوهرية التي تَوقف عندها فكر هذه المدرسة²، ويبدو أن هذه الأخيرة إتخذت من النقد أساساً لها، والنقد هو تقليد ألماني قديم من خلال المشروع النقدي الذي أرساه إيمانويل كانط في ثلاثيته (نقد العقل الخالص 1781 – نقد العقل العملي 1788- نقد ملكة الحكم 1790)³، ومن بعده كذلك فلسفة التاريخ لدى هيغل والمادية الجدلية.⁴

فاذا كان كانط قد أقام فلسفته النقدية لتمييز المعرفة العلمية الصحيحة عن المعرفة الميتافيزيقية التي تؤدي إلى وقوع العقل في التناقض، فإن هيغل قد جعل من التناقض جوهرًا لفلسفته ومنهج الجدلي، ومن هنا يصل هذا التقليد إلى مدرسة فرانكفورت، هذا ما حاول القيام به كل من هوركهايمر و أدورنو في كتابهما المشترك "جدل العقل"⁵.

لكن على الرغم من الثقل العلمي لأفكار الجيل الأول (هوركهايمر، أدورنو، ماركوزه، إريك فروم...)، إلا أن هابرماس هو الفيلسوف الوحيد الذي فرض نفسه

¹ - بومنير كمال، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت: من ماكس هوركهايمر إلى أكسل هونيث، لبنان- الجزائر، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص: 58.

² - Jean-Marc Durand-Gassel, *L'École de Francfort*, Paris, Gallimard, 2012.

³ - محمد الخوني، التنوير و النقد، منزلة كانط في فرانكفورت، دار الحوار للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، سوريا، 2006.

⁴ - هيربرت ماركيز، العقل و الثورة، هيغل و نشأة النظرية الاجتماعية، ترجمة د فؤاد زكرياء، الهيئة المصرية العامة للتأليف و نشر، 1970.

⁵ - Max Horkheimer, Théodor Adorno, *La dialectique de la raison*, Paris, Gallimard, 1974.

على المشهد السياسي والثقافي في ألمانيا كالورث المعاصر لتركة مدرسة فرانكفورت، لكنه لا يمكن استيعاب مشروع هابرماس الفلسفي دون الرجوع إلى منطلقاته الفلسفية والسوسيولوجية والعلمية...

2- تبلور مفهوم الفضاء العمومي في أركيولوجية يورغن هابرماس:


انطلق هابرماس من فكرة أن الماركسية فكر يحتوي على قدرة نقدية هائلة لكل ما هو عام وشامل، لدى يعتبر ماركس من المرجعيات الفلسفية المهمة في فكر هابرماس وفكر مدرسة فرانكفورت، لكنه تجاوزه لاحقاً، خاصة في كتابه "ما بعد ماركس"¹ وإذا كان ماركس قد قلب الجدل الهيجلي على رأسه و جعله يسير على قدميه كما يقال فان هابرماس هو أيضا قلب الماركسية على رأسها لتسير على قدميها وذلك استناداً على عقلانية ماكس فيبر، إذ تُعتبر كتابات ماكس فيبر حول العقلانية من إحدى المرجعيات الأساسية لمدرسة فرانكفورت، فانطلق هابرماس من إبرازه لخاصية المعنى والقصد للفعل الإنساني كما يؤكد فيبر، فليس كل فعل إنساني هو نشاط جدير بالاهتمام السوسيولوجي باستثناء ما له معنى مرتبطاً بقصد الفاعل صريحاً أو ضمناً.


كما أن هابرماس لم يكتف بكتابات ماكس و ماركس بل انفتح على كتابات سوسيولوجية أخرى من قبل هربرت ميد و إيميل دوركايم حيث يؤكد أن مفهوم التواصل بوصفه نظرية علمية قد بدأ مع هربرت ميد حيث يعتبر هابرماس التواصل كالمبدأ المؤسس للمجتمع، أما فيما يخص دوركايم فيتجلى فكره بوضوح في كتابات هابرماس حول كيفية دمج الفرد في مجتمع طغت فيه الفردانية ويظهر ذلك في حديثه عن الفضاء العمومي وكيفية تحقيق الديمقراطية.²


¹ - Jürgen Habermas, *Après Marx*, Traduit par Jean-René Ladmiral, Fayard, Paris, 1985.

² - Jürgen Habermas, *Théorie de l'agir communicationnel, Pour une critique de la raison fonctionnaliste, L'espace du politique*, Op cit.

في هذا السياق، يبقى الاهتمام بفكر هابرماس يرتكز على ثلاثة عناصر أساسية حسب المفكر برهان غليون¹ التي من شأنها حسب رأينا أن تعطي بعداً آخر لمحاولة فهم الواقع الجزائري من خلال تصوّراته، ممارساته، تجاربه... وتسمح بمقاربة نقدية لمشاكل عصرنا كما تسمح بطرح مسألة الفضاء العمومي بالمجتمع الجزائري والوطن العربي، هذا الفضاء الذي يشكل شرطاً لقيام أي تجربة ديمقراطية، حيث يبقى يورغن هابرماس رغم تردد اسم لا يزال غريباً إلى حد كبير على القارئ العربي.

 العنصر الأول: هو الطابع التوجيهي الذي تتميز به فلسفة هابرماس وسعيه المستمر إلى ربط النظرية بالممارسة.

 العنصر الثاني: هو النظرية النقدية التي تبناها هابرماس وأعاد بناءها ويعتبر وريثها الحقيقي، فجعل من مفهوم العقلانية التواصلية وسيلة لتجديد التفكير بالنظرية النقدية نفسها²، وإن من سمات العقل المتسم بطابع النقد الذاتي تجاوز اسقاطاته بما يتمتع به من عقلانية.

 العنصر الثالث: هو مفهوم الفضاء العمومي ويشكل هذا المفهوم الذي هو من اختراع الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط مفتاح الممارسة الديمقراطية في نظر هابرماس الذي عمم استخدامه من الستينات من القرن الماضي³، هذا ما يبرز الأهمية الفلسفية ليورغن هابرماس

كما يعود فضل التفكير في الفضاء العمومي إلى إيمانويل كانط الذي دافع بقوة من الجراءة في استعمال العقل، فتبقى العمومية الكانطية تتأسس على الحرية أي حرية الفرد في التفكير الذاتي وفي استعمال العقل، والحرية هنا لا تتحقق إلا بتجاوز الفرد للاستبداد والتسلط الديني للكنيسة، ولكن أي استعمال ممكن للعقل؟ هنا

¹ - برهان غليون، أستاذ علم الاجتماع السياسي، ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر، جامعة السربون، جاء هذا في تقديمه لكتاب يورغان هابرماس ومدرسة فرانكفورت، النظرية النقدية التواصلية، من تأليف حسن مصدق، منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2005، ص 05.

² - Jürgen Habermas, *Théorie de l'agir communicationnel*, Op cit.

³ - الفضاء العمومي فكرة طرحها الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس في كتاب له صدر سنة 1962 تحت عنوان: الفضاء العمومي، الأركيولوجيا العمومية كبعد مؤسس للمجتمع البرجوازي.

يميز كانط بين الاستعمال الخاص للعقل والاستعمال العمومي للعقل، وهو التمييز الذي ساهم بشكل كبير في نحت ما سماه هابرماس بالفضاء العمومي.

حيث يُمثل كانط في نظر هابرماس المؤسس الحقيقي لمبدأ العمومية أو الفضاء العمومي، وبفضله بلور هيغل التصور الأيديولوجي لهذا الفضاء في حقل فلسفة الحق والتاريخ، وهو التصور الذي أدى إلى تشكيل الفهم الماركسي للدولة البرجوازية وللخطاب الأيديولوجي المؤطر لحقوق الإنسان فيما بعد.

وقد قاد هذا الترابط الكانطي بين العمومية وحرية استعمال العقل إلى طرح إشكالية الفضاء العمومي السياسي، فإذا كانت العمومية تفيد الاستعمال العمومي للعقل مع كانط أي حرية استعمال العقل والتفكير والحق في إبداء الرأي وتشكيل رأي عام، حيث يقول هابرماس "العقل وحده ينبغي أن يضمن الحق في التعبير (عن الحقيقة) عموماً، لأنه بدون هذه الحرية فإن الحقيقة لا يمكن أن تتجلي (أن تظهر)"، هو الأمر الذي أدى إلى اعتبار الفضاء العمومي فضاء مضاداً للسلطة السياسية الاستبدادية، يطالب بالحقوق وبصنع القرار وحرية التعبير، فمع الدولة الحديثة فقط تجسد الطلاق بين الفلسفة والدين، بين السياسية والأخلاق من خلال التأكيد أن شؤون البشر هي من اختصاص البشر، أي عبر التعاقد والاتفاق والاجماع الذي يدعوا إليه جون جاك روسو¹، فلم يقتصر جهد هابرماس على كانط وحده، الذي نقده في مسائل كثيرة حيث وجد هابرماس أن النسق الكانطي يقوم على جملة من الأوهام السياسية التي من بينها التفاؤل في البعد الأخلاقي لسياسة المدينة بوصفها تُمثل رأياً عاماً، وبنقته في قدرة الفيلسوف على الاقناع والتنوير، بل امتد حفره الأركيولوجي إلى روسو، هوبز، تالكوت بارسونز، هوسرل، هيغل، ماركس، ماكس فيبر... الخ.

فقد تتبع هابرماس حركية الفكر في التاريخ الألماني والفرنسي والانجليزي لمحاولة التأسيس لمبدأ العمومية، فمن خلال قراءته الجديدة لكانط ومختلف هذه

¹ - Jean Jacques Rousseau, *Du contrat social*, Edition, Flammarion, Paris, 1992.

النظريات والمفكرين، حتى الفكر الليبرالي الفرنسي (ألكسيس دو توكفيل- جون ستيوارت مل) استطاع هابرماس أن يؤسس مشروع فلسفته النقدية.

وتتوخى هذه المساهمة الوقوف على نظرية هابرماس في الفضاء العمومي أو في أركيولوجيا العمومية كبعد مؤسس للمجتمع البرجوازي¹، لرصد بنية هذا الفضاء ووظيفته ووسائل اشتغاله، والدور الذي لعبته في فهم قضايا العالم المعاصر، وحتى النقد الذي تلقته هذه النظرية فيما بعد، وذلك ليس بهدف إبراز نقاط ضعفها، بل إبراز مضمون أطروحة هابرماس أكثر والكشف عن تحليله لمبدأ المجال العمومي في الفكر الفلسفي الحديث والمعاصر، وبيان مضمون أركيولوجية هابرماس السياسية والاجتماعية في تحليله لبنيات الفضاء العمومي البرجوازي في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، لإبراز دوره التاريخي في سيرورة التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع الغربي، بغرض تدارك التفكير في مسألة الفضاء العمومي في زمن العولة وما تطرحه الديمقراطية والأوضاع الحالية، ولاستنباط ما نستطيع فهمه وتحليله بلغة هابرماس في مجتمعاتنا العربية والمجتمع الجزائري، من خلال إعادة النظر في معطياتنا الميدانية، محاولين الإجابة على التساؤلات التالية: هل فعلا نملك فضاء عمومي أم هو مجرد فراغ عمومي؟ هل فعلا نستطيع فهم واقع فضاءنا العمومي على ضوء النظريات الغربية أم هذه العمومية هي بشكل مغاير عن مفهومها الغربي؟ أم يبقى هذا الأخير هو مجرد حيز أو رقعة جغرافية بعيدة عن تكوين مجال لطرح الانشغالات العامة ومناقشة القضايا الاجتماعية من خلال تشكيل رأي عام يستطيع نقد السلطة في حد ذاتها.

فيطرح التفكير في الفضاء العمومي بالمجتمع الجزائري العديد من المفارقات والاشكاليات المرتبطة بالشأن العام وبخصوصية التطور التاريخي للمجتمع الجزائري، إضافة إلى كل التحولات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية...

¹ - Jürgen Habermas, *L'espace public, Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*, op cit.

الجارية اليوم سواء على المستوى المحلي أو على الصعيد العالمي، وبهذا المعنى غدا النقاش ملحاً أكثر مما مضى حول مسألة الفضاء العمومي بكل أبعاده.

فحسب هابرماس يبقى التفكير في الفضاء العمومي هو التفكير في الشرط الإنساني الحديث في أبعاده الاجتماعية والسياسية وتحولاته التاريخية، أي التفكير في¹:

• مدى إندماج الفرد في المجتمع.

• مدى مشاركة الفرد المواطن في الحياة العامة والسياسية.

• مدى مساهمة الفرد في تعزيز الديمقراطية.

وهي العناصر الأساسية التي شغلت هابرماس منذ وقت مبكر إلى الآن، بحيث قدم مساهمات عديدة من أجل تحقيق ذلك الاندماج وتلك المشاركة والمساهمة².

حيث ينطلق هابرماس من واقع ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية، وما تقتضيه الشروط السياسية من التأسيس لمشروع مجتمعي يتجاوز الكوارث التي تسببت فيها النازية، ومن صعوبة الإلمام بكل السياق العام والخاص الذي جاءت فيه مساهمة هابرماس في بناءه و تصوّره لمفهوم الفضاء العمومي، انطلقنا من كتابه "الفضاء العمومي: أركيولوجية العمومية كبعد مؤسس للمجتمع البرجوازي"³ الذي نشره سنة 1962 هو أطروحة الدكتوراه الثانية التي قدمها سنة 1961 بجامعة ماربورغ بعد أطروحته الأولى حول شيلنج التي أنجزها سنة 1954 على شكل بحث ضخم في العلوم السياسية والاجتماعية تناول فيها موضوع الأركيولوجيا الاجتماعية والتاريخية للرأي العام كنمط من الهيمنة المؤسساتية داخل المجتمعات البرجوازية الحديثة والمعاصرة.

¹ - العلوي رشيد، الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر، مجلة دلتا نون، العدد الثاني، 2014، [على الخط] [http://d-ncdn.c-tpa.org/Contents/Digital Library/ STD-43441883.pdf](http://d-ncdn.c-tpa.org/Contents/Digital%20Library/STD-43441883.pdf) .
اطلع عليه (22.04.2015)، ص 09.

² - Ibid, p 10.

³ - Jürgen Habermas, *L'espace public*, Op cit.

وينتمي هذا الكتاب إلى المرحلة الأولى من تطور فكر هابرماس الفلسفي والسياسي، أي المرحلة التي احتك فيها بالجيل الأول من مدرسة فرانكفورت، بمعنى آخر مرحلة انتماءه إلى الفلسفة الماركسية من وجهة نظر المدرسة، وقراءته لكانط وهيغل... (كما ذكرنا سالفًا)، ونشير إلى أهمية هذه المرحلة لأن أغلب الدراسات أولت عنايتها للمرحلة الثانية من تطور فكر هابرماس أي مرحلة العقلانية التواصلية التي دشنها في بداية الثمانينات بنظريته حول "الفعل التواصلية"، بهدف تجديد النظرية النقدية.

فحسب هابرماس تعود البدايات الأولى من تشكل الفضاء العمومي في نهاية القرن السابع عشر في إنجلترا والقرن الثامن عشر في فرنسا، مع اكتساب الطبقة البرجوازية وعيًا بنفسها حيث شرعت بتكوين استقلال خاص بها اتجاه السلطة وذلك عن طريق تأسيس قواعد ومبادئ لخلق حوار ومناقشات حرّة وعادلة، وعندما انبثق مبدأ الحوار المفتوح بدأ الفضاء البرجوازي العام بالتمركز أولاً داخل الصالونات ثم المقاهي والمنتديات الثقافية العامة حتى عبر عن نفسه وتموضع في النهاية داخل صيغة الدولة الدستورية تحت ظل وغطاء الحوارات الانتخابية والبرلمانية.

أما بخصوص الفضاء العمومي داخل المنازل فقد كان يتجلى بالخصوص في الصّالة الرئيسية، حيث تقوم ربت البيت بلعب الدور الرئيسي بين أفراد العائلة البرجوازية ثم إمتد بعد ذلك إلى الفضاء الخارجي مجسداً بالتطبيقات الاجتماعية التي نرى من خلالها بأن الوظيفة السياسية للفضاء البرجوازي العمومي تتمثل في تأمين سيطرة المجتمع المدني عبر قوة التجربة المحضنة لتصميم الحياة الشخصية¹.

¹ - علاء طاهر، مدرسة فرانكفورت من هوركهايمر إلى هابرماس، منشورات الانماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ، ص 101.

فإن لظهور المجتمع البرجوازي في النظام الرأسمالي مقدمات تاريخية سابقة وجب علينا التعرّيج عليها لما لها من دلالات لاحقة في تكوين وتشكيل الفضاء العمومي، إذ يمكن وصف أفراد المجتمع البرجوازي بكونهم:

- أحرار و متساوين، أي الفرد البرجوازي كمالك خاص لممتلكاته.
- أحرار أخلاقيا، أي الفرد كشخص برجوازي.
- أحرار على الصعيد السياسي، الفرد البرجوازي كمواطن في دولة ديمقراطية.

هكذا تتشكل الهوية الجماعية للمجتمع البرجوازي عبر الجوانب الثلاثة المجردة للغاية، الشرعية والأخلاقية والسيادة، كما يوظف هابرماس مفهوم الأركيولوجيا لرصد دلالة مفهوم الفضاء العمومي من جهة¹:

- أولا: تكونه التاريخي.
- ثانيا: تحولاته المرتبطة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- ثالثا: وظيفته الأساسية: الحوار، الحجاج، الإقناع، أي دوره التواصلية.
- رابعا: تفاعله مع عناصر البنية العامة للمجتمع البرجوازي.
- خامسا: ارتباطه بالرأي العام، وطرق اشتغاله، واستعمال الجمهور للعقل استعمالا عمومي كان أم غير عمومي، إمّا في اتجاه قبول السلطة (الاستيلاء والخضوع والهيمنة) أو ضد السلطة (القوة المضادة).

هكذا نميّز مع هابرماس بين مفهوم الفضاء العمومي (العمومية) الذي يرمز في بعض معانيه إلى المؤسسات العمومية الخاضعة لسلطة الدولة، فالدولة تسيّر تلك المؤسسات وتتحكم فيها قانونيا وفق التشريعات السياسية لضمان وظيفتها المتمثلة في

¹ - Jürgen Habermas, *L'espace public*, Op cit.

ضمان الخدمة العمومية للمواطنين، وبين المجال العمومي "Sphère public" الذي هو مجال تشكل الرأي العام النقدي الذي يوظفه الجمهور، حيث يقول: "إن موضوع المجال العمومي هو الجمهور باعتباره حامل رأي عام ذي وظيفة نقدية"¹.

في هذا السياق تثير الصلات الوثيقة بين الفضاء العمومي والمجتمع المدني إشكالات سياسية ستقود في الفلسفة السياسية المعاصرة إلى التمييز بين المجال الذي يشمل الدولة ومؤسساتها من جهة، وبين الميدان الخاص الذي يتصل بالحياة الشخصية للأفراد وحقوقهم المدنية من جهة أخرى، وفي الآن ذاته فإن بحث مفهوم العمومية يقتضي التسلح بأكثر من مجال معرفي واحد، وقد اقتصر هابرماس على التاريخ والسوسيولوجيا معتبرا أن مفهوم الفضاء العمومي مفهوم تاريخي ومقولة تاريخية تستوجب البحث في شروط قيامها وتطورها التاريخي، مميزا في هذا التاريخ بين الفضاء العمومي العامي والفضاء العمومي الذي يستند إلى النخبة، فلقد حدد هابرماس لنفسه دراسة تاريخية وسوسيولوجية للتغيرات الهيكلية للفضاء العمومي البرجوازي منذ ظهوره في القرن الثامن عشر إلى أيامنا هذه.

وقد عمل على تحديد القيمة السياسية والنظرية لهذا المفهوم معا، وتتبع تطوره في تاريخ الفلسفة مركزا على الانتعاش الحقيقي للفضاء العمومي في القرن الثامن عشر بأوروبا والذي ساهمت فيه الطبقة الثالثة الصاعدة (الطبقة البرجوازية) وحاجتها إلى هذا الفضاء لتجاوز النظام الإقطاعي، حيث رصد كل مجالات الاستعمال العمومي للعقل: الصالونات، الجرائد والمجلات، النقاشات العمومية المنتشرة آنذاك والمترافقة مع النمو الاقتصادي وصعود البرجوازية إلى مستوى الإنتاج وتطور الرأسمال الصناعي والمالي.

¹ - العلوي رشيد، الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر، المرجع المذكور سابقا.

كما اتخذ مفهوم الفضاء العمومي دلالات عديدة و متنوعة¹ نجملها فيما يلي:

- سياسية: أي نمط اجتماع الافراد في المدينة وكيفية تنظيمهم لشؤونهم ولكيفية استعمالهم لمواهبهم الذهنية والجسدية.
- اجتماعية: لأنه يمثل مساحًا لكل البنيات الاجتماعية من جهة مكوناتها ووظائفها وكيفية تفاعل عناصرها.
- اقتصادية: لأن الفضاء العمومي هو أيضا مجال لتبادل السلع والبضائع وحل مشكلات التوزيع، ويشمل مختلف علاقات الانتاج والاستعمال والتبادل.
- ثقافية: ويتعلق الأمر هنا بالإنتاجات الرمزية اللغوية والأدبية والفكرية ... حيث تتبع هابرماس حركة الصالونات الأدبية ودور البرجوازية كأفراد خصوصيين لعبوا أدوارًا هامة في الصراع بين الطبقة الثالثة وبقايا الاقطاعية...
- أخلاقية: فالفضاء العمومي يحتاج إلى توجيه الانسان لذاته فكرا وعملا، وهو ما ليس ممكنا إلا بفضل معايير أخلاقية معينة سيحددها هابرماس فيما بعد في قواعد أخلاقيات المناقشة.

فيبقى الفضاء العمومي مرتبط بالمجال الذي يوجد فيه الكائن، تربة الوجود المشترك من أجل العيش المشترك، فوجود الفرد داخل الفضاء العمومي هو وجود الكائن داخل مجال مؤسس على مبادئ ومحكوم بقيم إنسانية، ويبقى الفرد يتمتع في هذا الفضاء بكل حرياته المتاحة والتي تتسجم مع العقل من أجل تنظيم هذا المجال تنظيما محكما يجعله متأرجحا بين المجتمع والدولة.

وتكمن جدّة مساهمة الفيلسوف النقدي في إعادة نظره في بنية المفاهيم الرائجة آنذاك في حقل الفلسفة السياسية، والسعي وراء بناء تصوّر بديل وفهم مغاير يأخذ بعين الاعتبار متطلبات المرحلة، من أجل التأسيس لفعل سياسي ألماني جديد ينسجم

¹ - Jürgen Habermas, *L'espace public*, Op cit.

ومرحلة ما بعد النازية، وعلى الأخص نقده لتصور حنا أرندت (Hannah Arent) حول مفهوم الميدان العام الذي صاغته أواخر الخمسينيات، حيث ترى حنا أرندت أن ولادة الفضاء العمومي تمتد جذوره التاريخية إلى اليونان، فالإغريق بالنسبة لها هم من اكتشف هذا البناء الأصيل للفضاء العمومي حيث الدولة-المدينة، وتحديدًا دور الأقورة¹ (l'Agora) كمركز للقرار وممارسة السلطة السياسية المباشرة²، وهنا يتوجب الانتباه أيضا إلى قوة الحجة والإقناع الخطابية لأن الإنسان لا يتحرر إلا حينما يمارس السلطة على الآخرين وحرية مشروطة بالآخرين وبتواجده ضمنهم.

وفي هذا السياق تؤكد حنا أرندت أنه لا وجود للحرية خارج هذا الغياب للفضاء العمومي، ما دامت الحرية هي أساس هذا الفضاء بما هو فضاء عمومي مشترك يتحقق فيه الالتقاء والإجماع والحرية بواسطة القول والفعل، أي أن الفضاء العمومي هو شرط إمكان الحرية والحقيقة وهو نمط التفكير ونمط عيش جماعي³.

إلا أن هابرماس يُرجح اقتران وظهور الفضاء العمومي مع ولادة الدولة الحديثة وتحديدًا مع الثورة الفرنسية، التي أدمجت الطبقة المتوسطة في مناقشة وتدبير قضايا الشأن العام، خاصة من خلال المشاركة في البرلمان، كما يتوجه هابرماس في تحليله للعمومية إلى نقد فكرتها التي ترى أن إحدى مميزات الحداثة السياسية هي التمييز بين العمومي والخصوصي، فكل أنشطة الانسان وممارساته اليومية، كالعمل والأسرة والدولة محددة بانفصال المجال العمومي السياسي عن المجال الخصوصي أي دائرة الأسرة، إلا أنها حسب هابرماس لم تركز جهودها على المجتمع الرأسمالي الأوروبي، ولم تبحث في مسألة الاعلام (الجرائد) ودورها في تداول الشأن العام ومناقشة قضاياها ومشاكله، حيث يؤكد هابرماس أن الفصل بين المجال الخاص والمجال العام لم يظهر إلا في العصر الحديث، حيث تشكل المجتمع الرأسمالي والطبقة البرجوازية التي نشأت تدريجيا داخل الأنظمة القديمة

¹ - الأقورة (AGORA) هي الساحة الكبيرة الموجودة في المدينة اليونانية والرومانية القديمة، حيث كان يجتمع فيها الناس للنقاش والانتخاب العلني.

² - Hannah Arendt, *Condition de l'homme moderne*, Paris, Pocket 2012, p 65.

³ -Ibid, 68.

(الإقطاعية)، وتميزت البرجوازية بدفع الفضاء العمومي إلى الظهور كفضاء سياسي هدفه التحرر من بقايا الإقطاعية عبر الصراع الأيديولوجي في كل المجالات (الثقافية، الفكرية، الفلسفية، العلمية، الاقتصادية)، ويرجع هابرماس- كما هو الحال لدى كارل ماركس- للتطورات الحاصلة على الصعيد الأيديولوجي (الدعاية عبر وسائل الاعلام)، وإلى كل التغيرات الجارية في التجارة الرأسمالية (الاقتصاد)، محاولاً استثمار هذه المقاربة لبحث أثر علاقات الإنتاج، وأشكال التبادل، ووسائل التواصل، في ظهور النمط الليبرالي للفضاء العمومي البرجوازي.

لهذا نجد هابرماس يتوقف كثيراً عند مفهوم الدعاية *La publicité* ودورها في المجال العمومي، فهي آلية من آليات التأثير في الرأي العام، التأثير في المعيش وعلى عقول الأفراد عبر التحايل والتشويه وتزييف الحقائق عبر وسائل الاعلام، وتهدف الدولة من الدعاية إلى التحكم السياسي في المجال العمومي لتحقيق التطابق بين برامج السلطة السياسية (الحكومية) والحاجيات التي يطالب بها الشعب، لذلك فالدعاية إذن أداة تستخدمها الدولة الحديثة لتوجيه عقول الناس وصناعتها والتحكم فيها وإفراغها من أي محتوى نقدي.

فالمجال العمومي يقوم بالدرجة الأولى بمهمة المراقبة كما يمكن أن يمنع بواسطة النقد العمومي إمكانية القيام بمشاريع ليست في صالح المصلحة العامة، لهذا حاول كتاب الفضاء العمومي¹ تقديم رصدًا تحليليًا وتاريخيًا لمسار الدعاية من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر، تناول فيه تطور فكرة الرأي العام الذي يُعرفه هابرماس في نفس الكتاب "بالرأي النقدي الذي يتشكل لدى الجمهور عامة، الجمهور الحامل لأحكام والذي يمتلك القدرة على استعمال العقل" و يُعرفه هيغل "بالرأي المشترك (العام) أي أحكام مشتركة بين أفراد جماعة ما أو فئة ما"²، و بين تكون الإرادة الديمقراطية وكيف نشأة مع الرأسمالية، بحيث صبغت فكرة

¹ - Jürgen Habermas, *L'espace public*, Op cit.

² -Ibid.

الديمقراطية الليبرالية على نموذج العلاقات بين المشتري والبائع في السوق، حتى أدت الدعاية في العصر الحاضر الاحتواء الكلي للرأي العام، أي كيف انتقلنا من التسويق الاقتصادي إلى التسويق السياسي، الذي أنتج جمهور لا يفكر، بمعنى إفراغ الوعي الفردي والجماعي من وظيفته النقدية الفعّالة وتحول إلى قاعدة بسيكو سوسيلوجية¹، يعبر بدون وعي، بدون تفكير، بدون نقد، ويرجع التدهور الذي أصاب هذه الأفكار إلى هيمنة القوى ذات المصلحة على صنع القرارات السياسية التي تصدر عن التواطئ بين تلك القوى، لا عن الحوار والنقاش العقلي الحر، كما يرجع هابرماس إلى الدور الذي لعبته وسائل الإعلام، وأساساً الجريدة التي وقف عليها كثيراً، حيث تحولت بفعل ضغط السوق والإشهار والدعاية التطبيقية إلى خدمة المصالح المادية المباشرة للطبقة المسيطرة، ولكن مع ذلك ظهرت الصحافة السياسية (الجريدة الحزبية) التي لم تكن مرتبطة بضغوط الدعاية، فهذا التحول من العمومية النقدية إلى العمومية العامة جاء مع الفضاء العمومي البرجوازي الذي حول استعمال العقل كمجال للحرية إلى استعمال خاضع للدعاية وتحويل الرأي لخدمة أهداف سياسية، أي أصبح خالي من محتواه النقدي، هذا ما نعيشه اليوم من خلال سيطرت وسائل الاعلام كالصحافة والاذاعة، التلفزة والانترنت... على مجتمعاتنا، فهي تُسخر لخدمة المصالح التجارية والاقتصادية، السياسية... وليس للتثقيف والتواصل و تدعيم الوعي الحر.

كما عاد داني تروم (Danny Trom) في نفس السياق الى الحديث عن دور المساعدات والإغراءات على الصعيدين الاجتماعي والأسري التي قدمتها السلطة بهدف إحتواء الفرد والعائلة إلى جانبها، فالمعونة المالية التي أقرتها الدولة أثناء ولادة الطفل أو ما شابه ذلك، قد جعل العائلة منشدة نحو مركز السلطة السياسية ودفعها لأن تمنح شرعية قوية لها ونُقر بوجودها وديمومتها، فالمساعدات المالية

¹ - Trom Danny, Habermas Jürgen, *L'espace public, Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*, Paris, Payot, réed, 1988, In: *Politix*, vol. 2, n°5, Hiver 1989, p 95- 96, DOI : 10.3406/polix.1989.2021, www.persee.fr/doc/polix_0295-2319_1989_num_2_5_2021

للمواطنين والضمان الاجتماعي ماهي إلا عوامل تكريس قوية لمشروعية السلطة، وبهذا تم جذب الفرد تدريجياً نحو مركز السلطة حتى تم تحقيق الاحتواء الكلي للمحيط الاجتماعي العام.¹

وفي نفس المضمار يرصد هابرماس شكلين من أشكال العمومية التي اخترقت المجتمع الأوروبي في القرنين 18 و 19، حيث ميز بين:

- عمومية نقدية حاملة لرأي عام نقدي.

- عمومية دعائية خاضعة لوسائل الإعلام الرسمية وموجهة من طرف الدولة لكل المواطنين وفق أغراضها.

هنا يشدد هابرماس على وجود تعارض بين المجال العمومي والدولة، ذلك أن الدولة تسعى إلى ضبط العلاقات وتطوير وسائل الهيمنة والسيطرة على الرأي العام وتوجيهه نحو أهدافها (موظفة كل الترسانة القانونية وكل وسائل الدعاية)، في حين أن دور المجال العمومي يقتصر أساساً على نقد آليات السيطرة والهيمنة، معتمداً في ذلك على أن العقل وحده قادر على بناء رأي عمومي، قادر على لعب دور الوساطة حيث يقول " تلعب الآراء العمومية دور الوساطة بين حاجات المجتمع والدولة"².

هذا ما أدى إلى ظهور نوعان من الفعل السياسي:

- الفعل السياسي الشرعي والعلني الذي يُعبر عن موقف توافقي مع الدولة، والذي يتفادى كل مواجهة بين الدولة والمجتمع المدني.

- الفعل السياسي السري وغير القانوني وغير المعترف به من طرف الدولة، وهو فعل مقموع ومضاد لسلطة الدولة ويطالب بتغييرها، وهذا التمييز هو الذي

¹ - علاء طاهر، مدرسة فرانكفورت، المرجع المذكور سابقاً.

² - Jürgen Habermas, *L'espace public*, Op cit.

حاولت أن تفسّره الماركسية بالصراع الطبقي، لأن المواقع الاجتماعية والاقتصادية هي التي تحدد طبيعة المصلحة، وتحدد المعايير التي بموجبها يتم الارتقاء الاجتماعي. لهذا يخترق الفضاء العمومي نوعان من السلطة: السلطة السياسية السائدة والحاكمة، ثم السلطة التي تتبع من الدينامية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أي السلطة غير المعترف بها مؤسسيًا، ولا تتمثل في المؤسسات الرسمية، ويقصد بها كل أنواع الحركات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

فإذا كانت السلطة السياسية الرسمية تتدخل في الفضاء العمومي بشكل شرعي وقانوني وتنظم المواطنين وتضمن لهم ممارسة حقوقهم السياسية والاجتماعية وكل ما يتعلق بالاستقرار والسلم، فإن السلطة المضادة أو غير الرسمية تعمل على ممارسة الضغط لتحقيق المزيد من المكتسبات، وهي سلطة تستمد مشروعيتها من طبيعة مطالبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ترفعها لضمان انخراط أوسع للمواطنين، وبذلك تكون هذه السلطة أو قوة الضغط هذه ضرورية في حيوية الفعل السياسي وحركية المجتمع وحيويته، ذلك أن السلطة الرسمية التي تستغل كل الموارد وكافة الوسائل والامكانيات لضمان رأي عام ينسجم وأهدافها العملية والنظرية، لا تستطيع ضمان الاستمرارية والدوام إلا بوجود هذه المعارضة الخارجية، على الرغم من أن هذه الأخيرة ينبغي أن تبقى من وجهة نظر رسمية محدودة التأثير، وألا تمتد قوتها وهيمنتها إلى كل الدينامية المجتمعية لتخلق بذلك تهديدًا للسلطة الرسمية.

لذا تعمل الدولة على تحويل الوظيفة النقدية للفضاء العمومي من خلال توجيهه وتوظيفه توظيفًا أيديولوجيًا وسياسيًا لتحقيق مصالحها، لأن النقد من منظور الفعل السياسي الرسمي يمارس داخل مؤسسات الدولة وليس خارجها، مما يعني أن تأطير الممارسة السياسية بالقوانين والأعراف يؤدي إلى التحكم في الوظيفة النقدية لهذه الممارسة في سبيل إعادة إنتاج نفس العلاقات، بحيث توظف الدولة الأحزاب والنقابات والجمعيات والأفراد ودور النشر والتوزيع ووسائل الاعلام وكل المؤسسات الثقافية لتوجيه الرأي العام لصالحها.

ويبقى التعريف الدقيق للفضاء العمومي حسب هابرماس هو دائرة التوسط بين المجتمع المدني والدولة أي بين دائرة المصالح الخاصة والمتعددة والمتنوعة والمتناقضة ودائرة السلطة الموحدة والمجردة¹، أين يستطيع الأفراد تناول المصالح العامة أو الشأن العام بكل حرية، فهو الفضاء المفتوح الذي يجتمع فيه الأفراد لصوغ رأي عام والتحول بفضلته وعبره إلى مواطنين تجمعهم آراء وقيم وغايات واحدة، فالتبادل العقلاني لوجهات النظر حول مسائل تخص المصالح العامة هو الذي يتيح فرز رأي عام، هنا يصبح الفضاء العمومي يقوم بوظيفته السياسية، وتظهر مهامه النقدية من خلال تأطيره ومراقبته للدولة، بفضل تشكل الرأي العام النقدي الذي هو وسيلة المواطنين في الضغط على الدولة².

والفضاء العمومي في نظره، ليس فضاء معطى سلفاً و لا هو قائم خارج التجربة التاريخية، إنه قبل كل شيء فضاء رمزي يتكون عبر الزمن ويحتاج تكونه إلى تبلور مفردات ومنظومات قيم مشتركة وإعتراف متبادل بكل فاعل و رؤية متقاربة حتى يصبح من الممكن النقاش والاعتراض والتشاور، فهو ليس فضاء نختاره أو نفرضه بإرادتنا، وقد يوجد أو لا يوجد، إنه يعكس حقيقة الممارسات الديمقراطية التي يعرفها هابرماس "التشكيل الحرّ للإرادة الشعبية، عبر وسائل النقاش العمومي، والطريق الوحيد للخلاص أمام المجتمعات"³، ويبقى يعكس التعبير عن تناقض المعلومات والآراء والمصالح والايديولوجيات، إنه ما يجمع بين ملايين من المواطنين ويقدم لهم الشعور بالمشاركة الفعلية في الحياة السياسية.

وفي نفس السياق يشير يورغن هابرماس من خلال المجال العمومي إلى سجل حر بين أفراد متساويين، وكان ظهور المجتمع البرجوازي في القرن الثامن عشر وأواخر القرن التاسع عشر نتيجة النقاش المفتوح وغير القهري، كما هو واضح

¹ - حسن مصدق، يورغان هابرماس ومدرسة فرانكفورت، النظرية النقدية التوافقية، منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2005.

² - Jürgen Habermas, *L'espace public*, Op cit.

³ - Jürgen Habermas, *Droit et Démocratie*, Trad. En français, R, Rochlitz, Paris, Gallimard, 1997.

في مناقشات القضايا الاجتماعية والسياسية المعاصرة التي كانت تتم بانتظام في الصالونات والمقاهي وفي المراكز الحضرية الأوروبية، كما أدت وسائل الإعلام دوراً محورياً في تطوير ثقافة النقاش المفتوح.

في هذا المضمار عرف "ألان لوترنو" الفضاء العمومي بأنه يتكون من خواص يجتمعون بهدف التداول في مسائل ذات المصلحة المشتركة وتقوم هذه الفضاءات بدور الوسيط بين المجتمع والدولة عن طريق إشهار هذه المداولات، وليس بالضرورة أن يكون الوسيط فضاء رسمي مثل البرلمان أو مجلس الوزراء أو مقرات الأحزاب... فهو فضاء رمزي وهو بشري وفلسفي قبل أن يكون مادياً أي أنه يتطلب توفر قبلي لفكر حقوقي يضمن للمواطنين الحق في التجمع والتظاهر، وهو فضاء رمزي يعكس حقيقة الديمقراطية التي تعبر عن الآراء والمصالح والأيديولوجيات المختلفة، ويفترض أن يتمتع فيه الأفراد باستقلالية تجاه العائلة والقبيلة والحزب حتى يتمكنوا من تشكيل سلطة الكلمة، بدل العنف والقتال والصراع.

ولهذا يتطلب وجود الفضاء العمومي حسب هابرماس وجود أفراد يتمتعون باستقلالية كبيرة وقادرين على أن يبلوروا بأنفسهم آراء ووجهات نظر خاصة لا تكون صدى لآراء النخب الحاكمة أو الأحزاب التي ينتمون إليها، ويعتقدون أنه من ممكن التوصل إلى حلول عن طريق الحوار والنقاش وليس بالضرورة عن طريق العنف.

إن فكرة بناء الرأي العام من خلال نشر المعلومات والقيم المشتركة ومن خلال النقاش تشترط أفراد قادرين على الاستقلال عن مختلف انتماءاتهم: القبلية، العشائرية، العائلية، الانتماء السياسي... حتى يتمكنوا من صوغ آراء خاصة بهم بالفعل.

فلم تعد عناصر اللغة والدين، الانتماء الاثني أو القومي، هي التي تشكل أساساً للاندماج الجمعي وإنما الدوافع المشتركة وديناميكية التفاعل والتفاهم التي تقرب بين الافراد والشعوب معاً، فهذا الشكل من الاندماج الاجتماعي والسياسي القائم على مبادئ دستورية ومدنية خالصة، وليس على انتماءات أقوامية أو لغوية أو دينية خاصة، هو الوحيد القادر في نظر هابرماس على خلق شعور بالتضامن بين أعضاء مجتمع أصبح بالغ التعقيد.

حتى أصبح هابرماس في السنوات الأخيرة يدعو إلى فضاء عام جديد للنقاش يتخطى حدوده الوطنية هذه المرة، لكي يصبح عالمياً، إذا أردنا استعارة مرجعيته الكانطية، لكن حسب هابرماس المطالبة بهذا الفضاء لا يأتي عن طريق الحكام، بل يجب أن تتبناها أولاً الحركات الاجتماعية والتنظيمات الغير حكومية، بمعنى آخر الأعضاء النشيطون في المجتمع المدني الذين يتجاهلون الحدود الوطنية.¹

كما أنه مثير أيضاً أن يستطيع هابرماس أن يصل إلى الدقة بشأن تطابق هذه الاشكالية مع الوظيفة الجديدة للمنظمات الغير حكومية والحركات المدنية التي أخرجت مطالبها من الدائرة الوطنية الضيقة إلى رحاب أوسع يشمل الكرة الأرضية، مثلاً منظمة العفو الدولية، أطباء بلا حدود، حركة السلام الأخضر، المنظمة العالمية للتجارة، المؤتمرات والندوات العالمية حول البيئة... إضافة إلى الدور الفعّال لمختلف الجمعيات والمنظمات الغير حكومية في التنديد بسلبيات العولمة وهيمنة الدول المتقدمة على باقي بلدان العالم، إذ أصبحت دبلوماسية الشعوب عن طريق هذه المنظمات أقوى بكثير من دبلوماسية الدول عبر سفاراتها.²

في هذا السياق يعود هابرماس إلى ما يسميه التجمعات ما بعد الوطنية منصباً إهتمامه حول الاتحاد الأوروبي، وبذلك يتساءل هابرماس: عن السبيل الأفضل لتموقع

¹ - Jürgen Habermas, *Après l'Etat – Nation, Une nouvelle constellation politique*, Trad, Fr, R, Rochlitz, Paris, Fayard, 2000, p 31.

² - حسن مصدق، يورغان هابرماس ومدرسة فرانكفورت، المرجع المذكور سابقاً، ص 189.

دولة أوربية كبيرة موحدة داخل العولمة؟ أي كيفية تحقيق تشارك بين مواطنين أحرار ومتساوين عن طريق القانون الوضعي؟

وهنا يشدد هابرماس على أن تصاعد مراحل التكامل بين اقتصاديات الدول الأعضاء من حالة الوحدة الاقتصادية أو الاندماج الاقتصادي المتكامل لم يسهل الانتقال إلى وحدة سياسية، فرغم تزايد الشعور بوحدة المصالح وتضاؤل الفروق بين الدول الأعضاء، اتضح أن الاندماج الاقتصادي لا يكفي بالنسبة لهابرماس للانتقال مباشرة إلى وحدة سياسية بل لا بد من مرحلة وسطى تحقق تماسكا اجتماعيا، ينتقل بفكر الفرد الأوربي إلى الإلتناء الإقليمي، وهذا ما يأتي أصلا بالتماسك الاجتماعي، وبعبارة أخرى يشدد هابرماس أن الانتقال من الاقتصادي إلى السياسي يمر عبر الاجتماعي، وهو ما يشترط توفر التقارب الثقافي¹.

حيث يمر تجاوز الشروط الاصطناعية التي مرت بها مرحلة تشكل الوطنية الضيقة إلى رحاب يتجاوز الحدود الوطنية حسب هابرماس عبر:

- انبثاق مجتمع مدني عالمي.

- بناء فضاء للرأي العام على المستوى الدولي.

- خلق ثقافة سياسية قابلة للتبني من طرف جميع المواطنين.

لقد أصبحت دول أوربا بحاجة ماسة إلى تغيير أسس الولاء التي كانت قائمة بداخلها، فتعدد الأديان والثقافات والإثنيات لا تمكن من تشكل روحا وطنية لجميع سكانها، فالكل حُر في تبني أنماط حياته الخاصة وإعتناق الأديان التي يراها مناسبة له، ولكي تضمن الدولة انصهارا واندماجا بين مواطنيها يجب عليها أن تتجاوز الاطار الحالي إلى فضاء جديد تكون فيه الكلمة لدستور فيدرالي يحوز الدور الأول أو من يحدد ولاء المواطن لهذا الفضاء الجديد².

¹ - Jürgen Habermas, *Après l'Etat – Nation*, Op cit, p41.

² - Ibid.

وقد طبق "هابرماس" هذه النظرية على الاتحاد الأوروبي لبلورة شعور عام بالتضامن بين أعضائه لبناء الدولة الديمقراطية الحديثة، التي لم تعد فيها عناصر اللغة والدين والعرق تشكل أساس الاندماج الجمعي، وإنما الدوافع المشتركة والحوار والتفاهم في إطار مجتمعات ديمقراطية جديدة تقوم على مبادئ دستورية ومدنية.

ومن الزاوية التجريبية يمكن اعتبار مشروع الاتحاد الأوروبي حلقة في سلسلة معقدة من اندماج والبناء قد يمتد إلى روسيا الاتحادية وتركيا وعموما دول حوض البحر الابيض المتوسط (في نظر هابرماس).¹

3- نقد المقاربة الهابرماسية للفضاء العمومي:

لقد تصد الكثير من الباحثين للتصور الهابرماسي للمجال العمومي، فنجد برنارد فلوريس (Bernard Floris) يرى أن "هابرماس أخفى بأن المجال العمومي ليس دائما مكانا للإجماع الديمقراطي الحر، لأنه كان مجالا صراعي يعبر عن العلاقات الاجتماعية التي تسودها اللامساواة والسيطرة"² كما يدعونا Floris إلى ضرورة إعادة النظر في أن المجال العمومي البورجوازي كان يتشكل فقط من البورجوازية المتكافئة في قوتها الاجتماعية، بل كان متعددًا منذ نشأته، وتميز منذ تلك الفترة باللامساواة والسيطرة والهيمنة، وهذا ما ذهبت إليه المؤرخة الفرنسية أرلات فورج (Arlette Forge) حيث تقول: " أن المجال العمومي لم يتشكل فقط من الطبقة البورجوازية والنخبة الاجتماعية المثقفة، ولكن أيضا من شرائح عريضة من الجماهير التي تقول عنها المؤرخة أنها لم تكن فقط

¹ - حسن مصدق، يورغان هابرماس ومدرسة فرانكفورت، المرجع المذكور سابقا، ص 235.

² - Devillard Valérie, *L'espace public et l'emprise de la communication* (sous la direction d'Isabelle Pailliant), In: Réseaux, volume 14, n°78, 1996. Les autoroutes de l'information. pp. 147-151, www.persee.fr/doc/reso_0751-7971_1996_num_14_78_3768

بطونا تهضم ما يلقي لها، بل كانت تسعى دوماً إلى تشكيل هويتها من خلال التحرر عبر النقاش السياسي".¹

ونشير من مقام آخر إلى أن هناك منظرين آخرين قاموا بطرح مقاربة جديدة لمفهوم المجال العمومي أمثال أستاذ علم الاجتماع الإيطالي في جامعة نابولي أرماندو سالفاتوري² و غريغ كالهون عبر التأكيد على أن فكرة وجود مجال العمومي، هي في الأساس ذات مسارات تطويرية طويلة الأمد يمكن تتبعها في ثقافات وحضارات أخرى، ولذلك سعوا من خلال هذا الطرح إلى فكرة ضرورة البحث عن محاولات داخل صور مختلفة من التراث، كصور سابقة للفكرة الحديثة للمجال العمومي، بمعنى أن هابرماس قد فشل من خلال المنحى البحثي الذي إعتده، باعتبار أن ثمة جذورا مهمة لفكرة المجال العمومي الحديث تكمن في النظرية السياسية الكلاسيكية وكذلك في الممارسات التراثية، كما أنه قلل من الدور الذي تلعبه والذي لعبه التراث الديني في تكوينه.

وفي هذا الصعيد المغاير أو النقدي، إنصب إهتمام نانسي فريزر (Nancy Fraser) أساساً على محاولة تجديد أطروحات النظرية النقدية، من خلال مراجعة مواقف الجيل الأول والثاني من أجيال مدرسة فرانكفورت، وفي هذا السياق راجعت نظرية هابرماس في الفضاء العمومي أو فيما تسميه "النموذج الليبرالي للفضاء العمومي البرجوازي"، لبيان صلته بالنظرية النقدية المعاصرة، ولفحص الأسس السياسية والفلسفية التي قام عليها، ويبقى هدفها من ذلك، هو صياغة أطروحة جديدة أو ما تطلق عليه اسم الفضاء العمومي ما بعد البرجوازي *L'espace public post-bourgeoisies*.

¹ -Arlette Farge, *Dire et mal dire, L'opinion publique au XVIIIe siècle*, Ed. Seuil, 1992.

² - أرماندو سالفاتوري، المجال العام: الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام، ترجمة أحمد عبد الله زايد، المركز القومي للترجمة، 1975.

ويعود هذا الاختيار إلى أن هابرماس ونانسي فريزر على حد سواء ينتميان معا إلى المدرسة النقدية (النظرية النقدية)، ما يعني أن السجال بينهما هو سجال نظري-معرفي يستمد مشروعيته من نفس التقليد الذي دأب عليه فلاسفة ومنظرو مدرسة فرانكفورت منذ تأسيسها¹.

حيث تقول نانسي فريزر "أن النموذج الليبرالي للفضاء العمومي البرجوازي، لا يلائم النظرية النقدية المعاصرة، نحن بحاجة إلى تصور ما بعد برجوازي يسمح لنا بتخيل دور الفضاءات العمومية (أو على الأقل البعض منها) الذي يتجاوز الشكل البسيط لرأي ذاتي مستقل ومنفصل عن السيرورة الرسمية لاتخاذ القرار"².

فاهتمت نانسي فريزر بمفهوم الفضاء العمومي عند هابرماس بالنظر إلى قيمته السياسية التي تساهم في فهم الملابسات التي تعترض الحركات الاجتماعية التقدمية والنظريات السياسية التي تركز عليها، فقد مثلت هذه النظرية طوال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، إسهاما مباشرا في فهم التغييرات السياسية التي أفرزتها الرأسمالية عبر تطورها التاريخي، خاصة بظهور الحركات الاجتماعية الجديدة من قبيل: الأقليات العرقية والإثنية، الحركة النسوية، الحركات الثقافية واللغات المهمشة، حركة العاطلين عن العمل...

وتؤكد أن المشكلة الأولى التي يطرحها مفهوم الفضاء العمومي الهابرماسي تكمن في العلاقة بين الدولة وأجهزتها من جهة، والفضاءات التعبيرية العمومية وجمعيات المواطنين من جهة أخرى، ذلك أن النموذج الكلاسيكي للدولة (الاشتراكي والماركسي) يفرض رقابة الاقتصاد للدولة الاشتراكية التي تراقب أيضا مجموع المواطنين الاشتراكيين، فالتشابك واللبس الذي يكتنف العلاقة بين أجهزة الدولة والفضاء العمومي وجمعيات المواطنين يعود إلى الشكل التحكمي والسلطوي للدولة

¹ - العلوي رشيد، الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر، المرجع المذكور سابقا، ص 12.

² - Nancy Fraser, *Qu'est-ce que la justice sociale? Reconnaissance et redistribution*, Paris, La Découverte/poche, 2011, p 104.

الاشتراكية في كل هذه الفضاءات والتنظيمات، وهو شكل لا ديمقراطي ولا تشاركي، وهو ما يطرح بدوره السؤال حول الديمقراطية الاشتراكية في حد ذاتها.

ونفس الأمر ينطبق على الديمقراطية البرجوازية التي طوقت الفضاء العمومي السياسي وأطرته بأطر وتشريعات قانونية وطنية لم تعد تستجيب لحاجيات المواطنين اليوم، ولذلك فإن كلا النمطين البرجوازي والاشتراكي على حد سواء لم يعودا صالحين لنمط العيش المشترك اليوم، أي في عالم يحتاج إلى مواطنة كونية تنتفي فيه الحدود الوطنية.

حيث ترى أن المقاربة الهابرماسية كانت دوماً مبنية على أسس وطنية أي داخل الاطار الوطني وفق سيرورة وطنية للتواصل العمومي، عن طريق جسم المواطنين الذين يقطنون داخل حدود وطنية، جهاز دولة وطني، إقتصاد وطني، لغة وطنية، إعلام وطني، أدب وطني... فهي لا تمثل إلا مساهمة في نظرية الديمقراطية الوطنية، وهنا تكمن حدود نظرية هابرماس في الفضاء العمومي، حيث ترى نانسي فريزر أنه يمكن نقد إختلالات الديمقراطية للدول-الأمم بتجاوز الطرح الهابرماسي، من خلال البحث عن أسس جديدة لنظرية معاصرة، لأن نظرية هابرماس تتعلق بمشروع سياسي محدود مرتبط بالدولة الوطنية (أي ديمقراطية الدولة الحديثة) بحيث يصعب معه "فهم كيف تؤسس الفضاءات العمومية سلطة ديمقراطية مضادة لسلطة الدولة"، لذا فإن نقد هذه النظرية التقليدية يتوجه إلى الأسس الوطنية التي قامت عليها.

هنا تُقر فريزر بالحاجة إلى تجاوز نظرية هابرماس، بالنظر إلى كونها مبنية على أسس الاطار الوطني التي تجاوزها التاريخ، ولتعارض هذه النظرية مع معطيات الواقع الاجتماعي الجديد الذي كشفت عنه نظريات جديدة في التاريخ، والعرق، والنوع، والثقافة، وهكذا تعلن أن هدفها هو الدفاع عن "فضاء عمومي بديل للنموذج الليبرالي"¹ حيث تقول في هذا الصدد "سأبدأ بمقارنة التأويل الهابرماسي للتحولات البنيوية للفضاء العمومي مع تأويل آخر، أي فهم آخر يستند إلى

¹ -Ibid.

الإستوغرافيا الحالية وفي خلاصة موجزة سأضع بعض سبل التفكير داخل النقاشات النقدية التي ستفتح المجال أمام فهم آخر وما بعد برجوازي للفضاء العمومي، أي التفكير في فضاء عمومي ما بعد برجوازي¹.

فلم تتم أشكلة نظرية الفضاء العمومي حسبها، إلا في العقود الأخيرة بفضل أهمية تنامي الظواهر العابرة للأمم، والمرتبطة بالعولمة، أو بما بعد الاستعمار أو بالتعددية الثقافية، حيث أصبح من الضروري بحث إمكانية وضرورة إعادة تشكيل نظرية الفضاء العمومي على أسس عابرة للأمم (دولية - عالمية).

وفي هذا الإطار تعتبر فريزر أن نظرية الفضاء العمومي تمتلك "قيمة مفهومية" بحيث تساعدنا على فهم بعض المشكلات المعاصرة المتصلة مباشرة بالديمقراطية، وتُعرّف الفضاء العمومي على أنه "فضاء المجتمعات الحديثة حيث تمر المشاركة السياسية عبر اللغة، إنه فضاء المواطنين الذين يناضلون من أجل مصالحهم المشتركة، فضاء يُمأسسُ تفاعلاً تداولياً"، وترفض بذلك التعريف الهابرماسي الذي يحدد المشاركة في جمهور مثقف يُتقن استعمال العقل بشكل نقدي، لأن المجتمع المعاصر يختلف جذرياً عن مجتمع القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مؤكدة في الآن ذاته أنه رغم ما يمكن أن يقال من مؤاخذات على نظرية هابرماس فإن مفهوم الفضاء العمومي ضروري للنظرية النقدية للمجتمع وللممارسة السياسية الديمقراطية، لأنه مكان مُنفصل عن الدولة، وفضاء لإنتاج ونشر الخطاب النقدي تجاه الدولة، لا بد له من أن يتصور إقتصاداً غير رسمي (إقتصاد الدولة) وخالياً من علاقات السوق، إنه فضاء لعلاقات التخاطب يسمح بالنقاش والتداول، فإذا حولت الرأسمالية الفضاء العمومي إلى مكان للبيع والشراء فإن الفضاء العمومي الذي يلائم النظرية النقدية المعاصرة ينبغي أن يتجاوز النموذج البرجوازي بحيث " لا يمكن لأية محاولة لفهم حدود الديمقراطية الرأسمالية المتأخرة أن تتم دون اللجوء والاستعانة بطريقة أو

¹ -Ibid.

بأخرى لبذل الجهود من أجل تطوير نماذج بديلة للديمقراطية¹ غير أن الفهم الهابرماسي غير كاف، فالنظر في حدود الديمقراطية الموجودة واقعياً، فيتوجب التساؤل حول هذا الفهم الذي يبدو متجاوزاً.

وتؤكد على الحاجة إلى تجديد هذه النظرية وتجاوزها لأن "الشروط الجديدة لديمقراطية الجماهير ولدولة الرعاية في نهاية القرن العشرين، أسقطت الفضاء العمومي البرجوازي ونموذجه الليبرالي في عداد النسيان، وأن شكلاً جديداً للفضاء العمومي ضروري لحماية وصيانة الوظيفة النقدية لهذا الفضاء ولمأسسة الديمقراطية"².

وتلوم هابرماس في أنه لم يبلور تصوّراً بديلاً عن النموذج الليبرالي الذي نظّر له وهو ما يتنافى مع روح النظرية النقدية المعاصرة حيث تقول "غريب أن هابرماس لم يذهب إلى وضع نموذج جديد للفضاء العمومي ما بعد البرجوازي، وأكثر من ذلك لم يؤشكّل أبداً بعض الفرضيات المتداولة حول النموذج الليبرالي، وعليه فالفضاء العمومي انتهى دون اقتراح معنى وفهم لفضاء عمومي مغاير للنموذج الليبرالي خدمة لأهداف وغايات النظرية النقدية المعاصرة"³.

في هذا الشأن تُصرح فريزر "لنأخذ أولاً تأويل هابرماس للتحوّلات البنوية للفضاء العمومي كتجمع لأشخاص خصوصيين يجتمعون للصراع حول المصلحة العمومية أو المصلحة المشتركة، لكن تمتلك هذه الفكرة قوتها وواقعيتها في بداية أوروبا الحديثة مع تأسيس الفضاء العمومي البرجوازي الذي شكّل القوة النقيضة والمعادية للدولة المطلقة، وفي المقابل فهي تفتقد لأية مصداقية في واقع اليوم، لأن الجماهير العريضة غير المرتبطة بالبرجوازية، وهي التي صارت تلعب اليوم أدواراً هامة في اللعبة السياسية، وهي التي تحرص على الخدمة العمومية وتطالب بها حينما تفتقدها، ناهيك عن كون الدولة المعاصرة قد قننت العديد من الحاجيات التي كانت

¹ - حسن مصدق، يورغان هابرماس ومدرسة فرانكفورت، المرجع المذكور سابقاً، 201.

² - العلوي رشيد، الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر، المرجع المذكور سابقاً، ص 13.

³ - نفس المرجع السابق.

مجرد مطالب في التاريخ الحديث... وهؤلاء العموم مدعوون لخدمة الوسيط بين المجتمع والدولة ورافضين أن تكون الدولة مسؤولة أمام المجتمع بواسطة العمومية.

تقوم نانسي فريزر على إمتحان وإختبار نظرية هابرماس، وفحص بعض أسسها، ونقد بعض العناصر التي تركز عليها على ضوء بعض التحليلات الإستوغرافية التي قدمها كل من كل من جون لاندرز (Jean Landes) و ماري ريان (Mary Ryan) و جيوف إلي (Jeoff Eley) لتركز على نقطتين أساسيتين :

أولاً: مسألة النوع الحاضرة بقوة، تلك التي ساهمت في طرحها بعض الحركات العريقة المتنامية في العالم خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، والتي عمادها، النساء¹.

ثانياً: مسألة السود الذين ناضلوا في أمريكا وكونوا فضاءاً عمومياً نقيضاً للفضاء الرسمي عبر نضالاتهم وحركاتهم وتقارن بين التأويل الهابرماسي والتأويل الإستوغرافي الحالي حيث تعتبر أن التأويل الأخير ينطلق من أن هابرماس قدم الفضاء العمومي البرجوازي باعتباره فضاء مثالياً، حيث تشدد إليزابيت بروكس هيجنبوتان (Elizabeth Brooks Higginbothan) و تقر بوجود فضاء عمومي بديل مسير من طرف السود في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين 1880 و 1920 ، حيث طرح السود الحق في المشاركة السياسية (التصويت) إلى جانب مجموع الفضاءات ومؤسسات المجتمع المدني، وتصر على أن البرجوازية لم تكن تمثل أبداً الجمهور أي الشعب (نستثنى مثلاً حالة الثورة الفرنسية)، ولقد كانت هذه الفكرة جوهرية لفهم الاعتراضات التي تقيمها فريزر على هابرماس، لأن التجربة الأمريكية كانت بالفعل نموذجاً أغفله هابرماس في نظريته عن الفضاء العمومي، لذلك فالفضاء العمومي البرجوازي ليس وحده موجوداً وليس البرجوازيون وحدهم من يؤطره، بل

¹ - Nancy Fraser, *Le féminisme en mouvement, dès les années 1960 à l'ère néolibérale*, Paris, La Découverte, coll. « Politique et sociétés », Traduction en français, Estelle Ferrarese, 2012, p 99.

إن هناك جمهوراً آخر كان موجوداً منذ بداية الفضاء العمومي، فإلى جانب البرجوازيين هناك دوماً جمهور المواطنين، صغار الفلاحين، النساء والنخبة، جمهور الطبقة العاملة... إلخ، إنه جمهور عريض متعدد ومتنوع وإن العلاقات بين الجمهور البرجوازي وباقي العموم هي دوماً علاقات صراعية، وهو الأمر الذي يقر به جيوف إيلي، إذ لا يمكن أن يولد الفضاء العمومي إلا في خضم الصراع الاجتماعي، ما يعني أن النموذج الهابرماسي وفق التاويلات الجديدة هو مجرد نموذج مثالي.

كما نتساءل مع داني تروم (Trom Danny) كيف يمكن للفضاء العمومي طوال القرن التاسع عشر أن يكون فضاءاً للتعبير عن المصلحة العامة إذا كانت قاعدته الاجتماعية تختصر على الطبقة البرجوازية فقط¹.

لتنطلق فريزر من بعض عناصر التفكير في هذا السبيل من أجل فضاء عمومي ما بعد برجوازي فنقول "يتمثل اقتراحي العام في إعادة تسييس نظرية الفضاء العمومي التي تتعرض لخطر فقدان قيمتها السياسية"²، حيث يطرح الإطار الوطني للفضاء العمومي في النظرية التقليدية العديد من المشكلات والتي يمكن تحديدها في الفرق بين الدول الوطنية والسلطة الخاصة، بحيث صار من الواجب إعادة بناء السلط العمومية على نحو دولي وعالمي من أجل الحد من سطوة السلطة الخاصة وفرض رقابة ديمقراطية دولية عليها، وكذلك الفرق بين المواطنة داخل الدولة الواحدة والبلدان الأخرى، بحيث يجب مأسسة عناصر المواطنة الدولية/الكونية، وإنتاج تضامن واسع وغير مقيد بالفروقات اللغوية والعرقية، الدينية والوطنية، ومن ثم إنتاج وبناء فضاءات عمومية واسعة مبنية على تواصل ديمقراطي مفتوح،³ من هنا تحاول فريزر أن تعتمد مقارنة أخرى جديدة وبديلة للتأويل الهابرماسي من جهة، ولنقاده من جهة أخرى، و لذلك ينبغي حسبها تفادي المقاربة الامبريقية التي تأخذ بعين الاعتبار فقط النظرية في علاقتها بالوقائع الموجود والتي تتأسس على المعايير، والمقاربة

¹ - Trom Danny, Habermas Jürgen, *L'espace public, Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*, Op cit.

² - العلوي، رشيد، الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر، المرجع المذكور سابقاً.

³ - نفس المرجع السابق.

المثالية المتعالية على الواقع الاجتماعي، فيبقى البديل هو مقارنة نظرية نقدية توظف الخصائص المعيارية، وتأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية... الحالية.

كما سنحاول أن نقف هنا على نقد هام صاغه مساعد هابرماس العلمي الأول أوسكار نيغت¹ (Oskar Negt) وقد اتخذ هذا النقد شكل نظرية جديدة بديلة تُدعى "الفضاء العمومي المعارض"، أو "الفضاء العمومي البروليتاري"، وهنا لا يلغي "الفضاء العمومي البروليتاري الانتماء الطبقي في سبيل نظرية قائمة على منطق الثنائيات، وإنما يقصد به الفضاء المعارض حيث تتشكل الآراء والمواقف السياسية لسلطة مضادة للسلطة السائدة أو المهيمنة، وقد تمكن أوسكار نيغت من خلال تجربته السياسية والنقابية والتصاقه بالطبقات الشعبية من إبراز أهمية الخبرة والممارسة في تشكل الفضاء العمومي كفضاء معارض.

حيث انطلق نيغت من اعتبار أن البرجوازية لم تكن وحدها من ساهم بشكل كبير وأساسي في نشأة الفضاء العمومي خاصة في واقع أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بل إنَّ هناك طبقة اجتماعية أخرى، أي الطبقة العاملة، بدونها لا يمكن أن توجد البرجوازية، إلى جانب فئات اجتماعية أخرى من قبيل الطلاب، الشباب الأجير، النساء، الأجراء...، فقد حاول نيغت أن يلفت انتباه أستاذه هابرماس إلى مجموع الديناميات الاجتماعية والسياسية التي تركت بصمات حقيقية في تاريخ أوروبا، مُركِّزاً على الفضاء العمومي الألماني خلال ثورة 1918، وعلى الفضاء العمومي الفرنسي حيث لعبت حركة ماي 1968 الدور الأبرز في ظهور فضاء سياسي عمومي مهَّد لديمقراطية فرنسية جديدة مغايرة تماماً لديمقراطية القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فكيف إذن يمكن تهميش دور البروليتاريا في تشكُّل الفضاء العمومي؟ من هنا نحت أوسكار نيغت وألكسندر كلوج مفهوم الفضاء

¹ - أوسكار نيغت (Oskar Negt 1934) شغل منصب معيد في الفريق العلمي لهابرماس مع زميله ألكسندر كلوج Alexandre Kluge وشغل مدير معهد فرانكفورت بجامعة هانوفر لمدة 30 سنة (ما بين سنة 1972 و2003)، وصار أحد الوجوه البارزة في مدرسة فرانكفورت.

العمومي البروليتاري¹ في أوائل السبعينيات من القرن الماضي، وهو مفهوم يريد تجاوز مفهوم هابرماس وتصوره للفضاء العمومي البرجوازي ونموذجه المثالي، من خلال بيان الخلفيات الليبرالية لهذا النموذج بالاعتماد على نظرية "العمومية" كما نظر لها كانط وبعض السوسيولوجيين والفلاسفة، فكانت يعني بالعمومي *le public* كلّ الجمهور الذي لا ينتمي بالضرورة إلى البرجوازية ولا صلة له بها من الناحية الاجتماعية (الانتماء الاجتماعي والطبقي)، فهو يتحدث عن كلّ الناس ليس بحسب انتمائهم الطبقي أو الاجتماعي وإنما عموم الناس، وهذا ما التقطه نيغت معتبراً أنّ الفضاء العمومي البرجوازي ساهمت فيه فئات اجتماعية واسعة تضم النساء والشباب والأجراء والطلاب... فالى أيّ حدّ تسمح دراسة هابرماس بفهم ميكانيزمات وآليات تشكل وتحرك الفضاء العمومي الأوروبي؟ هل صحيح أنّ البرجوازية وحدها لعبت الدور الأبرز في ظهور الفضاء العمومي، أم أنّ هناك طبقات وفئات اجتماعية أخرى ساهمت بدورها ولعبت أدواراً في نشأة الفضاء العمومي؟ وما هي حدود الفضاء العمومي البرجوازي في نظرية هابرماس؟

لقد لجأ نيغت إلى دراسة الفضاء العمومي في تجلياته التاريخية، أي كما تجسّد لدى اليونان والرومان، اقتناعاً منه بأنّ "الأشكال التاريخية للفضاء العمومي تتغير"²، لذلك لا يمكن الحديث عن شكل واحد للفضاء العمومي، بل عن أشكال مختلفة تحمل معها في كلّ حقبة تاريخية بؤار جديدة تعبّر عن تنمية ديمقراطية لطبيعة تلك الحقبة.

كما ركز نيغت في نقده على مفهوم خوصصت الفضاء العمومي لأنّ الأزمة التي تعيشها الرأسمالية اليوم تدفعنا إلى التساؤل حول مستقبلها بالنظر إلى نتائج الأزمة الاجتماعية التي مسّت مختلف المجالات: القيم، المؤسسات، العائلة، الفضاء العمومي، الشغل، التصور السياسي...، حيث يدعو إلى ضرورة فتح نقاش واسع

¹ - Oskar Negt, Alexandre Kluge, *L'espace public oppositionnel*, traduction par Alexander Neumann, Payot, Paris, 2007, p 220.

² - Ibid, p 221.

وجدّي حول البدائل الممكنة لمواجهة النخب الجديدة التي ضحّت بكل شيء باسم أزمة النفقات وتخصص كلّ شيء لأجل انعتاق الشركات والمقاولات ومصالح اللّوبيات، حيث يقول نيغت وكلوج: "فقد تنامت في مجتمعنا نخب من مدراء ومُسيّري الشّركات، أرباب العمل (الباطروننا)، ممثلي اللّوبيات (قوى الضغط)، وأنواع شتى من الدّمي السياسيّة في الحكم...، والتي لا تتوافق مصالحها مع مصالح الشعب، بل مع مصالح الشركات" وهذه النخب الجديدة هي التي سوف تقضي على مفهوم الاقتصاد كما نعرفه، من خلال مسلسل الخوصصة وهو ما سيشكل عبئاً إضافياً على الأجيال القادمة فالخوصصة ليست شيئاً آخر غير نقل النفقات وتحويلها من الدولة إلى الفرد الذي سيتحمل تبعاتها: نفقات التربيّة، الصّحة، والتي ستثقل ثلاث مرات الأجيال الشابة أكثر من الدولة¹.

لكن هذا لا ينقص من مضمون أركيولوجية هابرماس السياسية والاجتماعية في تحليله لبنيات الفضاء العمومي البرجوازي في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وابرار دوره التاريخي في سيرورة التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع الغربي، ولا ينقص دور هذه أركيولوجية في تدارك التفكير في مسألة الفضاء العمومي بزمن العولة وما تطرحه الديمقراطية والأوضاع الحالية.

¹ -Ibid ,p 217.

خاتمة الفصل:

هذا الفضاء الذي يعود في أصله إلى الحقبة الإغريقية أي إلى النقاشات التي كان يخوضها الفلاسفة في ساحات أثينا القديمة بلاد تلاقح الثقافات، على سبيل المثال يمكن الإشارة إلى النقاشات والحوارات التي كان يخوضها سقراط المتجول في الشوارع كتجسد للفضاء العمومي، لكن الفرق واضح بين الفضاء العمومي الذي كان لدى الإغريق والفضاء العمومي الذي نشأ في القرن 18ع، أول ميزة يتميز بها فضاء القرن 18ع هي وجود الحرية والدفاع عنه ضد هيمنة الدولة وأجهزتها القمعية، حيث كانت الصالونات الأدبية والمقاهي تستضيف هذه الظاهرة الجديدة المتصلة بالاستقلالية الذاتية للفرد ضد إملاء الدولة.

وعليه يمكن اعتبار المجتمع المدني محايدا بالنظر إلى السلطة والهيمنة، على سبيل المثال، يعتبر هابرماس أن الآداب مسؤول عن نشأة المجال العمومي، بفضل الصحف التي أنشأها المجال العمومي المتأدب، في إشارة كذلك إلى الدور الجوهري الذي لعبته وسائل الإعلام المكتوبة في الانتشار المبكر لنماذج اقتصاد السوق بعيدا عن مرتعها الأصلي، كما أن الطرق التجارية التي كانت تنقل مسافات بعيدة كان لها دور الريادة في نقل المعلومات والأخبار بنفس القدر الذي كانت تنقل فيه البضائع، كان التجار يحتاجون إلى المعلومة الثمينة بخصوص الأثمان والطلب، لكن الصحف التي كانت تستجيب لهذه الحاجة بدأت تقدم معلومات متفرقة أخرى، ساعدت نفس الصيرورة على توسيع قراءة الأدب بوثيرة سريعة وعلى اعتماد وسائل جديدة مثل الحروف المطبعية التي أصبحت قناة نشر معلومات - عمومية - في بورصة القيم".

كما لعب الفضاء العمومي أهمية كبيرة في إزاحة وزحزحة الاستبداد من مكانه، بحيث ساهمت الساحات العمومية في توفير فرص الاحتجاج، وذلك من خلال الاعتراف بالشباب ودوره في بناء نظام ديمقراطي، يتيح الحرية للجميع داخل فضاء عمومي يكون ملك للجميع، في مقابل مؤسسات الدولة، التي تم احتكارها وأصبحت تمارس نوعا من العنف المشروع والمبرر تحت تهديد أمن وسيادة

الدولة، لنتساءل عن أي دور يلعبه الفضاء العمومي في براديغم التغيير؟ بالمجتمع الجزائري.

وفي هذا الصدد نحاول استنباط ما نستطيع فهمه وتحليله بلغة هابرماس في مجتمعاتنا العربية نخص بالذكر المجتمع الجزائري من خلال إعادة النظر في معطياتنا الميدانية، محاولين الاجابة على التساؤلات التالية: هل فعلا نملك فضاء عمومي أم هو مجرد فراغ عمومي؟ هل فعلا نستطيع فهم واقع فضاءاتنا العمومية على ضوء النظريات الغربية أم هذه العمومية هي بشكل مغاير عن مفهومها الغربي؟ أم يبقى هذا الأخير مجرد حيز أو رقعة جغرافية بعيدة عن تكوين مجال لطرح الانشغالات العامة ومناقشة القضايا الاجتماعية من خلال تشكيل رأي عام يستطيع حتى نقد السلطة في حد ذاتها.

لكننا نظرا لهذه الانتقادات التي وجهت لهابرماس والتي نرى أن لها علاقة بواقعنا الاجتماعي الجزائري، نميل أكثر إلى تبني أفكار نانسي فريزر و أوسكار نيغت نظرا لخصوصيات واقعنا الاجتماعي والتاريخي وهذا ما سوف نحاول التعمق فيه من خلال التوقف على سيرورة تشكل الفضاء العمومي الجزائري.

الباب الاول

الفصل الثالث

مقدمة الفصل :

يطرح التفكير في الفضاء العمومي بالمجتمعات العربية ومنها المجتمع الجزائري، العديد من المفارقات والاشكاليات المرتبطة بالشأن العام وبخصوصية التطور التاريخي للمجتمع الجزائري، إضافة إلى كل التحولات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية... الخ الجارية اليوم سواء على المستوى المحلي أو على الصعيد العالمي، وبهذا المعنى غدا النقاش ملحا أكثر مما مضى حول مسألة الفضاء العمومي بكل أبعاده.

لكن مفهوم الفضاء العمومي تأسس في ظروف سياسية وتاريخية واجتماعية، وحتى فكرية، خاصة بأوروبا الغربية، وذلك من خلال تفاعل عدة عناصر : فلسفة التنوير، الدولة، البورجوازية، المجتمع المدني... فإن المعنى الأساسي لهذه الفكرة، هو أن الفضاء العمومي خاصية غربية، لأنه ثمة عوامل وظروف خاصة فقط بأوروبا الغربية أدت إلى نشأته، ففي ضوء هذه المعطيات، هل يحق لنا أن نستعمل مفهوم الفضاء العمومي في سياقات سوسيو-تاريخية وثقافية خارج أوروبا الغربية؟ حيث تقول فرنسواز بوشنين التي اشتهرت بأعمالها حول المدن المغربية " اختزال المجال العمومي في المدن الغربية، و وصف البحث فيه وعنه في المدن العربية والمغاربية بغير المشروع"¹ أي محاولة اسقاط هذا المفهوم الغربي على مدن أخرى عرفت سياقات تاريخية مغايرة تماما عن الشكل الغربي لا يجدي أي

¹ - Navez-Bouchanine Françoise, *Les espaces publics des villes marocaines*, In: *Les Annales de la recherche urbaine, Espaces publics en villes*, N°57-58, 1992, p 185-190.

نفع، لهذا تأكد فرانسواز بوشنين على ضرورة الحذر الابستيمولوجي في استعمال مفهوم الفضاء العمومي خارج السياق السوسيو- تاريخي الذي نشأ فيه، لكن هذا لا يمنع من وجود أشكالاً معينة من المجالات العمومية - قد تكون مختلفة - في مجتمعات أخرى، خاصة عندما نلاحظ أن حتى هذا المفهوم لا يحظى بعد بالإجماع العلمي حول دلالاته الحقيقية.

فنحن لا نجد أي جدوى من محاولة المقارنة والاسقاط لهذا المفهوم الغربي على مددنا العربية والمغربية، فهذا حتما يؤدي بنا إلى طريق مسدود، أو الاكتفاء بالقول أن هذه المدن لا تخضع لمفهوم الفضاء العمومي، لكننا فعلا نحاول الانطلاق من خصائص مجتمعنا أي من خلال استعراض ممارسات الحياة اليومية لأفراد المجتمع داخل هذه الشوارع، الساحات، الحدائق، المساحات الخضراء، المقاهي، الصالونات... أي انطلاقاً مما يسميه الجغرافيين بالفضاء العمومي الجغرافي للوصول الى تصورات الفلسفية والسياسية في مجتمعنا، حيث يتسم هذا الفضاء العمومي بمختلف مميزات المجتمع الجزائري عبر مراحل السوسيو - تاريخية، الثقافية، السياسية، الاقتصادية...

1- سيرورة إعادة تشكل الفضاء العمومي بالمدينة الجزائرية:

يبقى من خصوصيات المدينة الجزائرية أنها ليست مبنية فقط حسب الثقافة المحلية من طرف الأهالي، بل هي عبارة عن مزيج من المدينة التقليدية المبنية خلال التواجد العثماني، والمدينة الكولونيالية المبنية لتستجيب للأغراض الاستعمارية والثقافة الغربية، و"المدينة الجديدة" (المدينة بعد الاستقلال) التي يبين الواقع أنها عبارة عن امتداد للمدينة الكولونيالية، أو استيراد لأنماط عمرانية غربية مع بعض التعديلات.

من هنا نخلص إلى فكرة أولية مفادها أننا أمام مجتمع حضري في طريق التأسيس، يسود فيه على الأقل شكلان حتى لا نقول أشكال من الثقافات، شكل يستجيب لخصائص الأنثروبولوجية، وشكل آخر فرض واستورد أثناء وبعد الفترة الاستعمارية التي مر بها هذا المجتمع، بمعنى آخر أننا أمام ظاهرة تكوين ثقافة حضرية جديدة نتيجة لتداخل هاذين الشكلين من الثقافة، وهذا المزيج من الثقافة هو الأصعب للفهم.

هذا ما نجده عند جورج بالوندي (Georges Balandier) من خلال دراسته على المجتمعات الإفريقية، حيث يعرج في كتابه "المعنى و القوة"¹ على كون مجتمعات العالم الثالث تعبر عن نفسها من خلال مستويين: المستوى الرسمي (Superficiel) ويتمثل في مختلف المؤسسات والمنظمات الرسمية للسلطة، أما المستوى اللارسمي فهو يمثل المجتمع الواقعي (Réel)، لأنه ينطلق من الواقع المعاش لأفراد المجتمع، ينطلق من خلال تجاربهم اليومية من خلال تصوراتهم عاداتهم تقاليدهم، أي من خلال المعاني والدلالات التي يحملونها لكل متطلباتهم وانشغالاتهم حتى المعاني الحاملة لطموحاتهم و مستقبلاتهم، حسب ما جاء في إشكالية البحث.

¹ - Georges Balandier, *Sens et puissance*, op cit, p 54.

لهذا يبقى العالم الثالث يتضمن وجود عدة مستقبلات كتعبير عن حق كل مستوى في الفوارق والاختلاف، حيث يجب تقبل على الأقل مستقبلين ممكنين، المستقبل الذي يريده المجتمع الرسمي والذي يجسده من خلال ترسانة المؤسسات الرسمية والقوانين المدنية... والمستقبل الذي يريده المجتمع الواقعي.

وعليه يؤسس بالوندي لنوعين من الديناميكية: الديناميكية الداخلية وهي التي تظهر داخل سيرورة المجتمع، وهي الأقوى والأسرع باعتبارها مصدر التغيرات التي يصعب التحكم والتنبؤ بها، والديناميكية الخارجية وهي الثانية من حيث التأثير لأنها تشخص وتصنع التغيرات على المستوى البعيد¹.

إن فكرة تقبل وجود عدة مستقبلات بقدر ما تساعدنا على فهم الأشكال المختلفة للفضاءات العمومية في هذه المجتمعات، بقدر ما تدفعنا في نفس الوقت، إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عند دراسة الفضاء العمومي بالتغيرات التي أحدثتها كل فترة في الحياة الاجتماعية لسكانها، ومن هنا فإن إشكالية هذه الدراسة مدرجة في ديناميكية مازالت مستمرة إلى الآن، تحاول أن تأخذ بعين الاعتبار، بالتطور الذي عرفته المجتمعات من جهة، ومن جهة أخرى تحاول التعرف على الأشكال المختلفة للمجالات العمومية التي صاحبت كل مرحلة، والاستعمالات التي ميزتها والتمثيلات الاجتماعية التي حررتها وأنتجتها في كل مرحلة.

أما الفضاء العمومي في المجتمع الجزائري على غرار أي مجتمع نشأ وتطور عبر فترات زمنية مختلفة خاصة به، ارتبطت بأحداث مختلفة ساهمت في تكوين صورته الحالية، ومن أهم ما يميز هذا المجتمع، فترات الاستعمار الطويلة، التي طالما حاولت القضاء على الموروث الثقافي للمجتمع الجزائري، وبالتالي فصل الهوية الوطنية ومحو مقومات أفرادها الذين أصبحت تواجههم صعوبة العيش في الأشكال المتناقضة لثقافة المجتمع، فإن أغلبية العائلات الجزائرية فرض عليها الدخول إلى الفضاء الحضري وفق عوامل خارجية مثلا مختلف

¹ - Ibid, p 77-78.

مراحل النزوح الريفي التي لم تعشها كتجربة اجتماعية خاصة بها، حيث يقول بيار بورديو (Pierre Bourdieu) بأن كل ما بنته وملكته العائلة الجزائرية من قيم وتصوّرات وسلوكيات في فضائها الريفي والطبيعي حطمه الاستعمار، ثم اقتلعها منه بعنف لكي يضعها داخل فضاء حضري لهدف ممارسة عليها سياسة اقتصادية قائمة على التبادل النقدي والعقلاني (الأجرة)¹، هذا ما سماه بالعنف الرمزي من خلال تصادم الاستعمار عبر سياسته الاجتماعية والاقتصادية مع البنية الاجتماعية الجزائرية وما كانت تحمله من تصوّرات ومعتقدات...²، هذا من جهة ومن جهة أخرى ظهور الدولة الوطنية بعد الاستقلال كمؤسسة رسمية وكجهاز فرض نفسه لكي يتحمل الأعباء التي خلفها الاستعمار، متجاهلا الحقيقة الأنثروبولوجية للعائلات الجزائرية، حيث يقول عدي الهواري " إن استقلال الجزائر في 1962 زاد في عمق التحولات وذلك بمواصلة عملية الهدم والتدمير التي بدأها الاستعمار للمجموعة الريفية"³، كل هذا يعتبر بمثابة العامل الثاني الذي سوف يُميز عملية التحضر داخل المجتمع الجزائري، وكل هذه العوامل أدت إلى ظهور أشكال متعددة ونماذج مختلفة من أنماط العيش والتأقلم داخل المدن الجزائرية، فقد حاولت الدولة الجزائرية كغيرها من دول العالم الثالث تبني سياسة تنموية للحاق بركب الدول المتقدمة، لكنها تجاهلت الأهم في هذه السياسة، لقد أهملت الأسس الثقافية المحلية السائدة داخل المجتمع وحاولت إدماجهم في محيط يختلف تماماً عن مقوماتهم، وتبني فلسفة جديدة في تسيير الأفراد دون تفكير أو إلغاء قاعدة القيم وأنماط السلوك التي لم تعد تتماشى مع عملية التطور وبالتالي تبني قيم جديدة وحديثة (عملية ثقافية مفروضة).

¹ -Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad, *Le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle Algérienne*, op cit.

² - بشير محمد، قراءة في كتاب "بورديو": حوصلة وعرض، مجلة التدوين، العدد 05، مدرسة الدكتورالية للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة وهران، 2013، ص: 8 - 16.

³ - Addi Lahouari, *Les mutations de la société algérienne, Famille et lien social dans L'Algérie contemporaine*, Ed. La Découverte, Paris, 1999, P 48.

فيبقى الفضاء العمومي في المجتمع الجزائري يحمل ثقافة خاصة مبنية على العلاقات التقليدية في ضوء العلاقات العصرية، فهذا الفضاء العمومي هو تجسيد لمجموعة من التصورات التي تختزن بداخلها العلاقة بالقيم، الدين، التقاليد، الشرف، الحرمة... الخ لذلك يختلف شكل الفضاء العمومي الجزائري عن الشكل الذي ظهر به في الحضارة الغربية الأوروبية، حيث تخلى الفرد عن انتماءاته وروابطه السابقة¹، في حين يبقى الفرد الجزائري يخضع لجملة من العلاقات "التقليدية" أو ما يمكن أن نسميه "الرأس المال الاجتماعي"² وهو يشير إلى مجموع العلاقات الاجتماعية وشبكة العلاقات الشخصية التي يمتلكها الفرد ويستعين بها لقضاء حاجاته في المجتمعات المعاصرة، فلقد وضع بورديو تحت مفهوم "الرأس المال الاجتماعي" " تلك العادات والوسائل والكفاءات اللغوية أو الألسنية المحصل عليها وبخاصة منذ سنوات الصبي"³ أي مجموعة من العلاقات الشخصية المبنية على رابط القرابة، فمثلا نجد نفس الاسم العائلي في نفس المؤسسة الصناعية وذلك كون التحصل على منصب عمل تبقى حظوظه قائمة على مدى انخراط العائلة في هذه الشبكة من العلاقات الشخصية وليس على أساس الكفاءة، فحتى العائلات التي تملك "الرأس المال الاقتصادي" تحاول من خلاله (الرأس المال الاقتصادي) كسب هذا "الرأس المال الاجتماعي"، حيث نجد في اللغة العامية الجزائرية تعبيراً يقترب من مفهومه أكثر وهو "المعرفة" التي تعني أن الشخص يمتلك شبكة من العلاقات الفردية مع أشخاص ذو نفوذ في السلطة، فربما هذه الشبكة الاجتماعية من العلاقات "التقليدية" هي التي تكبح العلاقات المبنية على المصلحة العامة داخل الفضاء العمومي، فتبقى العلاقات الشخصية المبنية على القيم المادية من أجل المصلحة الفردية والشخصية، هي التي تفرض نفسها أكثر مقابل تلك الروابط التي تحاول المحافظة على المصلحة

¹ - Max Weber, *La ville*, op cit, p 14.

² - يعد Pierre Bourdieu من أهم علماء الاجتماع الذين تناولوا واستعملوا هذا المفهوم، وهو يشير إلى مجموع العلاقات الاجتماعية وشبكة العلاقات الشخصية التي يمتلكها الفرد لقضاء حاجاته.

³ - يشير محمد، قراءة في كتاب "بورديو"، المرجع المذكور سابقاً، ص 11.

العامّة أو المكانة الاجتماعية والاقتصادية التي تحصل عليها الأفراد عن طريق الكفاءة والمساواة.

ولكن السياسة الحضرية في الجزائر منذ الاستقلال، أنتجت مجالات عمومية مشابهة أو حتى مطابقة للمجالات العمومية الغربية، ولكن هل سيكون استعمالها مشابها وموافقا للوظيفة التي أنتج لأجلها؟ في هذا الصدد نجد إجابة واضحة عند الباحثة فرنسواز بوشنين، إذ ترى أنه بالرغم من كون " المجالات العمومية في المدن المغاربية مستوردة، إلا أنها تستعمل وتمتلك بأشكال جديدة، فإن لم يكن ذلك في طريقة تصميمها والدور الذي توجه إليه لتلعبه في المدينة، فإنه يمكن أن يكون في طرق امتلاكها واستعمالها اليومي وغير اليومي، المادي و الرمزي¹... " وأيضا ما ميز السياسات الجزائرية بعد الاستقلال كونها سياسات إرادية تطوعية (Volontarisme)²، لكن إرادة الدولة من خلال مؤسساتها وقوانينها، غير كافية لتغيير الواقع أمام جملة المقاومة لأفراد المجتمع من خلال جميع المبادئ والقيم والعادات التي يحملونها في تصوّراتهم لحاضرهم ومستقبلهم.

لهذا ارتأينا لفحص هذه التساؤلات أن نجري بحث ميداني³ حول واقع الفضاء العمومي بالمدينة الجزائرية، من خلال الكشف عن الطريقة التي يبنى بها الفضاء العمومي في المخيال الاجتماعي للفرد الجزائري، وعلاقة ذلك باستعماله وأنماط امتلاكه، ونوعية الضبط الاجتماعي الممارس فيه، من خلال مدى محافظة الجزائري على هذه الفضاءات العمومية؟

فيبقى البحث الميداني يبين لنا حسب تصورات المبحوثين، أن المحافظة على الفضاءات العمومية ليست من صفات وخصال الجزائري، بحيث يبقى حسبهم أكثر من 63% لا يهتمون بالفضاء العمومي [الجدول رقم 01 أنظر الملاحق]،

¹ - Navez-Bouchanine Françoise, *Les espaces publics des villes marocaines*, op cit p 185-190.

² - HADJIDJ El Djounaid, *Espace et volontarisme politique, La ville entre discours et réalités*, Oran, Dar El Gharb, 2004.

³ - من خلال إجراء مقابلات نصف موجهة (20) مع سكان مدينة عين تموشنت (أنظر الملاحق)، إضافة الى توزيع استمارة (320).

وهذا ما هو في الحقيقة إلا انعكاس للواقع الجزائري من خلال الممارسات الاجتماعية في الفضاء العمومي وطرق استعماله وامتلاكه من طرف المجتمع، هذا ما يعبر لنا بقوة عن العلاقة بين الدولة والمجتمع، فما يلاحظ من إهمال وتدهور للفضاءات العامة الحضرية خاصة الشوارع والحدائق، حيث تبقى هذه الفضاءات عرضت لمختلف الآفات الاجتماعية من العنف والمخدرات... عرضت للمجرمين ومتسولين، عرضت للنفايات وقارورات الخمر حتى البول... حيث يقول أحد المبحوثين: " *les jardins* صاروا غير للمشاكل ماشي للراحة"¹ وما يلاحظ أيضا من تكسير لكل ما يرمز إلى الدولة في المظاهرات والاعتصامات، تخريب الفضاءات العامة... كل هذا يعبر حسب رأينا عن وجود شعور بأن كل ما هو ملك للدولة، إنما هو ملكها الخاص، وليس ملكا عاما يستفيد منه جميع أفراد المجتمع، لهذا يبقى خارج اهتمامات السكان، حيث يصرح مبحوث آخر: " الزونق تاع الببايك ما تهمنيش، أنا نحوس على باب داري وبس..."² ويقول آخر في نفس السياق: "أنا تهمني غير عتبة بابي..."³ من هنا تبقى هذه الممارسات حسب محمد مدني⁴، تعبر بشدة عن رفض فئات عريضة من المجتمع للتسيير الزبوني لحاجيات المدينة، ويعبر أيضا عن الطلاق الحاصل بين المجتمع والثقافة السياسية المتميزة بالإقصاء في عمومها.

والسؤال " لماذا يبقى الجزائري لا يحافظ على هذه الفضاءات العمومية؟" هو جوهر انشغالنا، لأن الاجابة عنه ستكشف عن علاقات الجزائري بفضاء العمومي، حسب تصوراتهم، وهذا ما سوف يتجلى لنا من خلال المعطيات للبحث الميداني.

¹ - المقابلة الميدانية رقم: 01

² - المقابلة الميدانية رقم: 10

³ - المقابلة الميدانية رقم: 18

⁴ - Madani Mohamed, *Villes algériennes, Entre panne de projet et urbanisme de fait*, NAQD, Alger, N° 16, Printemps/ Été 2002, p 11-25.

الجدول رقم (01) لماذا لا يحافظ الجزائري على هذه الفضاءات العمومية:

النسب المئوية	العدد	لماذا لا يحافظ الجزائري على هذه الفضاءات
44.4%	90	لأنها أملاك الدولة / البايلك
30.5%	62	غياب الدولة
25.1%	51	نقص الثقافة الحضرية
100%	203	المجموع

تعود عدم محافظة الجزائري على هذه الفضاءات العمومية حسب تصور المبحوثين، لكونها من أملاك الدولة أو "البايلك"¹ حسب التعبير المحلي الذي يرمز للفضاءات العمومية، فالفرد الجزائري لا يعتبرها من أملاكه لكي يحافظ أو يهتم بها، كما يعود ذلك حسب المبحوثين إلى غياب الدولة في تأطير هذه الفضاءات 30.5% وهذا تأكيد من نوع آخر على كون الفضاءات العمومية من أملاك ومسؤولية الدولة حسب تصور الافراد، ونشير كذلك من خلال نظرة المبحوثين، أن هذا الإهمال واللامبالاة يرجع الى نقص الثقافة الحضرية لدى السكان التي من شأنها أن تنمي روح المسؤولية للمحافظة على هذه الفضاءات العمومية التي هي في خدمة السكان قبل الدولة، ولو أن هذا الاحتمال يأتي بأضعف نسبة مقارنة بمطالبة المجتمع بوجود الدولة أكثر، وهذا ما أكدت عليه دراسة حديثة أجريت بأحياء مدينة وهران حول هشاشة الشباب².

فهذا ما جرنا إلى التعمق في التساؤل حول بنية وميزات التصورات وممارسات السكان المبحوثين لهذه الفضاءات، فما هي تمثلات المجتمع الجزائري لفضاءه العمومي؟

¹ - سوف نعود الى مصطلح "البايلك" بالتفصيل فيما بعد.

² - انجزت هذه الدراسة من قبل الاستاذ: عبد القادر لقعج لصالح جمعية صحة سيدي الهواري ويونيسيف الجزائر، من: 04/15 إلى 15/06/2012 تحت عنوان: الهشاشة لدى الشباب من 10 إلى 19 سنة في حي سيدي الهواري، حي الصنوبر، و رأس العين، وهران، الجزائر.

2- تساؤلات حول الفضاء العمومي في الجزائر، بين التصورات والممارسات:

ولرصد هذه التصورات والممارسات، تساءلنا عبر سؤال بسيط ومفتوح طرح على السكان المبحوثين بالشكل التالي: " ماذا تمثل لك الشوارع، الساحات، الحدائق العامة... الخ" محاولين الوصول إلى إدراكات وتصورات السكان للفضاء العمومي، حيث تبقى هذه الفضاءات ترمز لمفهومه في بعده المادي الفيزيقي، أو بتعبير أدق حسب المقاربة الجغرافية، حيث يبقى هذا الأخير يأخذ عدة أشكال معمارية في المدينة المعاصرة، فيمكن أن يكون على شكل شبكة من الشوارع، ساحات واسعة وضيقة، مساحات خضراء، حدائق عامة... كما يمكن أن يكون في شكل مقاهي، مطاعم، صالونات الشاي...

لكن يبقى هذا الفضاء يخضع كذلك لشرط الحرية والعقلانية حيث كانت دائما هذه الفضاءات صرحا للمناقشات والحوار مثل الأقورة عند اليونان، فروم FAUROM عند الرومان، الصالونات والمقاهي الأدبية في عصر التنوير،¹ تجمعت وتشرفت عند الأمازيغ... كل هذا يعطي لهذه الفضاءات الخصائص التي اعتبرها هابرماس هي الفضاء العمومي نفسه من خلال الحوار والنقد، حيث يبقى الفضاء العمومي يرمز إلى عدة معاني و أبعاد، قد تكون في بعض الأحيان متناقضة، ولكي نتمكن من استيعابها، يجب علينا ربطها بالسياق الذي تورد فيها، ولكن بشكل عام قد يشير الفضاء العمومي إلى أماكن فيزيقية (الأقورة، فروم، الصالونات، المقاهي، الشوارع، الساحات العامة، تجمعت، تشرفت...) والشرط الأساسي لكي تكون هذه الأماكن فضاءات عمومية "هو ضرورة خضوع الأفعال التي تجرى فيها لمبدأ الشفافية والعينية"²، لكن ترى المفكرة الأمريكية حنا أرندت (Hannah Arendt) أن هذا البعد المادي للفضاء العمومي " ما هو إلا خشبة مسرح (Une scène) يظهر ويستعرض عليها، وفيها الفاعلون الاجتماعيون

¹ -Thierry Paquot, *L'espace public*, Paris, La Découverte, coll. Repères, 2009, p 19.

² -Ibid, p 28.

أنفسهم وقدراتهم، ويؤدون عليها ومن خلالها أدوارهم حسب موقعهم الاجتماعي"¹.

كما يمكن اعتبار الفضاء العمومي بـمكان للرؤية الاجتماعية والظهور للعامة، فهو مكان مفتوح للجميع ويسمح بمشاهدة ما يجري عليه من أحداث يومية، لهذا يميز كل من Liliane Voyé و Jean Rémy بين فضاء عمومي قوي وفضاء عمومي أقل قوة منه، فالقوي هو "الفضاء المفتوح في جميع الأوقات أي ليس له وقت فتح وإغلاق مثل الساحات العامة والشوارع، بحيث يكون الدخول إليها، متاح لجميع الفئات الاجتماعية دون تمييز، ويمكن أن تقام فيه أنشطة ليست بالضرورة محددة، بشرط أن تتوافق مع شروط استعمال الفضاء التي وضعتها السلطات العامة"²، من هنا نستنتج أن الفرد داخل هذا الشكل من الفضاء يتمتع بكل حرية في التصرف والانتقال والتفاعل... دون أي رقابة شرط، أن لا يتعدى القوانين العامة، كما يتمتع بحرية مناقشة المواضيع التي تهتمه، أما الفضاء العمومي في شكله الثاني الأقل قوة من الأول، فهو "الذي يتمتع بأوقات فتح وإغلاق مع الحفاظ على حرية الدخول إليه، والنشاطات التي يمكن أن تمارس فيه، يجب أن تتوافق والقواعد المنظمة لهذا الفضاء"³.

ومنه فإن كل من Liliane Voyé و Jean Rémy انطلقا من فضاء فيزيقي ملموس لتأسيس الفضاء العمومي بالمعنى الذي يقدمه هابرماس في مضمونه الفلسفي، فربما تبني هذا التعريف يساعدنا أكثر في فهم خصوصية المجتمع الجزائري الذي يختلف في سيرورته التاريخية عن المجتمع الغربي الذي عرف الفضاء العمومي بمفهومه الهابرماسي، أي اعتبار الفضاء العمومي كقاعدة للنقاش الحر المبني على الاستعمال العام للمنطق، ولكن في نظرنا يبقى الفضاء العمومي هو كذلك حلبة تتصارع عليها الآراء من أجل فرض نفسها على الأخرى، فإن

¹ - Hannah Arendt, *Condition de l'homme moderne*, Op cit, p 52.

² - Jean Rémy, Liliane Voyé, *Ville ordre et violence, formes spatiales et transactions sociales*, Ed N°1 PUF, Paris. 1981, P 86.

³ - Ibid.

المجال العمومي ليس دائما مكانا للإجماع الديمقراطي الحر، لأنه كان مجالا صراعي يعبر عن العلاقات الاجتماعية التي تسودها اللامساواة والسيطرة¹، وتجدر الإشارة هنا إلى أن صراع هذه الآراء المختلفة في الساحة العمومية، ليست مبنية فقط على النزاهة والمنطق والعقلنة كما صور لنا، فمثلا الصراعات الايديولوجية والسياسية لا يتردد أصحابها لتوظيف مختلف الاستراتيجيات بما فيها الكذب، وهذا ما جاء به Pascal Boniface في كتابه: "المثقفون المغالطون" حول المفكرين الفرنسيين من بينهم الفلاسفة والسياسيين وغيرهم².

وللتعمق أكثر في مميزات وخصوصيات الفضاء العمومي الجزائري، من وجهة نظر سكانه، تسألنا عن المخيال والتمثلات الاجتماعية لكل من الشارع، الساحات، الحدائق العامة... حسب وجهة نظر السكان، بغرض الكشف عن طبيعة الروابط المتواجدة ما بين الأفراد وبين الدولة من زاوية الفضاء العمومي، ومن هذه الزاوية يأتي التعريف الثاني لهابرماس للفضاء العمومي كـ "المجال الوسيط بين الحياة الخاصة للأفراد وبين الدولة"³.

فكيف يتصور الجزائري فضاءه العمومي؟ حيث يبقى من بين النتائج التي تحصلنا عليها من خلال بحثنا الميداني، نجد نتائج تؤكد بقوة على وجود إغتراب للمجتمع مع فضاءه العمومي ومع الدولة، لتتضح لنا هذه الرؤية أكثر من خلال تصورات المبحوثين حيث كشفت الدراسة الميدانية أن تصور السكان للشارع والساحات والحدائق ما هو إلا أملاك البايك 14.1%، أملاك للدولة 26.9%، أملاك لا تهم الأفراد 20.3%، أملاك مستغلة من طرف الطبقة الحاكمة 10.9%، [الجدول رقم 02 أنظر الملاحق]، فاذا تم الجمع بينهم تصبح نسبة 72.2% من أفراد العينة التي تعتبر أن الفضاء العمومي هو ملك للدولة وبالتالي هو خارج اهتماماتها وأولوياتها، مقابل نسبة 27.8% فقط من الإجابات التي ترى أن

¹ - حسن مصدق، يورغان هابرماس ومدرسة فرانكفورت، المرجع المذكور سابقا، ص: 203.

² - Pascal Boniface, *Les intellectuels faussaires, Le triomphe médiatique des experts en mensonge*, Jean-Claude Gawsewitch Éditeur, Paris 2001.

³ - Jürgen Habermas, *L'espace public*, Op cit .

الفضاء العمومي هو ملك للجميع ويجب المحافظة عليه، فهي نسبة ضعيفة جدا، تقريبا ربع العينة تعتبر الشارع ومختلف الفضاءات العمومية من ملكية الدولة والشعب معا، وبالتالي يجب المحافظة عليها، لأنها مشتركة بين الدولة وباقي أفراد المجتمع، فإلى ماذا يعود هذا الاغتراب للمجتمع؟ لماذا رغم مرور الدولة الاستعمارية وحلول الدولة الوطنية الجزائرية، يبقى كل ما هو مرتبط بالدولة هو ملك "البايلك" على مستوى التمثلات الاجتماعية؟

فهذا راجع إلى " كون الجزائر قد عرفت، خلال جميع مراحلها التاريخية، أشكالاً مختلفة من البايلك: البايلك العثماني ثم الفرنسي، وأخيرا البايلك الوطني"¹، فكل نظام سياسي حكم الجزائر سعى إلى إنتاج بايلك جديد un néo-baylek، على حد تعبير المؤرخ الفرنسي Gilbert Meynier²، لهذا حوالي ثلاثة أرباع العينة تصرح أن "الفضاء العمومي" في تصورهم ما هو إلا ملك للبايلك/ للدولة/ الطبقة الحاكمة... وحتى كلمة العام أو العمومية هي رمز للدولة في المخيال الجزائري، لأن الفضاء العمومي هو من صنعها (الدولة) لدى يبقى في التصور الاجتماعي أن كل ما هو عمومي يبقى خارج مسؤولية الفرد، كما أن الفرد يبقى خارج هذا الفضاء لأنه حكر على الدولة لوحدها حسب آرائهم، وبالتالي هي أملاك لا تهمهم هذا ما عبرت عليه أحد المبحوثات: "أنا كل ما هو خارج داري ما يهمني"³ مقابل من يعتبرها مجرد أملاك "للبايلك" حيث يصرح مبحوث آخر "الزونق تاع البايلك ماشي رزق بابا باه تهمني..."⁴ لهذا يبقى المجتمع الجزائري محافظا نسبيا على فكرة أو تصور "البايلك" التي تعود إلى العهد العثماني، فهو دائما مرتبط بأصوله التاريخية⁵، فهل هي حالة غرابة نتيجة عدم التوافق بين

¹ - Nassima Dris, *La ville mouvementée: Espace public, centralité, mémoire urbaine à Alger*, op cit, p 401.

² -Gilbert Meynier, *Problématique historique de la nation algérienne*, op cit, p 25-54.

³ - المقابلة الميدانية رقم: 20

⁴ - المقابلة الميدانية رقم: 04

⁵ - حيث يقول محمد حربي *L'Algérie marche avec des yeux fixé dans le passé* من كتاب :

Mohamed Harbi, *Le FLN, mirage et réalité : Des origines à la prise du pouvoir, 1945-1962*, Paris, Jeune Afrique, 1980.

أشكال ومضامين الدول المتتالية في الجزائر والتمثلات السائدة في أوساط المجتمع الذي يعتقد باستمرار غرابة الدولة¹.

دليل ذلك تداول كلمة البايك إلى يومنا هذا من طرف السكان التي ترمز إلى ملكية الباي الواسعة، فحسب الدراسة التي أجرتها نسيمة دريس بالجزائر العاصمة²، تبقى كلمة "البايك" من أهم التعبيرات المستخدمة محليا للإشارة إلى كل ما هو ملك للدولة، وله دلالات تاريخية ورمزية كثيرة، يمكننا تحليلها لفهم الكثير من السلوكيات الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى العلاقة بين المجتمع والدولة، إن كلمة "البايك" هي من بقايا الذاكرة الاجتماعية للتنظيم الإداري العثماني في الجزائر، وسبب استمراره، التشابه الذي ميز ممارسات الأنظمة السياسية التي حكمت الجزائر منذ العهد العثماني إلى الآن، حتى بعد الاستقلال ساهمت سياسية الحزب الواحد في تكريس نفس ممارسات "البايك" لاحتكار السلطة فيما يخدم مصالحها³، وكل ما نشاهده اليوم من فساد واحتكار السلطة... حيث يقول أحد شباب العينة المبحوثة: "شعار من الشعب وإلى الشعب، ما هو في الحقيقة إلا غطاء لشعار من الدولة وإلى الدولة"⁴، هاته العبارة التي شددت انتباهنا كثيرا، لتوضح لنا حقيقة الهوية الموجودة بين المجتمع والدولة.

وكان المجتمع الجزائري في تصورات، وحتى في لا شعوره يبقى خارج حلقة دولته (Extériorité) عبر مختلف السيرورة التاريخية والاجتماعية التي صنعت هذه التراكمات الاجتماعية والتي عززت وعمقت الفجوة بين المجتمع والدولة، أي الفرد لا يشعر بإنتمائه إلى هذه الدولة، حيث يبقى الوعي الجماعي الجزائري يدرك مفهوم "البايك" على أنه ملك للأجنبي، الذي لم يعمل على توفير

¹ -Mostefa Medhkour, "Le beylik comme fondement du rapport au pouvoir politique dans la société algérienne contemporaine", in Hassan Remaoun, Abdelhamid Henia, (S D), Les espaces publics au maghreb, Ed. CRASC, 2013, p 141-150.

² - Nassima Dris, *La ville mouvementée: Espace public, centralité, mémoire urbaine à Alger*, Op cit.

³ -El Kenz Ali, (S/D), *L'Algérie et la modernité*, Dakar, Codesria, 1989.

⁴ - المقابلة الميدانية رقم: 02

العدالة والحرية، بقدر ما عمل على استغلال ثروات الجزائريين، فلم يشعر الفرد الجزائري بانتماؤه إلى الحكم التركي، أما بالنسبة للحكم الفرنسي فالأمور كانت أوضح سياسيا ودينيا، ولكن مقابل ذلك، ويبقى الأهم أن الفرد الجزائري لم يشعر كذلك بالانتماء إلى النظام السياسي لدولة الاستقلال، فهذا النظام كذلك احتكر السلطة ومنافعها، وجعلها ملكية خاصة، يستعملها من أجل إعادة إنتاج نفسه، فنحن إذا أمام إنتاج نفس الممارسات التي قام بها "البايك" التركي و"البايك" الفرنسي، حسب نظرة المبحوثين التي تؤكد من خلال إجاباتها أن الفضاء العمومي هو فضاء مستغل من طرف الطبقة الحاكمة لتجسيد مختلف أغراضها حاليا، فهذه التراكمات الاجتماعية صنعت في تصورات المجتمع الجزائري وكأنهم خارج الدولة، وهذه الدولة هي خارجة عنهم، وبالتعبير المحلي للمبحوثين من خلال المثل الشعبي الذي يقول "راهي في دواركم، جاوبه: أخطي داري وتفوت، راهي في داركم، جاوبه: أخطي راسي وتفوت".

وهذا تأكيد من نوع آخر على أن الشارع والساحات والحدائق هي فضاءات تحكمها وتستحوذ عليها الدولة، لهذا هي خارج اهتمامات ومسؤوليات باقي أفراد المجتمع وبالتالي أملاك لا تهمهم، لهذا تبقى كلمة "البايك" ترسم الحدود الفاصلة بين الأملاك الخاصة للأفراد والأملاك التابعة للدولة، تصور في المبحوثين.

وفي هذا السياق، كلمة "البايك" لا تستعمل للإشارة والتعبير في الخطاب الاجتماعي الجزائري إلى الأماكن العامة، الساحات، الشوارع، الحدائق... الخ بقدر ما تشير إلى كل ما هو عام وملك للدولة، فالبايك لا يبقى متداولة فقط في الخطاب بل يتعداه إلى مستوى الممارسات التي تنسج العلاقة بين المجتمع والدولة، وفي هذا الصدد نجد الباحثة نسيمه دريس، في الدراسة التي أشرنا إليها سابقا، تذكر لنا أهم هذه التعبيرات المتداولة في الخطاب الاجتماعي الجزائري، حيث نجد بالإضافة إلى مفهوم "البايك" تداول مفهوم "البرا" وهي من أهم التعبيرات التي تستعمل في الخطاب الشعبي الجزائري، للإشارة إلى كل المجالات التي تقع خارج

المنزل، أي أن هذا التعبير يرسم الحدود الفاصلة بين المجال الخاص (الداخل) والمجال العمومي (البرا).

وكذلك نجد كلمة (الزنقة Zenqa) حيث تقول نسيمة دريس بأن هذا التعبير يستعمل في الخطاب الشعبي الجزائري، للإشارة إلى الشارع و لكنه يعبر في نفس الوقت، عن تمثلات وتصورات اجتماعية غنية عن المجال العمومي، إن الزنقة تصور الشارع على أنه مجال لكل الأخطار المادية و المعنوية، وللفساد الأخلاقي ولعدم احترام المعايير، ولهذا السبب نلاحظ أن هذا التعبير يحمل نوعا من النظرة السلبية الى المجال العمومي، وإلى الممارسات والسلوكيات التي يمكن أن تكون ميدانا لها، إذا الزنقة هي المجال الذي لا تحترم فيه المعايير والقيم الاجتماعية حيث يقول المثل الشعبي " هذا كلام الزونقي" نظرا لعدم احترام القيم الاجتماعية فيها.

فربما ضعف العلاقات بين السكان والدولة أو انعدام ثقة السكان بقرارات الدولة هو الذي أدى إلى ابتعاد واغتراب السكان عن هذا الفضاء كونه حكراً على الدولة وليس مجال للتواصل بينهم أين يستطيع الأفراد التعبير عن رأيهم بكل حرية والمطالبة بحقوقهم من خلال هذا الفضاء، حيث أدى غياب الفرد- المواطن كفاعل في الفضاء العمومي الذي يعتبره غريب عنه، كونه لا يساهم في بنائه من خلال استشارته وتدخله في صنع القرار السياسي وإيجاد حلول لمشاكله أي إعطاء له الأولوية والأهمية في صنع السلطة، إلى عدم الاهتمام بشؤون هذا الفضاء، حيث يعرفه هابرماس من مقام آخر: " بالفضاء الذي يتجمع فيه الأفراد لتشكيل ما يقترب من الرأي العام حول احتياجات المجتمع من الدولة، و للنقاش حول المسائل العامة بشكل عقلاني"¹، أو بتعبير آخر يبقى الفضاء العمومي هو مجال للممارسات الفكرية المبنية على الاستعمال العام للعقل والمنطق من طرف أفراد خواص، حيث قدراتهم النقدية غير مرتبطة بانتمائهم إلى جهاز رسمي ما، أو إلى بلاط الملك، ولكن يرتبط بنوعية قراءاتهم ومشاهديهم الذين جمعتهم متعة الحوار التعايشي، اذا ما أردنا استعارة التعريف الهابرماسي، حيث غدت هناك

¹ - Jürgen Habermas, *L'espace public*, Op cit.

نقاشات بين أفراد المجتمع داخل المقاهي والصالونات في المدن حول المسائل والقضايا التي تمس الحياة المشتركة، جراء ظهور احتياجات استهلاكية جديدة مثل: القهوة والشاي في منتصف القرن الثامن عشر، وتحولت هذه المجالات الجديدة إلى نوادي للنقاش والنقد المبني على استعمال المنطق والعقل وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النوادي كانت في البداية حكرا على الطبقة البورجوازية، لكن مع نمو حركة التنوير في أوروبا وتطور الثورة الصناعية والفكرية، ظهرت بجانب هذه الصالونات، النوادي الأدبية وحلقات القراءة التي استطاعت ان تستقطب الناشرين والمتقنين والفنانين، ومن هنا بدأت تتسع دائرة النقاش إلى الأمور السياسية وظهرت من خلالها نوع من المساواة بين الطبقة الأرستقراطية والبورجوازية.

حتى استطاعت هذه النوادي والحلقات الأدبية ليس فقط بنقد المعتقدات والأفكار التي تشكلت داخل المجال الخاص (المنزل)، ولكن كذلك نقد السلطة القائمة، ومنذ تلك الفترة، بدأت تظهر أولى معالم المجتمع المدني، منبثقا من الطبقة البورجوازية ومراقبا من طرفها، لأنه وسيلة بينها وبين السلطة الحاكمة، هنا تظهر الأهمية الكبيرة التي أعطاها هابرماس للنوادي والمقاهي الأدبية لنشأة الفضاء العمومي البرجوازي، وهنا تظهر قوة النقد الذي وجه إلى هابرماس باعتباره قد اكتفى بتعريف الفضاء العمومي من منظور برجوازي فقط¹، وأغفل كل من الطبقة العاملة، الأقليات العرقية والإثنية، الحركة النسوية، الحركات الثقافية واللغات المهمشة، الطلاب، الشباب الأجير، حركة العاطلين عن العمل... وهذا ما ذهبت إليه المؤرخة الفرنسية أرلات فورج (Arlette Forge) حيث تقول: " أن المجال العمومي لم يتشكل فقط من الطبقة البورجوازية والنخبة الاجتماعية المثقفة، ولكن أيضا من شرائح عريضة من الجماهير"².

¹ - Trom Danny, Habermas Jürgen, *L'espace public, Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*, Op cit, p 95-96.

² - Arlette Farge, *Dire et mal dire, L'opinion publique au XVIIIe siècle*, op cit.

ويبقى المقصود هو أنه من خلال الفضاء العمومي، يستطيع المجتمع أن يشارك في تسيير شؤونه، وأن يشكل قوة مضادة تستطيع أن تنافس السلطة القائمة في اتخاذ القرارات والتموقع داخل هرم الدولة، وبهذا المعنى يقول عدي الهواري عن الفضاء العمومي " أنه يقع بين المجتمع المدني والدولة، وله دلالة سياسية وقانونية، لأنه عبارة عن طريقة تنتظم من خلالها العلاقة بين سلطة الحكام والمحكومين، فهو اذن عبارة عن علاقة سلطة"¹.

حيث حاولت الدولة الجزائرية تدارك التطور متجاهلة بذلك كل تصوّرات وطموحات المجتمع، ويبقى كذلك من مميزات الفضاء العمومي في المجتمع الجزائري ارتباطه العضوي بالدولة، فهو رمز للسلطة والدولة، فكيف يمكن تشكيل رأي نقدي آخر بداخله يقوم حتى بنقد قرارات الدولة؟ أو بتعبير آخر، كيف يمكن أن يكون في نفس الوقت قوة مضادة لها.

من هنا نفهم مدى استمرار التصور الذي يبقي الفضاء العمومي ملك للدولة وحكر على "البايلك" حتى بعد الاستقلال، حيث بقيت الدولة الوطنية بعد الاستقلال تعيد إنتاج نفس الممارسات التي قام بها البايلك التركي والبايلك الفرنسي، لهذا معظم أفراد العينة تعتبر أن الشارع هو من أملاك الدولة فقط، فبقيت هذه الكلمة متداولة لترمز إلى أملاك الدولة الواسعة، حيث لم يتمكن إلى حد الآن أن يجد المجتمع الجزائري مرادف لكلمة الدولة في مخياله الاجتماعي إلا "البايلك" رغم تبني الخطاب الرسمي منذ الاستقلال عبارة "الدولة الجزائرية".

كما أننا نلاحظ استبدال تدريجيا كلمة "البايلك" عند الشباب الذي لم يعايش فترات الاستعمار بكلمات أخرى مثل: الدولة، الحكومة، الإدارة، القطاع العام... لكن تبقى في مدلولها لا تختلف تماما عن معنى "البايلك" فهي كذلك كلمات تستعمل في مقصودها لتدل على قوة الحكم، النفوذ، السلطة، استحواذ الأملاك والفضاءات العمومية من طرف الدولة... بالتالي غياب المواطن كفاعل

¹ -Lahouari Addi, *Etat et pouvoir: approche méthodologique et sociologique*, O.P.U, Alger, 1990.

استراتيجي بهذه الفضاءات العمومية، وغيابه كفاعل في اتخاذ شكل السلطة والقرار أي ابتعاده وإخراجه عن دولته (Extériorité). وهذا حسب ما جاء به الجدول أدناه:

الجدول رقم (02) يشير الى تمثلات كل من الشارع، الساحات، الحدائق العامة... من وجهة نظر السكان حسب متغير السن:

المجموع	الشوارع، الساحات، الحدائق العامة من وجهة نظر السكان						السن
	مستغلة من طرف الطبقة الحاكمة	املاك يجب المحافظة عليها	املاك الجميع	املاك لا تهم الافراد	املاك الدولة	املاك البايك	
54	03	05	10	15	16	05	[20-15]
68	10	09	11	14	19	05	[30-21]
66	09	06	09	17	20	05	[40-31]
54	04	06	05	11	18	10	[50-41]
36	03	06	05	07	05	10	[60-51]
26	04	04	05	01	06	06	[70-61]
16	02	05	03	0	02	04	[+ -71]
320	35	41	48	65	86	45	المجموع
%100	%10.9	%12.8	%15	%20.3	%26.9	%14.1	النسب %

الذي نلاحظ من خلاله التغيير التدريجي لكلمة "البايك" عند الشباب بكلمة الدولة، الحكومة، الادارة... مثلا نجد خمسة إجابات التي تعتبر الفضاء العمومي ملك للبايك عند كل من الفئة العمرية 20 سنة، 30 سنة، 40 سنة مقابل 16 إجابة، 19 إجابة، 20 إجابة على التوالي من فئة الشباب التي تعتبر الفضاء العمومي ملك للدولة، لتتقلب الأمور بعد سن 50 سنة حيث تبقى العينة ترمز للفضاء العمومي على أنه من أملاك "البايك" ويعود ذلك ربما لمعيشة هذه الشريحة الاجتماعية لفترات الاستعمار، لكن فيبقى نفس التصور الذي يعتبر أن الفضاء العمومي هو من أملاك الدولة ومن يعتبره من أملاك "البايك" فهو تغيير في التسميات والمصطلحات فقط، ولكن لها نفس المدلول والمضمون، حيث يبقى النظام

السياسي الذي حكم الجزائر بعد الاستقلال، سعى في مختلف مراحلها التاريخية، إلى التحكم ومراقبة الفضاء العمومي بمختلف أشكاله الرمزية والمادية، من أجل توجيهه وتسيير الوعي الجماعي إلى ما يخدم المصالح السياسية للجماعات الحاكمة.

ولعل من أحسن المؤشرات على ذلك، ضعف الحياة الجمعوية والسياسية في الجزائر على المستوى العام، حيث تبقى نسبة المشاركة الجمعوية في الجزائر ضعيفة جداً، إذ لا تتعدى نسبة 5% من مجموع السكان وتتضاعف في المغرب لتصل إلى 11% وتبلغ في فرنسا ما بين 39% و43% وتفوق ذلك في الولايات المتحدة.

كما نلاحظ كذلك من خلال معطيات الميدان أن عدم الاهتمام بالفضاء العمومي هو أكثر ظهوراً لدى الشباب، حيث كلما تقدم سن المبحوث توضح معه الاهتمام بالفضاء العمومي، مما ينعكس على نزوح الفرد واكتسابه الثقافة الحضرية، حيث نشير من خلال نتائج الدراسة، إلى مبحوث واحد فقط الذي يصرح بعدم اهتمامه بالفضاء العمومي في سن 60 فما فوق، مقابل 15 مبحوث ما بين سن 15 إلى 20 سنة الذين تعتبرون الفضاء العمومي لا يهمهم [الجدول رقم 02].

ونظراً لأهمية المعطيات الكيفية من خلال المقابلات الميدانية والملاحظة المباشرة، ارتأينا أن نقرأ هذه الظواهر على ضوء متغير الجنس، ما يظهر التباين في درجة الاهتمام بالفضاء العمومي من خلال هذا المتغير، حيث يقل الاهتمام به عند الإناث مقارنة مع الذكور، ويعود تفسير ذلك، ربما إلى ضعف تواجد العنصر النسوي داخل هذا الفضاء العمومي الذي لا يزال حكراً على الذكور¹، فحسب تصريحات المبحوثات لا تزال المرأة في تفاوض مستمر من أجل تواجدتها بداخل الفضاء العمومي بكل حرية ومساواة مع الرجل لهذا تلجئ المرأة دائماً إلى إيجاد

¹ - كما جاء في المثل الشعبي القبائلي الذي يذكره Pierre Bourdieu في كتاب *Le déracinement* فتبقى المرأة إلى حد الآن ولو نسبياً "مصباح الفضاء الداخلي".

حلول واستراتيجيات تمكنها من فرض نفسها وتحقيق مكانة اجتماعية بداخله¹، مثلا: التفوق المدرسي الملحوظ للإناث، الاستحواذ على بعض الوظائف مثل التعليم والتدريس، الطب، العدالة... حتى مجابهة الرجل في بعض الوظائف والرتب المهنية التي كانت حكرا عليه في الماضي القريب، دخول عالم السياسة من خلال الترشح للمناصب العليا وحتى التكوين والانخراط في الأحزاب السياسية ومختلف الجمعيات، السياقة، كما أصبحنا نجد المرأة حتى في التجارة العابرة للحدود... الخ فهل يمكن القول أن هناك ثورة صامتة للنساء²، خاصة في مجال النجاح الدراسي والتفوق المهني، فهي دائما في صراع لفرض وجودها داخل الفضاء العمومي.

ومن خلال كذلك ملاحظات البحث الميداني يظهر أن التقسيم الجنسي للفضاء العمومي داخل المدينة أي الفضاء الذكوري كفضاء عمومي والفضاء الأنثوي كفضاء خاص، قد بدأ في التراجع والاختفاء أو على الأقل لا يظهر بنفس الحدة، من خلال تداخل ومساهمة الكثير من العوامل في تلاشي هذا التقسيم الرمزي للفضاء العمومي، وبصفة ملحوظة في المدن الكبرى، ولعل أهمها إجبارية التعليم في الجزائر منذ الاستقلال، فهو من أهم العوامل التي أحدثت تغييرات كثيرة في البناء الاجتماعي الجزائري.

فيبقى خروج المرأة إلى المدرسة بمثابة اجتثاثها من المجال الخاص (المنزل) إلى المجال العمومي (المدرسة) لتمر وهي ذاهبة إلى المدرسة في الشارع، الساحات العامة، وتركب وسائل النقل الجماعية... وهنا بدأت أولى عمليات الاختلاط الجنسي في المجالات والمرافق العامة، فيبقى التعلم هو الذي سمح للمرأة بهذه السيرورة من الغير الاجتماعي، لتتواصل هذه السيرورة بعد حصول المرأة على شهادات عليا وتفوقها الدراسي الذي مكنها من الحصول على وظيفة مهنية منتظمة، خاصة في بعض المهن مثل التعليم، الصحة، مختلف الإدارات... وحتى

¹ - Kerrou Mohamed, *Hijâb, Nouveaux voiles et espaces publics*, Cérès édition 2010, p 144.

² - Abdelkader Lakjaa (Présentation et Coordination), *Abdelkader Djeghloul, L'homme et l'œuvre*, Actes du colloque des 11 et 12 décembre 2011, Les Publications de l'Université d'Oran, 2015.

ولوجها الى بعض المهن في الميادين التي كانت حكرا على الرجل، هذا ما سمح لها بالحصول على مكانة اجتماعية بجانب الرجل خاصة في الفضاء العمومي.

وبالإضافة إلى التعليم والعمل تذكر لنا شريفة حجيج¹ تنامي الحركة المطالبة النسوية منذ الثمانينات، كعامل أدى إلى حصول المرأة على بعض الحقوق، لكننا نعتقد أنه لو لا التعليم لما نما الوعي عند المرأة و لما ظهرت أولى الجمعيات النسوية، فهذا العامل يعتبر هو الآخر إفرزا غير مباشر لتعلم المرأة، كما يمكن أن نضيف إلى هذه العوامل، التغيير القيمي الذي عرفه المجتمع الجزائري بفعل تطور وسائل الاتصال مثل الفضائيات، المجالات النسوية، مختلف وسائل التواصل الاجتماعي... حيث رسمت هذه القنوات الجديدة، عالما جديدا للمرأة، تكون فيه مستقلة ومتحررة من السلطة الأبوية التقليدية، أصبحت تدخل وتخرج متى تشاء و إلى أين تشاء ولكن هذه التطورات والمؤشرات الاجتماعية حول تلاشي الحدود الرمزية بين المجال الذكوري والمجال الأنثوي، لم يكن وليس من دون مقاومة مادية ورمزية من طرف الرجل، إن ممارسات فترة الثمانينات والتسعينات ضد وجود المرأة في الفضاء العمومي، جعلها تعيد التفكير فما إذا كان هناك حقا تغيرا قيميا لصالحها في المجتمع، وفي مدى استعداد الرجل لتقبلها كما تريد في الفضاء العمومي.

من هنا حاولت النساء كسب هذه المعركة الاجتماعية القومية، عن طريق إرضاء المجتمع أو بتعبير آخر إرضاء الرجل أكبر قدر ممكن، وهذا من خلال تكييف اللباس الخارجي مع القيم الاجتماعية والأخلاقية السائدة في المجال العمومي، حيث نعتقد أنه ضمن هذا السياق يمكن لنا فهم العودة القوية لظاهرة ارتداء الحجاب، فقد أصبحت النساء يعرفن أنهن كلما أبدين احتراما للقيم الأخلاقية المسيطرة، كلما نقص الاعتداء الجسدي والمضايقات الكلامية عليهن، وأيضا نقص الرقابة الذكورية عليهن، كما أن النساء لا يودون أن ينظر إليهن، داخل الحي الذي يسكن فيه، أو

¹ - Hadjidj Cherifa, *Des femmes d'Alger dans leurs appartements aux femmes d'Alger dans Alger*, In : la pensée de midi, //www.lapenseedemidi. org/revues/revue4/articles/4_femmes.pdf.

محيط الدراسة والعمل على أنهن فاسقات ومتبرجات بسبب عدم ارتداء الحجاب، حيث تصرح أحد المبحوثات: " درت الحجاب باه إفتي (pour éviter) الهدرة على روعي"¹.

لهذه العوامل وأخرى نعتقد أنه لا يجب اختزال ظاهرة التحجب في الالتزام الديني فقط²، فلقد أظهرت الكثير من الممارسات النسوية أن الحجاب أصبح إحدى الوسائل التي تجنب المرأة المضايقات الكلامية والاعتداءات الجسدية في المجال العمومي، بل في بعض الحالات يتحول إلى وسيلة لكسب صورة ايجابية لدى الرجل وحتى استراتيجية لكسب المرأة حريتها ومكانتها داخل الفضاء العمومي³، ولكن يجب أن نذكر مرة أخرى، أن الوضعية ليست بهذه البساطة، فالواقع يظهر لنا أن مسألة الممارسات الاجتماعية في المجالات العمومية معقدة وتحتاج إلى ملاحظات أدق، فإن المرأة ليست منبوذة في جميع المجالات العمومية ولكن ذلك يرتبط بنوع وشكل الفضاء.

ومما لاحظناه كذلك من خلال الملاحظة المباشرة لمختلف سلوكيات الافراد داخل الفضاء العمومي، وكذلك استنادا على نتائج البحث الميداني الذي أجري بمدينة وهران⁴، تبقى معظم العائلات الجزائرية تقضي أوقاتها في الفضاء العمومي إما بقضاء حاجاتها اليومية مثل الشراء، الذهاب إلى بعض المؤسسات العمومية 42%، إضافة الى احتكار العمل أو الدراسة معظم ساعات اليوم 33.5%، أما باقي الأوقات فيتم قضاءها في التنزه والترفيه عن النفس من خلال الذهاب إلى المقاهي أو البحر والغابات أو الحدائق العامة... الخ 24.5%، هذا ما يعبر عن ضعف علاقات الساكن الجزائري مع فضاءه العمومي حيث جاءت هذه الاقتراحات أي التنزه، قضاء

¹ - المقابلة الميدانية رقم: 03

² - Kerrou Mohamed, *Hijâb, Nouveaux voiles et espaces publics*, Op cit, p 52.

³ - قناوي يمينة، الحجاب والحضرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تحت إشراف الأستاذ لفتح عبد القادر، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012، ص: 09.

⁴ - لشلال عمارية، مقارنة أنثروبولوجية لإشكالية النظافة في المدن الجزائرية، مدينة وهران نموذجا،

المرجع المذكور سابقا، ص: 121-126

الحاجيات، العمل والدراسة... إجابة عن سؤال مفتوح الذي صيغ كالتالي: كيف تقضي أوقاتك في الشارع والفضاء العمومي؟.

فتراوحت الإجابات بين العمل والدراسة وكذلك الشراء أو الذهاب إلى بعض المرافق العامة مثل البلدية، المستشفى، المدرسة، البريد والمواصلات، الحدائق العامة... الخ كلها تدخل ضمن سلوكيات يجب ممارستها داخل الفضاء العمومي الجغرافي أي في مفهومه المادي الفيزيقي، ولكن ليست هناك علاقات من نوع آخر تربط السكان بالفضاء العمومي كسجال حر لمناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية للمجتمع مثلا: الإنخراط في جمعيات، لجان الأحياء، أحزاب سياسية... أي الانخراط في حياة جماعية خارج البيت، حيث يبقى الفضاء العمومي حسب هابرماس، كما أكدنا عليه سابقا، هو المجال الوسيط بين الحياة الخاصة للأفراد وبين الدولة، أين يستطيع الأفراد التعبير عن رأيهم بكل حرية والمطالبة بحقوقهم من خلال هذا الفضاء، هذا ما يترجم مدى ضعف هذه العلاقات للسكان مع فضاءهم العمومي، لأن الفضاء العمومي ليس فقط بنية مادية بل هو كذلك مجموعة من العلاقات الاجتماعية، أي نظام اجتماعي من خلاله يستطيعون الافراد تحديد مواقفهم وأفكارهم... لكي يتمكنوا في الأخير بالاندماج في كوكبة من العلاقات بصفة إرادية وحرّة بهدف تكوين جمعيات ومنظمات تخدم مصالحهم العامة¹، لكننا نلاحظ قلة التواجد بالفضاء العمومي سوى لقضاء الحاجيات اليومية من تنقل وشراء، عمل ودراسة...

وكذلك ما يظهر لنا بقوة تفشي النفايات اليوم في معظم شوارع المدينة الجزائرية، فهي من الظواهر الاجتماعية التي يجب التوقف عندها، حيث يبقى التفكير في الفضاء العام هو التفكير في مدى اندماج الفرد- المواطن في المجتمع، فإن هذه الممارسات والسلوكيات أي الرمي العشوائي للنفايات ارتبطت إلا بالفضاء العمومي، على غرار ممارسات أخرى مثل: البزق في الشارع، رمي السجائر

¹ - Louis Wirth, *Urbanism as a way of life (Le phénomène urbain comme mode de vie)*, op cit.

بالأرصفة ومختلف المرافق العمومية، رمي مختلف القمامات والنفايات من نوافذ السيارات وشرف المنازل، عدم إحضار أكياس القمامة عند نقاط ومواعيد رميها، عدم المحافظة على حاويات ومزابل القمامة، غسل السيارات على الأرصفة، حتى البول في الشارع و شرب الخمر ثم إلقاء القارورات في الأرصفة والحدائق... الخ

لكننا في هذا المقام لا نبحث عن دلالات واستعمالات الفضاء العمومي في مفهومه الجغرافي الفيزيقي بل نريد الذهاب الى ما أبعد من ذلك، من خلال التعمق أكثر في بنية التصورات التي تملي وتهيكلم الممارسات للأفراد داخل الفضاء العمومي، في مفهومه السوسولوجي والانثروبولوجي أو بمعنى آخر نريد البحث عن تجليات الفضاء العمومي في مفهومه الهابرماسي لدى المجتمع الجزائري.

هذا ما جرننا الى الاهتمام بادراك الفضاء العمومي لدى الاطفال وهذا حسب فرضيتنا ما لقن لهم من خلال التربية التي تحصلوا عليها داخل الفضاء العائلي والمدرسي¹، الذي يبقى يكشف حقيقة تصورات للفضاء العمومي كما لا يمكن الإغفال عن تجليات الجانب الديني ورهان السياسي لإدراك لفضاء العمومي في المدينة الجزائرية، حسب تصور أفرادها، هذا ما يجرننا إلى التطرق إلى الرهان السياسي وبروز العامل الديني في تملك الفضاء العمومي في المدينة الجزائرية.

¹ - انظر تفاصيل أكثر في الفصل العاشر والحادي عشر (الباب الخامس) من الرسالة.

3- الفضاء العمومي بين الرهان السياسي وتجليات القيم الدينية:

تبقى المدينة حسب روبرت بارك¹ هي فضاء للتوترات الاجتماعية، لأنها تعمل بشكل مستمر على إعادة تشكيل وتحويل الهويات الاجتماعية السائدة فيها، بمعنى آخر المدينة هي مكان للاختلاط الثقافي والاجتماعي والإيديولوجي... وهي دائما في حركية وتغير اجتماعي سريع بسبب وسائل الاتصال واختلاف القيم والثقافات الموجودة فيها، وبذلك تتحول المدينة ببعدها الزماني والمكاني إلى موضوع لصراع مختلف الفاعلين الاجتماعيين الحاملين لقيم وإيديولوجيات مختلفة، وذلك قصد امتلاك واحتلال أهم الفضاءات الاستراتيجية التي تمكنهم من فرض منطقتهم الخاص ونشر قيمهم وأفكارهم.

لهذا يبقى الاستعمال السياسي والديني للفضاء العمومي من طرف مختلف الفاعلين في المدينة، من أهم المؤشرات التي يمكن أن تظهر لنا مدى عمق التغيرات والتحويلات السياسية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، من خلال فتح زاوية التفكير على ضوء العلاقة الموجودة بين الفضاء العمومي والجانب السياسي² وكذلك تجليات الجانب الديني الذي يظهر بقوة في مقاربة الفضاء الجزائري³، حيث يقول بيير بورديو أن الإسلام في شمال إفريقيا هو كل شيء، في كل مكان في المغرب تأثير الإسلام ظاهر في كل شيء يدرك ويصنع ويعاد التفسير بالرجوع إلى تعاليم القرآن، من الميلاد إلى الوفاة، سلسلة من الطقوس والشعائر والعادات والقواعد الإسلامية يمر بها ويخضع لها الفرد، قائمة من الممنوعات والمحظورات، قائمة من الحلال والحرام...⁴

ففي سياق مرحلة الحزب الواحد التي سادت الجزائر إلى غاية بداية التسعينات لم تكن هنالك حرية تعبير تسمح للأفراد والجماعات الاجتماعية، بتنظيم

¹ - Anne Raulin, *Anthropologie urbaine*, Ed Armand colin, Paris, 2002.

² - Catherine Neveu (S /D), *Espace public et engagement politique, Enjeux et logiques de la citoyenneté locale*, L'harmattan Edition, Montréal, CANADA, 1999.

³ -Abdelkader Lakjaa, *La religion dans l'espace domestique- résidentiel: LES PLANTEURS- RAS EL AIN*, URASC, Juin, 1992.

⁴ - Pierre Bourdieu, *La sociologie de l'Algérie*, PUF, Paris, 1960, p 103.

المسيرات والاعتصامات في الشوارع والساحات العامة، لإبداء مواقفها من مختلف القضايا الوطنية والدولية¹، حيث شهدت هذه المرحلة عمليات قمع واسعة من طرف السلطة للحركات الاجتماعية والسياسية التي أرادت أن تعبر في الشارع عن أفكارها ومطالبها المختلفة خلال بداية الثمانينات،² التي عرفت فيها الجزائر حراكا سياسيا كبيرا في مختلف الاتجاهات، لعل أهمها أحداث أكتوبر 1988، وبعدها العشرية السوداء.

هذه الأحداث التي أفضت إلى تغيير نظام الحكم في الجزائر بفتح المجال السياسي للأحزاب المختلفة، والمجال الإعلامي للصحافة المكتوبة الخاصة، من هنا تغير الاستعمال السياسي للفضاء العمومي في المدينة الجزائرية حيث أصبح استعمال الشارع ليس حكرا على السلطة ومن يخدم توجهاتها فقط، ولكن مختلف التيارات السياسية سمح لها دستور 1989 بتنظيم مسيرات، تجمعات لتجنيد سكان المدن حول مشاريعها وأفكارها ومعتقداتها...

كما نحاول في هذا الصدد، التطرق الى إشكالية العلاقة التي يمكن أن نجدها بين القيم الدينية السائدة في المدينة الجزائرية، ونوعية التصورات التي تهيكلممارسات في الفضاء العمومي، انطلاقا من هذه الفكرة يمكن أن نفسر استراتيجيات مختلف الجماعات في المدينة³، فمثلا الجماعات الإسلامية خلال الثمانينات، استعملت القيم الدينية كأداة من أجل الوصول الى السلطة⁴.

¹ - Addi Lahouari, *L'impasse du populisme, L'Algérie : Collectivité politique et Etat en construction*, Alger, ENAL, 1990.

² - من أهمها أحداث القبائل 1980 لتفاصيل أكثر أنظر كتاب:

Mohammed Brahim Salhi, *Algérie: Citoyenneté et identité*, Tizi Ouzou, Ed. Achab, 2010.

³ - إكرام عدني، *سوسيولوجيا الدين والسياسة عند ماكس فيبر*، ط 1، بيروت، منتدى المعارف، 2013، ص

33.

⁴ - Lahouari Addi, *Etat et pouvoir : approche méthodologique et sociologique*, Op cit.

ونقصد هنا بالجماعة الاسلامية تلك القيم السلفية¹، التي أخذت في الانتشار بشكل كبير ومتسارع، بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، منذ منتصف الثمانينات، والذي صاحب انتشارها ظهور الحركة الإسلامية في الجزائر، حيث ظهرت أشكالاً جديدة من الممارسات الدينية، تختلف بشكل واضح عن تلك التي كانت تنتشر في أوساط الجماهير المستمد قيمها من المذهب المالكي، فان "السلفي من يرجع في الاحكام الشرعية إلى الكتاب والسنة ويهدر ما سواه"².

عرفت الدعوة السلفية نشاطها الكبير في الجزائر أيام الاستعمار الفرنسي على يد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي كان يرأسها الشيخ عبد الحميد ابن باديس، وما كان يميز حاملي القيم السلفية هو التوجه العلني إلى إظهار الاختلاف عن الآخرين من خلال: اللباس الذي هو عبارة عن القميص و السروال القصير، اللحية الطويلة، طريقة المشي السريعة مع إنحاء الرأس، عدم الاختلاط مع كل من يخالفهم في المظهر والقيم في الفضاءات العامة، عدم الاختلاط بين الجنسين... الخ³

كما شكلت الأحياء الشعبية الفقيرة والأحياء الهامشية والقصديرية المحيطة بالمدن، المراكز الأولى التي ظهرت وانتشرت فيها هذه الممارسات والقيم الجديدة، واتخذت هذه الجماعات من المسجد منبرا لنشر القيم الدينية السلفية مستعملة في ذلك خطابا دينيا أخلاقيا في نقد الواقع الاجتماعي ومستغلنا الوضع الاجتماعي المزري، مادة سياسية لكسب تعاطف الجماهير معها.

¹ - السلفية نسبة الى السلف الصالح: وهي منهج اسلامي يدعو الى فهم الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح أي سلف الامة وهم الصحابة وتابعون، من خلال التمسك بما نقل عنهم.

² - محمد عمارة، السلفية، موسوعة الحضارة العربية الاسلامية، دار المعارف للطباعة والنشر، 1994، ص:

07.

³ - أنظر أكثر الاختلاف بين المذهب الاباضي للمزابيين والمذهب المالكي كمذهب للعرب، في مقال: جيلالي المستاري، فؤاد نوار، "رهانات الديني والسياسي في مدينة غرداية: فضاء عمومي أم فضاء جماعاتي؟ ضمن حسن رمعون وعبد الحميد هني (الإشراف)، الفضاءات العمومية في البلدان المغاربية، وهران، منشورات الكراسك، 2013، ص 155-181.

حيث بنت هذه الحركة الإسلامية استراتيجية تتمحور حول المسجد، لنشر قيمها الجديدة، مستعملة المسجد كمركز للتعبئة الأيديولوجية والقيمية¹، خاصة في الأحياء الهامشية والفقيرة، هذا ما جعل الفضاء العمومي كرهان وحلبة الصراعات للأفكار والأيديولوجيات المختلفة (الصراع السلفي)، هذا ما يعكس التعريف الهابرماسي، الفضاء كمجال للصراع بين الأيديولوجيات المختلفة²، كما عملت على إحاطة المدن الجزائرية بشبكة من المساجد والمصليات (قاعات الصلاة) غير المعتمدة من أجل استخدامها لتجنيد الشباب واتخاذها كمركز للسلطة الإسلامية الجديدة، حيث يصرح أحد المبحوثين " أن هذه الجماعة عملت على عرقلة عمليات إتمام بناء المسجد، لكي لا تعين الوزارة الوصية إماما تراقبه ويخدم توجهاتها الأيديولوجية والسياسية"³، حيث تنص القوانين على أنه لا يتم تعيين إمام مسجد من الوزارة، إلا إذا أتم سكان الحي الذين تطوعوا لبناءه عملية البناء، وكذلك توفير المسكن للإمام (الإمام كممثل للدولة والخطاب الرسمي)، كل هذا من أجل ضمان سيطرتها على المسجد، الذي كان يمثل الرهان السياسي الرئيسي في معركتها للوصول إلى السلطة، إضافة إلى الجمعيات الخيرية لمساعدة الفقراء بغرض تجنيدهم ضد السلطة للمطالبة بمختلف حقوقهم.

كما أن تزامن ظهور الحركة الإسلامية الحاملة للقيم السلفية مع حالة الرفض والتذمر السائدة في أوساط الشباب، بسبب البطالة، الإقصاء، التهميش، كبح حريات التعبير، الإفلاس الاجتماعي للحزب الواحد والمؤسسات الجماهيرية التي يستعملها في التعبئة، أدى إلى انتشار سريع للحركة، و كانت تشهد كل يوم دخول الآلاف من المتعاطفين والمناضلين الجدد، من هنا يتساءل عدي الهواري ويطرح مجموعة من التساؤلات الهامة، حول هذه الحركة الاجتماعية عن كونها حركة دينية ذات أهداف سياسية، أم هي حركة سياسية تستعمل الدين كأداة من

¹ - جيلالي المستاري، فؤاد نوار، " رهانات الديني والسياسي في مدينة غرداية: فضاء عمومي أم فضاء جماعاتي؟ المرجع المذكور سابقا.

² - حسن مصدق، بورغان هابرماس ومدرسة فرانكفورت، المرجع المذكور سابقا.

³ - المقابلة الميدانية رقم : 07

أجل التجنيد والتموقع وشرعنة ممارساتها الهادفة إلى الوصول إلى السلطة ، حيث يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في كون " الجبهة الإسلامية للإنقاذ" حزبا سياسيا، حيث يرى أنها عبارة عن حركة جماهيرية، نتجت من تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، السياسية والاجتماعية، الاقتصادية... التي استطاعت من خلال ذلك وفي ظرف قصير أن تتحول إلى حزب سياسي يفوز بأغلبية المقاعد السياسية في بلد مفتوح لكافة التأثيرات الأيديولوجية.

ومن هنا عملت الحركة الإسلامية على تجسيد مشروعها الإيديولوجي من أجل الوصول إلى السلطة، من خلال استحواد خطابها الديني والأخلاقي على مشاعر الجماهير الذي مكنها في بداية الأمر من السيطرة على الشارع ثم على السلطة المحلية بعد انتخابات 1992 باستعمال مكثف وعنيف للفضاء العمومي، وعندما شعرت السلطة أنها بدأت تفقد سيطرتها الرمزية على الفضاء العمومي ومن ثمة إمكانية فقدانها لتحكمها ومراقبتها السياسية، بعد حين لجأت إلى وقف المسار الانتخابي وإعلان حالة الطوارئ، التي يتم بموجبها منع كافة أشكال التجمع الجماعي في الفضاءات العمومية.

ويبقى فوز الجبهة الإسلامية في الانتخابات المحلية، عامل آخر ساهم في بروز القيم الدينية السلفية، لكن تبقى ظاهرة انتشار هذه القيم الدينية السلفية في المجتمع الجزائري، أنها لم تتولد عن تغير اجتماعي ناتج عن التأثير الكبير الذي تمارسه العولمة و وسائل الإعلام في بداية نشأتها الأولى، ولكنها في المقابل تطورت وانتشرت لأسباب سياسية حركتها الدعوة إلى إقامة الدولة والخلافة الإسلامية، بعد الثورة الإسلامية الإيرانية والحرب الأفغانية¹.

وكما يجب أن نشير إلى أن جذورها الأصلية تعود إلى بداية العشرينات من القرن الماضي، حيث كانت محتواة في تيارات الحركة الوطنية، خاصة عند

¹ - بومدين بوزيد، الحركات الإسلامية من الفهم المغلق إلى أفق التجديد، ط1، دار القرطبة، الجزائر، 2012.

عندما ظهرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين،¹ التي مدت جبهة التحرير الوطني بالمشروع الثقافي، لهذا تطورت هذه القيم خلال الثورة التحريرية وبعد الاستقلال داخل أجهزة الدولة حيث أسندت إليها بعض الوزارات ونعتقد أن هذا ما ساهم في خلق الأرضية الخصبة لانتشار القيم السلفية في صفوف الشباب عند مطلع الثمانينات، لذلك فإن حاملها و دعائها، لا يدعون إلى تغيير النظام السياسي القائم، بقدر ما تفتنوا إلى وجود موارد سياسية جديدة يمكن استعمالها أو بالأحرى إعادة بعثها من جديد من أجل الوصول إلى السلطة.

فإن القيم الدينية السلفية المنتشرة حالياً في المجتمع الجزائري أنتجها تفاعل عدة ظروف الاجتماعية، ولكن محركها كان هدفاً سياسياً يتمثل في السيطرة على السلطة، فربما هذا ما يفسر أشكال العنف السياسي والمسلح الذي ساد الفضاءات العمومية خاصة بداية من التسعينات وكذلك العنف الكبير الذي مرت به الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا.

وهذا ما أدى إلى إعطاء العلاقات السياسية والاجتماعية في الفضاء العمومي طابعاً صراعياً وعنيفاً وصدامياً بين مختلف التيارات المتنافسة على السلطة²، تجسدت هذه الحالة الصدامية في أزمة أمنية معقدة من الصعب فهم جميع الأطراف الفاعلة فيها، ومن إفرازات هذه الفترة تحول الشارع الجزائري إلى ساحة يحاول من خلالها المجتمع تطوير قدراته المطالبية والنضالية وكذلك ميدان للمطالبة بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد، هذا ما يترجم خروج الشعب الجزائري إلى الشارع للمطالبة بحقه في السكن، العمل، الصحة، غلاء المعيشة...

ولكننا اليوم نقف أمام احتجاجات يومية تدل على أن المجتمع الجزائري اكتشف أهمية الفضاء العمومي، حيث أصبح يلجأ إلى التظاهر مطالباً بكل شيء،

¹ - عبيد بن عبد الله بن سلمان الجابري، أصول وقواعد في المنهج السلفي، مجالس الهدى للإنتاج والتوزيع، ط1، باب الواد، الجزائر، 2002.

² - Lahouari Addi, *Etat et pouvoir, approche méthodologique et sociologique*, Op cit.

من خلال الخروج للشارع وشل حركة المرور مثلا من أجل التعبير عن: انقطاع الماء، الكهرباء، اختطاف الاطفال، زيادة الاسعار، نتيجة مباراة في كرة القدم... حتى خروج تلاميذ المدارس من أجل تغيير رزنامة العطل، وفي المقابل محاولة السلطة إعادة فرض وجودها في المخيال الاجتماعي، بعد أن فقدته في سنوات التسعينات، ويتجلى ذلك في الكثير من الممارسات في الفضاء العمومي من خلال وضع " صور عملاقة " لرموز السلطة (رئيس الجمهورية) في الشوارع والساحات العمومية، وإعادة تسمية الكثير من المجالات العامة بأسماء تحمل مشاريع سياسية رسمية مثل إطلاق تسمية شارع الوئام المدني، ساحة المصالحة الوطنية في الكثير من المدن الجزائرية، وذلك تجسيدا لمشروع الوئام المدني والمصالحة الوطنية التي انتهجها الرئيس الجزائري الحالي (عبد العزيز بوتفليقة) عند مجيئه إلى السلطة، إن هذه الممارسات تعبر عن رغبة قوية للسلطة في إعادة احتلال الفضاء العمومي وفي " إعطاء المعنى الذي تريد أن يحمله من خلال الاسم الرسمي الذي تعطيه إياه"¹.

لكن هل ستسمح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الحالية للسلطة بفرض وجودها الرمزي والمادي في الفضاء العمومي، وتوجيه هذا الأخير إلى ما يخدم مصالحها؟ خاصة في ظل الأزمة المالية التي تعرفها البلاد جراء انخفاض الريع البترولي الذي طالما استعمل من أجل شراء السلم الاجتماعي، وكذلك في ظل الأزمات الأمنية التي تعرفها البلدان العربية أو ما يسمى بالربيع العربي؟

كل هذه المحطات تمثل مجالا خصبا لفهم دور الدين في المجتمع، وما ينتجم عن هذا التوظيف من رهانات تساعدنا على فهم تداعيات الصراع، ومن يقفون وراءه، وكيف وظف الدين في إحداث الرابط الاجتماعي بالنسبة لأطراف الصراع²، كما

¹ - Abdelfattah Nedjema, *Baptiser débaptiser: appropriation symbolique et connaissance de la ville par la toponymie*, intervention au colloque organisé sur Alger : lumière sur la ville, tenu à Alger les 4-5-6 mai 2001, Edition DALIMEN, 2001.

² - بلخير بومحراث، الدين بين التبرير السياسي والرابط الاجتماعي- حالة الجزائر، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع، العدد 06، 2011، ص: 142

أن هذه المحطات تمثل مادة خام، في إعطاء تصور عام ومفيد حول الظاهرة الدينية ومكانتها في المجتمع الجزائري¹.

من هنا تساؤلنا عن أهم المشاكل التي تواجه المواطن داخل هذا الفضاء العمومي؟ من منظور هذا الأخير، الذي يعكس عدة صعوبات وعراقيل التي تواجهه في حياته اليومية، فيبقى السياق العام لإجابات المبحوثين، من خلال التطرق لإشكالية العوائق التي يواجهها المجتمع في الفضاءات العامة، حسب وجهة نظره، من خلال طرح سؤال مفتوح على عينة البحث " ماهي أهم المشاكل التي تواجه المواطن في الأماكن العامة؟" يأتي عامل الإهمال وعدم المحافظة عليها 30.6% من أهم مشاغل المبحوثين، حيث أصبحت شوارعنا وطرقنا، حدائقنا ومنتزهاتنا... وكرا لمختلف الآفات الاجتماعية من إدمان وتشرذم، من عنف وسرقة، حتى الانتحار والاختطاف للأطفال، [الجدول رقم:03 أنظر الملاحق].

كذلك تبقى هذه الفضاءات العمومية "تتزين" يوميا بمختلف النفايات 28.1% من طرف بعض السلوكيات للسكان، من خلال الرمي العشوائي للنفايات بمختلف أنواعها²، عدم المحافظة على مرافقها، غسل السيارات، البزق في الشارع، حتى البول ورمي قارورات الخمر... [الجدول رقم:03 أنظر الملاحق].

وما شد انتباهنا أكثر، مطالبة أفراد العينة المبحوثة بتوفير الأمن أكثر داخل هذه المرافق العمومية وكأنهم يطالبون بمسؤوليات الدولة، بحضور الدولة³ أكثر في تأطير هذه المرافق العمومية التابعة لها حسب المخيال الاجتماعي للمجتمع الجزائري، كما أسلفنا الذكر.

¹ - نفس المرجع، ص: 143

² - على غرار النفايات المنزلية، ترمى بالفضاءات العمومية حتى النفايات الطبية، ونفايات الخطرة، مواد الاسمنت ومخلفات البناء...

³ - أنظر أكثر: الدراسة التي انجزت من قبل الاستاذ: عبد القادر لقعج لصالح جمعية صحة سيدي الهواري ويونيسيف الجزائر، من 15 أفريل إلى 15 جوان 2012 تحت عنوان: الهشاشة لدى الشباب من 10 إلى 19 سنة في حي سيدي الهواري، حي الصنوبر، و رأس العين، وهران، الجزائر، المذكورة سابقا.

وإذا قرأنا نتائج البحث حسب متغير الجنس، نجد العنصر النسوي أكثر مطالبة بالاحترام والتربية بهذه الفضاءات العمومية، حيث نجد من أصل 17.8% من إجابات المبحوثين التي تصرح بنقص التربية والاحترام، ما يقارب 69% من الإناث اللواتي تطالبن بذلك، مقابل الذكور اللذين يطالبون بتوفير الأمن أكثر، حيث تسرد مطولا أحد المبحوثات مختلف التحرشات والمضايقات اليومية التي تتعرض لها الفتيات بسبب تواجد أحد الحقائق بجوار منزلها، ناهيك عن الضجيج والشجار وكلام السوء اليومي الذي تتعايش معه هذه العائلات من طرف الوافدين إلى هذه الحديقة، حيث تقول: " بعض العائلات فضلت الرحيل عن الحي بسبب مشاكل الحديقة، البعض الآخر يقدم شكاوي يومية للشرطة بسبب كلام السوء وبيع المخدرات لساعات متأخرة من الليل، هذه الحديقة أصبحت ممنوعة على الاطفال بسبب كثرة النفايات خاصة قارورات الخمر الزجاجية، كثرة الحشرات والكلاب والناموس...الخ"¹

لكن من وجهة نظرنا، كل هذه اقتراحات تصب في خانة نقص التسيير العمومي لهذه الفضاءات في بعدها المادي والفيزيقي، بالمقابل غياب تطرق المبحوثين الى الحياة الجماعية بالفضاء العمومي، حيث يبقى مجتمع البحث بعيد كل البعد عن الحياة الجموعية والسياسية داخل الفضاء العمومي، هذا ما يتجلى من خلال ضعف كبير في التحدث عن الحريات، والانخراط الحزبي السياسي، النقابي الجموعي، مثلا يبدوا أن الانطواء على الدين هو الذي يوفر للمجتمع الجزائري معالم ومعاني وجوده، كما يبقى كل من الدين، الثقافة، اللغة، الطقوس والعادات مثل الزوايا التي طالما وظفت في الحراك السياسي فتبقى " الرهانات غير المعلنة من قبل السلطة ف توظيف الزوايا، ما هو إلا دليل في تحقيق قدر كبير من الاستقرار الاجتماعي والسياسي"²

¹- المقابلة الميدانية رقم: 09

²- العماري الطيب، الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر، التحول من الديني الى الدنيوي ومن المقدس الى السياسي، دراسة أنثروبولوجية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 15، جوان 2014، ص: 124

كلها عناصر مازالت تستعمل بشكل قوي للتحكم في الضمير الجمعي بالمجتمع الجزائري، وحتى السياسية تلجئ إليها لكسب مختلف أغراضها¹، بالرغم من أن الدستور الجزائري يمنع تشكيل الأحزاب السياسية باسم الدين، اللغة، الجهة، إلا أن معظم الأحزاب السياسية لا تزال تعتمد على هذه الموارد في تجنيد السكان حولها²، ولا يزال الدين مثلاً إحدى أهم مقومات الخطاب الرسمي للسلطة³.

¹ - نور الدين طوالي، الدين الطقوس والتغيرات، ترجمة زجيه البعيني، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988 .

² - Lahouari Addi, *Etat et pouvoir, approche méthodologique et sociologique*, Op cit.

³ - محمد بغداد، الاعلام الديني في الجزائر الخطاب والهوية، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص: 160.

خاتمة الفصل:

قامت Vallerie Devillard بصياغة مفهومها للمجال العام على أنه " مجال مشيد ومؤسس بين المجتمع المدني والدولة، بين المواطنة والمعايشة، بين العام والخاص، وبين الأخلاق والسياسة"¹ وهذه الآراء المتعددة، نعتقد أنها تؤكد على أن تطور مفهوم المجال العمومي هو في سيرورة مستمرة وفي اختلاف من سياق تاريخي الى آخر ومن مدينة الى أخرى، وحتى كل جزء من المدينة، له مجالاً عاماً يختلف عن مجالات المدن الأخرى، أي أن المجال العمومي له هوية يستمدّها من السياق الاجتماعي والثقافي والعمراني الذي يوجد فيه، لكن يساهم هو الآخر في تشكيل و بناء هذه الهوية، وذلك من خلال طريقة تصميمه واستعماله وامتلاكه من طرف الفاعلين الاجتماعيين في المدينة، ولهذا نجد المجالات العمومية تختلف في شكلها وتاريخها وفي صورتها لدى سكان المدينة.

في هذا السياق، يبقى الربط بين مفهوم الفضاء العمومي ومفهوم المواطنة من خلال جدلية التصورات والممارسات، من خلال معنى المواطنة الذي يتبلور من خلال أنماط المشاركة في الفضاء العمومي ومدى تسيير الشأن العام، كما تجد معناها أيضاً من أشكال التعبير عن الانتماء إلى وحدة وطنية وبما يترتب من فضلها بجملة الحقوق والواجبات للمواطن.

¹ - Jean Rémy, Liliane Voyé, *Ville ordre et violence, formes spatiales et transactions sociales*, Op cit, p 67.

فتعددت الرؤى حول مفهوم المواطنة وهي في شكلها البسيط انتماء الانسان إلى الدولة التي ولد بها أو هاجر إليها، وخضوعه للقوانين الصادرة عنها وتمتعه بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق، والتزامه بأداء مجموعة من الواجبات تجاهها، وهي بذلك تمثل العلاقة بين الفرد والدول كما يحددها قانون تلك الدولة .

كل هذا أدى بنا بالرجوع الى الديمقراطية المحلية من خلال مدى فعالية مشاركة المواطنين في الاعمال التطوعية محليا مثل الانخراط في لجان الاحياء والاهتمام بشؤون الحي مما يعكس بوادر وتجليات قيم المواطنة، لهذا نتساءل فعلا عن واقع المواطنة في جزائر اليوم.

الباب الثاني

الفصل الرابع

مقدمة الفصل:

يبقى اهتمام هابرماس بالفضاء العمومي بما هو فضاء لقضايا الشأن العام (قضايا التواصل والعالم المعيش)،¹ إذ أنه مهد المواطنة حيث يربّ فيه المواطن (الفرد) على مبادئها و هو مجال ممارستها وتكريسها، فلا معنى للفضاء العمومي ما لم يكن مجالاً لممارسة المواطنة وللعمل السياسي الديمقراطي المبني على الحوار وتبادل الآراء وصياغة الرأي العام المضاد للسلطة لبناء قوة مضادة للدولة، فإذا كانت الحركات الاجتماعية الجديدة قوة مضادة في وجه السلطة بمختلف أنواعها، فإنها بذلك تسعى إلى بناء سلطة نقيض بمثابة حارس لقيم الكونية، والمحافظة على كينونة الفرد بما هو كائن اجتماعي وسياسي.

فتأثر مفهوم المواطنة عبر العصور بالتطور السياسي والاجتماعي، وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات والمتغيرات العالمية²، بحيث يصعب وجود مفهوم جامع وثابت للمواطنة، غير أن تلك الصعوبة لا تمنع من محاولة البحث عن مفهوم أقرب ما يكون إلى الدقة كي يتسنى لنا فهم المواطنة.

فيعتبر هذا مفهوم واحد من أهم المفاهيم المكونة للفكر السياسي والاجتماعي المعاصر، حيث يعبر عن تلك العلاقة بين الفرد والدولة من جهة، وبين الفرد والمجتمع من جهة أخرى، فتعريف المواطنة يعد أمراً معقداً شأنه شأن معظم المصطلحات السياسية والاجتماعية المتداولة في الفكر السياسي وذلك لتأثره بمختلف التغيرات العالمية.

اقترن مفهوم المواطنة أو ما يدل عليه من مصطلحات عبر التاريخ بإقرار المساواة لبعض أو لكثرة من المواطنين، من هنا فإن تاريخ مبدأ المواطنة هو تاريخ

¹ - Habermas Jürgen, *L'espace public*, Op cit.

² - Anicet Le Pors, *La citoyenneté*, Collection: *Que sais-je ?* Éditeur: PUF, 2000.

سعي الإنسان من أجل العدل والمساواة والإنصاف، وقد كان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة وما يقاربه من مصطلحات في الأدبيات بزمن بعيد، فلقد ناضل الإنسان من أجل الاعتراف بكيانه وبحقه في اتخاذ القرارات على الدوام، وتساعد ذلك النضال وأخذ شكل الحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين مروراً بحضارة سومر وآشور وبابل وحضارات الصين والهند وفارس والفينيقيين، وحضارة الاغريق والرومان ... فقد مرّ مفهوم المواطنة بمحطات تاريخية نما وتشكل فيها حتى وصل إلى دلالاته المعاصرة .

فقد استجابت الحكومات الملكية التي سادت تلك الحقبة القديمة، بدرجات متفاوتة، لمطالب بعض الفئات التي تعتمد عليها مثل: النبلاء والكهنة، المحاربين، ومنحتها درجة من المساواة أكثر من غيرها من بقية السكان، وقد استمر ذلك التطور في العصور القديمة بفضل سعي الإنسان إلى تحقيق الانصاف ومطالبته بالمشاركة في اتخاذ القرار إلى أن جاءت الحضارة الاغريقية والرومانية وأبدع الفكر السياسي الاغريقي وبعده الفكر الروماني القانوني على وجه الخصوص، ليضع كل منهما أسس مفهومه للمواطنة في العصر القديم، كما نشير كذلك لدور الحياة القبلية العربية وما نشأ عنها من حكومات في توطيد مبادئ المواطنة المساواة والعدل والشورى التي أقرتها الحضارة العربية الاسلامية .

ثم تراجع مبدأ المواطنة في الفكر السياسي عامة طوال ما اصطلح عليه في أوروبا بالعصور الوسطى وذلك بعد أن اندثرت التجارب الديمقراطية المحدودة في دائرتي الحضارتين الاغريقية والرومانية من جهة، ومن جهة أخرى بسبب توجه الحضارات السائدة آنذاك بما فيها الحضارة العربية الاسلامية إلى إقامة حكم ملكي.

ولم يعد اهتمام الفكر السياسي بمبدأ المواطنة حتى حلول القرن الثالث عشر عندما بدأت أوروبا تعيد اكتشاف مبدأ المواطنة وتبدع فيه، حيث قام الفكر السياسي والقانوني الجديد في دائرة الحضارة الغربية، منذ القرن الثالث عشر حتى قيام الثورتين

الأمريكية والفرنسية في القرن الثامن عشر، بصياغة مبادئ واستنباط مؤسسات وتطوير آليات توظيف حكم جديدة أسست نظم قومية مقيدة ومؤطرة للسلطة.

والجدير بالذكر أن عملية الانتقال التاريخية من الحكم المطلق الى الحكم المقيد، ومن الفرد التابع إلى الفرد-المواطن لم تكن عملية سهلة، بل كانت مخاضاً عسيراً على درب دماء الشعوب، ومن خلال اصرار على المشاركة الفعالة التي تحقق المصالح المشتركة لخدمة الشأن العام، والتوصل إلى قواسم مشتركة شكلت أهدافاً وطنية مشتركة لنضال هذه الشعوب، ثم حالياً أهدافاً عالمية.

وأسهمت تلك الحضارات وما انبثق عنها من أيديولوجيات سياسية في وضع أسس للحرية والمساواة تجاوزت إرادة الحكام فاتحة بذلك آفاقاً رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته وإثبات ذاته وحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات الأمر الذي فتح المجال للفكر السياسي الإغريقي ومن بعده الروماني ليضع كل منهما أسس مفهومه للمواطنة والحكم الجمهوري¹، وقد أكد كل من الفكر السياسي الإغريقي والروماني في بعض مراحلهما على ضرورة المنافسة من أجل تقلد المناصب العليا وأهمية إرساء أسس مناقشة السياسة العامة باعتبار ذلك شيئاً مطلوباً في حد ذاته.

وأبرزت تلك التجارب التاريخية معاني مختلفة للمواطنة فكراً وممارسة تفاوتت قرباً وبعداً من المفهوم المعاصر للمواطنة حسب آراء المؤرخين، وحتى في التاريخ المعاصر تنوعت إفرزات مفهوم المواطنة بحسب التيارات الفكرية السياسية والاجتماعية التي لا يمكن قراءتها وفهمها ونقدها بمعزل عن الظروف المحيطة بها أو بعيداً عن الزمان والمكان بكل أبعادهما الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيدولوجية والتربوية، ومن ثم لا يمكن التأسيس السليم لمفهوم المواطنة باعتباره نتاجاً لفكر واحد مبسط وإنما باعتبار أنه نشأ ونما في ظل محاضن فكرية متعددة تنوعت نظرياتها وعقائدها بل وظروف تشكلها على المستوى المحلي والقومي والدولي، حتى العالمي حالياً، ولأن قضية المواطنة محورياً رئيساً في النظرية

¹ - الحكم الجمهوري الذي كان يعني حتى قيام الثورة الأمريكية في أواخر القرن الثامن عشر، الحكم المقيد في مقابلة الحكم المطلق وليس الحكم الجمهوري كما نفهمه اليوم.

والممارسة الديمقراطية الحديثة، فإن تحديد أبعادها وكيفية ممارستها ينبع من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام أو ذاك حقوق المواطنة للجميع ومدى وعي المواطنين وحرصهم على أداء هذه الحقوق والواجبات.

لهذا يتضمن هذا الفصل مختلف المحطات التاريخية والحضارات التي ساهمت في تبلور وتشكل مفهوم المواطنة، حيث يبقى جوهرها يعبر تاريخيا عن العلاقة بين المواطن والدولة.

كما يقدم هذا الفصل مفهوم عام للمواطنة باعتبارها الرابطة الاجتماعية والقانونية بين الأفراد ومجتمعهم السياسي الديمقراطي، وهي المؤسسة الرئيسية التي تربط الأفراد ذوي الحقوق بمؤسسات الحماية للدولة، وعليه فهي عنصر رئيسي للديموقراطية، ومن ثم فهي تستلزم واجبات ومسؤولية مهمة تصبح الديمقراطية عاجزة من دونها، ليتبع بتقديم رصد تاريخي لمختلف مكونات المواطنة عبر مختلف الحقوق والواجبات التي تحصل عليها الفرد في كنف الديمقراطية، من أهمها المواطنة المدنية، المواطنة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وصولا الى المواطنة الثقافية والبيئية في القرن الحالي، لتنتج المواطنة العالمية أو الكونية.

ففي هذا الفصل حاولنا عموما، التطرق الى السياق التاريخي والفلسفي لمفهوم المواطنة، الذي اكتسب مضامين سياسية وإيديولوجية، دلالات معرفية متنوعة، حضارات وحقب تاريخية... ساهمت في تشكيل وتبلور معالم وقيم المواطنة حاليا.

1- لمحة تاريخية حول تبلور مفهوم المواطنة:

يضرِب مصطلح المواطنة إلى أعماق التاريخ، لارتباطها بالمجتمع الإنساني، عندما شكل نواته الأولى عبر الانتقال من التوحش إلى الاستقرار على ضفاف الأنهار من خلال الزراعة والصيد، وبالتالي يمكن القول أن المواطنة ارتبطت باستقرار الإنسان في المدينة من خلال التجمعات الأولى التي كان لها كذلك هوية ونمط حياة وتقاليد ينتظم إليها الإنسان في تدبير معيشته اليومي، وبذلك إن تاريخ المدينة هو تاريخ المواطنة، في عمقها الفلسفي والسياسي¹.

في هذا المضمار، يبيننا تاريخ الفكر السياسي منذ العصور القديمة حتى اليوم، أن مفهوم المواطنة كان يعبر تاريخياً عن العلاقة الجوهرية بين المواطن والدولة²، ويؤرخ لظهوره في العهد الإغريقي القديم، حيث يقابل مفهوم المواطنة في اللغة الإغريقية القديمة كلمة "Politeia"، وتدل على جميع المواطنين في المدينة، وقد ظهرت هذه الكلمة في المدن والدول الإغريقية القديمة، وهي تأخذ معناها من صلب العلاقة الجوهرية التي تربط الفرد بالمدينة - الدولة عبر العملية السياسية الديمقراطية، ومفهوم المواطنة في صورتها الإغريقية هذه يتنافى مع مفاهيم الإكراه والتسلط بين الفرد والدولة، وهذا التصور يقدم مفهوم المواطنة بشكلها الديمقراطية، ويؤكد جوهر علاقة الديمقراطية الحرة بين الفرد والمجتمع أو بين الفرد والدولة.

وتأسيساً على ذلك، فإن مفهوم المواطنة في بلاد الإغريق، ينطلق من مفهوم المساواة بين المواطنين، وهذا ما تدل عليه كلمة "Homoi"، التي كانت تطلق على المواطن في دولة إسبرطة في بلاد اليونان، وهي تعني المساواة والتكافؤ بين جميع مواطني المدينة، فالجميع في المدينة متساوون أمام القانون وأنظمة الدولة، ولكن يجب علينا هنا أن نأخذ بعين الاعتبار أن أقلية من السكان في إسبرطة كانت وحدها تمتلك هذا الحق أي المواطنة، حيث نجد نوعاً من التقسيم الوظيفي فالمواطنون وحدهم هم

¹ - مكاي عبد الغفار، جذور الاستبداد، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994، ص 70.
² - [Anicet Le Pors](#), *La citoyenneté*, op cit.

المعنيون بإدارة الشأن السياسي، ويطلق على هذه الطبقة طبقة الإسبرطيين الأحرار، وهي الطبقة الوحيدة التي تمتلك حق الانتخاب والمشاركة السياسية وإبداء الرأي¹، وهذا يعني أن مفهوم المواطنة كان مفهوم طبقيًا في بلاد الإغريق، كما كانت تسمية "المواطن" تطلق على الأسياد دون العبيد في أثينا، وعلى الحكام الغزاة دون المحكومين السكان الأصليين في إسبرطة، فإن مفهوم المواطنة في العصر الحاضر يجد جذوره في الفلسفة اليونانية وفي الممارسة الديمقراطية البدائية في أثينا وإسبرطة²، ولو أن تلك الممارسة كانت تقصي النساء والعبيد، لكن كانت تنبني على مبدأ تساوي الذكور الأحرار في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام، أي التساوي في المشاركة السياسية، الأمر الذي يشكل عنصرًا جوهريًا في المفهوم الحديث للمواطنة.

أما في الحضارة الرومانية، كلمة المواطنة في اللاتينية تعود إلى كلمة "sativic"، ووفقًا لهذه الدلالة فإن المواطن الروماني هو السيد المالك الذي يحظى برعاية الدولة وحمايتها القانونية، ولا سيما في الحالات التي يتعرض فيها لإدانة قانونية أو مظلمة سياسية، ولذلك فإن الحصول على حق المواطنة كان يمثل هدفًا نبيلًا يسعى إليه كل فرد في المجتمع الروماني القديم³، حيث أكد الفكر السياسي الروماني في بعض مراحلها على ضرورة المنافسة من أجل تقلد المناصب العليا، وأهمية إرساء أسس المناقشة السياسية العامة، هذا وأفرزت تلك التجارب التاريخية معاني مختلفة للمواطنة ففكرًا وممارسة تباينت قريبا أو بعدا من المفهوم المعاصر لمعنى المواطنة.

ولعل الحياة القبلية العربية التقليدية وما نشأ عنها من حكومات، حاولت هي الأخرى توفر قدرا من المشاركة السياسية للمواطنين الرجال الأحرار، ويعود ذلك إلى ما يتطلبه تماسك القبيلة وعلاقات القبائل المتحالفة من مشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية الخاصة بهم، وقد هيأت تلك التقاليد والتجارب العربية إلى جانب التطور

¹ - Finley, Moses I, *L'invention de la politique, Démocratie et politique en Grèce et dans la Rome républicaine*, Paris, Edition Flammarion, 1985 , p 65.

² - Engels Friedrich, *L'origine de la famille, de la propriété privée et de l'Etat*, Paris, Editions Sociales, 1962.

³ - Christian Bruschi « *Le droit de cité dans l'Antiquité : un questionnement pour la citoyenneté aujourd'hui* » in Catherine Withol de Wenden (sous la dir) *La citoyenneté*, Paris, Edilig Fondation Diderot, 1988, p 88.

التجاري و الاستقرار الذي فرضته ظروف مكة قبل الاسلام و جعلت أهلها يميلون الى السلم، هيأت لأن يبرز في مكة نوع من "حكم المدينة" خاصة في عهد حكم قصي¹ و تنظيمه لشؤون مدينة مكة، فأنشاء مجلس يعرف بالملأ، كما أسس دار الندوة، وأقام في مكة حكومة خاصة غير مطلقة السلطة، و عندما كان الاسلام على وشك البيزوغ نشأ في مكة حلف الفضول الذي كان يتدخل لنصرة المظلوم سواء كان من أهل مكة أو من زوارها².

أما الكتب السماوية المتعاقبة فقد حملت مكارم الأخلاق ووضعت الحدود العادلة و المنصفة، فالإنسان مكرم و الناس سواسية يشتركون في الحقوق والواجبات، فتكرست هذه المبادئ خاصة مع الإسلام حيث ساهم بشكل كبير في القضاء التدريجي على الرق و العبودية.

مع ذلك، لا نعثر على كلمة "المواطنة" في التراث العربي الإسلامي، غير أن ما تعبر عنه هذه الكلمة في العصر الحاضر، من قيم الحرية والعدل والمساواة والمشاركة والمسؤولية، تعد من المبادئ التي دعا إليها الإسلام، من هنا قرب المسلمون الأوائل أيضا من مفهوم المواطنة بفضل ما حمله الاسلام من منظور إنساني للوحدة الانسانية و المساواة في الحقوق والواجبات، وإلى جانب ذلك فقد كانت مبادئ العدل والقسط والانصاف من الأسس الجوهرية التي أكد عليها الاسلام وجاءت بها آيات القران الكريم لقوله تعالى: «أن الله يأمر بالعدل والإحسان» (الآية 90 من سورة النحل)، كما جاء بمبدأ المشاركة في القرارات (مبدأ الشورى) وأعطى حقوق للمرأة لم تكون معروفة من قبل كحقوق الملكية وحق الميراث و حق التعلم، وأقر مبدأ التضامن من خلال المكانة التي خصصت للإنفاق و التصدق و مساعدة الضعفاء والفقراء(الصدقة والزكاة)، وتظهر كذلك مبادئ المواطنة من خلال الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر وحتى إمارة

¹ - قصي بن كلاب بن مرة (400-480م) هو الجد الثاني لشببة بن هاشم المشهور باسم عبد المطلب، وهو الجد الرابع للنبي محمد، حصل على نفوذ واسع في مكة، ويعتبر أشهر رئيس في قبيلة قريش في عصر ما قبل الإسلام من خلال الانتصارات التي حققها وجمع شمل قبائل قريش.

² - علي جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، الجزء الرابع، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، 1988.

الأذى عن طريق أي ترسيخ من خلال ذلك لمبادئ مواطنة بيئية... كل هذا أرسى معالم المواطنة لدى المسلمين و لغير المسلمين¹.

حيث تجلى هذا المفهوم منذ نشأة الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، وشكلت البدايات لتعايش المواطنين المسلمين و الغير مسلمين في الدولة الإسلامية، لذلك أصدر الرسول (ص) الوثيقة السياسية الأولى المعروفة تاريخياً باسم "صحيفة المدينة"² و بذلك منح الإسلام حق المواطنة للمسلمين ولغير المسلمين، وأهم الحقوق التي أقرها الدين الإسلامي للمواطنين غير المسلمين هي حرية العقيدة، الحماية من العدوان الخارجي وحماية الأعراس، حق العمل والكسب...³

وفي هذا السياق تنظر الشريعة الإسلامية للمواطنة بأنها تعبير عن العلاقة التي تربط الفرد المسلم بأفراد الأمة، كما تعبر عن العلاقة بين أرض الإسلام (الوطن) ومن يعيشون عليها سواء كانوا مسلمين أو غيرهم⁴.

وقد كان من الممكن أن يبني المسلمون على هذه الاسس نظاماً سياسياً يراعي مبدأ المواطنة إلى جانب الأخوة الإسلامية، و لكان المسلمين أولى بإقرار مفهوم أكثر تقدماً من عصرهم لمبدأ المواطنة من زمن بعيد، لكن المسلمين الأوائل كانوا عرضة لممارسات عصرهم و ربما لمتطلبات استقرار دولتهم الفتية الصاعدة، و لم يتمكنوا من تطوير نظام للشورى يكون باستطاعته في كل زمان ومكان تحقيق مقاصد الشريعة ومراعاة مصالح الناس، فتحول الحكم بسرعة إلى ملكية مطلقة⁵، من هنا ابتعد المسلمون عامة عن ذلك التطور السياسي الذي حدث في العالم اعتباراً من القرن الثالث

1- مناع هيثم، المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، القاهرة، 1998.
 2- صحيفة المدينة التي تعد مرجعية دستورية لسكان المدينة النبوية، وتعرض بنود الصحيفة المدنية (47 بندا) مبادئ مهمة لفكرة المواطنة، حيث تنص على احترام الحقوق والواجبات لكل من سكن المدينة مسلماً كان أو غير مسلم، إضافة إلى تحديد النطاق الجغرافي الذي يحاسب عليه أي إنسان اقترب جرمًا داخل ما يسمى بجوف المدينة، وتعرض الصحيفة في مواضع مختلفة لمبادئ السيادة الشرعية و آداب وتنظيمات كثيرة...
 3- الدجاني أحمد صدقي، مسلمون ومسيحيون في الحضارة الإسلامية، المرجع المذكور سابقاً، ص: 58.
 4- الحبيب فهد ابراهيم، تربية المواطنة: الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2005، ص: 63.
 5- سامح فوزي، المواطنة، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007، ص: 90.

عشر لإعادة إكتشاف مبدأ المواطنة في أوروبا¹، بعدما تراجع في الفكر السياسي عامة طوال ما اصطلح على تسميته في أوروبا بالعصور الوسطى، فعلى الرغم من أن هذا المفهوم ليس حديثاً بل أنه قديم يرجع إلى عصور قديمة مثل اليونانية والرومانية، وقد تطور بشكل مستمر إلا إنه تراجع وفي فترة الإقطاع حتى نهاية العصور الوسطى، وأعاد مفهوم المواطنة تشكله و تبلوره من خلال تأثره بحدثين هامين هما إعلان استقلال الولايات المتحدة في عام 1776، وإعلان حقوق الانسان والمواطن التي أتت بها الثورة الفرنسية في عام 1789 فهما من أهم نقاط التحول التاريخي في مفهوم المواطنة، وما تبع ذلك من ثورات واصلاحات عملت على تعميق وتكريس حق وفكرة المواطنة.

فإذا كانت أوروبا قد عرفت مرحلة من السبات العميق خلال القرون الوسطى، حيث سادت أنظمة من الحكم الفردي المطلق، الذي لا يقيم اعتبار للمواطنة، فإن الفكر السياسي والقانوني في دائرة الحضارة الغربية منذ القرن الثالث عشر، قام بصياغة مبادئ، واستنباط مؤسسات، وإبداع وتطوير آليات جديدة للحكم، أمكن بعد إدخالها حيز التطبيق بكيفية تدريجية، تأسيس وتنمية نظم حكم قومية مقيدة للسلطة، وتم ذلك من خلال حركات الإصلاح التي لم تتحقق أهدافها دائماً بشكل عفوي، أو بخطوات سلسلة، وإنما اقترن نضال تلك الحركات بثورات شعبية أتت على نمط الحكم المطلق، الذي يجمع فيه الحاكم الفرد كل السلطة، وتتركز بين يديه كل القرارات، وفتحت المجال لقيام الديمقراطية، التي تجعل الشعب هو مصدر السلطات، والإرادة العامة هي أساس الحكم، بدأت علمية إعادة التفاعل مع التراثين اليوناني والروماني في إيطاليا مع ماكيافلي (1469-1527)، وفي إنجلترا مع جيمس هارينغتون وجون ميلتون في منتصف القرن السابع عشر وقد تركا أثرهما في الثورة الأميركية.

كما تعد الثورة الفرنسية من أهم تلك الثورات التي عرفتها أوروبا، ومعها عرف مفهوم المواطنة تطوراً هاماً حيث تمت القطيعة مع الطقوس والعلاقات الاقطاعية،

¹ - نفس المرجع.

وشكلت المواطنة في القرن الثامن عشر، موضوع نقاش في غاية الثراء في فرنسا، و في حين تعرّف موسوعة ديدرو في 1753 المواطن بكونه "عضو في المجتمع" ويحدد قاموس تريفو في 1771 الكلمة بالقول "تعبير ذو علاقة بالمجتمع السياسي"، وصدر بيان حقوق الإنسان والمواطن سنة 1789، فأصبح مفهوم المواطنة يشمل الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع إقرار مبدأ المساواة أمام القانون، وعدم إقصاء الأقليات أو أي فئة في المجتمع¹.

وأثرى فلاسفة الأنوار و رموز عصر التنوير مثل هوبز، ولوك، و روسو، ومونتسكيو، وغيرهم بطرح مفهوم آخر يقوم على العقد الاجتماعي ما بين أفراد المجتمع والدولة أو الحكم، وعلى آلية ديمقراطية تحكم العلاقة بين الأفراد أنفسهم بالاستناد إلى القانون الذي يتساوى عنده الجميع، مما ساهم في توسيع مفهوم المواطنة ليشمل مختلف الأدوار التي يمكن أن يقوم بها الأشخاص المواطنون، وسائر المجالات التي تهم حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي العقد الاجتماعي يربط جون جاك روسو المفهوم بمعنى السيادة والطاعة للنفس أولاً، والتحرر من دور الرعية وتمتع الأفراد بالحكم الذاتي²، إن هذا الطرح فتح المجال إلى محاولة ربط التقاليد الجمهورية بالتعاقدية الحديثة وهو يشير إلى المشكلة الرئيسية التي تطرحها ثنائية الحرية والمساواة³، وأعطى جون جاك روسو من خلال مقولته الشهيرة: "الإرادة العامة" مفهوماً أوسع للمواطنة يركز على تدبير شؤون المجتمع من لدن أشخاص مدنيين فاعلين، والذين هم أساس مشروعية ممارسة السلطة⁴، وفي سنة 1793 حدد إيمانويل كانط المواطنة بامتلاك الحقوق المدنية التي يضمنها وضع البرجوازية، فقط الفرد

¹ - سعيد عبد الحافظ، المواطنة: حقوق و واجبات، الناشر: مركز ماعت للدراسات القانونية والدستورية، القاهرة، 2007، ص 12.

² - Jean Jacques Rousseau, *Du contrat social*, op cit.

³ - نفس المرجع، ص 12.

⁴ - سامح فوزي، المواطنة، مرجع المذكور سابق.

المالك الغير تابع اقتصاديا يمكن اعتباره مواطنا حرا وسيدا للقرار، فالاستقلال الاقتصادي يمنح المواطنة ويستثنى من هذه القاعدة النساء والأطفال.¹

وقد ربطت الثورة الفرنسية المواطنة بدفع الضرائب، كما ميزت بين المواطن الفاعل والمواطن السلبي، فالمواطن الفاعل هو الذي يدفع ضرائب، و بالتالي يمتلك حق الانتخاب، بحيث كان للمواطنين الفاعلين أن ينتخبوا في المرحلة الأولى ممثليهم الذين سيكونون ناخبين في المرحلة الثانية على أن يدفعوا بدورهم الضرائب أكثر، كما اعتبرت المواطنة في إنجلترا في فترة من الفترات مرتبطة بدفع الضرائب أو بامتلاك بيت في المدينة.

ومع الثورة الفرنسية طبع المفهوم شحنة مثالية أساسية تنطلق من اعتبار المواطن حامل الحقوق المدنية والسياسية وهو العنصر النووي المكون للأمة، كما ارتبط المفهوم بالجمهورية باعتبار أن الهوية الجماعية التي تتشكل من مجموع المواطنين وحدها تملك السيادة داخل الدولة، ومع تطور الديمقراطية، أصبحت الحقوق التي تخولها المواطنة، كالمشاركة في الحياة السياسية وفي اتخاذ القرارات، ترتبط بحرية تأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات المدنية، وحرية الانتماء إليها، والمشاركة من خلالها في تكوين الرأي العام وبلورة توجهاته، وهنا يتبين الارتباط الوثيق بين المواطنة والديموقراطية، فلا مواطنة دون توفر مقومات النظام الديموقراطي السليم، الذي يقوم أساسا على سلطة المؤسسات المنبثقة من الشعب، ويضمن الحريات الفردية والجماعية، واحترام حقوق الإنسان، والتعددية الحزبية التلقائية، التي يفرزها اختلاف المصالح، وتعدد وجهات النظر حول أساليب تدبير الشأن العام.

ويمكن رصد ثلاثة تحولات كبرى متداخلة ومتماسكة مرت بها التغييرات السياسية التي أرسى مبادئ المواطنة في الدولة القومية الديمقراطية المعاصرة، أولها: تكوين دولة قومية، ثانيها: المشاركة السياسية وتداول السلطة سلميا، ثالثها: ارساء حكم القانون و اقامة دولة المؤسسات.

¹ - سعيد عبد الحافظ، المواطنة: حقوق و واجبات، نفس المرجع، ص 13.

وبهذه التحولات تم ارساء مبدا المواطنة في الحضارة الاوربية كما أدت تلك التحولات الجدرية إلى الانتقال من مفهوم المواطنة التقليدي الذي يستمد جذوره من الفكر السياسي الاغريقي والروماني الذي جاء لتلبية حاجة الدولة القومية إلى مفهوم المواطنة المعاصر الذي يستند إلى فكر عصر النهضة و التنوير و طروحات حقوق الانسان و المواطن والدعوة لأن يكون الشعب مصدر السلطة، وبذلك تم ترسيخ مبدأ المواطنة و أُقر كحق ثابت في الحياة السياسية واتسع نطاق ممارسته تدريجيا منذ القرن الثامن عشر حتى يومنا هذا باعتباره أحد الأركان الأساسية لعملية الديمقراطية¹، وفي العصر الحديث الذي يتميز بالتكتلات السياسية والاقتصادية الكبرى، بدأت تبرز أشكال جديدة للمواطنة، لا تنحصر فيها روابط المواطن بالدولة التي ينتمي إليها، وإنما تتسع هذه الروابط لتشمل مجموعة من الدول التي تجمع بينها موائيق لتنسيق وتوحيد مواقفها وبرامجها السياسية والاقتصادية والثقافية، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي، من هنا الترسخ حتى لمواطنة كونية عالمية².

¹ - Dominique Schnapper, *Qu'est-ce que la citoyenneté ?* op cit.

² -Habermas, Jürgen, *Après l'Etat - Nation*, Op cit.

2- مفهوم المواطنة:

المواطنة من المفاهيم ذات الطبيعة الحركية والمرنة، وهي متعددة الأبعاد والقيم، وهو الأمر الذي يجعل من ضبط مفهومها، والاتفاق على دلالة عالمية موحدة لها، من الأمور الصعبة نظرياً وعلمياً، وإن يبقى متاح لنا التأسيس على القيم والمبادئ المشتركة في هذا المجال للوصول إلى تعريف إجرائي عام.

ولهذا فضلنا في البداية تحديد مصطلح المواطنة أولاً من خلال المعنى اللغوي ثم المعنى الاصطلاحي لها.

أولاً- المعنى اللغوي :

البحث في المعجم اللغوي العربي يفيد أن لفظة " المواطنة " واردة من مزيد الثلاثي الخام المعجمي (و ط ن) من خلال الثلاثي المزيد بالألف من وطن، حيث نقول واطن من وطن، لهذا وقد اشتقت كلمة المواطنة والمواطن في اللغة العربية من كلمة الوطن¹، وكلمة واطن² وجاء في كتاب لسان العرب لابن منظور³ أن " الوطن: هو المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحلّه، والجمع أوطان" كما يقال أوطن فلان أرض، أي اتخذها محلاً ومسكناً يقيم فيها، وطن بالمكان وأوطن به أي أقام به، أوطنه اتخذه وطناً، توطن البلد: اتخذه وطناً⁴، وترجم كلمة المواطنة في بعض المعاجم العربية، بأنها الاسم الذي يطلق على حقوق وواجبات المواطن، وكلمة المواطن وفق المفهوم الغربي الذي اشتق منه، هو الفرد الذي ينتمي لدولة معينة، ويقيم فيها بشكل معتاد ولو لم يولد بها كحالة اكتساب الجنسية، ويحدد الدستور والقوانين العلاقات بين المواطن والدولة وتشمل الحقوق والحريات والامتيازات التي يتمتع بها المواطن، وواجباته ومسؤولياته والتزاماته تجاه وطنه⁵، وبالتالي يمكن القول بأن المواطنة تعني

¹ - المعجم الوسيط، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، ط2، 1972، ص11.

² - فاروق اسليم، المواطنة العربية واشكالات الأسئلة، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان 34 - 35، 2009، ص: 21.

³ - ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، دار بيروت للطبع والنشر، لبنان، ط3، ج 5، 1956. ص239.

⁴ - المنجد في اللغة و الأعلام، بيروت: دار الشروق، ط 29، ص: 09.

⁵ - Anicet Le Pors, *La citoyenneté*, op cit.

الروابط القانونية والسياسية التي تجمع الفرد المواطن بوطنه، والمواطن هو الذي نشأ في وطن ما أو أقام فيه، وأوطن الأرض: وطنها واستوطنها، وإطنها أي اتخذها وطناً، وينظر للوطن بأنه " البلد الذي يقيم فيه الإنسان ويتخذة مستقراً له، ولذلك فهو شبيه بالمنزل، فالمنزل هو المكان الصغير الذي يسكن فيه فرد مع أسرته، والوطن هو المنزل الكبير الذي يضم عدداً كبيراً من الأفراد والأسر¹.

من خلال المعاني اللغوية للمواطنة يتضح أنها مرتبطة بشكل أساسي بمسألة الإقامة، وهو المعنى نفسه الذي كانت تشير إليه كلمة المواطن قديماً، حيث أن المواطن هو ساكن المدينة المنتمي إليها أي جماعة من المواطنين يتمتعون بحقوق محددة في إطار مدينة معينة، فالمواطن هو الإنسان الذي يستقر في بقعة أرض معينة وينتسب إليها، أي مكان الإقامة أو الاستقرار أو الولادة أو التربية، كما يعرف المواطن بأنه الشخص الذي له حقوق وعليه واجبات تجاه وطنه على أساس المساواة والعدل أمام القانون، وأنه صاحب المسؤولية تجاه قضايا مجتمعه، وهو العقل الذي يفكر به الوطن، وقلبه النابض بل هو الإرادة التي تصنع من الوطن رمزا يضاهي بقية الاوطان الحضارية الأخرى²، هذا ويُعد مفهوم المواطنة من أقدم المفاهيم السياسية في المجتمعات الإنسانية، فهي علاقة بين الأفراد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق، وهي انتماء و ولاء لعقيدة ووطن وقيم ومبادئ والتزام من المواطن تحمل مسؤولياته تجاه وطنه مقابل الحقوق التي يتمتع بها، وعليه هي سلوك لقيم في حياة الفرد و ضميره، لتصبح جزءاً من شخصيته و تكوينه³.

ثانياً- المعنى الاصطلاحي:

يعود مصطلح المواطنة اصطلاحاً إلى كلمة Civic التي ترجع إلى الكلمة اليونانية القديمة Civis والتي تعني " المواطن"⁴، لهذا مفهوم المواطنة تاريخياً مرتبط

¹ - الحفيل سليمان عبدالرحمن، الوطنية ومتطلباتها في ضوء تعاليم الإسلام، المرجع المذكور سابقاً.
² - مكرم عبد الودود، الاسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم و تنمية، 2004، ص 09.
³ - سفر محمود و آخرون، الوطنية كائن هلامي، وزارة المعارف، الرياض، 1421، ص 89-90.
⁴ - حسين جمعة، الوطن والمواطنة، مجلة الفكر السياسي، سوريا، العدد 25، 2006، ص 54.

بالتطور الذي حدث لمفهوم "دولة- المدينة"¹ في العالم القديم عند الإغريق، فيبقى الأصل اللاتيني لكلمة "مواطن" يوضح بصورة كبيرة معنى كلمة "المواطنة".

في هذا السياق نعود إلى لفظ "Citizen" بالإنجليزية، ولفظ "Citoyen" بالفرنسية فهما اشتقاق من الأصل اللاتيني "Civitos" الذي يشير إلى المواطن ساكن المدينة عند اليونان و الرومان قديما²، وتُعرف أيضا على أنها: صفة المواطن الذي يعمل لتطوير مدينته³، أي أنها جملة الصفات و المميزات للمواطن المتحضر، والذي يتمتع بحقوق وواجبات محددة في إطار مدينة معينة.

فان المواطن هو الإنسان الذي يستقر في بقعة أرض معينة وينتسب إليها ويكون طرف في علاقة بين الأفراد والدولة يحددها قانون هذه الدولة، والمواطنة: مصدر الفعل واطن بمعنى شارك في مكان إقامته، حيث إنه لا يمكن أن تتحقق المواطنة بدون مواطن يعرف جيدا حقوقه و واجباته في وطنه، فلا مواطنة بدون مواطن، ولا مواطن إلا بالمشاركة الحقيقية في شؤون الوطن على مختلف مستوياته، وتعني حديثا " المعيشة في وطن واحد أو المشاركة والمفاعلة بين اثنين أو أكثر في وطن واحد".⁴

ولتحديد ماهية مصطلح "المواطنة" في الأصل العربي فهي من الكلمات المستحدثة، ودخلت إلى اللغة العربية على الأرجح في إطار ترجمة التراث الغربي الحديث⁵، وهي تقابل كلمة (Citizenship) في اللغة الإنجليزية، وكلمة (Citoyenneté) في اللغة الفرنسية، وكلمة (Ciudadania) في اللغة الإسبانية، ويأتي الاشتقاق من كلمة (City) الإنجليزية، و(Cité) الفرنسية، و (Cuidad)

¹ - دولة المدينة: هو نظام الحكم الذي كان شائعا في العصور القديمة خاصة عند اليونان وعند الرومان في فترة الجمهورية، حيث تتكون الدولة المدينة من مدينة واحدة تحكم نفسها مثل: أثينا و اسبرطة وروما .

² - حمدي مهران، المواطنة والمواطن في الفكر السياسي، دراسة تحليلية نقدية، مصر، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، 2012، ص 62 .

³ - نفس المرجع.

⁴ - عبيد منى مكرم، المواطنة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، عدد 15، 2006، ص 8.

⁵ - العيدي صونيا، المجتمع المدني المواطنة والديمقراطية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 02، جوان 2008، ص 5.

الإسبانية، وتعني هذه الكلمات في اللغات المذكورة المدينة، أما أصل مصطلح المواطنة فهو يوناني، ويرجع لكلمة (Politeia) المشتقة من كلمة (Polis) وهي المدينة.

كما أن معنى الكلمة يتسع للعديد من المفاهيم والتعريفات، فالمواطنة في اللغة مأخوذة من الوطن وهو محل الإقامة والحماية، و من حيث مفهومها السياسي هي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن، وتم تعريفها في علم الاجتماع: بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (الدولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة¹.

كما تعرف الموسوعة العربية العالمية المواطنة بأنها اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن² ومن منظور نفسى فالمواطنة هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية،³ وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد.⁴

والمواطنة بصفقتها مصطلحاً معاصراً تعريب للفظ (Citizenship) التي تعني كما تقول دائرة المعارف البريطانية: «علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق - متبادلة - في تلك الدولة، متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات وتخول للمواطن على وجه العموم حقوقاً سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة»،⁵ وجاء في معجم المجلس الأوربي حول مصطلحات التربية على المواطنة الديمقراطية «أن المواطن بصفة عامة يطلق على شخص يعيش مع أشخاص آخرين

1- محمد غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 56.

2- الموسوعة العربية العالمية، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1996، ص 311.

3- هلال فتحي وآخرون، تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت، الكويت، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، 2000، ص 25.

4- ابن خلدون، المقدمة، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر، من عاصرهم من نوي الشأن الأكبر، دار الفكر للطباعة والنشر، التوزيع بيروت، لبنان، 2004.

5- فاروق أحمد دسوقي، مقومات المجتمع المسلم، الاسكندرية، دار الدعوة لمطبع والنشر والتوزيع، 1998، ص 200.

في مجتمع معين¹ ولا تفرق بعض المراجع الغربية بين المواطنة والجنسية، وتعرف موسوعة كولير الأمريكية المواطنة بأنها «أكثر أشكال العضوية اكتمالا في جماعة سياسية»²، وجاء في موسوعة الكتاب الدولي أن المواطنة هي عضوية كاملة في دولة، أو في بعض وحدات الحكم، وتخول للمواطنين بعض الحقوق كالتصويت وتولي المناصب العامة، وعليهم واجبات كدفع الضرائب والدفاع عن بلدهم³.

والعلاقة بين المواطنة، والمواطن، والوطن، لا تنحصر في الاشتقاق اللغوي، وإنما تمتد إلى الارتباط الوثيق في المضامين، فلا مجال لتجسيد مفهوم المواطنة بما يعنيه من مشاركة - مباشرة أو غير مباشرة - في تدبير الشأن العام، ومسؤولية تجاه الوطن، دون وجود مواطن يُدرك بوعي حقوقه وواجباته، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويشعر بأنه معني بما يجري داخل الفضاء العمومي، فلا مواطنة بدون مواطن، ولا مواطن بدون فضاء عمومي، وتفاعل إيجابي مع قضاياها، وانخراط حقيقي في شؤونها.

في هذا المضمار، على الرغم من الإجماع على أن المواطنة هي مصطلح معاصر و حديث إلا أن العديد من الباحثين أرجعوا فكرة المواطنة لعصر الدولة اليونانية مؤكدين على أن المواطنة ليست وليدة هذا العصر بل انها تمتد إلى أبعد من ذلك بكثير فتعود جذورها إلى هذا العصر اليوناني وانه منذ ذلك الوقت و هي تتطور عمقاً بزيادة الحق في التصويت لأبعد من الذكور الملاك أو النخبة.

ومن هذا المنطلق نستطيع أن نتعمق في مفهوم المواطنة وما يترتب عليها من أسس و كيفية تعزيزها، وغير ذلك من المفاهيم التي ارتبطت بها.

1- أحمد صدقي الدجاني، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية، القاهرة، مركز يافا للدراسات والأبحاث، 1999، ص 96.

2- جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة بولس غانم، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، 1982، ص .

32

3- علي خليفة الكواري، دراسة حول مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، العدد 30 من سلسلة كتب المستقبل العربي حول الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، 2004، ص 93.

ومع أنه يصعب تحديد تعريف ثابت لمبدأ المواطنة باعتباره مصطلحاً سياسياً حياً ومتحركاً دائماً إلا أنه يمكن إعطاء تعريف عام لمبدأ المواطنة ينحصر في المشاركة الواعية والفاعلة لكل شخص دون استثناء ودون وصاية من أي نوع في بناء الإطار الاجتماعي والسياسي والثقافي للدولة ويعتبر الدستور هو القاسم المشترك المعبر عن وجود قناعة فكرية وقبول نفسي، والتزام سياسي بمبدأ المواطنة يتمثل في التوافق المجتمعي على عقد اجتماعي يتم بمقتضاه تضمين مبدأ المواطنة، باعتبارها مصدر الحقوق والواجبات بالنسبة لكل مواطن دون أي تمييز طائفي أو ديني... بين أعضاء المجتمع بل تحمي وتعزز كرامة واستقلال واحترام جميع الأفراد على قدم المساواة، فهي أيضاً مصدر الرابط الاجتماعي القائم على المساواة بين البشر واحترام كرامتهم، فالعيش معا يعني أن يكون المرء مواطناً من نفس التنظيم السياسي¹، بمعنى آخر هي انتماء الإنسان إلى بقعة أرض، أي الإنسان الذي يستقر بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها ويكون مشاركاً في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها ويتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي لها.

فالمواطنة الحديثة تدل على جملة من القيم الهامة منها²:

- 1- التمسك بالقيم الأساسية الراسخة والمثل العليا والتصرفات الحضارية المشتركة
- 2- المشاركة الفعّالة في تسيير الشؤون العامة ويكون ذلك سواء على المستوى الوطني أو العالمي.
- 3- التمتع بالحقوق والحريات الفردية والجماعية المنصوص عليها في دستور وقوانين الدولة.

يرمز مفهوم المواطنة إلى معاني الانتماء السياسي والحقوقى إلى الوطن الأرض والمؤسسات الدستورية والقانونية، ويجسد هذا المفهوم الروابط الأعمق بين

¹ - Dominique Schnapper, *Qu'est-ce que la citoyenneté ?* Op cit.

² - محمد أحمد عبد النعيم، مبدأ المواطنة و الإصلاح الدستوري، دراسة تحليلية مقارنة، مصر، دار النهضة العربية للنشر، 2007، ص 22 .

المواطن والوطن، كما بين المواطن والدولة، فالمواطنة إحساس بالانتماء وشعور بالولاء للدولة والوطن، والمواطنة ليست مجرد اكتساب لجنسية في وطن، إنها كيان من المشاعر والحقوق والواجبات والروابط الأخلاقية والإنسانية والقانونية بين الإنسان وتراب الوطن، وبين الوطن بكيانه السياسي ومختلف مواطنيه.

إن مبدأ المواطنة هو علاقة تبدأ بين فرد ودولة كما يحددها قانون الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات ومبادرة الإنسان ومسؤوليته تجاه نفسه وتجاه الدولة التي ينتمي إليها، وهذه الحقوق والواجبات لا تمارس إلا في مجتمع عادل وديمقراطي يحرص على المساواة وتكافؤ الفرص وتحمل أعباء التضحية من أجل ترسيخ هذه المبادئ وحمايتها وفتح آفاق تحسين ممارستها بروية تتطلع إلى المستقبل مبنية على العقل والحكمة، ويندرج ضمن هذا المفهوم، الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات¹، فالمواطنة تضي على المواطن حقوقاً سياسية وأخرى قانونية واجتماعية واقتصادية وثقافية وبما أن المواطنة هي الشراكة والمساواة في الحقوق والواجبات في وطن جامع حر تحت مظلة دستورية ضابطة وضامنة لتلك الشراكة والمساواة من خلال آليات دستورية وقانونية فاعلة، ذلك أن مجال ممارسة الحرية هو المجتمع الذي يقتضي فرض ضوابط لممارستها حفاظاً لحرريات الآخرين والنظام العام.

بينما يذهب آخرون إلى أن المواطنة ما هي إلا المشاركة النشطة في جماعة أو عدد من الجماعات، وتتضمن الإحساس بالارتباط و الولاء لمفهوم الدولة أو النظام المدني Civic Order وليس لشخص مالك أو رئيس و تقوم على فكرة الانتماء و الأشياء المشتركة، وهو ما يعني أن المواطنة هي عضوية نشطة في مجتمع سياسي في إطار من الحقوق و المسؤوليات التي يحددها الدستور و القانون².

في سياق آخر، هي قيم وسلوك أي تربية وآداب وأخلاق وتكوين وذوق حضاري وتراث مرتبط بقيم وثوابت المجتمع وفلسفته في الحياة، فهي تتضمن حب

¹ - Rawls John, *Théorie de la justice*, Paris, Ed Seuil, 1987.

² - سعيد عبد الحافظ، المواطنة: حقوق و واجبات، المرجع المذكور سابقاً، ص 10.

الوطن والتعلق به، والفرد مدني بطبعه يميل إلى غيره وهو ابن بيئته ومجتمعه، فالمواطنة بهذا المعنى تتضمن التزامات أخلاقية واجتماعية تجاه المجتمع والأمة.

وهي المكانة التي تيسر للفرد الحصول على الحقوق المدنية التي تضم حرية التعبير و المساواة أمام القانون، و الحقوق السياسية كحق التصويت و الانضمام إلى أية تنظيمات سياسية مشروعة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تضم الرفاهية والأمان الاجتماعي¹.

أما من الوجهة القانونية فالمواطنة لها علاقة بالجنسية وحسب هذا التعريف هي حيازة جنسية دولة ما، سواء أكانت أصلية أو مكتسبة والتمتع بكل الحقوق والحريات المدنية والسياسية.

كما تعرف بمجموعة من الحقوق التي يكتسبها المواطن من خلال عضويته في مجتمع معين، أي الحق الفردي لكل أبناء الوطن في تقرير مصير الوطن، والتمتع بكل خيراته، والمساواة بين جميع المواطنين²، ويقصد بها الانتماء العضوي الذي ينشأ من علاقة الفرد بالدولة في ضوء القانون الذي تحدده الدولة فيما يخص حقوق الفرد وواجباته، كما تقوم على قاعدة الولاء والانتماء للوطن والعمل على خدمته أوقات السلم والحرب، والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسسي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع³، وهي مشاركة المواطن بفاعلية في اتخاذ القرارات وحل المشكلات التي تواجه المجتمع، وفي التعاون والعمل الجماعي، مع نبد العنف والتطرف في التعبير عن الرأي، و القدرة على التفكير الناقد⁴.

كما يرى البعض أن للمواطنة جانبان الأول عاطفي ويشار له بمصطلح الوطنية وثاني سلوكي أو عملي ويشار له بمصطلح المواطنة، أما الوطنية فهي حب الفرد

¹- Rawls John, *Théorie de la justice*, Op cit .

²- ليلة علي، المجتمع المدني: قضايا المواطنة وحقوق الانسان، ط 1 القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 2007، ص 76.

³- بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1992، ص 60-62.

⁴- النجدي عادل، برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية لتنمية مفهوم المواطنة لدى تلاميذ الإعدادية، جامعة البحرين، كلية التربية، 2001، ص 10.

لوطنه وانتماؤه له، والتزامه بمبادئه وقيمه وقوانينه، والتفاني في خدمته¹، فالوطنية هي تلك المشاعر و العواطف القوية تجاه الوطن، اضافة إلى الروابط الروحية المتينة التي تشدنا اليه، فهي الدافع العاطفي والوجداني الذي يكمن وراء سلوك المواطنة، و تعد الوطنية شعور قبلي تترجم في المحبة والدافعية الذاتية للعمل الخلاق، أما المواطنة في شقها العملي فهي تمثل الجانب السلوكي الظاهر من خلال الممارسات الحية التي تعكس حقوق الفرد و واجباته تجاه مجتمعه ووطنه والمشاركة الفعّالة في الأنشطة والأعمال التي تستهدف رقي الوطن و المحافظة على مكتسباته و بينته².

بمعنى شامل هي العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وهو ما يعني التعامل بشكل متساوي بين ومع أفراد الشعب كافة الذين يعيشون فوق تراب الوطن دون أدنى تمييز وفق معايير قائمة على الفكر أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي وغيرها، ويحترم كل واطن المواطن الآخر، كما يتسامح الجميع اتجاه بعضهم البعض رغم التنوع والاختلاف بينهم³، لتتركز المواطنة على ثلاثة أركان وهي المساواة والعدالة والحرية وهذه الركائز هي التي تترجم سلسلة الحقوق والواجبات.

¹ - الحقيّل سليمان عبد الرحمان، الوطنية ومتطلباتها في ضوء تعاليم الاسلام، المرجع المذكور سابقا، ص 30.
² - العامر عثمان بن صالح، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي، دراسة الباحة، اللقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، 2006، ص 07.
³ - محمد عثمان الخشت، تطور المواطنة في الفكر السياسي الغربي، المرجع المذكور سابقا.

3- تطور أنماط المواطنة عبر معادلة الحقوق والواجبات:

تبقى التعاريف السابقة لمفهوم المواطنة تعكس تطورها واكتسابها لجملة من المكونات التي صبغت كل واحدة منها عبر مختلف الحضارات وثقافات التي تعاقبت عليها عبر مراحل تطورها الفلسفي والتاريخي، لهذا سوف نتطرق أولاً لمختلف أنماط المواطنة، ثم إلى جملة الحقوق والواجبات التي ستوضح أكثر معالم كل مواطنة.

أولاً: أنماط المواطنة

كما يتضح لنا أن المواطنة في مهدها الأول في صدر الحضارة القديمة كانت تركز في المقام الأول على دعامة الواجبات والتزامات للمواطنين، ومع التطور وظهور الحركات السياسية والحقوقية وتغير المنظومة السياسية العالمية وظهور نظم الديمقراطية التي سعت إلى توسيع نظرية المواطنة بتوفير الدعامة الثانية للمواطنة وهي المواطنة الحقوقية¹ والتي قسمت حقوق المواطنة إلى ثلاثة مكونات:

أول تلك المكونات هي المواطنة المدنية والتي تعد إحدى أهم نتائج القرن الثامن عشر والتي أقر من خلالها بعض الحقوق المدنية مثل حرية التعبير والفكر والحريات الدينية وكذلك إقرار لمبدأ المساواة أمام القانون.

ويأتي المكوّن الثاني وهو المواطنة السياسية والذي ظهر مع القرن التاسع عشر وتؤكد فيه على الحقوق الخاصة بالمشاركة في إدارة الشأن العام للبلاد المشاركة السياسية مثل الحق في التصويت و الترشيح للوظائف العامة.

ومع القرن العشرون ظهر المكوّن الثالث وهو المواطنة الاجتماعية وهو المكوّن الذي يعتني بضمان حد أدنى من الأمن الاقتصادي للمواطن لحمايته من قوى السوق خاصة بعد أن ظهر على السطح عيوب الممارسات الرأسمالية وهو ما كان يعني بالضرورة تدخل الدولة لضمان حدود دنيا من الأمن المادي والاقتصادي لمواطنيها،

¹ - Renaut Alain, Luc Ferry, *Des droits de l'homme à l'idée républicaine*, Paris, PUF, 1986.

وقد ظهر ذلك جليا إبان الأزمة المالية التي بدأت أواخر عام 2008، إذ نجم عنها انهيار العديد من المؤسسات والشركات المالية والبنوك العالمية¹.

المواطنة الثقافية وهي من ثمرة القرن العشرين كذلك التي تكفل الحقوق الثقافية والفنية، وكذلك من أهم ثمار هذا القرن وبداية القرن الحادي والعشرين المواطنة البيئية التي تدعو للمحافظة على البيئة كحق للمواطنين للعيش في بيئة نظيفة سواء في الحاضر أو المستقبل.

كما أن توفر هذه المكونات هي التي ستجعل قيم المواطنة المتعددة تمارس تلقائيا في ظل مناخ تسوده المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن دون تمييز لجنس أو عرق أو أصل أو لون أو معتقد أو مكانة... لتصبح العلاقة عبارة عن رابطة اجتماعية وقانونية، تفاعلية بين المواطن والدولة والمجتمع السياسي الديمقراطي، وهو ما يعني أن المواطنة تستلزم إلى جانب الحقوق والحريات مسؤوليات والتزامات، وبدون الحقوق والواجبات يفشل المشروع الديمقراطي².

ثانيا: معادلة الحقوق والواجبات في المواطنة:

وترتكز جملة الحقوق والواجبات المرتبطة بالمواطنة على أربع قيم محورية وهي:

- 1- المساواة: مثل التعليم، والعمل، والجنسية، واللجوء إلى الأساليب القانونية.
- 2- الحرية: في ممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل داخل الوطن، وحق التعبير عن الرأي.
- 3- المشاركة: تتضمن العديد من الحقوق مثل: المشاركة بإبداء الرأي في اتخاذ القرارات الخاصة بالمجتمع والعمل، وكذلك الاشتراك في الجمعيات التطوعية لتقديم الخدمات لكل أفراد المجتمع.

¹ - عبد الله بن سعيد، قيم المواطنة لدى الشباب واسهامها في تعزيز الامن الوقائي، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، الطبعة الاولى، 2011، ص 72.

² - سعيد عبد الحافظ، المواطنة: حقوق وواجبات، الناشر، ص 11.

4- المسؤولية الاجتماعية: تشمل الواجبات، احترام القانون، احترام حرية وخصوصية الآخرين، الشعور بالمساواة في الحقوق والواجبات العامة.

أ- حقوق المواطنة:

للمواطن حقوق مختلفة تشمل كل المجالات: المجال المدني والمجال السياسي والمجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والفكري وغيرها، لهذا يترتب على المواطنة ثلاثة أنواع رئيسية من الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين في الدولة، من دون أي تمييز من أي نوع ولا سيما التمييز من حيث العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين... وهي كما يلي:

1- الحقوق المدنية :

تتمثل في حق المواطن في الحياة وعدم إخضاعه للتعذيب أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية، وعدم استرقاق أحد والاعتراف بحرية كل مواطن طالما لا يخالف القوانين ولا تتعارض حريته مع حرية آخرين، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه وعدم اعتقاله أو توقيفه تعسفياً، وحق كل مواطن في الملكية الخاصة، وحقه في حرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته داخل حدود الدولة ومغادرتها والعودة إليها، وحق كل مواطن في المساواة أمام القانون، وحقه في أن يُعترف له بالشخصية القانونية وعدم التدخل في خصوصية المواطن أو في شؤون أسرته أو بيته أو أي تدخل يمس شرفه أو سمعته وحق كل مواطن في حماية القانون له، وحقه في حرية الفكر، والوجدان والدين واعتناق الآراء وحرية التعبير وفق النظام والقانون وحق كل طفل في اكتساب جنسيته¹.

2- الحقوق السياسية:

وتتمثل هذه الحقوق بحق الانتخابات في السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات والترشح، وحق كل مواطن بالعضوية في الأحزاب وتنظيم حركات وجمعيات

¹ - ماجد بن ناصر بن خلفان المحروقي، دور المناهج في تحقيق أهداف تربية المواطنة، متحصل عليه:

www.moe-nizwa.net

ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه، من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة والحق في التجمع السلمي.

3- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

وتتمثل الحقوق الاقتصادية أساساً في حق كل مواطن في العمل والحق في العمل في ظروف منصفة والحرية النقابية من حيث النقابات والانضمام إليها والحق في الإضراب، أما الحقوق الاجتماعية تتمثل في حق كل مواطن بحد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والحق في حياة كريمة، وتوفير الحماية الاجتماعية والحق في الرعاية الصحية والعلاج، والحق في الغذاء الكافي، والحق في التأمين الاجتماعي، والحق في المسكن، والحق في المساعدة، والحق في التنمية، والحق في بيئة نظيفة والحق في خدمات كافية لكل مواطن ، وتتمثل الحقوق الثقافية في حق كل مواطن في التعليم والحق في ممارسة الثقافة والفنون الى آخره من الحقوق.

ب- واجبات ومسؤوليات المواطنة:

سبق وأن ذكرنا أن المواطنة تعد وظيفة يتحتم على المواطنين القيام بأعبائها وهو ما عبر عنه جيمي كارتر الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية حينما انتهت مدة رئاسته و عودته إلى ولايته قائلاً " أنا عائد إلى أعلى وظيفة في الدولة وهي وظيفة المواطن "

أما فيما يتعلق بالواجبات التي تقع على عاتق المواطن فهي كالآتي:

- دفع الضرائب للدولة، وعدم التملص منها.
- الاحترام للقوانين والعمل بها والمطالبة بمعرفتها والعمل بها، والدفاع عنها.
- الدفاع عن الدولة والوطن.
- احترام الدستور.

- العمل على تنمية الدولة والوطن.
- المطالبة بحقوقه.
- أداء الخدمات الإلزامية عليه كالخدمة العسكرية.
- المحافظة على ممتلكات الدولة والوطن.
- الحفاظ على البيئة.

من هنا نستخلص أن مسؤوليات وواجبات المواطنة تنقسم إلى قسمين أولها: مسؤوليات تفرضها الدولة على المواطنين مثل: الضرائب، الخدمة العسكرية... ومسؤوليات يقوم بها المواطنون طواعية مثل: المشاركة في تحسين الحياة السياسية والمدنية، النقد البناء للحياة السياسية... الخ.

وهناك من يقسم واجبات ومسؤوليات المواطنة من ثنائية المواطن ككيان قانوني والمواطن كيان سياسي، بحيث يعتبر هذا التقسيم أكثر عمقا من التعريف السابق الإشارة إليه، وهذا التعريف يعتبر أن المواطنة لها عنصران أساسيان و هما المواطن ككيان سياسي و المواطن ككيان قانوني، لكن كيف ذلك؟

1- المواطن ككيان قانوني:

عندما نصف المواطن بأنه كيان قانوني فإننا نقصد ذلك الجانب من ممارسات و سلوكيات الأفراد الذي ينظمه القانون على مستوى علاقة الفرد بأفراد آخرين، أو على مستوى علاقته بالدولة وهي العلاقة التي تلعب فيها الدساتير والتشريعات دورها لتحقيق هذا التوازن ما بين المصلحة العامة للمجتمع ككل والمصلحة الشخصية للأفراد، و

خلاصة الأمر أن المواطن ككيان قانوني له حقوق حددها القانون و عليه التزامات قانونية يتمتع بها.

2- المواطن ككيان سياسي:

ويقصد بها أن المواطن هو أساس العملية الديمقراطية، فالدولة المدنية تقوم على أساس الإرادة الشعبية و الشعب ما هو إلا جموع المواطنين الذين يختارون من يحكمهم، و المواطن ككيان سياسي هو المواطن الذي يتمتع بالشخصية القانونية ويصبح له الحق في المشاركة في المجتمع الذي يعيش فيه، أي المشاركة في إدارة هذا المجتمع، والبعض يرى أن تلك المشاركة في مظهرها هي حق و في جوهرها هي التزام طوعي، و يتضح أن كافة المسؤوليات التي تقع على عاتق المواطنين هي مسؤوليات تهدف في المقام الأول تحقيق الشأن العام، فالشأن العام هو الهدف الرئيسي من نشأة السلطة والدولة، فالدولة جاءت لتحقيق صالح المجتمع والخير لجميع الأفراد، وهو ما لا يتحقق إلا من خلال إيمان الأفراد بالشأن العام والخير المشترك من خلال مواطنة حقيقية مبنية على فضاء عمومي الذي يسمح ببناء رأي عام نقدي يدعو للمصلحة العامة، ويذهب أرسطو إلى أن الخير واحد بالنسبة للفرد والدولة، و أن خير المجتمع أكثر كمالا و أسمى و أجدر بالسعي من الخير الفردي، كون المجتمع لا يستمر ما لم يتصرف أفراده بشكل عقلاني يحقق الخير المشترك لهذا المجتمع، ويتفق أفلاطون مع ما ذهب إليه أرسطو من أن ما هو خير للدولة يكون بالطبيعة خيرا للفرد.

وبدورنا نقول أنه لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية في أي مجتمع دون أن يعي مواطنيها مفهوم المواطنة بشقيها واجبات وحقوق، واجبات تفرضها الدولة وتحميها بسياج من التشريعات العقابية التي تلزم المواطنين بأدائها، وواجبات أخرى طوعية وهو أمر لا يجوز للحكومات أن تتدخل فيه لإلزام المواطنين بأدائه و إنما هو دورا يجب أن يسعى المواطنون لأدائه طوعية و بدون هذا الدور تفقد المواطنة واحدة من

أهم ركائز دعامتها الخاصة بالواجبات، وهو ما يؤدي دون شك إلى فشل التجربة الديمقراطية.

فالديمقراطية لن تتحقق بمجرد بناء دولة مدنية تعبر عن المصلحة العامة للمواطنين، لأن هذه الدولة تتحول إلى دولة استبدادية تمارس استبدادها باسم المصلحة العامة، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى خلق توازن ما بين المصلحة العامة التي تمثلها الدولة المدنية و المصلحة الخاصة التي يمثلها حقوق الفرد المواطن¹، والمواطنة هي رمانة هذا التوازن ولكن هذا التوازن لن يقيم من دون أن تكون المواطنة مستنده إلى الواجبات الغير إلزامية والتي يفترض على المواطنين القيام بها و بدون تلك الواجبات يختل هذا التوازن و تميل الكفة صوب الدولة الاستبدادية².

من هنا يمكننا أن نلخص من كل ما سبق أن المواطنة هي كلمة تدل على طبيعة العلاقة العضوية التي تربط ما بين الفرد والوطن الذي يكتسب جنسيته، و ما تفرضه هذه العلاقة أو الجنسية من حقوق وما يترتب عليها من واجبات تنص عليها القوانين والأعراف، وتتحقق بها مقاصد حياة مشتركة يتقاسم خيراتها الجميع.

مع أن المواطنة تتسع بأتساع الدولة إلا أن الدولة باعتبارها كياناً معترفاً به جغرافياً وسياسياً قد تضم مواطنين لهم جنسيات أخرى وليست لهم التزامات المواطنين ذاتها، وبالمثل فهم لا ينتفعون بالامتيازات ذاتها التي ينتفع بها المواطنون وفي كل الأحوال ترتبط المواطنة بالدولة القائمة لها سلطات إدارية و لها نظم عاملة ولها دستور و قوانين، ولم تعد المواطنة محصورة في ولاء عشائري ولا قبلي ولا طائفي ولا عرقي ولا طبقي... بل يتجاوز الولاء هذه الأطر الضيقة ليرتبط بالوطن الأم الحاضر للجميع.

وفي ظل المفهوم الجديد للعولمة وما أتت به من تحولات سياسية و اقتصادية وثقافية، علمية وتقنية فقد أصبح العالم ووطننا الأكبر أو كما يقال قرينتنا الكوكبية التي

¹ - السويدي جمال سند، نحو استراتيجية وطنية لتنمية قيم المواطنة والانتماء، دراسة مقدمة إلى ندوة التربية وبناء المواطنة، 2001.

² - نفس المرجع.

نسكن فيها ومن تم ظهر ما يعرف بالمواطنة العظمى أو المواطنة العالمية¹، وللمواطنة بمفهومها القومي لها قيمتها و بمفهومها العولمي لها قيم خاصة بها، فالمواطنة من مفهومها القومي لها قيمها مثل الولاء، حب الوطن، خدمة الوطن بإخلاص، التعاون والمشاركة في الأمور العامة بين المواطنين²، أما المواطنة بمفهومها العولمي فهي تتطلب السلام، و التسامح الإنساني واحترام ثقافات الآخرين وتقديرها والتعايش مع كل الناس، كذلك التعاون مع هيئات ونظم و جماعات وأفراد في كل مجال حيوي كالغذاء، الأمن، التعليم، العمل، الصحة وخاصة البيئة، والمواطنة بمفهومها العالمي لا تمسح أو تلغي المواطنة بمفهومها القومي فبدون تلك الأخيرة لا وجود للمواطنة بمفهومها العالمي فيبقى أحدهما يدعم الآخر.

4- صور جديدة للمواطنة:

إن الأبعاد المتنوعة التي تجسد محتوى المواطنة، ليست مستقرة لا كأفكار ولا كممارسات، بل إنها تشهد تقلبات باستمرار نتيجة للتحويلات التي يعرفها الوطن أو الدولة الوطنية، ويعرفها المجتمع على جميع المستويات، أو بسبب التوسع الهائل لظاهرة العولمة.

¹ - سعيد عبد الحافظ، المواطنة: حقوق و واجبات، الناشر، المرجع المذكور سابقا، ص 17.

² -Pierre Birnbaum, *Du multiculturalisme au nationalisme*, In La Nation, Paris Gallimard – Seuil, 1995, p.129-139.

فدلالات المواطنة هي في تغير مستمر خاصة في خضم عمليات التغير الكبرى التي يشهدها العالم، فاذا حددت نقطة البداية للمواطنة وراء سعي الانسان لفرض النظام على الفوضى، تبقى النهاية أفق لا يمكن تحديده في مجال تطوير معاني المواطنة ومجالاتها، فالبحث فيها عملية مستمرة، ومع ذلك يمكن القول أن ماضي مفهوم المواطنة يؤثر على الطريقة التي تنظر بها أغلب المجتمعات اليوم. فالمواطن الحديث هو في الحقيقة نتاج قرون من عملية بناء الأمة التي تضمنت معارك مستمرة في مجال تحديد الانتماءات السياسية، وحول القواعد التي ينبغي أن تحكم ممارسة السلطة السياسية داخل الأطر الإقليمية¹، ولكن اليوم أصبحت معاني المواطنة تتعدى الحدود الإقليمية أو القومية أو الوطنية.

كما ينظر للمواطنة في الوقت الراهن باعتبارها أفقا مفتوحا، ويلفت النظر في هذا المجال حكم مهم أصدرته المحكمة الامريكية الدستورية العليا عام 1950 ذهب فيه إلى أن المواطنة هي الحق في الحصول على الحقوق! وفي ضوء هذا التعريف الجامع فإن بعض الباحثين يرون أن له آثارا مهمة في مجال مضمون المطالب، وفي مجال توسيع الفضاءات العامة للنضال في سبيل الحقوق، والتي يمكن أن تتغير من حين لآخر، ولا بد لهذه العملية أن تؤدي في النهاية إلى اتساع مجال المواطنة، ولعل مما يساعد على هذا في الوقت الراهن، الثورة الاتصالية التي مكنت الناس عبر أقطار العالم على تبادل الأفكار حول المواطنة والمجتمع المدني.

أدت تطورات النظام العالمي إلى تأثيرات شتى على المواطنة لعل أهمها شيوع العلاقات المتعددة الاطراف وظهور الاقليمية الجديدة، لعل من أبرزها الاتحاد الأوروبي، والذي أدى إلى ظهور مواطنة أوروبية بالإضافة إلى المواطنات الاقليمية المتعددة. وقد واجهت المواطنة الكلاسيكية إرهابات الأزمة عندما دخل العالم في التجربة السياسية للتكتلات الكبرى ونخص بالذكر منها الاتحاد الأوروبي² لقد تبع ذلك

¹ - Ernest Renan, *Qu'est-ce qu'une nation ?* Paris : Ed. Mille et une nuits, 1997.

² - Alain Touraine, *Pourrons-nous vivre ensemble, Égaux et différents?* Paris : Seuil, 1997.

الكثير من الجدل الساخن حول معضلة المواطنة في ظل هاته التكتلات، فقد إعتاد القوم في أوروبا إلى إبداع ما أطلقوا عليه "المواطنة الأوروبية"، وكان على الساسة والباحثين أن يؤثثوا هذا المفهوم المركب والجديد بترسنة من القيم وقوانين، والتنمية المشتركة والدفاع المشترك... الخ، وتقوية إتجاه يسير نحو إقرار دستور للاتحاد يكون مضمونه الاتفاق على الحدود الدنيا من الاشتراطات القانونية والسياسية، هكذا فإن قيام الاتحاد الأوروبي، الذي بدأ صغيرا وهو آخذ في الاتساع، أدخل تعديلات على رابطة المواطنة وبالتالي على الدولة والمجتمع، وتمثل هذه التعديلات مدخلا نحو إزالة الموانع التي كانت تفرضها الحدود الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية للانتقال من عهد الأوطان إلى عهد الكيان السياسي الكبير الخارق للحدود، وإنشاء فضاء أوسع وبالتالي مواطنة أوسع.

ويمكن القول أنه بإنشاء الاتحاد الأوروبي برز شكل جديد من المواطنة بحيث لا تكون علاقتها بدولة واحدة بل تتجاوزها من الدولة الواحدة إلى مجموع الدول التي توحيدها نصوص دستورية وموثيق تنسق السياسات والمواقف والبرامج في كافة المجالات. وحين هلت العولمة وترسخت اختياراتها ومناهجها وممارساتها، أصبحنا وجها لوجه أمام تصور لرابطة كونية لم يعثر بعد على كلمة أو مصطلح يعبر عنها، يطلق عليها مؤقتا "المواطنة الكونية أو الكوكبية" ذلك ما دفع (ألان تورين) إلى الإقرار بأن رابطة المواطنة تعاني اليوم أزمة عميقة¹، حيث يبقى النظام العولمي يتجه حاليا إلى الشروع في عملية ترسيخ مواطنة عالمية، ويمكن القول أن تبلور وعي كوني بصورة متزايدة قد يؤدي إلي بروز مواطنة كونية ولعل هذا ما دعا بعض الباحثين إلى اقتراح انشاء جمعية عامة للشعوب على غرار الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تضم في عضويتها الدول.

إن هذا الانتقال من المواطنة الاقليمية إلى المواطنة الكونية سمح ببروز صور جديدة للمواطنة حيث اجتهد بعض علماء الاجتماع في حصر هذه الصور الجديدة التي

¹ - Ibid.

أبرزتها التطورات العالمية الراهنة، ومن أبرزهم جون يوري¹ من خلال دراسة مهمة منشورة عن العولمة والمواطنة جاء فيها أن هناك صورا جديدة ابتدعت للمواطنة هي بإيجاز كمال:

1- المواطنة الايكولوجية أو البيئية: وهي تتعلق بحقوق والتزامات مواطن الأرض. (سوف نتطرق الى هذا المفهوم في الفصل القادم)

2- مواطنة الأقلية: وهي تتضمن حقوق الدخول في مجتمع ما والبقاء في هذا المجتمع، بمعنى آخر المواطنة الثقافية هي حق الجماعات الفرعية والأقليات في الاحتفاظ بهوياتهم الثقافية ودمجها في الثقافة العامة الرسمية السائدة في المجتمع، وأن يترتب على ذلك المشاركة الإيجابية والفعالة في مختلف أنشطة الحياة، والالتزام بالقوانين والقواعد الأساسية المنظمة للحياة العامة في الدولة، وهذا يعني إقرار الدولة بوجود هذه الجماعات المتميزة ثقافياً، والاعتراف بحقها في الاحتفاظ بمقومات ثقافتها الخاصة، فالمواطنة الثقافية تقتضي إذاً قبول الآخر عضواً في المجتمع مع احترام ثقافته الخاصة، ولا سيما لغته وطقوسه وعاداته وتقاليده، وتمايزه الإثني أو القومي أو الاجتماعي أو الديني أو الطائفي².

3- المواطنة الكوسموبوليتانية: يتكون المصطلح من "كوسموس" أي الكون و "بوليتس" المواطن، حيث كتب مارك أوريل "إذا كنا نشترك في ملكة التفكير فإن ذلك يعني أننا نشترك في العقل، وإذا كان الأمر كذلك فهذا يعني أننا نشترك في القوانين، وإذا كان الأمر على هذه الحال، فذلك يعني أننا كمواطنين نشترك في إدارة دولة، وإذا كان الأمر كذلك فإن العالم هو في الآن نفسه دولة".

¹ - جون يوري: أستاذ علم الاجتماع في جامعة لانكستر في بريطانيا

² - مسعود موسى الرضي، أثر العولمة في المواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008، ص 119-120

وهي تعني كيف ينمي الناس اتجاهها حول المواطنين الآخرين والمجتمعات والثقافات الأخرى عبر الكوكب¹.

4- مواطنة الحراك *Mobilité* : وهي تعني بالحقوق والمسؤوليات لزوار الأماكن الأخرى والثقافات الأخرى، فمواطنة الحراك تضم الجماعات أو الأفراد كثيري الانتقال من دولة إلى أخرى، ومن هنا الاتصال بثقافات ومجتمعات مختلفة، فلهم أن يطالبوا في أثناء إقامتهم في أي مجتمع غريب عنهم، بجميع الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الأصليون، فجماعات العجر مثلاً من حقهم أن يعاملوا المعاملة نفسها التي يلقاها مواطن الدولة التي تحل بها تلك الجماعة².

ولعل ما يهمنا في هذا الصدد هو الصورة الجديدة للمواطنة الايكولوجية أو ما يسمى كذلك بالمواطنة البيئية التي سوف نتطرق لها بالتفصيل في الفصل السادس والسابع، من خلال دلالاتها ومعانيها؟ ما هي مكوناتها وغاياتها الوطنية المحلية و العالمية الكونية؟ ما هي صورها وتجلياتها في المجتمع الجزائري؟ ما علاقتها بالفضاء العمومي والمجتمع المدني؟ وما علاقة المواطنة الايكولوجية بباقي المواطنات الأخرى؟

خاتمة الفصل:

¹ - Louis Lourme, *Le nouvel âge de la citoyenneté mondiale*, PUF, 2014, p: 13. (la société civile mondiale, p: 109).

² - السيد ياسين، المواطنة في زمن العولمة، القاهرة، المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، 2002.

يعد مفهوم المواطنة من المفاهيم التي تبلورت عبر تحولات تاريخية متتابعة منذ بداية التجمعات الأولى والحضارات اليونانية والاعريقية، مروراً بالعصور الوسطى وعصر النهضة والتنوير وحتى عصر الثورات الكبرى في العالم، التي أكدت جميعها الحقوق والواجبات الأساسية للفرد، وفقاً لمجموعة من المبادئ ابتداءً من كتاب السياسة لأرسطو منذ قرون مضت .

إن هذا المفهوم يؤكد بصورة أساسية أهمية مشاركة المواطنين في الحياة العامة وتحمل المسؤوليات الوطنية التي تخدم الشأن العام، ولعل هذا الأمر هو مضمون الفكر المعاصر حول الأسلوب الأمثل لضمان تحقيق علاقة ترابط وتعاون بصورة متوازنة بين الفرد ووطنه ومجتمعه .

ويبقى تطور مفهوم المواطنة عبر التاريخ يوضح اختلافه من حضارة لأخرى، حيث ارتبط بالعديد من المفاهيم كتقليد المناصب، الانتخابات... الخ ، فأصبح من أهم المفاهيم في الفكر السياسي، ما أضفى عليه صفة التعقيد لتأثره بمختلف التغيرات السياسية والاجتماعية.

ومن خلال ما تقدم يتبين أن المواطنة ليست وضعية جاهزة يمكن تجليها بصورة آلية عندما تتحقق الرغبة في ذلك، وإنما هي سيرورة تاريخية، ودينامية مستمرة، وسلوك يكتسب عندما تنهياً له الظروف الملائمة، وهي ممارسة في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد، وفي إطار مؤسسات وآليات تضمن ترجمة مفهوم المواطنة على أرض الواقع، وإذا كان من الطبيعي أن تختلف نسبياً هذه المتطلبات من دولة إلى أخرى، ومن زمن إلى آخر بسبب اختلاف الثقافات والحضارات، والعقائد والقيم، ومستوى النضج السياسي، فإنه لا بد من توفر مجموعة من المقومات الأساسية المشتركة، ووجود حد أدنى من الشروط التي يتجلى من خلالها مفهوم المواطنة في الحياة اليومية للمواطنين، وفي علاقاتهم بغيرهم، وبمحيطهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

تبقى المواطنة رابطة سياسية وليست عرقية أو دينية فإنها نتاج الأنظمة الديمقراطية التي أفرزتها الدولة الحديثة، حيث توجد دساتير وقوانين تنظم حياة الجماعة البشرية التي تعيش على أراضيها، وفق لحقوق وواجبات متعددة: مدنية، سياسية، اقتصادية واجتماعية، منسجمة مع مبادئ المساواة والعدالة وقيم حقوق الإنسان واحترام التعددية والثقافية والانتماء للدولة وليس للأشخاص.

لهذا فإن المواطنة ليست نصوص ووثائق فقط، بل تحمّل المواطنين مسؤولية جماعية لتغليب المصلحة العامة للمجتمع والدولة على المصالح الخاصة عن طريق المشاركة في النظام الضريبي واحترام القوانين وحماية الدولة حين تعرضها للتهديدات والمخاطر، بما يخلق مواطنة ايجابية وفعالة ومتواصلة.

وعليه يمكننا قياس مدى تقدم التجارب الديمقراطية في الدول من خلال بحث مدى التزام مواطنيها بمسئولياتهم التي تفرضها المواطنة ومدى تمتعهم بحقوقهم، و لا يقصد بالالتزامات والواجبات هنا الالتزامات القانونية فحسب بل أننا نرى أن مدى التزام المواطنين بالمسئوليات الطوعية هو أكبر دليل على مدى تقدم التجربة الديمقراطية في أية دولة¹، لهذا سوف نختبر التجربة الديمقراطية في الجزائر من خلال مسألة النفايات المنزلية و واجبات المواطنة التي تلزم المواطن بوضع النفايات في أماكن المخصصة لها ومدى المحافظة على نظافة المدينة والمرافق العمومية، وحق المواطنة لأفراد المجتمع للعيش في بيئة نظيفة... حيث تعتبر الواجبات المترتبة على المواطن نتيجة منطقية وأمر مقبولاً في ظل نظام ديمقراطي يتساوى فيه الجميع أمام الحقوق والواجبات والخدمات دون تمييز.

في هذا السياق، أصبحت المواطنة من المفاهيم الأوسع تداولاً في العقود الأخيرة من القرن العشرين، والأكثر عرضة للجدل والنقاش عند مستهل الألفية الثالثة، وإذا كان التفكير في المواطنة والسعي الى تأصيلها قديماً في الفكر السياسي الغربي، فإن دخول المفهوم الى دائرة النظر العربي جاء متأخراً، حيث لم يشرع في تداوله في الخطاب

¹ - Pierre Birnbaum, *Sur la citoyenneté*, L'Année Sociologique, 1996.

المعرفي والسياسي العربي إلا حديثاً، حيث تزامن ذلك مع تصاعد مفردات الديمقراطية، دولة القانون، حقوق الإنسان، الفضاء العمومي، الرأي العام... هذا ما ينطبق على المجتمع الجزائري مع مراعات خصوصياته التاريخية والاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية... التي أسفرت على جملة من الممارسات، التي لا تزال تحتاج الى الكثير من تدقيق والاجتهاد لتحديد معاني ودلالات المواطنة في المجتمع الجزائري، التي لا تختلف في جوهرها عن المحيط المغربي والعربي، لهذا خصصنا الفصل الموالي لمقاربة تجربة المواطنة في الجزائر على ضوء مؤشر النفايات من خلال تعامل أفراد المجتمع معها في الفضاء العمومي، أي من خلال تجلياتها وخصوصياتها في الحياة اليومية للسكان.

الباب الثاني

الفصل الخامس

مقدمة الفصل :

تبقى إشكالية المواطنة تفسر بعض السلوكيات التي ارتبطت بالفضاء العمومي، حالة رمي النفايات، فبدون قيم مواطنة، لا يمكن لتحدث عن "المواطن" الذي يهتم بنظافة الفضاء العمومي من خلال مشاركته في الحياة اليومية بداخله، بمعنى آخر اكتساب ثقافة بيئية للأفراد لا يتم خارج إطار التفكير بالمصلحة العامة، هذه الأخيرة تتطلب أفراد واعين يكتسبون تجربة وخبرة تؤدي بهم إلى أن يصبحوا قادرين على تقرير الكيفية والطريقة التي يرونها مفيدة ومجدية لمصلحتهم العامة، وذلك بطريقة إرادية وحرّة لكن هذا يتطلب شعور الفرد بالانتماء إلى فضاءه العمومي وتحرّره بداخله وبالتالي صنع روابط جديدة مبنية على أساس المصلحة العامة وليس على أساس العلاقات الشخصية.

ففي ظل خصوصيات الفضاء العمومي الجزائري هل يمكن التحدث عن المواطنة؟ هل يمكن التحدث عن المواطنة في ظل اغتراب الأفراد عن فضائهم العمومي لاعتباره حكراً على الدولة، حيث تعرف المواطنة على أنها الكيفية التي يندمج بها الأفراد في المجتمع انطلاقاً من تمثلاتهم وانتماءاتهم الاجتماعية، ويكتسب الفرد صفة المواطنة من خلال انتمائه إلى وطن معين¹، وكذلك من خلال التزامه بالواجبات التي يفرضها عليه انتمائه إلى هذا الوطن ومن أهمها: دفع الضرائب، الامتثال للقوانين، الدفاع عن الوطن (الخدمة العسكرية)... ويمكن تعريف المواطنة كذلك من خلال الحقوق التي يتمتع بها المواطن ومن أهمها: الحقوق المدنية مثل الحق في الحياة، الحق في اكتساب الجنسية،

¹ - Dominique Schnapper, *Qu'est-ce que la citoyenneté ?* op cit, p 17.

الحق في الحرية... وكذلك حقوقه السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... كما أسلفنا الذكر، حتى حق العيش في بيئة نظيفة.

من هنا تنتقل المواطنة من مجرد نصوص قانونية لتصبح قيمة اجتماعية وأخلاقية يتبناها المجتمع من خلال سلوكياته وممارساته اليومية التي تهدف إلى المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز بين الجنس والعرق، المذهب والدين¹... فهل يمكن التحدث عن المواطنة في إطار خصوصية المجتمع الجزائري، الذي اختزل سكانه مفهوم الوطن في (الدولة) ودليل ذلك تفاقم ظاهرة النفائات في شوارع مدننا، لاعتبار الفضاء العمومي ملك للدولة وليس ملك لهم، على غرار ظواهر أخرى مثل: قلة المشاركة السياسية، العزوف عن الانتخابات، عدم المحافظة على الأماكن العمومية...

لهذا سوف نحاول التطرق في هذا الفصل إلى المقاربة الجزائرية لمفهوم المواطنة من خلال تجلياتها وخصوصياتها في الحياة اليومية للسكان، وذلك أولاً من خلال تصوراتهم وتمثلاتهم، حسب رأي المبحوثين، ثم التطرق إلى ما تمليه هذه التصورات في ممارستها الفعلية على المستوى الرسمي واللا رسمي للمجتمع.

¹ - جان جاك شوفالبييه، تاريخ الفكر السياسي: من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، ترجمة، محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ص: 251.

1- تجليات وخصوصيات واقع المواطنة في الجزائر:

تبقى المقاربة الجزائرية للمواطنة تتميز بعدة معاني ودلالات أفرزتها مختلف الحقب التاريخية والتراكمات السوسيو- ثقافية، السياسية... التي صبغت السيرورة الاجتماعية للجزائر، ولعلا أهمها الحقبة الاستعمارية التي مر بها المجتمع الجزائري، حيث تميزت هذه الفترة من جانب المواطنة بنوع من التداخل بين مصطلح "المواطنة" ومصطلح "الوطنية" مما صعب عملية تدارك مفهوم المواطنة بكل ما يحمله من حمولة قانونية وحقوقية، سياسية واجتماعية...¹

حيث تبقى الوطنية هي ذلك الشعور الجماعي للانتساب الى الوطن الذي تحده حدود جغرافية وسياسية، وهي كذلك إحساس وجداني بضرورة الدفاع عن الوطن وصيانة وحدة أراضيها من الاستعمار أو الاحتلال الاجنبي، أما المواطنة فهي متميزة عن الوطنية وأعمق من مجرد جنسية يكتسبها الفرد أصلا بالولادة أو عن طريق تشريعات وقوانين في بلد آخر، إنما هي وعي الانتماء إلى جماعة اجتماعية ذات هوية سياسية، وهذا الوعي بالانتماء والانتساب إلى جماعة ما هو الذي يمكن صاحبه بالولاء إلى مؤسساتها ورموزها وهذا ما يشعر الفرد بمواطنته من خلال تمتعه بحقوقه وواجباته المكفولة بقوانين ودستور هذا البلد، واقتناعه بوجود مؤسسات تحمي هذه الحقوق والواجبات على أرض الواقع.²

لهذا تعرف المواطنة، كذلك بالصلة أو الرابطة القانونية بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت، وتحدد هذه العلاقة عادة حقوق الفرد وواجباته اتجاهها، وهي بهذا المعنى وضع قانوني للفرد في دولته، تترتب عليه حقوق يتمتع بها الفرد كمواطن، وواجبات يتحملها اتجاه الدولة³، ولكن تبقى المواطنة بهذا المعنى تحتاج إلى تربة

¹ - Mohammed Brahim Salhi, *Algérie: Citoyenneté et identité*, Tizi Ouzou, Ed. Achab, 2010, p 99.

²- علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية في دولة الديمقراطية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 16.

³- الصالح نبيل، ماهي المواطنة، مواطن المؤسسة الفلسطينية للدراسة الديمقراطية، ط 1، 1994، ص 03.

تحضُّنها، وتنمِّيها، وتساعد على توطينها في الممارسات اليومية لأفراد المجتمع، من خلال ثقافة سياسية وحضارية للدولة ومجتمع معا¹.

وجدير بالذكر أن المواطنة ليست مفهوم قديم في المجال السياسي الجزائري، بل هي في طور التشكل والبروز، مما يتطلب عدة ميكانزمات لسيورتها كقيمة منبثقة من الوعي الجماعي للمجتمع، وليس كمفهوم للحدثة مفروض على المجتمع لمواكبة ركب التطور، فهكذا اختلطت المواطنة بالوطنية وتقمصت معانيها وأبعادها خلال فترة المقاومة من أجل الاستقلال، ولم يكن في مقدور الجزائريين التمييز بينهما نظرا لطبيعة المرحلة، أي النضال من أجل استرجاع السيادة الوطنية، ونلاحظ نفس العائق حتى بعد الاستقلال، كون أن دولة ما بعد الاستقلال منحت الأفراد جنسية ولم توفر لهم شروط تنمي المواطنة، ولعل ذلك راجع إلى عدة عوامل متداخلة ومتراصة نسجت الوضع الحالي، ومن أهمها جملة الصعوبات التي حالت دون مراعاة ثقافة سياسية ديمقراطية، فمن الجهة السياسية التي تبنتها السلطة بعد الاستقلال "سياسة الحزب الواحد" التي طبعت الساحة السياسية بعد الاستقلال، حيث بقي التاريخ السياسي والاجتماعي للمجتمع الجزائري بعد الاستقلال تحت هيمنة الحزب الواحد المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني FLN² والذي يستمد شرعيته من قيادته للثورة التحريرية الى حد الآن، ثم فتحت الدولة الجزائرية باب المشاركة السياسية نظرا لفشلها في استيعاب جميع القوى الموجودة داخل المجتمع، وفشل حزب جبهة التحرير الوطني في تحقيق التعبئة الشاملة من خلال مرور الجزائر بعدة أزمات أهمها: الربيع القبائلي 1980 أحداث أكتوبر 1988³، كل هذا سمح بتجربة التعددية السياسية في الجزائر من خلال تعديل الدستور سنة 1989، فبقى التعددية أمر فرضه الواقع المعاش آنذاك، مما انعكس بشكل مباشر على واقع المواطنة، ويبقى عدم تجلي معانيها وحقوقها بوضوح أفرز ما اصطلح عليه "بالعشرية السوداء"، ومن جهة أخرى استمرار علاقة الدولة بالمجتمع الموسومة بقدر

¹ - Dominique Schnapper, *Sociologie de la citoyenneté*, Annuaire de l'EHESS, 2008.

² - voir plus: Harbi Mohamed, *Le FLN, mirage et réalité: des origines a la prise du pouvoir, 1945-1962*, Paris, Jeune Afrique, 1980.

³ - Mohammed Brahim Salhi, *Algérie: Citoyenneté et identité*, op cit.

كبير من الولاء السياسي وتسلبت وفرط التحكم في كل شيء، فعلى الرغم من تنصيب دساتير الدولة على مصفوفة من الحقوق والحريات منذ صدور الوثائق التأسيسية الأولى بعد الاستقلال، فإن الواقع ظل عصيا على تحويل هذه الحقوق والحريات إلى حقائق على أرض الواقع اليومي في ممارسة الأفراد، لتتجلى مظاهرها في المواطنة الفعالة لأفراد المجتمع، حيث ظلت إما نصوص تفتقد لقوة التنفيذ، أو مجرد وثائق لا تتيح للأفراد فرصا فعلية للاستفادة منها في حياتهم اليومية، كلها عوامل لم تسمح بتشكيل آليات تمكن المواطنة من غرس مبادئها في المجال السياسي والثقافي للمجتمع الجزائري، لهذا يبقى من أهم الرهانات الحالية للمجتمع، هو السعي لإيجاد التوازن بين المعنيين "الوطنية" و"المواطنة"، فهكذا صعب تكون فضاء عمومي يستطيع الأفراد من خلاله التعبير عن آرائهم وإدارة اختلافاتهم حول تدبير الشأن العام بما يخدم المصلحة العامة، فربما هذا ما يفسر عزوف المجتمع عن مواطنة فعالة ومسؤولة التي من شأنها أن تدفع الفرد إلى الاهتمام بقضايا مجتمعه ومستقبله ومصيره، فهذا العزوف لا يتجلى فقط في الامتناع عن المشاركة في الانتخابات سواء "التشريعية أو الرئاسية"، حيث لم تتعدى نسبة المشاركة على مستوى الوطن في آخر تشريعات (04 ماي 2017) 38.25% وهي نسبة أقل بكثير في كبريات المدن الجزائرية، ولكن حتى في التدبير اليومي العادي للشأن العام، كحالة الرمي العشوائي للنفايات بالفضاء العمومي.

فان المواطنة ليست سلعة تباع لتشتري أو تصدر، إنما عملية بناء وسيرورة منتظمة ومعقدة من النضالات والجهود، التي لا تقوم بها الدولة لوحدها، بل تحتاج الى جهود المجتمع بكافة مكوناته¹.

كان هذا التمهيد ضروريا لفهم ما يميز موضوع المواطنة في الجزائر فمن دون العودة إلى فترة حرب التحرير وقبلها الحركة الوطنية لفهم خصوصيات الاستعمار الاستيطاني الطويل الذي تعرضت له الجزائر، وأيضا السياسات المنتهجة في دولة الاستقلال، لا يمكن فهم ما يميز الطرح الجزائري من تميز وخصوصية عند الحديث عن موضوع المواطنة.

¹- Dominique Schnapper, *Qu'est-ce que la citoyenneté ?* op cit.

حيث يمكن التمييز بين عدة مفاهيم ومقاربات للمواطنة في الجزائر، فهو ليس مفهوما واحدا متفقا عليه، وهو الأمر الذي سيكون له الأثر البالغ على التجسيد الواقعي للمواطنة، لهذا نجد على الأقل المفهوم الرسمي للمواطنة، وفي المقابل، نجد الخطاب اللارسمي للمواطنة النابع من الممارسات اليومية لأفراد المجتمع، كحق المجتمع الجزائري في الاختلاف، ويبقى هذا ما يفسر عمق الصراع الموجود بين المجتمع الرسمي (الدولة من خلال المؤسسات والمنظمات الرسمية للسلطة) والمجتمع اللارسمي (الواقع المعاش لأفراد المجتمع)¹، لهذا يبقى الصراع القائم بين هاذين المستويين، هو صراع المشروع، أي محاولة كل طرف تجسيد قيمه ومعانيه التي يحملها في طياته، والتي تخدم مصالحه في الوجود والاستمرار، فهو صراع في المعنى²، فرغم انطلاق المستويين من نفس السياق التاريخي والاجتماعي (نفس البلد)، ونفس المرجعية (الدينية والمدنية)، إلا أنه يبقى كل مستوى يعبر عن مفهوم للمواطنة.

وهذا ربما ما يبقى يفسر لنا بوضوح أكثر، سبب اغتراب المجتمع عن فضاءه العمومي، واغترابه عن مواطنته، وعن دولته، لهذا نؤكد مرة أخرى أننا أمام مجتمع حضري في طريق التأسيس، يسود فيه على الأقل شكلا حتى لا نقول أشكال من الثقافات.

فبعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال تحتاج الجزائر اليوم إلى بناء مقاربة جديدة للمواطنة، مفهوما وممارستا، بعيدا عن القوة والتسلط، الاغراء وشراء السلم الاجتماعي، وهذا ما نلمسه من خلال وعي آخر في طريق التشكل، نمت بوادره منذ نهاية الثمانينات بدرجات مختلفة، ولكن عنوانه البارز هو المطالبة بمواطنة فعلية ترتبط بفضاء عمومي مشترك يسمح بتقاسم حرية المشاركة الإرادية والطوعية من خلال صوغ رأي عام يراقب الدولة في تسيير الشأن العام بما يخدم المصلحة العامة.

¹ - كما سبق توضيح ذلك بالتفصيل في الفصل الثاني من الباب الاول .

² - وللتعمق أكثر أنظر كتاب:

- Georges Balandier, *Sens et puissance*, PUF, 1971, 2^{ème} Ed, 1981.

ويبقى السياق العام لهذه الدراسة يقودنا حتما إلى إرهابات من صميم أنثروبولوجيا المواطنة¹ فضلا عن تخصصات العلوم الاجتماعية الأخرى، إلى مراجعة أطر التفكير في المقاربة الجزائرية لمفهوم المواطنة من زاوية الثنائيات المتناقضة: الرسمي واللا رسمي، الوطنية والمواطنة، الفضاء العمومي والفضاء الخاص، الدين والسياسة، المجتمع المدني والمجتمع السياسي...

فهذه الإرهابات المرتبطة بأنثروبولوجيا المواطنة هي التي قادتنا إلى التساؤلات التالية: ما هي تصورات المجتمع الجزائري للمواطنة؟ ما هي بواورها وتجلياتها؟ هل تبلورت المواطنة في مجتمعنا، من المنظور الأنثروبولوجي؟ ما معنى ومدلول هذه الكلمة في الفترة الراهنة؟ ما هي الممارسة الواقعية لها؟ ما هو تصور المجتمع الجزائري لمسألة الواجبات والحقوق المرتبطة بها؟ حيث يبقى المجتمع الجزائري الذي عانى من آثار الاستعمار، والذي اكتسب حق الجنسية غادات الاستقلال، وعاش الارهاب والتطرف الديني... يطمح إلى المواطنة من خلال ترقب كل التطورات الحاصلة في العالم من حوله، ومتطلعا أكثر الى اكتساب الحقوق والقيام بالواجبات المتعلقة بممارسة المواطنة، في ظل حركات وبواور تنبثق في عمق المجتمع، لهذا نحن نعتقد بمواطنة في سيرورة البزوغ من الأسفل²، أي من عمق تجارب المجتمع، حيث يقول: جمال الدين قريد" الكلمة الأخيرة كانت دائما للمجتمع الذي لم ينتهي من قولها بعد"³.

¹ -Catherine Neveu, *Anthropologie de la citoyenneté*, In *Anthropologie du politique*, (S/D), Marc Abélès et Henri-Pierre Jeudy, Armand Colin/ Masson, Paris, 1997, P07.

² - Abdelkader Lakjaa, *Algérie: Sens et enjeux d'une urbanisation par le bas*, in Maryse Carnes et Jean- Max Meunier, *Devenirs urbains*, Presses des Mines, Paris, 2014.

³ - Djamel Guerid, *L'exception algérienne, La modernisation à l'épreuve de la société*, Alger, Casbah Editions, 2007.

2- المواطنة بين الخطاب الرسمي والممارسة الواقعية، من منظور السكان:

إن فكرة تقبل هذا المزيج من الثقافات يساعدنا في رصد الأشكال المختلفة لدلالات المواطنة في هذا المجتمع، على الأقل المفهوم الرسمي للمواطنة الذي يقترب إلى حد كبير من نظيره الفرنسي، مع بعض الفروق الأساسية التي تفرضها الخصوصية، والتي نوجزها فيما يلي حسب بعض الملاحظين¹.

كون الخطاب الرسمي الجزائري يدعو بإلحاح على الواجبات، كرد فعل على بعض مميزات المجتمع الجزائري الذي هو أكثر مطالبة بالحقوق على حساب الواجبات، وأيضا كنتيجة لاعتقاد المسؤولين الجزائريين بأنهم أعطوا المواطن غالبية حقوقه، وأنه هو الطرف المقصّر ضمن أطراف علاقة المواطنة²، ومن بين ملاحظتنا الميدانية، أن هذا الإلحاح على الواجبات يظهر حتى في الخطاب الديني الرسمي حيث خصصت وزارة الشؤون الدينية خطبة الجمعة في المساجد³ حول موضوع: "المواطنة في القرآن والسنة النبوية"، حيث ركز إمام المسجد في أغلبية حديثه على "الواجبات" في تعريفه للمواطنة الإيجابية، حيث عرفها على أنها "ثقافة وسلوك حضاري بناء مرهون بأداء الواجبات تجاه الوطن والمجتمع" وتمثلت هذه الواجبات خاصة في حب الوطن والدفاع عليه من خلال أداء الخدمة العسكرية من طرف الشباب، دفع الضرائب، المشاركة في الانتخابات... الخ، ومن هذا الجانب يقترح علينا جيلالي المستاري إلقاء الضوء على العلاقة بين الخطاب الرسمي حول المواطنة ومضامين الخطب المنبرية في ثمانية مساجد بمدينة وهران⁴، حيث انطلقت هذه الدراسة الميدانية من السؤال التالي: إلى أي مدى يمكن أن تصب مضامين الخطب المنبرية في سياق مقتضيات الخطاب الرسمي حول المواطنة في الجزائر اليوم؟ ليخلص أن التركيز في هذه الخطب يبقى قائم أكثر على معاني الشعور بالواجب الوطني بعيدا عن المعاني ذات العلاقة بالحقوق والحريات

¹ - أنظر كتاب: منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة، وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

² - نفس المرجع.

³ - وهي خطبة موحدة عبر 48 ولاية خصصت حول موضوع: "المواطنة في القرآن والسنة النبوية"، وبثت على المباشر عبر قنوات التلفزيون الجزائري بتاريخ: 24 فبراير 2017

⁴ - جيلالي المستاري، فؤاد نوار، "رهانات الديني والسياسي في مدينة غرداية: فضاء عمومي أم فضاء جماعاتي؟ المرجع المذكور سابقا.

المدنية¹، لهذا يبقى الخطاب الرسمي يركز أكثر على مسؤوليات وواجبات الأفراد في المشاركة في الاستحقاقات الاجتماعية والانتخابات، أكثر من تركيزه على المشاركة الفعالة في الحياة السياسية بشكل عام.

كما تؤكد دراسة منير مباركية، أن المفهوم الرسمي للمواطنة في الجزائر، لا يخلو ليومنا هذا، من البعد التاريخي والنضالي والثوري، ذلك أن الحصول على بعض "الحقوق" والوصول إلى بعض المناصب السياسية السامية مشروط بموقف إيجابي شخصي أو عائلي من الثورة التحريرية²، مثلا تقول أحد المبحوثات³ لا يزال الوظيف العمومي يشترط وثيقة ابن الشهيد للتمييز بين المترشحين في الحصول على الوظيفة⁴، كما يؤخذ على المفهوم الرسمي للمواطنة: إعتداد الشرعية الثورية التاريخية بدل المنافسة الديمقراطية، إعتداد شرط الجنسية القائم على رابطة الدم بدل رابطة الأرض، إشتراط الدستور الجزائري بأن يكون رئيس الجمهورية مسلما...

وكلها عوامل لا تدعم المساواة وتكافؤ الفرص، بل تُصعّب حصول البعض على المواطنة الكاملة والمتساوية⁵، وفي هذا الصدد يدافع محمد حربي عن موقفه حتى آخر لحظة مقتنعا أن الجزائر المستقلة لا بد أن تبنى على المواطنة وليس على الانتماء الديني أو العرقي، من خلال كتابه المشهور "مواطنون أو مؤمنون"⁶.

¹ - حسن رمعون، الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة، منشورات مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، 2012.

² - منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة، وحالة المواطنة في الجزائر، المرجع المذكور سابقا.

³ - المقابلة الميدانية رقم: 03

⁴ - بعد مرور أكثر من خمسين سنة على استقلال الجزائر، لا تزال الشرعية الثورية قائمة، ولا تزال "الأسرة الثورية" تحظى بامتيازات خاصة، وبدأت بعض تلك الامتيازات تنتقل إلى أبناءهم، من خلال بعض أشكال التعويضات المالية والأولويات التي يتمتع بها هؤلاء في التوظيف وفي الحصول على السكن والقروض... وهو ما بات يُنظر إليه من طرف أبناء جيل الاستقلال على أنه تمييز في حقهم، وتكريس لعدم المساواة بين أبناء الوطن الواحد الذين لم يشهدوا حرب التحرير.

⁵ - نفس المرجع.

⁶ - Harbi Mohamed, *L'Algérie et son destin, Croyants ou citoyens*, Paris, Edition, Arcantère, 1992.

أما المواطنة في الخطاب اللارسمي والممارسات الفعلية لها في تجارب الحياة اليومية لأفراد المجتمع، هي تعكس قصورا في فهم المواطنة، وتكرس مفهوم "المواطنة السلبية والمادية"، التي تقوم على تحصيل الحقوق والامتناع عن أداء الواجبات.

ورغبة منا لفهم أكثر واقع المواطنة من جانبها اللارسمي، أردنا التعرّيج على تجليات المواطنة في تصورات الأفراد من خلال التساؤل عن أهم الحقوق التي تحصل عليها الفرد الجزائري، وكذلك أهم الواجبات التي يؤديها هذا الفرد اتجاه وطنه، حيث يبقى جوهر انشغالنا من وراء ذلك، هل نستطيع في الجزائر اليوم التحدث عن "الفضاء العمومي" و"المواطنة" و"المواطن" بعيدا عن الخطاب الرسمي؟

حيث كشف البحث الميداني من خلال طرح سؤال مفتوح على العينة حول أهم الحقوق التي تحصل عليها الفرد الجزائري في وطنه، فجاءت الإجابات تشمل عدة اقتراحات في نفس الإجابة¹، لهذا اتخذنا القرار في الوهلة الأولى بجمع الاقتراحات المتشابهة مثلا: رقم 01 العمل، رقم 02 السكن، رقم 03 العلاج، رقم 04 العمل والسكن معا، رقم 05 العمل والعلاج، رقم 06 العمل والعلاج والسكن معا، ولكن نظرا لعدم تجانس الإجابات وتشعبها صعب ذلك لكثرة الاقتراحات، ثم قررنا مع الاستاذ المشرف حساب تكرار كل إقتراح على حدا، مثلا في 320 مبحوث كم واحد ذكر حق تحصله على العمل، وهكذا تم أخذ وحصر جميع الإجابات بكل مصداقية حسب ما وردة في تصور المبحوثين.

فحسب المعطيات الميدانية، أخذ كل من التعليم المجاني 90% والحق في العمل 83%، إضافة الى الرعاية الصحية 76% والحق في السكن 69% الصدارة في الحقوق، [الجدول رقم: 04 أنظر الملاحق] ، حيث من الملاحظ أن مجمل هذه الاقتراحات تمثل عموما حقوق الانسان، وكثيرا ما يقع المزج بين حقوق المواطنة وحقوق الإنسان، فهناك من يرى أن حقوق الإنسان هي حقوق المواطنة وهناك من يميز بينها، باعتبار أن حقوق المواطنة تفصيلات لحقوق الإنسان، وعليه انطلاقا من كون

1- مثلا اجابة الاستمارة رقم: 001 أهم الحقوق التي تحصلت عليها هي مجانية التعليم، مجانية العلاج، حق العمل، وهكذا دواليك في باقي الاستمارات.

الدول تترجم في قوانينها حقوق الإنسان وتحاول تطبيقها يمكن القول أن حقوق الإنسان هي حقوق مواطنة، بينما تبقى حقوق المواطنة ليست حقوق الإنسان عامة لأنها تتعلق بإنسان بعينه الذي يحمل جنسية البلد المتواجد فيه، فعلى سبيل المثال ليست جميع الدول توفر مجانية التعليم لأفرادها مثل الجزائر، لهذا حقوق المواطنة تختلف من بلد لآخر بينما حقوق الإنسان عالمية مستحقة داخل التراب الوطني وخارجه.

ويبقى الدستور الجزائري ينص بصراحة الطبيعة الجمهورية والديمقراطية للنظام السياسي¹، ومبدأ المساواة بين المواطنين دون تمييز²، كما أقر صراحة غالبية الحقوق³ وحرية المواطنة⁴، وخصص لها أبوابا منفصلة، وحارب كل الممارسات التي تتنافى وقيم ومبادئ وحرية المواطنة⁵، كما يُمكن للمرأة⁶ ويشجع ويحرص على الوصول بها إلى المواطنة الكاملة على غرار الرجل، وهذا ما يشهده الواقع في مسيرة النضال التاريخي للمرأة الجزائرية الذي جعلها أكثر حفا من نظيراتها في الدول العربية الأخرى⁷، في التمتع بعدد حقوق المواطنة، ودعم مسار وجهود تمكينها ومساواتها بالرجل، فالיום وفي مختلف مجالات الحياة، تحتل المرأة الجزائرية مكانة معتبرة جدا، بل وتتفوق في بعض المجالات على الرجل، خاصة من ناحية عدد ونوعية المناصب التي تشغلها، وأيضا في الجانب التمثيلي للمرأة في اعتلاء المناصب السامية والانخراط في الأحزاب السياسية وفي مختلف المجالس المنتخبة⁸، وأمست ممارسات العنف ضدها تواجه من طرف مؤسسات مختصة وبتأطير وحماية قانونية⁹، وغيره من

¹ - أنظر: المادة 01 من الدستور الجزائري.

² أنظر المواد الدستورية التالية: 29، 51، 64، 140.

³ - أنظر المواد الدستورية التالية: 29، 30، 50، 53، 54، 55، 56، 57، 24، 33، 42، 39، 40، 43، 44، 49، 52، 69، 151

⁴ - أنظر المواد الدستورية التالية: 36، 37، 38، 41، 44

⁵ - أنظر المواد الدستورية التالية: 09، 27، 35، 42، 46، 47، 61، 62، 178، ومواد أخرى.

⁶ - أنظر على وجه التحديد، وبشكل خاص، المواد الدستورية التالية: 29، 31، 31 مكرر.

⁷ - منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة، وحالة المواطنة في الجزائر، المرجع المذكور سابقا.

⁸ - أنظر تطور التمثيل النسوي في البرلمان الجزائري من الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، حتى أصبحت نسبة 30% من المنتخبين في كل المجالس (المجلس الوطني، الولائي، البلدي) هي نسبة التمثيل النسوي، وحتى في البرلمان...

⁹ - وزارة منتدبة مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة التي تم إنشاؤها في سنة 2002، المجلس الوطني للأسرة الذي تم تنصيبه في مارس 2007، ليساهم في إثراء الاستراتيجية الوطنية لترقية المرأة وإدماجها، و تدعيم الهيكل الجمعي النسوي باعتماد عدة جمعيات تهتم بقضايا المرأة...

من الحقوق التي تحصلت عليها المرأة في السنوات الأخيرة ، ولعل من أهمها حقوق المرأة المطلقة.

فمن الملاحظ أن الإشكال لا يطرح في الجانب القانوني، ولكن في الممارسات حيث أن الممارسات غالبا ما تُفرغ القوانين من محتواها، وتُفشل أهداف غالبية سياساتها¹.

ولكن اجمالا، تبقى هذه الحقوق في مجملها ترمز للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال حق كل مواطن في توفير الحماية الاجتماعية والحق في الرعاية الصحية والحق في التعليم والحق في الغذاء الكافي والحق في المسكن والحق في التنمية المستدامة والحق في بيئة نظيفة، وتمثل الحقوق الاقتصادية أساسا بحق كل مواطن في الحصول على عمل مناسب، وأن تكون ظروف العمل ملائمة ومنصفة تستجيب للمعايير الدولية المتخصصة في المجال، وكذلك الحق في الحرية النقابية من حيث التنظيم والانضمام إليها، والحق في الإضراب... لكن تبقى معظم هذه الحقوق في أرض الواقع اليوم غير متوفرة بالقدر الكافي حسب ما صرح به المبحوث م. محمد² الشاب الجامعي الجامعي الذي يعاني من البطالة منذ أزيد من سبعة سنوات، كذلك الحاجة التي تعاني من عدة أمراض مزمنة والتي تروى معاناتها مع مصلحة الإستعجالات الطبية التي لا تريد استقبالها وهي في حالة حرجة من المرض، حيث يبقى المهم في هذه الحقوق إمكانية ممارستها وضمان تساوي الفرص للتمتع بها، فإذا كانت دائرة المعارف البريطانية، عرفت المواطنة، ب أنها: "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة"، كما ذكرنا سابقا، فإن جوهرها يقوم على تحقق جملة من الحقوق لا يمكن تصور قيام المواطنة بدونها، لأن انتزاع تلك الحقوق وممارستها فعليا وتحويلها إلى ثقافة سياسية معاشة في الواقع، يشكل الأرضية الملائمة لاستنابات الديمقراطية بوصفها ثقافة وسلوك للمجتمع، لكن من الواضح أن البيئة السياسية والاجتماعية تبقى غير مهياً بعد لممارستها بالشكل

¹ - Mohamed Mebtoul, *La citoyenneté en question (Algérie)*, Oran, Ed. Dar El Adib, Adib, 2013.

² - المقابلة الميدانية رقم 10.

المطلوب، فإن التحقيق الميداني بين لنا أن المجتمع بعيد كل البعد على طلب المواطنة، إنه بكل بساطة يطالب بالسكن، العمل، العلاج... وهي شروط أساسية لقيام المواطنة الفعالة وهذا ما نادى به النظام الديمقراطي لكي يصنع في المقابل المواطن السياسي الذي يضمن تكريس قيم المواطنة، فقبل المواطنة السياسية تقول: Anicet Le Pors هناك المواطنة الاجتماعية والمواطنة الاقتصادية¹، هذا ما تؤكد إجابات المبحوثين التي انحصرت عندما يتعلق الأمر بالحقوق السياسية، في الحق الانتخاب 20.6% فقط، [الجدول رقم: 04 أنظر الملاحق] حيث تبقى المواطنة الفعالة لا تتمثل فقط في حق كل مواطن في أن يكون ناخبا، بل ومنتخبا كذلك، وأيضا حقه في تولي المناصب العامة، وحقه في عضوية الأحزاب السياسية والتنظيم في الجمعيات التي يرغب في الانضمام إليها، بصفة عامة محاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال التدبير في الشأن العام، لهذا تبقى البنية الاجتماعية الهشة والمفككة تصعب من عملية تدارك المواطنة السياسية في المجتمع الجزائري، لهذا ينعدم فيه الرابط السياسي الذي يعبر عن المصالح العامة للمجتمع.

أما الحق في الحرية التي شملت الإجابات التالية للمبحوثين وهي: الحق في حرية الرأي والتعبير وكذلك حرية التنقل واختيار مكان إقامته وحرمة مسكنه، والحق في تكوين أسرة والعيش في كرامة... وهي في مجملها ترمز إلى الحقوق المدنية التي تبقى لا تتجاوز 38% في إجابات المبحوثين، [الجدول رقم: 04 أنظر الملاحق] كما يتمتع المواطن الجزائري "كفرد" عموما بهامش حرية معقول، خاصة حرية التعبير والمعتقد والحرية الأكاديمية... ولكن حريات المواطنة الجماعية مثل التجمع والتنظيم والتظاهر... وتلك التي تتم عبر وسائل الإعلام السمعية البصرية، لا تزال تعاني من قيود عديدة بعد أن كانت شبه محظورة في العشرية الدموية، ولهذا تحتل الجزائر مراتب متأخرة في ترتيب الدول.

ليبرز إلى العيان مطالبة العينة المبحوثة في توفير الحق في الأمن حيث يبقى من أصل 320 مبحوث 152 فرد يطالب بحقه في توفير الأمن والسلام، وهذا راجع إلى الوضعية

¹-Anicet Le Pors, *La citoyenneté*, Op cit, p 184.

الأمنية التي عاشتها البلاد خاصة في ما اصطلح عليه بالعيشية السوداء، وكذلك نشير هنا أن المطالبة بالأمن جاءت حتى كطلب لشباب من 10 إلى 19 سنة بكل من الأحياء الثلاث بوهران، كما سبق الذكر¹.

أما حقوق المرأة فتظهر ضئيلة جدا 14% في هذا البحث الميداني، حيث يبقى من أصل 160 امرأة، فقط 45 مبحوثة التي تصرح بتحصلها على بعض حقوقها، [الجدول رقم: 04 أنظر الملاحق] هذا الواقع الذي يبقى بعيد كل البعد عن تلك الشعارات الحكومية التي تضع حقوق المرأة في أولوياتها، حيث تصرح أحد المبحوثات أن حقوق المرأة لا تتمثل أبدا في بعض النساء التي استطعن منافسة الرجل في بعض الرتب ومراتب المهنية، ولكننا نبحت عن تلك الحقوق في الممارسات اليومية.

أما التطرق الى معادلة المواطنة من جانب الواجبات، فنشير إلى أن الدستور الجزائري يكرس أولا على كل فرد جزائري احترامه، واحترام قوانين الجمهورية²، يجب على كل مواطن أن يحمي ويصون استقلال البلاد وسيادتها وسلامة ترابها الوطني وجميع رموز الدولة، كما يعاقب القانون بكل صرامة على الخيانة والتجسس والولاء للعدو، وعلى جميع الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة³، وعلى كل مواطن أن يؤدي بإخلاص واجباته تجاه المجموعة الوطنية وإجبارية المشاركة في الدفاع عن الوطن، كما تضمن الدولة احترام رموز الثورة، وأرواح الشهداء، وكرامة ذويهم، والمجاهدين⁴، وبهذا يمارس كل واحد جميع حرياته، في إطار احترام الحقوق المعترف بها للغير في الدستور، لاسيما احترام الحق في الشرف، وستر الحياة الخاصة، وحماية الأسرة والشبيبة والطفولة⁵، إضافة إلى واجب دفع الضريبة للمشاركة في تمويل التكاليف العمومية حسب قدرة كل فرد، فكل المواطنين متساوون في أداء الضريبة⁶، كما يجب على كل مواطن أن يحمي الملكية العامة، ومصالح المجموعة الوطنية،

¹ - انجزت هذه الدراسة من قبل الاستاذ: عبد القادر لقعج لصالح جمعية صحة سيدي الهواري ويونيسيف الجزائر، من 15 أبريل إلى 15 جوان 2012 تحت عنوان: الهشاشة لدى الشباب من 10 إلى 19 سنة في حي سيدي الهواري، حي الصنوبر، ورأس العين، وهران، الجزائر.

² - أنظر: المادة 60 من الدستور الجزائري.

³ - أنظر: المادة 61 من الدستور الجزائري.

⁴ - أنظر: المادة 62 من الدستور الجزائري.

⁵ - أنظر: المادة 63 من الدستور الجزائري.

⁶ - أنظر: المادة 64 من الدستور الجزائري.

ويحترم ملكية الغير¹، وغيرها من الواجبات للأفراد اتجاه وطنهم واتجاه باقي أفراد المجتمع، من هنا أردنا التساؤل عن ما يحمله تصور المجتمع الجزائري في طياته عن الواجبات الفعلية التي يمارسها أفرادها، حسب تصور المبحوثين، فتم رصد ذلك من خلال طرح سؤال مفتوح على عينة البحث، "حسب رأيك، ماهي واجباتك بالنسبة لوطنك؟"

كما ذكرنا في السابق ولنفس الأسباب، كانت معالجة هذا السؤال بنفس طريقة تفرغ السؤال السابق، فجاءت هذه الاقتراحات لتعبر العينة المبحوثة من خلالها أن أهم واجب اتجاه الوطن هو حبه والدفاع عليه و إخلاص له، إضافة إلى إحترام النظام العام من خلال المحافظة على ممتلكاته، ومختلف مرافقه، إحترام قوانينه، وعدم تبذير المال العام...

كما انحصرت معظم الإجابات في إحترام جميع "الثوابت" والهوية الوطنية، حيث يصرح أحد المبحوثين " أن أهم شيء اتجاه الوطن هو احترام اللغة الوطنية والدين الاسلامي، راية الوطن، السيادة ورموز الوطن..."² كل هذه الواجبات تبقى حسب نظرنا تصب في خانة الوطنية أو الشعور بالانتماء إلى الوطن، حيث يعرفها الدستور الجزائري بأنها " الولاء المطلق للوطن والحفاظ على سلامته وأمنه مع الانسجام مع الكتلة الوطنية والعمل معها بإيجابية لخدمة البلاد، مع الحرص على الإدانة الكاملة لأي ولاء خارجي يمس بالدولة وشعبها"³ ويجب على كل مواطن أن يحمي ويصون استقلال البلاد وسيادتها وسلامة ترابها الوطني وجميع رموز الدولة.

فلطالما كان هناك قدر من التداخل يكتنف وعي مجتمعنا بين مفهوم "المواطنة" من جهة ومفهوم "الوطنية" و"الجنسية" من جهة أخرى، جراء الاستعمار الطويل كما أسلفنا الذكر، فتبقى الوطنية هي إحساس وجداني بضرورة الدفاع عن الوطن، واستمرار كيانه، والذود عن حرمة وصيانة وحدة أراضييه، وهو ما يحصل في لحظات اشتداد أي خطر على الوطن، كما هو الشأن عند الاستعمار والاحتلال أو أي تدخل

1- أنظر: المادة 66 من الدستور الجزائري.

2- المقابلة الميدانية رقم: 01.

3- أنظر: المادة 61 من الدستور الجزائري.

أجنبي، لهذا ارتبطت معاني المواطنة كثيرا بالوطنية وهذا ما صعب نضوج فكر وفهم مشترك للمواطنة، فهي ليست مجرد حقوق و واجبات، ولكنها أعمق من ذلك، فهي واعي وإحساس بالانتماء الى كيان اجتماعي وهوية سياسية.

لكن كذلك يتجلى مفهوم الواجبات حسب المستجوبين في المحافظة على تراث الوطن 27.8% من خلال المحافظة على عاداته وتقاليده وثقافته... بصفة عامة المحافظة على تراثه المادي واللامادي، وكذلك المحافظة على البيئة ونظافة الوطن 29.7% [الجدول رقم: 05 أنظر الملاحق] وهذا ما يبقى مهم لنا في هذه الدراسة حيث يصرح المستجوبون على أهمية المحافظة على البيئة ونظافة المحيط، وفي هذا تقول المبحوثة ف نعيمة¹ " واجبي الأول اتجاه بلدي عدم رمي النفايات وتربية أولادي على ذلك" لكنها نسبة ضعيفة فمن أصل 320 مبحوث نجد فقط 95 مبحوث (56 أنثى 39 ذكر) من يتطرق إلى أهمية البيئة والنظافة حيث دائما يظهر الجنس الأنثوي ويطغى عند الحديث عن النظافة في الفضاء الخاص، ولكن نلاحظ كذلك بروزه للاهتمام بنظافة الفضاء العام كامتداد لذلك.

وفي سياق آخر، استخرجت العينة في هذا البحث الميداني "الانتخاب" مرة كواجب يجب على الافراد تأديته اتجاه الوطن 24% ومرة أخرى كحق لهم يجب ممارسته 20.6% [الجدول رقم: 05 أنظر الملاحق] لكن ما هو ملاحظ في كلتا الحالتين هو ضعف اشكالية "الحياة السياسية" التي انحصرت في الانتخابات فقط وبنسب ضعيفة، حيث غيبت تماما أهمية المشاركة في الحياة السياسية لتدبير الشأن العام من خلال الانخراط والتكوين لأحزاب سياسية، الترشح للوظائف السامية والانتخابات، التمثيل السياسي والنقابي... هذا ما يدل على غياب علاقات من نوع آخر تربط السكان بالفضاء العمومي كسجال حر لمناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية للمجتمع من زاوية المواطنة، أي الانخراط في حياة جماعية خارج البيت.

¹.- المقابلة الميدانية رقم 14.

وإذا تطرقنا الى ذلك بمتغير الجنس نجد الانتخاب كواجب من أصل 77 مبحوث (29 ذكور-48 إناث) أما الانتخاب كحق من أصل 66 مبحوث (39 ذكور- 27 إناث) من هنا يظهر لنا مدى ضعف المواطنة المدنية والسياسية وانحصار أفراد المجتمع فقط على الواجبات، مع تفاوت طفيف بين الجنسين، وحتى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لا تزال منقوصة، أو لا تعطى وتوزع بطريقة عادلة، أو لا تعطى لمستحقيها الأصليين في كثير من أحيان.

ولكن تبقى الدولة الجزائرية تعترف بعدد الحقوق للمواطنين مثلما رأينا في الدستور والقوانين، وتكفل قسما كبيرا منها واقعيًا، بل وتتميز على دول عديدة أخرى بإعطاء حقوق إضافية في المجالات الاجتماعية مستفيدة من العائدات النفطية، ويتعلق الأمر ب: مجانية التعليم في مختلف الأطوار بما فيها التعليم العالي، دعم عديد السلع والخدمات، الإعانات والسكنات الاجتماعية الموجهة أصلا لذوي الدخل المحدود، مجانية الخدمات الصحية، وكالات دعم تشغيل الشباب...

ومع ذلك، يسجل الواقع الجزائري تقصيرا من جانب الدولة في عديد حقوق المواطنة، فحسب دراسة الاستاذ منير مباركية، تبقى بعض حقوق المواطنة السياسية لا تعدوا أن تكون حبرا على ورق، إذ يتم التلاعب بها ومصادرتها في الممارسة الواقعية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتجمع والتنظيم، إنشاء الأحزاب والجمعيات، تقلد المناصب العليا، الانتخاب والترشح، التعبير...

وهذا ما تأكد كذلك من خلال جل المقابلات الميدانية للدراسة حيث تنحصر المواطنة السياسية حسب تصور المبحوثين فقط في واجب الانتخاب، وإذا تعدى ذلك عند البعض فيتوقف فقط عند الانخراط في حزب سياسي أو الترشح، ولكن يبقى هذا الانخراط بدافع الحصول على المزيد من التسهيلات والعلاقات لاستعمالها بغرض كسب المصلحة الشخصية، حيث تقول أحد المنخرطات في حزب سياسي: "راني منخرطة في الحزب باه نضبر خدمة الولدي في مقر الولاية..."¹ ويصرح آخر: "أنا

¹ - المقابلة الميدانية رقم: 12.

ترشحت للانتخابات باه نخرج بخلصة مليحة في *La retraite* العيشة راها غلات يا بنتي...¹، فربما هذا ما يفسر عزوف المجتمع على تدبير الشؤون العامة لأنه لا يزال منغمس في تدبير شؤونه اليومية من خلال تدني المستوى المعيشي لأغلب أفراد المجتمع، حيث يبقى الأجر القاعدي في الجزائر، ورغم التطورات المحققة في السنوات الأخيرة، لا يكفل حياة كريمة للمواطن البسيط، ولا يؤسس لمواطنة فعالة، فلا تزال لقمة العيش الكريم هي الشغل الشاغل للمواطن الجزائري البسيط، وحتى المنتسب إلى الطبقة الوسطى، لهذا تطغى المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة في الجزائر من وجهة نظر المبحوثين.

وبشكل عام، يمكننا القول أن معادلة الحقوق والواجبات في الجزائر لا تزال مختلة، وتتراوح بين "الإفراط والتفريط" من قبل مختلف أطراف علاقة المواطنة²، وهو ما يعكس واقع المواطنة، الذي لا يزال يحتاج إلى إرساء ثقافة "القيام بالواجب ثم المطالبة بالحق" حسب المفكر مالك بن نبي في معادلة الحق والواجب³.

فالاتجاه الغالب اليوم، خاصة لدى الأجيال الشابة، هو اتجاه نحو تحصيل الحقوق في مقابل تجنب الواجبات والتهرب من أدائها ما أمكن، حيث يصرح أحد الشباب المستجوب " أنا نحوس على حقي وبس"⁴ وتنتشر مظاهر التقصير في أداء واجبات المواطنة بشكل ملفت، ويتجلى ذلك في الممارسات التالية: عدم احترام القانون، التهرب الضريبي، العزوف الانتخابي، التهرب من الخدمة العسكرية، عدم الإخلاص في العمل... هذا ما يفسر نسبة 30.3% [الجدول رقم: 05 أنظر الملاحق] عدم الالتزام بالواجبات التي تصرح بها العينة المبحوثة، حيث يقول شاب آخر " لا ألتزم بواجباتي لأنني لم أتحصل على حقوقي"⁵.

1- المقابلة الميدانية رقم: 07.

2- منير مباركية، المرجع المذكور سابقا.

3- مالك بن نبي، مشكلات الحضارة، شروط النهضة، ترجمة عمر مسقاوي، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر،

2012

4- المقابلة الميدانية رقم: 02.

5- المقابلة الميدانية رقم: 17.

لكن إشكالية المواطنة ليست مجرد حقوق وواجبات، وإنما هي كذلك ثقافة وسلوك وقيم مجتمعية وجملة من الآليات لضبط العلاقات الواجب اكتسابها والتمرس على أدائها لمعرفة كيفية انتزاع الحقوق وممارستها والقيام بالواجب وضرورة أدائه على أحسن وجه، لأن الاهتمام بالمواطنة ليس غاية في ذاته، وإنما المسعى هو تحقق مواطنة بخصائص ومواصفات معينة قادرة على المساهمة في انجاز الانتقال الديمقراطي، وذلك لن يكون إلا من خلال المواطنة الواعية القادرة على انتزاع حقوق المواطن كاملة، والمواطنة المسؤولة التي تدفع الفرد للقيام بواجبه خدمة للصالح العام، من هنا ظهر لنا مدى أهمية التطرق إلى معاني وتجليات كلمة "المواطن" في الجزائر، أي من خلال التصورات والتمثيلات التي يحملها المجتمع عن نفسه، عن كل ما هو مكبوت بداخل أفرادهم حول معاني كلمة "المواطن"، حيث تشير كلمة مواطن إلى جمع المواطنين، وهم مجموعة من الناس ينتمون غالبا إلى وطن واحد وعرق واحد ودين واحد ولغة واحدة لهم حقوق مدنية وسياسية واقتصادية قد تختلف حسب أنظمة الحكم حيث في الأنظمة الديمقراطية المواطن هو شخصية قانونية لها الحق في التعبير والانتخاب لكن في الأنظمة الملكية أو الدكتاتورية المواطن هو شخصية قانونية لكنه لا يتمتع غالبا بحق الانتخاب.

3- "المواطن" من خلال المشاركة في الحياة الجماعية بالجزائر:

يبقى "المواطن" هو جوهر العلاقة التي تتأسس عليها المواطنة، وتحدد هذه العلاقة من خلال مدى تمتع المواطنين بالحقوق السياسية والقانونية، الاجتماعية والاقتصادية، الثقافية... وذلك من خلال عقد اجتماعي بين المجتمع والسلطة السياسية، يضمن المساواة بصرف النظر عن الدين والعرق، المذهب، الجنس... لكن تبقى المواطنة تأخذ فعاليتها من مدى مشاركة المواطنين في الحياة الجماعية والجموعية، بقدر من التحمل للمسؤولية وأداء للواجبات، لكن يبقى هذا مرهون كذلك من خلال مدى تحصل المواطنين على جملة من حقوق مثل: الحق في ممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي، الحق في تكوين أحزاب وجمعيات، نقابات، الحق في التصويت والترشح، الحق في التعبير وتظاهر... فوظيفة المشاركة تعني مشاركة المواطنين عبر هيئات المجتمع المدني في تدبير الشأن العام وفي المساهمة في الحوار والنقاش السياسي داخل الفضاء العمومي¹، كما نقصد بالمشاركة التعبير عن صفة المواطنة بشكل كامل.

فتبقى المواطنة هي الإطار الأخلاقي والمسؤول لوجود المجتمع المدني ولأنشطته، لأن تكريس قيم المواطنة هو الضامن لحق المشاركة العمومية التي على أساسها تنشط الديمقراطية، فإذا كانت المواطنة الحديثة هي "أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالاً"²، فإن ذلك يمر حتما بوجود "المواطن" المسؤول المستعد للدفاع عن حقه والقيام بواجباته، وليس ذلك الفرد غير المبالي بالمشاركة في الشأن العام، والمتنازل عن حقوقه والمستلم لأنواع الظلم والاضطهاد، من هنا الآليات التي تسمح بترسيخ قيم المواطنة المسؤولة، التي من شأنها الدفع بالإنسان إلى الاهتمام بقضايا وطنه وشؤون مصالحه المشتركة والعامية، هذا ما يمكن أن نطلق عليه "المواطنة المسؤولة"، المواطنة "الفعالة والمتفاعلة"، التي تتجاوز حدود الحقوق والواجبات إلى العمل على تطوير الوطن، لتعبر ممارسة المواطنة من هذا المنظور، عن القدرة في العمل وفي إبراز إرادة تحقيق فعل المواطن، وهو ما يدل على ممارسة المواطنة في إشارتها إلى

¹ - Abdrrahmane Rachik, *La société contre l'état : Mouvements sociaux et stratégie de la rue au Maroc*, Ed. La Croisée des Chemins, Coll. Essais, 2016.

² -Dominique Schnapper, *Qu'est-ce que la citoyenneté?* Op cit.

ضرورة وجود فضاءات لمشاركة مفتوحة في وجه الجميع، فيمكن ممارستها بشكل علني وعمومي عن طريق التعبير والمشاركة داخل جماعة أو أي شكل من الهيئات والتكتلات، وهو ما يخول لها صفة الفعل المنفتح على العموم والمنخرط في الجسم الاجتماعي، من خلال النشاط العمومي بما أنها تقوم بشكل شامل على المشاركة في الحياة المجتمعية وبشكل خاص على المشاركة السياسية ما دامت السياسة تعني تدبير الشأن العام.

لكن مطالبة المواطن بالاهتمام بالشأن العام والمشاركة السياسية، ينبغي أن تسبقها عمليات تنشئة اجتماعية وتثقيف مدني تعطي للمواطن القدرة على استيعاب متطلبات الحياة السياسية ومعرفة حقوقه و واجباته وحدود مسؤولياته¹، والوعي بهذه القيم يجعل المواطن يقوم بواجباته اتجاه الدولة والمجتمع، كدفع الضرائب والخدمة الوطنية، وعيا بأن تلك الضرائب تشكل دخلا للدولة بواسطته يمكنها أن تسدد راتبه الشهري، وأن تشييد المرافق العامة، ووجود هذه المرافق العامة والخدمات التي تقدمها، هي التي تضمن له حقوقه المختلفة، ويبقى الوعي بكل ذلك يزيد الإحساس بالمسؤولية لدى المواطنين، اتجاه مؤسسات الدولة وضرورة الحفاظ عليها وتطويرها.

ولكن أمام جملة السلوكيات التي تطرقنا لها سابقا لدى أفراد مجتمعنا، خاصة تلك المتعلقة بعدم احترام القانون وأملاك الدولة، وانتشار اللامبالاة وانعدام الاهتمام بالشأن العام والمشاركة السياسية، عدم الاهتمام بالفضاء العمومي، رمي النفايات... وهي عوامل من بين أخرى، ساهمت في نحت تصور لمعاني ودلالات كلمة "المواطن" في المجتمع الجزائري.

هذه السلوكيات التي ارتبطت خاصة بممارستها بالفضاء العمومي، تجرنا حتما للتساؤل عن معاني وتصورات كلمة "المواطن" حسب نظرة وتصور الجزائري، التي من خلالها نحاول الوقوف على حقيقة واقع المواطنة والديمقراطية في الجزائر؟ وبهذا الغرض تم طرح سؤال مفتوح على المبحوثين كالتالي: " حسب رأيك، ماذا تعني لك

¹ - سعيد عبد الحافظ، المواطنة: حقوق و واجبات، الناشر: مركز ماعت للدراسات القانونية والدستورية، القاهرة، 2007، ص 11.

كلمة "المواطن"؟ " لتأتي الإجابات حول هذا السؤال تحمل وتعبر عن معاني كثيرة متنوعة ومتناقضة في نفس الوقت.

فقد انقسمت هذه الإجابات على هذا السؤال إلى موقفين متعارضين: أولهما اقتراحات تحمل معاني مختلفة لكلمة "المواطن" مثل الانتماء إلى الأرض أو البلد أي "المواطن" هو كل فرد ولد في هذا البلد، ينتمي إلى هذا البلد بنسبة 15.6%، [الجدول رقم: 06 أنظر الملاحق] أو مفاهيم أخرى تدل على الجانب القانوني أو الانتماء الإداري للأفراد كمواطنين مثلاً: "المواطن" هو كل فرد يتمتع بالجنسية الجزائرية 12.8% فالمواطنة هي أيضا رابطة قانونية وسياسية بين الشخص والدولة تترتب عليها حقوق والتزامات¹، كما تراوحت الإجابات كذلك باعتبار "المواطن" هو من يخدم البلد ويساهم في تطويره وبناءه بنسبة 11.6%، حيث يقول أحد المبحوثين: "أن المواطن الفعال هو من يساهم في تنمية البلاد"²، إضافة إلى اعتبار "المواطن" هو كل فرد له حقوق وعليه واجبات 20.3% أي جميع أفراد البلد لهم حقوق باعتبارهم مواطنين ضمن هذا البلد وفي المقابل عليه واجبات اتجاهه وهذا التعريف يبقى خاصة متداول في مختلف وسائل الاعلام والدعاية أو ما يمكن أن نصلح عليه بلغة الخشب، من هنا يمكننا أن نلخص من كل ما سبق أن المواطنة هي كلمة تدل على طبيعة العلاقة العضوية التي تربط ما بين الفرد والوطن الذي يكتسب جنسيته، وما تفرضه هذه العلاقة أو الجنسية من حقوق وما يترتب عليها من واجبات تنص عليها القوانين والأعراف، وتتحقق بها مقاصد حياة مشتركة يتقاسم خيراتها الجميع، كما يقصد بها أيضا انتساب الفرد إلى وطن له فيه ما لأي شخص آخر من الحقوق التي يكفلها الدستور، وعليه ما لأي شخص آخر من الواجبات التي يفرضها الدستور³، فهي أولا وضع قانوني يخول حقوقا وواجبات الجماعة، وهي ثانيا مجموعة من الأدوار الاجتماعية المتميزة، وهي ثالثا مجموعة من الخصال والقيم التي تعتبر ضرورية لوجود "المواطن الفعال"، فالمواطنة إذن هي

1- شريف أمين فرج، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية، مصر، دار الكتب القانونية، 2012، ص 27.

2- المقابلة الميدانية رقم 10.

3- شريف أمين فرج، نفس المرجع.

وضعية ووظيفة وخصال اجتماعية لا يمكن معاينتها إلا داخل الجماعة وبالتالي داخل الفضاء العمومي.

لكن إذا تم جمع كل هذه الإجابات نجد أن أكثر من 60% من أفراد مجتمع البحث الذين أدلو بمختلف هذه الاقتراحات يقابلهم 36.3% من نفس العينة التي تعبر عن شيء آخر إلا "المواطن" فهي نسبة مرتفعة في نظرنا، [الجدول رقم: 06 أنظر الملاحق] موزعة على بعض الاجابات التي تحمل معاني غير "المواطن" 13.4% أي اجابات تعبر عن كل شيء إلا "المواطن" وكذلك عدم الاجابة على هذا السؤال أو كما كتب بعض المبحوثين لا أدري معنى كلمة "المواطن" 11.6% اضافة إلى من صرح أن هذه الكلمة لا تعني له أي شيء، أو كما تقول المبحوثة " المواطن هو المحقور والمغبون في هاذ البلاد..."¹ بنسبة 11.3%. [الجدول رقم: 06 أنظر الملاحق].

لهذا تطرح محاولات تكريس وتجسيد مبدأ المواطنة مجموعة من الإشكاليات التي يعتبر الخوص في بعض تفاصيلها ضروريا لفهم أقرب لواقع المواطنة في الجزائر ومعاني كلمة "المواطن" بصفة عامة.

في هذا السياق، يمكن العودة إلى الخصوصية الاستعمارية ومخلفاتها الثقيلة على المواطنة في الجزائر ومن أبرزها: فرض شكل الدولة القومية الحديثة وما ترتب عنها في مسألة الانتماء والولاء والثقة والشرعية، من خلال إرساء علاقة الحاكم بالرعية، وما خلفه الاستعمار على مختلف أشكاله من قيما نفسية واجتماعية سلبية في هذه المعادلة، وربما هذا ما يترجم ضعف ثقة أفراد المجتمع بالدولة من خلال مختلف السلوكيات اليومية، اضافة إلى تركة الاستعمار التي ساهمت في خلق انقسامات على أساس لغوي وثقافي وأحيانا أخرى على أسس عرقية وطائفية ومذهبية الى يومنا هذا²، ومن جهة أخرى، تبقى المواطنة هي إحدى ضحايا الاقتصاد الريعي³ المنتهج في

¹ - المقابلة الميدانية رقم: 19.

² - المطالبة باللغة الامازغية، الصراع المذهبي في بريان، الصراع بين التيار السني والشيعي، الطائفة الاحمدية...

³ - عبد الله جناحي، المفهوم الريعي للمواطنة، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2325، 16 يناير 2009، على

الخط: <http://www.alwasatnews.com/2325/news/read/33614/1.html>

الجزائر جراء الثروة النفطية التي انعكس سلبا في تكريس علاقة الحاكم بالرعية¹، مما ساهم في تصاعد المواطنة المادية والسلبية مقابل تدني جانبها الفعال والمسؤول.

ومن خلال المقابلات الميدانية يطرح الشاب م محمد² مسألة المواطنة من جانب الخدمة الوطنية (العسكرية) حيث تبقى الخدمة الوطنية في الجزائر، من مقاربة المواطنة في بعض الإشكاليات المتعلقة "بالتمييز واللامساواة" من جهة، وبعدم الالتزام بها من طرف الشباب من جهة ثانية، حيث يصرح المبحوث: أنها لا تعني سوى الذكور ولا يتم التجنيد الكامل ويستفيد البعض دون الآخرين من الإعفاء، وهي سبب البطالة التي أعاني منها لأكثر من سبعة سنوات، ولهذا يبقى الشباب الجزائري يتهرب من أدائها بطرق مختلفة...

كما يمكن تحليل الإجابات التي تعبر عن كل شيء إلا "المواطن"، ويظهر ذلك من خلال العبارات التالية: "المواطن" هو لا شيء، "المواطن" هو الذي يعاني من الحقرة، من الغيبة، من الرشوة... الخ بالتعبير المحلي للمبحوثين، لهذا يبقى انتشار الفساد في حد ذاته علامة تعكس حقيقة واقع المواطنة في الجزائر، لما يمكن للفساد أن يؤثر سلبيا، وبشكل كبير على المواطنة، ويفسد عديد القيم التي تتأسس عليها، وذلك من خلال اغتراب الأفراد عن دولتهم وقانونها، بسبب فقدان ثقتهم من خلال عدم تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين، مما يصادر أي مبادرة لأفراد المجتمع في تكريس مبادئ المواطنة، في هذا الصدد تقول أحد المبحوثات أن "الواسطة والرشوة من أهم وسائل قضاء المصالح الشخصية في بلادنا، حتى في أبسط حقوقنا، فأين هي المواطنة مقابل الشكارة (الشكارة بمعنى كيس من المال يقدم كرشوة)..."³

كل هذا أدى الى تحديات وظواهر نعيشها اليوم، ونشير هنا إلى بروز الولاءات الجغرافية الضيقة (الجهوية والولائية)، بروز روح "اللامسؤولية"، المخدرات وأشكال الفساد الأخرى، اقتصاد اللارسمي، الحرقة... هي ظواهر اجتماعية قد تبدوا وكأنها

³ - التمييز بين سكان الجنوب والشمال.

² - المقابلة الميدانية رقم: 13

³ - المقابلة الميدانية رقم: 12

مشاكل معتادة وموجودة في أغلب المجتمعات، ولكنها في الجزائر هي أشد أثرا على المواطنة، وهي كلها ظواهر تسمح لنا بمقاربة المواطنة من الأسفل، أي من جانبها الأعمق والأعقد فهما وتحليلا (المجتمع الواقعي).

وقد تجلى ذلك في حدة ممارسات التمييز وتنوعها، رغم أنها تتفاوت من مجال لآخر وهي أكثر بروزا في المجالات التالية: الخطاب والمعاملات العامة، السياسة والمناصب العليا، التوظيف خاصة في القطاعات الإستراتيجية، السكن، التعليم... ويجدر الإشارة هنا، أن التمييز لا يبنى غالبا على خلفيات عرقية أو دينية... بقدر ما يبنى على تقدير المصالح الشخصية والفساد المرتبط بها، لهذا أصبح يظهر في القطاع العام أكثر منه في القطاع الخاص، نظرا لحرص هذا الأخير على ضمان معيار الكفاءة والأداء، حيث تقول المبحوثة: "أصبحت المؤسسات العامة هي التي تحقر "المواطن" من أجل تحقيق المكاسب الشخصية"¹، ويقول آخر: " يحقروننا لأننا لا نعرف القوانين"²، حيث يلعب وعي الأفراد والجماعات بمفهوم المواطنة ومضمونه دورا مركزيا في تكريس هذا المفهوم وتجسيده على أرض الواقع، فان ابتعاد الأفراد واغترابهم عن دولتهم هو العامل الذي يكبح من عملية تكريس مبادئ المواطنة الفعالة وحصرها فقط في جملة الحقوق والواجبات.

لهذا يبقى حسب مهم تفعيل دور الأسرة والمدرسة والمسجد والمجتمع المدني، وسائل الاعلام... في هذا المجال، لما لهذه المؤسسات من بالغ الأثر على التوعية بقيم المواطنة وتكريسها في المجتمع، مع ضرورة سن واعتماد قوانين وإجراءات ردية ضد عديد الظواهر المنافية والمعادية للمواطنة من قبيل المحسوبية والجهوية والولائية، والتزام الجدية والصرامة في تطبيقها، حيث يبقى غياب الثقافة السياسية والاقتصادية والفكرية المناسبة جعل من المواطنة في الجزائر مجرد شعار ترفعه أطراف السلطة،

1- المقابلة الميدانية رقم: 20

2- المقابلة الميدانية رقم: 18

وتطالب به أطراف المعارضة وعموم الشعب دون أن تكون له تطبيقات وانعكاسات واقعية مكتملة¹.

لهذا تبقى الجوانب الناجحة في النماذج الغربية الديمقراطية للمواطنة، تعود أسسها وأسباب نجاحها إلى كونها نابعة من سيرورتها التاريخية، ومن ثقافة مجتمعها وعاداته، وليست نماذج مستوردة، ومفروضة على المجتمع، من هنا يتجلى لنا مدى أهمية البحث عن قيم المواطنة من خلال مدى مشاركة أفراد المجتمع في الحياة الجماعية داخل الفضاء العمومي؟ ونقصد بالمشاركة العمومية في الحياة الجماعية كل فعل يهم أو ينبع من الجماعة لينتفع به كل المواطنين ويكون متاحا للجميع داخل الفضاء العمومي.

ولرصد هذا الهدف تم طرح سؤال مفتوح على أفراد العينة بالشكل التالي: " في نظرك، في ماذا تتمثل مشاركة المواطن في الحياة الجماعية (خارج البيت)؟" بغرض كشف النقاب عن الطريقة التي يتصور بها أفراد المجتمع الحياة الجماعية داخل الفضاء العمومي في المدينة الجزائرية.

الجدول رقم (03) مشاركة المواطن في الحياة الجماعية حسب رأي العينة:

النسب المئوية	العدد	مشاركة المواطن في الحياة الجماعية
33.8%	108	الحياة الجماعية / الحياة الجموعية
19.1%	61	الحياة السياسية
29.7%	95	الأعمال التضامنية
17.5%	56	حملات التوعية والتنظيف
100%	320	المجموع

ومن خلال المعطيات الميدانية يبدو لنا أن الحياة الجماعية والجموعية تحتل الصدارة في اهتمامات وممارسات المجتمع في خضم الفضاء العمومي 33.8% حسب تمثيلات العينة المبحوثة، نقصد هنا بالحياة الجماعية والجموعية حسب تصريحات المبحوثين،

¹ - منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة، وحالة المواطنة في الجزائر، المرجع المذكور سابقا.

علاقات العمل، الانخراط في جمعيات، نقابات، نوادي رياضية، مشاركة أفكار آخر... لتليها بنسبة متقاربة 29.7% وهي الحياة الجماعية من خلال جميع الأعمال التضامنية بين أفراد المجتمع، وتظهر الروح التضامنية للمجتمع وتشتد خاصة في الأحران (الجنازة- المرض) ولكن يطغى أيضا هذا التضامن من خلال مختلف طقوس وعادات المجتمع في الأعياد والمناسبات السعيدة (عيد الأضحى- الأعراس)، مساعدة الآخرين، الأعمال الخيرية والإنسانية... ربما هذا يرجع الى طبيعة الرابط الاجتماعي أي تلك العلاقة التي تتأسس مع الأفراد الذين يتقاسمون فضاء اجتماعي محدد أي المكان الجغرافي الذي يعيش فيه الفرد مع جماعة معينة الذين يتقاسمون رابط إجتماعي معين فيبقى هذا الرابط هو عملية معقدة بحيث يمتاز بتاريخ إجتماعي، حددته التجربة الاجتماعية التي تعيشها جماعة معينة¹.

حيث انتقل الرابط الإجتماعي من المرحلة الأولى البسيطة التي سماها دوركايم بالطبيعة الآلية، التي عبرت عن العلاقات التي أقامها الأفراد المكونين للعائلة، أي الرابط الدموي المبني على تضامن الإخوة، إلى تضامن آخر من طبيعة عضوية مبنية على أساس الإختلاف².

كما تطور الرابط الإجتماعي وكبر وتعمق على الرابط الدموي عندما ظهر الرابط الديني ولكن مرتبط على أساس انتماء ديني، ثم تظهر المرحلة التعاقدية وهنا تكونت جماعة اجتماعية أكبر من سابقة (دينية) وذلك لتدخل المصالح والصراعات الاجتماعية التي كونت أفكار جديدة دفعت ببناء رابط اجتماعي جديد، تطور لكي يشمل جماعات أعقد من تلك التي ظهرت في الرابط الديني، تظهر هذه الجماعة مع الوعي السياسي الذي يدفع الأفراد للتضامن والترابط مع بعضهم البعض من خلال المصلحة المادية التي تفوقه المصلحة الروحية³.

¹ - Pierre Bouvier, *Le Lien Social*, Gallimard, Coll. Folio, Paris, 2005.

² -Emile Durkheim, *De la division du travail social*, op cit.

³ - Pierre Bouvier, *Le lien Social*, op cit.

فيبقى الرابط الاجتماعي في الجزائر لا يزال مبني بصفة ملحوظة على العلاقات العائلية والروابط الدينية، منه من الرابط المبني على المصلحة المشتركة (29.7% تمثل الأعمال التضامنية)، وتبقى العائلات الجزائرية متمسك وتقوي أكثر الرابط الاجتماعي العائلي المبني على رابط الدم والقرابة، وكذلك الروابط المبنية على الدين، لكن إذا تم الجمع بين الحياة الجماعية، الحياة الجموعية، الحياة السياسية، حملات التنظيف 70.3%، كلها إجابات تدل على بروز روابط جديدة بين أفراد العينة، تختلف عن الروابط الدينية والدموية وحتى الجوارية، تدل على أن المجتمع في مرحلة البحث عن قيم جديدة وروابط جديدة مبنية على المصلحة المشتركة والمكانة الاجتماعية المتشابهة، فالمجتمع هو في مرحلة صنع وتأسيس لثقافة جديدة من نوع آخر « une urbanité en émergence »¹.

أما الحياة السياسية فهي تظهر ضعيفة 19.1% حسب تصور المبحوثين مقارنة بالحياة الجماعية، حيث يقول مبحوث في هذا الشأن: " من الأفضل أن يبتعد الفرد بنفسه عن الحياة السياسية فتلك مسؤولية القادة والحكومات فقط"²، وتقول أخرى: " صنع القرار السياسي في رأيي مسألة صعبة ومصيرية لذا فليس كل فرد قادر على الاشتراك فيها"³ هذا ما يعكس ضعف المواطنة السياسية التي تضمن الحقوق الخاصة بالمشاركة في إدارة الشأن العام للبلاد من المشاركة السياسية التي تنحصر حسب تصور المبحوثين في الحق في التصويت والانتخاب فقط، فربما حالة الاستعصاء السياسي التي عرفت البلاد بعد الاستقلال، والتي أفقدت مؤسسات الدولة كثيرا من مصداقيتها، هي التي تفسر لنا هذا العزوف السياسي، ولا تسمح للمواطن بالارتقاء الى انتزاع حقوقه السياسية لتكريس قيم المواطنة ولترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية، كحق كل مواطن في أن يكون ناخبا ومنتخبا والحق في تولي المناصب العامة، والحق في عضوية الأحزاب السياسية والتنظم في الجمعيات والتكتل في النقابات، من خلال

¹ - Abdelkader Lakjaa, *L'abiter identitaire, Eléments pour une problématique d'une urbanité en émergence*, op cit .

² - المقابلة الميدانية رقم:18.

³ - المقابلة الميدانية رقم:15.

المشاركة الفعلية للمواطن في تسيير شؤونه، فنقول أحد المبحوثات " لا وجود للتغيير والحوار لهذا لا تهمني السياسة، ولا أقبل أبدا أن أكون مجرد رقم في القائمة الانتخابية لتتباها بها السلطات، كإعطاء للمرأة حقوقها السياسية..."¹

فيبقى المجتمع بعيد للارتقاء بهذه الحياة السياسية إلى تلك المواطنة الواعية التي تجعل المواطن يدرك أن له حقوق على الدولة لا يقبل التنازل عنها، وعليه مسؤوليات من واجبه السعي لتأديتها، انطلاقا من أن السلطة وجدت لخدمة الشعب، وأن الحاكم ليس إلا موظفا ساميا من موظفي الدولة والتعامل معه يجب أن يكون من تلك الزاوية دون أي اعتبارات أخرى، فالمواطنة الواعية من خلال المشاركة السياسية، هي التي تدفع إلى التعايش والانسجام والاندماج بين مختلف مكونات المجتمع والدولة، وأن ذلك لا يلغي الاختلاف والتنوع والتعدد الثقافي في المجتمع الواحد، و أن الطريق إلى ذلك ينبغي أن يتم عبر الحوار في جو من الحرية والمشاركة وتعميق الحس المدني، وضرورة القيام بالواجب تجاه المجتمع والدولة، وتنمية الشعور بالانتماء للوطن والاعتزاز به، باعتبار تلك القيم هي وحدها التي تؤسس لممارسة ديمقراطية، وتسمح بترسيخ ثقافة المواطنة.

ليبقى البحث الميداني يؤكد مرة أخرى على أن المجتمع بعيد كل البعد على طلب المواطنة، أو لا تزال هذه المواطنة في طور التشكل والنضوج، هذا ما يترجم مدى ضعف هذه العلاقات للسكان مع فضاءهم العمومي، وكأن الفرد الجزائري سمح وترك الفضاء العمومي حكر على الدولة فقط، ودليل ذلك ضعف الانخراط في الحياة الجموعية والسياسية... وهنا يغيب دور المجتمع عنه، وكأنه يؤدي بنا إلى التفكير في اتجاهات أخرى، لهذا يمكن القول أن السلوكيات تتهيكل على ضوء التصورات وهذه الأخيرة هي التي تملي السلوكيات الفردية والجماعية للأفراد داخل الفضاء العمومي في الجزائر، حالة رمي النفايات مثلا، التي تعكس نسبة مشاركة المواطن في الحياة الجماعية من خلال تنظيم الحملات التطوعية للتوعية وتنظيف الفضاءات العمومية 17.5% حسب رأي المبحوثين، ولكن رغم ضعف هذه النسبة، إلا أنها تشكل قلب

¹ - المقابلة الميدانية رقم:03.

اهتمامنا في هذه الدراسة، وقلب أنثروبولوجيا المواطنة، فمن خلالها يمكن أن نستشف بؤادر المواطنة الفعالة النابعة من الحياة اليومية لأفراد المجتمع.

ومن خلال ما سبق ورغبة منا في التعرف أكثر وأحسن على تصورات وممارسات السكان الخاصة بالفضاء العمومي من زاوية المواطنة الفعالة تطرقنا للبحث عن مدى رغبة الأفراد للمشاركة في حملات التنظيف.

الجدول رقم (04): يشير إلى رغبة الأفراد للمشاركة في حملات التنظيف:

النسب المئوية	العدد	مدى رغبة الأفراد للمشاركة في حملات التنظيف
45%	144	نعم
55%	176	لا
100%	320	المجموع

فأكثر من نصف العينة 55% من الأفراد لا يرغبون في المشاركة بمختلف حملات التنظيف للأماكن العمومية، رغم كون الإهتمام بالنظافة بُعدًا ثقافيًا ذا أصل ديني، فالنظافة من الأمور التي أوجبها الشريعة الإسلامية وجعلتها سمة أساسية من سمات المؤمنين، وهذا في قوله صلى الله عليه وسلم: "تنظفوا فإن الإسلام نظيف" وفي قوله كذلك: "النظافة تدعوا إلى الإيمان والإيمان مع صاحبه إلى الجنة" فان الديانات السماوية تضع القذارة بمثابة الخطيئة، في حين النظافة تقرب المرء إلى الله وربما هذا ما أشاع القول أن "النظافة من الإيمان والوسخ من الشيطان".

النظافة هي ليست مصطلح يتم حصره في عدة كلمات، إنما هي مفهوم كبير يترتب عليه أو يندرج منه سلوكيات لها التأثير الكبير على المجتمع والبيئة، فهي إذا ما تم التركيز عليها وتطبيقها بشكل جدي، يظهر مدى رقي المجتمع، لكن يبقى الواقع يعكس سلوكيات غير ملتزمة بقواعد النظافة، وبالتالي حدوث التلوث بمختلف أشكاله خاصة عبر الفضاءات العمومية، فإلى ماذا يعود ذلك حسب تصورات المبحوثين؟ رغم أن هذا المجتمع سباق في رغبته ومشاركته في تنظيف المساجد مثلا، ويظهر ذلك جليا

من خلال ممارسات السكان داخل المسجد كحالة استثنائية داخل الفضاء العمومي الذي يتم تنظيفه باعتباره مجال مقدس¹، حيث يؤكد Roger Caillois مدى العلاقة بين المقدس والإنسان ومدى تأثيره على السلوك والثقافة السائدة، فهو يقول: « *Le sacré est ce qui donne la vie et ce qui la ravive* »²

كون أن معظم السكان يقومون برمي النفايات فالبعض منهم يرى ذلك مانعاً للمشاركة في تنظيف الشارع على حدّ تعبير أحد المبحوثين " واحد ينظف و واحد يقيس"³، ولكن نلاحظ ارتفاع رغبة المشاركة لدى الأفراد مع ارتفاع المستوى التعليمي للعينة أي كلما إكتسب الفرد ثقافة حضرية تمكنه من تهذيب سلوكه اتجاه عدم رمي النفايات في الشارع، فمع ارتفاع المستوى التعليمي يزداد ارتفاع الوعي البيئي لدى أفراد الأسر.

هذا ما يؤكد دور المجتمع المدني للمحافظة على البيئة بصفة عامة وترسيخ قيم النظافة بصفة خاصة وكذلك دور التربية البيئية التي تقع على عاتق كل من التعليم النظامي من خلال المؤسسات التربوية وكذلك من خلال التعليم الغير نظامي أي العائلة، القانون، الدين، الجمعيات، أي المجتمع المدني.

¹ - Mircea Eliade, *Le sacré et le profane*, Ed. Gallimard, 1965.

² - Roger Caillois, *L'homme et le sacré*, Ed. Gallimard, 1963.

³ - المقابلة الميدانية رقم: 07.

خاتمة الفصل:

تعددت الرؤى حول مفهوم المواطنة وهي في شكلها البسيط انتماء الانسان إلى الدولة التي ولد بها أو هاجر إليها، وخضوعه للقوانين الصادرة عنها وتمتعه بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق، والتزامه بأداء مجموعة من الواجبات تجاهها، وهي بذلك تمثل العلاقة بين الفرد والدول كما يحددها قانون تلك الدولة .

أما واقع المواطنة في الجزائر حسب وجهة نظرنا، يبقى يسير بوثيرته الخاصة ضمن الازدواجية الثقافية التي تظهر حدة الصراع الموجود بين المجتمع الرسمي والمجتمع الواقعي، فلا يمكن تبني الديمقراطية التي ينادي بها الخطاب الرسمي أمام جملة التصورات والطموحات للمجتمع اللارسمي من خلال انعكاس سلوكيات لا تمد بصلة لمفهوم المواطنة، ولا يمكن تأييد انعدامها تماما ولو بشكل مغاير عن مفهومها الغربي.

لهذا نرجح أكثر كونها تسير فوق سيرورة بطيئة حسب الخصوصيات التاريخية والسياسية والثقافية، الاقتصادية التي ورثها المجتمع الجزائري جراء سنوات الاستعمار الطويلة ولا يزال يعاش آثارها، من خلال مختلف السياسات المنتهجة لما بعد الاستقلال التي جاءت لتواكب تطور الديمقراطية الغربية لكن بوثيرة أسرع بكثير من خصوصيات ومتطلبات المجتمع الجزائري، لدى يبقى غياب الثقافة السياسية والاقتصادية والفكرية المناسبة بمثابة عامل يكبح من مجريات المواطنة في الجزائر .

كما تبقى من خصوصيات المواطنة في الجزائر وجود عدة ثقافات واختلافات نظرا لإقليم شاسع متنوع بين عدة لهجات وتقاليد وأعراف وطوائف... وهو الأمر الذي له بالغ الأثر في التجسيد الواقعي للمواطنة، اضافة إلى تراجع مداخل الريع التي طالما شكلت أحد وسائل شراء السلم الاجتماعي في الجزائر .

وفي ظل هذه الظروف الراهنة يبقى المجتمع الواقعي يعكس قصورا في تبني قيم المواطنة من خلال عدة ظواهر واستراتيجيات يتبناها من خلال سلوكياته اليومية في كيفية تدبير الشأن العمومي، ومن بين هذه الاشكاليات الاغتراب عن الفضاء العمومي، الاغتراب عن الحياة السياسية، الاغتراب عن العمل التطوعي...

من حيث الربط بين مفهوم الفضاء العمومي ومفهوم المواطنة من خلال جدلية التصورات والممارسة، حيث يبقى معنى المواطنة يتبلور من خلال أنماط المشاركة في الفضاء العمومي ومدى تسيير الشأن العام، كما تجد معناها أيضا من أشكال التعبير عن الانتماء إلى وحدة وطنية وبما يترتب من فضلها بجملة الحقوق والواجبات للمواطن.

لهذا سنحاول فيما يلي التطرق من خلال مؤشر النفايات إلى مدى تكريس قيم المواطنة من خلال تصورات وممارسات أفراد المجتمع لمفهوم النظافة داخل الفضاء العمومي، بحيث تعتبر اشكالية النفايات من بين المؤشرات التي تسمح لنا بمعاينة واقع المواطنة بحيث يعكس مدى وعي المجتمع بالثقافة البيئية دورا جوهريا في تكريس هذا المفهوم وتجسيده على أرض الواقع من خلال الممارسات الفعلية واليومية للسكان، حالة رمي النفايات.

لهذا يبقى التفكير في مدى إندماج الفرد في المجتمع، هو نفسه التفكير في مدى مشاركة الفرد المواطن في الحياة العامة والسياسية وبالتالي مساهمته في تعزيز الديمقراطية والمواطنة، وفي هذا الصدد حاولنا التطرق الى جدلية الفضاء العمومي والمواطنة من خلال : أولا الوقوف على مفهوم المواطنة، و ثانيا البحث على بؤادر وتجليات هذه المواطنة في الفضاءات العمومية الجزائرية من جانبها الايكولوجي، فما هي تجليات قيم المواطنة الايكولوجية التي يبقى من شأنها كشف علاقة المجتمع مع دولته من زاوية الفضاء العمومي.

الباب الثالث

الفصل السادس

مقدمة الفصل:

إذا كانت البيئة هي المحيط أو الإطار الذي يعيش فيه الانسان ويحصل منه على كل ما يحتاج إليه في حياته من مأوى ومأكل وكساء ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر، فإن أول ما يجب على الانسان تحقيقه حفاظا على هذه الحياة أن يفهمها فهما صحيحا بكل عناصرها وتفاعلاتها المتبادلة، ويقوم بحمايتها وصيانتها ويكون ذلك بمشاركة جميع الفاعلين في المجتمع، وأن يسعى للحصول على رزقه ويمارس علاقاته دون أن يخل بأي ركن قد يؤدي إلى تخريبها وإتلافها، لهذا وجب التعرف أكثر على طبيعة العلاقة التي تربط الانسان ببيئته.

وتعد علاقة الانسان بالبيئة علاقة فطرية وأزلية باعتبار البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الانسان ومنه يحصل على مقومات حياته، ويعتبر الانسان أهم عامل حيوي فيها لأنه يحدث التغيير البيئي كما أنه قد يكون سبب في خلل التوازن الطبيعي البيولوجي، فالعلاقة بين الانسان والبيئة كانت ومازالت محل اهتمام المفكرين والباحثين في مختلف تخصصات العلوم الانسانية وعلم الاجتماع خاصة، وتضاربت الافكار والآراء في تفسير العلاقة القائمة بين البيئة والانسان، وعلى إثرها ظهرت عدة مدارس فكرية مختلفة الاتجاهات فسرت هذه العلاقة، كالمدرسة الحتمية أو كما يسميها البعض المدرسة البيئية والتي تعطي للبيئة الطبيعية اهتماما أكبر في مجال العلاقة بينهما، وتقوم على أساس أن الانسان يتواجد في بيئته التي تؤثر فيه، ومن الضروري أن يتكيف معها ويعيش في حدودها وامكانياتها، واعتبرته كائنا سلبيًا، لأنه يقف عاجزا أمام قوى الطبيعة¹، وفي المقابل ظهرت المدرسة الامكانية التي تناهض الحتمية البيئية وتعتبر الانسان هو السيد وله حرية الاختيار، فهو ليس مجرد مخلوق سلبي غير مفكر أو خاضع تماما لمؤثراتها، لكنه بمحض إرادته يختار منها ما يتلاءم معه، في حين أن المدرسة التوافقية أو التفاعلية، جاءت للقيام بدور الوساطة بين كل من أنصار الحتمية والامكانية لهذا سميت بالتوافقية، حيث ترى أن هناك

1- عصام توفيق، سحر فتحي مبروك، نحو دور فعال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط1، 2004.

تأثيرا متبادلا بين أفراد المجتمع والبيئة التي يعيشون فيها، أي أنها تؤمن بالعلاقة المتبادلة بين البيئة ومكوناتها.

ويبقى ظهور مثل هذه المدارس والاتجاهات يعكس أهمية الموضوع الذي نحن بصدد دراسته، ويبرز المكانة التي تحتلها الدراسات البيئية، وكيف تطورت العلاقة بين البيئة والانسان إلى أن وصل إلى التكنولوجيات الحديثة وما واكبها من عمليات تنموية الموازاة عن ما ترتب عنها من مشاكل ألحقت الضرر بالبيئة وذلك على الصعيد العالمي والمحلي، من هنا نخرج على الكيفيات التي تبناها العالم في مواجهة هذه الاخطار، بحيث يعتبر الحق في البيئة من الحقوق التي تضمنها الجيل الثالث من حقوق الإنسان أو ما اصطلح عليها بحقوق التضامن، فالاعتراف بحق الإنسان في بيئة نظيفة لم يلق صدق واهتماما دوليا إلا منذ الستينيات والسبعينات خاصة بعد مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، لهذا يبقى الحديث عن البيئة باعتبارها حقا من حقوق الإنسان أمر حديث نسبيا، لكن مع التطور الحاصل على المستوى الصناعي والتكنولوجي، تنبعت الدول إلى خطورة التلوث وتأثيره على الوجود البشري على اعتبار أن التلوث ليس أمرا داخليا بحثا، إنما يتعداه ليؤثر على البشرية جمعاء، من أجل ذلك سعت الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة إلى عقد مؤتمرات واتفاقيات، وأنشأت هيئات تعنى بحماية البيئة، لأن الحق في البيئة كما هو حق للأفراد هو أيضا حق تضامني، يرتبط بحقوق أخرى على رأسها الحق في التنمية، وعليه فإن النقد الذي وجهه الفقهاء للقانون الدولي بصفة عامة، يمكن توجيهه بصفة خاصة للقانون الدولي للبيئة حيث رغم الترسانة الضخمة من الاتفاقيات الدولية، إلا أن انعدام آليات تفعيلها، وغلبة المصالح الاقتصادية الدولية ضاعف من انتهاك الحق في بيئة نظيفة، بحيث تبقى البيئة هي الوسط الذي يتصل بحياة الإنسان وصحته في المجتمع سواء كان من خلق الطبيعة أم من صنع الإنسان¹.

فجاءت البداية الفعلية لـ "عولمة التفكير البيئي"، وبداية الوعي الجماعي بحتمية حماية البيئة وصيانتها مع انعقاد مؤتمر ستوكهولم للتنمية البشرية عام 1972، كما بحثت الأسرة

¹ - عمر سعدالله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

الدولية البيئية في قمة الأرض بربو عام 1992 عن حلول جذرية للمشاكل البيئية، وتم ربط البيئة بالتنمية المستدامة، هذا ما تواصل سنة 2002 بحيث لم يكن أمام المنتظم الدولي إلا إعادة التفكير الجدي في قضايا البيئة، لكن سنة 2012 شكلت المحطة الفاصلة في قضايا حماية البيئة، فأصبح العالم مطالب في ريو +20 ببذل الجهود، ليس لتشخيص البعد البيئي فقط، بل لتقييم الجهود البيئية، والتفكير في آليات فاعلة لحماية البيئة في المستقبل وتدارك أخطاء الماضي، ومن هنا يشكل مؤتمر باريس للمناخ المنعقد ما بين 30 نوفمبر إلى 12 ديسمبر 2015، أو ما يُعرف رسمياً بالمؤتمر الحادي والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي تمثل الهيئة المسؤولة في الأمم المتحدة عن المناخ، آخر قمة عالمية لدراسة المشاكل البيئية والبحث في الإجراءات الرامية إلى خفض الانبعاثات الغازية والتصدّي لآثار تغير المناخ و الاحتباس الحراري الذي يشهده العالم.

وتبقى كل هذه الجهود المحلية أو العالمية ترمي إلى غرس ونشر ثقافة بيئية تسمح للإنسان بضمان بقاءه في الوقت الحاضر والمستقبل، وذلك من خلال تعزيز آليات الوعي البيئي الذي لا يتم إلا في اطار تفعيل آليات المواطنة بصفة عامة والمواطنة البيئية بصفة خاصة لدى جميع الفاعلين الاجتماعيين.

وفي هذا السياق، ينقسم مصطلح المواطنة الايكولوجية إلى شقين: أولهما مفهوم المواطنة الذي تم التطرق إليه في الفصل السابق، وثانياً مفهوم الايكولوجيا الذي سوف نتطرق إلى ماهيته وتعريفه لغتنا واصطلاحاً، ومدى تداخل هذا المصطلح مع مفاهيم أخرى مثل مصطلح البيئة، كما سوف نعرض على مدرسة شيكاغو من خلال مساهمتها في تطوير هذا المصطلح والدراسات البيئية في المجال الحضري، وما هي دلالات ومعاني المواطنة الايكولوجية محلياً وعالمياً.

1- لمحة تاريخية حول تبلور مفهوم المواطنة الايكولوجية أو البيئية

المواطنة الايكولوجية مصطلح يطلق على امتلاك الفرد للسلوكيات المعرفية والانفعالية التي يستطيع من خلالها التفاعل مع البيئة بطريقة غير سلبية، وذلك من خلال جعل مهمة حماية البيئة مسؤولية كل فرد في المجتمع.

فببقى جوهر المواطنة البيئية، هو إيجاد رادع ذاتي ينبع من داخل الانسان، ويدفعه إلى حماية البيئة وصيانتها ونظافتها، حيث يقول الفيلسوف الفرنسي جون جاك روسو الذي يخاطب الإنسان المتعب الذي أنهكته متاعب الحياة بقوله: "عُدْ إلى الطبيعة واستلق في أحضانها... " نعم علينا أن نعود إلى الطبيعة ونكون أوفياء لها، وهذا يتطلب الالتزام بأخلاقيات تربية اتجاه البيئة، وهذه الأخلاقيات تعتبر ثورة قوية تعمل على تعديل الاتجاهات السلوكية للإنسان نحو احترام البيئة مما يضمن إعادة توازنها، بعد أن هددته الكثير من المخاطر بسبب غياب الأخلاقيات البيئية.

أولاً: تعريف وتداخل مصطلح الايكولوجيا و مصطلح البيئة :

يطلق البعض على مصطلح الإيكولوجيا *Écologie* مصطلح البيئة *Environnement* مما أدى إلى الاختلاط بين المصطلحين، وأصبحتا تسميتان مترادفتان لمجال واحد والواقع غير ذلك، فمصطلح الإيكولوجيا يتكون من مقطعين يونانيين هما *Oikos* وتعني مكان المعيشة أي المسكن أو المنزل¹ و *Logos* وتعني العلم والدراسة، أما كلمة الإيكولوجيا باللغة الإنجليزية مشتقة من الكلمة اليونانية *Oikos* ومعناها باللغة الإنجليزية *House* أي بيت أو مسكن باللغة العربية والمعنى الواسع لها من يقيمون في المسكن إلى جانب نشاطهم اليومي وصورة تأديتهم لوظائفهم للإبقاء على الحياة وضمن الحصول على مواردهم²، كما استخدم هذا المفهوم لأول مرة العالم الألماني أرنست هايكل سنة 1866 لتحديد العلاقات ما بين الكائنات العضوية والبيئة³.

1- مجموعة من أساتذة علم الاجتماع، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، بدون تاريخ، ص 143.

2- محمد الجوهري، علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 1997، ص 61.

3- إسماعيل قيرة، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص 50.

وبذلك تعرف الايكولوجيا على أنها "علم يهتم بدراسة تركيب و وظائف الطبيعة، وبكيفية استخدام الكائنات لعناصرها المتاحة"، وكذلك تعرف بأنها "علم دراسة التفاعل بين الحياة ومكونات البيئة، في حالات معرفية مثل الحالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لحسن استثمار البيئة، وعدم إهدارها، فهي العلاقة بين مجموعة من الأحياء وبين البيئة التي تحيط بها، أو هي مجموعة من الأحياء تتعايش معا في بيئة طبيعية واحدة، وتدرس كوحدة متكاملة¹.

ومن خلال هذه التعاريف فان الايكولوجيا فرع من فروع علم الأحياء، ومن هنا يستهدف علم الإيكولوجيا دراسة الأفراد المقيمون في بيئة معينة لمعرفة أوجه النشاط الذي يقومون به، ومدى تفاعلهم مع العناصر المكونة للبيئة²، أما علم البيئة فهو مفهوم عام يدل على المحيط والوسط الذي يعيش فيه الانسان، و هذا يفضي إلى أن علم البيئة يعنى بدراسة العلاقات المتبادلة بين الإنسان والنبات والحيوان ، بل في دراسة تكاملية للكون، وهو كذلك الدراسة العلمية لتوزع وتلاؤم الكائنات الحية مع بيئاتها المحيطة وكيف تتأثر هذه الكائنات بالعلاقات المتبادلة بين الاحياء كافة وبين بيئاتها المحيطة، علم البيئة هو عبارة عن مدى تطبيق مختلف المعلومات المستقاة من مجالات معرفية مختلفة في دراسة السيطرة على البيئة ووقاية المجتمعات من التأثيرات الضارة وتحسين نوعية البيئة لتناسب حياة الانسان³.

أما كلمة البيئة اشتقت من الكلمة اليونانية Oikias والتي تعني منزل أو مسكن House ويشير المعنى الواسع للفظ لمن يقيمون في مسكن وللنشاط الذي يقومون به يوميا والوظائف التي يؤديونها في مقابل تلبية مطالبهم واحتياجاتهم.

وفي معناها اللغوي البيئة في اللغة اسم مشتق من الفعل الماضي بَاءَ وَبَوَأَ ومضارعه يَبُوءُ وتشير معاجم اللغة العربية إلى أن هذا الفعل قد استخدم في أكثر من معنى، لكن أشهر هذه المعاني هو ما كان في أصله اللغوي يرجع إلى الفعل باء ومضارعه يَبُوءُ، بمعنى نزل

¹- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، البيئة والمجتمع، دراسة في علم اجتماع البيئة، الكاتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006، ص 112.

²- السيد عبد العاطي السيد، الايكولوجيا الاجتماعية، مدخل لدراسة الانسان والبيئة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1980، ص 84.

³- فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2003، ص 18.

وأقام، فإن مفهوم البيئة في اللغة هي المنزل وكل ما يحيط بالفرد أو بالمجتمع ويؤثر فيهما، حيث جاء في معجم لسان العرب: أباهه منزلاً أي أنزله ومكن فيه ويقال تبوأ فلاناً بيتاً أي اتخذ منزلاً¹، وقد جاء في المعجم الوجيز بواً فلاناً منزلاً بمعنى أنزله، و بواً المنزل بمعنى أعده و تبوأ فلان المكان أي نزله و أقام فيه، و تبوأ منزلاً أي نزله، و بوات الرجل منزلاً أي هيأته و مكنت له فيه، و البيئة تعني المنزل و هي ما يحيط بالفرد أو المجتمع و يؤثر فيها².

وقد جاء استعمال أصل كلمة البيئة في القرآن الكريم في عشرة مواقع وعلى سبيل المثال قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُوا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ} سورة يوسف الآية 56 بمعنى ينزل من بلادها و يتخذ منها منزلاً حيث يشاء، وكذلك قوله تعالى: {والذين تبوءوا الدار والإيمان} سورة الحشر الآية 09 ومنه البيئة هي المكان الذي يتخذ الإنسان للإقامة.

ولفظ البيئة من الألفاظ الجديدة في اللغة الفرنسية وقد أدخله معجم اللغة الفرنسية le grand Larousse ضمن مفرداته عام 1972 ليعبر عن مجموعة العناصر الطبيعية والصناعية التي تلتزم لحياة الإنسان، حيث يقول Michel Prieur ما يلي:

dans la langue "L'environnement : est un néologisme récent Française... Il fait son entrée dans le grand Larousse de la langue Française en 1972. Ensemble des éléments naturels ou artificiels qui conditionnent la vie de l'homme"³

من هنا يبقى مصطلح البيئة في المعاجم الغربية يعني مجموعة الظروف والمؤثرات التي لها تأثير في حياة الكائنات بما فيها الإنسان وهذا ما ذهب إليه مؤتمر ستوكهولم

¹ - ابن منظور، المرجع المذكور سابقاً.

² - راتب مسعود، الإنسان و البيئة، دراسة في التربية البيئية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2007. ص 16-

18.

³ - Michel Prieur, *Droit de l'environnement*, Ed. Dalloz, 2001 .

الذي أشار إلى أن البيئة هي كل شيء يحيط بالإنسان¹.

أما في اللغة الإنجليزية فإن البيئة تستخدم بلفظ " Environement " للدلالة على الظروف المحيطة والمؤثرة على النمو، كما يستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل الهواء و الماء و الأرض التي يعيش فيها الإنسان ، أما من الوجهة العملية فهي المكان الذي يحيط بالشخص ويؤثر على مشاعره وأخلاقه وأفكاره...

ولا يختلف المعنى الاصطلاحي للبيئة عن مدلوله اللغوي كثيرا، وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك اتفاق ما بين الباحثين والعلماء، على تحديد معنى البيئة اصطلاحا بشكل دقيق، إلا أن معظم التعريفات تشير إلى المعنى نفسه، فهي مجموعة العوامل البيولوجية والكيميائية والطبيعية والجغرافية و المناخية المحيطة بالإنسان، والمحيطه بالمساحة التي يقطنها و التي تحدد نشاط الإنسان و اتجاهاته، وتؤثر في سلوكه ونظام حياته، هي ذلك الإطار الذي يحيا فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى يُمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر².

وفي مفهوم آخر هي المجال الذي يحيط بالبشر بما يكفل لهم الحياة وطيب العيش، بما يحتويه من الموارد المائية والثروات المعدنية والبتروولية والشواطئ ومواد البناء والذي يكون في جملته للأفراد مسرح حياتهم أو الوطن الذي يضمهم، والبيئة في أبسط تعريف لها هي : ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، وتشمل ضمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية من حيوان ونبات والتي يتعايش معها الإنسان ويشكلان سويا سلسلة متصلة فيما بينهم³.

¹ - راتب سعود، نفس المرجع السابق، ص 20.

² - رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979، ص 24.

علي السكري، البيئة وقيم المجتمع، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2002، ص124.

³ - محمد السيد أرناؤوط، الإنسان وتلوث البيئة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1999، ص 17.

كما تعرف على أنها "الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظاهرات طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها"¹، وهذا الوسط قد يتسع ليشمل منطقة كبيرة جدًا، وقد يضيق ليتكون من منطقة صغيرة جدًا، قد لا تتعدى رقعة البيت الذي يسكن فيه.

وهي كذلك، كل ما هو خارج عن كيان الإنسان وكل ما يحيط به من موجودات فالهواء الذي يتنفسه الإنسان والماء الذي يشربه والأرض التي يسكن عليها ويزرعها وما يحيط به من كائنات حية أو من جماد هي عناصر البيئة التي يعيش فيها وهي الإطار الذي يمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة²، وفي معناها الواسع الوسط الذي يحيا فيها الإنسان ويحصل على مقومات حياته من غذاء وكساء ومأوى وعلاج وترفيه³.

وتُعرف البيئة بالعلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه⁴، كما يمكن اعتبار البيئة هي المكان وما يتميز به من ظروف يعيش تحتها الكائن وتحيط به⁵. وفي نفس السياق، تعرف البيئة أيضا: بأنها الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان والكائنات الحية الأخرى ويمارس فيها نشاطاته المختلفة الإنتاجية والاجتماعية⁶.

وفي هذا المضمار، البيئة لفظ شائع الاستخدام في الأوساط العلمية وقد أخذ الاهتمام بها بتزايد يوماً بعد يوم، وترتبط مدلولاتها بنمط العلاقة بينها وبين مستخدميها، فرحم الأم بيئة الإنسان الأولى، والبيت بيئة والمدرسة بيئة، والحي بيئة والكرة الأرضية بيئة والكون كله بيئة، ويمكن أن ننظر إلى البيئة من خلال النشاطات البشرية المختلفة، فنقول البيئة الزراعية، البيئة الصناعية والبيئة الثقافية والبيئة السياسية، البيئة الصحية والبيئة الاجتماعية...⁷

¹-Philippe Malingrey, *Introduction au droit de l'environnement, tec et doc*, Paris, éd4, 2008, p 39.

²- جابر عوض سيد حسن، *الإنسان والبيئة من منظور الخدمة الاجتماعية*، المكتبة الجامعية الأزاريطة، الإسكندرية، 2001، ص 18.

³- أحمد يحيى عبد الحميد، *الأسرة والبيئة*، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 1998، ص 141.

⁴ - Glabrie Warckemann, *Ville et environnement*, Ellipses, Paris, 2005, p 22.

⁵- يوسف كوني، *معجم المصطلحات الجغرافية*، ملتزم الطبع والنشر، دار الفكر العربي، ص 96.

⁶- عدلي أبو طاحون، *علم الاجتماع الريفي*، المكتب الجامعي الحديث، 1997، ص 302.

⁷- محمد حسان عوض، حسن أحمد شحاتة، *التلوث البيئي، خطر يهدد الحياة*، ط1، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، 2012، ص 17.

أما التعريف الدولي للبيئة حسب ما أقره مؤتمر ستوكهولم (1972) وهو: البيئة هي مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية، التي يعيش فيها الانسان والكائنات الحية الأخرى، والتي يستمدون منها زادهم، ويؤدون فيها نشاطهم، أي كل ما يحيط بالإنسان، وجاء في هذا المؤتمر ضرورة حفظ الموارد الطبيعية للكرة الأرضية بما في ذلك الماء الهواء والأرض والنبات والحيوان والمنتجات الممثلة للنظام البيئي لمصلحة الأجيال الحاضرة والمستقبلية وذلك عن طريق تخطيط وإدارة واعية وفق ما يقتضيه الحال¹.

أما مؤتمر بلغراد عام 1975 فعرفها بأنها العلاقة القائمة في العالم الطبيعي و البيوفيزيائي بينه وبين العالم الاجتماعي السياسي الذي هو من صنع الإنسان²، لذا فإن أزمة الإنسان مع بيئته بدأت عندما اختل التوازن بين هذه العناصر، فطغى العنصر المستحدث على العنصر الأصلي والذي أصبح يعاني من تدخلات الإنسان التعسفية ولم يعد قادرا على استيعاب التلوث الذي أحدثه³، في حين عرفها مؤتمر تبيليسي عام 1977 بأنها مجموعة النظم الطبيعية والاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الحية الأخرى، والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم⁴.

وما يلاحظ أن أغلب التعاريف جاء فيها ذكر الانسان وهو إشارة ضمنية إلى مكانة الانسان في البيئة⁵، لما يتميز به من صفات تميزه عن العناصر الأخرى، كما توضح هذه التعاريف أن مصطلح البيئة يتشكل من العناصر الطبيعية سواء الحية أو غير الحية بعضها متجدد كالماء والهواء والتربة وبعضها غير متجدد، كالمعادن ومصادر الطاقة التقليدية، بالإضافة إلى عناصر اجتماعية وثقافية وحضارية وهو ما أطلق عليه بالبيئة المشيدة التي أقامها الانسان، ومن هنا يمكن تحديد أبعاد البيئة إلى:

1- حمدي صالح، الإدارة البيئية، المبادئ والممارسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2003، ص 05.
 2- محمد سعيد عبد الله الحميدي، المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة البحرية والطرق القانونية لحمايتها (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2008، ص 15.
 3- معمر رتيب محمد عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، مصر 2008، ص 23.
 4- التربية على ضوء المؤتمر التبيليسي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو، باريس، 1983.
 5- ابتسام سعيد الملكاوي، جريمة تلويث البيئة، دراسة مقارنة، دار الثقافة، الأردن، 2008، ص 27.

1- البيئة الطبيعية: وهي عبارة عن المظاهر التي لا دخل للإنسان في وجودها وتشمل الغلاف الجوي، الغلاف المائي، الغلاف الصخري، الغلاف الحيوي الذي يشتمل على كافة الكائنات الحية المتمثلة في الانسان و الحيوان والنبات¹.

2- البيئة المشيدة: وتتكون من البنية الاساسية المادية التي شيدها الانسان ومن النظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها، ومن مظاهرها مختلف المباني والطرق والمواصلات والمشاريع الصناعية... اضافة الى البيئة الاجتماعية التي تتمثل في مختلف أشكال النظم الاجتماعية من عادات وتقاليد وقيم وأعراف التي تنظم العلاقات الاجتماعية، ومن هنا فالبيئة الطبيعية والاجتماعية شيان مشتركان ومتفاعلان لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى، وإن كانت البيئة الاجتماعية تؤثر في البيئة الطبيعية وتجعلها تتكيف وتتفاعل معها حسب الظروف والمقتضيات، وفي هذا الصدد يشير "هربرت سبنسر" إلى أن المحيط الجغرافي والطبيعي من مناخ وموقع وغيرهما له تأثير فعال في حياة الأفراد ومن ثم في حياة الجماعة، والظواهر التي تخلفها هي نتيجة لنشاط الأفراد الذين يكونون المجتمع، وأن الظواهر الطبيعية والاجتماعية متفاعلة مع بعضها ولا يمكن فصل إحداها عن الأخرى، فكلا منهما تؤثر في الأخرى وتتشرك معها في إيجاد أسلوب خاص بالحياة²، لنصل بذلك أن البيئة هي "مجموع العوامل الطبيعية والعوامل التي أوجدتها أنشطة الانسان والتي تؤثر في ترابط وثيق على التوازن البيئي.

أما مفهوم البيئة في القانون الجزائري، وذلك حسب قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة³، فهي تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض، والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية⁴، فالبيئة الطبيعية هي مكونة من العناصر التي لا دخل للإنسان في وجودها مثل الهواء، الصخور، النبات

1- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة، دراسات في علم الاجتماع الحضري، المكتب العلمي الكمبيوتر النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1997، ص28.

2- إدريس خضير، التفكير الخلدوني وأثره في علم الاجتماع الحديث، موفر للنشر، الجزائر، 2003، ص 188 .

3 - راجع المادة 04 من القانون رقم : 10-03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية رقم: 43 بتاريخ 2003/07/20 ص 20.

4- نفس المرجع.

والحيوان... أما البيئة المشيدة هي كل ما شيده الإنسان من بنايات ومؤسسات ومناطق صناعية وطرق¹... الخ، فمن خلال هذا تعريف للبيئة في ظل قانون البيئة الجزائري يتضح لنا أن المشرع ارتكز على المفهوم الواسع للبيئة والذي يعني شمولها لكل من الوسط الطبيعي الذي يشمل العناصر الطبيعية من ماء و هواء وتربة و بحار وغيره، والوسط الصناعي المشيد بفعل الإنسان كالأثار والمواقع السياحية والتراث الفني والمعماري و المنشآت الصناعية و غيرها، كما يبقى القانون الجزائري للبيئة يهدف دائما إلى حمايتها حسب ما يلي²:

حماية الطبيعة والحفاظ على التنوع الحيواني والنباتي و الإبقاء على التوازنات البيولوجية.

- المحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أساليب التدهور (المادة 08)
- حماية المحيط الجوي و المياه و البحر من كل أشكال التلوث.
- تحسين إطار المعيشة ونوعيتها وذلك باتقاء المضار التي تحدثها المنشآت المصنعة وكذلك الأخطار التي يمكن أن تنتج الإشعاعات الأيونية(المادة 102)
- كذلك أشار المشرع الجزائري إلى حماية البيئة والإنسان من النفايات (المادة 89) والمواد الكيماوية (المادة 119).

ثانيا: مدخل نظري حول مفهوم الايكولوجيا أو علم البيئة:

يعود مفهوم الايكولوجيا إلى الاهتمامات الأولى لعلاقة الانسان بالبيئة، وبهذا تعود أصولها التاريخية إلى أوائل الاغريق الذين اهتموا بالتأثيرات البيئية على نمط عيش الانسان من أمثالهم: "هيبوقراط" و "أفلاطون" و "أرسطو" وغيرهم الذين كانوا يرجعون في تفسيرهم للفروق الاجتماعية والظواهر البشرية إلى الظروف البيئية.

ف نجد مثلا "هيبوقراط" Hippocrate في كتابه بعنوان: الجو والماء والأقاليم متضمنا الفروق التي لاحظها "هيبوقراط" بين سكان المناطق الجبلية وسكان الأقاليم السهلية حيث يذكر أن الظروف الجبلية تجعل سكانها معرضين للأمطار والرياح ويتصفون بطول

¹ - جيلالي صاري، دور البيئة في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.

² - قانون رقم: 83- 3 المؤرخ في 5 فبراير 1983 المتعلق بقانون حماية البيئة الجزائري.

القامة والشجاعة في حين أن سكان الأقاليم السهلية المكشوفة فإنهم يتسمون بنحافة القامة ميالين للسيادة¹.

وبذلك نجد " هيبوقراط " يربط بين البيئة وظهور بعض العادات والقيم الثقافية أما بالنسبة " لأرسطوAristote " لوحظ في كتابه السياسة درجة من ارتباط بين المناخ وطبائع الشعوب والعادات البشرية، وقد ذهب إلى تصنيف المجتمعات البشرية حسب الظروف المكانية².

هكذا ظلت الأفكار الخاصة بحتمية البيئة في تفسير العمران البشري عند مفكري الإغريق سائدة دون أن نجد من المفكرين من يتبعها بأفكار أخرى، حتى ظهور أول بحث منظم في علم الاجتماع و فلسفة التاريخ في مقدمة " ابن خلدون"³، وقد تحدث هذا الأخير في مقدمته عن العمران البشري حيث نجده يذكر أن الربع الشمالي من الأرض أكثر عمراناً من الربع الجنوبي وبذلك نجد " ابن خلدون " يقسم الأرض إلى أقاليم طبقاً للمناخ الذي يسود كل من تلك المناطق، ثم ناقش بوضوح أثر المناخ على طبائع الشعوب وكذا اعتدال الأقاليم وانحرافها، وتأثير الهواء في ألوان البشر وأخلاقهم والكثير من أحوالهم⁴، حيث أرجع الكثير من الظواهر الاجتماعية إلى عوامل ايكولوجية بالمعنى الحديث للكلمة، كذلك تناول ابن خلدون في مقدمته تأثير المكان على أحوال الناس وهذه الأحوال تتوزع بين الأحوال الثقافية والاجتماعية والشخصية، فالأحوال الثقافية تشير للقيم والمعاني والمعايير فضلاً عن الجانب المادي من الثقافة المتمثل في العمارة والتكنولوجيا، وتشير الأحوال الاجتماعية إلى النظم الاجتماعية والجماعات البشرية والأدوار المختلفة وطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تسود الجماعات الاجتماعية أما الأحوال الشخصية فتشير للميول والشعور بالانتماءات والرغبات الخاصة والتطلعات⁵.

¹ - فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 64-66.

² - يوسف الأنصاري، جغرافية البيئات الحضرية، دار النهضة للطبع والنشر، القاهرة، 1973، ص 08.

³ - فادية عمر الجولاني، نفس المرجع، ص 66.

⁴ - عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر من عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر،

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2004، ص 58 - 61.

⁵ - فادية عمر الجولاني، نفس المرجع السابق، ص 67.

وفي مقدمة ابن خلدون تطرق إلى البدو والبداءة وعلاقة ذلك بالحضر إذ يبين أن البدو أقدم من الحضرة وسابق عليه وأن البادية أصل العمران¹، وقد تناول ابن خلدون نشأة المدن والأمصار وما يجب مراعاته في أوضاع المدن من حيث الظروف المكانية نظراً لأثر المكان على بقاء هذه المدن ونموها، من هنا أطر ابن خلدون لدراسة إيكولوجية المدن، و بهذا أرسى بادئة التفكير في تأثير الإنسان على العمران البشري والمدينة²، وفي مقدمته يُعرف البيئة على أنها مكان تتوافر فيه إمكانات معينة والإنسان وحده هو المهيأ للاستفادة من هذه الإمكانيات وإحداث التغييرات فيها بحسب ما تقتضيه ظروفه في المعاش والعمران البشري³.

أما على الصعيد الأوربي، قد ظهر الاهتمام بالبيئة في تحديد صفات البشر المختلفة والمتنوعة بالاستناد لتنوع البيئات واختلافها، وفي ذلك نجد مثلاً "بودان Bodin" يتخذ من البيئة مقياساً ووسيلة لمعرفة طبائع البشر، فذهب إلى أن أهل الأقاليم المعتدلة المناخ على جانب أقوى من حيث الأخلاق من أهل الجنوب وذهب إلى أن أهل الشمال وإن كانوا أقل مهارة في الصناعة إلا أنهم أذكى عقلاً من أهل الجنوب⁴.

وقد جاءت أعمال "مونتسكيو" Montesquieu بالنسبة لعلاقة البيئة بالإنسان وعمران المدن، في كتابه بعنوان روح القوانين فقد ذهب في كتابه هذا إلى أن الإنسان كائن فرد تقابله قوتان كبيرتان هما المناخ والأرض وقد استنتج "مونتسكيو" في كتاباته إلى أن للتربة أثرها في النظم الفضائية للإنسان حيث أن جذب الأرض في نظره ساعد على إنشاء حكومة شعبية في حين أن خصوبتها ساعدت على إنشاء حكومة أرستقراطية، كما يرى أن أهم عوامل التنوع الثقافي يتمثل في المؤثرات الجغرافية، وخاصة ظروف المناخ وأن فهم المؤثرات الجغرافية يمكن من فهم السمات المختلفة والتميز لشعوب العالم⁵، كما أنه أقام علاقة بين المناخ والاستعباد والتحرر، حيث ارتبط المناخ الحار في نظره بالاستعباد والرق

¹ - عبد الرحمن ابن خلدون، نفس المرجع السابق، ص 241 - 266.

² - محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1982.

³ - آزاد أحمد علي، آراء ومناقشات حول العمارة والتشييد عند ابن خلدون، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 161-162.

⁴ - إسماعيل قيرة، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، المرجع المذكور سابقاً.

⁵ - Montesquieu, *L'esprit des lois*, Ed, Châtelain, Genève, 1750.

وارتبط المناخ البارد بالشجاعة، اضافة إلى أعمال Le play حيث ربط في دراسته عن أصول الأسرة وميزاتها بين البيئة وشكل نمط الأسرة التي تتأثر دومًا بأشكال النشاط الاقتصادي السائد، حيث ركز على تأثير البيئة والطبيعة والجغرافيا على الجوانب المختلفة للحياة والتنظيم الاجتماعي¹.

واستمر اتجاه العلماء على هذا النحو بالنسبة للعلاقة بين البيئة والإنسان ومظاهر العمران إلى أن ظهرت نظرية " داروين " وخاصة في كتابه أصل الأنواع وتطور الإنسان، وهي النظرية التي توضح أن العلاقة بين الكائن الحي والبيئة هي علاقة ملائمة وتكيف إذ أن على الكائنات الحية أن تتلائم مع البيئة وتتكيف مع مقتضياتها، وبذلك يكون البقاء في نظر " داروين " للأصلح ملائمة مع البيئة.

في نفس السياق، يعتبر "فردريك راتزل" من أشد المتحمسين للإيكولوجية البشرية الحديثة، وذلك لأنه تطرق في تحليله لعلاقة الإنسان بالبيئة للانطباعات الشخصية والأحكام الذاتية، وانتقل بدراسة هذا الجانب إلى مرحلة البحث المنهجي الموضوعي مهتما بأمرين أساسيين تمثل أولهما: في إبراز أهمية الإنسان كعامل بيئي قوي وتمثل ثانيهما: في حتمية المؤثرات البيئية وأثرها على مصير البشرية وتوجيهها لتاريخ الإنسانية، ومن ثم اهتم بالإجابة على ثلاثة أسئلة أساسية لدراسة علاقة الإنسان بالبيئة هي: الكيفية التي يتم بها توزيع السكان وتخلخلهم على سطح الأرض في أقاليم معينة وكيف يفسر هذا التوزيع تفسيراً بيئياً؟ ثم ماهو أثر البيئة على المجتمع بصفة عامة؟²

إلا أن نظرية "داروين" قد تركت تأثيراً كبيراً على بعض العلماء أمثال " أرنست هايكل " Haeckel الذي صاغ مفهوم جديد يعبر عن علاقة الكائن الحي بالبيئة سنة 1829 وأطلق عليه اسم إيكولوجيا، وهي دراسة تكيف الكائن الحي مع الوسط الذي يعيش فيه، كما اهتم بوضع أسس علم البيئة *Écologie* ويسمى لتحديد موضوعه الذي يتمثل في دراسة

¹ - عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع وقضايا البيئة، مداخل نظرية ودراسات واقعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004، ص: 56.

² - فادية عمر الجولاني، نفس المرجع السابق، ص 69-70.

تعاون الكائنات العضوية التي تعيش في بيئة واحدة وتلاؤمها مع هذه البيئة¹، ونجد نفس التعريف عند McKenzie للإيكولوجيا، حيث يعرفها كما يلي للإيكولوجيا هي دراسة للعلاقات المكانية والزمانية للكائنات الإنسانية، تلك العلاقات التي تحددها القوى البيئية...

ثم أخذ اتجاه جديد في الظهور يهتم بمعالجة المشاكل الاجتماعية ويخضع السلوك الاجتماعي لقوانين تشبه القوانين الطبيعية في حتميتها، وبذلك تكون الظواهر الاجتماعية مثل البطالة والانتحار، هي من الظواهر الخاضعة لظروف اقتصادية لا يملك الإنسان السيطرة عليها ولكنه أسير لتلك الظروف وبذلك ذهب المؤرخ الإنجليزي "Buckle" إلى أن هناك علاقة وثيقة بين الإنسان والعالم الخارجي، علاقة تربط النشاط البشري بصورة القوانين الطبيعية والتي تتمثل في الشكل العام بتضاريس المكان والتي تؤثر بشكل واضح في نظره على تكوين آراء الشعوب وعاداتهم المختلفة²، ثم ذهب بعد ذلك "ديمولاند" إلى حد القول أن الإنسان لا يخلق بحريته الطراز الاجتماعي ولكن الطراز الاجتماعي يخلق عن طريق الطبيعة³.

¹ -Breslau D, *Robert Park et écologie humaine*, Actes de la Recherche en Sciences sociales, 1988, P 55-63.

² - السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري مدخل نظري ج 1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، ص: 23

³ - أحمد عوض، دراسات بيئية، دار نوبار للطباعة، مصر، 2002، ص: 19.

2 - مدرسة شيكاغو وتبلور مفهوم الايكولوجيا:

كما ارتأينا تسليط الضوء على مدرسة شيكاغو وتبلور مفهوم الايكولوجيا، التي اقترن اسمها بالجهود النظرية الإمبريقية لدراسة المدينة بصفة عامة ودراسة الجانب الايكولوجي للمدينة بصفة خاصة، وذلك من خلال إسهامات العديد من المفكرين والباحثين الذين قدموا دراسات نوعية وهامة خاصة في علم الاجتماع الحضري، فتبقى السوسيولوجيا في الولايات المتحدة مرتبطة بالتحويلات العميقة التي عرفتها البنية الحضرية نتيجة تسارع وتيرة التصنيع والهجرة الأوروبية المكثفة في اتجاه المدن الأميركية منذ مطلع القرن التاسع عشر، كما ظهر قبل ذلك علم الاجتماع في أوروبا نتيجة الثورات التي عرفها العالم القديم بعد انتقال المجتمع من نمط الإنتاج الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي وما صاحب ذلك من تغييرات لهذا لم يكن من الممكن فهمها دون اللجوء الى مقارنة جديدة يتم فيها توظيف مصطلحات ومناهج ملائمة لفهم هذه التحويلات الجديدة والمتسارعة، فليس من الغريب أن تظهر في شكلها الحضري في الولايات المتحدة مع نهاية القرن التاسع عشر، لهذا تعتبر السوسيولوجيا حركة اجتماعية قبل أن تتحول إلى تخصص علمي وجامعي¹.

في هذا المضمار، ارتبطت المدرسة شيكاغو بالمجال الحضري، وبالمصطلح الذي يدل عليها "الايكولوجيا الانسانية" المستخدم من قبل مؤسسها بارك للإشارة إلى نموذج التطور الحاصل للمدينة²، متمنيا أن يتوافق ذلك مع النموذج الحيواني في تحليل الظاهرة الحضرية، من حيث السيطرة والتجانس والتتابع³، ولقد هيمنت مدرسة شيكاغو على السوسيولوجيا الأمريكية بشكل كبير، والمراد هنا مدرسة شيكاغو التي شكّلت قبل كل شيء المحور الاستثنائي للمجددين والمنتجين السوسيولوجيين، وما أحدثته جامعة شيكاغو من تحول خلال هذا القرن، ليكن أول قسم جامعي لعلم الاجتماع الحضري هو ذلك الذي أنشئ في شيكاغو عام 1892، وقد ترأس القسم "ألبيون سمول" الذي كان متأثرا بالتقليد السوسيولوجي التفسيرية الألماني⁴، ثم خلفه في رئاسة القسم "روبارت بارك" الذي اشتهر

¹ -Raymond Ledrut, *Sociologie urbaine*, Paris, PUF, 1968.

² -Breslau D, *Op cit*, p 64.

³ Giraud C, *Histoire de la sociologie*, Dar El Afaq, Alger, 1997, p 67-70.

⁴ - Alain Coulon, *L'école de Chicago*, PUF, QSJ, 1992. P 114.

باسهامه النظري المعروف بـ " الأيكولوجيا البشرية"¹، اضافة إلى عدد الرسائل التي نوقشت في الولايات المتحدة الأمريكية بين 1895 و 1915، وتأسيس "الجريدة الأمريكية لعلم الاجتماع، و "المؤسسة الأمريكية لعلم الاجتماع..."

ومن رواد هذه المدرسة الذين قدموا نظرة جديدة للنظرية الايكولوجية بالتعاون مع "بارك" نجد كل من "برجس" و "هوايت" وآخرون، حيث تستند هذه النظرية إلى فكرة أساسية: هي أن النظرية الايكولوجية كأى نظرية سوسولوجية أخرى يجب أن تغطي كل الظواهر الاجتماعية²، ويُعد Robert Park من أكثر علماء الاجتماع اهتمامًا بالمدخل الايكولوجي لدراسة المجتمع، ولقد تجلّى هذا الاهتمام في مقال له بعنوان "المدينة" سنة 1920، حيث قدم اقتراحات لدراسة السلوك في البيئة الحضرية، حين ذهب إلى اعتبار المدينة "مكانا طبيعيا لإقامة السكان المتحضر" واعتبرها منطقة ثقافية لها أنماط ثقافية خاصة بها، إن المدينة في نظره بناء طبيعي يخضع لقوانين خاصة به، فهي تمثل وحدة على درجة عالية من التنظيم من حيث المكان، ذلك التنظيم الذي أصبح سمة مميزة للنظرية الايكولوجية، وكذلك كتابه المشترك مع Ernest Burgess تحت عنوان: مقدمة في علم الاجتماع سنة 1921 والذي ركز فيه على عدد من المفاهيم السوسولوجية والايكولوجية³، هنا تحقق أكبر إنجاز للنظرية الايكولوجية في صورتها الأولى على يد أرنست بيرجس فيما قدمه من تصور نظري خاص للنمط الايكولوجي للمدينة هذا ما عرف باسم نظرية الدوائر المتمركزة.

و في هذا السياق انقسمت مدرسة شيكاغو إلى مرحلتين⁴:

مدرسة شيكاغو الأولى: مع بارك وتوماس وزنانيكي، بيرجس وماكينزي... الذين سيطروا على السوسولوجيا الأمريكية، وهو استمرارية للاتجاه الناتج المؤسسة الأمريكية لعلم

¹ - *ibid.*

² - حميد خروف وآخرون، *الإشكالات النظرية و الواقع، مجتمع المدينة نموذجا دار البعث، قسنطينة، 1999*، ص 40 .

³ - Yves Grafmeyer, Isaac Joseph, *L'école de Chicago, Naissance de l'écologie urbaine*, Paris, Ed Du Champ Urbain, 1998 .

⁴ - Michèle Giacobbi, Jean-Pierre Roux, *Initiation à la sociologie, Les grands thèmes, La méthode, Les grands sociologues*, Hatier, Paris, 1990. P 264-267.

الاجتماع إلى غاية الانشقاق الذي في أحضان القسم سنة 1935 حين حاول بعض الباحثين المعجبين بالتكيفية والوظيفية المعروضة في هارفارد Harvard، إنشاء مجلة منافسة، حيث كانت تقوم مدرسة شيكاغو على أولوية البحث الميداني والتحقيق الطويل والملاحظة بالمشاركة، ضاربة عرض الحائط تجميع المعلومات النظرية و المضاربة داخل الغرفة.

مدرسة شيكاغو الثانية: قامت خلال سنوات 1950 و 1960 مع بلومر H.Blumer وغوفمان E.Goffman وبيكر Becker وغيرهم من الذين استوحوا من الاسهامات الفلسفية لمؤسسي شيكاغو خاص "كولي Cooley" و"ميد Mead" ومن مناهج البحث الميداني، البراديجم الجّد خصب للتفاعلية الرمزية¹.

عرفت مدرسة شيكاغو الأولى الانطلاقة منذ سنوات 1910، ووضعت نصب عينها الدراسة الميدانية في المحل الأول حتى وإن وجد بين أحضانها ممارسون للتحليل الكمي أمثال وليام أجيرن W.Oghurn فعلى الانثروبولوجي والسوسيولوجي في رأيهم، أن يستخدم خلال بحثه عن التفاعلات الاجتماعية المونوغرافيا بشكل أساسي والمقابلة والملاحظة بالمشاركة، كما هو الشأن في الدراسة المشهورة تحت عنوان: " الفلاح البولندي في أوربا وأمريكا" 1920-1918 لوليام توماس W.I.Thomas و فلورين زنانيكي Florian Znaniecki، فقد وصل هذان الباحثان إلى تصنيفات عامة من خلال الملاحظة الطويلة، لا عن طريق التفكير الذي ينطلق من تصورات نظرية قبلية أو أبحاث و معطيات احصائية، فمن أين كان المنطلق؟ كان المنطلق من فكرة وليام توماس عندما وجد بالصدفة مجموعة من الرسائل كتبها إحدى المهاجرات إلى مدينة شيكاغو لوالديها لكي تخبرهم عن تفاصيل حياتها اليومية في المهجر، من هنا أدرك عالم الاجتماع توماس أهمية هذه الرسائل كمادة أولية للبحث السوسيولوجي حول كيفية تأقلم المهاجرين مع الوسط الحضري للمدينة الأمريكية، فأصدر هو وزميله زنانيكي إعلان في إحدى الجرائد البولونية للبحث عن رسائل المهاجرين، التي شكلت فيما بعد خمسة أجزاء لكتاب "الفلاح البولندي في أوربا وأمريكا"، حيث قبل أحد المهاجرين البطالين صرد قصة حياته مقابل بعض المال، حيث

¹ -Madeleine Grawitz, *Méthodes des sciences sociales*, Ed Dalloz, 11^{ème} éditions, 2001, p 132.

استطاع كتابة 300 صفة في بضعة أسابيع، دون أن يعلم المهاجر البولوني Wladeck Wiszniewski أنه سوف يدخل تاريخ علم الاجتماع، حيث قال: « *Je dormais très peu la nuit, et j'écrivais sans arrêt, sauf quand je devais aller à mon travail aux parcs aux bestiaux* »¹

فعلى السوسيولوجي، حسب وليام توماس ملاحظة لا الوضعيات الاجتماعية إنما المفهوم الذي يعطيه الفاعلون لها، وهو ما يسميه "تحديد الوضعية" ويتعلق الامر هنا بسوسيولوجيا الفهم الخاصة بفيبر والتي كان تأثيرها بالغ الأهمية في الولايات المتحدة الأمريكية بخلاف ما حدث في الساحة الاوربية.²

هذه الأعمال هي التي فتحت الباب نحو إنشاء سوسيولوجيا إمبريقية تتناسب مع دراسة التحولات التي كانت تعيشها مدينة شيكاغو، بالاعتماد على البحث الميداني من خلال اللجوء إلى الوثائق الشخصية والرسائل... لدراسة مختلف لوحات المدينة مثل الدراسات التي أقيمت حول الهوبو والغيتو وصولا إلى عصابات الغانغ وغيرهم³، حيث شكل توافد مهاجرين جدد من مختلف الجنسيات الذين يتحدثون لغات مختلفة وينتمون لثقافات متعددة وأحيانا متباينة، عمق من الإختلالات التي بدأت تعيشها المدن الأميركية في تلك الفترة والتي كانت تشبه إلى حد كبير ما تعرفه اليوم مدن العالم الثالث من تنامي الآفات الاجتماعية والعنف الحضري بكل أشكاله، البناء العشوائي، انحراف الأحداث والجريمة المنظمة، ارتفاع نسبة المهمشين وتنامي القطاع الغير رسمي، الإدمان على المخدرات، انتشار الأمراض العقلية والأوبئة في الأحياء المهمشة، وغير ذلك من مؤشرات عدم التوافق الحضري في المدن المختلفة، بالإضافة إلى ذلك تولدت صراعات عرقية بين المهاجرين الجدد والقدامى وارتفعت حدة التمييز العنصري ضد الزنوج الوافدين من جنوب الولايات

¹ - Jean-François Dortier, William.I.Thomas et Florian Znaniecki : *Le paysan polonais, itinéraire d'un migrant*, in La sociologie Histoire et idées, coordonné par Philippe Cabin et Jean-François Dortier, Ed, Sciences Humaines, 2000, P 82.

² - بن محمد خواجه عبد العزيز، محاضرات جامعية في علم الاجتماع المعاصر، من الجذور إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة الباب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 172.

³ - ULF Annertz, *Explorer la ville, Elément d'anthropologie urbaine*, trad Isaac Joseph, Ed Minuit, 1983, p 203.

المتحدة، ولا غرابة إذن أن ينكب علماء الاجتماع على دراسة هذه المواضيع بالضبط مع التركيز على بعدها الحضري و البيئي، حيث أخذت هذه المدينة شكل فسيفساء من الاثنيات والاعراق المختلفة أي تركيبة سوسيو-إثنية متعددة الاختلافات، اختلاف في الطبيعة، وتقلب في المواقف والسلوكيات، ضمن حياة تتميز باللاجذور، والحركية والتغير الثقافي وكثافة المنافسة...

شكل هذا المجال الحضري الجديد، موضوع بالغ الأهمية لعلم الاجتماع، يتمثل في البحث عن أنماط بناء هذا المجال، الذي تتعايش فيه أعداد كبيرة من الجماعات المتباينة، ودراسة كيفية تصرفهم في الظروف المعيشية الجديدة، وتحليل "الظاهرة الحضرية" لا باعتبارها تكويننا قديما وتطوريا، وإنما باعتبارها انسلاخا اجتماعيا وعرقيا وثقافيا، ذلك هو المحور المركزي الذي تشكلت منه و حوله تدريجيا مدرسة شيكاغو¹، لهذا اعتبرت مدرسة شيكاغو المدينة كمخبر اجتماعي أي هناك إنتاج من خلال الحياة اليومية أو هناك تجارب يقوم بها المجتمع في حياته اليومية لإعادة إنتاج المدينة والفضاء².

فأخذت مثلت مدينة شيكاغو مختبرا حقيقيا بالنسبة لعلماء الاجتماع، حيث استأنس جلهم بخصوصيات البحث الميداني وجربوا أدواتهم ومناهجهم العلمية من خلال المحاولة والخطأ في بداية الأمر قبل التوصل إلى نتائج أكثر دقة من خلال استعمال المناهج الكمية والكيفية كالمقابلة والاستمارة والتحليل الإحصائي وإنجاز خرائط لربط توزيع الظواهر المدروسة بالمجال الحضري، وقد استطاع الباحثون الأوائل تحقيق تراكم معرفي في زمن قصير نسبيا كما يشهد على ذلك عدد الأبحاث والأطروحات والمقالات العلمية التي نشرها أقطاب هذه المدرسة، لهذا نجد مدرسة شيكاغو رائدة في مجال تطوير منهجيات البحث العلمي المنبثق من التحقيق الميداني مثل الملاحظة بالمشاركة والسيرة الذاتية...³

وبخلاف زعماء مدرسة شيكاغو، نجد كل من "كوين Quin" الذي حصر موضوع الايكولوجية في المشكلات المرتبطة بتقسيم العمل وتأثيره على التوزيع المساحي والجغرافي

¹ - بن محمد خوجة عبد العزيز، نفس المرجع المذكور سابقا، ص 170.

² - Yves Grafmeyer, Isaac Joseph, *L'école de Chicago*, op cit.

³ - Herpin Nicolas, *Les sociologues américains et le siècle*, PUF, QSJ, 1973.

ويرى أن المشكلات المختلفة التي توجد في المجتمع لا يمكن إخضاعها للتحليل الايكولوجي، الأمر الذي يدعوا إلى الاهتمام أكثر بالعلاقات المتبادلة بين الجماعات والبيئة، لهذا اهتمت معظم أعماله بتطبيق مبادئ البيئة ومفاهيم المجتمع المحلي ومنطقة المركز الحضري أو المدينة¹.

أما "لويس ورت Louis wirth" وهو أحد أنبغ تلاميذ بارك، كان مرتبطا بمدرسة شيكاغو والدراسات الايكولوجية، وربما كان أكثر الشخصيات البارزة في علم الاجتماع الحضري إثارة للجدل، ولقد أصبحت دراسته الموسومة باسم "الجيتو" واحدة من الدراسات الايكولوجية الكلاسيكية المبكرة، اضافة إلى مقالته بعنوان "الحضرية كطريقة للحياة سنة 1938"² فالحضرية في نظر ويرث تعني أكثر من مجرد جذب السكان للعيش في المدن، إنها تعني تأكيد الطريقة الحضرية للحياة وتأكيد مؤثراتها على السكان، فلا يمكن حصر الحياة الحضرية فقط في جانب واحد بل هي تتناول جميع الجوانب، الاجتماعية، الثقافية، السياسية، الاقتصادية...

أي كيفية انخراط الأفراد في نظام اجتماعي مبني على نمط خاص من العلاقات والموافق والسلوكيات التي تسمح لهم بالاندماج في أشكال خاصة من الحياة الحضرية الجماعية.

ثم تدخل النظرية الايكولوجية مرحلة جديدة على يد بعض الباحثين أمثال "أموس هاولي Amos Hawley" الذي كانت كتاباته بمثابة إحياء للنظرية من جديد، ففي كتابه "الايكولوجيا الاجتماعية سنة 1950 قدم هاولي نظرية جديدة اعتبرت بمثابة الجسر الموصل بين النظرية الايكولوجية المبكرة والنظرية الايكولوجية في صورتها الراهنة، حيث تصور هاولي المماثلة بين ايكولوجيا النبات والحيوان والايكولوجيا البشرية، مؤكدا دراسة المجتمع

¹ - فادية عمر الجولاني، نفس المرجع السابق، ص76.

² - Louis Wirth, Urbanism as a way of life (Le phénomène urbain comme mode de vie), In American Journal of Sociology (AJS), 1938.

المحلي كبيئة تمارس فيها نفس العمليات الايكولوجية نشاطاتها في المجال الانساني، كما يعتبر التكيف الثقافي أحد الموضوعات المشروعة في التحليل الايكولوجي¹.

وتسجل كتابات كل من "دونكان D.Duncan" و "شنور L.Schnore" و "مارتن W.Martin" "جيبير J.Gibbs" الطابع العام للنظرية الايكولوجية المعاصرة، ضمن ما أسموه بالمركب الايكولوجي، ومن خلال كل ما سبق، تظهر أهمية المرحلة الايكولوجية في تاريخ علم الاجتماع الحضري، أما قيمتها فترجع إلى ذلك القدر الهائل من البيانات والمعطيات الامبريقية التي قدمتها عن نمط العيش في المدينة².

كما تفرعت الإيكولوجيا بدورها إلى عدة تخصصات، وسوف نتطرق إلى تخصص الإيكولوجيا البشرية الذي يندرج تحت اهتمامنا، فهو تركيب شامل يُوحد ويجمع بين كل العلوم الإنسانية مثل الجغرافيا والسياسة، الاقتصاد وعلم الاجتماع... فهي ملتقى الطرقات لعدة علوم، حيث وضعت الإيكولوجيا البشرية ضمن برامج ومناهج الجامعات الأمريكية ابتداء من سنة 1920 وتعرف الإيكولوجيا البشرية بأنها اتجاه يختص بدراسة الإنسان في علاقته ببيئته الطبيعية وبيئة الإنسان هذه تشمل الأرض التي يشغلها وتنظيم استهلاكه للطعام وغيره³، فهي جزء من علم البيئة وتدرس فضاء الإنسان والنشاطات المنظمة منه ومحيطه، وظهرت دراسة البيئة الإنسانية في سنة 1920 عن طريق انحراف دراسة تتابع التعاقب النباتي في مدينة شيكاغو، فكون الإنسان هو مستعمر لكل القارات والعامل الرئيسي في البيئة، وقد غير في البيئة بتطوير حياته من خلال تطوير طريقة الصيد، وكذلك النشاطات الزراعية وثم النشاطات الصناعية والتخطيط الحضري...

ويمثل Herbert Spenser مرحلة متطورة في الإيكولوجيا البشرية، وذلك من خلال المماثلة بين المجتمع والكائن الحي، فالكائن الحي لا يمكن تناوله بعيداً عن الوسط الايكولوجي الذي يعيش فيه⁴، كما تهتم بدراسة العلاقات المتبادلة بين أفراد المجتمع، فهي

¹ - السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، الجزء الأول، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011، ص 293.

² - نفس المرجع، ص 306.

³ - محمد الجوهرى، علم الاجتماع الريفي الحضري، المرجع المذكور سابقا، ص 62.

⁴ - عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع وقضايا البيئة، المرجع المذكور سابقا، ص 50

تدرس "أشكال العلاقات الزمانية والمكانية التي تنجم عن تأثيرات البيئة، والكائنات والنظم الانسانية التي ترتبط فيما بينها ارتباطا متبادلا، وتأثير البيئة على التجمعات الانسانية¹، وقد ركز علماء الايكولوجيا البشرية في أبحاثهم على نقطتين أساسيتين هما:

1 - التماثل الموجود بين التنظيم في المجتمعات الإنسانية والتنظيم في المجتمعات غير الإنسانية.

2 - التوزيع المكاني للسكان، ومكان السكن، والحركة اليومية للسكان، بالإضافة إلى التغيير في التنظيم السكاني للمجتمعات المحلية، وارتباط هذه الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية وتطورها.

ويمكن تعريف الإيكولوجية البشرية تعريفا عاما، بأنها دراسة العلاقات بين الجماعات الإنسانية والبيئة والمحيط بها²، وبذلك يعني الباحث بتحليل العلاقة بين الجماعات الإنسانية والبيئة الفيزيائية، كما يمكن اعتبار الايكولوجيا البشرية فرع من علم البيئة الذي يطبق على البشر، ومن الممكن تطبيق تعريف ارنست هاكيل على النوع البشري والنشاط المنظم من طرف هذا النوع ومحيطه.

ثم انه يقسم بيئة الحياة البشرية إلى مستويات مختلفة من خلال دراسة الإنسان والنظم البيئية الحضرية ، حيث كانت مهمة لفترة طويلة من طرف علماء البيئة، كما تعتبر البيئة البشرية الإنسان كعامل جديد، إذن فهي تدرس أثر نشاطه على محيطه، وفي المقابل أثر التعديلات على بيئة وعلى الإنسان في حد ذاته، على سبيل المثال: عواقب مختلف النفايات على الصحة البشرية.

ومصطلح البيئة البشرية يعني الدراسة التي تتناول بالبحث البيئة الاجتماعية، وما تتضمنه من علاقات اجتماعية وتنظيمات وجماعات تربطها علاقات نفسية واجتماعية

¹ - نفس المرجع، ص 52.

² - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة ، ص144

ومكانية، وما يربط تلك الجماعات والأفراد ببعضهم والآثار المتبادلة بين الأفراد وبينهم وبيئاتهم¹.

والإيكولوجية الإنسانية هي تلك التغيرات التي تحدث في توزيع السكان والنظم، فهي تتعدل وفق نشاطات الإنسان وما يبذله من جهود في السيطرة على المناطق الصحراوية والمائية وأراضي الغابات².

أما التعريف الإجرائي فالإيكولوجية البشرية هي دراسة علاقة الفرد ببيئته أو دراسة علاقة الفرد بالبيئة التي يسكنها، وفي هذا المضمار، برز تخصص إيكولوجية المدينة، فهو العلم الذي يهتم بدراسة المدينة باعتبارها مركز الحضر، وهو يدرسها في نشأتها وتطورها ووظائفها والأبنية الإدارية والفنية القائمة في تلك المدن، كما أنه يتناول التقسيمات الطبقيّة والمهنية ومستوياتها التكنولوجية والمشكلات التي تعاني منها³، وباعتبار المدينة تمثل بيئة لها خصوصيتها فهي بالتالي تكون مؤلفة من عدد من الأنظمة البيئية الحضرية، والتي تعمل كدالة لأسلوب معيشة سكانها وأفكارهم وتقاليدهم وأعرافهم الرمزية⁴، فالإيكولوجيا المدينة هي دراسة التفاعلات بين الكائنات الحية والمدنية وهذا المصطلح يستخدم للإشارة إلى دراسة المدينة من الجانب البيئي، على سبيل المثال تخطيط المدن من جانب الحدائق والمساحات الخضراء.

3 - تعريف المواطنة الايكولوجية:

¹ - فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، المرجع المذكور سابقاً، ص 51.
² - رمضان محمد مقلد و آخرون، اقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.
³ - مصطفى الخشاب، علم الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1976، ص 39.
⁴ - هاشم عبود الموسوي، بدر صلاح يعقوب، التخطيط والتصميم الحضري، دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية، دار الحاصد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 93.

تعني المواطنة الايكولوجية أن يكون المواطن متحمساً وواعياً للقضايا البيئية ذات الأهمية، ومستوعباً لأهم مسائلها ومتحفزاً لصون مكان عيشه والاهتمام بصحة كوكبه وملتزمًا بالحفاظ عليه، وهذا ما يدفعه إلى المشاركة الفاعلة والمسؤولة تجاه قضايا البيئة ذات الأولوية في مجتمعه لرد كافة التحديات التي تواجه أجيال الحاضر وأجيال المستقبل، وكذلك يجب وضع تشريعات وضوابط بيئية يستند عليها المواطن في تعزيز مواطنته البيئية حتى نصل إلى التنمية المستدامة التي تحقق النمو والازدهار الاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على البيئة واحترامها وصيانتها¹.

المواطنة الايكولوجية كفلسفة ومفهوم ذي قيمة وبعد اجتماعي، تتمثل في مجموعة القيم والعادات والتقاليد والأعراف والمبادئ والاتجاهات الإنسانية، التي تعزز واقع الحقوق البيئية للجماعات البشرية في المناطق المختلفة من العالم، وتدعم قدرات وجود مقومات السلوك الأخلاقي والمسؤولية الذاتية للفرد والمجتمع في تجسيد واقع الممارسات البشرية السليمة في العلاقة مع النظم البيئية ومكوناتها الأساسية، والتي يمكن أن تسهم في إيجاد وتأسيس قاعدة واعية قادرة على المساهمة الفعلية في الدفع باتجاه إقامة نظام عالمي أكثر عدلاً ومسؤوليةً في الدفاع عن المصالح العليا للإنسانية، والحفاظ على سلامة كوكب الأرض وتأمين سبل العيش الكريم للجماعات البشرية وتحقيق الأمن البيئي للإنسانية.

وترتكز المواطنة الايكولوجية على جملة من القيم والعادات والتقاليد والموروث الشعبي للإنسانية، فيما يخص تنظيم العلاقة مع النظم البيئية ومقوماتها الأساسية، وكذلك

¹- Thierry Libaert et André-Jean Guérin, *Le développement durable*, Dunod, France, 1^{er} Edition, 2008, p 74.

القرارات والقواعد والأنظمة المعنية بحماية البيئة وتنميتها وتحقيق مبادئ التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي، إلى جانب الحصيلة المعرفية والعلمية للإنسانية في الحقول المختلفة لنشاطات المجتمعات البشرية¹، وتتمثل منطلقاتها المباشرة في الدفاع عن المصالح الإنسانية وضرورات وجود مناخ بيئي ملائم تتوافر فيه مقومات وشروط الحياة الآمنة والعيش الكريم الخالي من المخاطر، والتأكيد على المصالح الوطنية العليا في السيادة وحقوق المجتمعات المحلية والسكان الأصليين والأجيال المقبلة في الانتفاع من موارد وخيرات بيئات بلدانها الطبيعية. وللمواطنة الايكولوجية أهدافها التي تحدّد نهجها الفكري المؤسس والمبني على أسس المنهج الواقعي لمفهوم المصلحة الإنسانية، ويمكن حصرها في تنمية الوعي والثقافة البيئية وتعميق السلوك الأخلاقي والمسئولية الذاتية للفرد والمجتمع في تفعيل السلوك البيئي الرشيد والعلاقة السليمة مع النظم البيئية، وترشيد عمليات الاستفادة من مواردها الطبيعية، وعقلنة القرار السياسي البيئي فيما يخص التخطيط الاستراتيجي في المجالات التنموية والاقتصادية، والصناعية والمشروعات الحضرية، وتعزيز واقع الشفافية البيئية وديمقراطية القرار البيئي والمشاركة الاجتماعية في صناعة القرار البيئي، وإقرار حقوق المجتمعات المحلية البيئية وتكريس مبدأ العدالة الاجتماعية في الاستفادة من الموارد والخيرات البيئية، والتأكيد على أن حماية البيئة مسؤولية مشتركة، وأن الحفاظ على الموارد الطبيعية وصون سلامة كوكب الأرض ضرورة موضوعية ينبغي توفيرها من أجل البقاء، وتعميق اتجاهات العمل الهادف لوضع القواعد والأنظمة القانونية على المستويين الوطني

¹ - مصطفى حمدي الشنواني، فتحة محمد ابراهيم، الثقافة والبيئة مدخل الى دراسة الانثروبولوجيا الايكولوجية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1977، ص 68.

والدولي، الكفيلة باستبعاد المخاطر التي تتسبب في إحداث الخلل العميق في توازن البيئة العالمية وتشكيل بؤر الخطر التي تهدد وجود وبقاء التجمعات البشرية، وإيجاد حركة بيئية فاعلة على المستوى الوطني والعالمي قادرة على تشكيل قوة ضغط حقيقية لردع مختلف أشكال النشاطات والسياسات والتجاوزات التي تسهم في وجود حالات التدهور والتدمير البيئي، وانتهاك حقوق الإنسان البيئية ومصادرة حقوق المجتمعات المحلية والسكان الأصليين في الاستفادة من الموارد البيئية لبلدانهم.

وينبغي القول إن ما جرى تحديده من أهداف تبقى قوالب جامدة وغير مجدبة إن لم يكن هناك مناهج وطرق فاعلة لترسيخ مفاهيم وأسس المواطنة الايكولوجية، ومن أهم المناهج الواجب توفيرها وضع الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية والدولية في المجالات التعليمية والتربوية والتوعوية والإعلامية المعنية بتنمية الوعي وبناء القدرات والثقافة البيئية، وتعزيز مقومات القرار السياسي البيئي الحكيم على المستوى الوطني والدولي¹، الذي يضع في اعتباره مصالح وحقوق المجتمعات المحلية البيئية وتجسيد نهج العمل لترسيخ مبادئ الأمن البيئي للإنسانية، إلى جانب الخطط الخاصة التي تهدف إلى تحقيق المبدأ الديمقراطي والمشاركة الاجتماعية في صناعة القرارات المصيرية على المستوى الوطني والدولي التي تسهم في إقرار المبادئ والقواعد القانونية والحقوق الإنسانية في الاستفادة العادلة من الموارد البيئية والعيش في بيئة خالية من المخاطر تتوافر فيها شروط ومقومات الحياة الكريمة.

¹ - أحمد رشوان، التربية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2002، ص: 98.

إن تحقيق ذلك مرتبط بوجود الوسائل العملية والمتمثلة في ضرورة وجود الحركة البيئية الفاعلة في مواجهة السياسات الهمجية وسياسات التلوث البيئي، ووجود الشراكة الواعية والتعاون الدولي الموجّه في أهدافه لتشخيص وإيجاد قواعد نظام دولي ديمقراطي وعادل في حل المشكلات الدولية، يعترف بشكل فعلي بتنوع الثقافات وتعدد الحضارات، ويجسّد المنهج الواقعي في التعاطي مع حقوق مختلف الجماعات البشرية في السيادة على مصادر ثرواتها البيئية.

وكذلك وجود المؤسسات البرلمانية التي تدعم الخطط والجهود الاجتماعية في إقرار الحقوق البيئية وجعلها واقعاً ملموساً في سياسات الدول، إلى جانب وجود المؤسسات والإدارات البيئية والرقابية التي تركز في عملها على القواعد والأنظمة والمقاييس والمعايير البيئية المنهجية والعملية وتسهم في تجسيد الحقوق البيئية للمجتمعات البيئية بشكل عملي وملموس.

كما يعتبر الإنسان من أكثر الأحياء تأثراً في البيئة، لذلك فإن إعداده وتربيته بيئياً أمر غاية في الأهمية، وإذا كانت القوانين التي تحكم العلاقات بين مكونات البيئة غير قابلة للتغيير، فإن معرفة الإنسان لأثر سلوكه على البيئة تمكنه من تعديل هذا السلوك، باعتبار أن فهم العلاقات والقوانين المنظمة للبيئة هي التي تمكن إلى حد بعيد من التعامل مع مشكلاتها بصورة أفضل، وتمكن كذلك من تقادي الكثير من المشكلات البيئية قبل وقوعها¹، وبالرغم من أهمية هذه القوانين والتشريعات في صيانة البيئة وحمايتها، إلا أنه لا يمكن الاعتماد

¹ - حسن أحمد شحاتة، البيئة والتلوث والمواجهة، دراسة تحليلية، دار التعاون، مصر، 200، ص: 55.

عليها وحدها ما لم يتم توعية المواطنين بحقوقهم ومسئولياتهم المتعلقة بالبيئة وتحسيسهم بأهمية انتمائهم لها، واحترامهم للقوانين المنظمة للتعامل معها، والشعور بمشاكلها، والإسهام الايجابي في حلها، وهذا ما يعرف بالمواطنة الايكولوجية، حيث يبقى جوهرها هو إيجاد رادع ذاتي ينبع من داخل الانسان، ويدفعه إلى حماية البيئة وصيانتها واحترامها. كما تهدف المواطنة الايكولوجية بصفة عامة إلى غرس مجموعة من القيم والمبادئ والمثل لدى أفراد المجتمع صغارا كانوا أم كبارا، لتساعدهم في أن يكونوا قادرين على المشاركة الفعالة والنشطة في كافة قضايا البيئة ومشكلاتها، وبذلك يتطور مفهوم المواطنة ويصبح له مدلول أشمل يتعدى كون الانسان مواطنا داخل وطنه فقط، إلى كونه عضوا نشيطا وفاعلا وسط المجتمع البشري ككل، أي أن عليه واجبات تجاه العالم كله مثلما له واجبات نحو وطنه، بالتالي يصبح مواطن ذو صبغة عالمية¹ يحمل على عاتقه مسؤولية أوسع نطاقاً نحو بيئته ككل، وبذلك يصبح مفهوم المواطنة الايكولوجية والسلوك البيئي الصحيح ضرورة وجودية لبقاء الانسان وليس مجرد رغبة أو شعار، له أن يختاره أو يرفضه.

خاتمة الفصل :

وتبقى المواطنة الايكولوجية كمفهوم تتمثل في مجموعة القيم والعادات والتقاليد والأعراف والمبادئ والاتجاهات الإنسانية، التي تعزز واقع الحقوق البيئية للجماعات

1- غالب الفريجات، مؤشرات وقضايا التربية البيئية، مؤسسة الانتشار العربي، الأردن، 1999، ص: 105.

البشرية في المناطق المختلفة من العالم، وتدعم قدرات وجود مقومات السلوك الأخلاقي والمسئولية الذاتية للفرد والمجتمع في تجسيد واقع الممارسات البشرية السليمة في العلاقة مع النظم البيئية ومكوناتها الأساسية، والتي يمكن أن تسهم في إيجاد وتأسيس قاعدة واعية قادرة على المساهمة الفعلية في الدفع باتجاه إقامة نظام عالمي أكثر عدلاً ومسئولياً في الدفاع عن المصالح العليا للإنسانية، والحفاظ على سلامة كوكب الأرض وتأمين سبل العيش الكريم للجماعات البشرية وتحقيق الأمن البيئي للإنسانية.

لهذا تشكل المواطنة الايكولوجية جوهر اهتمامنا فهي كالمفهوم تؤكد بصورة أساسية أهمية مشاركة المواطنين في الحياة العامة وتحمل المسؤوليات الوطنية التي تخدم الشأن العام، ولعل هذا الأمر هو مضمون الفكر المعاصر حول الأسلوب الأمثل لضمان تحقيق علاقة ترابط وتعاون بصورة متوازنة بين الفرد و وطنه ومجتمعه، لهذا تبقى المواطنة والمواطنة الايكولوجية تأخذ فعاليتها من مدى مشاركة المواطنين في الحياة الجماعية والجمعية، بقدر من التحمل للمسؤولية وأداء للواجبات.

لكن مطالبة المواطن بالاهتمام بالشأن العام والمشاركة السياسية، ينبغي أن تسبقها عمليات تنشئة اجتماعية وتثقيف مدني تعطي للمواطن القدرة على استيعاب متطلبات الحياة السياسية ومعرفة حقوقه و واجباته وحدود مسؤولياته¹.

من هنا أردنا مقارنة تجليات وخصوصيات المواطنة الايكولوجية بالمدن الجزائرية، من خلال مسألة النفايات، فما هي صور المواطنة الايكولوجية، في ظل هشاشة قيم المواطنة أمام الواقع الاجتماعي الجزائري الذي يقف ويكبح الفعل السياسي التعاقدية الذي يتطلب تحقيقه بناء فضاء عمومي عماده الكفاية السياسية أي القدرة على التفاوض و المناقشة و القبول بالاحتكام إلى الحجة الأفضل.

¹ - سعيد عبد الحافظ، المواطنة: حقوق و واجبات، المرجع المذكور سابقا، ص: 58.

الباب الثالث

الفصل السابع

مقدمة الفصل:

تتشكل قيم ثقافة المواطنة الايكولوجية من المبادئ والقواعد الاخلاقية والسلوك الميداني لأفراد المجتمع ومختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ومختلف الجمعيات وهيئات المجتمع المدني، فيبقى النشاط التطوعي هو جوهر المواطنة الايكولوجية، فهو تعبير عن القيم والفضائل العميقة لدى أفراد المجتمع، والمتجلية في الوعي بحتمية الفعل الجماعي المشترك، على هذا النحو تتناهى قيم المواطنة الايكولوجية مع سلوك اللامبالاة ونقص الوعي البيئي الذي نشهده في بعض مرافق الفضاء العمومي بمجتمعنا، ونخص بالذكر ظاهرة رمي النفايات التي تتجلى بقوة لكي تعبر لنا عن لوحة من لوحات حياتنا اليومية التي ترمي إلى هدف معين كونها تمس أغلبية أفراد المجتمع الجزائري، حيث فرضت قضايا البيئة نفسها بقوة في أغلب دول العالم من بينها الجزائر التي أعلنت على لسان وزيرها للبيئة أن سنة 2008 هي سنة البيئة في الجزائر، ولعل دخول ما أصبح يُعرف اليوم بالثقافة البيئية جاء محصلة لغياب الوعي الفردي والجماعي في التعامل مع البيئة، هذه الثقافة غائبة لدى أغلب مواطنينا، وربما يتحجج البعض أنها مغيبة من أطراف بإمكانها أن تفعل الكثير من أجل حماية البيئة والمحافظة عليها... ويبقى في اعتقادنا أن الحفاظ على البيئة يبدأ من المواطن نفسه كتربية... كسلوكٍ مستمرٍ في يومياته، خاصة فيما يتعلق بالرمي العشوائي للنفايات بالفضاء العمومي .

فتبقى المواطنة الايكولوجية تراهن على المواطن كشريك حقيقي في تدبير الشأن العام، كما تراهن على بناء فضاء عمومي متعدد ومتنوع يسهر على تنشيطه جميع الفاعلين بالاحتكام إلى ثقافة المجتمع المدني وإلى ممارسة إعلامية تدعمها، ونقصد هنا بالمجتمع المدني مختلف صيغ الفعل الجماعي المنظم، ويعرف علم الاجتماع المجتمع المدني بكونه جميع العلاقات المنظمة على قاعدة تطوعية في إطار هيئات تتدخل لتنسج روابط اجتماعية بين الافراد والمؤسسات الاجتماعية التي لا تتدخل فيها الدولة بشكل مباشر، يعد المجتمع المدني من بين الفاعلين الاجتماعيين بحيث ينشط في جميع ميادين الحياة المجتمعية، لهذا يعول عليه كثيرا في تقويم السلوك البيئي والحد من رمي النفايات، اضافة إلى كل الفاعلين

المعنيين بذلك على غرار وسائل الاعلام على اختلاف أنواعها، حيث تتجلى حتمية التواصل في الرهان الكبير الذي تمثله وسائل الاعلام وفضاءات التواصل التقليدية والحديثة، فان أنشطة هيئات المجتمع المدني تركز أساسا على عمليات كالأخبار والتحسيس والاقناع والتعبئة والتحفيز مما يتيح لتلك الهيئات تحقيق أهداف تواصلية تقويها وترفع من فعالية قيم المواطنة الايكولوجية اتجاه الفضاء العمومي.

فتبقى مواصفات هذه الثقافة وتلك الممارسات في العمومي تحتاج إلى قيم المواطنة الايكولوجية، فما هي إذن مواصفات المواطنة الايكولوجية في الفضاء العمومي، وماهي خصوصيات المواطنة الايكولوجية بالمجتمع الجزائري؟ تجرنا هذه التساؤلات في هذا الفصل إلى مقارنة الموضوع من خلال عدة محاور: يتعلق الأول بطرح ثقافة المواطنة الايكولوجية بالجزائر، فيما يرتبط الثاني بخصوصياتها وتجلياتها بالمجتمع الجزائري، أما الثالث فيخص واقع "المجتمع المدني" في صياغة المواطنة الايكولوجية لنخلص في النهاية إلى وظائف وسائل الاعلام في خلق فضاء عمومي يضمن للفاعلين من المجتمع المدني المشاركة الفعالة في اقرار وتقوية ثقافة المواطنة الايكولوجية.

1- طرح مسألة المواطنة الايكولوجية بالجزائر:

يبقى معنى المواطنة الايكولوجية يتبلور من خلال أنماط المشاركة في الفضاء العمومي ومدى تسيير الشأن العام، وتجد معناها أيضا من أشكال التعبير عن الانتماء إلى الحي والمدينة من خلال تكوين لجان ومنظمات وجمعيات التي من شأنها تحسين السلوك البيئي اليومي للمواطنين، كذلك المساهمة في رفع مستوى المعرفة والثقافة البيئية بين عامة الناس، وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات ووضع الحلول المناسبة للمشكلات البيئية التي تعترضهم، من خلال الاهتمام بالحي والمرافق المشتركة وحتى حدائق ومساحات الخضراء... بفضل جملة من الممارسات والسلوكيات التي تهدف للمحافظة على الفضاء العمومي ونظافته، لهذا نتساءل عن خصوصياتها في المجتمع الجزائري.

فالمواطنة الايكولوجية ظاهرة اجتماعية ارتبطت أساسا بالمجتمعات الإنسانية من خلال تنظيم الحياة اليومية في سلوكيات جماعية تعبر عن تصوراتهم، أفكارهم، معتقداتهم... حول كل من البيئة، سلوكيات وممارسات قيم النظافة بالفضاء العمومي، وهي ترتسم من خلال تهيئة مجالية وعمرانية لكي تعبر عن هوية حضارية جماعية، وهي كذلك مجموع القيم والتصورات الخاصة بالأفراد المنسجمين جماعيا في سلوكيات وقيم موحدة، هذا ما يُعبر عن مدى الانسجام الاجتماعي حيث أن ترك الفضاء العمومي للسلوكيات والممارسات المؤدية إلى تلويث ما هو عمومي - حالة رمي النفايات - هي ظاهرة تبين لنا تواجد خلل ومشكل يعيق عمليات التحضر والانسجام الاجتماعي، حيث نتعرف على الأفراد الذين يسكنون ويملكون الفضاء الحضري من خلال مدى الاعتناء وتنظيف الفضاءات العمومية، وهذا ما يتضح من خلال تهيئة مجالية وعمرانية للمدينة، لهذا تساءلنا عن تجليات المواطنة الايكولوجية بين أفراد العينة المبحوثة من خلال ممارساتهم اليومية البيئية داخل الفضاءات العمومية، للكشف عن خصوصيات وواقع المواطنة الايكولوجية بالمجتمع الجزائري، من خلال التساؤل عن مدى مشاركة الفرد في جمع النفايات داخل الفضاءات العمومية؟ كسلوك بسيط يعبر عن مدى فعالية قيم المواطنة بالفضاء العمومي.

الجدول رقم (05): يشير إلى مدى مشاركة الأفراد في حملة لجمع النفايات داخل الأماكن العمومية حسب متغير المستوى التعليمي لأفراد العينة:

المجموع	مشاركة الأفراد في حملة لجمع النفايات				المستوى التعليمي
	النسبة%	لا	النسبة%	نعم	
29	%79.3	23	%20.7	06	أمي (بدون مستوى)
89	%82	73	%18	16	ابتدائي
84	%63.1	53	%36.9	31	متوسط
70	%55.7	39	%44.3	31	ثانوي
48	%27.1	13	%72.9	35	جامعي
320	201	119			المجموع
%100	%62.8	37.2%			النسبة المئوية

تنعكس عدم رغبة الأفراد في المشاركة بمختلف حملات التنظيف للأماكن العمومية 55% كما أسلفنا الذكر، على نقص التطوع والمشاركة الفعلية للمبحوثين في هذه الحملات بنسبة 62.8% الذين لم يشاركوا ولو مرة واحدة في جمع النفايات، حسب الجدول أعلاه، حيث يبقى العمل التطوعي ذلك العمل المستقل الذي يقوم به الفرد بأقل ما يمكن من التدخل والإرغام، مدفوعا بحوافزه الداخلية أو الخارجية وقد يقوم الفرد بالعمل التطوعي إرضاء لضميره أو إرضاء لقيم الجماعة التي ينتسب إليها.

ويعتبر تشجيع وتحفيز العمل التطوعي في مجال البيئة والنظافة مهم جداً لأن المواطنة البيئية هي هدف تسعى إليه المجتمعات من خلال تنمية السلوك البيئي والمعرفي والوجداني للأفراد، ويعتبر كذلك مردود السلوك التطوعي في مجال البيئة مهم جداً لتحقيق المحافظة على البيئة، وعلى حل المشكلات الحالية ومنع حدوث مشكلات مستقبلية وصولاً للتنمية المستدامة، والإنسان المتطوع من أجل البيئة يمكن أن يمارس هذا السلوك من خلال

الانتساب إلى جمعية أو منظمة أو نادي بيئي من خلال وازع أخلاقي أو ديني أو إنساني ودون انتظار مكافئة أو أجر.

فلماذا غاب التطوع البيئي عن فضاءاتنا العمومية، حيث تأتي الاجابات تعبر عن قلة المشاركة من طرف السكان في جمع النفايات بالشارع والفضاءات العمومية 37.2%، هذا ما يؤكد أنه حسب تصوّر المبحوثين تبقى النظافة بالفضاء العمومي ليست من أولويات واهتمامات السكان فهي من مهام الدولة لوحدها، كون الفضاء العمومي يبقى غريب عنهم وحكر للدولة في تصوّرهم، هذا ما يفسر إنعدام مبدأ التطوع لدى الأفراد مما ينعكس حتى على درجة انخراطهم في الجمعيات والنادي التي تهتم بنظافة الفضاءات العمومية والبيئة¹.

فتبقى مناقشة فاعلية التطوع بمعنى اختيار فاعلية الموارد البشرية التطوعية الإرادية والتي تشكل ركنا أساسيا في بناء المجتمع المدني، القيمة الحقيقية التي تمكن في توفير المتطوعين الذين يشكلون العمود الفقري في كل مؤسسات المجتمع المدني، وإن الحديث عن ثقافة التطوع، تقودنا لتقديم مؤشرات أخرى أكثر جرأة وواقعية، وتدفعنا بالضرورة إلى التساؤل عن دور المتطوعين داخل الجمعيات ودورهم أيضا في تعميق الممارسة الديمقراطية والتشاركية، دور لجان الأحياء...

كما ارتأينا قراءة معطيات الجدول من خلال متغير المستوى التعليمي الذي له علاقة طردية مع رغبة ومشاركة الفرد في هذه الحملات لتنظيف الفضاء العمومي، حيث نلمس بوضوح مدى مشاركة الفرد من خلال تطور المستوى التعليمي للعينة، فيبقى المستوى الثانوي والجامعي للأفراد الأكثر تطوعاً ورغبة للمشاركة في تنظيف الفضاء العمومي، ومن زاوية متغير الجنس الذي لا يمكن تجاوزه لفهم هذه الاشكالية، نجد ضعف العامل النسوي في هذه الحملات، حيث اقتصرت النظافة على البيت لديهن فقط. فلماذا لا يهتم الجزائري بنظافة فضاءه العمومي، إلا في بعض الحالات النادرة حيث نشاهد بعض الحملات التطوعية لتنظيف الشوارع مثلا بعض المناسبات كالأفراح والجنازة من خلال

¹ - محمد بوسنة، الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها، طبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد: 17، جوان 2002.

تعاون الجيران والأقارب، خاصة الشباب في نظافة المنطقة أو الحومة على حدّ تعبيرهم، التي سوف تُعقد فيها المناسبة.

ولكن قلّ ما نشاهد هذه الحملات التطوعية بغرض تنظيف الحي والمدينة لكثرة الأوساخ بها من طرف السكان، حتى المؤسسات رسمية المعنية بنظافة هذه الفضاءات لا تعمل على ذلك، إلا في الزيارات الرسمية، أو بعض المناسبات البيئية الاحتفالية مثل يوم البيئة العالمي الذي يصادف الخامس من جوان من كل عام، نسبة إلى يوم انعقاد المؤتمر الأول للبيئة (مؤتمر ستوكهولم بالسويد من 5 إلى 12 جوان سنة 1972، تحت شعار: " نحن لا نملك إلا كرة أرضية واحدة")¹، الاحتفال بساعة للأرض أي ساعة بدون أنوار المصادف لـ 25 مارس من كل سنة²، حتى هذا اليوم العالمي للاحتفال بالبيئة هو مجهول تماما عند المبحوثين، فمن خلال طرح سؤال مفتوح على العينة البحث، "أذكر التاريخ المصادف للاحتفال باليوم العالمي للبيئة؟" فقط 31% من الافراد يعرفون هذا التاريخ مقابل الادلاء بإجابات خاطئة والتصريح بعدم معرفة ذلك (26%- 43%) [الجدول رقم: 08 أنظر الملاحق].

لكن يبقى العمل التطوعي عملاً مستمراً لا يقتصر على هذه المناسبات والزيارات فقط، فهو نابع من صميم رغبة الافراد في ذلك وليس إلزامياً، فالعمل التطوعي هو جوهر المواطنة بصفة عامة، وجوهر المواطنة الايكولوجية بصفة خاصة، حيث يساهم على تحفيز وتشجيع الأفراد والجماعات للمبادرة والتعاون من أجل المحافظة على البيئة ونظافتها، كما يساهم في إكساب المشارك في العمل التطوعي معلومات واتجاهات ومهارات مهمة و مفيدة وبالتالي توسيع دائرة العمل من أجل ذلك، لتشمل مختلف شرائح المجتمع على اختلاف فئاته العمرية والجنسية والمهنية... لهذا بحثنا عن المكان والمناسبة التي شارك فيها الأفراد في هذا العمل التطوعي لحملات التنظيف داخل الفضاء العمومي.

¹ - أنظر الفصل السابق.

² - احتفلت الجزائر يوم 25 مارس 2007 بـ: "ساعة الأرض" في سنتها العاشرة نسبة الى عاصمة أستراليا سيدني، حيث أطفأ الجزائريون العاصمة أنورها من الساعة الثامنة ونصف إلى غاية الساعة التاسعة والنصف ليلاً، كتعبير للمحافظة على الطاقة وعلى البيئة من التلوث. حسب ما نقل مباشرة من التلفزيون الجزائري - قناة النهار الاخبارية.

ليتجلى لنا مرة أخرى المسجد كحالة استثنائية داخل الفضاء العمومي باعتباره مجال مقدس¹، ولهذا تبقى تجليات القيم الدينية في الحياة اليومية للأفراد سواء داخل الفضاء المنزلي، أو في صرح الفضاءات العمومية²، من أهم المؤشرات التي سوف تسمح لنا بفهم جل التناقضات الموجودة في الممارسات اليومية لأفراد المجتمع داخل نفس الفضاء العمومي.

فيبقى المسجد "فضاء عمومي" أين يلتقي فيه جميع المصلين وأين تحتك الضمائر الفردية لكي تكون الضمير الجمعي³، أي تشكل الوعي الديني لديهم، فهو مكان للصلاة والتعبد لهذا يشترط النظافة، فقد روى أحمد أبوداود والترمذي وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها ، أن النبي (ص) أمر ببناء المساجد وأمر بها أن تنظف وتطيب، هذا ما يفسر إقبال الأفراد على المشاركة في نظافة المسجد 24.7% بالدرجة الأولى وبدون منازع في الفضاء العمومي،[الجدول رقم:09 أنظر الملاحق] وهذا باختلاف أعمارهم ومستواهم التعليمي وكذلك الحالة المدنية، فان التقديس الديني للمسجد هو الذي يجعل منه مكان يرغب معظم الأفراد المشاركة في تنظيفه قصد كسب الحسنات والتقرب من الله، فإن الوظيفة الثنائية للدين من خلال التقسيم الثنائي للمقدس والمدنس، الخير والشر، هو الذي يسمح بهذه الممارسات داخل فضاء المسجد رغم كونه فضاء عمومي، فالنظافة داخل المسجد نابعة من كونه مجال مقدس لهذا يبقى المقدس والمدنس يتجلى من خلال حياتنا اليومية عبر الفضاء والوقت⁴، لكن لماذا لا تتجلى هذه التصورات والممارسات للسكان داخل الفضاء العمومي رغم أن الشريعة الإسلامية تدعوا إلى ذلك حيث تعتبر إمطة الأذى عن الطرقات صدقة وحسنة، حيث يقول الحديث الشريف "الإيمان بضع وسبعون شعبة أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق" فإذا قورنت هذه النسب مع مشاركة السكان في تنظيف الحي أو حتى حديقة الحي هي قليلة جدًا حيث مُثلت (14.6% -

¹ -Roger Caillois, *L'homme et le sacré*, Ed , Gallimard , 1963.

² - Abdelkader Lakjaa, *La religion dans l'espace domestique- résidentiel: LES PLANTEURS- RAS EL AIN, URASC, Juin, 1992.*

³ - Emile Durkheim, *Les règles de la méthode sociologique*, (1895), PUF, Paris, 1930.

⁴ -Mircea Eliade, *Le sacré et le profane*, Ed, Gallimard, 1965.

12.8% على التوالي) فقط، [الجدول رقم: 09 أنظر الملاحق] لهذا يبقى المقدس يؤسس ويصنع من طرف الإنسان في الأرض¹، حيث يؤكد عبد الرّحمان موساوي مدى تأثير المسجد على تنظيم المجتمعات المغربية والعربية²، فإن المقدس ما هو إلا مبدأ اجتماعي يؤكد المجتمع من خلال جملة المعتقدات والطقوس التي يمارسها الأفراد³، فرغم أن الدين يدعو إلى نظافة المسجد كما يدعو إلى نظافة الطرقات والفضاء العمومي، إلا أن المجتمع يقدر نظافة المسجد ولا يبالي بنظافة كل من الحي والحديقة، الغابة والشاطئ...

لكن اذا تم التمعن في مشاركة الأفراد في حملات التنظيف بأماكن العمل والدراسة 17.3% وأيضا إذا تم إضافة الاجابات للمشاركين في هذه الحملات داخل كل من الحي، حديقة الحي، الساحة العمومية، الشاطئ، الغابة، إجابة أخرى التي تمثلت في جمع النفايات داخل كل من: المقبرة، ولي صالح، السوق، مع جمعية... تصبح نسبة 75.3% من المشاركين في هذه الحملات، [الجدول رقم: 09 أنظر الملاحق] أي ما يفوق ثلاثة أرباع من المبحوثين الذين ساهموا وبشكل تطوعي في مختلف حملات التنظيف داخل الفضاء العمومي، وفي مختلف الأوقات خاصة العطل الاسبوعية والدينية، وأيضا عبر مختلف المناسبات الدينية مثل: عيد الفطر والأضحى، صلاة الجمعة، دخول شهر رمضان، والمناسبات الاجتماعية: إقامة الاعراس والجنائز، دخول فصل الصيف... [الجدول رقم: 10 أنظر الملاحق]

ولكن أيضا يشير المبحوثين إلى المشاركة في التنظيف من أجل مساعدة عمال النظافة 6.6% [الجدول رقم: 10 أنظر الملاحق] وخاصة مشاركتهم من خلال تنظيم حملات للتطوع 11.6% [الجدول رقم: 10 أنظر الملاحق] ، هذا ما يعكس جليا بوادر إعادة تشكل المواطنة الايكولوجية بالمدن الجزائرية التي تحتاج إلى المزيد من الدعم والتأطير من مختلف الفاعلين الاجتماعيين خاصة المجتمع المدني.

¹ - ibid.

² Abderrahmane Moussaoui, *Espace et sacré au Sahara, Ksour et oasis du sud- ouest Algérien*, CNRS Edition, Paris, 2002 .

³ - Emile Durkheim, *Les formes élémentaire de la vie religieuse*, PUF, Paris, 1960.

وفي سياق هذا الضعف في مشاركة الافراد لنظافة فضاءهم العمومي، وضعف مبدأ التطوع من أجل السلوك البيئي، جرننا التساؤل حول حالة الفضاءات المشتركة، فهل ينطبق عليها نفس التصور؟

فمن خلال طرح السؤال على عينة البحث بالشكل التالي: " إذا كنت تسكن بعمارة، هل يوجد تطوع بين الجيران لتنظيف الأجزاء المشتركة في العمارة؟" جاءت معظم الاجابات تعبر عن الغياب الملفت للتساؤل حول نقص التطوع حتى في الاجزاء المشتركة للعمارة 63.4 % بين الجيران،[الجدول رقم:11 أنظر الملاحق] هذا التطوع هو الذي من شأنه أن ينمي ويمتد إلى الحي وبالتالي الفضاء العمومي، هذا ما تؤكدته جل الملاحظات اليومية من مختلف الشجارات بين الجيران لتنظيف السلالم، الحالة المزرية وكثرة الأوساخ بهذه الفضاءات المشتركة، حتى الاستحواذ على معظمها من طرف الجيران لاستعمالها لأغراض شخصية... كل هذه الملاحظات تقودنا للتساؤل حول هذه السلوكيات، فإلى ماذا يعود هذا الغياب في التطوع ليس فقط في الفضاء العمومي، بل حتى إلى ما يجاور عتبة البيت فقط (الفضاءات المشتركة)، ففي حالة غياب التطوع لنظافة الأجزاء المشتركة في العمارة، إلى من تعود مسؤولية ذلك، حسب تصور المبحوثين.

حسب تصور المبحوثين تعود مسؤولية تنظيف هذه الأجزاء المشتركة في العمارة، إلى بعض الجيران 48.2% هذا ما يعكس نوع من التطوع لكن ليس بدرجة الاجماع بين الجميع، [الجدول رقم:12 أنظر الملاحق] حيث تقول أحد المبحوثات " أنا أنظف السلالم بمفردتي، لأنني أسكن بالطابق السفلي، ولا يهمني باقي السلالم"¹ وفي نفس السياق تقول أخرى " في العمارة التي أسكن بها، فقط بناتي وبنات الجارة التي تسكن أسفلي، من نهتم بتنظيف السلالم، لأن البقية ترفض ذلك، وكثيرا ما نتشاجر حول ذلك..."²، اضافة إلى نوع آخر من التطوع بين الجيران، المتمثل في دفع مبلغ مالي لتنظيف هذه الاجزاء المشتركة 23.5% [الجدول رقم:12 أنظر الملاحق] ، حيث تقول أحد المبحوثات " نحن سكان هذه

¹ - المقابلة الميدانية رقم:05

² - المقابلة الميدانية رقم:14

العمارة، لدينا منظمة هي التي تنظف السلاالم مرة في الأسبوع، مقابل مكتوب (مبلغ مالي لا يتعدى في غالبه 100 دج) يقدمه كل جار مباشرة لهذه المنظمة بعد انتهاءها من عملها"¹ ويقول مبحوث آخر " في بداية فصل الصيف من كل سنة، يقدم الجيران مبلغ مالي لأحد عمال النظافة من أجل تنظيف الحديقة من الأوساخ والأعشاب، لتفادي خاصة الناموس"²، لكن أكثر من ربع العينة 28.3% [الجدول رقم: 12 أنظر الملاحق] تصرح أن هذه الأجزاء المشتركة لا يتم تنظيفها، فهي عرضت لمختلف الأوساخ والحشرات، وروائح الكريهة... هذا ما آلة إليه مختلف أحيائنا وشوارعنا... من هنا تساءلنا عن مدى اهتمام الأفراد بنظافة الحي الذي يسكنه فيه على الأقل

ومن خلال معطيات البحث الميداني، فإن حوالي ثلاث أرباع العينة 76% لا تهتم بتنظيف الحي، [الجدول رقم: 13 أنظر الملاحق] كما يبقى متغير نوع السكن لا يعبر بقوة على نوع من الاختلاف بين الحالة المزرية لمختلف أحياء وشوارع المدينة، فلم يسلم أي واحد منها لتعرضه للرمي العشوائي للنفايات من طرف سكانه أو حتى مختلف مستعمليه، فإن غياب هذه الثقافة الحضرية أدى إلى غياب مبدأ التطوع بين السكان لتنظيف الحي، لأن الفضاء العمومي لا يهمهم، فاقترنت النظافة على البيت فقط ليقول في هذا الصدد أحد أفراد العينة " من لا يبالي حتى بالدرج الذي يصعد فيه كل يوم، كيف يفكر بالحي أو بالحديقة..."³ فالتطوع هو ليس مصطلح يتم حصره في عدّة كلمات، إنما هو مفهوم كبير يترتب عليه أو يندرج منه سلوكيات لها بالغ التأثير على المجتمع والبيئة، فهو إذا ما تم التركيز عليه وتطبيقه بشكل جدي، يظهر مدى تجلي قيم المواطنة، لكن يبقى الواقع يعكس سلوكيات غير ملتزمة بقواعد النظافة وهذا ما يعبر عن وجود خلل يعيق عمليات المواطنة والمواطنة الايكولوجية بالفضاء العمومي.

فإن هذه السلوكيات البسيطة للتطوع تساهم في جعل النظافة سلوكًا يوميًا، والسلوك اليومي هو عادة متبعة يتم تطبيقها في بيئة الحي، الشارع والأماكن العامة وفي

¹ - المقابلة الميدانية رقم: 19

² - المقابلة الميدانية رقم: 17

³ - المقابلة الميدانية رقم: 08

جميع مرافق الحياة، لهذا ندعو للعمل الجماعي في إشكالية النظافة لما لها من الأثر الكبير في حل مسألتها داخل الفضاء العمومي خاصة من جانب النفايات، فتبقى النظافة هي مسؤولية الجميع¹.

هذا ما حدثنا للتساؤل عن مدى وجود لجان بالحي تهتم بنظافته ومختلف شؤونه، حيث تلعب هذه الأخيرة دور حاسم في تدعيم المد التطوعي والتضامني وفي التعريف بالوعي البيئي وقيمه عبر القيام بحملات تحسيسية وجمع النفايات، كما تسهم في ربط الصلة بين أفراد الحي وتهتم بالمسنين والشباب والاطفال، وغيرها من الوظائف مثل تقديم المساعدات...

ونظرا لعجز نظام الانتخابات عن إفراز تمثيل حقيقي للمواطنين في غالبية الأمر، وبهدف توسيع الحوار مع المواطنين فيما يخص تشجيع العمل الجوارى، تمت الموافقة من طرف البلديات الفاعلة في أوروبا على "ميثاق أوربي لحقوق الانسان في المدينة"² الذي يتضمن ترسيخ مبادئ الديمقراطية التشاركية التي تسمح للمواطنين بالمساهمة في تسيير مدنهم وأحياءهم، بحيث تنجلي وترتكز مشاركة المواطنين خاصة على مستوى الأحياء التي تعتبر المكان الحقيقي الذي تتجسد فيه الحياة اليومية، خاصة من خلال لجان الأحياء التي أصبحت اليوم تلعب دور اللجان الاستشارية التي يمكنها ايداع اقتراحات الى المجلس المحلي.

فإن البحث عن أكبر تمثيل للمواطنين الذي لم تعد تحققه الانتخابات هو الذي دفع بالاهتمام بلجان الأحياء³، والتكوين والانخراط بمختلف اللجان الخاصة بالشباب مثلا الذي لم يبلغ سن التصويت من أجل السماح لهذه الفئة بإبداء آراءها، لجان خاصة بالأجانب الذين لا يمتلكون حق التصويت كذلك من أجل طرح انشغالاتهم...

¹ - Abdesslem Kadi, *La gestion des déchets urbains à la wilaya de Constantine (ALGERIE)*, France, 1999.

² - تمت الموافقة على هذا الميثاق بمدينة سان دونيس (SAINT-DENIS) الفرنسية في شهر ماي سنة 2000.

³ - Oliga Victor, *Premières victoires de la démocratie participative*, Le monde diplomatique, Mars 2001, p 97.

وتتضمن لجنة الحي مجموعة من سكان الحي الواحد يتراوح عددهم على الأقل 10 أعضاء، ينشطون في اطارها على أساس العمل التطوعي ووفق برامج يعدونها بالتعاون مع الهياكل المحلية.

كما يتم إختيار أعضاء هذه اللجنة حسب تحمسهم لخدمة المجموعة وتطوعهم لخدمة الصالح العام وما يحظون به من اشعاع واحترام يؤهلهم لاكتساب ثقة الجيران وبالتالي تشجيعهم على الانخراط في العمل التطوعي من أجل الاسهام في النهوض بحيهم، فتبقى مهام لجان الأحياء خاصة في التنسيق مع العمل البلدي في مجال النظافة وحفظ الصحة والعناية بالبيئة والمحيط ودعم البنية الاساسية والمحافظة على التجهيزات والمرافق العمومية وعلى جمالية الأحياء... كلها سلوكيات من شأنها رفع الوعي البيئي لدى المجتمع، كما تعمل على إعداد الفرد أكثر لتحمل المسؤولية اتجاه الحي، واكتساب روح التطوع، كذلك الاسهام في ترسيخ القيم المواطنة ومبادئ المواطنة الايكولوجية، فما هي وضعية هذه اللجان بأحياء المدينة الجزائرية - حالة مدينة عين تموشنت بالغرب الجزائري.

عموما تبقى نفس الاتجاهات التي تم رصدها لحد الآن في العلاقات بين السكان والفضاء العمومي من زاوية التطوع والمشاركة في عملية التنظيف، فالملاحظ حول مدى توفر لجان الأحياء التي تهتم بنظافة الحي ومختلف شؤونه هي تقريبا منعدمة على مختلف أحياء مدينة عين تموشنت، حسب تصريحات المبحوثين، فنجد نسبة 9% فقط من أفراد العينة الذين يصرحون بوجود مثل هذه اللجان على مستوى أحياءهم، [الجدول رقم: 14 أنظر الملاحق] التي غالبا ما تتمركز في الأحياء الفاخرة مثل: حي الزيتون، نظرا لدرجة الوعي البيئي الذي يتمتع به سكان هذه الاحياء فأغلب أفرادها من اطارات الدولة بمعنى لديهم احتكاك يومي بالمجتمع المدني بفضل مكانتهم الاجتماعية، خاصة في مجال العمل وحتى الوظائف السياسية التي مروا بها في تجارب حياتهم، كما تظهر هذه اللجان ولو بدرجة أقل في مركز المدينة كتقليد قديم اكتسبه السكان منذ الاستعمار الفرنسي، لتتعدم تقريبا في الاحياء الجماعية خاصة العمارات، وهوامش المدينة، وبالنظر للغياب التام لدور لجان الأحياء الذي من المفروض أن تلعب دور الوسيط بين السكان وبلديتهم بإيصال الانشغالات

والحرص على مراقبة الأحياء والمتابعة الميدانية الفعالة وتقديم المبادرات والأفكار لمجلسنا الشعبي البلدي سعيا لتحسين الاطار المعيشي للمواطن، جرننا هذا الانشغال إلى تساؤل عن مدى انخراط سكان الحي بهذه اللجان (في حالة وجودها).

وفي المقابل نجد جل المنخرطين في هذه اللجان لديهم خبرة مهنية ومسار تعليمي مكنهم من التكوين والانخراط في هذا النوع الحياة الجماعية داخل الحي، حيث يبقى معظم المبحوثين المنخرطين في هذه اللجان إما لديه احتكاك مباشر بالحياة السياسية، أو احتكاك بالحياة الجموعية... مقابل النصف الآخر الذي يقر بوجود هذه اللجان على مستوى الحي ولكن لا يبادر حتى بالانتماء إليها، حيث يقول أحد المبحوثين "علاقتي بهذه اللجنة في الحي تقتصر فقط على قفة رمضان، أما باقي الشؤون الأخرى بصراحة لا تهمني..."¹، أما متغير السن والجنس لا يبدي أي ميزة في مدى انخراط سكان الحي في هذه اللجان، حيث نجد من أصل 16 فرد منخرط (07 إناث مقابل 09 ذكور) كما يظهر هذا العزوف عند مختلف الشرائح العمرية، [الجدول رقم: 15 أنظر الملاحق] فإلى ماذا ترجع هذه اللامبالاة للأفراد، أو بمعنى آخر هذه الاستقلالية الجماعية عن الحياة السياسية بصفة عامة، والانخراط بالجمعيات ولجان الأحياء خاصة رغم خدماتها المباشرة لسكان الحي، فهل يعود ربما ذلك إلى نقص الاهتمام بالحياة الجماعية خارج البيت، نقص الوعي البيئي، نقص الثقافة الحضرية، غياب دور المجتمع المدني، نقص قيم المواطنة...

كما تعود قلة المشاركة لأفراد المجتمع نظرا لغياب التأطير الحقيقي والمساندة من طرف المجتمع المدني كحلقة وصل بين المجتمع وفضاءه العمومي، بين المجتمع وقيم المواطنة وبالتالي نضوج المواطنة الايكولوجية التي لا تتم خارج هذه الحلقة، أو في ظل غياب أحد أطرافها، لهذا نتساءل بإلحاح عن واقع المجتمع المدني في الجزائر ودوره في السياسات البيئية - حالة رمي النفايات-

¹ - المقابلة الميدانية رقم: 04

2- واقع "المجتمع المدني" في صياغة المواطنة الايكولوجية:

إن طرح العلاقة بين الفضاء العمومي والمواطنة من زاوية بيئية أو غيرها، حتما يجرنا للحديث عن مفهوم المجتمع المدني، ولا نبالغ إن اعتبرنا هذا المفهوم (المجتمع المدني)، إضافة إلى المفاهيم الأخرى التي أشرنا إليها سابقا، أحد المعالم الرئيسية التي تعطي للمرحلة القادمة هويتها وخصوصيتها في طرح السياسات البيئية، وظاهرة النفايات بشكل خاص في المدن الجزائرية، وتبقى هذه المفاهيم في مجموعها تشير إلى حركية اجتماعية قوية وسيرورة تحولات عميقة، نابعة من صميم المجتمع، أي بوادر إعادة تشكل ثقافة حضرية محلية نابعة من الأسفل.

في هذا المضمار، عرف مفهوم المجتمع المدني كغيره من المفاهيم في العلوم الإنسانية والاجتماعية تغيرا وتطورا في معناه ودلالاته منذ ظهوره، ويمكننا التعرف على ذلك من خلال التوقف السريع للمعاني التي أعطيت له في الفترات التاريخية الكلاسيكية في الفكر الغربي، منذ ظهوره في منتصف القرن السابع عشر، خاصة من خلال الأفكار التي نادى بها فلاسفة العقد الاجتماعي¹، حيث عرفه توماس هوبز بشكل لا يميز فيه بينه وبين الدولة، فهو: " المجتمع المنظم سياسيا عن طرق الدولة القائمة على فكرة التعاقد"²، ومن " حق كل شخص أن يفعل ما يظهر له مناسبا لحماية نفسه والوصول إلى الغاية المنشودة، في إطار التعاقد الذي يخلقه الاتفاق، فالتعاقد هو التنازل الإرادي عن الحرية"³ أما جون لوك أعطى تمييز بين المجتمع المدني والدولة دون أن يلغي تماما الروابط التي تجمع بينهما عندما أشار إلى أنه "قيام المجتمع المنظم سياسيا ضمن إطار الدولة، مهمته تنظيم عملية سن القانون الطبيعي الموجود دون الدولة وفوقها"⁴.

وفي القرن الثامن عشر اكتسبت فكرة المجتمع المدني معنى مغايرا كونها تشير إلى موقعها الوسيط بين مؤسسات السلطة وبقية المجتمع، عندما اعتبره جون جاك روسو " هو

1- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص18.

2- سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص50.

3- نفس المرجع، ص53.

4- أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2000، ص93.

مجتمع صاحب السيادة، باستطاعته صياغة إرادة عامة يتماهى فيها الحكام والمحكومون"، كما نجد نفس الاتجاه عند كل من مونتسكيو الذي ربط المجتمع المدني " بالبنى الأرستقراطية الوسيطة المعترف بها من قبل السلطة القائمة بين الحاكمين والمحكومين"، وكذلك لدى هيغل الذي أكد الموقع الوسيط للمجتمع المدني " بين العائلة والدولة بحيث يفصل بينهما" دون أن يغفل حقيقة التداخل الموجود بينهم، أما أليكسيس دو توكفيل يشير إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينضم إليها المواطنون بكل عفوية، وربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب، ومن هنا تبرز أهمية المدنية وأهمية المواطنة كمكانة قانونية باعتبارها مجموعة أدوار اجتماعية ومجموعة من الصفات الأخلاقية، ويقول توكفيل أنه لا بد للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة، وهذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية دائمة اليقظة والقائمة على التنظيم الذاتي¹، كما اقترن مفهوم المجتمع المدني باسم أنطونيو غرامشي المفكر الشيوعي الإيطالي الذي نظر إلى المجتمع المدني باعتباره جزءا من البنية الفوقية، هذه الأخيرة التي تنقسم إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، وظيفة الأول (المجتمع المدني) الهيمنة عن طريق الثقافة والإيديولوجية، ووظيفة الثاني (المجتمع السياسي) السيطرة والإكراه، ومن هنا كانت الدعوة إلى ضرورة تكوين منظمات اجتماعية ومهنية ونقابية وتعددية لهدف اجتماعي صريح، ليضع البنية الفوقية في حالة غير متنافرة مع البنية التحتية وإيجاد طريقة للتفاعل الحيوي المستمر بينهما²..

ومن خلال هذا، يمكن تعريفه بـ " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام، التراضي والتسامح لذا تشمل تنظيمات المجتمع المدني على: الجمعيات، الروابط، والنقابات، الأحزاب، الأندية والتعاونيات أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير

¹- Alexis de Tocqueville, *De la Démocratie en Amérique (1835-1840)*, Gallimard, in, Michèle Giacobbì, Jean-Pierre Roux, *Initiation à la sociologie, Les grands thèmes, La méthode, Les grands sociologues*, Hatier, Paris, 1990, p 228.

²- العلوي، سعيد بن سعيد وآخرون. المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، المرجع المذكور سابقا، ص 11.

ورائي¹، وهو كذلك " جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي ومثل ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمحققين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للمساهمة في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية"²، كما يعبر عن مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والحقوقية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من التفاعلات والعلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، والتي تحدث بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة المؤسسات التي تنشأ طواعية، وتعمل باستقلال عن الدولة³.

من بين التعاريف التي قدمت للمجتمع المدني أيضا أنه يعني باختصار مجموع منظمات غير الحكومية الطوعية لا ربحية، وتضم أفرادا يجتمعون للسعي وراء تحقيق مصلحة مشتركة أو مصلحة عامة، أو بعبارة أخرى هي الفضاء الواسع الواقع بين المواطن والدولة حيث يبرز إرادة المواطنين وتتحرك خارج الرعاية الرسمية للدولة، وهذا لا يعني أنها ضد الدولة لأنها لا تسعى إلى السلطة، وقد تم تصنيفها عالميا ضمن أنواع مختلفة منها: النقابات العمالية، والمنظمات غير الحكومية، الجمعيات، النوادي...

حتى أنه في المرحلة الحالية أخذ صبغة عالمية فهو مجمل المؤسسات التي تهتم وتناقش وتطرح قيما وقضايا ذات سمة عالمية كحقوق الإنسان، السلام، العدالة، التنمية، البيئة... ويشمل الجمعيات والروابط والنقابات والهيئات المهنية والمجالس النيابية والمنتديات الفكرية والشبكات الاتصالية ... الخ⁴

1- ليندة نصيب، المجتمع المدني: الواقع والتحديات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، 2006، ص167.

2- فهيمة خليل أحمد العيد، الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني، ورقة بحث قدمت في مؤتمر التوافق السنوي الثالث حول: "هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية"، الكويت، 11-10 أبريل 2006، ص10.

3- عمر جمعة عمران العبيدي، "دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية"، تم تصفح الموقع يوم: 05 ماي

2016 (<http://www.annabaa.org/nbhome/nba72/Door.htm>).

4- محمد السيد سعيد، "المجتمع المدني العالمي، الصعوبات والتحديات"، تم تصفح الموقع يوم: 12 فبراير 2016 (http://www.Islamonline.net/arabic/mafahem/2004/04/article_01.shtml)

وبهذا الصدد هناك عدد من الأسئلة الجديرة بال طرح والمعالجة في مجتمعنا، ليس أقلها شأننا التساؤل عن واقع المجتمع المدني، ولكن ليس كما ظهر نظريا وتم التعامل معه في المجتمعات الغربية التي عرفت ولادته الأولى فقط، بل محاولة تحديد المحتوى الذي أخذه المفهوم في الحالة الجزائرية - عين تموشنت نموذجا- ودوره في الحركة الاجتماعية منطلقين من خلفية الظرف التاريخي وخصائصه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي برز فيها وتطور فيها، كتلك القوى الاجتماعية التي تبنته والأخرى التي تحفظت عليه عند ظهوره، دون نسيان الأشكال التنظيمية التي تجسد فيها هذا المفهوم في الجزائر والإطار القانوني الذي أطره والاهتمامات التي كانت محل انشغال فيه وكيف تطورت هذه الأخيرة مع الوقت.

حيث غدى النقاش عن المجتمع المدني في الجزائر بتباين واختلافات عديدة، في وجهات النظر حوله، فهناك من يتبنى الطرح القائل أن المجتمع المدني ظهر قبل 1989، مقابل من يعتبر أن هذه السنة مفصلية في ظهور المجتمع المدني، وطرح آخر يذهب إلى ما أبعد من ذلك كون المجتمع المدني كان موجود حتى خلال فترة الحكم العثماني والحكم الاستعماري الفرنسي.

وكمحاولة لاحتواء كل وجهات النظر السابقة، سنحاول التوقف عند جل هذه المراحل التي ساهمت جميعها في رسم الصورة الحالية للمجتمع المدني في الجزائر (ولو باختصار)، كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن الحديث عن المجتمع المدني في هذا الصدد، هو الحديث عن الجمعيات فقط، لأنها في الحقيقة لا تمثل سوى جزء من المجتمع المدني، ولكن نظرا لأهمية الحركة الجمعوية في إثراء وتفصيل تطبيق أهداف ومشروع تأسيس هذا المجتمع المدني في الجزائر، فضلنا التركيز على ذلك.

أما عن المجتمع المدني في الفترة الاستعمارية، فقد تبلور الإطار القانوني للجمعيات مع صدور القانون الفرنسي لعام 1901، وتم إنشاء العديد من الجمعيات بين مختلف فئات المجتمع والتي ربطت بينهم علاقات مهنية أو مؤسساتية مثل جمعية التلاميذ القدامى للمدارس، جمعيات المعلمين، الجمعيات الخيرية... حيث تحولت معظم هذه الجمعيات إلى

سند سياسي وإيديولوجي وعسكري لجبهة التحرير الوطني¹، كما لعبت هذه الجمعيات دورا بارزا في إحياء الشخصية والهوية الوطنية التي حاول الاستعمار طمسها²، ومن أهمها جمعية العلماء المسلمين التي أنشئت في 05 ماي 1931 ردا على احتفالات فرنسا بمرور قرن على احتلال الجزائر، رغم تضيق الاستعمار على كل أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي التي كانت تعترض مصالحه³.

كما تعتبر المرحلة الأحادية بعد الاستقلال، انتكاسا في تشكل المجتمع المدني في الجزائر، نظرا لحكم الدولة من طرف حزب واحد "جبهة التحرير الوطني"، وسيطرتها على كل النشاطات، والمبرر في ذلك هو ضرورة توحيد الدولة والحفاظ على تماسكها والقيام ببرامج التنمية التي تستند إلى النهج الاشتراكي، وتميزت هذه المرحلة بإصدار مجموعة نصوص تشريعية وقوانين أرست البرامج الاشتراكية للدولة، ومن أهمها برنامج طرابلس سنة 1962 الذي شكل النص المرجعي الأول للثروة الاشتراكية، الذي لم يول اهتمام للنشاط المدني، إضافة إلى ميثاق الجزائر في 1964⁴، فإن طبيعة النظام السياسي والاقتصادي المنتهج في الجزائر الذي كان يقوم على التسيير المركزي أدى إلى انسحاب المجتمع المدني وانتكاس الحركة الجمعوية⁵، إلى غاية 1989، أين أعلن رسميا وبشكل دستوري على التخلي عن الأحادية وتبني التعددية السياسية الحزبية.

هذه المرحلة التعددية الحزبية شهدت تغيرات كثيرة ومليئة بالتطورات، نظرا لعدة إصلاحات في الوضع القانوني، خاصة دستور 1989 الذي رخص فتح المجال لحرية التعبير كمحاولة لحل الأزمة السياسية، حيث نصت المادة 39 منه على "حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن"⁶، كذلك نصت المادة 40 منه على "حق

¹ - وناس يحيى، المجتمع المدني وحماية البيئة، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 16.

² - Saddek Ben Kada, *Revendications des libertés publiques dans le nationalisme Algérien : Le cas de la liberté d'association (1919-1954)*, Cahiers du CRASC, N° 05 2002 , P 105 .

³ - وناس يحيى، المرجع السابق، ص. 17

⁴ - حميد خروف، سياسة التنمية في الجزائر رؤية سوسيولوجية، مجلة الفكر السياسي، 2002، ص: 195.

⁵ - محمود بوسنة، "الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعتها تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، المرجع المذكور سابقا، ص: 134.

⁶ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر 1989

إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به"¹، أما المادة 53 فقد نصت على "الحق النقابي معترف به ويمارس في إطار القانون"².

أما قانون 31-90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 الخاص بالجمعيات، تناول جانب الجمعيات بالتفصيل بداية بتأسيسها حتى أهدافها وحلها، إضافة إلى الإجراءات القانونية، الرقابة، العقوبات، التقارير المالية، حل النزاعات...³، فهو الخطوة الفعلية الأولى بعد دستور 1989 الذي شجع الحركة الجمعوية، إذ بمجرد صدوره شهدت الساحة تكوين ونشاط العديد من الجمعيات.

وفي نفس السياق، يحدد دستور 1996 خاصة المادة 43 منه، على "حق إنشاء الجمعيات مضمون، تشجيع الدولة لازدهار الحركة الجمعوية ويحدد القانون شروط إنشاء الجمعيات"⁴، حيث يرى الأستاذ محمد كحلولة أنه إلى جانب هذا التحول على المستوى القانوني والتنظيمي والسياسي، هناك تحول اجتماعي ميداني نتيجة للوعي المتنامي لدى الأفراد والجمعيات مثلاً: الوعي المكتسب من طرف جمعيات حماية البيئة حول مخاطر التلوث الذي تشكله الإفرازات الخطيرة لحركة التصنيع على صحة الإنسان والبيئة أدى ذلك إلى حركة مطالب واحتجاجات واسعة تطالب بتحسين ظروف الحياة ومن بين الحالات التي يذكرها الأستاذ محمد كحلولة: خروج آلاف المواطنين في عناية للاحتجاج على إنشاء مركب أسمدال، الذي يفرز بصفة دائمة الغازات سامة مثل الأمونياك، أكسيد الأزوت...⁵

بصفة عامة، النشاط الجمعوي لم يكن وليد فترة معينة ولم يعرف استقرار دائم، بل كان نتيجة أسباب تدفع في كل مرة تكوين جمعيات تخدم مشاكل وانشغالات تلك الفترة، فبعد سنة 1991 و بروز الأزمة الأمنية تقلص عدد الجمعيات بسبب الظروف الأمنية الصعبة، ليأتي نوع من الانفراج السياسي والاقتصادي بعد سنة 1996، هذا ما سمح بارتفاع عدد الجمعيات المعتمدة وجعلها في تزايد مستمر إلى يومنا هذا، نظرا كذلك لحزمة قوانين

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر 1989

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر 1989

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 31-90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، الذي يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر بتاريخ 18 جمادى الأولى 1411 الموافق ل: 05 ديسمبر 1990.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر 1996.

5 - Mohamed Kahloula, *Environnement et droit de l'homme en Algérie*, SADIC, actes du troisième congre annuel du 02 à 05 avril 1991, P 24.

الإصلاحات السياسية الجديدة، مع اصدار قانون رقم 12-06¹ المتعلق بالجمعيات في إطار متطلبات مساعي إصلاح العلاقة بين الإدارة والمجتمع المدني.

رغم ذلك، نشاهد بعض الصعوبات والعراقيل التي تعترض المجتمع المدني في فعاليته، من أهمها البيروقراطية التي تثقل التنظيمات حتى في مرحلة النشوء، نقص الموارد المالية، نقص التطوع، نقص التنسيق مع تمركز غالبية التنظيمات في المدن الكبرى...

لهذا يعاني العمل الجمعي في الجزائر من عوائق عديدة ابتداء من عدم احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجمعي وأهدافها، وذلك من خلال توجيه عمل الجمعيات نحو مصالح أطراف محددة دون التي تشكلت لأجلها، كذلك وجود العديد من القيود والعوائق الإدارية والقانونية، بالإضافة إلى نقص احترافية العمل الجمعي، وأكبر معضلة تواجه النشاط الجمعي هي مشكلة التمويل فهي تعاني من شح في الموارد هذا ما يجعلها تفقد صفة الاستقلالية وتبقى تابعة للدولة، حيث أصبح جزء كبير من الحركة الجمعوية تابعا للسلطة وجزء آخر تحت سيطرة الأحزاب وخصوصا تلك المقربة من الحكم، الأمر الذي جعلها تهمل القضية أو الموضوع الأساسي الذي تأسست من أجله، وأصبحت مجرد قناة أو أداة لتحقيق مشاريع حكومية، هذا كله يعكس غياب العنصر التطوعي، حسب تصور المبحوثين، الذي يبقى يميز العمل الجمعي في عمومها.

حيث اعتبرت الحركة الجمعوية كفضاء أو مجال يجمع الأفراد، أين يحتكون مع بعضهم البعض فيتم بذلك تكوينهم داخل هذا الفضاء ليصبحوا مواطنين واعين بالمصلحة العامة، فتبقى الجمعية تلعب دور هام في تأسيس الفضاء العمومي كونها تسمح بتنشئة الفاعل الجماعي²، فالتنظيم الذي توصل إليه الأفراد هو ناتج عن التعاقد الواعي، فهم يكتسبون تجربة تؤدي بهم إلى أن يصبحوا قادرين على تقرير الكيفية والطريقة التي يرونها مفيدة

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012، الذي يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادر بتاريخ 15 يناير 2012.

² - Alain Touraine, *Production de la société*, Paris, Seuil, 1973.

ومجدية لمصلحتهم، فيصبح الأفراد قادرين على الانخراط في شبكة من العلاقات بصفة إرادية لكي يدافعون عن مصالحهم المشتركة.¹

فتبقى الحركة الجموعية هي جسم وأداة يستعملها الفرد ليدافع عن مصالحه كونها مؤسسة يتكون الأفراد بداخلها، ويصنعون ما نسميه بمفهوم المواطنة، التي تُعتبر مصدر الرابط الاجتماعي في المجتمعات الديمقراطية الحديثة، هذا الأخير هو رابط مصلحي قائم على تحقيق المصلحة العامة للأفراد، فالجمعية هي الوسيلة المضمونة والأكيدة لتحقيق النظام الاجتماعي، وهي شرط أساسي حتى يستطيع الفرد أن يكون ممثلاً للحياة الاجتماعية.

فهي تتكون بالإرادة الحرة، لذلك تختلف عن الجماعات القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث، وتشير فكرة الطوعية هذه إلى مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أفراداً أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون هذه الجمعية أو ينظمون إليها فيما بعد، ومن خلال كل ما سبق تساءلنا عن واقع الجمعيات البيئية في الجزائر؟ والدور الذي تلعبه في رسم السياسات البيئية - حالة رمي النفايات -

حيث شهد العمل الجموعي في مجال المحافظة على البيئة تطورا ملحوظا من حيث العدد، الذي انتقل من 15 جمعية سنة 1996 إلى ما يفوق 2000 جمعية نهاية سنة 2001²، لكن هذا لا ينعكس على أرض الواقع، فرغم التزايد المستمر والكبير لعدد الجمعيات إلى أن دلالة الأرقام تبقى محدودة ولا تعني شيئا لأن الجمعيات تقوم أساسا من خلال فعاليتها وتأثيرها ونوعيتها وليس عددها.

إن قانون حماية البيئة رقم 83-03 لم يعط مرونة للعمل الجموعي في إطار حماية البيئة، وهذا الأمر يعد طبيعيا لأن الفترة التي صدر فيها لم تكن المظاهر البيئية آنذاك معقدة كما هي عليه الآن والسنوات الماضية القليلة، لذا جاءت الحاجة إلى تحديثه وتجديد قواعده

¹ - Louis Whirt, *Le phénomène urbain comme mode de vie*, op cit.

² - محمود بوسنة، المرجع السابق، ص. 142

بما يتماشى والمشاكل المطروحة حاليا من خلال القانون رقم 03-10 المؤرخ في 2003¹، إذ خص المشرع الفصل السادس منه لتدخل الأشخاص والجمعيات في مجال حماية البيئة، حيث تساهم الجمعيات المعتمدة من خلال المشاركة بفاعلية إلى جانب مختلف الهيئات الحكومية، ولكن تكشف الحياة العملية على نوع من اللامبالاة في الوظيفة، من خلال أداء الجمعيات خاصة في توجيه الرأي العام لصالح البيئة.

فما هو تصور المبحوثين حول مدى فعالية الجمعيات البيئية في الحد من رمي النفايات داخل الفضاء العمومي.

يبقى تصور المبحوثين، يعكس عدم الرضا حول مهام ونجاعة الجمعيات البيئية في الحد أو التقليل من رمي النفايات، فما لا يتجاوز ربع العينة فقط 23.8% من يأمنون بالعمل الجماعي الذي من شأنه معالجة المظاهر البيئية، حالة رمي النفايات [الجدول رقم:16 أنظر الملاحق] هذا التصور الذي لا يختلف تماما على عدم رغبة المجتمع في الانخراط والتطوع داخل الحياة الجماعية سواء على مستوى الحي، أو ما أبعد من ذلك في ظل الحياة السياسية بصفة عامة، فهل يعود هذا النفور إلى نقص ثقة الأفراد في هذه الجمعيات ومختلف مظاهر المجتمع المدني (الأحزاب السياسية، النقابات، النوادي...) حيث أصبح مجرد وسيلة في قبضة السلطة لفرض مشروعها والسيطرة أكثر على طموحات المجتمع، فنسبة 76.2% [الجدول رقم:16 أنظر الملاحق] من أفراد العينة التي لا تأمن بالعمل الجماعي هي معبرة جدا على درجة الهوة الموجودة بين المجتمع المدني والمجتمع بذاته، عوض أن يكون كهزمة وصل بين المجتمع ودولته، بل ساهم في اغتراب المجتمع عن دولته من خلال احتكار هذه الأخيرة له، فهل أثر غياب إطار قانوني يكفل حرية إنشاء الجمعيات طيلة ثلاث عشرات على تراجع واضمحلال الرغبة في التطوع والعمل المدني، بحيث يظهر جليا هذا التراجع والاضمحلال في مجال البيئة، فما هو ملاحظ في العموم، العزوف على الانضمام للجمعيات البيئية أو المبادرة بإنشائها²، وحتى إن وجدت فلا تحرك ساكنا إلا في بعض المناسبات البيئية، أو الحملات الانتخابية، فرغم التحول القانوني الجذري الخاص الجمعيات بعد العشرية الماضية،

¹- قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الجديدة الرسمية عدد 43/2003. أنظر الملاحق.

²- وناس يحي، المرجع السابق، ص128.

الذي انعكس على عددها فقط، إلا أن المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة اعتبر أن دور المجتمع المدني في صنع القرارات البيئية أو حتى حمايتها فقط لا يزال محدود وهامشي¹.

فتقتضي المشاركة الفعلية والمثمرة للجمعيات حدا أدنى من الهيكلة والتنظيم واستمرارية النشاط التطوعي، كذلك يتوقف تحقيق مشاركة فعلية للجمعيات في صنع القرار البيئي حتى وإن كانت على درجة من التنظيم والهيكلية على ضرورة الاعتراف بالحقوق في البيئة لجميع المواطنين، كما لا يمكنها أن تشارك في تقدير السياسات العامة والبرامج الحكومية والمخططات الجهوية أو المحلية الخاصة بالبيئة في مرحلتها التحضيرية ما لم يتم الاعتراف بحق الجمعيات في الإطلاع على الوثائق، وتزويدها بالمعلومات والمعطيات اللازمة في الوقت المناسب لمناقشتها وتقديم الاقتراحات التي تراها مناسبة².

ففي ظل هذا العزوف عن الجمعيات، الذي يتجلى حتى في عدم معرفة العينة لمختلف الجمعيات البيئية على مستوى ولاية عين تموشنت، من خلال طرح سؤال على المبحوثين أذكر أهم الجمعيات التي تعرفها حول البيئة، جاءت معظم الاجابات تدل على جهل المبحوثين لهذه الجمعيات، إما من خلال إجابة مباشرة على عدم المعرفة أي جمعية تهتم بالبيئة أو من خلال اعطاء تسميات غير موجودة أو لجمعيات غير بيئية، مقابل ذكر بعض التسميات مثل: الجمعية الخضراء، جمعية سيفاكس لحماية البيئة...

كما تساءلنا عن أهم الاقتراحات التي من شأنها النهوض بالعمل الجمعي للحد من ظاهرة رمي النفايات حسب تصور المبحوثين، بحيث لا ينحصر دور الجمعيات البيئية في الصلاحيات والإمكانيات التي أتاحت لها سابقا، وإنما تتعداه إلى تحسيس المواطنين ونشر الوعي البيئي وتعريف الأشخاص بمخاطر ومظاهر التلوث البيئي، وحقهم في العيش في بيئة نظيفة³، وضمن سياق التحسيس للحد من رمي النفايات، فإنه يمكن للجمعيات البيئية أن تلعب دورا رياديا في هذا المجال، من خلال حث المواطنين العمل التطوعي اليومي

¹ - نفس المرجع

² - وناس يحي، المرجع السابق، ص 132 - 133.

³ - المرجع نفسه، ص 138

المستمر 32.5%، العمل الميداني من خلال حملات النظافة 32%، التنسيق مع باقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية 20%، التوعية وتحسيس عبر وسائل التواصل الاجتماعي 15.5%، كلها اقتراحات جاءت حسب تصور المبحوثين، الذين لا يؤمنون في نجاعة الجمعيات للتقليل من رمي النفايات بالفضاء العمومي بنسبة تتجاوز ثلاث أرباع العينة 76.2%، حسب ما توضحه المعطيات الاحصائية:

الجدول رقم (06) يشير الى الاقتراحات على الجمعيات للتقليل من رمي النفايات حسب رأي المبحوثين:

النسب المئوية	العدد	الاقتراحات على الجمعيات
32.5%	79	العمل اليومي المستمر
32%	78	حملات النظافة الميدانية
15.5%	38	التوعية وتحسيس عبر وسائل التواصل الاجتماعي
20%	49	العمل مع باقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية
100%	244	المجموع

ويبقى هدف هذه الاقتراحات في عمومها، هو تدريب الأفراد على تحمل المسؤوليات واتخاذ القرارات الخاصة بسلوكياتهم الفردية، أو القرارات التي تهم الحياة العامة من خلال المشاركة والتأثير في تسيير الشؤون العامة المتعلقة بالبيئة على المستوى المحلي والوطني، ولا يمكن للجمعيات البيئية أن تحقق أهدافها ما لم يتم تنمية وتطوير الشعور بالمواطنة، لأن أغلب الموضوعات البيئية تنسم بطابع سياسي، وهو الأمر الذي يدفع بالكثير إلى العزوف على الاهتمام بالبيئة، لذا فإنه كلما زاد الشعور بالانتماء والمواطنة لدى الأفراد، زاد إقبالهم على ترجمة الوعي البيئي والمواطنة الايكولوجية على أرض الواقع، ومن هنا يصبح المجتمع المدني كفاعل اجتماعي ينسج الروابط بين المجتمع ودولته، هذا الفاعل الاجتماعي

الذي يعي مصالح المجتمع ويبقى يوجه نشاطاته على أساس هذه المصالح¹، التي من شأنها تعزيز قيم المواطنة، حيث يبقى الشعور بالمواطنة هو المحرك الأساسي الذي يدفع المواطنين إلى المشاركة في القرارات البيئية، وبالتالي فعالية المجتمع المدني، وضرورة وجوده في صياغة المواطنة الايكولوجية.

وما لفت انتباهنا أكثر في هذه الاقتراحات، هو فعالية وسائل الإعلام بصفة عامة في التنشئة الاجتماعية البيئية للمجتمع، حيث تعود العينة خاصة الشباب منها إلى دور وسائل التواصل الاجتماعي في التحسيس والعمل الجماعي على مختلف الأصعدة، هذا العالم الافتراضي الذي أصبح جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية لدى الشباب خاصة، ونظرا لأهمية جميع وسائل الاعلام في التحسيس والتوعية في المجال البيئي، تساءلنا عن واقعه ووقعه في الحياة اليومية لمجتمع البحث حول الظاهرة المدروسة، لأن الاعلام والتوعية هما أهم نقاط الارتكاز لانطلاق أي فكر أو قضية.

¹ - Alain Touraine, *Mouvements sociaux d'aujourd'hui*, Ed. Ouvrières, 1982.

3- واقع وسائل الاعلام في تفعيل المواطنة الايكولوجية:

تعد قضايا البيئة والتلوث من المواضيع التي أثارت اهتمام وسائل الإعلام فقد شهد العقدين الآخرين اهتماما متزايدا بها في عديد المجتمعات والدول، ويبقى للإعلام مكانة هامة في أي مجتمع من المجتمعات لما له من دور فعال في تشكيل وتفعيل مظاهر الحياة المختلفة، وربط قنوات الاتصال بين الأفراد والشعوب لمعالجة القضايا المتعلقة بالإنسان، حالة التدهور البيئي من خلال رمي النفايات، فهي تتعلق أساسا بدرجة الوعي البيئي ومدى توفر وسائل التوعية التي تعد إحدى أهم العناصر الفاعلة في التعامل مع هذه الظاهرة، ونحاول من خلال هذا المقام تسليط الضوء على دور الإعلام في نشر الثقافة والوعي البيئي لدى المواطن، ونعني بذلك مسؤولية الإعلام اتجاه البيئة، تجعله فاعل اجتماعي نحو هذه الأخيرة، باعتبارها مجال يحوي جميع التصرفات والسلوكيات الناتجة من طرف الفاعل الاجتماعي.

في هذا السياق، تلقى مسؤولية التوعية والتحسيس بالقضايا البيئية على كاهل الاعلام باعتباره أداة الاتصال الجماهيري، وباعتبار الظواهر البيئية ترتبط بالسلوك الانساني خاصة، فيبقى الاعلام جوهر الحلول، من خلال التثقيف وتنمية الوعي البيئي، كما يهدف الاتصال البيئي إلى نقل المعلومات والمعارف بشأن القضايا والمشكلات البيئية للمجتمع بشكل مبسط وشامل، وربط هذه المشكلات بهوم المواطن وحياته اليومية، من أجل فعالية التحسيس وخلق سبل الحوار بين المجتمع وصناع القرار من أجل تعزيز المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرارات ونجاعة الحلول، والحرص على المشاركة والعمل الجماعي اتجاه القضايا البيئية من قبل كل أفراد المجتمع داخل المؤسسات الرسمية أو مؤسسات المجتمع المدني.

فيبقى زيادة الوعي البيئي مطلب هام وضروري على جميع المستويات، ونطرح الانشغال هنا من زاوية الاعلام ومختلف وسائل الدعاية والتحسيس في التقليل من المظاهر البيئية، والحد من النفايات خاصة، حيث جاء التساؤل عن ذلك مع أفراد عينة البحث الميداني الذي تجاوز 320 استمارة، بالشكل التالي " ما مدى فعالية وسائل الاعلام في توفر التحسيس والدعاية الكافية من أجل الحد من هذه النفايات بالفضاء العمومي؟" ثم ذهبنا إلى ما أبعد من ذلك من خلال التساؤل عن أكتفئها نجاعتا في ذلك؟ هذا ما جاءت به النتائج الميدانية، التي لا تعكس سوى تصور وآراء المبحوثين.

يبقى دور وسائل الإعلام محدود جدًا حسب آراء المبحوثين، حيث نجد ربع العينة فقط 25% من ترى في الاعلام قائم بدوره في الحد من رمي النفايات بالفضاء العمومي،[الجدول رقم:17 أنظر الملاحق] لكنها نسبة ضعيفة جدا أمام التطور والدور المنوط بمختلف وسائله، نظرا لتنوعها واتاحتها في وقتنا الحاضر خاصة من جانب التطور التكنولوجي لها، حيث نجد هابرماس يتوقف كثيرا عند دور وسائل الاعلام في بناء الفضاء العمومي من خلال دور الدعاية، فهي آلية من آليات التأثير في الرأي العام، التأثير في المعيش وعلى عقول الأفراد عبر التحايل والتشويه وتزييف الحقائق عبر وسائل الاعلام، وتهدف الدولة من الدعاية إلى التحكم السياسي في المجال العمومي لتحقيق التطابق بين برامج السلطة السياسية والحاجيات التي يطالب بها الشعب، لذلك فالدعاية إذن أداة تستخدمها الدولة الحديثة لتوجيه عقول الناس وصناعتها والتحكم فيها وإفراغها من أي محتوى نقدي.

ويُعرف الإعلام بأنه النقل الحر الموضوعي للأخبار والمعلومات بإحدى وسائل الإعلام ويستهدف العقل وليس غيره¹، كذلك نسبة 35% التي تمثل من هو معارض ومن هو مؤيد لمدى توفير الدعاية الكافية للحد من رمي النفايات من طرف وسائل الاعلام، تبقى في نظرنا هذه الاجابات تعبر أكثر عن مدى نقص دور التحسيس والتوعية في تشكيل المواطنة الايكولوجية، هذا ما عبرت عليه أغلبية العينة بصراحة وبصفة قطعية 40% عن فشل وسائل الاعلام في التقليل من هذه الظاهرة التي لا تقتصر على شريحة اجتماعية أو فئة عمرية أو جنسية... هنا تبرز أهمية الاعلام شأنه شأن بعض أنواع التربية، كدور العبادة مثلا، لأنه لا يهْم قطاعاً معيناً من الناس ولا يستهدف فئة عمرية محددة كما هو الحال في المدارس، إنما يستهدف قطاعات المجتمع كافة وعليه فإن كل شرائح المجتمع صغاراً وكباراً ذكوراً وإناثاً متعلمين وأمينين حضريين وريفيين يمثلون المجتمع المستهدف لوسائل الإعلام في مجال ترسيخ قيم المواطنة الايكولوجية، لهذا يبقى نقص التوعية والتحسيس من جانب الإعلام يلعب دور كذلك في عملية انتشار هذا السلوك، لأنه إحدى الوسائل الأساسية التي تقوم بتهيئة المناخ لكي يتقبل الفرد تغيير عاداته وسلوكه التقليدي الذي غالباً ما يكون ملوثاً للبيئة، فما هي أكثرها نجاعة في مجتمعنا من منظور المبحوثين؟

كما سلف الذكر، يعتبر الإعلام من أهم المقومات الأساسية في الحفاظ على البيئة، حيث يتوقف إيجاد الوعي البيئي واكتساب السلوك الحضري اللذان من شأنهما تغيير المواقف اتجاه القضايا البيئية على درجة نقل المعلومات وعلى استعداد المجتمع نفسه ليكون أداة في

¹-Ahmed Melha, *Les enjeux environnementaux en Algérie, Population Initiation for Peace (PIFP), Juin, 2001, p 45.*

التوعية لنشر قيم المواطنة الايكولوجية التي من شأنها أن تدعوا للتخلي عن هذه السلوكيات الملوثة للبيئة بصفة عامة، لهذا تبقى مهمة الإعلام البيئي تتمثل في استخدام وسائل الإعلام جميعها لتوعية المجتمع، ومده بكل المعلومات التي من شأنها أن ترشد سلوكه، وترتقي به إلى مستوى المسؤولية للمحافظة التلقائية بمحيطه الخارجي وفضائه العمومي، هذا الفضاء العمومي الذي اقترن تكون بتطور وسائل الاعلام، من صحافة الرأي إلى الصحافة التجارية، ثم الإعلام السمعي البصري الجماهيري، إلى التلفزة وأخيرا الانترنت، وهذا ما يظهر من خلال اقتراحات المبحوثين كالتالي:

1- وسائل الإعلام المقروءة:

وتتمثل خاصة في الصحف والمجلات والكتب التي جاءت بنسبة 9.4% [الجدول رقم: 18 أنظر الملاحق] حيث لازالت الصحافة المكتوبة تحتل مكانة هامة بين وسائل الإعلام الأخرى، كما أن الفن الصحفي وتنوع ما يحتويه من الأخبار والتعليقات وآراء المختصين والعامة، الشكاوي والاقتراحات، والرسوم كاريكاتورية والصور والاحصائيات... كل ذلك يؤدي إلى أهمية الصحافة بين وسائل الإعلام بالنسبة للرأي العام، هذه المكانة تمنح للصحافة دورا فعالا في التوعية بمختلف مجالاتها، حيث يبقى على عاتق الصحف والجرائد التطرق يوميا إلى مشكلة النفايات المتراكمة عبر شوارع المدينة، كما يقول أحد الصحفيين ضمن العينة " حتى لو نجد بعض الاهتمام من الجرائد، لكنه غير كافي لو نقارنه بالمقالات التي تهتم بالرياضة أو السياسة مثلا"¹، والتحسيس بأهمية النظافة مقابل جميع الأخطار التي يطرحها هذا النوع من التلوث، إضافة الى دور الافتات والملصقات

1- المقابلة الميدانية رقم: 01

الاشهارية 7.8% هذه النسبة تعكس ما هو ملاحظ من جانب النقص الفادح لمختلف الافقات
الاشهارية التي تعمل على التحسيس البيئي، [الجدول رقم: 18 أنظر الملاحق]

2- وسائل الإعلام السمعية:

ويعتبر الإعلام المسموع من بين الوسائل المهمة لتجسيد الاستراتيجيات والمتمثلة في برامج ثقافية بيئية ودورها الفعال في نشر الثقافة البيئية لدى جموع المواطنين من أجل مساهمة الجميع في الحفاظ على البيئة وحمايتها والإبقاء على سلامتها وذلك لضمان سلامة وصحة الجميع، وعلى هذا الأساس نتساءل كيف يساهم الإعلام المسموع في نشر الثقافة البيئية لدى المواطن المسموع وهل هناك تجاوب وتفاعل من حيث ترشيد سلوكياته وأفعاله من أجل تعامله مع البيئة المحيط، ومن أهم وسائل الإعلام المسموع نجد الإذاعة التي كذلك لها بالغ الأثر في نشر قيم النظافة داخل الفضاء العمومي من خلال طرح انشغالات المواطنين عبر الإذاعة وتوفير قدر كافي من الحصص حول الموضوع من خلال التحوار والتشاور مع السلطات المعنية وشرائح المجتمع، حيث تبث أمواج إذاعة عين تموشنت حصة بيئية أسبوعية "بيئة ومواطن" التي تلقى استحسان من طرف سكان المدينة لكنها تبقى غير كافية في نظر المبحوثين هذا ما عبرت عليه نسبة 14.4% [الجدول رقم: 18 أنظر الملاحق].

وسائل الإعلام المرئية:

وهي من أهم الوسائل التي يعول عليها نظراً لسهولة وصول المعلومات من خلالها كونها وسائل مرئية، وهي تؤثر مباشرة في شخصية الفرد فعلى هذه الوسائل المرئية إيجاد الصور المناسبة التي يكون لها الأثر المباشر في تغيير سلوك الفرد وتبني قيم جديدة لكيفية

التعامل مع النفايات في الأوساط العمومية، ويبقى التلفزيون من أهمها نظرا لتأثيره المباشر على كافة شرائح المجتمع من خلال نسبة المشاهدة الكبيرة التي يوفرها بصفة دائمة ويومية، هذا ما يمنح التلفزيون قوة وسلطة لا يضاهى بها، لهذا تعول عليه كثيرا عينة البحث بنسبة 22.5%، [الجدول رقم: 18 أنظر الملاحق].

لكن تبقى النظرة الى واقع برامج التلفزيون اليوم تجعلنا نقف أمام حقيقة مفادها أن مواضيع البيئة لا زالت ضعيفة، مقارنة بمواضيع أخرى كالسياسة وأخبار الحروب، وأفلام العنف وغيرها... فمثلا لا يوجد تقريبا أي إشهار حول عدم رمي النفايات في الفضاء العمومي، وتعد شبكة الانترنت إحدى وسائل الاتصال الحديثة التي ظهرت بصفة جماهيرية في العقد الأخير من القرن الماضي، الذي أحدث ثورة في مجال الاعلام في العصر الحالي خاصة لدى الشباب، فتمثل الانترنت اليوم ظاهرة لها تأثيرها الاجتماعي والثقافي، السياسي والاقتصادي... في جميع أنحاء العالم، وبالتالي بروز شكل آخر لمجتمع المعلومات من خلال تفاعل اجتماعي عبر بناء علاقات اجتماعية عبر مواقع الشبكات الاجتماعية الالكترونية، فهي شبكة اتصالات عالمية تسمح بتبادل المعلومات بين الملايين من البشر من خلال الاتصال والتواصل ببعضهم البعض، بوسائل بصرية وصوتية ونصية مكتوبة، وبصورة تتجاوز حدود الزمان والمكان والكلفة وقيود المسافات وتتحدى في نفس الوقت قيود الرقابة، فهي تمتاز بمزايا وخصائص اتصالية يندر وجود مثل لها في أية وسيلة أخرى، هذه الخصائص هي التي استقطبت شرائح كبيرة من المجتمع الجزائري، واستحوذت على حيز كبير من اهتمام الشباب في الجزائر بمختلف سماتهم الاجتماعية، واستخدامه بشكل متزايد والاعتماد عليه في حياتهم اليومية بطريقة لافتة للنظر، ويعود ذلك حسب تصريحات معظم شباب العينة المبحوثة، إلى شعورهم بنوع من التهميش والإقصاء من وسائل الإعلام الجزائرية الرسمية، وكذلك قلة حضورهم في الصحف الجزائرية التابعة للقطاع الخاص نتيجة توجهها التجاري، وانشغالها المفرط بالصراع حول السلطة بين مختلف القوى السياسية ودوائر النفوذ في الجزائر، هذا الشعور دفعهم إلى البحث عن البديل

الاتصالي والإعلامي للتعبير عن ذاتهم وانشغالاتهم، فوجدوا في وسائل التواصل الاجتماعي خاصة الفايسبوك، التويتر، اليوتوب، وغيرها مكان للتعبير الحر وتبادل الآراء والمعلومات في مختلف المجالات، فلقد شهدت مواقع التواصل الاجتماعي انتشارا واسعا في أوساط الشباب، فإذا تم الجمع بين الصحافة والجرائد ($8.7\% + 9.4\% = 18.1\%$) حسب اقتراحات المبحوثين، هي نفس نسبة الدعاية عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت تنافس الوسائل التقليدية، فهل تعمل شبكات التواصل الاجتماعي الافتراضية على تشكيل علاقات اجتماعية جديدة في وسط الشباب أو أنها تعيد إنتاج نفس العلاقات الاجتماعية القائمة، وتوسع انتشارها فقط؟.

كما يعود أفراد العينة المبحوثة إلى أهمية الحملات التحسيسية الميدانية 16.6% [الجدول رقم: 18 أنظر الملاحق] التي تعتبر من أهم الوسائل نجاعة في تكريس قيم المواطنة الايكولوجية، مثلا تقترح أحد المبحوثات "تنظيم القوافل البيئية المتنقلة والمجهزة بكافة الوسائل السمعية والبصرية التي من شأنها التأثير المباشر على المجتمع"¹، إضافة إلى أهمية المسيرات، الرحلات... إن زيادة الوعي البيئي مطلب هام وضروري على جميع المستويات خاصة من خلال تنظيم ندوات فكرية وأيام دراسية، ملتقيات... كما تقول أحد المبحوثات²، ويصرح آخر بأهمية الأسابيع البيئية على مستوى المدارس والجامعات من خلال أنشطة بيئية تتضمن محاضرات للتوعية، ورش عمل ميدانية، مسابقات، عرض أفلام وأشرطة بيئية...³ وفي هذا الصدد تقترح مبحوثة أخرى "بتنظيم ورشات فنية للاستفادة من مكونات ومخلفات النفايات المنزلية، يتم في هذه الورشات تدريب المشاركين على إعادة تدوير النفايات المنزلية من ورق، بلاستيك، زجاج وغيرها لصنع منتجات ذات قيمة اقتصادية وبيئية تهدف إلى الحد من تراكم النفايات"⁴، هنا يبرز دور الاعلام في إتاحة فرص المشاركة لأفراد المجتمع من خلال إتاحة الفرصة للأفراد والجماعات للمشاركة الفعالة في

1- المقابلة الميدانية رقم: 03.

2- المقابلة الميدانية رقم: 15.

3- المقابلة الميدانية رقم: 02.

4- المقابلة الميدانية رقم: 11.

كافة المستويات على حل المشكلات البيئية، وقد أثبتت التجارب أن إشراك الناس في وضع القرارات التي يتعلق بها مستقبلهم أمر ضروري لترسيخ قيم المواطنة الايكولوجية.

وفي هذا الصدد ينبغي على وسائل الإعلام أن تخلق قنوات للحوار الاجتماعي بين المواطنين للوصول إلى القرار المشترك مما يساعد على خلق تيار ضاغط على الحكومات عندما يتعلق الأمر بالبيئة.

فيبقى إعلام البيئي يسلط الضوء على كل المظاهر البيئية بما فيها حالة النفايات، من بدايتها وليس بعد وقوعها، وينقل للجمهور المعرفة والاهتمام والقلق على بيئته، ويمكن تعريف قنوات الاتصال والتأثير الجماهيري بأنها القنوات التي يتم الاتصال من خلالها في نفس الوقت إلى مجموعات ضخمة وغير متجانسة من الجمهور¹، ويعتبر الإعلام البيئي أحد المكونات الأساسية في الحفاظ على البيئة، حيث يتوقف على إيجاد الوعي البيئي وإكساب المعرفة اللازمين لتغيير الاتجاهات، والنوايا نحو القضايا البيئية على نقل المعلومات وعلى استعداد الجمهور نفسه ليكون أداة في التوعية لنشر القيم الجديدة أو الدعوة للتخلي عن سلوكيات قائمة وخلق أري عام متفاعل ايجابيا مع تلك القضايا،² مثل ظاهرة التعود على الرمي العشوائي للنفايات بالفضاء العمومي.

¹ - جمال الدين السيد علي صالح، الإعلام البيئي بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للأبحاث، مصر، 2003، ص: 69.

² - سناء محمد الجبور، الإعلام البيئي، دار أسامة، عمان الأردن ط1، 2011، ص: 35.

خاتمة الفصل:

تبقى المواطنة الايكولوجية من أهم المؤشرات التي تسمح بمعاينة وضعية البيئة بصفة عامة، وتسمح بالكشف عن علاقة الأفراد بالدولة، فهي مفهوم يعبر عن اكتساب الفرد للمكونات المعرفية، والانفعالية والسلوكية من خلال تفاعله المستمر مع بيئته، والتي تسهم في تشكيل سلوك جيد يجعل الفرد قادرا على التفاعل بصورة سليمة مع بيئته، وبالتالي يكون قادرا على نقل هذا السلوك للآخرين من حوله، وتهدف هذه المواطنة الى تطوير الوعي البيئي وخلق معرفة بيئية بهدف بلورة وتشكل سلوك بيئي فعال، الذي يصبح بمثابة الشرط الأساسي كي يستطيع كل شخص أن يؤدي دوره بشكل فعال في حماية البيئة وبالتالي المساهمة في الحفاظ على نظافة الفضاء العمومي.

فهي عملية عقلية يمارسها الإنسان في حياته اليومية تتفاعل فيها الجوانب الشخصية والاجتماعية للإنسان وحتى وتراكمات المعرفية، وتستهدف التعامل الفعال وبذل الجهود والمشاركة في حل المشكلات البيئية، والإحساس بالمسؤولية الكاملة نحو تحسينها، ومقاومة كل ما من شأنه أن يهدد أمنها وسلامتها¹.

فهي عملية ليست سهلة وهي طويلة ومستمرة، تهدف لتطوير وجهات النظر والمواقف، وجملة المعارف والكفاءات، والقدرات، والتوجهات السلوكية، وجملة النتائج الصادرة عن عملية التطوير...

دون أن نتناسى الدور الذي يلعبه المجتمع المدني ضمن آليات الديمقراطية التشاركية للأفراد في مجال حماية البيئة وتحسين الاطار المعيشي للمواطن، ولا يمكن أن تظهر آثاره في ظل ضعف الحركة الجموعية وعدم ادراكها للدور المنوط بها في مجال ترسيخ المواطنة الايكولوجية بالفضاء العمومي.

¹- راتب السعود، الإنسان و البيئة، دراسة في التربية البيئية، المرجع المذكور سابقا، ص: 100.

حيث لا زال الاحتفاء بالبيئة وتحسين الاطار المعيشي للمواطن تكتسي طابع احتفاليا ومناسباتيا بذل العمل اليومي والمستمر في مجال الحد من رمي النفايات الحضرية نظرا لما تشكله من خطر على صحة الانسان.

كما أولت السلطات العمومية من خلال القوانين الصادرة مؤخرا ضمن مشروع الاصلاحات السياسية، خاصة منها تلك المتعلقة بالجمعيات والبلدية، اهتماما كبير بتفعيل الحركة الجمعوية وتمكين المجتمع المدني من المشاركة في اتخاذ القرارات ومتابعتها، غير أن ذلك يبقى دون جدوى في ظل غياب الوعي الايكولوجي لدى المواطن أولا ومكونات المجتمع المدني ثانيا، بضرورة تنمية المواطنة الايكولوجية التي سوف تسمح بتحسين الاطار المعيشي للمواطن من جانب البيئي الذي هو في تدهور مستمر ومنتزaid.

لذلك نعتقد أن تفعيل الاطار القنوني غير كافي لوحده، إذا لم يسبقه أو على الأقل يصاحبه عمل توعوي يبدأ من العائلة والمدرسة، المسجد، وسائل الاعلام، الجمعيات... حتى تحقق المواطنة الايكولوجية أهدافها في مجال المحافظة على البيئة.

فماهي تصورات وتمثلات واقع المواطنة البيئية في الفضاء العمومي حسب التصور الانثروبولوجي للسكان فيما يتعلق بأهم السياسات البيئية في الجزائر وخاصة مهام السلطات المحلية على رأسها البلدية من وجهة نظر السكان.

كما نتساءل كذلك على أهمية العائلة من خلال تعاملها اليومي مع النفايات المنزلية والحضرية بصفة عامة داخل الفضاء العمومي، وبغرض الكشف أكثر عن هذه التمثلات لجأنا الى البحث عن تصورات وتمثلات الأطفال التي بدورها سوف تكشف لنا عن حقيقة التصورات لمختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية على رأسها العائلة والمدرسة التي يعول عليها في ترسيخ قيم المواطنة الايكولوجية بالفضاء العمومي لدى الأطفال، وبهذا يتم الرصد في الأخير للنظرة الحالية والمستقبلية لعلاقة الجزائري بفضائه العمومي من زاوية رمي النفايات.

الباب الرابع

الفصل الثامن

مقدمة الفصل:

شهدت علاقة الإنسان بالبيئة مرحلة صراع ومواجهة أفرزت العديد من المشاكل البيئية التي باتت تهدد مستقبل مسيرة البشرية، وقد بدأت إرهابات هذه المرحلة خاصة في أعقاب الثورة الصناعية التي أحدثت كثيرا من المتغيرات التي انعكست إيجابا في بعض الأحيان وسلبا في أحيانا كثيرة على علاقة الإنسان ببيئته، كما أحدثت الثورة العلمية والتقنية بدورها مزيدا من التغيرات واقتربت بطموحات بشرية في السيطرة على موارد البيئة وتكثيف استغلالها، وقد أدى هذا الطموح الغير مقنن بيئيا إلى خلق نوع من الصراع والمواجهة خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين حيث تدهورت معه العلاقة بين الإنسان وبيئته وظهور الكثير من المشاكل والقضايا البيئية بسبب تزايد عدد السكان بشكل سريع وهو ما شكل قوة ضاغطة وبشدة على موارد البيئة التي بدأت تتدهور بدرجة واضحة في كثير من البيئات وتعجز عن الوفاء بمتطلبات واحتياجات كثير من السكان.

كما شهد النصف الأخير من القرن العشرين تدهورا مخيفا بالبيئة لا يزال مستمرا بشكل يومي ففي كل يوم جديد يزداد تلوث عناصر البيئة وترتفع درجات الحرارة ويزداد الإزدحام والتلوث بالضجيج، والتلوث بمختلف النفايات خاصة المنزلية، ويزداد استنزاف الموارد الطبيعية... إن هذه المشكلات البيئية أخذت تفرز تحديات تتعلق باستمرارية الحياة ولعل أهمها يبقى التلوث، هو مشكلة بيئية برزت بوضوح في عصر الصناعة، ونظرا لخطورتها على الإنسان وممتلكاته وعلى كثير من الأنظمة البيئية السائدة، فقد حظيت بالإهتمام والدراسة ويوصف التلوث بأنه الوريث الذي حل محل الأوبئة والمجاعات، ولذلك فقد طغى على كل قضايا البيئة وارتبط بكل حديث عنها حتى رسخ في أذهان الكثيرين أن التلوث هو المشكلة الوحيدة للبيئة. وقد امتد أذى التلوث إلى كل مجالات الحياة البشرية المادية والنفسية والاجتماعية والصحية، فأوجد حالة "التمزق البيئي" التي جعلت الإنسان حائرا

مضطرباً¹، ويمكن تعريفه على أنه كل تغيير كمي أو كيميائي في مكونات البيئة الحية وغير الحية، لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها كوجود أية مادة أو طاقة في مكانها وزمانها وكمياتها المناسبة، وبعبارة أخرى هو كل ما يؤثر في جميع عناصر البيئة بما فيها من نبات وحيوان وإنسان، وكذلك كل ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية (الهواء، التربة، البحار...) ². فيعتبر تلوث البيئة من أهم المشاكل التي يعاني منها العالم بأسره، حيث أصبح التطور الصناعي ضريبة يدفعها أغلب الدول، ومن بين أشكاله التلوث عبر النفايات الحضرية الذي وقع عليه اختيارنا.

ولتسليط الضوء على هذه الظاهرة ميدانيا أخذنا مدينة عين تموشنت كنموذج، حيث يبقى تسيير النفايات الحضرية المنزلية في مدينة عين تموشنت لا يختلف عن سائر المدن الجزائرية، أين أوكلت مهمة جمع ونقل النفايات إلى البلدية لكونها أهم فاعل سياسي خاصة على المستوى محلي، لهذا شكلت محور اهتمامنا في هذا الفصل لكن من منظور وتصور السكان لهذه السلطات المحلية، باعتبارها المسؤول الأول والمباشر حسب تصورهم، لدى يبقى جوهر انشغالنا يتمحور حول تصورات وتمثلات السكان لمختلف الفاعلين السياسيين، تصورات وتمثلات السكان لواقع البلدية في الحد والتقليل من رمي النفايات بالفضاء العمومي.

فارتأينا الكشف عن نظرة السلطات المحلية حسب التصور الانثروبولوجي للسكان، في تسييرها لمختلف النفايات الحضرية باعتبارها تشكل أحد أهم الفاعلين الاجتماعيين لفهم هذه الحلقة، كإطار مؤسساتي لفهم مدى تفاعل ظاهرة الرمي العشوائي للنفايات بالفضاء العمومي فقط، من خلال التعرّيج أولاً عن تاريخ النفايات وإطارها المفاهيمي، ثانياً واقع الفاعلين السياسيين في تسيير النفايات حسب تصور السكان، ثالثاً أهم الاستراتيجيات للسلطات المحلية التي تتعلق بالحد من الرمي للنفايات.

¹- أحمد رشوان، البيئة والمجتمع، دراسة في علم اجتماع البيئة، المرجع المذكور سابقاً، ص: 111.

²- عماد محمد ذياب الحفيظ، البيئة حمايتها، تلوثها، مخاطرها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2005، ص: 67.

1- النفايات¹ عبر تاريخ البشرية:

تولدت النفايات منذ نشأة الجنس البشري على سطح الأرض، أي منذ الانسان الذي سكن الكهوف حيث كان يغادرها لتغيير كهف آخر بعد تراكم النفايات، كما شهدت مختلف الحضارات التي تعاقبت عبر تاريخ البشرية مشكلة النفايات وكيفية تسييرها وتخلص منها²، لكن في القديم كان الحجم السكاني قليل وبالتالي تأثيره على البيئة لم يطرح بنفس هذه الحدة، المشكل بدأ يطرح في القرون الوسطى نتيجة تطور الحضارات، أين أصبحت النفايات تطرح خارج المنازل، في الشوارع و كذلك في الوديان... وبما أن غالبية النفايات كانت قابلة للتحلل فلم تكن تشكل خطرا كبيرا، لكن على مستوى المدينة فهي تعد مصدرا لتكاثر الحشرات والفطريات وبالتالي خلق العديد من الأمراض، خاصة أننا نعرف أن النفايات وسطا مناسباً لجلب القوارض كالفئران والتي كانت سببا رئيسيا في إنتشار وباء الطاعون (La Peste) ما بين سنة 1346 - 1384 التي أدت بحياة الكثير من السكان الأوروبيين في تلك الفترة³.

ومع تطور المجتمعات وتنامي قدراتها على استخراج المواد الخام وإنتاج السلع زاد حجم المنتجات بطريقة أكثر تطورا وتعقيدا، مما انعكس على مكونات وحجم النفايات المتولدة عنها، وتولدت إلى جانب نفايات الإنسان التقليدية، نفايات من نوع آخر مثل الأحماض والمعادن الثقيلة... بمعدلات فائقة، فإن مشكلة النفايات بدأت تطرح بشكل كبير مع الثورة الصناعية التي ولدت أنواع عديدة من النفايات، فلم ينجر عن الثورة الصناعية في أواخر القرن التاسع عشر تطورات لم يسبق لها مثل فقط، بل أنت أيضا بجيل جديد من النفايات، التي لم تأخذ قدرها من الاهتمام والعناية، أي التوصل إلى الطرق السليمة والجيدة للتخلص منها، لدى يعتبر تزايد النفايات من انعكاسات الثورة الصناعية⁴ وذلك من خلال تكنولوجيتها المتطورة التي

¹ -Déchet mot apparu au XVI^e siècle, provient du verbe « déchoir » qui signifiait « perdre de sa valeur ».

² -Catherine De Silguy, *Histoire des hommes et de leurs ordures, Du moyen Âge à nos jours*, Ed. Le cherche midi, Paris, 2009.

³ -Ibid, p 16.

⁴ - فتحي دردار، *البيئة في مواجهة التلوث*، دار الأمل، الجزائر، 2003، ص: 135.

سمحت بإنتاج مختلف المواد المصنّعة والجاهزة من أطعمة في المعلبات، الأكياس والقارورات البلاستيكية، الأواني... أي ظهور تلك المنتجات التي تستعمل لمرة واحدة فقط (Jetable)، إضافة إلى أنواع أخرى من المواد السامة والمبيدات... لهذا تعتبر الثورة الصناعية من أهم العوامل التي ساهمت في تراكم وتفاقم ظاهرة النفايات، حيث يقول Henri Lefebvre " إن الثورة الصناعية غيرت مجرى الحياة كلها"¹.

فأضحت المفارغ الطريقة المثلى للتخلص من النفايات، ومع مرور الوقت تم الانتقال من المفارغ العشوائية إلى المفارغ المراقبة، هذه الأخيرة كانت تستقبل كميات هائلة من النفايات ومن كل أنواعها، أين أصبحت هي الأخرى تمثل خطرا على البيئة ونتيجة لذلك بدأت الحكومات في وضع برامج شاملة لإدارة النفايات بهدف التقليل من كمياتها، ووضع وسائل آمنة للطرح وطرق التخلص منها وحتى الاستفادة منها عبر سياسة الاسترجاع وإعادة استعمالها.

ويُعتبر² Le Roi Philippe Auguste II(1165-1223) هو أول من قام بوضع شرطة النفايات سنة 1184 لإرغام السكان بالتنظيف أمام منازلهم، وفي سنة 1506 قام Louis XII بوضع أول مصلحة جمع النفايات العامة (Service public d'enlèvement) كما نعلم أن نظافة الوسط (hygiène du milieu) تعود قبل ذلك إلى الحضارة الرومانية حيث أخذت التهيئة العمرانية تتخذ بعض أسس النظافة العامة من تهيئة الطرقات ومجاري صرف المياه الصحيّة، كذلك اهتمت هذه الحضارة بالصحة العامة من توفير المستشفيات والاهتمام بمعالجة الأمراض حيث لطالما ارتبط مفهوم الصحة بالنظافة حيث تشترط صحة الجسم نظافة الجسد والثياب والمحيط الخارجي...³ فإن انتشار النفايات في شوارع المدن وعدم التسيير الجيد لها يؤدي إلى ظهور عدّة أمراض

¹ - Henri Lefebvre, *La révolution urbaine*, Ed. Gallimard, 1970.

² - كان ملك فرنسا من 1180 إلى 1223.

³ - علي محمد المكاوي، الإنسان والبيئة والصحة، دراسة في علم الاجتماع، دار النصر، القاهرة، 2005، ص:

تنفسية وغيرها¹، حيث يقول أحد المبحوثين " النظافة هي الصّحة"²، لهذا تعتبر النفايات أحد التحديات الهامة التي تواجه الدول في الوقت الحاضر وذلك لما تشكله من مخاطر على صّحة الإنسان³ وغيرها، بحيث تبقى المشكلات البيئية لا تعترف بالحدود الجغرافية أو السياسية للدول⁴.

ففي هذا السياق، تعتبر النفايات أحد أكبر التحديات التي تواجه دول العالم في الوقت الحاضر ودليل ذلك كثرة المؤتمرات والندوات العالمية لمعالجة زيادة كميات النفايات المتولدة سنويا وذلك لعدة أسباب ولعل أهمها: النمو الديمغرافي الذي يتناسب طرديا مع زيادة كمية النفايات الناتجة عن كل فرد⁵، إضافة إلى تطور المستوى المعيشي وبالتالي ظهور أنماط وسلوكيات جديدة معيشة، زيادة معدلات الاستهلاك مثلا العادات الغير سليمة كطبخ كميات كبيرة من الأطعمة أو شرائها وقد لا يستهلكها الفرد فتأخذ طريقها إلى النفايات، وتطور المستوى الاقتصادي حيث ساهمت زيادة المصّانع في توفير المعلبات والأكل الجاهز والأكواب والصحون والملاعق والقارورات... المصنوعة من البلاستيك أو الورق الغير قابلة للاستعمال مرّة أخرى في تراكم كم هائل من النفايات الحضرية.

تبقى النفايات⁶ تمثل مخلفات الأنشطة الإنسانية المنزلية والزراعية والصناعية... أي هي كل المنقولات المتروكة أو المتخلى عنها في مكان ما، والتي تركها كما هي يسيء إلى البيئة، الصّحة والسلامة العامة.

¹ - Sylvie de Bonadona d'ambrun, *L'environnement, Les déchets ménagers et la citoyenneté*, Thèse de doctorat, U.F.R Lettres et sciences humaines, Université Aix Marseille I, Université de Provence, 2002, P 34 .

² - المقابلة الميدانية رقم:18

³ - Henri Coing, Iraida Montano, *ville et déchets dans le Tiers -Monde*, Paris, 1985.

⁴ - محمد صابر، *الإنسان وتلوث البيئة، الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 5.*

⁵ - أحمد رشوان، *البيئة و المجتمع، دراسة في علم اجتماع البيئة، المرجع المذكور سابقا، ص: 106.*

⁶ - عاداتا ما يتم الخلط بين كلمة النفاية، القمامة، الفضلة التي تختلف في معانيها، النفاية: (Déchet) هي بقايا مواد قابلة للاسترجاع أو لا، متروكة نتيجة لعملية إنتاج، القمامة: (Ordure) هي نفايات ذات مظهر مقزز تثير الاشمئزاز، الفضلة: (Résidu) هي بقايا مواد نتيجة تداخل عدة عوامل أثناء عملية التصنيع، وفي هذه

وتعتبر النفايات الحضرية ومنها المنزلية خاصة من أهم مصادر التلوث البيئي وتشويه المنظر الخارجي على الرغم من أن الإنتاج الزراعي والصناعي وتوليد الطاقة يعتبر بمثابة المصادر الرئيسية للتلوث¹، لكن لا يُستهان بالتلوث الناتج عن نفايات المنازل، حيث تتولد عنها كميات كبيرة من الملوثات والنفايات التي تدخل إلى البيئة إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، منها الزيت المستعمل والمنظفات المنزلية والمواد الخطرة التي تلقى في المجاري والمبيدات... الخ²

ويمكن تعريف النفايات بأنها المواد أو الأشياء التي توقف الناس عن استخدامها ويريدون التخلص منها أو التي تم التخلص منها، إذا المادة تصبح نفاية بقرار إنساني، لدى يبقى مصدر النفايات هي أعمالنا ونشاطاتنا اليومية في مختلف الميادين، النفايات هي كذلك ما يرمى كمخلفات أو أشياء لا نحتاجها أو انتهينا من استخدامها³، أو هي ذلك الشيء الذي يفقد قيمته أو فائدته، حيث تُعرّف المنظمة العالمية للصحة النفايات كما يلي: *«Quelque chose que son propriétaire ne veut plus, en un certain lieu et en un certain moment, et qui n'a pas de valeur commerciale courante»*⁴

"النفاية هي كل البقايا الناتجة عن عملية الإنتاج، أو التحويل أو الاستعمال، وبصفة أعم كل مادة أو منتج وكل منقول يقود المالك أو الحائز بالتخلص منه أو يلزم بإزالته"⁵.

الدراسة فضلنا استعمال مصطلح النفاية كما هو متداول في النصوص القانونية، لأنه أدق في دلالاته والمعنى من التعابير الأخرى، كما تدعوا كل الاتفاقيات الدولية على استخدام تعبير "النفايات" كمرادف للتعبير الأجنبي wastes/ déchets .

¹ -Viger Solange, *Pollution de l'environnement, Risques et responsabilité*, Domos, Paris, 2000

² - حسين لعروسي، التلوث المنزلي، مكتبة المعارف الحديثة، الإسكندرية، 1998، ص 150.

³ -Emmanuel Ngnikam, Emile Tawana, *Les villes d'Afrique face à leur déchets*, Université de technologie de Belfort-Montbéliard, 2006.

⁴ - دليل إعلامي حول تسيير ومعالجة النفايات الصلبة الحضرية، صادر عن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الجزائر، أفريل، 2003.

⁵ - المادة 3 القانون رقم 19-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

فإن فقدان النفايات لقيمتها المادية والمعنوية هو الذي يجعلها في تمثلات السكان بشيء قذر يجب التخلص منه، فتبقى النفايات شيء خطير على صحة الإنسان هذا ما يدعو إلى التطهر والتنظيف منها، فعبّر مختلف الحقب الزمنية وضع الإنسان حدود واضحة المعالم بين ما هو نظيف وقذر *Le propre et le sale* وما هو طاهر وفساد *Le sain et le malsain* وما هو خالص ونجس *Le pur et l'impur*¹ وذلك على اختلاف في الدرجات بين المجتمعات فقد يبقى ما هو خالص في مجتمع هو في نفس الوقت مدمس في مجتمع آخر².

وتبقى النفايات المنزلية هي النفايات الناتجة من المنازل والنفايات المماثلة لها الناتجة عن المكاتب والمحلات التجارية ومختلفة المؤسسات، الفنادق، المستشفيات، المطاعم، المدارس... وتختلف النفايات المنزلية في تركيبها أين نجد مواد عضوية كبقايا الخضر والفواكه، مواد بلاستيكية، الورق، الكارتون، الزجاج، المعادن، أقمشة، أنقاض البناء... وغيرها، فهي "مختلف النفايات السائلة والصلبة الناتجة عن الاستخدام والاستهلاك البشري لسكان الحضر وتسمى أيضا نفايات حضرية"³.

أما النفايات في تصور الساكن الجزائري فهي كل ما لا يحتاج إليه أو إنتهى من استخدامه لكن تبقى هذه النفايات في إدراكه مجرد أشياء لا قيمة لها أي لا تقوم بالنفع أو الضرر، فهي لا يزال يستهان بها أي لا تعطى لها القيمة الفعلية في طريقة التخلص منها ويتم رميها بالطريقة العشوائية دون التفكير في المخاطر التي تنجر عنها أو المنافع التي تنجر من رسكلتها وإعادة إستخدامها⁴، لكن تبقى هذه السلوكيات لا ترتبط فقط بالمدن الجزائرية أو دول العالم الثالث، بل هي خاصة

¹ -Magali Pierre coordinatrice, *Les déchets ménagers, entre privé et public, Approche sociologiques*, L'Harmattan, Paris 2002.

² - Georges Vigarello, *Le propre et le sale, L'hygiène du corps depuis le Moyen Age*, Edition du Seuil, collection Points Histoire, 1985.

³ - وزارة تهيئة الاقليم والبيئة : تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر 2000 ، الديوان الألماني للتعاون التقني، الجزائر، 2001 ، ص 6.

⁴ - لشلاش عمارية، مقارنة أنثروبولوجية لإشكالية النظافة في المدن الجزائرية، مدينة وهران نموذجاً، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تحت اشراف الاستاذ: لجمع عبد القادر، جامعة وهران، 2011-2012.

بشرية منذ وجود الانسان عبر مختلف تاريخ الحضارات والشعوب بدرجات وتصورات متفاوت بين المجتمعات.

أما في مجتمعنا، فقد صاحب التطور الذي شهدته الجزائر خاصة في ميدان التصنيع والنمط المعيشي والاستهلاك تزايد في كمية النفايات المنزلية المنتجة حيث إنتقل إنتاج الفرد للنفايات من 202 كلغ للفرد في السنة، سنة 1980 إلى 360 كلغ للفرد في السنة، سنة 2005 وهي تفوق ذلك حاليا هذا ما يشكل خطر حقيقي على البيئة، وهي تنتشر بشكل ملفت للانتباه داخل الأحياء الحضرية والشوارع... إلخ¹.

وبغرض مواجهة هذه المعضلة اتخذت الجزائر عدة إجراءات ملموسة لحماية البيئة فسنت أول قانون رقم 83 - 03 المؤرخ في 5 فيفري 1983 يتضمن المبادئ العامة لحماية البيئة من ضمنها : تحديد مسؤولية كل شخص ينتج النفايات المنزلية أن يعمل على نقلها وجمعها في أماكن خاصة، كما تطرق إلى المواد القابلة للاسترجاع من النفايات، وقد استكمل هذا القانون بالمرسوم التنفيذي رقم 84/378 المؤرخ في 15 ديسمبر 1984 الذي أوكل مهمة التخلص من النفايات المنزلية إلى البلدية.

لكن بسبب ضعف إمكانياتها التقنية، المادية والبشرية وانعدام الكفآت المختصة، وغياب إستراتيجية وطنية تضمن احترام المقاييس البيئية في تهيئة المفرغات العمومية بالإضافة إلى عدم تحسيس المواطنين بالمخاطر الناجمة عن تدهور شروط نظافة الفضاء العمومي لم تستطع البلدية على القيام بجمع وإزالة النفايات بانتظام عبر كافة تراب البلدية وقد تسبب ذلك بتراكم كبير للنفايات الحضرية عبر أحياء المدينة مما زاد في تدهور البيئة الحضرية وتفشي الأمراض.

إدراكا منها لخطورة الوضعية وتفاقمها مع مرور الوقت عززت الجزائر منظومتها البيئية بتشريعات جديدة تهدف إلى وضع نظام فعال لتسيير النفايات، ف جاء القانون رقم 01/19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 الذي حدد كيفية تسيير النفايات

¹ - دليل اعلامي حول تسيير ومعالجة النفايات الصلبة الحضرية صادر عن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة الجزائر، أفريل 2003

ومراقبتها ومعالجتها¹، كما تم تعديل قانون سنة 1983 بقانون 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، كذلك اللجوء إلى المتعاملين الخواص في كل مراحل تسيير النفايات الصلبة (جمع، فرز، نقل، معالجة، تخزين النفايات)، إعلام وتحسيس المواطنين بأهمية المحافظة على البيئة... لكن رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الجزائر للتقليل من حجم النفايات المنزلية، إلا أن هذه الأخيرة ما زالت تعرف في بلادنا ظاهرة تثير القلق في الكثير من مدننا الجزائرية بسبب عدم تطبيق هذه القوانين ميدانيا وبكل صرامة، ونقص التدعيم الكافي للبلديات بالوسائل الضرورية لإدارة النفايات، إضافة إلى ضعف القطاع الخاص في مجال تسيير النفايات وإختصاره على مؤسسات صغيرة غير مهيكلة.

لهذا نتساءل اليوم عن واقع السلطات المحلية وعلى رأسها البلدية في تسيير النفايات الحضرية على مستوى مدينة عين تموشنت، من منظور أنثروبولوجي الذي ينطلق من تصورات السكان أنفسهم عن تمثلاتهم لهذه الهيئة المحلية التي تبقى المسؤول الأول والوحيد عن نظافة الفضاء العمومي باعتبارها المسؤول والمالك الوحيد له، في نظرهم، فما هو تصورهم لذلك؟

¹ - القانون رقم 01/19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 الذي حدد كيفية تسيير النفايات ومراقبتها ومعالجتها.

2- واقع الفاعلين السياسيين من زاوية النفايات في تصور السكان:

يعتمد التنظيم الجزائري في تسيير شؤونه الادارية على الادارة المحلية المتمثلة في الولاية والبلدية، من خلال المجالس الشعبية المنتخبة التي تعتبر من أهم التنظيمات السوسيو-سياسية للمجتمعات البشرية المعاصرة، فهي " بمثابة الاطار الحدائي الذي تتأسس فيه السلطة السياسية على المستوى المحلي"¹، ويتجلى هذا التنظيم عبر التنظيمين السياسيين البلدية والولاية، لكننا أولينا اهتمامنا خاص بالبلدية أكثر لكونها المسؤولة المباشرة عن عملية تسيير النفايات والسهر على المحافظة على النظافة العمومية للمدينة، وكذلك نظرا لقربها من المواطن من خلال تعامله اليومي مع الادارة عن طريقها، وبحكم مهامها المتنوعة، فهي الجهاز التنظيمي الأساسي سياسيا وإداريا واجتماعيا في الدولة.

فالبلدية² هي مكان لممارسة الديمقراطية المحلية باعتبارها الخلية الأولى اللامركزية الادارية، إذ يشترك في تسييرها جميع المواطنين، فهي الاطار الطبيعي لمشاركة المواطنين في إدارة الشأن العام، وفي هذا الصدد مر هذا التنظيم (البلدية) في الجزائر بعدة مراحل ساهمت في شكل صورته الحالية.

في هذا السياق، تبقى البلدية في الجزائر تشكل الخلية الأولى والأساسية للجماعات المحلية نظرا لدورها الهام كموقع احتكاك بين الادارة والمواطن، فهي تجسيد لصورة اللامركزية الادارية، كما تعتبر النواة الرئيسية للتنمية المحلية لاحتكاكها اليومي مع المواطن، لكنها عرفت عدة مراحل ساهمت في تطورها التاريخي منذ الاستعمار إلى يومنا هذا، حيث نميز بين مرحلتين أساسيتين شهدتهما البلدية، وهما مرحلة الاستعمار ومرحلة الاستقلال.

¹ - سيرات فتحي، سوسولوجيا المجالس الشعبية المنتخبة في الجزائر، دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لوهراة العهدة الانتخابية 2012-2017، مجلة التدوين، العدد 08، مدرسة الدكتورالية للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، 2016، ص: 201-208.

² - Jean Claude Vatin, *L'Algérie politique, Histoire et société*, Paris, Armond Colin, Presse de fondation national des sciences politiques, édition, 1974.

1- البلدية في المرحلة الاستعمارية: (1830-1962)

جاءت البلدية في هذه الفترة كوسيلة لفرض الهيمنة والنفوذ الاستعماري وكذلك كأداة مباشرة لخدمة العنصر الأوربي، وقد كان يديرها مواطن من الإدارة الاستعمارية وهو متصرف المصالح المدنية ويساعده موظفون جزائريون خاضعون للإدارة الفرنسية وهم "القواد" اضافة إلى لجنة البلدية التي تتكون من أعضاء أوربيين منتخبين وبعض الجزائريين، هذا ما عرف بالبلديات المختلطة واطافة إليها وجدت بعض البلديات ذات التصرف التام خاصة في المناطق التي تسكنها الأغلبية الأوربية، لهذا كانت البلدية مجرد أداة لخدمة الإدارة الفرنسية سواء كانت مدنية أم عسكرية فقد كانت بعيدة كل البعد من أن تحقق طموحات الجزائريين .

2- البلدية بعد الاستقلال:

في البداية فرض الفراغ الذي تركته الإدارة الفرنسية الشلل التام لهذه البلديات بحكم ظروفها الصعبة على المستوى المالي والتقني، وهي نفس الأزمة التي هزت باقي المؤسسات، وتم تدارك الأمر بإنشاء لجان تتولى مهمة تسيير شؤون البلدية تحت قيادة رئيس أوكلت إليه مهام رئيس البلدية، كذلك قامت السلطة بتخفيض عدد البلديات ليصل إلى 676 لهذا أطلق على هذه الفترة مرحلة "التجميع"، بعدما كان يصل عددها 1535 بلدية اصطنعتها السلطة الفرنسية لفرض هيمنتها.

وانطلاقا من تجربة الفترة الانتقالية تحرك الهيكل السياسي وأعد مشروع قانون البلدية، حيث تأثر هذا الأخير بالنموذج الفرنسي بحكم الاستعمار، والنموذج اليوغسلافي بحكم تبني النظام الاشتراكي واعتماد نظام الحزب الواحد، إلى غاية أحكام جديدة أرساها دستور 1989 وعلى رأسها اعتماد نظام التعددية الحزبية.

ويمكن تعريف البلدية حسب قانون البلدية لسنة 1967 بأنها "الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية"¹ ولا شك أن هذا التعريف يعكس الوظائف المتعددة للبلدية ومهامها المتنوعة في ظل الفلسفة الاشتراكية، كما عرفها مشروع البلدية بموجب المادة الأولى من القانون رقم (90-08) المؤرخ في 17 أفريل 1990 المتعلق بقانون البلدية على أن "البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"². وطبقا للمادة 13 من قانون البلدية 1990 يدير البلدية ويشرف على تسيير شؤونها مجلس شعبي بلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي، فالمجلس الشعبي البلدي هو هيئة مداولة وسلطة تنفيذية في نفس الوقت، مما يبرز أهمية البلدية في اتخاذ القرار، بحيث يبقى هذين الهيئتين هما أساس القرار في الجماعات المحلية بالجزائر.

وعلى مستوى التنظيم الإداري لولاية عين تموشنت، فهي تتكون من 28 بلدية مقسمة عبر 08 دوائر، ومجلس شعبي ولائي واحد، بحيث يتشكل المجلس الشعبي من مجموعة منتخبين يتم اختيارهم من قبل سكان البلدية بموجب أسلوب الاقتراع العام السري المباشر وذلك لمدة خمس سنوات ويختلف عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي بحسب التعداد السكاني للبلدية، ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها البلدية فيما يخص تسيير النفايات بالفضاء العمومي، بحيث يعود للبلدية السهر على المحافظة على النظافة العمومية وطرق ومعالجة المياه القذرة وتوزيع المياه الصالحة للشرب كما يعود لها حماية التربة والثروة المائية وأيضا مهام المحافظة على المدينة والمرافق العامة وحماية البيئة بصفة عامة، حسب نظر السكان، وكذلك حسب الجانب القانوني، حيث كرس القانون البلدي رقم: 11-10 مؤرخ في 22 جويلية 2011 سياسة واضحة المعالم في حماية البيئة من قبل البلديات، من خلال إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وذلك بإسناد لها المهام التالية:

¹ - عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ربحانة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 128.

² - القانون رقم (90-08) المؤرخ في 17 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية.

المحور الأول التهيئة العمرانية والبيئة: فإذا كان هدف التهيئة العمرانية قبل كل شيء يتمثل في توزيع المجال للأنشطة الاقتصادية وللسكان (المادة 7 من قانون التهيئة العمرانية) فلا يفوتنا أن نذكر أن التهيئة العمرانية تمنح للبيئة مكانة واسعة من خلال حمايتها وحماية المواقع الطبيعية والآثار التاريخية والمواقع السياحية والترفيهية... الخ

المحور الثاني العمران والبيئة: على البلدية أن تأخذ بعين الاعتبار عند إنشاء كل مشروع على إقليمها حماية الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء، القانون البلدي يكلف البلدية كذلك بحماية البيئة والمواقع والآثار لقيمتها التاريخية والجمالية حيث لا يمكن إقامة أي مشروع من شأنه المساس بالبيئة (المادة 92).

المحور الثالث النظافة والبيئة: إن القانون البلدي يكلف البلدية بالقيام بالمهام المتعلقة بالنظافة العامة بحيث تسهر البلدية فيما يخص النظافة وحفظ الصحة بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية، كما بينت المادة 94 من هذا القانون، بحيث يكلف رئيس المجلس الشعبي البلدي على الخصوص بما يأتي:

- السهر على احترام تعليمات نظافة المحيط وحماية البيئة.
- صرف ومعالجة المياه القذرة والنفايات الجامدة الحضرية.
- مكافحة ناقلات الأمراض المعدية.
- الحفاظ على صحة ونظافة الأغذية والأماكن والمؤسسات التي تستقبل الجمهور.
- السهر على نظافة العمارات وضمان سهولة السير في الشوارع والمساحات والطرق العمومية، الحدائق...
- توزيع المياه الصالحة للشرب، صرف المياه المستعملة ومعالجتها.

- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها، كذلك النفايات المنزلية والفضلات الأخرى.
- صيانة الطرقات وإشارات المرور، الإنارة العمومية، الأسواق المغطاة والأسواق الموازية العمومية، مذابح البلدية...
- التكفل بإنشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء، فضاءات الترفيه والشواطئ، الحظائر ومساحات التوقف...
- الخدمات الجنائزية وتهيئة المقابر وصيانتها بما فيها مقابر الشهداء، الفضاءات الثقافية التابعة لأماكنها، فضاءات الرياضة والتسليّة التابعة لأماكنها...

فتبقى البلدية هي جماعة عمومية محلية تسمح لسكان المنطقة بتسيير شؤونهم المحلية وتنظيم حياتهم اليوميّة¹، فهي تهتم بسكان المنطقة التي يوجد بها مقرّ البلدية خاصة فيما يخص تنظيف الشوارع وتجميل مداخلها، رفع الفضلات، وتنظيم الأسواق، والقيام بتصريف المياه، بصفة عامة المحافظة على نظافة المدينة.

كما تجسد دور الجماعات المحلية من خلال قانون تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، خاصة من خلال القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، بحيث أعطى هذا القانون عدة صلاحيات للجماعات المحلية خاصة البلدية في مجال النظافة العامة وذلك من خلال الفصل الأول من الباب الثالث المتعلق بجهاز التسيير لاسيما المواد من 29 إلى 32 إذ ينشأ مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية ويتضمن هذا المخطط:

- جرد كميات النفايات المنزلية وما شابهها والنفايات الهامدة المنتجة في إقليم البلدية وتحديد مكوناتها وخصائصها.
- جرد وتحديد مواقع ومنشآت المعالجة الموجودة في إقليم البلدية.

¹ - سيرات فتحي، سوسيولوجيا المجالس الشعبية المنتخبة في الجزائر، المرجع المذكور سابقا، ص: 202.

- الاحتياجات للقيام بالمعالجة خاصة البلديات المشتركة مع الأخذ بعين الاعتبار القدرات المتوفرة.

- الأولويات الواجب تحديدها لإنجاز منشآت جديدة.

- الاختيارات في جمع النفايات ونقلها وفرزها مع مراعاة الإمكانيات المالية لوضعها حيز التطبيق.

يتم المصادقة على هذا المخطط من طرف الوالي المختص إقليميا حسب المادة 31 من نفس القانون وتتحمل البلدية مسؤولية كاملة في مجال تسيير النفايات المنزلية، أما المادة 42 الواردة في الفصل الأول من الباب الخامس المتعلق بمنشآت معالجة النفايات التي أعطت صلاحية لرئيس المجلس الشعبي البلدي بمنح التراخيص لمنشآت معالجة النفايات قبل البدء في المشروع وفقا للقوانين المعمول بها في مجال المنشآت المصنفة.

فيبقى السهر على احترام تعليمات نظافة المحيط وحماية البيئة من خلال نظافة المدينة وشوارعها من مهام البلدية، لكن على أرضية الواقع يبقى التقصير واضح للعيان، هذا الانشغال أدى بنا إلى التساؤل عن واقع البلدية ومهامها من منظور السكان، لمحاولة الكشف عن تمثلاتها وتصوراتها من منظور أنثروبولوجي لسكانها، باعتبارها أولى همزات الوصل بين المجتمع والدولة على المستوى المحلي خاصة، لأنها تشكل الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري، من خلال مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، حيث يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم.

في هذا المقام، جاء تساؤلنا عن رأي السكان حول الخدمات الفعلية التي تقدمها البلدية فيما يخص جمع النفايات باعتبارها المسؤول الأول في نظرهم عن واقع الفضاء العمومي من زاوية النفايات الحضرية، وجاء هذا من خلال طرح السؤال

التالي: "حسب رأيك، هل البلدية مقصرة بدورها؟"، لتعبر من خلال ذلك أكثر من نصف العينة 60.6% [الجدول رقم: 19 أنظر الملاحق] على مدى تقصير البلدية في مهام جمع النفايات، وبنسبة تفوق بكثير ثلثي أرباع العينة 85.6% إذا ما تم الجمع بين من يؤكد تقصيرها وبين من يصرح بعدم الرضا عن نوعية خدماتها التي تقدمها من خلال الاجابة "مقصرة نوعا ما" في مهامها (60.6%+25%)، [الجدول رقم: 19 أنظر الملاحق].

وإذا تم قراءة هذا التقصير حسب متغير السن والجنس، وحتى عبر مختلف أحياء المدينة على اختلاف أنواعها السكنية، يبقى هذا التقصير واضح المعالم عبر معظم الشرائح العمرية ومع اختلاف طفيف عند الجنسين حيث يبقى الجنس الانثوي أكثر تأكيدا 57% مقارنة مع الذكور، مما يؤكد وقوع عبئ النظافة على المرأة أكثر من الرجل، أما متغير الحي والنوع السكني لا يظهر أي اختلاف مما يؤكد التقصير للبلدية على مستوى جميع أرجاء المدينة، كما تبقى الآراء التي ترى أن البلدية "مقصرة نوعا ما" في مستوى الخدمات التي تقدمها مقارنة مثلا مع مستوى الخدمات التي تقدمها نفس هذه الهيئة بنفس الامكانيات البشرية والمادية عند الزيارات الرسمية، فمن خلال الملاحظة اليومية فإن كثرة عمال النظافة في شوارع المدينة قصد تنظيم حملة تنظيفية من خلال جمع النفايات وطلاء الأرصفة وكذلك تهيئة المساحات الخضراء وتعبيد الطريق، هو دليل قاطع لدى أي جزائري على وجود زيارة رسمية للمدينة، فبين العشية وضحاها كأنك في مدينة أخرى من خلال التهيئة الجمالية المبهرة لشوارع المدينة حسب ما عبر عليه أحد المبحوثين¹.

فنبقى اليوم نتساءل عن غياب النظافة لمدينة عين تموشنت مثل أغلبية المدن الجزائرية، باعتبار الرمي العشوائي للنفايات بالفضاء العمومي، ظاهرة اجتماعية شاملة (Le fait social total)² حسب تعبير Marcel Mauss، لأنها تتعلق

¹ - المقابلة الميدانية رقم: 08

² - Marcel Mauss, *Sociologie et anthropologie*, Paris, PUF, 1984.

بجميع فئات المجتمع فهي لا تقتصر على شريحة اجتماعية معينة، أو فئة عمرية أو جنسية معينة، كما تتعلق بجميع فئات المجتمع على اختلاف رتبهم الاجتماعية ومستواهم التعليمي حتى أنواع سكناتهم واختلاف أحيائهم، وكذلك تظهر هذه الشمولية كونها لا تتحدد بمنطقة جغرافية معينة بل تمس تقريبًا معظم المدن الجزائرية والمناطق الريفية نسبيًا¹.

فأصبحنا عند المرور في شوارع المدينة، نتساءل هل فعلا توجد مصلحة النظافة؟ هل التقصير من البلدية فقط؟ هذا ما يحثنا عن البحث على مدى جهود الدولة في ذلك، حسب تصور السكان، وما هي تصورات وتمثلات السكان للبلدية باعتبارها النواة الرئيسية للتنمية المحلية نظرا لقربتها من المواطن، وقد وضعت أساسا بهدف تسيير شؤون الأشخاص القاطنين بها، وتحسين وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية، وكذا ترقية المحيط الذي يعيشون فيه، فالسكان يعيشون ويعانون يوميا من مشاكل شتى كالسكن، العمل، نقص المرافق الصحية... وقد خولت الدولة السلطات إلى البلديات بإتباع نظام اللامركزية من أجل التخفيف من حدة هذه المشاكل والتقليل منها.

فإلى ماذا يعود هذا التقصير؟ من وجهة نظر السكان، حيث يبقى من مهام البلدية كفاعل سياسي المحافظة على نظافة المدينة والمرافق العامة وحماية البيئة بصفة عامة، وفي هذا الصدد، يكرس القانون البلدي الجديد في صيغته لسنة 2011 سياسة واضحة المعالم في حماية البيئة وضمان النظافة العامة من قبل البلديات.

فحسب المعطيات الإحصائية، تصب معظم الاقتراحات حول نقص البنى التحتية من مختلف الامكانيات البشرية والمادية من طرف البلدية لتسيير هذه النفايات الحضرية التي هي في تزايد مستمر حسب تصريحات المبحوثين ولكن في المقابل لا يتم تحديث وتطوير الخدمات النوعية والكمية من طرف البلدية، ومن أهم هذه النقائص حسب تصريحات العينة: أولا النقص الفادح في عدد الحاويات 19.5% [الجدول

¹ - ليست لدينا احصائيات ودراية كافية عن المناطق الريفية.

رقم:20 أنظر الملاحق] وكذلك الحجم الصغير لأغلبيتها، فيبقى من ضروري تحديد نوع وعدد وسعة الحاويات وتصميمها وكيفية توزيعها بطريقة ملائمة، نظرا للعلاقة الوطيدة بين عدد السكان وسعة الحاويات التي يجب أن تكون على أبعاد مناسبة من أماكن جمع الوحدات السكنية وذلك لتسهيل استخدامها وبالتالي عدم لجوء السكان للبحث عن أماكن التفريغ العشوائية أو رميها في الشارع، ثانيا نقص الوسائل المادية الحديثة للعمل مثل الشاحنات المتخصصة وآلة الرفع ووسائل جمع النفايات 17%، ثالثا نقص الإمكانيات البشرية 15.5% خاصة عدد العمال الغير كافي، اضافة إلى نقص الكفاءات ونقص فئة الشباب باعتباره عمل يتطلب الكثير من الجهد العضلي، كما أرجعت العينة هذا التقصير كذلك إلى التوقيت الغير مناسب، عدد مرات الجمع، طريقة الجمع التقليدية... [الجدول رقم:20 أنظر الملاحق]

ومن أهم التفسير التي قدمها المبحوثين حول تقصير البلدية في مهامها، من وجهة نظرنا، هو المطالبة باشتراك المواطن 17.6% [الجدول رقم:20 أنظر الملاحق] بصفته فاعل اجتماعي أساسي في عملية تسيير النفايات الحضرية بالفضاء العمومي، بل لا يتحقق ذلك إلا من خلال اشراكه عبر مختلف مؤسسات المجتمع المدني، اشراكه عن طريق التوعية والتحسيس من خلال ترسيخ قيم المواطنة الايكولوجية (أنظر أكثر الفصل السابع).

كما أرجعت آراء المبحوثين هذا التقصير إلى عدم قيام عمال النظافة بالمهام المنوطة بهم على أكمل وجه بنسبة 13.4%، حيث يبقى في نظرنا أن مقارنة عمال النظافة في هذا العمل الميداني سوف يسمح باكتمال دائرة التفكير في محاولة فهم وتحليل ظاهرة الرمي العشوائي للنفايات التي ارتبطت إلا بالفضاء العمومي في معظم المدن الجزائرية.

لهذا تعد وجهة نظر عمال النظافة نقطة مفصلية لاكتمال وجهة النظر باعتبار عامل النظافة من أهم الفاعلين الاجتماعيين الذين يملكون تصور ونظرة خاصة حول تفسير هذه الظاهرة، وكان بالجدير تخصيص بعض المقابلات مع عمال النظافة التي

سوف تسمح بالكشف عن دلالات أخرى لفهم معاني رمي النفايات بالفضاء العمومي، لكن نظرا لضيق الوقت اكتفينا في هذا المقام ببعض الملاحظات الميدانية اليومية التي سمحت برصد تعامل عمال النظافة اليومي في عملية جمع النفايات، وكذلك تم التقرب من بعضهم في اطار العمل الاستطلاعي من خلال إجراء بعض المقابلات الحرة مع عمال النظافة خاصة المترددين على الحي السكني الذي نقيم به وما جاوره بحكم الثقة التي اكتسبناها مع معظمهم، فإلى ماذا يرجع عمال النظافة هذا التقصير؟

فمن خلال ملاحظتنا اليومية لعملية جمع النفايات يتجلى لنا أن أهم النقائص تكمن في ظروف العمل نفسها، فيبقى العمال يبذلون جهد ملحوظ أمام نقص الامكانيات البشرية والوسائل المادية للعمل فمثلا على مستوى الملابس لا توجد ملابس مخصصة و واقية من أخطار النفايات، التي من مهام البلدية توفيرها وتوزيعها على العمال مثل: القفازات، ملابس خارجية، أحذية مخصصة، قبعات شمسية أو أغطية واقية من الأمطار... حيث يصّرح أحد العمال كذلك بالنقص الواضح على مستوى وسائل العمل من شاحنات مجهزة ومسهلة لرفع الحاويات، حيث نلاحظ رفع الحاويات من طرف العمال وغياب الشاحنات المجهزة لرفعها مباشرة، كما يقول أحد العمال "حتى نتعاونو حنا زوج باش نرفدو البيدو تاع الزبل... " (مقابلة استطلاعية) كذلك نقص المكانس الجيدة العصرية لتنظيف الأرصفة حيث يقول عامل آخر "رانا عادا نصلحو بالمصالح تاع الدوم"، (مقابلة استطلاعية) ويؤكد ذلك أحد عمال النظافة حيث يقول "صحيح جمع الزبل من واجبنا، بصّح البلدية ما وفرّت والو لا أجرة مليحة ولا وسائل عمل مساعدة وكافية... " (مقابلة استطلاعية) ويبقى كذلك هذا تقصير متجلي للعيان من خلال النقص الواضح في عدد الحاويات المخصصة لجمع النفايات المنزلية.

فأردنا رصد تصورات المبحوثين حول مدى توفر الحاويات لجمع النفايات مع متغير مكان الإقامة من خلال مختلف الأحياء السكنية التي تم رصدها في هذا البحث

الميداني نظرا لأهمية متغير الحي السكني ونوع السكن، لكي نتمكن من مقارنة مدى وجود هذه الحاويات بالقدر الكافي في مختلف أحياء مدينة عين تموشنت، حيث يبقى حسب تصريحات المبحوثين أن عدد الحاويات غير كافية وذلك عبر مختلف الأحياء السكنية وأنواعها وذلك بنسب متقاربة في عمومها، لتبرز نوعا ما في السكنات الفردية 76.4% خاصة، [الجدول رقم:22 أنظر الملاحق] حيث تقول أحد المبحوثات " البلدية قاع ما وفرتناش حاويات وين نقيسو، البورسات نخلوهم في ديارنا حتى نسمعو الكاميونا نخرجوهم"¹، وكذلك يتجلى هذا النقص للحاويات على مستوى وسط المدينة وخاصة الأحياء الشعبية مثلا حي سيدي سعيد 78.3% حي القرابة 73.1%، [الجدول رقم:21 أنظر الملاحق] أما على مستوى العمارات فرغم تواجدها فهي قليلة جداً أمام حجمها الصغير وكمية النفايات التي يرميها السكان، مما يسمح أكثر في تبعثر وانتشار هذه النفايات وكذلك تراكمها نظراً لصغر حجم الحاويات وقلتها، فمن خلال الملاحظة اليومية نلاحظ نقص كبير في عدد الحاويات المخصصة لرمي النفايات مثلا في الحي السكني الذي نقيم به وهو من النوع الجماعي، ومن خلال عملية حسابية بسيطة نجد ما يفوق 50 عائلة تُخصّص لها حاوية واحدة، أي هناك ما بين 04 و 06 حاويات مخصصة لعدة عمارات حيث تحتوي كل عمارة على 10 أو 12 عائلة، ويبقى نفس هذا المعدل على مختلف أحياء مدينة عين تموشنت، فكيف لهذه الحاويات استقبال واحتواء الكم الهائل من النفايات التي تخرجها العائلات الجزائرية على مدار ساعات اليوم، خاصة في بعض المناسبات التي يزداد فيها حجم النفايات إلى أضعاف حالاته العادية مثلا فصل الصيف، شهر رمضان، عيد الاضحى...

ونظرا لأهمية هذه الحاويات في التقليل من ظاهرة رمي النفايات أردنا التعرّيج على تصورات المبحوثين حول مكانة هذه الحاويات في عملية تسيير النفايات الحضرية، من خلال رصد مدى محافظة السكان على هذه الحاويات من جهة، ومن

¹ - المقابلة الميدانية رقم 06.

جهة أخرى مدى تنظيف واستبدال هذه الحاويات من طرف البلدية، فحسب وجهة نظرنا، تبقى هذه الحاويات (¹Les poubelles) هي موضوع للدراسة على حدى، إذا ما تم العودة إلى حجمها وطريقة شكلها، مكان وطريقة وضعها، عددها، مدى تنظيفها واستبدالها من طرف البلدية، مدى الاعتناء والمحافظة عليها من طرف السكان، أهميتها في عملية فرز النفايات... ولكن في هذا المقام تطرقنا أولاً الى مدى محافظة السكان على هذه الحاويات، وثانياً مدى تنظيف واستبدال هذه الحاويات من طرف البلدية.

في هذا المضمار، تؤكد العينة على نقص الاهتمام من طرف السكان فيما يخص المحافظة على الحاويات لجمع النفايات المنزلية، وهذا ما تؤكد كذلك بعض الملاحظات لتصرفات السكان من خلال عدم المحافظة على هذه الحاويات، عدم رمي أكياس النفايات مباشرة داخل هذه الحاويات، عدم احضارها في المكان والتوقيت المخصص لذلك، حتى سرقة بعض الحاويات لاستعمالها كبرميل لجمع المياه، أو كحاويات داخل الحديقة خاصة في السكنات الفردية... وفي بعض الأحيان يضعها بعض التجار بالقرب من متجره ولا يسمح لغيره باستعمالها كأنها من أملاكه الخاصة... الى غيرها من التصرفات اليومية للسكان التي تظهر عدم المحافظة على هذه الحاويات حتى الاطفال لا يحافظون عليها من خلال تكسيرها وجرها من أماكنها، استعمالها كحاجز مرماة لكرة القدم... لكن يظهر ويتجلى لنا الاهتمام من طرف السكان لنظافة الحي وأجزاء المشتركة وما جاور الحي من حدائق وأماكن عامة بما فيها المحافظة على الحاويات ومواعيد رمي النفايات... مع الأقدمية في الحي السكني، [الجدول رقم: 23 أنظر الملاحق] فكلما زادت عدد سنوات الأقدمية في الحي السكني انعكس على درجة اهتمام الفرد بنظافة الحي، وكلما كانت إقامة

¹- Le terme poubelle voit le jour en 1884 et provient du nom de son inventeur éponyme, le préfet de la Seine, Eugène Poubelle, Le 7 mars 1884, sous la III^e République, le préfet de la Seine, Eugène Poubelle signe un arrêté préfectoral relatif à l'enlèvement des ordures ménagères, pour lutter contre l'entassement des déchets dans les rues de la région parisienne. Voir plus <https://fr.wikipedia.org/wiki/Poubelle>

الفرد مؤقت بالحي من خلال الكراء أو السكن لفترة قصيرة تتجلى عدم اللامبالاة أكثر، باستثناء بعض الحالات التي تهتم بنظافة الحي والمرافق العمومية حتى بمجرد السكن المؤقت لقضاء العطل مثلا، لهذا يبقى متغير القدمية في السكن ونوع ملكية السكن من المؤشرات التي تفسر درجة اهتمام السكان بالفضاء العمومي، لكن ماهي العوامل التي تعكس درجة اهتمام البلدية بذلك؟ هل يوجد اختلاف بين الأحياء، بين الانواع السكنية...

ترى أغلبية العينة أن مصلحة البلدية، لا تقوم إلا نادر بتنظيف واستبدال هذه الحاويات على مختلف الأحياء السكنية وأنواعها حسب تصور السكان، وكذلك من خلال الملاحظات الميدانية يبقى المكان الذي توضع فيه الحاويات هو دائما مصدر الروائح الكريهة، ومصدر لعدّة حشرات خاصة البعوض والناموس ومقر تجمع عدّة حيوانات من القطط والكلاب الضالة، ويعود ذلك خاصة لعدم تنظيفها واستبدالها من طرف البلدية بانتظام ولو مرة في السنة، لهذا تبقى مصدر لعدة أمراض نظرا لغياب أدنى درجات النظافة بها¹، ومصدر لتشويه جمالية المنظر بالحي والمدينة، وهذا بإجماع من المبحوثين حيث فاقه النسبة ثلاثة أرباع العينة 78.7% [الجدول رقم: 24 أنظر الملاحق] فتبقى هذه النسبة تؤكد كذلك مدى تقصير البلدية والمساهمة في تفاقم هذه الظاهرة، فيبقى حسب نظرنا تساقط الأمطار المنظّف الوحيد لهذه الأماكن والحاويات، بما فيها الشوارع والرصفة والحدائق... لهذا تسألنا كذلك عن مدى توفير البلدية لصلاح بمختلف الأحياء السكنية لمدينة عين تموشنت من أجل تنظيف الأرصفة والطرق يوميا و بانتظام، بحيث يبقى التنظيف الحضري هو إحدى خدمات البلدية المقدمة من أجل الحفاظ على صحة السكان والبيئة الحضرية، تتمثل في جمع مختلف النفايات المنتشرة في جميع الشوارع الرئيسية والثانوية من المدينة والأماكن العمومية المتواجدة بها منها، وتمثل خاصة في التنظيف الخاص بالطرق العمومية : مثل أوراق الأشجار الأغصان الصغيرة، براز الحيوانات،

¹ - Mohamed Mebtoul, *Hygiène publique et reconnaissance de la citoyenneté, un lien indissociable*, Le quotidien d'Oran, jeudi 19 mars 2009.

الأوساخ الناتجة عن مرور السيارات من زيوت، بنزين... مختلف النفايات الناتجة عن النشاط الإنساني... تنظيف الأماكن العمومية تتعلق كذلك أساساً بتنظيف محطات الحافلات ومواقف السيارات، الحظائر، الحدائق، المقابر، الممرات تحت الأرضية، الأسواق، الشواطئ، الموانئ... فما هو واقع التنظيف الحضري بمدينة عين تموشنت حسب نظرة وتصريحات سكانها، حسب ما يوضحه الجدول أدناه:

تؤكد مرة أخرى العينة أنه لا يتم تقديم الخدمات بصفة منتظمة من حيث تنظيف الأرصفة وشوارع المدينة يومياً و بانتظام، وهذا ما تم رصده من خلال الملاحظة اليومية لشوارع مدينة عين تموشنت، من خلال النقص الفادح في عدد العمال الذين يهتمون بنظافة شوارع المدينة من الأرصفة والطرق والحدائق... [الجدول رقم: 25 أنظر الملاحق] إلا في بعض الشوارع الرئيسية، حيث يفسر عمال النظافة ذلك بقلة عددهم والنقص الكبير في الوسائل المتاحة للعمل حيث يقول أحدهم " الناس ماشي متربية تتمشى وتقيس والبلدية ما وفرتنا والو وقتالي الزبال كيما يسمونا هو المسؤول عن هذه الأوساخ... "(مقابلة استطلاعية)، فيبقى عامل النظافة محصور بين النظرة الإحتقارية للمجتمع له، وهذا ما يتجلى من تسمية المجتمع له بالزبال رغم كونه المنظف الوحيد لهذه النفايات، هذا ما يكشف عن تمثلات السكان إتجاه نظافة الفضاء العمومي التي تبقى بعيدة عن أولوياتهم، حيث يتم تسمية عامل النظافة في بعض الدول المتقدمة بالمهندس الاجتماعي مقابل الزبال في المجتمعات العالم الثالث¹، وبين انعدام ظروف العمل حيث يصرح أحد العمال " ما عنديش حتى القفازات، الشهر اللي فات جرحت يدي بالزجاج ما لقيتس حتى شكون يديني لسبيطار... " (مقابلة استطلاعية)، إضافة الى الأجر المتدني وأمام صعوبة ومشقة المهام التي توكل لهم.

كما تساءلنا في نفس السياق عن مهام ومسؤولية البلدية في نظافة الفضاء العمومي من خلال مدى جمع النفايات من طرف البلدية بانتظام، عدد مرات جمع النفايات

¹ - Emmanuel Ngnikam, Emile Tanawa, *Les villes d'Afrique face à leurs déchets*, op cit.

بالحي السكني، التوقيت المخصص لجمع النفايات من طرف البلدية... وغيرها من المهام التي هي من صلاحيات البلدية بالدرجة الأولى.

حسب آراء العينة التي نُذكر أنها بُنية وشكلت على ضوء عدة متغيرات أساسية من منظور إشكالية هذا البحث والتي نذكر منها: السن، الجنس، المستوى التعليمي، نوع السكن، مختلف الأحياء، مدة الإقامة بها... يتم جمع النفايات من طرف مصلحة البلدية بانتظام بنسبة 61% [الجدول رقم: 26 أنظر الملاحق] حسب تصريحات المبحوثين، وهناك طرق عديدة لجمع النفايات المنزلية وهي: الطريقة التقليدية من خلال الجمع من الباب إلى الباب وفيه تقوم مصلحة إزالة النفايات بواسطة شاحنات الجمع برفع وإزالة النفايات التي يتركها السكان بجانب أبواب منازلهم والطرق العمومية وتكون في وقت محدد مسبقاً، ويتم الجمع بهذه الطريقة خاصة بالسكنات الفردية، أما طريقة الجمع في السكنات الجماعية خاصة العمارات فيتم عن طريق ما يعرف بالجمع التجميعي¹ حيث يقوم الأفراد بإحضار نفاياتهم إلى نقاط مركزية وسهلة الوصول قد تكون حاويات مشتركة من نوع أحواض بلاستيكية غالباً خضراء اللون أو حديدية متحركة بعجلات ذات 600-1100 لتر، أو مقطورة حديدية مستبدلة (Conteneur à échange) كبيرة الحجم ومغطاة ذات سعة 5 - 12 متر مكعب، تستعمل خاصة في بعض الأحياء ذات التجمعات الكبرى.

كما أن الجمع في الجزائر يتم بطريقة غير إنتقائية، بمعنى لا يتم فرز وانتقاء كل نفاية على حدى (La collecte selective) لأنها تتطلب وسائل جمع خاصة وتوفير مراكز للاسترجاع والتدوير، كما نسجل نقص في عملية إزالة وجمع النفايات المنزلية الضخمة، التي يقصد بها كل الأشياء التي نظراً لحجمها، وزنها وطبيعتها، لا يمكن التعامل معها بواسطة الطرق العادية لمعالجة النفايات الصلبة المنزلية، مثل مخلفات البناء، الخردوات، الآلات الكهرومنزلية، المفروشات... فغالباً ما يتم التخلص منها من طرف السكان بطريقة سرية وعشوائية.

¹ - حسين لعروسي، التلوث المنزلي، مكتبة المعارف الحديثة، الإسكندرية، 1998، ص: 98.

فحسب رصد مختلف الملاحظات اليومية عبر مختلف أحياء مدينة عين تموشنت، فإن معظم العائلات تقوم بإخراج أكياس النفايات يوميًا إلى الحاويات أو أمام منازلها، وفي بعض المناسبات بأكثر من مرة في اليوم، ولعل تفسير ذلك يذلل على مدى حرص واهتمام السكان بنظافة فضائهم السكني الخاص، هذا ما يدل على الحجم الهائل للنفايات اليومية من طرف العائلات، هذا ما يحث على إتخاذ التدابير اللازمة من طرف البلدية من خلال تكثيف الدورات وانتظامها وكذلك توعية الأسر على الطريقة المثلى للتخلص من هذه الأكياس، ونلاحظ في المقابل عدم المبالاة من طرف السكان بهذه النفايات خارج منزلها فإذا تعذر جمعها من طرف البلدية لسبب أو لآخر، ليس هناك تقريبًا من السكان من يعيد إدخال هذه النفايات أو على الأقل يتوقف عن رميها مؤقتًا.

فحاولنا التساؤل وفي حالة تعذر البلدية عن جمع النفايات من يقوم بذلك، أو إلى من تعود هذه المسؤولية ذلك في نظر السكان، فحسب تصريحات هذه العينة يتولى بعض الجيران مسؤولية جمع هذه النفايات خاصة بعض الجيران المهتمين بنظافة الحي، أو بعض الجيران الذين اضطروا إلى ذلك في حالة تعذر البلدية عن القيام بذلك نظرا لقرب منازلهم ونوافذهم من أكوام النفايات وليس رغبة منهم في تنظيف الحي، وفي بعض الأحيان لا يتم جمعها مما يأزم الوضع أكثر بنسبة 32% [الجدول رقم: 27 أنظر الملاحق] وفي المقابل لا يتوقف السكان عن اخراج نفاياتهم، كما جاءت بعض الاجابات التي ترى في مطالبة البلدية بمباشرة عملها في أسرع وقت ممكن وهو الحل الوحيد في نظرهم مقابل عزوف الجيران عن تنظيف الحي، لهذا يلجؤون بتقديم شكاوي ضد البلدية.

هذا الطرح يبقى مهم في نظرنا ولهذا تساءلنا كذلك عن مدى مطالبة السكان للبلدية بممارسة مهامها في تنظيف الحي السكني، وما هي الطريقة والوسيلة التي يلجئ إليها الفرد الجزائري لمطالبة البلدية بذلك، بحيث عرفها المشرع في المادة الثانية من قانون رقم 10-11 مؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية كما يلي:

" البلدية هي القاعدة الإقليمية للمركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"، فهي تهدف إلى إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط والبرامج لتحقيق التنمية المستدامة بمشاركة المجتمعات المحلية وممارسة كل ما هو ذو طابع محلي تنموي وإدارة كافة الخدمات والمرافق والمشاريع المحلية بنفسها أو من خلال التشارك مع القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني¹، فكيف يطالب المجتمع والمجتمع المدني بمهام البلدية فيما يخص نظافة الفضاءات العامة بما فيها الحي، حسب تصور المبحوثين.

ارتأينا قراءة مدى مطالبة السكان للبلدية بتنظيف الحي على ضوء متغير الجنس والمستوى التعليمي لأفراد العينة، فجاءت نسبة 20.3% فقط من الأفراد الذين صرحوا بمطالبة البلدية لتأدية مهامها رغم اتفاق جل المبحوثين أن نظافة الفضاء العمومي هي من مسؤولية البلدية فقط من خلال معطيات البحث، [الجدول رقم: 28 أنظر الملاحق] فالى ماذا يرجع ذلك؟ كما تقتصر هذه المطالبة المحدودة على الجنس الذكوري 47% أكثر منه عند الإناث 38.5%، [الجدول رقم: 28 أنظر الملاحق] فربما هذا راجع إلى جراءة ونفوذ وتواجد العصر الذكوري أكثر بالفضاء العمومي، مما يأهله أكثر للمطالبة بحقوقه داخل هذا الفضاء الذي لا يزال حكرا عليه، كما نسجل ارتفاع في مستوى المطالبة بتحسين خدمات البلدية وتواجدها أكثر لتأطير وتسيير النفايات الحضرية التي تبقى من مسؤولياتها لوحدها حسب تصور السكان، مع ارتفاع المستوى التعليمي للعينة من خلال اكتساب نوع من المؤهلات العلمية التي تسمح للأفراد بكسب نوع من شرعية المطالبة بحقوقها، من خلال كسب ثقافة بيئية تمكنها من كسب المزيد من الحقوق في ظل المواطنة البيئية، لهذا تساءلنا عن أهم الوسائل التي يلجأ إليها الفرد الجزائري للمطالبة بحقوقه البيئية بصفة عامة.

وبصفة عامة يبقى التوجه مباشرة إلى مقر البلدية هي أفضل الطرق للمطالبة بتنظيف الحي حسب تصريحات العينة، حيث يقول أحد المبحوثين " من خلال

¹ - يعلى محمد الصغير، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2004، ص: 67.

تجربتي يبقى التوجه الى مقر البلدية هي أفضل وأسرع وسيلة لمطالبة البلدية بجمع النفايات للحي السكني، خاصة من خلال توظيف بعض العلاقات الشخصية...¹ فحتى البحث عن أبسط الحقوق لا يتم خارج هذه الشبكة من العلاقات الشخصية التي تطبع مختلف تعاملاتنا اليومية، حتى داخل الجامعة الجزائرية، أو تلك المؤسسات العمومية التي ترمز للعدالة والمساواة أو لا مثل المحكمة، المدرسة، البلدية...

لتليها المراسلة الكتابية 32.3% كثاني الحلول في نظر السكان لمطالبة البلدية بتنظيف الحي خاصة عند الاناث مقارنة مع الذكور،[الجدول رقم:29 أنظر الملاحق] كما يفضل البعض اللجوء إلى مختلف وسائل الاعلام خاصة الصحافة والجرائد، ومختلف القنوات الخاصة مثل قناة الشروق والنهار للمطالبة بمختلف الحقوق نظرا لما تكتسبه هذه القنوات من صدى واسع المفعول.

وما لفت انتباهنا أكثر هو مطالبة السكان بتنظيف الفضاء العمومي عبر الفضاء العمومي نفسه، أي من خلال التوجه مباشرة إلى الاحتجاج في الشارع، فهي اجابات تدل وكأن الأفراد اكتشفوا الفضاء العمومي حتى أصبحوا يطالبون من خلاله بكل شيء.

وفي سياق آخر، ومن خلال الملاحظة الميدانية يتم جمع النفايات من قبل البلدية، في معظم أحياء وشوارع مدينة عين تموشنت، وذلك عن طريق مرور الشاحنات المخصصة لجمعها، لكن يبقى التساؤل الذي يطرح نفسه هو عن نوعية وكمية الخدمات التي تقدمها هذه البلدية، هل تقوم هذه الأخيرة بجمع النفايات بطريقة منتظمة ويومياً وفي مختلف العطل والمناسبات، هل طريقة الجمع هي جيدة وكافية، هل التوقيت المخصص لذلك مناسب بالنسبة للعائلات وملائم للمحافظة على نظافة المدينة مدة زمنية أطول.

¹ - المقابلة الميدانية رقم: 07.

حسب تصريحات السكان وحسب الملاحظات الميدانية تقوم البلدية بجمع النفايات المنزلية بشكل يومي عبر مختلف أحياء مدينة عين تموشنت بنسبة تفوق في معظم هذه الأحياء بـ: 60% وتقارب 70% في عمومها، [الجدول رقم: 31 أنظر الملاحق] إضافة الى بعض التقصير بحيث لا يتم رفع النفايات في بعض الأحياء السكنية إلا مرتين في الاسبوع مما يسبب كثرة الروائح والحشرات والأمراض... حيث يقول أحد المبحوثين " نهار يجو ونهارات ما يجوش"¹، أما بالنسبة لمواقيت الجمع فهي تختلف من حي إلى آخر ومن نوع سكني إلى آخر، بحيث جاءت معظمها في الصباح الباكر وفي مواعيد متأخرة من الليل، إضافة الى بعض الأحياء التي تكون مواعيد الجمع بها في منتصف النهار والفترة المسائية وبهذا توفر البلدية مواقيت الجمع على مدار اليوم لكي تستطيع تغطية جميع الأحياء السكنية. [الجدول رقم: 32 أنظر الملاحق]

لكن نلاحظ أن عمليات الجمع بالنهار تكون أكثر بالأحياء الفردية والشعبية مقارنة مع الأحياء الجماعية خاصة العمارات، وذلك يعود الى عدم توفير الحاويات بالسكنات الفردية حيث يقوم الافراد بإخراج أكياس النفايات أمام المنازل ليتم رفعها من طرف عمال النظافة لهذا يفضل أن تكون العملية في النهار، بينما يقوم سكان العمارات برمي هذه الأكياس مباشرة في الحاويات ليتم تفرغها من طرف عمال النظافة عادة في الليل.

لكن معظم أفراد العينة يفضلون على أن تكون عملية رفع النفايات في الليل لكي يتسنى للعائلات رميها في الفترة المسائية وبالتالي تبقى الأحياء نظيفة على مدار اليوم بشرط احترام السكان لمواعيد رمي النفايات في الفترة المسائية، واحترام البلدية رغبة السكان بتوفير الحاويات أكثر بمختلف الأحياء، وتخصيص الفترة الليلية 58.8% لجمع النفايات، ويظهر هذا التأكيد خاصة عند الإناث 53.7%

¹ - مقابلة ميدانية رقم: 17.

مقارنة بالذكور 46.3% كمؤشر يؤكد على مدى مسؤولية المرأة على النظافة حتى خارج البيت الذي هو من مسؤولياتها بدون منازع. [الجدول رقم:33 أنظر الملاحق]

فمن خلال رصد مختلف هذه التمثلات للسكان يظهر لنا عدم انتظام عملية جمع النفايات وقلة الخدمات النوعية والكمية من طرف البلدية، خاصة وأن السكان يعتبرون نظافة الشوارع والمدينة من مسؤولية هذه الأخيرة، فهل تبقى النوعية الرديئة للخدمات وقلة الدوريات وانعدام الوسائل اللازمة أمام هذا الكم الهائل للنفايات هي التي تفسر تفاقم ظاهرة الأوساخ في شوارع المدينة أم شيء آخر؟

بحيث يبقى رفع وجمع النفايات ليس المشكل الوحيد الذي تعاني منه مدينة عين تموشنت إذ أن ذلك لا يمثل سوى أحد مشاكلها، فيما أن المشكل الأهم يتمثل في نظرنا من الجانب البيئي، في تسيير هذه النفايات بعد جمعها وهو ما يشكل معضلة كبيرة بالنسبة لهذه المدينة التي تنتج آلاف الأطنان من النفايات يومًا والتي توجه جميعها إلى مزابل أغليبتها لم تخضع إلى المعايير التقنية المعمول بها، فما هي أهم إستراتيجيات السلطات المحلية للحد من النفايات الحضرية، من تصور السكان.

3- نظرة السكان لاستراتيجيات السلطات المحلية في تسيير النفايات:

تلعب الجماعات المحلية وعلى رأسها البلدية باعتبارها الجماعة القاعدية في التنظيم الإداري للبلاد¹، دورا مهما في الحفاظ على البيئة، ويتجلى ذلك من خلال الصلاحيات العديدة التي يتمتع بها المجلس الشعبي البلدي من خلال رئيسته في هذا المجال، فالمجالس المحلية مطالبة بتهيئة المحيط والبيئة التي يعيش فيها المواطن، ويتجلى ذلك على الخصوص في تسيير النفايات المنزلية تسييرا علميا

¹ - المادة 15 من دستور 1996.

وصحيا، من خلال جمعها في الأوقات المناسبة و وضعها في الأماكن المخصصة لذلك لغرض فرزها و ردمها وحتى الاستفادة منها، من خلال انجاز المراكز التقنية للردم و إعادة رسكلتها و تدويرها، فيبقى مركز الردم التقني (centre d'enfouissement technique) هو مركز لمعالجة النفايات بطرق علمية و تقنيات مدروسة من أجل التحكم الكلي في كل المشاكل المؤثرة على البيئة و المحيط و صحة الانسان، فهو يعتبر الطريقة المثلى للتخلص من النفايات الحضرية و تسييرها و محافظة على النظافة العمومية، كما نشير في هذا المقام أن ولاية عين تموشنت تضم كل من مركز الردم سيدي بن عدة و الذي يتكفل بمعالجة نفايات كل من بلدية: عين تموشنت، سيدي بن عدة، شعبة اللحم، المالح، أولاد الكيحل، تارقة، حيث بدأ هذا المركز في الخدمة سنة 2010 يتربع على مساحة 10 هكتارات حيث يحوي 30000 طن من كمية النفايات سنويا بحجم و عاء 219891 م³، لكن يبقى هذا المركز سبب انبعاث روائح كريهة التي تصل الى غاية مدينة عين تموشنت بسبب نقص مادة تستعمل للتخلص من هذه الرائحة هذا النقص يعود لغلاء هذه المادة¹.

كما تضم ولاية عين تموشنت كذلك مركز الردم سيدي الصافي: الذي يتكفل بمعالجة نفايات ستة بلديات أكبرها بلدية بني صاف، كما تحتوي ولاية عين تموشنت على ثلاثة مفرغات مراقبة وهي: مفرغة العامرية، مفرغة سيدي بومدين، مفرغة و لهاصة، اضافة الى مركز ردم في طور الانجاز بعين الكيحل.

و يعد مركز الردم التقني من بين أهم مؤسسات جمع النفايات لأن له دور هام في تسيير النفايات و محاولة إعادة تثمينها للاستعمالات الأخرى و كل هذا لن يتم إلا بتعاون و تفهم الأفراد بضرورة حماية البيئة و بتفعيل دور الجماعات المحلية من خلال وضع خطط لمعالجة المشكلات البيئية، بحيث يتمثل نشاط هذه المراكز أساسا في عملية معالجة النفايات من خلال عملية ضغط النفايات و ردمها و تغطيتها

¹ - بحيث صرح عمال المركز أن ندرة هذه المادة تعود الى سبب غلاءها بحيث يبلغ سعرها 200 مليون لـ: 400 لتر أي ما يعادل 4700 دج للتر الواحد، مع العلم يجب استعمال ما يتراوح بين 5 الى 7 لتر يوميا للتخلص من الرائحة، لهذا لا يستخدم يوميا وهو ما يفسر انبعاث الروائح.

بالتراب، وكذلك القيام باسترجاع المواد التي يمكن اعادة استعمالها عن طريق الفرز وتوجد طريقتين لذلك، أولا عن طريق الفرز اليدوي المباشر، وثانيا عن طريق مركز للفرز من خلال آلات الفرز¹.

ونظرا لأهمية هذه العملية فضلنا التساؤل من خلال عينة بحثنا عن مدى رغبة مشاركة العائلات في عملية فرز النفايات مباشرة من مصدرها (البيت)، أي من خلال تصنيف العائلات لهذه النفايات في المنزل بحيث يتم وضع كل نفاية على حدى مثل وضع الزجاج على حدى، البلاستيك، الورق، النفايات العضوية... ومن خلال توفير البلدية حاويات مخصصة لكل نفاية تتم عملية الفرز من المصدر بدون أي تكلفة، فتم ذلك من خلال طرح سؤال مفتوح على الأفراد المبحوثين بغرض فتح المجال للتعبير عن هذه التجربة الجديدة في مجال البيئة بالشكل التالي: " ماذا تعني لك عملية فرز النفايات المنزلية (*Le tri Sélectif*)"

فأول ملاحظة سجلناها من خلال هذا التساؤل هو عدم فهم السؤال بالنسبة للعينة المبحوثة بنسبة 21.3% [الجدول رقم:34 أنظر الملاحق] رغم تبسيط صياغته وحتى ترجمته الى اللغة الفرنسية، فمعظم الاجابات جاءت لتعبر عن عدم فهم السؤال مثلا: لم أفهم السؤال، لا تعني لي شيء، أو عدم الاجابة، أو الاجابة بطريقة مبهمة وعامية كوسيلة للتهرب من السؤال مثلا الاكتفاء بالقول هي عملية جيدة، نافعة، غير مضره بالبيئة، عملية غير مطبقة... كذلك بنسبة مرتفعة 28.1%.

مقابل من يفسر هذه العملية بفرز كل نفاية لوحدها بنسبة 30.3% فقط من مجموع العينة ليرز ذلك أكثر عند الاناث 54.6% مقابل الذكور 45.4%، [الجدول رقم: 34 أنظر الملاحق] لكن تبقى هذه العملية تتوقف على مدى الجهود التي تقدمها العائلة في فرز نفاياتها من المصدر لتسهيل عملية الاستفادة منها ولكن كذلك تتوقف على درجة من أهمية في مباشرة السلطات خاصة المحلية وعلى رأسها البلدية في

¹ - عبد الجواد أحمد عبد الوهاب، تكنولوجيا تدوير النفايات، الدار العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1997.

توفير جميع مستلزمات هذه العملية من إمكانيات بشرية ومادية وتحفيزات معنوية من خلال التوعية بأهميتها لدى الأسر التي تعتبر أساس هذه العملية، لهذا جاءت بعض الاجابات التي تعبر عن عدم تطبيقها، مقابل مدى أهميتها في الحد من النفايات الحضرية واستغلال الأمثل لها 20.3%، [الجدول رقم:34 أنظر الملاحق] في هذا الصدد تطرقنا إلى الانشغال الجوهري عبر العالم اليوم وهو كيفية خلق الطاقة من مصادر أخرى غير المحروقات، وتعتبر النفايات أحد أهم هذه التحديات باعتبارها مصدر للدخل وخلق الطاقة حتى أصبح يصطلح على ذلك بالاقتصاد الأخضر، ويرتكز مفهوم الاقتصاد الأخضر على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية بحيث يشكل الاقتصاد الأخضر طريقاً نحو تحقيق التنمية المستدامة، ويشكل قطاع تدوير النفايات أحد أهم ركائز بناء الاقتصاد الأخضر، لهذا شكل هذا الاهتمام انشغالا جوهريا في هذه الدراسة من خلال التساؤل عن إمكانية جعل من النفايات مصدر للدخل الاقتصادي في المستقبل، حسب تصور السكان لذلك.

بحيث مثلت نسبة 60.6% إمكانية جعل من النفايات مصدر للدخل الاقتصادي في المستقبل خاصة في ظل تراجع أسعار المحروقات في بلادنا، [الجدول رقم: 35 أنظر الملاحق] واستنزاف مختلف الثروات الطبيعية، فتبقى النفايات من أهم المصادر للدخل التي يعول عليها العالم، من خلال تحويلها واستفادة منها وبالتالي التقليل من التلوث، وخلق مصدر للتنمية المستدامة، التي يقصد بها تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجيات الأجيال القادمة، أي جعل من النفايات مصدر للطاقة البديلة عن المحروقات خاصة، ويبقى التساؤل الذي يطرح نفسه، كيف ذلك؟ أي كيف نجعل من النفايات مصدر للدخل الاقتصادي في المستقبل؟ حسب تصور السكان

تبقى الاستفادة من النفايات عن طريق رسكلتها واعادة تدويرها، حلا ضروريا وبديلا عن التلوث البيئي بإجماع من العينة عبر مختلف المستويات

العمرية والثقافية والاجتماعية... [الجدول رقم: 36 أنظر الملاحق] من خلال إعادة تجميعها وتصنيفها ومن تم إعادة إنتاجها وبالتالي المحافظة على البيئة، التخلص من حجم النفايات، توفير المواد الخام، الطاقة، التكلفة، الغاز الحيوي، الكهرباء... الخ¹، بحيث أصبح اليوم من الضروري التقليل من التلوث، الإقتصاد في الطاقة، وتسيير الموارد الطبيعية وذلك بتدوير النفايات التي أصبحت تشكل أحد أهم انشغالات صناع القرار، السياسيين، الاقتصاديين... في العالم²، وأصبحت ضرورة ملحة لحماية الطبيعة، وإمكانية استمرار العيش بها.

فإن جميع عمليات إعادة التدوير تقلل من الحاجة إلى استنزاف المزيد من المصادر الطبيعية لاستخراج مواد أولية جديدة³ مثلاً: كل طن من البلاستيك المسترجع يمكننا من اقتصاد 700 كغ من البترول الخام، كل طن من الكارتون المسترجع يمكننا من توفير 2.5 طن من خشب الغابات، كل ورقة مسترجعة تقتصد لنا 1 لتر من الماء، 2.5 (وات/ ساعة) من الكهرباء و15 غرام من الخشب، مياه الصرف الصحي إلى مياه صالحة بفضل محطات تطهير وتنقية المياه و يمكن إستخدامها في الزراعة... الخ

فتبقى الرسكلة أو إعادة التدوير هي: معالجة المواد المستخدمة (النفايات) إلى منتجات مفيدة للإنسان كما أن هذه العملية تساعد على الحد من إستهلاك المواد الخام، خفض إستهلاك الطاقة، الحد من تلوث الماء والهواء وخفض إنبعاثات الغازات المسببة للإحتباس الحرارى... عبر عدة طرق علمية لإعادة رسكلتها والاستفادة منها مرة أخرى⁴، هنا تكمن أهمية الرسكلة وحتى رسكلة بعض العادات

¹ -Bertolini gerard, *Le marché des ordures, économie et gestion des déchets ménagers*, Edition L'Harmattan, Paris, France, 1990.

² -Jean-Michel Balet, *Gestion des déchets, Les différents types de déchets, les modes de collecte et de gestion, les filières de traitement*, 5^e édition, Dunod, Paris, 2016.

³ - Christian Culas, *Convertir ses déchets, recycler sa pensée*, Mémoire de Master, Université de Provence Aix Marseille 1, département d'anthropologie, 2005.

⁴ -Alain Damien, *Guide du traitement des déchets, Réglementation et choix des procédés*, 7^e édition, Dunod, Paris, 2016.

التقليدية للسكان مثل إعادة استعمال قفة الحلفاء، إعادة الأواني، استعمال القارورات الزجاجية بدل القارورات البلاستيكية... ومن خلال الرسكلة يتم تحقيق ولو جزء من التنمية المستدامة، من خلال حفظ الموارد الطبيعية والبيئة، حفظا لتراثنا البيئي ومواردنا الطبيعية من أجل الأجيال المقبلة.

كما على البلديات أن لا تغفل عن تهيئة المساحات الخضراء والحدائق لإضفاء طابع جمالي للمدينة، بحيث تتربع مدينة عين تموشنت على حديقة عمومية في قلب المدينة تعود للعهد الاستعماري، لكنها غير مستغلة بسبب عدم تهيئتها للمواطنين، وهي مغلقة حالياً وموجودة في حالة إهمال، إضافة الى تهيئة الطرقات والأسواق ومجاري صرف المياه...

لكن كل هذه المهام لا يمكن للبلدية انجازها بمعزل عن المواطنين أنفسهم، من خلال مساهمتهم الفعلية في ذلك، لهذا أردنا رصد مختلف نقائص البلدية في هذا مجال حسب تصور السكان بأنفسهم من خلال طرح سؤال على المبحوثين الذي جاء في شكل الصياغة التالية: حسب رأيك ماذا ينقص البلدية أكثر للتخفيف من تراكم النفايات؟ فتم رصد عدة اقتراحات التي من شأنها الرفع من مستوى الخدمات المقدمة من طرف البلدية للتخفيف من تراكم النفايات بالفضاء العمومي حسب تصور السكان كما يلي:

تبقى جميع هذه الاقتراحات تصب في خانة توفير المزيد من الامكانيات سواء الامكانيات البشرية أو الامكانيات المادية لكي تستطيع البلدية تدارك الكم الهائل من النفايات الذي هو في تزايد مستمر ويومي، لكن بأولويات ودرجات متفاوتة حسب وجهة السكان، لتأتي في الصدارة مضاعفة عدد مرات الجمع 20.1% نظرا لعدم تجازوها مرة واحدة في اليوم، [الجدول رقم: 37 أنظر الملاحق] وحتى تعذر ذلك في بعض الأحياء ليصبح عدد مرات الجمع من يومين الى ما أكثر من ذلك، بحيث يبقى حسب تصور السكان أن مضاعفة مرات الجمع من شأنه أن يضع حدا لهذه

الأكوام من النفايات، إلى جانب تغيير توقيت الجمع بنفس الإلحاح تقريبا 19% فإذا تم قراءة هذا المطلب مع الجداول السابقة خاصة الجدول رقم 32-33 فنلاحظ عدم التوافق في مواعيد جمع النفايات من طرف البلدية التي جاءت أغلبيتها في الصباح الباكر وعلى مدار اليوم 72.8% بينما تفضل العينة الفترة الليلية لجمع النفايات 58.8% فهذا الاختلاف يعبر حتما عن نقص الحوار بين المواطنين والسلطات المحلية.

كما يبقى مطلب مضاعفة عدد الحاويات 17.4% هو كذلك من بين النقائص التي تسجلها البلدية والذي يساهم إلى حد كبير في زيادة تقادم النفايات بالفضاء العمومي في أغلبية المدن الجزائرية، [الجدول رقم:37 أنظر الملاحق] إضافة إلى المطالبة بعصرنة وسائل جمع النفايات وتقنيات الردم وحتى تقنيات الاستفاداة من النفايات، وفي هذا الصدد، يبقى نقص عدد العمال من أهم النقائص التي يجب على البلدية تداركها نظرا للمجهودات التي تتطلبها مشقة هذه المهنة، ونفس الشيء ينطبق على ضرورة مضاعفة عدد الشاحنات التي تسهل عملية الجمع والتفريغ.

إضافة إلى نقائص أخرى تسجلها العينة من أهمها التهاون في تطبيق الجانب القانوني، ضرورة فرض عقوبات مالية تسمح بكبح تصرفات السكان كما تشكل مصدر للدخل الذي من شأنه توفير مختلف النقائص للبلدية التي سبق الإشارة إليها.

لهذا أردنا المرور من النقائص التي تسجلها البلدية حسب تصور السكان إلى التعرّيج عن أهم الاقتراحات التي توليها العينة أهمية في المساهمة من حدة رمي النفايات بالفضاء العمومي.

وفي هذا السياق، وعلى الرغم من الأهمية التي أعطيت للبلدية بعد الاستقلال مباشرة، باعتبارها إطارا لمشاركة المواطنين في تسيير الشأن العام للفضاء العمومي، إلا أن التطورات التي عرفها المجتمع الجزائري من جهة، والحقائق التي أفرزتها الممارسة الفعلية من جهة أخرى، خاصة في ظل التعددية الحزبية، إضافة

إلى مختلف التحولات التي يعرفها العالم والعالم العربي خصوصا، تجعل من الضروري الانتقال إلى مرحلة نوعية أخرى في تنظيم وسير إدارة البلدية، التي من شأنها أن تجعل من المواطن جوهر هذا الانتقال، ومن زاوية هذا الانشغال تساءلنا حول أهم الاقتراحات التي يراها الأفراد المبحوثين ضرورة في هذا التعديل، والتي تصب مباشرة في مدى مشاركة الأفراد أنفسهم في تسيير الشأن العام بما يخدم المصلحة المشتركة، هذه الاقتراحات التي من شأنها أن تخفف من حدة رمي النفايات بالفناء العمومي ومن شأنها كذلك رفع مستوى الخدمات المقدمة من طرف البلدية فيما يخص تسيير النفايات الحضرية، حسب المعطيات أدناه:

الجدول رقم (07) : ماذا تقترح على البلدية لتحسين طريقة جمع النفايات

النسب المئوية	العدد	الاقتراحات الخاصة بالبلدية
20.6%	66	إشراك المواطن واستشارته
16.2%	52	إشراك الخواص
15%	48	وضع عقوبات غرامات مالية
14.7%	47	زيادة الأجر للعمال
11.5%	37	تنظيم حملات تحسيسية

9.7%	31	التنسيق مع لجان الأحياء
8.2%	26	تقديم تحفيزات للعمال
4.1%	13	إجابة أخرى
100%	320	المجموع

فجاءت هذه الاقتراحات لتعبر من خلال سؤال طرح على المبحوثين بالشكل التالي:
 " ماذا تقترح على البلدية لتحسين طريقة جمع النفائيات؟ "

فجاء في المقام الأول من هذه الاقتراحات إشراك المواطن وإستشارته 20.6%،
 ليبرز بذلك جوهر الاشكال وهو غياب دور المواطن في تسيير شؤون الفضاء
 العمومي وفي تدبير شأن اليومي، أليس ذلك بأبسط حقوق المواطن في بلد
 الديمقراطية التشاركية؟

فربما تركز العينة على ضرورة اشراك المواطن واستشارته، نظرا لضعف العمل
 الجواري للمجالس المنتخبة، وغياب الحوار مع المواطنين، مما ساهم في تعميق
 الفجوة بين المواطن ودولته المتمثلة في البلدية خاصة على المستوى المحلي، وهذا
 ما انعكس كذلك على تدني المستوى المعيشي للمواطن، خاصة في الوسط
 الحضري، فرغم ما بذلته الدولة من مجهودات في مجال التنمية إلا أنها تقابل دائما
 بعدم الرضا من طرف السكان، ومن طرق استشارة المواطنين في تدبير الشؤون
 اليومية، نجد من خلال اقتراحات العينة مثلا: التنسيق مع مختلف لجان الأحياء
 9.7% لما لها من دور فعال في فتح باب الحوار بين المواطنين والدولة، من خلال
 الفعل التشاركي في تسيير الفضاء العمومي خاصة من الجانب البيئي، حالة رمي
 النفائيات.

فإن الرغبة في إشراك المواطن المعني بالتنمية أضحت ضرورية، بما أن الفرد أصبح أكثر وعياً وأحسن تطلعا، لديه آراء واقتراحات متعلقة بتسيير بلديته، ولعل ذلك يبرز من خلال إقرار مبدأ الحوار والديمقراطية التشاركية، هذا ما يفتح مجالات واسعة لمشاركة المواطن من خلال مؤسسات المجتمع المدني، بحيث يتعدى ذلك مجرد الاقتراح فقط، ويتعداه إلى المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار ومتابعة تطبيقه وتنفيذه خاصة في الأمور التي ترتبط بحياته اليومية، أو لها تأثير مباشر عليه، مثل حالة رمي النفايات.

فيبقى البحث عن السبل التي من شأنها السماح للمواطن بالمشاركة في تسيير شؤونهم المحلية، فرضه الواقع، من خلال تنامي الحركة الجمعوية في ظل التعددية التي فرضتها هي أخرى أحداث أكتوبر 1988 وأحداث أخرى سبقتها، وأمام تنامي المجتمع المدني، أصبحت الحكومة الجزائرية منذ مطلع الألفية الجديدة، تولي أهمية كبيرة في إشراك المواطن، حيث خصص الباب الثالث من قانون البلدية لسنة 2011 لمشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية، فقد نصت المادة 11 منه على " أن يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون"¹ لكن لا يزال ذلك مجرد حبر على الورق ودليل ذلك مطالبة السكان بضرورة إشراكهم في الشأن العام إلى يومنا هذا، فيبقى توسيع دائرة مشاركة المواطن من ضروريات التنمية المحلية، ومن شأنه أن يساهم في انعكاسات جديدة على الحياة اليومية للمواطن ومستوى معيشتته، صحته، المحافظة على نظافة بيئته...

كما جاءت من بين هذه الاقتراحات للعينة إشراك الخواص 16.2% في عملية جمع النفايات، وهي من بين أحد الجوانب المهمة من خلال إشراك القطاع الخاص لكي يتولى إدارة المكونات المهمة في منظومة جمع النفايات، وبالتالي توفير اليد

¹ - الجريدة الرسمية رقم 37 المؤرخة في أول شعبان عام 1432 الموافق لـ: 3 يوليو سنة 2011، قانون رقم 10-11 مؤرخ في رجب عام 1432 الموافق لـ: 22 يونيو 2011 يتعلق بالبلدية.

العامة خاصة للشباب المؤهل مع توفير القروض من طرف مؤسسات دعم الشباب، المساهمة في تطوير الاقتصاد الأخضر من خلال رسكلة هذه النفايات، تغطية العجز لبعض البلديات فيما يخص عدد مرات الجمع، نقص العمال، نقص الوسائل...

كما جاءت نسبة 15% لتعبر عن رغبة المواطنين في وضع غرامات مالية وعقوبات صارمة لأي مسبب في التلوث البيئي، فيبقى فرض عقوبات مالية من أنجع الطرق للحد من رمي النفايات في الفضاء العمومي حيث يعبر أحد المستجوبين " توشيلهم جيبهم، ما يقشوس برا"¹ ودعم ذلك مبحوث آخر ليعطي مثال عن وضع حزام الأمن للسيارة الذي لم يتحقق إلا من خلال فرض عقوبات وغرامات مالية صارمة على المواطنين².

وفي هذا الصدد طرح سؤال على عينة البحث حول مدى تطبيق غرامة مالية على كافة السكان من أجل تحسين الوضع البيئي للفضاء والأماكن العامة وكذلك للحد من هذه الظاهرة التي أضحت تمس جميع فئات المجتمع الجزائري على غرار السن والجنس، المستوى التعليمي والثقافي وغيره.

ليقول جون جاك روسو في معرض حديثه حول الاقتصاد السياسي " أن أول قانون في القوانين هو احترام القوانين"³ فيبقى تطبيق القانون من خلال فرض عقوبات وغرامات مالية من بين أنجع الطرق للتقليل من رمي النفايات، بحيث جاء هذا المطلب كالاتفاق بين مختلف الشرائح العمرية على ضرورة وضع عقوبات وغرامات مالية أمام هذه السلوكيات التي تتفاقم يوميا، فمن خلال الملاحظات نلاحظ يوميا بعض السلوكيات مثل رمي النفايات من نوافذ السيارات، من شرف المنازل، رمي النفايات في مختلف وسائل النقل فتبقى الوضعية لمحطات نقل المسافرين غير دليل على ذلك، عدم جمع النفايات في المنتزه، الغابة، الشاطئ، الحديقة، فالمسألة

¹ - مقابلة ميدانية رقم: 13

² - مقابلة ميدانية رقم: 16

³ -Jean Jacques Rousseau , *Discours sur l'économie politique*, « in œuvres plètes, tome 3, paris, bibliothèque de la pléiade.

تطورت خاصة في ظل غياب ما يردع هذه السلوكيات، حيث تقول أحد المبحوثات " نريد شارعاً نظيفاً وانساناً متحضراً"¹، ويقول آخر " أنا مع فرض غرامات مالية على ملقي النفايات في الأماكن العامة، حتى نعزز ثقافة النظافة في المدينة، وأنا زرت العديد من دول العالم وكانت مدنها جميلة وحضارية ونظيفة، ولماذا لا ينطبق هذا على مدننا الجزائرية"²، فإن العينة ترى في وضع قوانين صارمة تضبط مسألة تسيير النفايات من خلال وضع عقوبات وغرامات مالية لكل فرد يخالف هذه القوانين، أمراً ضرورياً بنسبة 66.3% [الجدول رقم: 38 أنظر الملاحق] نظراً للحالة المزرية التي أصبحت عليها معظم شوارع المدينة ونظراً لما لهذه الغرامات من تأثير مباشر على سلوكيات الأفراد التي من شأنها أن تهذب السلوك البشري، وتقول مبحوثة أخرى " أنا مع قرار فرض غرامات مالية باهظة وليست بسيطة على كل من يرمي النفايات في الأماكن العامة والشارع، كونه سيحافظ على نظافة المدينة والسوق والحديقة، لان الوضع مأساوي في وسط المدينة نتيجة تراكم النفايات بصورة مستمرة أمام المنازل والمحلات التجارية بصورة غير حضارية أتعبنا، ولو حافظ كل مواطن على نظافة المكان الذي يوجد فيه لأصبحت مدينة عين تموشنت من أنظف المدن"³.

كما يبقى توفير ظروف العمل الملائمة لعمال النظافة من شروط قيامها، فعامل النظافة هو كذلك من أهم الحلقات في الحد من رمي النفايات بالفضاء العمومي واعطاء الصورة الجمالية للمدينة، خاصة من خلال التحفيزات المعنوية 8.2% (الجدول أعلاه) والمادية خاصة من خلال الزيادة في الأجر 14.7% فهي من بين الاقتراحات التي جاءت على لسان المبحوثين والتي يرون مدى صداها في عملية جمع النفايات.

¹ - مقابلة ميدانية رقم: 20

² - مقابلة ميدانية رقم: 07

³ - مقابلة ميدانية رقم: 12

فتبقى الثقافة البيئية البعد الغائب، هذه الثقافة غائبة لدى أغلب المواطنين وكذلك معظم المؤسسات منها البلدية، وربما يتحجج البعض أنها مغيبة من أطراف بإمكانها أن تفعل الكثير من أجل حماية البيئة والمحافظة عليها، وربما النهوض بتوعية شاملة من خلال تنظيم حملات تحسيسية من طرف البلدية هو أحد التحديات التي ترى فيها العينة بنسبة 11.5% من الاقتراحات التي تصب في عملية التوعية وتحسيس من أجل الحد من رمي النفايات فربما تعتقد العينة أن تنظيم حملات تحسيسية من طرف البلدية يحفز العزوف الذي يشهده المجتمع المدني خاصة في مجال البيئة ومحافظة عليها.

كما تعد إدارة البلدية للنفايات المنزلية أو النفايات الحضرية، هي إحدى أبسط العلامات لنجاح العلاقة بين الدولة والمواطن، فتبقى ظاهرة رمي النفايات التي ترتبط إلا بالفضاء العمومي تعبر حتما عن فشل العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها، وتعبر عن ضعف الثقة بين الأفراد والدولة من زاوية الفضاء العمومي الذي يشكل أبرز حلقات التواصل في المجتمع الغربي، فهو ما يلعب دور الوسيط بين حاجات المجتمع والدولة، وهذا التوسط يفترض أن يعتمد بالتدرج على مفهوم الرأي العام بمعنى آخر تمثيل موقف وشرعية نقد عقلاني للسلطة السياسية، من خلال فكرة الكفاءة السياسية، لذا نجد هابرماس يعتبر تشكيل فضاء عمومي شرط أساسي للكفاءة السياسية والمواطنة.

نقصد بالفضاء العمومي ذلك الحيز الوسيط الذي ينشأ بين المجتمع المدني والدولة، إنه بعبارة أوضح، المكان الذي يجتمع فيه جمهور المواطنين لصوغ رأي عمومي، لتدبير الشأن العام بحيث جعل هابرماس من مصطلح الفضاء العمومي مدخلا جوهريا إلى النظرية الديمقراطية، فالسؤال الأساسي الذي يطرحه هابرماس يدور حول الظروف الاجتماعية التي تسمح بحوار عقلاني نقدي حول قضايا الشأن

العام؟ وهي قضايا يناقشها أشخاص ذاتيون يهدفون إلى اعتماد الحجج في اتخاذ القرارات بدل اعتماد مبادئ سلطوية¹.

فما هي علاقة الجزائري بفضائه العمومي من خلال مسألة النفايات المنزلية؟ حيث يعد مفهوم الفضاء العمومي واحدا من المفاهيم التي جرى الاعتماد عليها في قراءة العلاقة بين السلطة والمجتمع في المجالات السياسية الحديثة، الذي عرفه يورغن هابرماس، بوصفه فضاء يتجمع فيه الأفراد لتشكيل ما يقترب من الرأي العام حول احتياجات المجتمع من الدولة، و للنقاش حول المسائل العامة بشكل عقلاني².

خاتمة الفصل:

تسببت التطورات الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات الماضية في ظهور أنماط معيشية جديدة ساهمت في زيادة متطلبات الانسان، الأمر الذي أدى إلى الزيادة في كمية النفايات المطروحة يوميا، وبالتالي أصبحت ضرورة إتباع الأساليب العلمية الحديثة في تسيير هذه النفايات، سواء في طريقة جمعها أو نقلها أو التخلص منها كما ضرورة البحث أنسب الطرق لمعالجتها والاستفادة منها.

¹ - حسن مصدق، يورغان هابرماس ومدرسة فرانكفورت، النظرية النقدية التواصلية، المرجع المذكور سابقا.

² - Jürgen Habermas, *L'espace public, Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*, op cit.

في حين أن دول العالم النامية لا تزال غير مهتمة لهذه الأمور لأسباب اقتصادية وتقنية أو حتى لعدم إدراك أهمية هذا الموضوع¹.

وعلى غرار باقي المدن الجزائرية، فإن مدينة عين تموشنت تعيش نفس الوضع، حيث تبقى عملية تسيير النفايات المنزلية تواجه صعوبات دون قدرة الهيئات المحلية السيطرة عليها، بحيث تسعى هذه الأخيرة لتوفير الخدمات لوحدها متناسية بذلك كل القوانين والتشريعات التي تنص على إشراك جميع الفاعلين والمتدخلين في عملية تسيير النفايات المنزلية، خاصة المواطن من خلال تفعيل مختلف مؤسسات المجتمع المدني ورفع مستوى الوعي الايكولوجي من خلال العمل التطوعي في بناء قيم المواطنة الايكولوجية.

لذا فإن سيادة الذهنية الذاتية للإدارة المحلية، زادت من تفاقم مشكلة تلوث البيئة الحضرية بالنفايات المنزلية، فتبقى التوعية البيئية للسكان في عملية تسيير النفايات المنزلية تساعد في تخفيض إنتاج هذه الأخيرة، عن طريق فرزها من مصدرها وإعادة استعمالها، وفي ظل غياب برامج توعوية في المسجد، المدارس والجامعات وفي قنوات الإعلام يميل الناس إلى الإستهلاك بشكل مضاعف ويقللون من إعادة الاستعمال ويرمون بنسبة أكبر، دون التفكير في المخاطر التي تتجر عن النفايات أو المنافع التي تتجر من رسكلتها وإعادة إستخدامها².

تبقى النظافة مسؤولية الجميع أي كلا من الطرفين، الدولة من خلال مؤسستها وكذلك السكان من خلال تربية النشأ والتقليل من رمي النفايات بهذه الطريقة الملوثة للفضاءات العمومية، إضافة إلى الدور المنتظر من المجر المدني، لكن لماذا مع وجود كل هذه القوانين التشريعية حيث يقول الحديث الشريف " النظافة من الإيمان والوسخ من الشيطان " والقوانين المدنية المرسوم رقم 03-01 المؤرخ في 19

¹ - البلدي عقيلة، التسيير الأمثل والمتكامل للنفايات الصلبة الحضرية، مجلة إعلامية، مدينة 20 أوت 1955، العدد الخامس، الجزائر، 2005 ص 16

² - Maerten Adeline, *Le déchet entre concept, Objet, Et projet*, Mémoire de Master, Université de Provence Aix Marseille 1, Département d'anthropologie, 2008 – 2009.

جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 يوليو سنة 2003¹ يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وحتى شرطة العمران وحماية البيئة، تبقى ظاهرة النفايات متفشية بقوة في شوارع مدننا، هل هذا راجع إلى عدم تماشي هذه القوانين مع المجتمع؟

أو ما يمكن تفسيره بالعصيان المدني أي رفض كل القرارات والمشاريع التي يحاول أن يفرضها المجتمع الرسمي من خلال جملة قوانينه ومؤسساته على المجتمع الواقعي متجاهلا بذلك كل قيمه وعاداته وتصوّراته وطموحاته... حيث أن هذا الأخير بدوره يحمل في طياته مشروع آخر يحاول أن يكرّس مبادئه على الواقع، لهذا يقوم برفض كل قرارات الدولة هذا ما يسمح بوجود عدّة مستقبلات لهذه المجتمعات حسب² Georges Balandier، على الأقل مستقبل المجتمع الرسمي ومستقبل المجتمع الواقعي حيث يختلفان حتى في طريقة فهم واستخدام الكتاب والسنة اللذان ينبعان من نفس المصدر، فما هي تصورات وتمثلات المجتمع الواقعي لواقع الفضاء العمومي من زاوية رمي النفايات، فما هي تصورات وممارسات العائلة الجزائرية لمسألة النفايات.

¹ - الجريدة الرسمية رقم 03- 01 المؤرخة يوم 07/19/2003، المذكورة سابقا.

² - Georges Balandier, *Sens et Puissance*, Op cit.

الباب الرابع الفصل التاسع

مقدمة الفصل :

يعتبر تلوث البيئة من أهم المشاكل التي يعاني منها العالم بأسره، حيث أصبح التطور الصناعي ضريبة يدفعها أغلب الدول، وما زاد ظاهرة تعقيدا تلك السلوكيات لبعض المواطنين ممن لا يجدون أنفسهم مسؤولين على نظافة المحيط، سلوكيات كثيرة تلك التي نرصدها خلال حياتنا اليومية ولا بد أن نقف عندها، سيما مع تعرض البيئة لمختلف أشكال الإساءة التي تضر بصحة الإنسان بالدرجة الأولى، فارتبط مفهوم النظافة بالصحة حيث تشترط هذه الأخيرة نظافة الجسم والثياب والبدن والمكان... فالنظافة هي شرط الصحة، هذا ما يؤكد أهمية الموضوع ومدى خطورة التلوث عن طريق النفايات التي لا يزال يستهان بها في معظم دول العالم الثالث، حيث يقول العالم البيئي روبرت مورسيون "الانسان هو أنجح الكائنات الحية في إعمار الأرض واستيطانها ولكنه أيضا أكثر إفسادا وتلويثا لها".

وتعني كلمة "البيئة" بمفهومها العام، الوسط أو المجال الذي يعيش فيه الإنسان فيتأثر به ويؤثر فيه، فالمنزل بيئة، والمدرسة بيئة، والشارع بيئة، والحيّ بيئة، والمجتمع بيئة، والمصنع بيئة، والعالم كلّه بيئة، وهكذا... وتتجلى أهمية البيئة في كون الإنسان ذا علاقة وطيدة بمحيطه، فمنذ فجر التاريخ والإنسان يسعى لتطوير حياته، واستغلال ما حوله بما يحقق رغباته ويلبي حاجاته، مترقيًا من الضروريات إلى قمة الكماليات... وفي سبيل تحقيق هذه الغايات حدثت آثار سلبية لم تكن في الحسبان، لم يتفطن لها الإنسان، حتى تجلّت مخاطرها للعيان، وكانت أبرز آثار تدهور البيئة من خلال تدخل الإنسان، مشكلة التلوث بكافة أنواعها.

ونخص بالذكر من بين أهم أنواع التلوث البيئي، في هذه الدراسة ظاهرة الرمي العشوائي للنفايات على حساب المساحات الخضراء، الحدائق، الشوارع، المرافق العمومية، الشواطئ، الغابات... وصار تكس النفايات المشهد الطاعي في الكثير من الأحياء والشوارع، كذلك أفراد يلقون بأكياس النفايات من أعلى الطوابق، على غرار نوافذ المنازل والسيارات والحافلات، وآخرون يتبولون أو حتى يتبرزون في مختلف الأماكن العمومية، بصفة عامة تراكم النفايات بمختلف مرافق الفضاء العمومي.

هذا ما يشير الى وجود خلل ومشكل، أو حلقة مفقودة بين المواطن وبين مواطنته البيئية، بين المواطن وبين فضاءه العمومي، أي جانب من فقدان الوعي والشعور بالمسؤولية اتجاه البيئة التي يعيش فيها المواطن خلال ممارساته اليومية، أو في رحلاته، أو تنزهه في الحدائق، حتى في الفضاءات المشتركة، و أماكن العمل والدراسة...

فتبقى المحافظة على البيئة هدف لا يتأتى إلا عن طريق المواطنة الايكولوجية التي يكون منطلقها الأول المنزل أي من خلال دور العائلة، والمجتمع بكلّ مكوناته وفي طبيعة هذه المكونات العائلة، المدرسة، والمسجد... حيث لا بدّ من أن تساهم كل مؤسسة بحدّ في غرس هذه القيم في تمثلات المجتمع بصفة دائمة ومستمرة، لكي تنجلي في تصرفاتهم وسلوكياتهم اليومية، لهذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى تصورات وتمثلات مختلف الفاعلين الاجتماعيين في ترسيخ قيم المواطنة الايكولوجية بالفضاء العمومي.

فببقي في اعتقادنا أن الحفاظ على البيئة يبدأ من المواطن نفسه كتربية وكسلوكٍ مستمرٍّ في يومياته، فيعتبر موضوع حماية البيئة والمحافظة عليها هي الشغل الشاغل للإنسان اليوم فلم يعد المقبول القول بان الإنسانية يجب عليها أن تعدل من سيرها لتتوافق مع حتميات التطور التكنولوجي السريع بل يجب أن تكون النظرة الحالية هي إن التكنولوجيا تتماشى مع طبيعة الإنسان وتعمل في إطار قيود بيئية لذلك لابد من الاهتمام بزيادة الوعي لدي جميع أفراد المجتمع للمحافظة على بيئة نظيفة وصحية خلال العقود القادمة.

لهذا أردنا البحث في هذا الفصل أولاً عن واقع الفضاء العمومي من زاوية النفايات حسب تصور السكان، تصوّرات ومتمثلات السكان لمفهوم النفايات داخل الفضاء الخاص والفضاء العام؟ وما هي الطرق التي تتبعها العائلات في التخلص من هذه النفايات؟ إلى ماذا يرجع تأنيث كل ما هو مرتبط بالنظافة داخل العائلة الجزائرية؟ إلى ماذا يرجع غياب الجانب الديني في تأطير هذه ممارسات؟ كلها تساؤلات تسمح لنا بالكشف عن علاقة الجزائري بفضاءه العمومي من زاوية رمي النفايات.

1- واقع الفضاء العمومي في التصور الأنثروبولوجي للسكان، حالة رمي النفايات:

حاولت هذه الدراسة أن تتطرق إلى المدينة الجزائرية، حالة مدينة عين تموشنت، ولكن أردنا أن يكون ذلك من زاوية ممارساتية وملموسة أي من خلال محاولة فهم وتحليل سلوكيات مواقف واقعا اليومي معاش، من خلال ظاهرة رمي النفايات، إن هذه الممارسات والسلوكيات أي الرمي العشوائي للنفايات ارتبطت إلا بالفضاء العمومي، هذا ما أدى بنا إلى التساؤل عن غياب النظافة لهذه المدينة على غرار باقي المدن الجزائرية، فلماذا انحصرت النظافة إلا في على الفضاء الداخلي للمنزل؟ ومن جهة أخرى عن تمثلات تصورات الساكن الجزائري لنظافة الفضاء العمومي، من خلال المعنى الذي يعطيه الأفراد لهذه السلوكيات والممارسات؟

فأردنا الكشف عن تصورات وتمثلات الفرد الجزائري لفضائه العمومي من خلال ممارسته الفعلية واليومية بداخله، وذلك من خلال ظاهرة الرمي العشوائي للنفايات في معظم الشوارع و المرافق العمومية بأغلبية المدن الجزائرية، حيث تبقى النفايات من أهم المؤشرات التي تسمح بمعاينة الوضعية البيئية بصفة عامة، وتسمح بالكشف عن علاقة الجزائري بفضائه العمومي.

من الناحية الأنثروبولوجية الفضاء العمومي ليس فقط بنية مادية، فهو كذلك مجموعة من العلاقات الاجتماعية أي هو عبارة عن إنتاج جماعي وجزء من الحياة الاجتماعية، فإن الفضاء يتجلى من خلال تعبير المجتمع عن نفسه، حيث يعتبر الأستاذ حجيج الجنيد أن الفضاء هو تعبير اجتماعي¹، فإن الفضاء المادي هو يعبر عن فضاء اجتماعي².

يبقى الفضاء العمومي يتشكل حسب تصورات وتمثلات وحتى مخيال سكانه، لهذا حاولت التطرق إلى هذا المفهوم من منظور أنثروبولوجي أي من خلال التطرق إلى تصورات وممارسات سكان مدينة عين تموشنت، بحيث يختلف شكل ونمط

¹ - El djounaid Hadjidj, "Urbanification " et appropriation de l'espace, Le cas d'Oran, Thèse de doctorat d'Etat de sociologie, Université d'Oran, Es sénia, 2001- 2002.

² - Henri Lefebvre, *La production de l'Espace*, Paris, Anthropos, 1974.

الفضاء العمومي الجزائري بصفة عامة عن الشكل والنمط الذي ظهر به في الحضارة الأوربية الغربية، لإختلاف تصورات وتمثيلات كل مجتمع، لهذا نلجئ إلى الأنثروبولوجيا باعتبارها علم الفوارق أي ما يميز مجتمع عن آخر.

كما أكدت مختلف الدراسات والنظريات في مختلف العلوم أهمية البيئة المحيطة بالإنسان في اكتساب وتعلم السلوك وبناء على ذلك سنحاول التطرق الى علاقة البيئة بالسلوك الإنساني من زاوية النفايات أو بتعبير أدق لماذا يتجلى هذا السلوك أي الرمي العشوائي للنفايات في الفضاء العمومي بمختلف المدن الجزائرية، وعلى اختلاف شرائح المجتمع الجزائري بغض النظر عن الجنس والعمر وحتى المستوى التعليمي والاجتماعي... فإلى ماذا يرجع ذلك؟

فتبقى قيم النظافة وشروطها تختلف من مجتمع إلى آخر، فنجد أماكن مقدسة ونظيفة عند بعض المجتمعات وهي في نفس الوقت لا تشترط النظافة عند مجتمعات أخرى، كما يمكن أن تختلف في درجاتها عند نفس المجتمع، من هنا تساءلنا عن نظرة المجتمع الجزائري لحالة مدنه من زاوية النفايات مقارنة مع الدول المغاربية المجاورة له بحكم قربها الجغرافي وكذلك بحكم التشابه في سيرورة تشكل هذه المجتمعات على الأقل من الزاوية الدينية واللغوية، وأيضا فترات الاستعمار التي شهدت هذه البلدان، ثم المقارنة مع باقي دول العالم.

فمن خلال طرح التساؤل على أفراد العينة بالشكل التالي " هل تظن أن المدن الجزائرية تنتشر بها النفايات أكثر أو أقل بالنسبة لـ: المدن المغاربية، المدن العربية، المدن الغربية" فجاءت هذه النسب حسب ما توضحه المعطيات الاحصائية لتؤكد على مدى أهمية التوقف عند ظاهرة رمي النفايات في المدن الجزائرية.

حيث يؤكد جل المبحوثين أن ظاهرة رمي النفايات بالفضاء العمومي هي أكثر بروزا في المدن الجزائرية مقارنة مع مختلف دول العالم، فتبقى المدن الجزائرية تعرف انتشار النفايات أكثر بنسبة 77.8%-74.4%-95.3% على التوالي مقارنة مع الدول المغاربية، العربية، والغربية [الجدول رقم:39 أنظر الملاحق] لكن هذه

النسب في نفس الوقت تدل أن الرمي العشوائي للنفايات هي ظاهرة عالمية ولا تنحصر على الدول المغاربية فقط، حيث ارتبطت النفايات بتاريخ البشرية وعلى مر مختلف الحقب التاريخية للبشرية¹.

فيما سبق وضّحنا أن الفضاء العمومي داخل المجتمع الجزائري مرّ بمراحل مختلفة²، لهذا يختلف مفهومه عن الاتجاه الغربي الأوروبي ومن مميزات هذا المجال في المجتمع الجزائري أنه يرمز إلى الدولة، فهو مجال أو فضاء خاص بالدولة وليس بالأفراد على حدّ تعبيرهم، لهذا نجد عدّة ظواهر اجتماعية إرتبطة بهذا الفضاء دون سواه، مثلا ظاهرة رمي النفايات التي تعلق وتربط بهذا المجال ودليل ذلك عدم وجود هذه السلوكيات داخل الفضاء الخاص.

عامة فإن أولويات النظافة أو مجال الاهتمام بها في المجتمع الجزائري يبدأ على مستوى الفرد وتتسع هذه الدائرة ببطء شديد كلما كان خارج هذا المجال، فيبدأ الترتيب من نظافة الجسم والملبس إلى الغرفة والبيت وأخيرا الشارع والحي ككل، وهذا يوضح لنا مدى إغفال الأفراد بالاهتمام بنظافة المجتمع الأكبر، حيث أن سلوك الفرد خارج البيت الذي يعيش فيه سلبي، فيمكن ملاحظة إلقاء الأفراد للمخلفات أثناء سيرهم في الطريقة أو من السيارات والحافلات، ورمي مختلف القمامات والسجائر... فلماذا لا توجد النظافة في الشوارع مثلها هي داخل البيت؟

فتبقى النظافة من المنظور الأنثروبولوجي قيمة اجتماعية يملئها المجتمع، كما أن النظافة تختلف باختلاف تصوّرات وتمثلات الأفراد لمفهوم الفضاء وكيفية امتلاكه، فهي ترتفع كلما ارتفعت درجة الملكية للفضاء، وتنخفض كلما أصبح الفضاء مشترك وعام.

لهذا فنجد الفرد يهتم بغرفته الخاصة أكثر من نظافة الغرف المشتركة، ونفس الشيء ينطبق على الفضاء العام والفضاء الخاص مثلا يكون الاهتمام جيد بالفضاء

¹ - Catherine De Silguy, *Histoire des hommes et de leurs ordures, Du moyen Âge à nos jours*, op cit.

² - Addi Lahouari, *Les mutations de la société algérienne, Famille et lien social dans L'Algérie contemporaine*, op cit.

الخاص وأكثر وضوحًا بالفضاءات المشتركة مقابل الاهتمام بالفضاء العمومي، فما هي نظرة وتصور عينة البحث حول نظافة الحي السكني، باعتبار أن هذه الممارسات ترتبط فقط بالمجال الخارجي للبيت انطلاقًا من الحي السكني.

فالنظافة هي ليست مصطلح يتم حصره في عدّة كلمات، إنما هي مفهوم كبير يترتب عليه أو يندرج منه سلوكيات لها التأثير الكبير على المجتمع والبيئة، فهي إذا ما تم التركيز عليها وتطبيقها بشكل جدي، يظهر مدى رقي المجتمع، لكن يبقى الواقع يعكس سلوكيات غير ملتزمة بقواعد النظافة وبالتالي حدوث التلوث بمختلف أشكاله خاصة عبر الفضاءات العمومية، حيث يؤكد جل أفراد العينة أن شوارع المدينة غير نظيفة بنسبة 36.6% إضافة إلى من يصرح بنسبية نظافتها 34% مقابل 29.4% فقط من تعتبر شوارع المدينة نظيفة، [الجدول رقم: 40 أنظر الملاحق] وما يمكن أن نستخلصه عمومًا من هذا البحث أن إشكالية رمي النفايات هي ظاهرة اجتماعية شاملة على حد تعبير¹ Marcel Mauss، فظاهرة رمي النفايات في الفضاء العمومي هي ظاهرة اجتماعية شاملة كونها تمس جميع فئات المجتمع فهي لا تقتصر على شريحة اجتماعية معينة، أو فئة عمرية أو جنسية معينة إذ تتعلق بجميع فئات المجتمع على اختلاف رتبهم الاجتماعية ومستواهم التعليمي حتى أنواع سكناتهم واختلاف أحيائهم... وكذلك تظهر هذه الشمولية كونها لا تتحدد بمنطقة جغرافية معينة بل تمس تقريبًا كل المدن الجزائرية والمناطق الريفية نسبيًا، كما تبقى مخاطر وأضرار النفايات ليس محلي فهو عبارة عن هرم قمته مكان وقوعه ليتسع من المحلي إلى الوطني ومن الوطني إلى العالمي لهذا تبقى البيئة موضوع عالمي لا تحدها حدود جغرافية أو اقتصادية، سياسية أو اجتماعية... لأن انعكاساتها لا تتوقف على مكان وزمان وقوعها بل تتعداه إلى العالمية ومستقبل الشعوب، فإلى ماذا يرجع ذلك حسب التصور الانثروبولوجي السكان؟

¹ - Marcel Mauss, *Sociologie et anthropologie*, op cit.

الجدول رقم (08) لماذا الحي غير نظيف حسب رأي مجتمع البحث:

النسب المئوية	العدد	الى ماذا ترجع عدم نظافة الحي
42.7%	50	غياب الدولة
33.3%	39	اللامبالاة من السكان
24%	28	كثرة النفايات بالحي
100%	117	المجموع

وعلى ضوء المعطيات الاحصائية للجدول يبقى غياب دور الدولة هو العامل البارز لتفسير عدم نظافة المدينة فيبقى المجال العمومي حسب تصورات السكان، فضاء لا يهتمهم بنسبة 29.5% [الجدول رقم: 40 أنظر الملاحق] فهو من مهام الدولة لأنه حكر عليها هذا ما يفسر كثرة النفايات في الشارع والمحيط الخارجي، نسبة 24% هي كذلك تأكيد على عدم مبالاة السكان بما هو عمومي، وإرجاع تفسير هذه النفايات إلى نقص الاهتمام من الدولة لذلك تبقى نصف العينة 42.7% تطالب بحضور الدولة من خلال أجهزتها لفرض نوع من المراقبة أولاً على مؤسساتها لضمان الجمع الجيد والمنتظم لهذه النفايات حيث يقول أحد السكان " الزبالة نهار يجو ونهار ما يجوش، ومين يجو يرفدو نص الزبل والنص يخلوه، كيما الحبر واللوح يقولك ماشي خدمتنا...¹"، ثانياً فرض المراقبة من خلال مجموعة من القوانين التي تردع وتهذب سلوك المواطنين إتجاه المحافظة على نظافة ما هو عمومي² حيث تقول قاطنة بمدينة عين تموشنت " كي توشيلهم في جيبهم يتربو وما يقيسوش برى"³، من هنا يمكن العودة الى ضرورة وضع عقوبات وغرامات مالية أمام هذه السلوكيات التي تتفاقم يومياً⁴.

فتبقى خصوصية إدراك السكان لهذا الفضاء العمومي هي التي تفسر تفاقم ظاهرة النفايات في شوارع مدننا، كون المجال العمومي يبقى حكر على الدولة

¹ - المقابلة الميدانية رقم 08.

² - عبد الحليم عبد المجيد، المسؤولية القانونية عن النفايات الطبية، دار النهضة العربية، 1999 .

³ - المقابلة الميدانية رقم 12.

⁴ - أنظر تفاصيل أكثر في الفصل الثامن.

حسب تصورات السكان، لهذا تغيب عنه تلك الممارسات التنظيفية التي تتجلى بقوة داخل الفضاء الخاص لإعتباره ملكية خاصة و ليست ملكية عامة تحتكرها الدولة. لهذا تبقى التمثلات والتصورات هي التي تملي على الأفراد سلوكياتهم داخل فضاءهم، كما تبقى هذه الأخيرة في تغير مستمر يكتسبها الفرد من خلال تجاربه اليومية حيث يتمسك ببعضها و يتخلى عن بعضها، لأن المجتمع في حركة دائمة من خلال تغيير مواقفه واتجاهاته حول فضاءه.

فهذه التصورات هي التي تتحكم في ممارسات السكان لمفهوم النظافة داخل كل من الفضاء الخاص والفضاء العام، هذا ما يفسر كذلك رغبة السكان في تنظيف وتقديم أماكن على أخرى، مثلا حالة المسجد داخل الفضاء العمومي، لهذا تبقى ظاهرة النظافة تتحدد حسب إدراك وتصورات المجتمع الجزائري للفضاء. من هنا يفسر أفراد العينة غياب النظافة بشوارع وأحياء مدننا إلى اللامبالاة من طرف السكان 33.3%، فهو كذلك عامل مهم في فهم شكل هذه الحضرية التي طغت عليها اللامبالاة ونقص الاهتمام والتهرب من المسؤولية من طرف السكان نقص الوعي وروح التطوع للمساهمة في تنظيف الشوارع والفضاءات العامة حيث يقول مبحوث آخر " الناس هي المشكل هي اللي ماراهاش تحافظ على المدينة، تتمشى وتقيس وين جات "1.

فيبقى كل من الدولة والسكان يشكلان طرف المعادلة فلا يمكن قيام النظافة بالفضاء العمومي في حالة الاخلال من أحد هذه الاطراف، فما بالك في حالة غياب ولامبالاة الاثنين معا، حالة المدن الجزائرية، حسب تصور المبحوثين، حيث يبقى السبب الحقيقي وراء هذه الوضعية للفضاء العمومي من زاوية النفايات تعود حقيقة الى غياب دور كل من الدولة والسكان معا، حسب تصريحات المبحوثين، أو على الأقل عدم تأدية واجبهما على أكمل وجه.

ورغبة منا جاء تساؤلنا حول أهم نقائص الحي السكني التي تكشف أكثر علاقة الجزائري بفضائه العمومي، في هذا المنوال، جاءت الإجابة على السؤال رقم 26

¹ - المقابلة الميدانية رقم 18.

ماذا ينقص الحي الذي تسكن فيه، يعكس ثلاثة محاور كبرى وهي حسب تصور الباحثين: نقص البنى التحتية مثل: نقص تهيئة الحي، أماكن للراحة، للترفيه، للعب الأطفال، مساحات خضراء... نقص نظافة المحيط، نقص منظمات العمارات... والرأية الثالث تمثلت في نقص التطوع والتعاون بين سكان الحي للمحافظة عليه وعلى نظافته، مما انعكس على نقص التكوين والانخراط في لجان الحي السكني.

فبقي الانشغال الأول للمبشرين هو نقص البنى التحتية 47.5% [الجدول رقم:41 أنظر الملاحق] خاصة نقص التهيئة العمرانية للحي التي تعد من أهم الاسباب التي تساعد في تفشي النفايات حسب ما جاء أحد المبشرين في قوله: " عدم الاهتمام بالحي من طرف البلدية ساهم في تركه عرضة للأوساخ والقانورات... " فمن خلال الملاحظة الميدانية يظهر لنا نقص الاهتمام بالتهيئة العمرانية لأحياء خاصة الشعبية والجماعية من طرف البلدية على الأقل من جانب طلاء جدران العمارات مثلا الحي الذي نقيم به وهو من النوع الجماعي لم يتم ترميمه وطلاء جدرانه منذ سنة بنائه (سنة 2000)، كذلك نقص تعبيد الطريق، نقص تهيئة مساحة لعب الأطفال، نقص الاهتمام بالمساحات الخضراء، نقص تهيئة حضيرة السيارات، عدم تغيير الحاويات، عدم نظافة الطرقات... الخ ويبقى نقص هذه البنى التحتية بدرجات متفاوتة بين مختلف أحياء مدينة عين تموشنت حسب معطيات البحث.

فبقي الانشغال الاول للعينة المتمثل في نقص البنى التحتية هو الذي أدى الى تفاقم ونقص الاهتمام بنظافة المحيط وعدم توفير حتى منظفات للعمارات أو الاحياء الجماعية، ما انعكس بالضرورة على نقص التطوع والتعاون والمبادرة في نظافة الحي من خلال تكوين وانخراط في لجان الحي، ونقص الاهتمام بنظافة المدينة ومحافظة على البيئة من خلال الانضمام الى جمعيات بيئية، أو أحزاب سياسية، نوادي بيئية...

كما نرصد، من خلال مختلف الملاحظات الميدانية أن معظم المدن الجزائرية تعاني من ظاهرة رمي النفايات في مختلف شوارعها، وهذا عبر الزيارة الميدانية لبعض

المدن الجزائرية، ومن خلال الملاحظة المباشرة لمختلف الشوارع والمرافق العمومية لهذه المدن الجزائرية مثل: العاصمة، قسنطينة، وهران، البليدة، مستغانم، بشار، سعيدة، سيدي بلعباس، عين تموشنت، تلمسان، شلف، تيارت، غليزان، معسكر وغيرها، وكذلك من خلال المقابلات الاستطلاعية مع بعض قاطني المدن التالية: بسكرة، أدرار، تيبازة، عين الدفلة، تندوف، واد سوف، باتنة، الاغواط – أما المدن التي تعذر زيارتها- أو اجراء المقابلات مع سكانها، تم رصدها من خلال المقالات للصحف والجرائد والحصص الاذاعية والتلفزيونية، الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، ومختلف وسائل الاعلام... جاءت هذه الزيارات للمدن المذكورة سابقا إما في اطار البحث عن التوظيف بالجامعة، أو في اطار شخصي أو عائلي، لكننا اختمنا تلك الفرض دائما لإجراء بعض المقابلات الاستطلاعية أو من خلال الملاحظة المباشرة لرصد مختلف الممارسات البيئية داخل الفضاء العمومي، خاصة كيفية تعامل السكان مع النفايات المنزلية.

وفي هذا الصدد نتساءل الى من تعود مسؤولية نظافة هذه الشوارع، الساحات، الحدائق العامة، عموما تبقى الاتجاهات الكبرى التي تم تحديدها لحد الان، حسب تصورات المبحوثين، إن مسؤولية نظافة كل من الشوارع، الساحات، الحدائق العامة، المرافق العامة... تقع على عاتق كل من الدولة والسكان وهذا ما عبر عليه المبحوثين باعتبارها مسؤولية الجميع، لكن الملاحظة التي تظهر أكثر وجاهة في هذا البحث أن نظافة الفضاء العمومي هي من مهام ومسؤوليات الدولة 31.9% أكثر من السكان 24.4% [الجدول رقم:42 أنظر الملاحق]، كما يبقى متغير السن أو الجنس لا يضيف شيء، مقارنة مع متغير المستوى التعليمي حيث يتجلى لنا انه كلما ارتفع هذا المستور التعليمي للعينة إلا وتتحجج آرائها الى أهمية المجتمع والمجتمع المدني بالدرجة الاولى في المساهمة لكسب قيم المواطنة الايكولوجية لأفراد المجتمع وبالتالي كسب درجة من الوعي البيئي الذي من شأنه أن يؤدي بالتخلي عن هذه السلوكيات الغير مسؤولة من طرف السكان.

لهذا أصبحت شوارع مدننا "تتزين" يوميًا بالنفايات المنزلية، فأمام هذه النسبة المرتفعة لرأي العائلات المبحوثة حول عدم نظافة المدينة يبقى أمرًا يدعو للبحث عن تصوراتها وتمثلاتها لمفهوم النظافة خارج البيت العمومي، وكيف تتعامل هذه الأخيرة مع النفايات المنزلية يوميًا، فمن خلال هذا البحث الميداني نحن نحاول فهم وتحليل عدم نظافة المدينة حسب آراء المبحوثين حيث ترى عينة البحث أن هناك أسباب عديدة أدت إلى تفاقم ظاهرة رمي النفايات في الشارع والأماكن العمومية، حيث جاءت اقتراحات الجدول من خلال طرح السؤال المفتوح " لماذا أصبح السكان يرمون النفايات في الشارع؟ "، بغرض ترك حرية التعبير للمبحوثين حول آراءهم التي تفسر رمي النفايات في الشارع .

ومن بين أهم الأسباب التي تقدمها العينة فيما يخص تفسير رمي النفايات هو غياب دور الدولة 25.9%، [الجدول رقم:43 أنظر الملاحق] فكلما سمحت الفرصة للمبحوثين نجدهم يؤكدون على المطالبة بحضور الدولة، المطالبة بتحسين مهامها وآداءها، تحسين تعاملها... خاصة الشباب، المطالبة بحضور الدولة يعني كذلك أن مسؤولية نظافة الشارع والأماكن العامة من مهامها بالدرجة الأولى، فهي المسؤول الوحيد في نظر السكان عن ذلك لأنها المحتكر والمستفيد والمالك الوحيد للفضاء العمومي، كما يتجسد غياب دور الدولة كذلك من خلال عدم توفير الحاويات 14.7% [الجدول رقم:43 أنظر الملاحق] بحيث توفير الامكانيات البشرية والمادية في تسيير النفايات من أهم العوامل التي تسمح بتخفيف حدة الظاهرة ولو من خلال رفع النفايات بانتظام وتخلص منها بالطرق السليمة التي تحافظ على نظافة البيئة وعدم تلويثها.

من خلال ما سبق، يبقى الفرق الجوهرى في تمثلات وتصورات السكان لممارسات وسلوكيات النظافة داخل كل من الفضاء الخاص الذي يحاول السكان المحافظة على نظافته قدر المستطاع، والفضاء العمومي الذي هو خارج دائرة إهتمام السكان لأنه في إدراكها ملكية تابعة للدولة وليس ملكية مشتركة بين الجميع، هذا التصور هو الذي يقف كحاجز يمنع من قيام النظافة داخل الفضاء العمومي، وهو في نفس الوقت

التصور الذي يسمح بقيام النظافة في فضاءات أخرى على خلاف الشارع والحدائق...

نقص الثقافة البيئية 20.3% [الجدول رقم:43 أنظر الملاحق] حيث يقول أحد المستجوبين " السكان لا يملكون ثقافة وتربية حول أهمية البيئة التي تساعد الناس على عدم رمي النفايات، التنظيف أمام لببيت، تنظيف في الشارع..."¹، نقص التربية 15.3% [الجدول رقم:43 أنظر الملاحق] وفي هذا الصدد تقول أخرى " الناس ماشي مربية تتمشى وتقيس برى، حتى ولادهم تعلموا منهم..."² فهم لا يملكون بعد تلك الثقافة الحضرية التي تمكنهم من اكتساب سلوكيات مبنية على الحياة الجماعية داخل الفضاءات العمومية ودليل ذلك بعض التصرفات اليومية لسكان المدينة مثل: رمي النفايات في الشارع حتى أمام المزابل، البزق في الشارع، رمي السجائر... الخ حيث تقول أحد المبحوثات " الناس ماشي مربية، تقيس وين ما جات..."³

نقص الوازع الديني 18.1% لدى السكان [الجدول رقم:43 أنظر الملاحق] فلماذا يبقى الدين الإسلامي يوصي بالنظافة والمحافظة على نظافة الطرقات والشوارع، فقال الرسول (ص): " الإيمان بضع وسبعون شعبة أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق" لكن الناس لا تبالي بذلك بجميع هذه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

ومن هذا الحديث إن إمطة الأذى عن الطرقات والمساهمة في تنظيف الأماكن العامة أو المحافظة على نظافتها قيمة تقدها الشريعة الإسلامية، كما تدعوا الديانة الإسلامية إلى نظافة الفرد في بدنه وثيابه... وهذه الأخيرة (نظافة الفرد) تحتم على الفرد ألا يصبح فوضوياً، ويرمي بالنفايات في الطرقات، البزق في الشارع، لأن الفرد لا يستطيع أن يقنع الناس مثلاً: بأنه نظيف وهو في نفس الوقت يقوم برمي النفايات من الشرف والسيارة... حيث تقول أحد المبحوثات " التصرفات هي التي

¹ - مقابلة ميدانية رقم: 07

² - مقابلة ميدانية رقم: 20

³ - مقابلة ميدانية رقم: 05

تحكم على الإنسان وليست الأقوال"¹، أي الأخلاق هي التي تنظم الحياة الجماعية والفردية للمجتمع حسب أرسطو، ولهذا سوف نتطرق في العنصر الثاني من هذا الفصل الى ما يعود غياب الوازع الديني في تأطير هذه الظاهرة. ومن جهة أخرى تساؤل أكثر حول هذه الممارسات التي ارتبطت إلا بالفضاء العمومي، فهل يرجع رمي النفايات فقط لتصرفات السكان؟ تبقى نتائج البحث تظهر أن تفاقم ظاهرة رمي النفايات لا ترجع فقط الى تصرفات السكان، رغم ارتفاع النسبة التي تحملها مسؤولية ذلك %46.3 [الجدول رقم:44 أنظر الملاحق] نظرا لتعدد مسؤولياتها في الحد من رمي النفايات، ولعل ما يميز النظافة أنها لا تخاطب قطاعاً معيناً من الناس، ولا تستهدف فئة عمرية محددة إنما تستهدف قطاعات المجتمع كافة، فمن خلال هذا الفصل حاولنا التطرق إلى تمثلات وتصوّرات سكان مدينة عين تموشنت لمفهوم النظافة وخاصة محاولة فهم وتفسير انعدامها داخل الفضاءات العمومية، حيث تبقى النظافة في المدن الجزائرية تنحصر في البيت فقط، ولهذا أردنا رصد معرفة الاسباب التي تقف وراء ذلك على خلاف سلوكيات السكان، حسب رأي المبحوثين.

يبقى السياق العام لإجابات المبحوثين، من خلال التطرق لإشكالية تفسير رمي النفايات بالفضاء العمومي حسب التصور الانثروبولوجي للسكان من خلال طرح سؤال مفتوح على عينة البحث رقم 25، هو نفس المنطق لتفسير الأفراد فيما يخص رمي النفايات حسب ما جاء في الجداول السابقة، أي غياب دور الدولة، نقص الثقافة البيئية، نقص أماكن رمي النفايات... كما يرجع المبحوثين إلى كون النظافة مسؤولية الجميع %20.9 هذا يبقى يبرز تكامل الادوار لجميع مؤسسات المجتمع.

[الجدول رقم:45 أنظر الملاحق]

فمن خلال هذا البحث حاولنا التطرق إلى فهم هذه الظواهر والسلوكيات من خلال المعنى الذي يعطيه السكان لتصرفاتهم، كذلك من خلال تصوّراتهم وتمثلاتهم لمفهوم النظافة خارج البيت، أي البحث عن تفسير هذه السلوكيات التي ارتبطت بصفة

¹ - مقابلة ميدانية رقم: 11

خاصة بالفضاءات العمومية بل التطرق إلى خبايا المجتمع وما الذي يريد قصده السكان من خلال هذه الممارسات، لدى استنجاننا بالمنهج الأنثروبولوجي الذي يسمح من خلال تقنياته، بالغوص في أعماق المجتمع لتفسير وتحليل هذه الظواهر. فمن خلال الملاحظة العلمية لتعامل سكان مدينة عين تموشنت مع ظاهرة رمي النفايات، فهم في طور تشكيل ثقافة حضرية تملّي عليهم طريقة معينة تمكنهم من التعامل الجيد مع مسألة النفايات واكتساب الطرق السليمة للتخلص منها، فالمجتمع الجزائري لا يزال في طور البحث عن الحضرية، أي السلوكيات والمواقف المناسبة للتعامل مع الفضاء العمومي ضمن الحياة الجماعية،¹ لأن مسألة التخلص من النفايات لم تكن تطرح بنفس هذه الحدة في الماضي، حيث كان السكان يتخلصون منها: إما بإعادة استعمالها مثل القارورات الزجاجية أو استعمالها كطعام لحيواناتهم... الخ²

قد ظهر لنا من المهم، التساؤل عن ماذا يقترح المبحوثين بأنفسهم على السكان للتقليل من رمي النفايات، فهو سؤال مفتوح سمح برصد وجهات نظر مختلفة باختلاف السن والجنس وحتى المستوى التعليمي والحالة المدنية للمبحوثين... بصفة عامة هذه الاقتراحات تبني فكرة رئيسية حول متطلبات المواطنة الايكولوجية لبناء جسر بين المجتمع وفضاءه العمومي.

عموما تبقى الاتجاهات الكبرى التي تم رصدها من خلال اقتراحات العينة تمثلت خاصة في اخراج اكياس النفايات في وقتها من طرف السكان (17.2%) [الجدول رقم: 46 أنظر الملاحق] وهذا ما أكدت عليه رئيسة مصلحة النظافة والتطهير بلدية عين تموشنت من خلال تأكيدها على عدم احترام السكان لمواعيد رفع وجمع النفايات من طرف البلدية، لكن هذا لا غير كافي أمام تقصير البلدية في نظرة السكان ومطالبة بمضاعفة جهودها بنسبة 9.7% من خلال اقتراحات العينة، [الجدول رقم: 46 أنظر الملاحق] لكن نجد نفس هذه الاقتراحات

¹ - Abdelkader Lakjaa, *L'habiter identitaire, Elément pour une problématique d'une urbanité en émergence*, op cit.

² - Catherine De Silguy, *Histoire des hommes et de leurs ordures, Du moyen Âge à nos jours*, op cit, p 85.

لنفس أفراد العينة تؤكد تقصير السكان أيضا 12.1%، [الجدول رقم: 46 أنظر الملاحق] من خلال بعض السلوكيات مثل رمي النفايات في الشارع، عدم المحافظة على المرافق العامة، عدم تنظيف الاجزاء المشتركة... وبنفس هذه الدرجة من الإلحاح 12.4% تطالب العينة بتربية وتوعية الاطفال على قيم النظافة منذ الصغر هذا المطلب الذي احتل جوهر اهتمامنا نظرا لأهمية تربية الاطفال باعتبارها العامل الوحيد الذي يسمح في المستقبل للشعوب بتغيير أوضاعها واتجاهها نحو التعامل الافضل وع البيئة ولهذا وللكشف عن أغراض أخرى تم تخصيص فصل كامل حول تمثلات وتصورات الاطفال حول الفضاء العمومي من خلال مسألة رمي النفايات.

ونظرا لأهمية الاسرة في الحد من رمي النفايات نسجل اقتراحات أخرى لأفراد العينة المبحوثة خاصة من خلال التكوين/ الانخراط في لجان الاحياء 14.4% [الجدول رقم: 46 أنظر الملاحق] أو مختلف مؤسسات المجتمع المدني كمؤشر يدل على انخراط الفرد-المواطن في تسيير شؤون الفضاء العمومي، أيضا يظهر هذا النوع من المواطنة الفعالة في تسيير الصالح العام في مدى انخراط الفرد-المواطن في تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية 10% من أجل ترسيخ قيم المواطنة الايكولوجية لدى أفراد المجتمع. [الجدول رقم: 46 أنظر الملاحق]

اضافة الى اقتراحات أخرى تصب في نفس المنوال مثل المحافظة على الحاويات من طرف السكان 10.9%، تعويض الاكياس والقارورات البلاستيكية بأخرى من الورق 13.3% بحيث في القديم لم يكن الإنسان منشغلا بمخلفاته الناتجة عن نشاطاته اليومية البسيطة، لكن مع ظهور المجتمعات الصناعية والاستهلاكية تفاقمة إشكالية معاشة الإنسان لمخلفاته¹، فعلى الصعيد العالمي منذ سنة 1960 بدأت موجه المنتوجات التي تستعمل لمرة واحدة تظهر عوض المنتوجات التي كانت مخصّص لعدة مرات مثلا القارورات والأواني البلاستيكية، المغلفات...

¹ - Emmanuel Ngnikam, Emile Tanawa, *Les villes d'Afrique face à leurs déchets*, op cit, p 44

فهي منتوجات تستعمل مرّة واحدة فقط وهذا ما عُرف بـ ¹ Jetable إضافة إلى الأكياس البلاستيكية حيث تبقى آراء العينة تؤكد أن التقليل من هذه القارورات والأكياس البلاستيكية يحد من انتشار هذه النفايات ورميها في الشارع، ويمكن تعويض هذه الأكياس والقارورات البلاستيكية بأخرى من صنع الكارتون أو الورق، ذلك لسهولة التخلّص والتحلل للكارتون مقابل البلاستيك²، حيث يقول أحد السكان " أكياس الكارتون تسمح بالتقليل من البورسات اللي حولو *l'espace vers comme un espace bleu*"³، أيضا استعمال فقة الحلفاء لقضاء الحاجيات عوض الأكياس البلاستيكية، لأنها قابلة للاستعمال عدّة مرات وكافية لعدة أغراض عوض عدد كبير من الأكياس البلاستيكية، فهي اقتصادية وغير ملوثة مقابل الأكياس البلاستيكية، و يتجلى هذا الإقتراح خاصة عند كبار السنّ الذين يطالبون بالعودة إلى أصل جدودنا على حدّ تعبيرهم، فتبقى فقة الحلفاء عند كبار السنّ ترمز إلى عاداتنا العريقة ولها عدّة فوائد فهي مساعدة لحمل عدّة أغراض مرّة واحدة كما أنها من صنع محلي نظراً لتواجد مادة الحلفاء بكثرة في بلادنا، لهذا هي من تركيبة طبيعية، فهي رمز لمكانة اجتماعية مرموقة، كذلك تم اقتراح تعويض هذه الأكياس والقارورات بأخرى قابلة للاسترجاع أي الرسكلة حيث يبقى معروف عن البلاستيك أنه يستغرق عدّة سنين للتحلل⁴.

هذا جل ما جاء في اقتراحات العينة للتقليل من رمي النفايات من خلال تفرغ الاستمارة، كما نسجل عبر مختلف معطيات البحث ضعف الوازع الديني للمجتمع الذي يشكل أحد المحاور الرئيسية لفهم اشكالية رمي النفايات في المجتمع الجزائري، فلماذا يقدر ويرغب المجتمع في تنطيف بعض الفضاءات العمومية

¹ - Sylvie de Bonadona d'Ambrun, *L'environnement, Les déchets ménagers et la citoyenneté*, Thèse de doctorat, U.F.R Lettres et sciences humaines, Université Aix Marseille I, Université de Provence, 2002, P 18 .

² - إيمان عطية عاطف، مبادئ اقتصاديات الموارد البيئية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2008.

³ - المقابلة الميدانية رقم: 07

⁴ - عماد محمد ذياب الحفيظ، البيئة حمايتها، تلوثها، مخاطرها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2005، ص 93.

المسجد كحالة استثنائية داخل الفضاء العمومي¹، ولا يرغب في تنظيف باقي الفضاءات العمومية، فإن الوظيفة الثنائية للدين من خلال التقسيم الثنائي للمقدس والمدنس، الخير والشر، هو الذي يسمح بهذه الممارسات داخل فضاء المسجد رغم كونه فضاء عمومي، لهذا يبقى المقدس والمدنس يتجلى من خلال حياتنا اليومية عبر الفضاء والوقت²، لكن لماذا لا تتجلى هذه التصورات والممارسات للسكان داخل الفضاء العمومي رغم أن الشريعة الإسلامية تدعو إلى ذلك حيث تعتبر إمطة الأذى عن الطرقات صدقة وحسنة.

2- غياب الجانب الديني في تأطير الممارسات الاجتماعية، حالة رمي النفايات:

اهتمت مختلف الديانات السماوية بالنظافة وجعلتها سمة من سمات المؤمنين وشرط اكتمال العبادات، كما ركزت كثيرًا عليها العقيدة الإسلامية لما لها من فوائد على الفرد والمجتمع، لكن من خلال البحث الميداني يتضح أن السكان لا يهتمون بهذه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تدعو إلى نظافة المحيط والأماكن العامة فانحصرت النظافة على البيوت الجزائرية فقط، ويبقى السكان يفسرون تفاقم هذه النفايات بشوارع المدينة لغياب الدولة لأنها هي المسؤولة الوحيدة على نظافة المحيط الخارجي حسب تصوراتهم، هذا الغياب يتمثل في نقص المراقبة والمتابعة، نقص الحاويات، وسائل العمل وعدد العمال... الخ، كذلك تفاقم ظاهرة النفايات بالفضاء العمومي راجع لعدم مبالاة السكان بالنظافة خارج البيت لأن الشارع لا يهمهم حسب آرائهم، هذا ما أدى إلى غياب القيم التي تركز مبادئ النظافة داخل الفضاء العمومي. فما هي تصورات وتمثلات السكان لمفهوم النفايات؟ وما هي ممارسات العائلة للتخلص من هذه النفايات.

تبقى القيم الدينية والمقدس هي التي تهيكّل مختلف التصورات وتطبع مختلف الممارسات للمجتمع الجزائري متأثر بالدين والعقيدة الإسلامية³، ورغم تخصيص

¹ - لشلاش عمارية، مقارنة أنثروبولوجية لإشكالية النظافة في المدن الجزائرية، مدينة وهران نموذجًا، المرجع المذكور سابقًا، ص 167.

² - Mircea Eliade, *Le sacré et le profane*, op cit.

³ - Abderrahmane Mousaoui, *Espace et sacré au Sahara algérien, Ksours et oasis du Sud-ouest algérien*, Paris, CNRS, 2002.

بعض خطب الجمعة %44 [الجدول رقم:47 أنظر الملاحق] التي تدعوا إلى نظافة الحي والمرافق العامة، لكن مقابل ذلك فإننا نلاحظ على أرض الواقع أن أفراد المجتمع لا يكثرثون ولا يهتمون بجميع هذه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تنص على النظافة وذلك حسب آراء المبحوثين .

فمن خلال تساؤلنا عن مدى احتفاظ العينة بأية قرآنية أو حديث شريف حول البيئة يتضح لنا من معطيات الجدول أنه أكثر من نصف العينة %53.2[الجدول رقم: 48 أنظر الملاحق] تستحضر بعض الآيات والاحاديث التي تنص وتدعو للمحافظة على البيئة والنظافة، الطرقات، الحي... فإلى ماذا يرجع غياب الوازع الديني في تأطير بعض سلوكيات المجتمع حالة رمي النفايات في المجتمع الجزائري.

أما النفايات في تصوّر الساكن الجزائري فهي كل ما لا يحتاج إليه أو إنتهى من استخدامه لكن تبقى هذه النفايات في إدراكه مجرد أشياء لا قيمة لها أي لا تقوم بالنفع أو الضرر، فهي لا يزال يستهان بها من خلال الرمي العشوائي لها.

هذا ما حدث علينا التطرق إلى النفايات المنزلية وكيفية تعامل وتخلص العائلة الجزائرية من هذه النفايات من منظور أنثروبولوجي، فيبقى تصوّر العائلة للنفايات أمرًا مهمًا للتقليل من خطورتها وكميات إنتاجها وذلك عن طريق التوعية والتحسيس من انعكاساتها على صحّة الإنسان وصحة البيئة، فالعائلة هي مصدر إنتاج هذه النفايات المنزلية وكذلك النواة الأولى للتخلص منها وذلك بدءًا من وضعها في الأكياس داخل المنزل إلى حملها ووضعها داخل الحاويات والأماكن المخصّصة لرميها، كذلك كيفية التعامل والتخلص من النفايات خارج المنزل أي عدم رمي هذه النفايات بطريقة عشوائية في الشارع والفضاء العمومي، فما هو تصور وادراك العائلة الجزائرية لمفهوم التعامل مع النفايات داخل وخارج المنزل، فهل تختلف تصورات وممارسات العائلة في طريقة التخلص من هذه النفايات داخل كل من الفضاء الخاص والفضاء العام؟

3- تصورات وممارسات العائلة الجزائرية لمسألة النفايات داخل الفضاءات العمومية:

تبقى العائلة حسب مصطفى بوتفوشت هي هيكل مهم للدراسة ومن خلالها يُمكن معرفة تطور البلدان، كما أن القانون يجعل منها الخلية الأساسية للمجتمع وتحظى بحماية الدولة والمجتمع فهي مؤسسة اجتماعية ذات أهمية بالغة لأن كل تغيير أو تطور يطرأ عليها فهو يؤثر ببنية المجتمع بأكمله¹ فإن العائلة هي إنتاج اجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي توجد وتتطور بداخله، وهي تتحول حسب التغيرات الموجودة بداخله²، فكان تطور العائلة بالجزائر تحت ضغط الإرغام والعصرية والمراحل الجديدة للتكنولوجيا وما رافقها.

كل هذا أدى إلى حدوث تبدلات عميقة في بنية المجتمع الجزائري من جميع جوانبه: الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية، السياسية...³ حيث يقول بيار بورديو بأن كل ما بنته وملكته العائلة الجزائرية من قيم وتصورات وسلوكيات في فضاءها الريفي والطبيعي حطمه الاستعمار، ثم اقتلعها منه بعنف لكي يضعها داخل فضاء حضري لهدف الممارسة عليها سياسة اقتصادية قائمة على التبادل النقدي والعقلاني (الأجرة)⁴، هذا ما سماه بيار بورديو بالعنف الرمزي من خلال تصادم الاستعمار عبر سياسته الاجتماعية والاقتصادية مع البنية الاجتماعية الجزائرية وما كانت تحمله من تصورات ومعتقدات... الخ.

إن أغلبية العائلة الجزائرية فرض عليها الدخول إلى الفضاء الحضري وفق عوامل خارجية مثلا مختلف مراحل النزوح الريفي فهي لم تعيشها كتجربة اجتماعية خاصة بها هذا من جهة ومن جهة أخرى ظهور الدولة (بعد الاستقلال) كمؤسسة رسمية وكجهاز فرض نفسه لكي يتحمل الأعباء التي خلفها الاستعمار، متجاهلا

¹ - Mostefa Boutefnouchet, *La famille Algérienne: évolution et caractéristique récentes*, Ed. S.N.E.D, 1982.

² - Mostefa Boutefnouchet, *Système social et changement social en Algérie*, OPU, 1986.

³ - Jacques Berque, *Le Maghreb entre deux guerres*, Ed. Seuil, 1962.

⁴ - Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad, *Le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle Algérienne*, Paris, Minuit, 1964.

الحقيقة الأنثروبولوجية للعائلات الجزائرية، هو بمثابة العامل الثاني الذي سوف يُصعب عملية التحضر داخل المجتمع¹، كل هذه العوامل أدت إلى ظهور أشكال متعددة ونماذج مختلفة من العائلات داخل المدن الجزائرية، هذا ما صعب إنتاج تعريف اجتماعي لهذه المؤسسة وعلى هذا الأساس، تقول شريفة حجيج بأن تعريف العائلة الجزائرية " هو بمثابة عملية صعبة لأنها تظهر كبنية اجتماعية معقدة ومختلفة فهي ليست بعائلة نووية ولا هي أيضا بعائلة كبيرة وموسعة إذا ما نظرنا إلى بنيتها، وهي ليست متحضرة ولا هي تقليدية إذا ما وقفنا على وظيفتها، في الحقيقة تعاني العائلات الجزائرية من تركيب وتكوين متواصل في بنيتها وهذا من خلال تاريخها الخاص بها، إضافة إلى الظروف الاجتماعية وخاصة ظروف السكن"² لكن ما يمكن ملاحظته عمومًا أنها أصبحت في أغليبتها من النوع "النوي"³ إلا أنها تختلف في واقعها عن النمط الغربي، فإن العلاقة التي أسستها العائلات الجزائرية بكلا الفضائين الداخلي والخارجي هي من بين أهم المشاكل التي شددت انتباه العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية، والتي كانت تبحث عن محاولة فهم وتفسير أسباب مواصلة السلوك والممارسات الاجتماعية العشوائية على الفضاءات الداخلية والفضاءات الخارجية، وغياب تأطيرها وتنظيمها وخاصة عندما تتعلق هذه الظاهرة بجميع أشكال العائلات، بمختلف إمكاناتها الثقافية والمادية مثلا: ظاهرة التحويلات والتعديلات التي طرأت على الفضاءات المبنية حيث يقول لقجع عبد القادر أن ديناميكية التغيير والتعديل شملت كل البنيات للفضاء الحضري بمدينة وهران عبر مختلف أنواعها.⁴

¹ - لشلاش عمارية، مقارنة أنثروبولوجية لإشكالية النظافة في المدن الجزائرية، مدينة وهران نموذجا، المرجع المذكور سابقا.

² - Cherifa Hadjij, *Famille, Logement, propriété à Alger, Insaniyat N° 04, Oran CRASC, 1998* .

³ - تقريبا 70% من العائلات هي نووية حسب التعداد العام للسكن والسكان 2008.

⁴ - Abdelkader Lakjaa, *L'habiter identitaire élément pour une problématique d'une urbanité en émergence*, op cit.

فهكذا الأمر ينطبق على ظاهرة رمي النفايات في الشارع فهي لا تمس طبقة معينة من السكان، أو فئة عمرية محددة بل تبقى متفشية عبر مختلف شرائح المجتمع على اختلاف مراتبهم الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية السياسية... الخ وعبر مختلف شوارع مدينة عين تموشنت على اختلاف أنواع سكناتها الفردية أو الجماعية... الخ

فربما هذه الظاهرة كذلك تفسر لنا أن سكان مدينة عين تموشنت يعيشون حركة اجتماعية، يحاولون من وراءها البحث عن طريق خاص بهم يلاءم هويتهم أو إعادة بناء هوية جزائرية جديدة بعدما تزعزعت من طرف الاستعمار كأنهم لا يزالون في طور البزوغ والنشوء¹ بحيث لم تتحدد لحد الآن المعايير الجماعية المتفق عليها، كونهم لا يزالون يظهرون أنواع مختلفة من السلوكيات التي لا يمكن إدراجها ضمن التقليدي ولا يمكن إدراجها ضمن العصري في مفهومه الغربي.

فهم يعملون على إيجاد النمط الذي يساعدهم، وليس الذي يُحاول أن يفرض عليهم، أما ظاهرة رمي النفايات بشكل عشوائي داخل الفضاء العمومي هي تعبير عن شيء آخر؟ أو يمكن اعتبار هذه الظاهرة " عملية تحضرية تسير بوتيرتها الخاصة " Une urbanité en marche " على حدّ تعبير محمد مداني.²

لهذا نحث على التصوّرات والتمثيلات التي تتبناها العائلة الجزائرية في بناء علاقتها مع الفضاء العمومي من خلال مسألة النفايات، مدينة عين تموشنت نموذجاً حيث تبقى العائلة هي بداية السلوك الجيد للتخلص من النفايات المنزلية، فهل جميع العائلات يتخلصون بالطريقة الجيدة من أكياس نفاياتهم.

وحسب آراء العينة التي نُذكر أنها بُنية وشكلت على ضوء متغيرات أساسية من منظور إشكالية هذا البحث ونذكر منها: السن، الجنس، المستوى التعليمي، نوع

¹ - Ibid.

² - Mohamed Madani, *L'habiter : contrainte ou liberté ? Une recherche sur la maison individuelle oranaise, espace habiter, vécus domestiques et formes d'urbanités*, Insaniyat N° 02, CRASC, Oran, 1997.

السكن، الأحياء... الخ فان معظم العائلات تقوم بإخراج أكياس النفايات يوميًا إلى الحاويات 64% [الجدول رقم: 49 أنظر الملاحق] هذا ما يدل على مدى حرص واهتمام العائلات الجزائرية بنظافة فضائهم السكني (الفضاء الخاص) وهو الفضاء الذي تكون ملكيته خاصة بالأفراد ويعتبر المسكن من بين أهم مظاهر هذا الفضاء الخاص، فالمسكن قد يتخذ تسميات عدة لكنها تشترك في الدلالة على فضاء مادي معين، محدود سواء ضاق أو اتسع، ويمكننا أن نعتبر المسكن تجسيدا ماديا لمجموعة من التصورات تنتج عن ثقافة سكنية معينة، ونلاحظ في المقابل عدم المبالاة بهذه النظافة خارج البيت، فإذا تعذر جمع النفايات من طرف البلدية لسبب أو لآخر، ليس هناك تقريبًا من السكان من يعيد إدخالها أو يتوقف عن رميها مؤقتًا، فتلك العلاقة بالفضاء تتخذ مظاهر عديدة في أرض الواقع، بتعدد الفضاءات التي تتطلبها الحياة البشرية، وكل فضاء منها يتطلب أشكالًا من السلوك والممارسات الخاصة به، يملئها أحيانا تصوّرنا له، وأحيانا أخرى طبيعة الفضاء نفسه إضافة إلى التراكمات التاريخية والثقافية.

كما تدل هذه النسبة المرتفعة لإخراج أكياس النفايات على الحجم الهائل للنفايات اليومية من طرف العائلات، هذا ما يحث على إتخاذ التدابير اللازمة من خلال تكثيف الدورات وانتظامها من طرف مختلف الفاعلين السياسيين¹، وكذلك توعية العائلات على الطريقة المثلى للتخلص من هذه الأكياس، لهذا تسأولنا عن مدى إخراج النفايات من طرف السكان في الأوقات المحددة لرميها، مدى وضع النفايات من طرف السكان في الأماكن المخصصة لرميها، من المسؤول عن إخراج هذه النفايات... كل هذا جاء من أجل رصد عملية تعامل العائلات الجزائرية مع نفاياتها المنزلية.

تبقى معطيات البحث تؤكد بقوة عدم احترام السكان لمواقيت إخراج النفايات 81.9% [الجدول رقم: 50 أنظر الملاحق] عبر مختلف أحياء مدينة عين تموشنت،

¹ - هذا ما تم التطرق له بالتفصيل في الفصل السابق (الفصل الثامن).

مما ينعكس على صعوبة تحكم البلدية في عملية جمع النفايات علما أنه لا يتم الجمع إلا مرة في اليوم من طرف عمال النظافة، فلماذا لا يوجد توقيت متفق عليه نسبياً لإخراج أكياس النفايات إلى الحاويات من طرف السكان مثلا يتم ذلك ابتداء من السادسة مساءً (00:18) عندما يكون مرور الشاحنات للجمع ليلا، هل ذلك راجع لنقص توعية البلدية بذلك؟ هل هذا راجع لتصرفات السكان فقط؟ فهي تساؤلات تفرض نفسها أمام المشهد اليومي لركام النفايات أمام الحاويات.

وعلى ضوء متغير النوع السكني بما فيها مختلف الأحياء السكنية تبقى السكنات الجماعية هي أكثر الأحياء عدم احتراماً لمواعيد رمي النفايات وهذا راجع حسب تصريحات بعض عمال النظافة نظراً لتواجد الحاويات طيلة النهار أمام العمارات لهذا يتم إخراج أكياس النفايات طيلة اليوم ولا يوجد توقيت مخصص لذلك، أما فيما يخص الأحياء ذات السكنات الفردية مثلا حي الزيتون 22.4% حي كاسطور 19% [الجدول رقم:50 أنظر الملاحق] فلا توجد هذه الحاويات بل يتم مرور الشاحنات في وقت محدد وعند سماعه من طرف السكان يخرجون هذه الأكياس.

ويبقى نفس التصور عند السكان فيما يخص رمي النفايات في الأماكن المخصص لها، لهذا نجد أكثر بكثير من نصف العينة التي تصرح أن معظم العائلات لا تضع أكياس نفاياتها بالأماكن المخصصة لها بالطريقة الجيدة 60.6%، [الجدول رقم:51 أنظر الملاحق] فإلى ماذا يرجع ذلك؟ هل لقلة الحاويات أو لإكتضادها، هل بسبب التقصير من عمال العمال، و نقص عدد مرات الجمع، أو يرجع إلى بُعد الحاويات عن الاستعمال اليومي للسكان، أو لغياب المراقبة من طرف السلطات المعنية، أو يعود ذلك فقط إلى تعود السكان على ظاهرة رمي النفايات في الشارع، حتى رميها من شرف المطابخ والمنازل، كما تقول أحد المبحوثات "عادا ما يتم وضعها أمام أبواب المنازل والعمارات في حالة غياب الحاويات"¹، وتقول أخرى "أنا أصع أكياس الخبز أمام الباب لأنني لا أريد رميها مع النفايات"²، فكثيرا ما نلاحظ أكياس

¹ - المقابلة الميدانية رقم:06

² - المقابلة الميدانية رقم:14

الخبز الباقي معلق على الشجر أو موضوع في المساحات الخضراء... فهل هذا راجع لتصرفات السكان فقط؟

ومن بين الملاحظات الميدانية كذلك التي شددت انتباهنا هي الكتابة على الجدران فيما يتعلق بإشكالية رمي النفايات بالفضاء العمومي، فتبقى علاقة الإنسان بالجدار فيما يخص التعبير عن ظاهرة رمي النفايات في الفضاء العمومي ما لفت انتباهنا من خلال مختلف الكتابات الجدارية المنتشرة عبر مختلف شوارع مدينة عين تموشنت على غرار باقي المدن الجزائرية، فغالبا ما نجد على جدران الشوارع التي تكثر بها النفايات عبارات التالية: "عدم رمي النفايات في هذا المكان"، "ممنوع رمي النفايات هنا"، "ممنوع التبول هنا"، "لا ترمي النفايات يا حمار"، "لا ترمي فضلاتك هنا" إلى غيرها من العبارات التي تكتب بشكل كبير يجذب الانتباه.

إن استعمال الجدار كفضاء للكتابة أمر قديم قدم البشرية نفسها، إذ كتب البشر ورسوموا على جدران الكهوف والمعابد منذ آلاف السنين، وقد اندرجت وظيفة تلك الكتابات والرسوم... عند الإنسان الأول في مقاومة واضحة للمحيط، وموجوداته خاصة الحيوانية المتوحشة، ومختلف الظواهر الطبيعية...

وفي عصرنا الحاضر استعاد الجدار أهميته كفضاء تعبيريّ مميز من خلال ما نراه مكتوبا عليه كلّ مرّة من شعارات وكلمات تدعمها رسومات في بعض الأحيان، كظاهرة حضرية تعبر عن الحياة المعقدة للمدينة، وتبقى الكتابة جدارية تكشف عن ثقافة المجتمع وطرائق تفكيره، كما تعبّر عن جانبه المكبوت حيث غالبا ما تخفي هذه الكتابات الجدارية عمدا اسم كاتبها لأنها تبقى في عمومها مُنتهكة للأعراف والتقاليد

وكذلك لأنّ صاحبها لا يمتلك من السلطة أو القوّة التي تجعله يواجه الآخرين، كما نلاحظ أن هذه الكتابات توجّه رسالتها للمجتمع كلّه ولا تسمّي شخصا أو جهة معيّنة، بل هو خطاب للنظام الاجتماعي بصفة عامة، كما تتميز الرسالة المكتوبة على الجدران بأنّها من حيث المضمون جريئة الخطاب ومعبرة رغم كون معظمها يتميّز بالمستوى اللغويّ المتدنّي لأنّها تمثّل الهامش، فهي كثيرة الأخطاء في النحو والتركيب والإملاء، وفي أحيان كثيرة تكون عاميّة لكن ذلك لم يمنع قوة دلالاتها ومضامينها التي تحملها في طياتها، فهي نتاج اجتماعيّ يمنحنا مدخلا متميّزا للإطلاقة على عمق المجتمع وتصور حركتيه واتجاهاته من زاوية التحضر من الأسفل¹، ولهذا نسجلها من بين أهم الآفاق لمواصلة البحث حول علاقة الجزائري بفضائه العمومي.

كما حاولنا في نفس سياق البحث، التساؤل إلى من تعود مسؤولية إخراج أكياس النفايات من المنزل إلى الحاويات من طرف العائلة، حيث اتضح أن عبئ النظافة يقع على المرأة أكثر بالفضاء العمومي مثلما يقع عليها بالفضاء الخاص.

¹ - Abdelkader Lakjaa, *Algérie : Sens et enjeux d'une urbanisation par le bas*, in Maryse Carnes et Jean- Max Meunier, *Devenirs urbains*, Presses des Mines, Paris, 2014.

4- تأنيث كل ما هو مرتبط بالنظافة داخل العائلة الجزائرية:

إن النظافة ظاهرة مثل أي ظاهرة اجتماعية تتصّف بالنسبية لذا فإن مفهوم النظافة نسبي يتباين من فرد إلى آخر ومن شريحة إلى أخرى ومن حي إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر،¹ وفي الواقع المعاش نجد أن مسؤولية النظافة يقع عبئها على المرأة ويقع عليها اللوم إن هي أخفقت في ذلك خاصة في نظافة زوجها وأبناءها وبيتها... الخ² وفي هذا الصدد تقول إحدى المبحوثات "النظافة من المرأة وليس من الرجل"³، وهذا يعفي الرجل من هذه المسؤولية، بل يتعرض الرجل الذي يحاول المساهمة ولو بشكل جزئي في أعباء نظافة المسكن أو الأبناء لاستهجان المجتمع ويقلل ذلك من مكانته ومن تم يلقي هو أيضا بمسؤولية النظافة على زوجته، وذلك حسب تصريحات أحد المبحوثين⁴، فيبقى في تصوّر المبحوثين أن النظافة هي من مسؤولية المرأة أكثر من الرجل، لهذا نجد ثقافة المجتمع هي التي تضع القواعد التي تحدد النظافة وقد وضعت أعباء كثيرة منها على المرأة بالمقارنة مع الرجل، بحيث يبدو لنا أنها هي المسؤولة عن النظافة لوحدها كما يقع عليها أيضا عبء تنشئة الأبناء على النظافة، حيث يقول أحد المبحوثين "المرأة هي التي تعلم أولادها النظافة وكيفية رمي الأوساخ في الشارع"⁵، ويظهر ذلك جليا من خلال طرح السؤال رقم 40 بهذه الصياغة على عينة البحث، "من يقوم بإخراج النفايات من المنزل إلى الحاويات في أسرتك؟".

وعموما تبقى الملاحظة التي تظهر أكثر وجاهة والتي تبرز من هذا التصور في علاقة العائلات الجزائرية مع نفاياتها المنزلية هي تأنيث كل ما هو مرتبط بالنظافة داخل العائلة الجزائرية، فتبقى الأم هي المسؤولة الأولى عن عملية إخراج أكياس النفايات من المنزل 25.4% [الجدول رقم: 52 أنظر الملاحق] حيث نجد أكثر من ربع العينة تصرح بذلك وما يقارب الربع الثاني من أفراد العينة 20% يؤكدون مدى

¹ - محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة، الأردن/ عمان، 1995.

² - نفس المرجع.

³ - المقابلة الميدانية رقم: 09.

⁴ - المقابلة الميدانية رقم 10.

⁵ - المقابلة الميدانية رقم: 08.

مسؤولية البنت هي كذلك في عملية اخراج النفايات لتحتل المرتبة الثانية بعد الأم، [الجدول رقم:52 أنظر الملاحق] وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى استمرارية عملية التنشئة الاجتماعية من الأم إلى البنت¹، لتصبح نسبة 45.4% أي حوالي نصف العينة تؤكد على أن النظافة تقع على عاتق المرأة مقابل 15.3% فقط بالنسبة للأب الذي يمثل المجتمع الذكوري. [الجدول رقم:52 أنظر الملاحق]

فتبقى الأم أو ربة البيت هي المسؤولة عن نظافة البيت والأولاد وحتى عملية إخراج النفايات تقع على عاتقها بطريقة مباشرة أي تخرجها بنفسها أو بطريقة غير مباشرة أي تحت وتحرص على إخراج أكياس النفايات من طرف الأولاد خاصة البنت، حيث تقول أحد المبحوثات " أنا الوحيدة في هذا البيت التي تخرج أكياس النفايات أو ابنتي عندما يتعذر عليا ذلك"²، فما تم ملاحظته أن عملية اخراج النفايات هي من مسؤولية المرأة بالدرجة الأولى في معظم العائلات الجزائرية، فحتى المرأة الماكثة بالبيت ولا يسمح لها بالخروج الى الفضاء العمومي أو يتعذر عليها ذلك تلقي بهذه المسؤولية مباشرة على ابنتها، فهذه العملية هي كامتداد ونقطة انتهاء لنظافة البيت، بعد الانتهاء من عمليات وطقوس التنظيف والغسل والطبخ... الخ والتي هي من مسؤوليات المرأة حتى العاملة منها، ليتم جمع النفايات ثم اخراجها من البيت غالبا من طرف الام أو البنت، هذا ما يؤكد أن دور المرأة يتجلى بقوة في مسألة النظافة سواء بالنسبة للفضاء الداخلي (الخاص) أو الفضاء المشترك (مثلا تنظيف السلالم) أو الفضاء الخارجي (العمومي).

كما أن المرأة هي التي تضمن التنشئة الاجتماعية للأطفال من خلال تلقينها للعادات والتقاليد والقيم والتصورات عبر الأجيال فهي التي تضمن تنشئة اجتماعية بيئية، كما يكتسب الأبناء كثيرًا من المواقف من خلال معاشتهم اليومية مع عائلاتهم

¹ - دليل المرأة العربية للمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث البيئي، الأمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.

² - المقابلة الميدانية رقم: 14

وخاصة مع أمهاتهم، فتبقى مسؤولية المرأة حول مسألة النظافة أكثر فهي المسؤولة الأولى على التربية الاولاد.

فمن خلال ما سبق يتضح لنا مدى المسؤولية التي تقع على عاتق العائلة فهي لا تقل أهمية عن مسؤولية البلدية،¹ فمن واجب الأسرة تنظيم عملية إخراج النفايات والحفاظ على الأماكن العامة التي خصّصت لها ولراحتها، حيث تقول أحد المبحوثات: " النفايات التي تنتشر في الفضاءات العمومية هي ناتجة عن أفعال اعتيادية، نمارسها بدون وعي وأحيانا يكون دافعنا هو التقليد من مبدأ الإقتداء بما تفعله أغلبية أفراد المجتمع "²، فان مسألة النظافة هي علاقة طردية بين الفرد والمجتمع، أي هي تقع على مسؤولية الفرد، حيث يقول أحد المبحوثين "علينا أن نبدأ بأنفسنا فعلية رمي النفايات في الفضاءات العمومية سلوك غير حضاري ودليل ذلك أننا لا نقوم بهذه الأفعال في بيوتنا"³، ويبقى المجتمع يؤثر كذلك بدوره في الفرد من خلال الضمير الجمعي فهو الذي يؤثر ويحدد الضمير الفردي أي الضمير الجمعي هو الذي يطغى على السلوكيات الفردية للمجتمع حسب دوركايم⁴.

وفي هذا السياق، تعد العائلة نقطة البداية لكل سلوك يتشكل عند الطفل، كما يشير أسعد تقال،⁵ الذي يقول " حسب نظرية علم الاجتماع والتحليل الاجتماعي، فان اهتمام الفرد بنظافة المكان الذي يزوره، ينبع من التنشئة الاجتماعية وأسلوب التربية الأسرية التي تشكل نواة المجتمع، وتصل شخصية الطفل منذ عمر ست سنوات " ويتابع " لذلك يجب الإهتمام بموضوع الثقافة في المنزل والمدرسة، والعمل على إرشاد الأطفال وتنويرهم وتمارينهم على قيم النظافة " ويرى أنه يمكن تربية الطفل على الإهتمام بنظافة محيطهم باستخدام أساليب التشجيع والمشاركة.

¹ - Liamine Chebli , *Pollution en Méditerranée, aspects juridiques des problèmes actuels* , OPU ,Alger ,1982 .

² - المقابلة الميدانية رقم:19

³ - المقابلة الميدانية رقم:07

² - Emile Durkheim, *Les règles de la méthode sociologique*, Op cit.

⁵ - دليل المرأة العربية للمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث البيئي، الأم العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007 .

وللعائلة دورها في إكساب الفرد الثقافة التي تساعد على التأمل مع البيئة المحيطة¹، بما تتضمنه الثقافة من قيم، ومبادئ، ومعايير سلوكية تحدد اتجاهات الفرد وسلوكياته نحو بيئته بما يتفق وما هو مرغوب فيه²، وما هو غير مرغوب فيه وترتبط تلك الثقافة إلى حد بعيد بمستوى التعليم وأماكن الإقامة ومكانة الوالدين وتكامل وسائط التنشئة في إثارتها والتعريف بها وغرسها في نفوس النشء ولا ينفصل مفهوم الثقافة البيئية عن مفهوم الوعي البيئي بل هو معبر عنه حيث أن الثقافة البيئية تخلق نوعا من الوعي البيئي لدى الفرد بما تؤديه مصادر البيئة.

فإن العائلة تجاوزت وظيفتها الأساسية وهي الإنجاب، وإنما تتعدى ذلك إلى عملية تطبيع الأطفال بطابع اجتماعي، ويتم ذلك من خلال كل مؤسسات المجتمع التي يتفاعل معها الطفل، إلا أنها أكثر هذه المؤسسات تأثيراً، وتوضح أهمية العائلة في تشكيل شخصية الطفل إذا ما تذكرنا المبدأ البيولوجي العام الذي يقول بازدياد القابلية للتشكيل كلما كان الكائن صغيراً.

والعائلة هي المسؤولة ولاسيما في السنوات الخمس الأولى من عمر الطفل عن طريق عملية التفاعل الاجتماعي المتمثلة في الأخذ والعطاء، والتعامل بينه وبين أعضاء عائلته... وفي هذه البيئة الاجتماعية يتلقى الطفل إحساس بما يجب وما لا يجب القيام به، بالأعمال التي إذا قام بها تلقى المدح، والأعمال الأخرى التي إذا قام بها تلقى الذم.

لدى يكتسب الأبناء كثيراً من سلوكياتهم من خلال تعايشهم اليومي مع عائلاتهم، وبالذات مع أمهاتهم، ويشكلون كثيراً من مواقفهم من خلال مشاهدتهم اليومية لممارسات الوالدين والإخوة الكبار وغيرهم، وتكاد تكون التربية بالتقليد من أهم وسائل التربية التي يمكن أن تلجأ إليها العائلة لبناء سلوكيات ومواقف إيجابية عند الأبناء نحو محيطهم الخارجي وتعزيز قيم المحافظة عليه، لدى يعتبر مصطفى بوتفوشة " أن الطفل هو رهان اجتماعي حقيقي للتطور، لأنه صورة المواطن

¹ - عامر مصباح، علم الاجتماع، الرواد والنظريات، دار الأمة الجزائر، 2004

² - Viger Solange, *Pollution de l'environnement, Risques et responsabilité*, Domos, Paris , 2000.

المستقبلي¹ ونظرًا لما سبق تصبح العائلة من أهم مؤسسات المجتمع في تهيئة الأفراد للمحافظة على المحيط الخارجي والفضاء العمومي وحمايته من أشكال التلوث وبناء الاستعداد لديهم لاستيعاب مثل وقيم النظافة وروح التطوع والتعاون وغيرهم مما ينعكس ايجابيا على إيقاظ روح المسؤولية اتجاه المحيط الخارجي.

لهذا حاولنا رصد تمثلات واقتراحات العينة على العائلة فيما يخص تربية الأطفال باعتبارها أولى مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي يتشرب منها الطفل جميع قيمه، حيث تبقى هذه الدراسة تؤكد على مهام العائلة في الحفاظ على نظافة المدينة والفضاء العمومي وذلك من خلال: تربية الأطفال وتوعيتهم على النظافة وعدم رمي النفايات والأوساخ في الشارع والأماكن العمومية وذلك بنسبة 43.4% [الجدول رقم: 53 أنظر الملاحق] وحسب آراء العينة فإن مسؤولية التربية تقع أكثر على المرأة من خلال التنشئة الاجتماعية لأولادها منذ السنوات الأولى²، وهذا ما لا يلاحظ في الواقع المعاش حسب تصريحات أحد المبحوثات حيث تقول " نرى الأم تعطي لولدها الخطوة، ثم ترمي غلاف الحلوى في الشارع، فيعود الولد على هذا السلوك منذ الصغر"³.

تساهم العائلة كذلك في الحدّ من ظاهرة رمي النفايات في الشارع من خلال كونها القدوة الحسنة أمام الغير وخاصة الأطفال وذلك بنسبة 30%، [الجدول رقم: 53 أنظر الملاحق] لأن أغلب السلوك الذي يتعلمه الطفل يكون نتيجة الاقتداء أو بدافع تقليد أبويه⁴ فإذا صلح سلوك هذه العائلة يتعود الطفل مباشرة على هذه القيم التي تدعو إلى النظافة خارج البيت، مثلا يتعلم الطفل كيفية التخلص من النفايات وذلك بوضعها مباشرة في الحاويات المخصصة لذلك وعدم رميها في الطرقات،

¹ - Mostefa Boutefnouchet , *La famille Algérienne : évolution et caractéristique récentes* , op cit

² - حنان عبد الحميد العاني، *الطفل والأسرة والمجتمع*، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

³ - المقابلة الميدانية رقم 05.

⁴ - عبد الرؤوف الضبع، *علم الاجتماع وقضايا البيئة، مداخل نظرية ودراسات واقعية*، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004.

حيث تقول أحد المبحوثين " إذا ركب الطفل السيارة مع والده وقام برمي النفايات من نافذة السيارة، فماذا تنتظر في المستقبل من هذا الطفل"¹.

أما نسبة 26.6% [الجدول رقم:53 أنظر الملاحق] هي نسبة تريد العينة المبحوثة من خلالها تأكيد أهمية التطوع لتنظيم حملات من أجل تنظيف الحي والشوارع والترسيخ الفعلي لعملية النظافة خارج البيت، فمن خلال تصورات السكان تظهر أهمية الحملات التطوعية وهذا الأهم لأن مهام تربية الأطفال هي من مسؤوليات العائلة.

فتبقى مهام العائلة في التنشئة الاجتماعية لترسيخ قيم النظافة داخل الفضاء العمومي ضروري، فهي أول وأكثر المؤسسات تأثيراً على سلوك الفرد²، إضافة إلى مهام المدرسة كمرحلة ثانية من خلال تلقين مبادئ النظافة ونهوض بالبحوث العلمية وتكريس مبدأ التطوع لدى التلاميذ إضافة إلى الدور المهم للتعليم الغير نظامي من خلال تنظيم جمعيات ونقابات بيئية التي تقوم على مبدأ التطوع وإرادة الحرّة للنهوض بقيم النظافة داخل الفضاء العمومي وكذلك غرس هذه المبادئ من خلال وسائل الإعلام ومهام القانون الرّدعية للتهذيب من سلوك الإنسان اتجاه محيطه الخارجي وبيئته.

فالسؤال الذي يطرح نفسه أمام إشكالية رمي النفايات، هل نجحت المدرسة الجزائرية في الحد من ظاهرة رمي النفايات لدى تلاميذها، هذا ما توضحه معظم إجابات العينة بالرفض وعدم الرضا من خلال معطيات البحث الميداني الذي سوف يغوص أكثر في دور المدرسة عبر الولوج لتمثلات وتصورات الطفل حول المدرسة الابتدائية الجزائرية³.

¹ - المقابلة الميدانية رقم 20.

² - محمد أحمد حميد، الثقافة البيئية مطلب حضاري للأسرة، سلسلة الرضا للمعلومات، دار الرضا، دمشق،

ط1، 2003.

³ - أنظر تفاصيل أكثر من خلال الباب الخامس للرسالة.

عموما تبقى الاتجاهات الكبرى التي تم تحديدها لحد الآن في علاقة المدرسة مع المجتمع تعكس عدم الرضا في تأدية المهام المنوطة بها، فأكثر من نصف العينة تعبر عن عدم الرضا والارتياح حول مهام المدرسة الجزائرية في الحد من رمي النفايات بالفضاء العمومي أو حتى داخل المدرسة والقسم في حد ذاته. [الجدول رقم:54 أنظر الملاحق]

وفي هذا المنوال، تبقى تنمية الوعي البيئي للأطفال مجالا خاصا من مجالات الاهتمام بالطفولة ويمكن تنمية الوعي البيئي من خلال برامج التربية البيئية في المدرسة¹، والتي تتضمن بعض الأنشطة الميدانية، فيتعلمون كيف يحمون البيئة ويحافظون عليها، كما تهدف التوعية البيئية في المراحل المبكرة من الطفولة إلى تنمية اتجاهات ومفاهيم وقيم وسلوكيات لدى الأطفال بما ينعكس إيجابا على بيئتهم المباشرة مثل المنزل والحدائق العامة ومع الأصدقاء والاقربان لتحقيق نوع من العلاقات المتوازنة التي تحقق الأمان البيئي². من هنا فإن تأثير المدرسة على ناشئتها بالغ الأهمية، فمسئوليتها لا تقتصر على تلقينهم مواد ومقررات وتنتهي بانتهاء أجلها، بل إن المسؤولية المنوطة بها تتعدى ذلك لتشمل بالتربية والتثقيب جميع الجوانب النمائية في شخصيات الناشئة، لأن المعلومات التلقينية الصرفة أغلبها قد ينتهي لكن تبقى التربية تجسد مقدار ما غرسته المدرسة في أجيالها.

فلماذا لم تنجح المدرسة الجزائرية إلى حد ما في غرس هذه التربية البيئية لدى تلاميذها، حسب ما جاء في آراء معظم المبحوثين، حيث تبقى الاجابة على السؤال المفتوح رقم 68 " حسب رأيك، لماذا لم تنجح المدرسة الى حد ما في الحد من ظاهرة رمي النفايات لدى تلاميذها؟" يعكس عدة انشغالات كبرى وهي: أولا نقص المحتوى الدراسي المتعلق بالنظافة 32.4% [الجدول رقم:55 أنظر الملاحق] بحيث يعتبر الكتاب وسيلة أساسية في التربية، فهو الجسم لروح البرامج الرسمية والمفسر

¹ - علي خطيب، التربية البيئية تعلم من أجل البيئة أو تعلم للعيش في البيئة، مجلة التربية، العدد 105، اللجنة الوطنية القطرية للثقافة والعلوم، قطر، 1993.

² - يسرى مصطفى السيد، التربية العلمية والبيئية وتكنولوجيا التعليم، عالم الكتاب الحديث، الاردن ط1، 2006.

لمحتوياتها وأهدافها، فهو يحمل موقف إيديولوجي بشكل مقصود وضمني¹، لكن حتى هذا الكتاب يبقى يركز على نظافة الفضاء الخاص على حساب الفضاء العام، فهو يختصر النظافة على الفضاء الخاص فقط²، كما يجب على هذه الدروس أن تدعم بحملات تطوعية يشارك فيها جميع التلاميذ وذلك للممارسة الفعلية لعملية جمع النفايات مثلا بالمدرسة أو إشراك التلاميذ في حملات النظافة داخل الشواطئ، الغابات...، أو تنظيم مسابقات فكرية حول أهمية البيئة ومحافظة عليها وكذلك بإقامة معارض للصور المرسومة أو الفوتوغرافية التي جمعها التلاميذ، تنظيم نوادي أو جمعيات أصدقاء البيئة لتتولى الاتصال بالمجتمع المحلي للتوعية حول ضرورة المحافظة على الأماكن العمومية وعدم تلويثها... وغيرها من الأنشطة البيئية الميدانية التي تنمي بفعل الممارسة اليومية روح المواطنة الايكولوجية، هذا ما عبر عن نقصه الاطفال المبحوثين في النقطة الثانية وهي نقص الجانب الميداني للدروس 22.9%، [الجدول رقم: 55 أنظر الملاحق] أما النقطة الثالثة ركزت على غياب دور المعلم 17.9% الذي لا يستثنى من ذلك لأنه أحد دعائم المدرسة، [الجدول رقم: 55 أنظر الملاحق] فهذه الأخيرة هي الأداة الأنجع لترسيخ قيم المواطنة الايكولوجية لدى الأطفال من خلال إدراجها في محتويات الكتب وكذلك إدراجها ضمن التعبيرات الكتابية والشفهية، أو في حصص اللغة العربية أو الانجليزية... الخ كذلك من خلال طرح هذه المشكلات البيئية للمناقشة وطرح الآراء والأفكار لإيجاد الحلول والطرق المناسبة للتخفيف من حدة الظاهرة، وخاصة تدعيم ذلك بمختلف النشاطات الميدانية. وما يبقى الأهم في نظرنا هو انعدام وغياب التوافق بين الاسرة والمدرسة 15.1% [الجدول رقم: 55 أنظر الملاحق] وكأن المدرسة في عالم وتصورات ومتطلبات المجتمع في عالم آخر ونذكر فقط بأن هذه الاجابات جاءت انطلاقا من سؤال مفتوح أي الطفل هو بنفسه من جاء بهذه الاقتراحات، فحتى الطفل الذي لا يتعدى سنة الثانية عشر من عمره أصبح يدرك عمق الفجوة بين المستوى الرسمي

¹ - برامج تركي، أصول التربية والتعليم المؤسسة للكتاب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
² - لشلاش عمارية، مقارنة أنثروبولوجية لإشكالية النظافة في المدن الجزائرية، مدينة وهران نموذجا، المرجع المذكور سابقا، ص 161-163.

الذي يتمثل في المدرسة بالنسبة اليه والمستوى الواقعي من خلال ما يتلقاه ويعايشه مع أسرته والشارع كثاني فضاء يحتك به الطفل بعد الاسرة، لهذا نجد نفس المنطق ينطبق عليه مثل الاسرة من خلال اجابات الاطفال التي ترى أيضا عدم التوافق بين المدرسة والشارع 11.7%. [الجدول رقم:55 أنظر الملاحق]

وفي هذا الصدد، نتفق جميعًا أن الطفولة صانعة المستقبل لذلك ليس غريبًا أن تمثل الطفولة في حياة كل إنسان دعامة قوية أو ضعيفة وما يتبعها من مراحل عمرية حتى تصل إلى سن الرشد والطفولة بما تحمله من نمو سوي أو إعاقات نفسية أو صحّية أو بيئية أو اجتماعية، عند الإنسان تعتبر من أهم مراحل النمو النفسي و الاجتماعي عنده، لدى فإن للتنشئة الاجتماعية وقعًا هامًا يتم من خلالها نمو الطفل في بيئته ومدرسته التي من شأنها أن تكسبه الضمير الخلقى وتحدد له علاقاته الاجتماعية فيبقي دوركاييم يدعو إلى تأسيس الأخلاق التي تنظم المجتمع وذلك عبر المدرسة التي تُعتبر الفضاء الأساسي الذي يجب استغلاله من أجل الوصول إلى صنع أخلاق جماعية.

كل هذا حثنا للاهتمام أكثر بعالم الاطفال وتخصيص له باب كامل حول تصوراتهِ وتمثلاتهِ لإشكالية رمي النفايات في الفضاء العمومي (الباب الخامس)، لأن عالم الاطفال هو كذلك من بين أهم المؤشرات التي تسمح بالكشف عن خبايا المجتمع.

خاتمة الفصل:

إن إشكالية النظافة من خلال رمي النفايات بالشكل العشوائي داخل الفضاءات العمومية هي أحد المميزات التي اتسم بها العالم الثالث، كما هو الحال في معظم المدن الجزائرية حيث أن الخطاب العام يعبر عن مشروع لتحقيق النظافة ولكنه لا يتماشى مع السكان حيث نلاحظ في المقابل تزايد ظاهرة رمي النفايات والقاذورات في الفضاءات العمومية، فربما يقوم السكان بالتعبير عن رفض هذا المشروع من خلال عدم التجاوب معه وذلك بانتهاج هذه السلوكيات، حيث تعتبر ظاهرة رمي النفايات من بين استراتيجياته على غرار ظواهر أخرى مثل القطاع الغير رسمي - قلة المشاركة في الانتخابات - الحرق - الأحياء القصديرية... الخ، وهذا ما يفسر عدم تماشي كل القوانين المدنية والقرآنية المتعلقة بالنظافة مع المجتمع، هذا ما أدى إلى ظهور سلوكيات واستراتيجيات أخرى من طرف المجتمع، تعمل كتنقيص لهذه القرارات السياسية أي كرد فعل مغاير، وذلك لاعتبار أن هذه القرارات هي مفروضة عليهم وهي ليست من صنعهم مثلاً: فرض نوع من السكنات على المجتمع الجزائري من نمط F2-F3 أدى إلى جملة التحويلات والتعديلات التي تشهدها السكنات الجماعية والفردية الجزائرية.

لهذا نجد مجتمعات العالم الثالث تعبر عن نفسها من خلال مستويين: المستوى الرسمي ويتمثل في مختلف المؤسسات والمنظمات الرسمية للسلطة، والمستوى الغير رسمي فهو يمثل المجتمع الواقعي لأنه ينطلق من الواقع المعاش لأفراد المجتمع، أي من تجاربهم اليومية ومن خلال تصوراتهم عاداتهم تقاليدهم، أي

عبر المعاني والدلالات التي يحملونها لكل متطلباتهم وانشغالاتهم حتى المعاني الحاملة لطموحاتهم ومستقبلاتهم، فهو يحاول فرض مشروعه من خلال عدّة ممارسة وسلوكيات التي تدخل ضمن الإطار الغير رسمي، هذا ما عرج عليه Georges Balandier من خلال كتابه "الدلالة و القوة" الذي جاء لدراسته للمجتمعات الافريقية. كل هذا أدى بنا الى مقارنة هذه الاشكالية من زاوية أخرى تعبر عن النظرة المستقبلية التي تطبع علاقة المجتمع الجزائري بالفضاء العمومي، من خلال التعرّيج عن نظرة وتصورات الاطفال التي تكشف عن تصورات وتمثلات المجتمع.

الباب الخامس

الفصل العاشر

مقدمة الفصل:

جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على العلاقة بين أساليب التنشئة الأسرية والمدرسية في عملية ترسيخ قيم المواطنة والمواطنة الايكولوجية داخل الفضاء العمومي لدى الأطفال، لهذا حاولنا رصد تصورات وتمثلات الأطفال بغرض الكشف عن تصورات المجتمع ككل، حيث تبقى إدراكات وتصورات الأطفال ما هي إلا تجسيد ولو نسبي لتصورات وممارسات الكبار، باعتبار أن هذه التصورات هي أولاً وقبل كل شيء بناء اجتماعي، يشارك الطفل في بنائها في بداية الأمر بالاعتماد على شبكته الاجتماعية اليومية (الأهل، الجيران والأصدقاء...) وإدماج المزيد من العناصر الحضرية الرمزية تدريجياً، مثل الحي، مكان اللعب، المدرسة، الحديقة... فهي تتماشى مع الممارسات المكانية الخاصة بفئته العمرية، وبالتالي تساهم في بناء هويته الحضرية¹.

لهذا تم وضع وجهة نظر الأطفال في مركز انشغالنا من خلال محاولة التطرق الى تصوراتهم حول الفضاء العمومي التي تعكس جملة من العلاقات فيما بينهم بعيداً عن عالم الآباء والكبار، ولكن في نفس الوقت هذه العلاقات هي تعكس تصور الكبار، فما هي تصوراتهم وتمثلاتهم للفضاء العمومي من زاوية تعاملهم مع النفائيات الحضرية، ما هي ممارساتهم اليومية مع هذه النفائيات التي تعكس التنشئة الاجتماعية

¹ - Isabelle Danic, Olivier David, Sandrine Depeau, *Enfants et jeunes dans les espaces du quotidien*, Presses universitaires de Rennes, 2010, p 7-12.

التي تم تلقينها للطفل من عالم الكبار، كيف تكشف علاقات الصغار عن واقع الكبار¹. فماهي علاقة الأطفال بالفضاء العمومي من خلال اللعب مع أقرانهم، فمن خلال الإجابة على هذا السؤال سوف نحاول تحليل تمثلات الأطفال حول الفضاء العمومي، أو بمعنى آخر كيف يتصرفون في الفضاء العمومي أو كيف "يعيشون" في المدينة، هذه هي أهم الانشغالات لهذه الرسالة التي تسمح بالكشف عن عالم الصغار والكبار في بناء مستقبل وهوية المدينة الجزائرية.

من هنا تطرقنا في هذا الفصل أولاً إلى الفضاء العمومي في تمثلات وتصورات الأطفال من زاوية النفائيات بحيث يبقى هذا الفضاء يساهم في تنشئة الطفل ويعكس في نفس الوقت التنشئة التي يتلقاها الطفل من مختلف مؤسسات المجتمع خاصة الأسرة والمدرسة، فهو فضاء للاختلاط مع أقرانهم للتعبير بكل حرية عن أفكارهم وتصوراتهم خاصة من خلال اللعب.

كما جاء في هذا الفصل، إلقاء الضوء عن تصورات وتمثلات المجتمع لفضاءه العمومي من زاوية النفائيات، لكن من خلال الغوص في عالم الصغار، من خلال ما يتم تلقينه للطفل عبر مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية وعلى رأسها كل من الأسرة والمدرسة، مما يعكس حقيقة الواقع الجزائري لهذا تساءلنا إلى أي حد يمكن لعالم الصغار أن يكشف عن واقع الكبار.

¹ - Clément Rivière, « *Les enfants, révélateurs de nos rapports aux espaces publics* », 2012, *Revue métropolitiques*, mis en ligne le 18 juin 2012, www.metropolitiques.eu.

1- كيف يتصور و يصنع الطفل الفضاء العمومي من زاوية النفائيات:

ارتبط نشوء الفضاء العمومي بميلاد الدولة الحديثة رغم امتداد جذوره الى الحضارة الاغريقية واليونانية في الفصل بين المجال الخاص والعمومي للأفراد¹، لينتهي الى هذا الفصل بظهور مجتمع وسطي بينهما باستعارة التعبير الهابرماسي، بمعنى الدائرة المتوسطة بين المجتمع والدولة، هذا ما سماه هابرماس بالفضاء العمومي منذ سنة 1960، أي الساحة التي متاح ولوجها لكل المواطنين بغرض صياغة رأي عام ومناقشة قضايا المصلحة العامة المشتركة في تدبير الشأن العام.

فيبقى الفضاء العمومي هو المجال لتجسيد مجموعة من التصورات التي تنتج عن ثقافة حضرية معينة مبنية على الاتصال، فهو فضاء يجمع بين الأفراد أين يحتكون مع بعضهم البعض فيتم بذلك تكوينهم داخل هذا الفضاء ليصبحوا مواطنين واعين بالمصلحة العامة²، وهو كذلك الفضاء الذي يسمح للأفراد بالاتصال وخلق علاقات جديدة مبنية على رابط اجتماعي جديد يختلف عن الرابط الاجتماعي التقليدي المبني على رابط الدم والقرابة فهذا الرابط الجديد هو مبني على أساس المصلحة العامة³.

فالتنظيم الذي توصل إليه الأفراد هو ناتج عن التعاقد الواعي فهم يكتسبون تجربة تؤدي بهم إلى أن يصبحوا قادرين على تقرير الكيفية والطريقة التي يرونها مفيدة ومجدية لمصلحتهم العامة، وذلك بطريقة إرادية وحرّة فيبقى الفضاء العمومي هو الذي يمكّن الفرد ليدافع عن مصالحه المشتركة لأنه يتكون ويتحرّر بداخل هذا الفضاء وبالتالي يصنع ما نسميه بمفهوم المواطنة⁴، التي تعتبر مصدر الرابط الاجتماعي الجديد حيث يعتبر هذا الأخير رابط مصلحي قائم على تحقيق المصلحة العامة للأفراد أي المحافظة على مكانتهم الاجتماعية التي اكتسبوها عن طريق علاقات اقتصادية وليس

¹ - جاء هذا بالتفصيل في الفصل الثاني.

² - Thierry Paquot , *L'espace public* , op cit.

³ Jean Duvignaud, *La solidarité, Lien de sang, Lien de raison*, Paris, Fayard, 1986.

⁴ -Ernest Renan, *Qu'est-ce qu'une nation?* Paris, (1882), Ed Mille et une nuits, 1997, p 10.

عن طريق روابط دموية أو عشائرية أو حتى دينية¹، ويتم ذلك من خلال صنع الإنسان المدني داخل هذا الفضاء العمومي الذي يسمح له بالدفاع عن مكانته ومصالحه عن طريق تكوين نقابات وجمعيات وذلك من خلال الاتصال والتواصل أي حرية التعبير²، كما يمكن اعتبار الفضاء كمنتوج اجتماعي من صنع الإنسان ولكنه في نفس الوقت يؤثر على هذا الإنسان الذي يغيره حيث يقول دوركايم "الفضاء هو عامل من العوامل التي تؤثر في الإنسان وليس فقط القاعدة التي يعيش عليها"³.

ونظرا لما يطرحه التفكير في الفضاء العمومي بالجزائر من خلال خصوصياته الأنثروبولوجية ومميزاته السوسيو- تاريخية، السياسية، الثقافة... التي طبعت وشكلته سواء في مختلف الفترات الاستعمارية أو في ظل الصعوبات التي ميزته بعد الاستقلال وفي ظل واقعه الراهن⁴، أصبح النقاش ملحا أكثر مما مضى حول مسألة الفضاء العمومي بكل أبعاده.

فارتأينا الكشف عن مستقبله من خلال الكشف عن تمثلات وتصورات هذا المجتمع للفضاء العمومي عبر مدينة عين تموشنت نموذجًا، وكما أسلفنا الذكر هي مدينة تقع في الغرب الجزائري تعاقبت عليها عدة حضارات، كما تتوسط ثلاث مدن كبرى وهي وهران، تلمسان، سيدي بلعباس مما يضيف عليها خصوصية تاريخية وموقع جغرافي متميز... وذلك من خلال الكشف عن تمثلات وتصورات الأطفال التي تمثل في نظرنا الغطاء الذي سوف يسمح بالكشف عن حقيقة العلاقات الموجودة بين الأفراد ودولتهم من زاوية الفضاء العمومي، حيث تشكل تصورات الأطفال انعكاس حقيقي ومرآة كاشفة عن واقع الكبار نسبيًا، الذي ابتعد واغترب عن فضاءه العمومي في أغلب المدن الجزائرية، حيث انطلقنا من فرضية أن ما لقن للأطفال من خلال التربية التي حصلوا عليها داخل الفضاء العائلي والمدرسي ومختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية يبقى يكشف عن علاقة الجزائري بالفضاء العمومي.

¹ - Pierre Bouvier, *Le lien Social*, op cit, p 25.

² - Max Weber, *La ville*, op cit, p 111.

³ - Emile Durkheim, *Les formes élémentaires de la vie religieuse*, op cit, p .

⁴ - هذا ما تم التطرق له بالتفصيل في (الفصل الثالث).

هذا الفضاء الذي عبر عن ضعف العلاقات بين السكان والدولة خاصة من زاوية إنعدام ثقة السكان في قرارات الدولة، لهذا ابتعد الأفراد عن الفضاء العمومي كونه مجال حكرًا للدولة وليس مجال للتواصل بينهم، حسب تصوراتهم، أين يستطيع الفرد التعبير عن رأيه بكل حرية والمطالبة بحقوقه من خلال هذا الفضاء العمومي¹، فهذا الإغتراب عن الفضاء العمومي هو الذي يفسر تفاقم ظاهرة النفائيات في الشوارع على غرار عدّة ظواهر أخرى مثل عدم المحافظة على الأملاك العمومية قلة المشاركة السياسية، الحرق، الانتحار... الخ وهذا ما يفسّر كذلك عدم الاهتمام بالفضاء العمومي من طرف السكان وإلقاء مسؤولية نظافته على الدولة لوحدها.

ونظرًا لما يفتقده الفضاء العمومي في الجزائر من سلوكيات تؤدي إلى حمايته ونظافته، تساءلنا عن واقعه عند عالم الصغار علما أن تصورهم يتشكل على ضوء تصورات الكبار، لهذا ارتأينا البحث عن تصورات الأطفال بغرض الكشف عن النظرة المستقبلية للمجتمع باعتبار الطفل هو رهان الغد، فتبقى الطفولة هي المرحلة التي تبدأ بعد سن الثانية أي بعد مرحلة الرضاعة وتستمر حتى سنة الثانية عشر تقريبا، أو أنها المرحلة التي يمر بها الإنسان منذ الولادة وتنتهي مع بداية مرحلة الشباب وقبل بلوغ سن الخامسة عشرة²، كما يرى علماء النفس الطفولة بأنها الفترة ما بين قبل الميلاد وسن البلوغ فتتقسم هذه الفترة إلى الطفولة المبكرة بين نهاية الرضاعة من الخامسة والسادسة والطفولة المتأخرة حتى سنة البلوغ في الثانية عشر عاما³.

في هذا السياق، ارتأينا لفحص هذه التساؤلات أن نجري بحث ميداني حول واقع الفضاء العمومي بالمدينة الجزائرية، من خلال مقارنة التربية البيئية بالمدارس الابتدائية الجزائرية، فتمثل هذا البحث الميداني من خلال توزيع استمارة (230) على أطفال المدارس الابتدائية⁴ - مدارس عين تموشنت نمونجا - من خلال أربعة مدارس

¹ -Jürgen Habermas, *Espace public*, op cit, p 203.

² -عصام توفيق قمر وآخرون، الرعاية الاجتماعية للأسرة والطفولة، المكتبة العصرية، مصر، ط1، 2009، ص209.

³ -علياء شكري وآخرون، علم اجتماع العائلة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2011، ص157.

⁴ - تمثل هذا البحث الميداني في استعمال التقنية الكمية (الاستمارة) لكننا في نهاية المطاف نفضنا إلى أهمية المقابلة خاصة مع الأطفال حول موضوع رمي النفائيات لكن كان الوضع قد تأخر، ويعود ذلك لادراكنا لصعوبة إنجاز المقابلة

ابتدائية¹، وزعت هذه الاستمارة على أقسام السنة الخامسة ابتدائي، بغرض الكشف عن الطريقة التي يبني ويتهيكل بها الفضاء العمومي في المخيال الاجتماعي للأطفال الذي لا يجسد في حقيقة الأمر إلا انعكاس للواقع الجزائري من خلال التصورات والممارسات الاجتماعية في الفضاء العمومي وطرق استعماله وامتلاكه من طرف المجتمع ككل.

لهذا شكلت نظرة الأطفال وتصورهم للفضاء العمومي جوهر انشغالنا لأن الإجابة عن ذلك سوف يكشف لنا عن علاقات الجزائري بفضاءه العمومي، حسب تصورات الأطفال، وهذا ما يتجلى لنا من خلال معطيات البحث، التي تم رصدها عن طريق سؤال مفتوح طرح على الأطفال المستجوبين بالشكل التالي: "من المسؤول عن الشارع؟" محاولين الوصول إلى إدراكات وتصورات الأطفال للفضاء العمومي، في بعده المادي الفيزيقي أولاً، لهذا جاء استعمال كلمة الشارع لتبسيط المفهوم لدى الأطفال ورصد تصوراتهم في المقاربة الجغرافية مما يسمح لنا بالولوج إلى ما أبعد وأعد من ذلك أي التصورات الفلسفية التي تبقى هي الأهم.

ويبقى التساؤل حول المعاني والدلالات التي يحملها الطفل بداخله حول تصوراتهم للفضاء العمومي تشكل حلقة مفصلية في فهم العلاقة بين المجتمع والفضاء العمومي من نظرة الأطفال التي لا تمثل سوى تصورات الكبار، هذه التصورات التي تصنع وتتهيكل على ضوء مؤسسات التنشئة الاجتماعية خاصة الأسرة والمدرسة في مرحلة الطفولة².

كما يبقى النظر إلى الفضاء العمومي على ضوء تصورات الصغار يكشف عن مدى مسؤولية الجميع له 27.8% حيث يقول أحد الأطفال "كلنا مسؤولين عن الشارع لأنه مكان لنا جميعاً" وتقول أخرى "كل واحد مسؤول حتى أبي ونحن مسؤولين..."، لكن مقابل ذلك هناك من الأطفال من يحمل مسؤوليته إلى عالم الكبار من خلال التأكيد

مع أطفال ذو المستوى الابتدائي لهذا ربما لا شعوريا توجهنا مباشرة إلى الاستمارة، لهذا يبقى الباحث دائما يتعلم من أخطائه.

¹ - مدرسة الصوفي مزوار وسط المدينة، مدرسة نصر الدين ديني وسط المدينة، مدرسة شريفي محمد حي الزيتون، مدرسة مريني محمد حي العقيد عثمان مدينة الجديدة.

² - مصطفى جدية، التنشئة الاجتماعية والهوية (دراسة نفسية اجتماعية للطفل القروي المتمدرس)، ترجمة محمد بن الشيخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1996، ص 67.

أولا على مدى مسؤولية السكان 22.6% اضافة الى مسؤولية الدولة 10% وعمال النظافة والبلدية 16% [الجدول رقم:56 أنظر الملاحق]، فاذا تم الجمع بين النسبتين تفوق بذلك مسؤولية الدولة عن مسؤولية السكان وهذا ما عبر عليه تماما الكبار من خلال عدم الاهتمام والمبالاة بالفضاء العمومي لاعتباره من مسؤوليات الدولة فقط وليس فضاء يتقاسمه المواطنين فيما بينهم لخدمة المصلحة العامة وتسيير وتدبير الشأن العام، فيبقى الفضاء العمومي لا يهم المجتمع لأنه من صلاحيات الدولة فقط، حسب تصورهم، فهل هذا يعني أن الجزائري أدار ظهره إلى كل ما له صلة بالشأن العام؟ وهنا يغيب دور المجتمع عنه، وكأنه يؤدي بنا إلى التفكير في اتجاهات أخرى، لهذا يمكن القول أن السلوكيات تتشكل على ضوء التصورات وهذه الأخيرة هي التي تملئ السلوكيات الفردية والجماعية للأفراد داخل الفضاء العمومي في المدن الجزائرية¹.

ويبقى كذلك من بين إجابات الأطفال على السؤال المفتوح " من المسؤول عن الشارع؟" أنه لا يوجد مسؤول عن هذا الفضاء 10.9% حيث يصرح معظم أطفال العينة بعدم مسؤولية أي أحد عن الشارع، اضافة الى من يقر بعدم معرفته الى من تعود هذه المسؤولية 8.3% [الجدول رقم:56 أنظر الملاحق] حيث سجلنا الكثير من الصعوبة لفهم هذا السؤال لدى الأطفال والاجابة عليه، وفي هذا الصدد تقول طفلة مستجوبة " لم أفكر أبدا من المسؤول عن الشارع" وتقول أخرى " لم يكلمني أي أحد عن مسؤولية الشارع لهذا لا أعرف الاجابة" كما تساءل آخرون عن امكانية عدم الاجابة عن السؤال، أو امكانية التصريح بعدم فهم السؤال، لهذا تم إعادة صياغته أكثر من مرة في مرحلة تجريب الاستمارة، كل هذه الصعوبات تبقى في نظرنا تدل على عدم اهتمام المجتمع بالفضاء العمومي لهذا لم تهتم الاسرة ولا حتى المدرسة بتقريب هذا المفهوم لدى أولادهم.

مما يعكس حقيقة الواقع الجزائري من خلال الممارسات الاجتماعية في الفضاء العمومي وطرق استعماله وامتلاكه من طرف المجتمع، وهذا ما يعبر لنا بقوة عن

¹ - لشلاش عمارية، الفضاء العمومي حسب مدرسة فرانكفورت، مجلة التدوين، العدد 08، مدرسة الدكتورالية للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، 2016، ص: 156-172.

العلاقة بين الدولة والمجتمع، فما يلاحظ من إهمال وتدهور للفضاءات العامة الحضرية خاصة الشوارع والحدائق، حتى الفضاءات المشتركة والأماكن العامة التي هي في خدمة المواطن مباشرة مثل المستشفى، البلدية، البريد والمواصلات... هي عامة عرضت لأعمال الشغب والتخريب في حالة نشوب أي مظاهرات أو مسيرات، وهي وأماكن لرمي النفايات يوميا...

في هذا سياق، يبقى ضعف الثقافة الحضرية وضعف الاهتمام والانتماء للفضاء العمومي يعمق الفجوة بين المواطن ومواطنته بين المواطن والرغبة في الانخراط والمشاركة في شؤون المدينة، الحي السكني، الحديقة العمومية... هذا ما دفعنا إلى التعمق أكثر في التساؤل حول بنية وميزات التصورات والممارسات للأطفال المبحوثين حول تمثيلات الفضاء العمومي التي يدركها الطفل أولا من خلال الحي السكني.

2- تمثيلات الفضاء العمومي عند الطفل من خلال الحي السكني:

من خلال معطيات البحث الميداني يبقى الطفل يدرك الفضاء العمومي أولاً من خلال تعامله اليومي مع الحي السكني باعتباره أول فضاء خارجي يحتك به الطفل خارج المنزل، لهذا أردنا البحث عن دلالات و تصورات الاطفال للحي السكني، من خلال التساؤل عن ماذا يجد الطفل خارج الفضاءات المؤسساتية للتنشئة الاجتماعية باستثناء الأسرة والمدرسة؟ لهذا تطرقنا أولاً للبحث عن تمثيلات الحي بالنسبة للطفل من خلال التساؤل عن نقائمه في تصوراتهم.

حيث تبقى أماكن اللعب هي أول النقائص في نظرة الأطفال للحي السكني على اختلاف أنواعه التي لم تمثل سوى 10.4% من اهتمامات السكان [الجدول رقم: 57 أنظر الملاحق]، إضافة إلى تعبير الأطفال عن نقص المساحات الخضراء مثل الحدائق والمنتزهات... التي عادت ما يلجئ إليها الطفل بغرض الترفيه عن النفس واللعب فإذا تم الجمع بين هذين المطلبين نجد نسبة 61.3% التي تعبر عن امتلاك الفضاء العمومي لدى الأطفال من خلال اللعب [الجدول رقم: 57 أنظر الملاحق]، فجاءت نظرة الصغار هذه لتعبر أكثر عن انشغالاتها ومتمثلة خصوصاً في توفير أماكن لعب الأطفال، فتبقى العلاقة بين الطفل واللعب علاقة وثيقة جداً، فاللعب هو حب الطفل وملاذه وعالمه وحياته، وأسعد لحظات حياته تلك التي يقضيها خارج البيت في اللعب¹، فتساءلنا كيف يمتلك الطفل محيطه الخارجي أي الشارع عن طريق اللعب؟

فيبقى الطفل يدرك الفضاء العمومي من خلال اللعب لهذا نجده يمتلك الفضاء ويقسمه عن طريق ممارسة مختلف الألعاب، حيث نجد تقسيم هذا الفضاء بين الجنسين عن طريق تقسيم مختلف الألعاب مثلاً كرة القدم هي خاصة بالأولاد لهذا يستحوذ الذكور على الملاعب ومختلف الساحات وحضائر السيارات التي يحولونها عادتاً إلى ملاعب خاصة في حالة غيابها أو نقصها بالحي السكني، بينما تمارس الإناث لعب دور العائلة ما يعرف بالدارجة (العشة) من خلال تقليد أدوار العائلة خاصة في تربية الأبناء

¹ - عيسوى عبد الرحمن، التربية النفسية للطفل والمراهق، ط 1 دار الراتب الجامعية بيروت، 2000، ص 77.

والنظافة والطهي... محولة مختلف الدما إلى أطفال تربيها وعادتا ما يكون ذلك على الأرصفة أو في مساحات قريبة من المنزل، فإن البنات يبقين بالقرب من بيوتهن في أغلب الأحيان وذلك للسماح للأم بالمراقبة المستمرة من خلال النافذة أو الشرفة أو يفضل بقائهن في المنزل نظرا لما يمثل الفضاء العمومي من خطر عليهن مقارنة مع الذكور في نظر الاولياء، حيث تقول طفلة "أمي لا تسمح لي باللعب بعيدا عن البيت"، من هنا يظهر لنا التباين الموجود في التنشئة الاجتماعية بين الجنسين حول التواجد والتملك للفضاء العمومي منذ الصغر، كما نلاحظ أن أنواع الألعاب هي بالدرجة الأولى ألعاب جماعية بحيث يبقى اللعب في الشارع هو قبل كل شيء اللعب مع الآخر مثلا لعبة مربعات الجدول (لعبة الميديا) لعبة الحبل للبنات، أما للذكور نجد لعبة (بابي فوت baby-foot)، كرة القدم، وعلى غرار الألعاب المقسمة بين الجنسين نجد أخرى مختلطة بينهما مثل لعبة الاختباء (الغموضة) لعبة الجري (الحاويقة)... لهذا يمكن التحدث عن تنشئة اجتماعية أفقية للطفل مع أقرانه بالفضاء العمومي عن طريق اللعب خاصة، فهو مكان للتفاعل الاجتماعي عند الطفل¹،

فكثيراً ما كانت شوارع الحي وطرقاته الصغيرة المكان الذي احتضن أغلبية الأطفال والشباب أثناء طفولتهم، هذه الفضاءات التي كثيراً ما اعتبرت من أهم فضاءات التنشئة الاجتماعية فغالبا ما يبقى الشارع المكان الوحيد والشائع عند أطفال الحي لممارسة عملية التنشئة الاجتماعية.

فيبقى الطفل يدرك الفضاء العمومي خاصة في السنوات الأولى له عن طريق اللعب لهذا يبقى رصد مختلف الممارسات في لعب الأطفال من خلال كيفية اللعب، كيف يقسمون الفضاء، كيف يمتلكونه، كيف يتشاجرون حوله... مهمة في رصد تمثلات الفضاء العمومي لدى الأطفال، فيبقى فضاء اللعب كمجال مثالي للتنشئة الاجتماعية للطفل فاللعب حاجة ملازمة لعملية التعلم وهو يلبي مطالب الطفولة في النواحي البدنية

¹ Joseph Isaac, *L'espace public comme lieu de l'action*, In *Les Annales de la recherche urbaine*, N°57-58, 1992. Espaces publics en villes, p: 211-217.

والعقلية والنفسية والاجتماعية¹، ويرى البعض أن الأطفال أثناء لعبهم يتخاطبون ويتبادلون المفاهيم والأفكار مما يجعلهم يتمسكون بالقيم والعادات المتداولة فتنموا بذلك لغتهم وأفكارهم لذا يمكن القول أن اللعب طريق الطفل إلى المعرفة و إدراك العالم الخارجي²، فالملاحظ أن الأطفال يكتشفون العلاقة مع الغير ويشاركون في الألعاب ويحتلون فعليا الفضاء العمومي عن طريق اللعب، بل يبقى تدعيم تملك الفضاء العمومي من خلال إدراك حقيقة تملك الطفل المسبق للفضاء اللعبي وعليه فإن وجود الطفل خارج المنزل يساهم في تنظيم المجال الحضري للحفاظ عليه وتعزيز المشاركة المجتمعية لدعم ثقافة التمدن ومواطنة الايكولوجية من خلال الحفاظ على بيئة سليمة لان مستقبل المدينة من مستقبل الطفل، لهذا تبقى تصورات الحي عند الطفل تعكس تصوراتة عن المدينة وعلاقته مع الفضاء العمومي.

وبتوافق مع نظرة الكبار لنقائص الحي السكني التي تمثلت خاصة في نقص نظافة المحيط وغياب التهئية للحي... جاءت نظرة الصغار لتعبر عن ذلك من خلال نقص أماكن رمي النفائيات 31.7% [الجدول رقم: 57 أنظر الملاحق]، حيث يبقى الطفل الصغير في المنزل هو المكلف عادة برمي أكياس النفائيات لهذا رصد مختلف تصوراتة وتعامله مع الحاويات مهم، وفي هذا الشأن يعبر أحد الأطفال عن ذلك بقوله " لا يوجد *des poubelles* نتاع الصغار وبين حنا نقيسوا الاوساخ، على خاطر تاع الحومة دائما أطوال علينا على هذا نقيسوا برا..." وتقول أخرى "ماعدناش قاع وبين أنقيسوا الاوساخ يخصنا *des poubelles* جداد ونظاف..." بينما تراوحت باقي الاجابات التي تم حصرها في (إجابة أخرى) حول نقص مختلف البنى التحتية للحي السكني التي زادت في تفاقم النفائيات مثل الانارة الطرقات قنوات صرف المياه... لكن ما شد انتباهنا أكثر في هذه الاجابات التي فاقت نسبتها 07% بعض المطالب للأطفال التي تعبر حقيقتنا عن معاناتهم مثلا المطالبة بالأمن حيث تقول أحد البنات "الحي نتاعنا

¹ - Jean Piaget, *La construction du réel chez l'enfant : imitation, jeu et rêve, image et représentation*, Paris, Delachaux et Niestlé, 1937.

² - السيد عبد القادر شريف، التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010، ص 65.

يخص الشرطة باه نلعبوا وما يخونوناش" ويقول طفل آخر "يخصنا الحماية في الحومة...". وكأنها مطالب ترهق الطفل حيث أصبح يبحث عن الطمأنينة والأمن في الشارع نظرا لحوادث اختطاف الاطفال وقتلهم التي كادت ترهقنا يوميا.

وبغرض التعمق أكثر عن وضعية الحي السكني من جانب تهيئته ونظافته، حيث تشكل المواطنة الإيكولوجية جوهر اهتمامنا بما أنها سلوك مكتسب يتعلمه الطفل نتيجة للتربية التي ينشأ عليها، حيث يؤكد دوركايم على دور التربية لكي تؤهل الفرد للاندماج الاجتماعي ويرد الدور الفعّال في ذلك إلى الأخلاق حيث يقول: "علينا أن نضع أخلاقا لأنفسنا" فالتحلي بالأخلاق والقيم هي التي تؤدي إلى التماسك الاجتماعي¹، فما هي حالة النظافة بالأحياء السكنية من خلال نظرة الاطفال؟ علما أن الطفل يدرك الفضاء العمومي من الحي السكني أولا فهو المجال الخارجي الذي يقضي به الطفل معظم أوقاته خاصة مع أقرانه.

الجدول رقم (09) يشير إلى رأي الأطفال حول نظافة الحي السكني و متغير الجنس:

النسبة %	العدد	ذكر		أنثى		رأي الأطفال حول نظافة الحي السكني
30.4%	70	34.9%	37	26.6%	33	نعم
69.6%	160	65.1%	69	73.4%	91	لا
100%	230	106		124		المجموع

جاءت معطيات البحث لتؤكد عدم نظافة الحي السكني عند كل من الذكور (65.1%) والانات (73.4%)، مع تسجيل تفاوت بين الجنسين، حيث تؤكد الاناث على عدم نظافة الحي أكثر من الذكور، وربما يعود ذلك الى اختلاف تمثلات النظافة عند كل من الذكور والانات بما أننا نجد كل من الاسرة ومختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية تلقي بعائق النظافة على الاناث أكثر خاصة في الفضاء الداخلي للمنزل، فكيف للطفل أن يدرك قيم الثقافة البيئية بهذا الفضاء الذي غابت به أدنى

¹ -Emile Durkheim, *De la division du travail social*, op cit, p 87.

درجات النظافة، لهذا تساءلنا عن أهم التفسير التي يقدمها الطفل هو بنفسه أمام عدم نظافة الحي السكني؟

حيث يؤكد الاطفال على عدم نظافة الحي من خلال كثرة وانتشار النفائيات مما يتسبب في نشر الكلاب الضالة والحشرات والناموس... حيث يقول أحد الأطفال " الحي غير نظيف لأن الجيران يرمون النفائيات في الحي كل يوم" وتقول أخرى "من يرمي النفائيات غير مسؤول ويجب معاقبتهم"، من هنا يفسر الاطفال عدم نظافة الحي بالدرجة الأولى الى نقص الاهتمام من طرف السكان 28.7% وفي المرتبة الثانية الى نقص أماكن رمي النفائيات/ نقص تهئية الحي 21.8% [الجدول رقم: 58 أنظر الملاحق]، بمعنى انعدام شروط النظافة من امكانيات مادية مثل توفير العمال والحاويات... وامكانيات معنوية مثل تنظيم حملات تحسيسية باشارك الاطفال، مسابقات ميدانية مثلا أحسن حي في المدينة... حيث تقول طفلة " نرمو النفائيات في الطريق لعدم وجود مزبلة" كما يرجع الاطفال حالة الحي البيئية الى دور السلطات المحلية وعلى رأسها البلدية من خلال تفسيرهم لعدم نظافة الحي من خلال التقصير والاهمال من طرف عمال النظافة 18% [الجدول رقم: 58 أنظر الملاحق] حيث يدرك الطفل دور البلدية في تسيير النفائيات عن طريق ما يلاحظونه يوميا من تصرفات عمال النظافة أثناء دورات الجمع أو التنظيف وفي هذا الصدد يقول الطفل محمد " حتى الزبالين ما ينقوش نيشان"، فتبقى تصورات وتمثلات الأطفال تتشكل على ضوء تصورات وتمثلات الكبار، لهذا تتشابه الاجابات وكأن الكبار هم من يتحدثون بلسان الصغار، لهذا نجد تقريبا نفس التفسير حول عدم نظافة الحي عند الكبار والصغار.

فالنظافة تعتبر من السلوكيات التي يجب أن يتم التأكيد عليها للوصول إلى الرقي الاجتماعي، فعندما يكون المجتمع نظيفاً يعني أن نعيش في بيئة نظيفة¹ وهذا ما يرتسم من خلال مدينة نظيفة عبر مختلف شوارعها ومرافقها العمومية وهذا يدل أيضا أننا

¹ - طارق أسامة صالح، الصحة والبيئة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2006، ص 06.

نهتم بنظافة المحيط الخارجي، ولكن يجب أن نسعى إلى تعزيز هذا الاهتمام ومن هنا يبرز دور المؤسسات المختصة في هذا المجال للتركيز على أهمية التربية في تطوير السلوكيات والمواقف التي تضمن النظافة، والتي قد نعتبرها مجرد سلوك بسيط ولكنه بالأساس هو سلوك إذا ما اتبعه كل فرد من أفراد المجتمع بصفة شخصية أو عامة، فإنه يساهم في تحقيق النظافة ومن هنا تقع مسؤولية هامة على الأفراد، فنظافتنا هي من نظافة المجتمع، أي هي التي تضمن النظافة الكاملة للمدينة والمجتمع، كل هذا فتح لنا آفاق للتساؤل حول من يكلم الأطفال عن النظافة بالشارع، من هو المسؤول عن نظافة الشارع؟ هل يساهم الطفل في نظافة الشارع؟

ففي هذا الشأن عبرت أكثر من نصف العينة أن الأسرة والمدرسة هما من يكلم الأطفال عن النظافة في الشارع، وهذا تأكيد على أهميتهما في عملية التنشئة الاجتماعية وفي هذا المنوال يؤكد علماء الانثروبولوجيا منهجيا على أن التنشئة الاجتماعية هي عملية امتصاص تلقائية من الطفل لثقافة المجتمع المحيط به، فالطفل يكتسب ثقافة المجتمع من خلال المواقف الاجتماعية المختلفة التي يتعرض لها في طفولته الأولى وهذه الأساليب تختلف من مجتمع إلى آخر باختلاف الثقافة السائدة¹ فثقافة المجتمع هي التي تحدد أساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة في كل مجتمع والأسرة هي المسؤولة عن توصيل هذه الثقافة وهي التي تغرس قيم المجتمع وديانته وعاداته وتقاليده ونظمه في نفس الطفل².

فالطفل يكتسب ثقافة المجتمع بشكل تلقائي من خلال توجيهات الوالدين والأفراد البالغين المحيطين به، ومن خلال ملاحظة سلوكهم وتقليده لهم ومن خلال أساليب الثواب والعقاب التي يتعرض لها الفرد في مرحلة الطفولة³.

ولهذا فقد اهتم علماء الانثروبولوجيا بدراسة التنشئة الاجتماعية باعتبارها محورا أساسيا من محاور تأثير الثقافة على السلوك الاجتماعي والشخصية الإنسانية،

¹ - أحمد رشوان، التربية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2002، ص 209.

² - علي صالح جوهر وآخرون، تنشئة الطفل العربي، مصر، 2010، ص 11.

³ - محمد أحمد حميد، الثقافة البيئية مطلب حضاري للأسرة، سلسلة الرضا للمعلومات، دار الرضا دمشق، ط1، 2003، ص 22.

ليأتي دور المدرسة في مرحلة لاحقة من حياة الطفل ولكن لا تقل أهميتها عن الأسرة في عملية التلقين.

لكن إذا تم المقارنة بينهما نجد المدرسة 19.1% تحتل الصدارة وتتفوق على الأسرة 12.6% [الجدول رقم: 59 أنظر الملاحق]، حيث يبقى للأسرة دورها في اكتساب الطفل الثقافة التي تساعده على التأمل مع البيئة المحيطة سواء كانت بيئة طبيعية أو مشيدة، ومحتوى تلك الثقافة يتضمن القيم والمبادئ والمعايير السلوكية التي تحدد اتجاهاته في تعاملاته السلوكية مع الوسط المحيط، كما يقع العبء الأكبر على المدرسة وغرسها في نفوس النشء وتتكامل وسائط التنشئة في إثارتها فالثقافة البيئية تتضمن الإجراءات الوقائية التي تؤدي إلى الحماية والحفاظ على البيئة، من خلال تظافر جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية سواء النظامية أو غيرها، لهذا يشير الطفل الى دور كل من المسجد والجمعيات والنوادي من خلال الاجابات التي تم حصرها في "إجابة أخرى" بنسبة 8.3% [نفس الجدول] عن أهميتهما في تلقين قيم الثقافة البيئية خارج المنزل، نسجل هذه الأهمية أمام تراجع وغياب دور الجيران 3.5% [نفس الجدول] كأن الطفل أصبح يتوجه أكثر الى بناء علاقات جديدة مع الشارع من خلال مؤسسات جديدة مثل الجمعيات والنوادي وعالم الافتراض (وسائل التواصل الاجتماعي) على حساب تراجع المؤسسات التقليدية مثل الأسرة والجيران حيث تخلى الفرد عن انتماءاته وروابطه السابقة¹، لهذا نؤكد مرة أخرى على فرضية بحثنا التي ترى في المجتمع الجزائري الحالي الذي لا يزال في مرحلة صنع وتأسيس لثقافة حضرية جديدة، أي بزوغ وتشكل ثقافة جديدة لنمط الحياة الحضرية من خلال النظرة المستقبلية للمجتمع أي تصورات وتمثلات الأطفال.

ومن خلال ما سبق ورغبة منا في التعرف أكثر وأحسن على تصورات وممارسات الأطفال الخاصة بالفضاء العمومي من زاوية النفائيات، حاولنا التطرق وتساؤل عن مسؤولية نظافة الشارع حسب تصورات الاطفال، فهي فرضة أخرى أكد

¹ - Max Weber, *La ville*, op cit, p 45 .

عبرها الطفل التيموشنتي - أطفال مدينة عين تموشنت نموذجاً- عن المسؤولية الجماعية للنظافة 34.8% [الجدول رقم:60 أنظر الملاحق]، حيث تصرح الطفلة المستجوبة في هذا الشأن أن " البيئة النظيفة هي مسؤولية الجميع " ومن خلال الاجابة على السؤال المفتوح الذي طرح بالشكل التالي على أطفال مدارس عين تموشنت: " من المسؤول عن النظافة الشارع؟ حسب رأيك"، برزت هذه المسؤولية الجماعية التي لا يستثني الطفل نفسه منها من خلال التأكيد على مسؤولية الطفل بنسبة 7.8% حيث يقول أحد الأطفال " أنا أرفع شعار لا أرمي الأوساخ " .

هذا ما وضحته معطيات البحث الميداني التي تؤكد كذلك على دور كل من عمال النظافة 29.6% التي تمثل دور السلطات المحلية في تصور الاطفال ودور السكان 27.8% [الجدول رقم:60 أنظر الملاحق]، وذلك بنسب متقاربة بينهما نظراً لتكامل الادوار فيما بينهم للحد من رمي النفائيات في الفضاء العمومي، فداوما يدور الحديث عند الطفل حول دور كل من الاسرة والمدرسة والبلدية والمسجد والجمعيات في الحد من النفائيات، هذا ما يدل على دور التنشئة الاجتماعية في ترسيخ قيم المواطنة والثقافة البيئية لدى الطفل والمواطن.

لهذا يصب اهتمامنا على حقيقة الواقع الاجتماعي من زاوية تعامل الطفل مع النفائيات داخل الفضاء العمومي بدءاً من الحي السكني والقسم في المدرسة... فجاء طرح السؤال التالي على عينة الاطفال المبحوثة " هل ساهمت في تنظيف الحي الذي تسكن فيه؟"، وعلى ضوء متغير الجنس تبقى مساهمة الأطفال في تنظيف الحي أكثر تميزاً عند الاناث مقابل الذكور ما يعكس تلقين النظافة للبنات أكثر من الولد داخل الفضاء الخاص (السكني) وكامتداد لهذا السلوك تتميز البنات عن الولد في طريقة تعاملها مع النظافة خارج البيت (الفضاء العمومي)، لهذا نجدها أكثر اقبالا ورغبة في تنظيف الحي من الولد خاصة في مرحلة الطفولة لتبدو أكثر تحفظاً بعد الزواج حيث تقل مشاركتها في تنظيف الحي نظراً لفرض سيطرة الرجل عليها، فمن بين أسباب عدم رغبة المرأة للمشاركة في حملات التنظيف بالفضاء العمومي من خلال البحث الذي أجري مع فئة

الكبار، لكون المجتمع لا يسمح لها بذلك¹، حيث تصرّح أحد المبحوثات: "أنا متزوجة وثقافة المجتمع لا تسمح لي بالمشاركة في نظافة الشوارع والفضاءات العمومية...".

فتبقى الفضاءات العمومية حكراً على الذكور حتى في عملية المشاركة لتنظيفها أو الانخراط في جمعية للمحافظة عليها، فتبقى المرأة في صراع للتواجد داخل هذا الفضاء عبر مختلف الفترات الزمنية، إذ وجدت صعوبة لفرض نفسها داخل الفضاءات العمومية جنب لجنب مع الرجل، ويبقى خروج المرأة للعمل أو الدراسة بهدف مساعدة العائلة مادياً من أهم العوامل الذي سمح لها باكتساب نوع من الحرية والتحرر داخل هذا الفضاء، فهي دائماً في محاولة البحث عن إستراتيجيات تمكّنها من التواجد بداخله، مثلاً ظاهرة الحجاب أي ارتداء المرأة لمختلف أنواع الحجاب ما هي إلا إستراتيجية لفرض نفسها داخل هذا الفضاء الذكوري².

وفي هذا المنوال، تبقى هذه السلوكيات البسيطة للطفل في المساهمة لتنظيف الحي، هي التي تجعل النظافة سلوكاً يومياً، والسلوك اليومي هو عادة متبعة يتم تطبيقها في بيئة الحي، الشارع والأماكن العامة وفي جميع مرافق الحياة، فتبقى مشاركة الفرد في جمع النفائيات داخل الفضاءات العمومية هي سلوك بسيط يعبر عن مدى فعالية قيم المواطنة بالفضاء العمومي، لهذا تساؤلنا مع من يمارس الطفل هذا السلوك؟

لنجد أكثر من نصف عينة الأطفال الذين شاركوا في تنظيف الحي 58.7% [الجدول رقم: 62 أنظر الملاحق]، يقومون بذلك مع أصدقاء الحي أي مع أقرانهم 43.7% [الجدول رقم: 63 أنظر الملاحق]، هذه النسبة التي تمثل تقريبا ضعف الأطفال الذين شاركوا في تنظيف الحي مع أسرهم 23% أي وجود نوع من هشاشة الرابط داخل الأسرة، إضافة الى المساهمة مع جيران الحي 29.6% فهم يعتبرون كذلك من بين أصدقاء الحي، فتبقى تعكس هذه المعطيات الميدانية نوع من الابتعاد عن الأسرة والجيران في ظل بناء الطفل لعلاقات أخرى تختلف عن الرابط التقليدي، علاقات

¹ - حسب ما جاء في نتائج البحث الميداني أنظر تفاصيل أكثر في (الفصل الخامس).

² - Mohamed Kerrou, *Hijâb, Nouveaux voiles et espaces publics*, op cit.

أخرى مع الاصدقاء تتماشى مع الفضاء العمومي، وحتى المساهمة في تنظيف الحي مع كل من الاسرة والجيران هي ممارسات خارج البيت أي مبنية على أسس أخرى غير الروابط العائلية والعشائرية، فاذا تم الجمع بين الأصدقاء والجيران وعضو آخر الذي تمثل في الجمعيات ولجان الحي نجد 81% مقابل 23% فقط للأسرة، لنلاحظ انخفاض في العلاقات العائلية وحتى الجوارية مقابل ظهور علاقات جديدة من نوع آخر مبنية على الصداقة أو المصلحة المشتركة بين الأصدقاء. [الجدول رقم: 63 أنظر الملاحق]

وعلى ضوء متغير الجنس نجد أن الاناث يفضلن تنظيف الحي مع الأسرة والجيران على حساب صديقاتهن، أما الذكور فهم يميلون أكثر الى أقرانهم لتنظيف الحي 53.4% [الجدول رقم: 63 أنظر الملاحق]، هذا ما يفسر التباين بين الجنسين في عملية التنشئة الاجتماعية لإدراك الفضاء العمومي، حيث يبقى منذ الصغر الذكر هو الذي يستحوذ على الفضاء العمومي بينما تمتلك البنت الفضاء الداخلي أكثر، وعموما يبقى الطفل يتكون ويكتسب مواظنته ليس داخل الاسرة فقط بل أكثر في الخارج في الشارع وخصوصا مع أقرانه أي مع الاخر الذي يتشابه معه في المكانة والأفكار وتصور... ليتكون الطفل ويتشكل ضمنها ويصبح عضو في المجتمع بمعنى مواطن الغد.

فربما هذا دليل على وجود تغير في الرابط الاجتماعي خارج المجال العائلي الذي يمكن تعريفه¹ على أنه تلك العلاقة التي تتأسس مع الأفراد الذين يتقاسمون فضاء اجتماعي محدد أي المكان الجغرافي الذي يعيش فيه الفرد مع جماعة معينة، كما تدل هذه النسب على كون المجتمع الجزائري في مرحلة البحث عن قيم جديدة وروابط جديدة مبنية على المصلحة المشتركة والمكانة الاجتماعية المتشابهة، فربما المجتمع الجزائري هو في مرحلة صَنع وتأسيس لثقافة جديدة من نوع آخر، أي في طور البزوغ والنضوج بثقافة حضرية محلية خاصة به « une urbanité en émergence »².

¹ - Pierre Bouvier, *Le Lien Social*, op cit.

² - Abdelkader Lakjaa, *L'abiter identitaire, Eléments pour une problématique d'une urbanité en émergence*, op cit.

لهذا نجد أن التصورات التي يكتسبها الطفل هي التي تملي عليه سلوكياته اليومية وهذه الأخيرة هي التي تكشف لنا حقيقة التصورات لدى المجتمع الجزائري في علاقته بالفضاء العمومي، لهذا نعتقد أن ممارسات الأطفال ما هي إلا ترجمة صادقة لواقع الكبار، من هنا حاولنا التأكد حول نوعية النتائج التي تحصلنا عليها في البحث الميداني على ضوء ممارسات الأطفال التي تكشف عن ما تلقته من مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية؟

3- علاقات الصغار تكشف عن تصورات الكبار للفضاء العمومي:

تبقى التصورات تلك الظواهر المعقدة، وهي فعّالة في الحياة بصورة مستمرة ودائمة حيث يعرفها (J.C. Abric) بأنها مجموعة منظمة من الآراء والمعتقدات، المعلومات والمعارف...¹ فهي "المنتوج و السيرورة في آن واحد للعملية العقلية التي يعيد من خلالها الفرد أو الجماعة بناء الواقع الذي يواجهه وينسب له دلالات ومعاني...² وهناك من يقول أن إيميل دوركايم هو أول من وظف مفهوم التمثلات سنة (1898) في السوسولوجيا حيث يعرفها كما يلي هي تصورات اجتماعية تتأسس على شكل قيم ومعايير للسلوك والتذوق والقول، إنها تتغير بتغيير الحياة الاجتماعية، إنها تتشكل انطلاقاً من الأوضاع والمواقف والميولات الثقافية والتي تحكم رؤية المجتمع إلى العالم، كما تحكم أنماط تفكيره وأسلوب عيشه والمعايير المعتمدة فيه حسب الأولويات.

فالتمثلات والتصورات الاجتماعية هي التي تملي على الأفراد سلوكياتهم داخل فضاءهم العمومي، فهي في تغير مستمر يكتسبها الفرد من خلال تجاربه اليومية حيث يتمسك ببعضها ويتخلى عن بعضها، لأن المجتمع في حركية دائمة من خلال تغيير مواقفه واتجاهاته حول فضاءه³.

¹ -Jean-Claude Abric, *Méthodes d'étude des représentations sociales*, Edition érès, 2003, p 26.

² - Jean-Claude Abric et all, *Pratiques sociales et représentations*, Paris, PUF, 1997, p11.

³ -Jean-Marie Seca, *les représentations sociales*, Armand Colin, Paris 2002.

وهي عملية تنظيم المعارف والأفكار وترتيبها وتحليلها حتى تجعل الفرد قادراً على تفسير الظواهر المحيطة، فهو بذلك إدراك فكري للواقع¹، كما يعتبر التصور ليس مجرد صورة أو إدراك للموضوع المتصور وإنما هو واقع جديد يكونه الفرد حول الموضوع من خلال نشاطات العقل، أما (Serge Moscovici) فيرى أن "التصورات الاجتماعية عبارة عن أنظمة اجتماعية معرفية والتي لها منطق ولغة خاصة بها، وهي خلفية نظرية موجهة لفهم الواقع وترتيبه والتواصل من خلاله في الحياة اليومية كما أنها تقوم بدور المرشد والموجه للفعل"² أي أن التصور الاجتماعي يعمل على توجيه السلوك والتصرفات وتحديد المقبول والمرفوض حسب الثقافة السائدة داخل الجماعة الاجتماعية المنتجة لها³.

كما نشر (بياجيه Piaget) سنة 1937 كتاباً تحت عنوان "*La construction du réel chez l'enfant : imitation, jeu et rêve, image et representation*" أوضح فيه أن القدرة على التصور تبدأ بعملية التقليد وتنتهي باستعمال الصور الذهنية، وأنه بقدر ما يكون المخزون الذهني أو التصور ثرياً بقدر ما يسمح ذلك بممارسة عملية البناء المعرفي بشكل أفضل في حدود الأطر الذهنية⁴.

فهذه التصورات هي التي تتحكم وتهيكّل الممارسات اليومية للمجتمع، لهذا غالباً ما يحدد الفرد مواقفه وتصوراته حسب العادات والتمثلات التي يتلقاها داخل مجتمعه بداية من الأسرة التي تمثل الجماعة الاجتماعية الأولى للفرد ثم المدرسة كمرحلة ثانية للتنشئة الاجتماعية، إضافة إلى مختلف مؤسسات المجتمع مثل الدين، القانون، الجمعيات، النقابات، وسائل الإعلام...

لهذا يركز العلماء على أهمية دور الأسرة، إلى غاية اعتبار المدرسة التحليلية بزعامة (فرويد Freud) أن الخمس سنوات الأولى تمثل مدار حياته التي سوف يعيشه

¹ - أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ص 69.

² - Jodelet Denise, *les représentations sociales : phénomènes, concepts et théories*, in Moscovici Serge, *psychologie Sociale*, P.U.F, Paris 1997, p 357-378.

³ - Jean-Claude Abric, *L'étude des représentations sociales*, In JODELET, *Les représentations sociales*, Paris, PUF, 1989.

⁴ - Jean Piaget, *La construction du réel chez l'enfant : imitation, jeu et rêve, image et représentation*, op cit.

بسوائها أو شذوذها حيث ذهب فرويد إلى أن حياة الفرد مرهونة بالسنوات الأولى من حياته ولا مفر له من تغييرها، إنما التعديل يكون في الأمور الطفيفة التي تطرأ من حين لآخر في حياته مع نفسه أو مع الجماعة، كما أبرزت النظرية التحليلية أهمية الخبرات الأولى في حياة الطفل بتفاعله مع أفراد الأسرة، بدءًا بالأب فالأخوة ثم المجتمع الخارجي وكيف يؤثر كبت ونسيان الخبرات أو قمعها، وثمة عملها المستمر ونضالها في ما يسمى باللاشعور وبالتالي تأثيرها المباشرة في السلوك.

فيبقى دور الأسرة أساسيًا وذو تأثير كبير في تحملها الدور الأكبر لأنها تتشكل بداخله شخصية الطفل فرديًا واجتماعيًا، ذلك المخلوق البشري الذي يعتمد على غيره كليًا عند ميلاده، فينمو في ظل أسرته في إطار تفاعلي من خلال علاقته بوالديه حيث يعملان على تنشئته وتحديد نمط حياته كفرد اجتماعي بتنمية استعداداته وقدراته ومهاراته وجعله يتوافق في كل مواقف حياته نفسيًا واجتماعيًا، لدى يكتسب الأبناء كثيرًا من سلوكياتهم من خلال تعايشهم اليومي مع عائلاتهم، وبالذات مع أمهاتهم، ويشكلون كثيرًا من مواقفهم من خلال مشاهدتهم اليومية لممارسات الوالدين والإخوة الكبار وغيرهم، وتكاد تكون التربية بالتقليد من أهم وسائل التربية التي يمكن أن تلجأ إليها الأسرة لبناء سلوكيات ومواقف إيجابية عند الأبناء نحو محيطهم الخارجي وتعزيز قيم المحافظة عليه، لدى يعتبر مصطفى بوتقنوش¹ " أن الطفل هو رهان اجتماعي حقيقي للتطور، لأنه صورة المواطن المستقبلي" ¹ ونظرًا لما سبق تصبح الأسرة من أهم مؤسسات المجتمع في تهيئة الأفراد للمحافظة على المحيط الخارجي والفضاء العمومي وحمايته من أشكال التلوث وبناء الاستعداد لديهم لاستيعاب مثل وقيم المواطنة الايكولوجية من خلال غرس روح التطوع والتعاون وغيرهم مما ينعكس ايجابيا على إيقاظ روح مسؤولية المواطنة اتجاه الفضاء العمومي للطفل.

وفي نفس السياق، تشير الأمم المتحدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن للطفولة الحق في رعاية ومساعدة خاصتين، واقتناعا منها بأن الأسرة، باعتبارها الوحدة

¹ - Mostefa Boutefnouchet , *La famille Algérienne : évolution et caractéristique récentes* ,op cit.

الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها وبخاصة الأطفال، ينبغي أن تولى الحماية والمساعدة اللازمين لتتمكن من الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها داخل المجتمع، وإذ تضع في اعتبارها " أن الطفل، بسبب عدم نضجه البدني والعقلي، يحتاج إلى إجراءات وقاية ورعاية خاصة، بما في ذلك حماية قانونية مناسبة، قبل الولادة وبعدها " وذلك ما جاء في إعلان حقوق الطفل.

لهذا أردنا البحث عن التصورات والممارسات التي يكتسبها الطفل من خلال تعامل أسرته مع فضاءها الخارجي من خلال مؤشر النفائيات المنزلية فجاء التساؤل الذي طرح بالشكل التالي على أطفال مدارس عين تموشنت نموذجاً، "حسب رأيك، من يقوم برمي النفائيات أكثر؟ الكبار أم الصغار"، حيث عبر الطفل بكل وضوح أن الفئة الكبار هي التي ترمي النفائيات أكثر في الشارع حسب تصوراتهم، فجاءت هذه النتيجة عكس ما توقعه البحث في طرحه، حيث ظننا أن الطفل يتصور شريحة أقرانه هي التي ترمي النفائيات أكثر وعليها الاقتداء بعالم الكبار في المحافظة على الحي والمحيط والمدينة.

[الجدول رقم: 64 أنظر الملاحق]

فتبقى الأسرة الجماعة الإنسانية الأولى التي يتعامل معها الطفل والتي يعيش معها السنوات التشكيلية الأولى من عمره، فهذه الأخيرة هي الجماعة الاجتماعية الأولية التي ينشأ فيها الطفل حيث يتلقى منذ الصغر القيم والمعايير التي يبني من خلالها جميع مواقفه وسلوكياته، فالسنوات الأولى من حياة الطفل هي التي تشكل شخصيته المتميزة عن غيره.

فهي البيئة الأساسية في بناء المجتمع، حيث يتم فيها تنشئة الطفل وفق قيم ومبادئ الحياة لمجتمعه، فينموا ويتزعرع ضمن هذا المحيط الأسري، الذي يعرفه بماله من حقوق وما عليه من واجبات¹، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تغرس في الطفل قيماً وأنواعاً من السلوك المناسب أو الملائم لمجتمعه، فمن هنا نلتمس الأهمية

¹ - حنان عبد الحميد العاني، الطفل والأسرة والمجتمع، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

البالغة لها من خلال اكتساب وتلقي الطفل قيم النظافة وترسيخ مبادئ التعامل مع الفضاء العمومي.

وعلى الأسرة إعداد الأطفال للحياة في المجتمع الأوسع والتعرف على القيم والعادات والتقاليد التي من شأنها المحافظة على ما هو عمومي ومشترك، وبناءً على ذلك فإن الأسرة هي العامل الأهم في تهيئة الطفل للحفاظ على المدينة وحمايتها، حيث تزود الطفل بقيم النظافة وكيفية التخلص من النفايات والمحافظة على الحاويات والمساحات الخضراء مما ينعكس إيجاباً على نظافة الفضاء العمومي. لكن يبقى الواقع عكس ذلك من خلال تصورات الطفل التي ترى أن الكبار هم أول من يرمون النفايات في الشارع، بحيث يبقى هذا التصور ناتج عن ممارسات يومية للأسرة أمام أطفالها حيث يقول أحد المبحوثين من فئة الكبار " ماذا تنتظر من الطفل الذي تعطيه أمه الحلويات وترمي نفاياتها في الشارع أمامه منذ الولادة" وهذا ما تؤكد أحد البنات المستجوبين " لم يكلمني وينصحني أي أحد من أفراد أسرتي على عدم رمي النفايات"، فيبقى الأطفال يكتسبون كثيراً من سلوكهم من خلال معاملاتهم المباشرة والمستمرة مع الأسرة، وهذا يشكل قسم كبير من الموافق لدى الأبناء متأثرين بممارسات أفراد الأسرة من الوالدين والإخوة وباقي أفرادها، ويتعلم الأبناء سلوكياتهم داخل الأسرة من خلال المشاهدة والتقليد حيث تتشكل لديهم المواقف اتجاه البيئة وفق ما يتعلمونه من الأسرة.

ولرصد أكثر لهذه الموافق التي يتعلمها الطفل من عالم الكبار طرحنا الانشغال حول ماذا يفعل هو (الطفل) عندما يجد شخصاً يرمي نفاياته في الشارع، كيف يتصرف هو في حذ ذاته مع هذه النفايات عندما لا يجد مكان لرميها، ماهي سلوكيات الأسرة في تعاملها مع النفايات خارج البيت مثلاً أثناء التنزه...

حيث تم رصد أهم إستراتيجيات الطفل في التعامل مع النفايات خارج البيت، خاصة عندما لا يجد سلة المهملات التي كثيراً ما عبر أطفال مدينة عين تموشنت عن نقصها في هذا البحث الميداني الذي قارب ما يفوق عن 230 طفل في المستوى

الابتدائي - قسم السنة الخامسة – بالمدارس الابتدائية الجزائرية وبرسم الموسم الدراسي لسنة 2015-2016.

لهذا نحاول في هذا الصدد، التطرق الى إشكالية العلاقة التي يمكن أن نجدها بين قيم التربية التي يتلقاها الطفل، ونوعية التصورات التي تهيكّل ممارساته في الفضاء العمومي، وانطلاقاً من هذه الفكرة يمكن أن نفسر كيف يتعامل الطفل مع نفاياته عندما لا يجد أين يرميها في الفضاء العمومي، وبغرض رصد هذه الممارسات تم طرح السؤال التالي على عينة الاطفال في الشكل الصياغة التالية: "عندما لا تجد سلة المهملات أين ترمي النفايات؟"

ليعبر الطفل بكل عفوية أنه يرميها مباشرة في الشارع 39.6% [الجدول رقم: 65 أنظر الملاحق]، وكأنه سلوك طبيعي شأنه شأن العديد من ممارسات مثل عدم المحافظة على المساحات الخضراء والازهار، البزق في الشارع حتى البول والتبرز... الخ، مقابل من يبحث عن مكان لرميها 30.8%، وهنا نتساءل عن دور ومهام السلطات المحلية في الحد من رمي النفايات فهي لا توفر حتى مكان لرمي النفايات فكيف لنا أن نطلب منها توفير حملات التحسيس والوقاية؟ ومن الاطفال من يأخذها معه الى البيت 29.6% لتتساءل هنا كذلك عن مهام الاسرة، هل في يوم من أيام تسأل الام أو الاب أبناءها عن كيفية تعاملهم مع نفاياتهم مثلاً أين يرمي طفلها نفايات اللمجة أين يرمي نفايات الحلويات... مثلما تحرص على أبناءها مثلاً في عملية اخراج أكياس النفايات دون التساؤل عن كيفية وطريقة التخلص منها.

لهذا تبقى الأسرة هي البيئة الأولى التي تؤثر على الطفل والتي يبدأ فيها بتكوين ذاته وتنمية مواقفه وشعوره بالانتماء الى البيئة¹، ليدرك الطفل أن المدرسة هي مثل المنزل إليها ينتمي، وأن الحي الذي يسكنه هو أيضاً منزله، وكذلك الشارع الذي يسير فيه والمدينة التي يسكنها... الخ.

¹ - علياء شكري وآخرون، علم اجتماع العائلة، المرجع المذكور سابقا.

وفيما يلي نحاول رصد ممارسات العائلة مع نفائياتها خارج البيت من خلال مختلف الزيارات والخرجات الى الامكان العامة للترفيه عن النفس مثل البحر أو الغابة، المزرعة، الحديقة العمومية... فهي حقيقة أفضل مناسبة لتعويد الطفل المحافظة على البيئة وأهميتها في حياتنا، وعلى الأقل من خلال رفع النفائيات من طرف الاسرة بعد الانتهاء من النزهة، فماذا اكتسب الطفل من عالم الكبار فيما يخص ذلك؟

لنجد أكثر من نصف العينة تعبر عن عدم جمع أسرها لنفائياتها بعد الانتهاء من التنزه لتؤكد هذه المعطيات فرضيتنا أنه ما يتم تلقينه للطفل من طرف الأسرة ومختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية هو الذي يهيكل ويصنع موافق وممارسات الطفل اتجاه فضاءه العمومي وبيئته.

علما أننا نسجل اكتساب الأسر للوعي البيئي مع ارتفاع المستوى التعليمي للأم خاصة المستوى الثانوي 58% والجامعي 64.8% [الجدول رقم: 67 أنظر الملاحق]، ونفس الشيء ينطبق على المستوى التعليمي للأب الثانوي والجامعي على التوالي 77.3%- 63.6% [الجدول رقم: 66 أنظر الملاحق]، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن أساليب التنشئة الأسرية هي أول ما يتشرب منها الطفل مختلف تصورات وتمثلاته التي تعكس ممارساته التي سوف تسمح لنا برصد حقيقة العلاقة الموجودة بين أفراد المجتمع والفضاء العمومي.

ومن أهم ما يمكن أن يفسر لنا ويوضح لنا أكثر كيف تبقى علاقات الصغار المرأة الكاشفة عن تصورات الكبار هو عملية تلقين الصغار للقيم الدينية منذ الولادة حيث أول ما يسمع الطفل من أبوه هو الاذان، ولهذا الغرض تم طرح نفس السؤال وبنفس الصياغة على الاطفال مثلما طرح على الكبار بالشكل التالي: "هل تحتفظ بأية قرآنية أو حديث شريف حول المحافظة على البيئة؟ أذكره.

لنجد نفس المنطق نسبيا عند الكبار 53.2% [الجدول رقم: 48 أنظر الملاحق]، والصغار 65.2% [الجدول رقم: 68 أنظر الملاحق]، حيث يحتفظ كل منهما بعدد من الآيات والاحاديث النبوية حول البيئة والمحافظة عليها، مع تفاوت نسبي عند الأطفال

لأنهم أكثر استحضارا للذاكرة من الكبار، وحتى يذكر الاطفال تقريبا نفس الآيات والاحاديث عند الكبار والتي من أهمها: قوله تعالى " ولا يفسدوا في الأرض بعد اصلاحها ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين"¹ وقوله تعالى " ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون"² وأمثلة عن الأحاديث النبوية: " تنظفوا فإن الإسلام نظيف " وفي قول الرسول (ص) كذلك: " النظافة تدعوا إلى الإيمان والإيمان مع صاحبه إلى الجنة " وعلى رأس جميع هذه الاقوال وعلى لسان كل جزائري كبيرا أو صغيرا امرأة أو رجلا " النظافة من الإيمان والوسخ من الشيطان " لكن السؤال الذي يطرح نفسه لماذا لا يفتدي المجتمع بهذه التعاليم الدينية؟ حيث نجد نفس الطباع عند الاطفال بحيث يحتفظون بجل الآيات والتعاليم النبوية لكن لا يهتمون لهذه القيم الدينية في واقع الممارسات مثل الكبار.

ونفس المنطق ينطبق على مدى معرفة كل من الكبار والصغار فيما يتعلق بمعرفة تاريخ الاحتفال باليوم العالمي للبيئة، حيث يصرح حوالي 60% [الجدول رقم: 69 أنظر الملاحق]، من الاطفال أنهم لا يعرفون تاريخ الاحتفال باليوم العالمي للبيئة اضافة الى من يذكر اجابة خاطئة 23% واذن تم مقارنة ذلك مع أجوبة الكبار حول نفس السؤال نجد 43% (الجدول رقم: 08 أنظر الملاحق)، من الافراد الذين لا يعرفون هذا التاريخ مقابل الادلاء بإجابات خاطئة 26% حول تاريخ الاحتفال باليوم العالمي للبيئة 05 جوان نسبة الى ذكرى انعقاد أول مؤتمر عالمي للبيئة "مؤتمر ستوكهولم سنة 1972"، فاذا غاب دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية ما هو واقع المدرسة الجزائرية باعتبارها "البيئة المعرفية المنتقاة التي أسسها المجتمع ليصنع فيها الحياة الفكرية الراقية ويبني في رحابها قواعد المعرفة ويؤسس من خلال الأنشطة التعليمية التي تمارس فيها أصول البناء الثقافي ورسم أصول البناء الاجتماعي"³. فالسؤال الذي يطرح نفسه كيف يمكن للمدرسة أن تكرر مبادئ النظافة لدى أفراد

¹ - سورة الأعراف آية 85.

² - سورة الروم آية 41.

³ - عبد القادر فضيل، المدرسة في الجزائر، حقائق وإشكالات، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009، ص

المجتمع، حيث يقول Norbert Elias " الشباب ليس مهياً للدخول مباشرة إلى عالم الكبار ولكن بطريقة غير مباشرة وهذا عن طريق المؤسسات والمدارس والجامعات المخصّصة"¹.

¹ - Norbert Elias, *la société des individus*, Paris, Fayard, 1991.

خاتمة الفصل:

يبقى تصور الاطفال من أهم الاشكاليات لفهم الواقع الجزائري فهو يمثل جوهر انشغالنا، لأن الاجابة عنه سنكشف عن علاقات الجزائري بفضاءه العمومي، من زاوية التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الطفل عبر مختلف مؤسساتها خاصة الأسرة والمدرسة، فإن التنشئة الاجتماعية هي التي يصبح من خلالها الفرد واعياً بالقيم والمهارات الاجتماعية التي تؤهله إلى كيفية التفاعل مع الجماعة في فضاءه العمومي.

لهذا يبقى ضعف مهام مؤسسات التنشئية في ترسيخ قيم المواطنة الايكولوجية داخل الفضاء العمومي، يفسر تفاقم النفائيات في معظم شوارع مدننا، كما يفسر انتهاج مختلف السلوكيات للأطفال مثل الرمي العشوائي للنفائيات، البزق في الشارع، عدم المحافظة على الحاويات، عدم المحافظة على نظافة القسم، الحي... الخ

فإن العائلة هي التي تضمن نقل مختلف العادات والتقاليد والتصورات التي تهدف إلى غرس مبادئ النظافة داخل الفضاء العمومي، لكن من خلال البحث الميداني اتضح أن العائلة تهتم إلا بنظافة الفضاء الخاص، على حساب الفضاء العمومي الذي يبقى خارج نطاق اهتماماتها ومسؤولياتها، ونفس الشيء ينطبق على المدرسة التي أولت الاهتمام والأولوية لنظافة الفضاء الخاص على حساب الفضاء العام، من خلال تركيز مناهجها الدراسية على نظافة المنزل وليس الحي مثلاً¹، نقص تنظيم الحملات تطوعية الميدانية للأطفال، غياب دور المعلم، فهي كذلك من أهم المؤسسات التنشئية التي يعول عليها لنشر مبادئ المواطنة الايكولوجية داخل الفضاء العمومي، حيث يعرفها جون ديوي بالبيت الثاني للطفل التي تساهم في تكوين شخصيته.

حيث يبقى الحديث عن النظافة هو الذي يرسم الصورة الحضرية التي تعكس الوجه الحضاري للمجتمع أو مدى تقدمه ونحن نعلم أن التقدم والتطور يحتاجان إلى

¹ - يعتبر الكتاب وسيلة أساسية في التربية، فهو الجسم لروح البرامج الرسمية و المفسر لمحتوياتها وأهدافها، فهو يحمل موقف إيديولوجي بشكل مقصود وضمني، أنظر ذلك بالتفصيل: لشلاش عمارية، مقارنة أنثروبولوجية لإشكالية النظافة في المدن الجزائرية، مدينة وهران نموذجاً، المرجع المذكور سابقاً، ص 161-162.

التربية والتعليم إذ النظافة هي سلوك مكتسب نتعلمه نتيجة للتربية التي ننشأ ونتربى عليها.

وبما أن النظافة نتعلمها ونكتسبها من التربية فهي على المستوى العام إذ تم تطبيقها، فإنها تبين مدى جمال وحضارة المظهر الطبيعي والبيئي للمدينة، ومن هنا يأتي تأثير التربية البيئية على قيم المواطنة الايكولوجية في تنمية سلوك الطفل.

ونظرا لتقلص دور الأسرة في الوقت الحالي في تربية وتنشئة الأبناء ورعايتهم للعديد من الأسباب لعل أهمها تعدد أدوار الوالدين في المجتمع، لذلك تؤكد معظم الدراسات على تعاضد دور المدرسة في هذا السبيل، ومما يشجع على الاهتمام بدورها في توعية الأطفال ببيئتهم وكيفية الحفاظ عليها، فان أولى المؤسسات المسؤولة عن هذا الشأن هي المدرسة من خلال اكتساب الطفل للمكونات المعرفية والانفعالية والسلوكية من خلال تفاعله المستمر مع بيئته، والتي تسهم في تشكيل سلوك جيد يجعله قادراً على التفاعل بصورة سليمة مع بيئته¹، ويكون قادرا على نقل هذا السلوك للآخرين من حوله، لهذا أصبح من الضرورة من وجهة نظرنا التطرق الى ما يتم تلقينه للطفل حول قيم المواطنة الايكولوجية في المدرسة الابتدائية الجزائرية .

¹ - Liamine Chebli, *Pollution en Méditerranée, aspects juridiques des problèmes actuels*, OPU, Alger, 1982 .

الباب الخامس

الفصل الحادي عشر

مقدمة الفصل :

تواجه البيئة اليوم العديد من المشاكل ولعل أهمها إشكال التلوث البيئي بشتى أنواعه وللتصدي إلى ذلك برزت التربية البيئية في مؤسسات اجتماعية مختلفة كحل للمشاكل المطروحة و بهدف حماية البيئة¹، ومن أهمها التربية البيئية في المدارس الابتدائية التي تساعد على نشر الوعي البيئي بين كافة أفراد المجتمع، وتعمل على توضيح العلاقة بين الانسان والبيئة، فهي جهدا تعليميا موجها يهدف إلى توعية الأطفال واكسابهم المهارات والمعارف حول بيئتهم، ليصبحوا أفراد فاعلين في المجتمع ويساهموا في ايجاد الحلول لمشاكلها.

فتبقى التربية البيئية من أهم أساليب غرس قيم المواطنة الايكولوجية فهي " العملية التعليمية التي تهدف إلى تنمية وعي المواطنين بالبيئة والمشكلات المتعلقة بها وتزويدهم بالمعرفة والمهارات والاتجاهات وكذا تحمل المسؤولية الفردية والجماعية اتجاه حل المشكلات المعاصرة ومن ناحية أخرى العمل على منع ظهور مشكلات جديدة"²، فالتربية البيئية لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة بل تمس جميع شرائح المجتمع، لكن يعول كثيرا على تلقينها لفئة الأطفال باعتبارهم مستقبل الغد لهذا نركز في هذا المقام على التربية البيئية التي تهدف الى ترسيخ قيم المواطنة الايكولوجية بالمدرسة الابتدائية الجزائرية.

فيبقى ترسيخ مبادئ المواطنة الايكولوجية يتطلب أولا ترسيخ قيم التربية البيئية ولهذا حاولت هذه الدراسة التعرّيج على واقع التربية البيئية في المدارس الابتدائية الجزائرية - مدارس عين تموشنت نموذجا- باعتبار لما لهذه المؤسسة الاجتماعية من دور فعال في تنشئة التلاميذ التنشئة المتلائمة مع مجتمعهم من خلال غرس المواطنة الايكولوجية فيهم، خاصة وأننا لا نزال نشاهد سلوكيات مضرّة بالبيئة - حالة رمي النفايات بالفضاء العمومي- على الرغم من جهود وزارة التربية الوطنية ومختلف القطاعات المعنية ويتضح هذا من خلال التعديلات والاصلاحات التي قامت بها

¹ - إبتسام درويش، صالح وهبي، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، المرجع المذكور سابقا، ص 42.

² - طارق محمد، مشاكل بيئية وأسرية، شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008، ص 115.

المنظومة التربوية حيث تم دمج مواضيع متعلقة بالبيئة في الكتاب المدرسي¹، تخصيص بعض الانشطة البيئية، حقيبة بيئية للتلاميذ، إنشاء النادي الأخضر...

فتبقى المواطنة الإيكولوجية مرهونة بدور كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تساهم في صقل شخصية الطفل خاصة الاسرة والمدرسة باعتبارهما أول ما يتشرب منه الطفل في سنواته الاولى، لكن يبقى واقع التربية البيئية بالمدرسة الجزائرية ينقصه الكثير من التطبيق سواء النظري أو الميداني التطبيقي على وجه الخصوص الذي من شأنه رفع مستوى الوعي البيئي لدى الاطفال وبالتالي تبني قيم المواطنة الايكولوجية، لهذا نتساءل اليوم عن واقع المواطنة الايكولوجية في المدارس الابتدائية الجزائرية؟

ومن خلال هذا الفصل فتم العودة أولا الى مفهوم التربية البيئية كأحد مهام التغيير التي أنيطت بالأسرة والمدرسة الجزائرية، كما يبقى معنى المواطنة الايكولوجية يتبلور من خلال أنماط المشاركة في الفضاء العمومي ومدى تسيير الشأن العام، لهذا ارتأينا كذلك البحث عن قيم وتجليات المواطنة الإيكولوجية من خلال صورها في ممارسات الأطفال اليومية داخل المدرسة الجزائرية.

¹ - يعتبر الكتاب وسيلة أساسية في التربية، فهو الجسم لروح البرامج الرسمية و المفسر لمحتوياتها وأهدافها، فهو يحمل موقف إيديولوجي بشكل مقصود وضمني، أنظر ذلك بالتفصيل: لشلاش عمارية، مقارنة أنثروبولوجية لإشكالية النظافة في المدن الجزائرية، مدينة وهران نموذجا، المرجع المذكور سابقا، ص 162 161-.

1- المواطنة الايكولوجية كأحد مهام التغيير التي أنيطت بالمدرسة الجزائرية:

حسب ثقافة المجتمع الحديث وفي إطار الإصلاح للمنظومة التربوية في الجزائر يبقى التلميذ يقضي معظم مراحل نموه الأساسية في المدرسة¹، التي أعدها المجتمع وأناط لها مسؤولية تربية وتكوين النشء، نظرا لاتساع ميادين الحياة وتشعب مجالاتها من جهة، وقصور الأسرة عن تأدية وظيفة التربية وتلبية متطلبات المجتمع الحديث من جهة أخرى، نظرا لعدة عوامل من أهمها خروج المرأة للعمل، كما يشغل التلميذ جل وقته اليومي في الدراسة، فمنذ الخامسة أو السادسة حتى سن العشرينيات عمومًا، ينتقل عبر أطوار تعليمية متعددة ومتنوعة لكل طور خصائصه ومميزاته التربوية والتعليمية على حسب مراحل نموه وارتقائه ومن جميع نواحي شخصيته (جسميًا، عقليًا، أخلاقيًا، وجدانيًا،...)، والتلميذ في ظل هذه العملية ليس مجرد وعاء يحمل المعلومات التي يتلقاها في القسم ويمتحن عنها في أوقات محددة فحسب، بل يتأثر في عملية النمو بكل ما يحيط به خصوصًا المحيط الاجتماعي، لذا فإننا نجد في التطرق الى تصورات الطفل من بين أهم الزوايا التي تسمح لنا بمقاربة واقع المواطنة الايكولوجية في كل من الأسرة والمدرسة لهذا ركزنا اهتمامنا على العلاقة بين الجانبين المدرسي والأسري، نظرا لأثرهما في شخصية الطفل - التلميذ.

فوق اختيارنا على الطور الابتدائي لما يشكله من أهمية بالغة في عملية تنشئة الطفل وتلقينه قيم التربية البيئية وبالتالي قيم المواطنة الايكولوجية ، وفي هذا السياق سوف نتطرق الى أهمية التربية البيئية في المدارس الابتدائية حيث برزت هذه الاخيرة (التربية البيئية) لكي تساعد على نشر الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع من خلال ترسيخ مبادئ المواطنة الايكولوجية في المدارس، وهي جهدا تعليميا موجه للأطفال باعتبارهم جيل الغد تهدف الى غرس الثقافة البيئية لكي يصبحوا أفراد فاعلين في

¹ - نعلم أن التلميذ عامة في الجزائر يقضي على الأقل (06) في اليوم داخل المدرسة، زيادة على الوقت الذي يستغرقه في المراجعة والواجبات المنزلية.

المجتمع ويساهموا في محافظة على البيئة¹، ويحتاج تتحقق هذا الهدف إلى تضافر جهود المعلمين، الأولياء، الفاعلين السياسيين، المجتمع المدني...

كما ركزت العديد من المؤتمرات والدراسات على مصطلح التربية البيئية، والذي من خلاله تتحقق التنمية المستدامة التي تتطلب نوع من التربية والتي تعد هي المحك الأساسي لتنمية الوعي، أو تكوين اتجاهات إيجابية نحو البيئة والتي من خلالها يستطيع الفرد التعرف على المشكلات وتحليلها، حيث بدأت الاهتمامات تبدو أكثر وضوحا بالتربية البيئية إثر مؤتمر ستوكهولم، من سنة 1972 وكذلك مؤتمر تبيليسي بروسيا من سنة 1977² حيث انطلقت المؤتمرات والندوات في مختلف مناطق العالم من أجل وضع قواعد لبرامج التربية البيئية سواء في التعليم النظامي من خلال مؤسساته الرئيسية وهي: المدارس بجميع أطوارها، أو التعليم الغير نظامي من خلال مؤسسات المجتمع كافة كالأسرة والجمعيات ودور العبادة والقانون ووسائل الإعلام... الخ.

لهذا مفهوم التربية البيئية مفهوما جديدا لم يتبلور إلا بعد مؤتمر ستوكهولم في السويد سنة 1972، فهي ذلك الجهد التعليمي الذي يهدف الى فهم العلاقات المعقدة بين الانسان وبيئته بأبعادها الاجتماعية والثقافية والبيولوجية والفيزيائية حتى يكون واعيا لمشكلاتها، من أجل تحسين نوعية الحياة لنفسه ولأسرته وللمجتمع وللعالَم بأسره³، فهي "عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدرجات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المتعددة التي تربط الانسان وحضاراته بمحيطه الحيوي والفيزيائي والتدليل على حتمية المحافظة على المصادر البيئية الطبيعية وضرورة استغلالها الاستغلال الرشيد لصالح الانسان وحفاظا على حياته الكريمة ورفع مستوى معيشته"⁴، كما عرفت نودة بلغراد (يوغوسلافيا سابقا) 1975 بأنها " ذلك النمط من التربية الذي يهدف الى تكوين جيل واع مهتم بالبيئة وبالمشكلات المرتبطة بها ولديه من المعارف

¹ - رمضان عبد الحميد الطنطاوي، التربية البيئية تربية حتمية، دار الثقافة، عمان ط1، 2008، ص 17.

² - التربية البيئية على ضوء مؤثر تبيليسي، عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو باريس، 1983، ص 02.

³ - ابتسام درويش، صالح وهبي، التربية البيئية وأفاقها المستقبلية، دار الفكر، دمشق ط1، 2003، ص 41.

⁴ - أبو طالب السعيد، رشراش عبد الخالق، علم التربية، ميادين وفروعه، دار النهضة العربية، بيروت ط 2، 2001، ص 44.

والقدرات العقلية والشعور بالالتزام ما يتيح له أن يمارس فرديا وجماعيا حل المشكلات القائمة"¹، وفي نفس الصدد عرفها مؤتمر تبيليسي بأنها " عملية إجرائية دائمة لإيقاظ الوعي البيئي لدى مختلف الأفراد والجماعات واكسابهم معارف وقيم ثم مهارات وخبرات وإرادة مما يسمح لهم بالتصرف فرديا وجماعيا لحل المشاكل البيئية الحالية والمستقبلية"²

من هنا تبرز أهمية التربية³ على قيم المواطنة الايكولوجية من خلال الرّفْع من الوعي البيئي الذي يُمكن الطفل من انتقاء السلوكيات الحضرية التي تساهم في المحافظة على نظافة المحيط الخارجي والفضاءات العمومية بصفة عامة، هي أيضا نهج تربوي وثقافي لتكوين الوعي البيئي من خلال تزويد الفرد بالمعارف والقيم والتصوّرات والمواقف التي تنظم سلوكه وتمكنه من التفاعل مع فضاءه العمومي بما يساهم في حمايته وحل مشاكله والمحافظة عليه من خلال عدم رمي النفايات في الشارع .

وتستلزم قيام عملية التربية على مبادئ المواطنة الايكولوجية، القيام بمهام أساسية لا غنى عنها مجتمعة لتحقيق الهدف، سواء مهام الاسرة في التنشئة الاجتماعية لترسيخ قيم المواطنة داخل الفضاء العمومي فهي أول وأكثر المؤسسات تأثيراً على سلوك الفرد، ومهام المدرسة كمرحلة ثانية من خلال تلقين مبادئ النظافة ونهوض بالبحوث العلمية وتكريس مبدأ التطوع لدى التلاميذ.

ونظرا لتقلص دور الأسرة في الوقت الحالي في تربية وتنشئة الأبناء ورعايتهم للعديد من الأسباب لعل أهمها العمل، تقلص دور الأسرة الممتدة وكذا اتساع دائرة خروج المرأة للعمل لتحقيق ذاتها، مما ترتب عليه عدم وجود وقت كاف للأداء مهام التنشئة كما كانت من قبل وتراجع دور الأسرة عموما في تربية الطفل وتنشئته، لذلك تؤكد معظم المصادر والتوجهات تعاضد دور المدرسة في هذا السبيل مما يشجع على الاهتمام بدور المدرسة في توعية الأطفال ببيئتهم وكيفية الحفاظ عليها وما دلت عليه

¹ - نظمية سرحان، مناهج الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة من التلوث، دار الفكر العربي، القاهرة ط 1، 2005، ص 131.

² - التربية على ضوء مؤتمر التبيليسي ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو، باريس، 1983.

³ - غالب الفريجات، مؤشرات وقضايا التربية البيئية، مؤسسة الانتشار العربي، الأردن ، 1999 ، ص 59.

الدراسات العديدة فإن التربية البيئية لا يمكن أن يترك أمرها للصدفة أو العشوائية، ولكن لابد أن تحتل مكانة متميزة في السياسات والخطط والبرامج التعليمية وإن أولى المؤسسات المسؤولة عن هذا الشأن هي المدرسة.

فالمدرسة هي من أهم المؤسسات التربوية التي تتجسد فيها التربية فيُعرفها Jean-Michel Berthelot على أنها "عملية اجتماعية مدققة بين التلاميذ والمساعدين التربويين والمدراء والمفتشين"¹، وهي البنية التعليمية القاعدية التي تضمن لجميع الأطفال تربية أساسية وتؤمن لكل فرد القدر الأدنى والضروري من المعارف والمواقف السلوكية التي تهيئه للاندماج في المجتمع، والتكيف مع وسطه الخارجي وإنها تكفل لجميع الأطفال نمواً منسجماً وتكويناً علمياً، فيجعل منهم قوة نشيطة تحقق التغيير الاجتماعي².

فالمدرسة هي مؤسسة تعليمية ظهرت في المدن الكبرى خصيصاً لكي تؤهل الأفراد وتُعلمهم المناهج والتقنيات التي تساعدهم على فهم القوانين العامة التي تحكم الكون وتضبطه، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فهم القوانين والقواعد الاجتماعية والاقتصادية التي تضبط المجتمعات وتنظمها لكي تحقق حركة وتغير مستمر تضمن التطور والرقي، إلى جانب الدور التعليمي تسعى المدرسة لترقية الأفراد اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً لهدف كسب كيفية التعامل مع الآخر سواء تقاسم معه الفضاء أو ابتعد عنه، فهي تتعدى الحدود الثقافية والعادات المحلية وتهدف إلى إنتاج تماسك وتضامن واعي يحمي المصالح المشتركة الخاصة بالمجموعات المختلفة عرقياً ودينياً، فهي تبدأ في حياة الطفل منذ السنوات الأولى، وتوافق مرحلة الهدوء بالنسبة لنموه النفسي والاجتماعي لأنه يكون قد تجاوز مرحلة المعارضة والعناد، فهو بذلك يكون قد خطا في مراحل الاندماج الاجتماعي، بعد دخول الطفل المدرسة يصبح خاضعاً لها في نسبة كبيرة من وقته، فالمدرسة تؤثر فيه بما تعطيه من واجبات منزلية وواجبات اجتماعية من خلال روابط تربط الطفل بالزملاء والجماعات المدرسية.

¹ - Jean- Michel Berthelot, *Le piège scolaire*, Edition, Pul, 1983, P12 .

² - راتب سعود، *الإنسان والبيئة*، المرجع المذكور سابقاً، ص 220 .

في هذا الصدد، جاءت ديمقراطية التعليم بالجزائر كحق اجتماعي في القرارات السياسية للدولة مباشرة بعد الاستقلال، وذلك كرد على السياسة الاستعمارية التي عزلت الأطفال الجزائريين من التعليم وحرمتهم من الالتحاق بالمدارس، فلقد فُرضت المدرسة على المجتمع الجزائري كمؤسسة تضمن تكوين إطارات وكفاءات جزائرية تكون قادرة على تسيير المشاريع الكبرى والمصانع الاقتصادية الضخمة، التي استوردت تكنولوجيتها من الدول المتطورة، حيث غدت المدرسة المكان الوحيد والأساسي الذي بواسطته تُحقق الأفراد والجماعات مكانات اجتماعية واقتصادية مختلفة عن التي تواجدت فيها عائلاتهم، فحرصت العائلة على تعليم أطفالها كون المدرسة تسمح لهم بتعلم الكتابة والقراءة والحساب... الخ فهي في تصوّرهم تؤدي نفس الوظيفة النبيلة للمساجد، إضافة إلى المكانة الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها المدرسة لكل من نجح وتفوق بها.

كما هي وسيلة لبث المعرفة وتوسيع النشاط الفكري وكذلك وسيلة لتربية فكر الانسان وتنمية شخصيته، بغرض تحريك المجتمع وتفاعله مع ماضيه ومستقبله، فهي دائما القوة الفاعلة والقادرة على قيادة المجتمع مما يعكس الدور البنائي المنوط بها في عملية تغيير وتحريك المجتمع في جميع المجالات¹، فما هو واقعها وما مدى نجاعتها في تكريس قيم التربية البيئية لدى تلاميذها؟

حيث تمتد المرحلة الابتدائية في التعليم الجزائري على خمس سنوات وفقا للنظام التربوي الجديد (الاصلاحات لسنة 2012)، بحيث يلتحق الطفل بالمدرسة في سن مبكرة - عمره 06 سنوات - وبذلك يكون على أتم الاستعداد لتقمص الأدوار والامتنال للأوامر والتوجيهات²، لهذا تعد المدرسة فضاء خصب للنهوض بالتربية البيئية وترسيخ مبادئ المواطنة الايكولوجية بالفضاء العمومي، فهي تحتل مكانة هامة في مجال تنمية الوعي الايكولوجي بحيث تعكس الحاجات الاجتماعية للبيئة من خلال اكساب تلاميذها العادات السليمة للمحافظة على البيئة³.

¹ - عبد القادر فضيل، المدرسة في الجزائر، حقائق وإشكالات، المرجع المذكور سابقا. ص 20، 21.

² - أحمد خيرى كاظم، جابر عبد الحميد جابر، الوسائل التعليمية والمنهج، دار الفجر، عمان ط1، 2007، ص 32.

³ - ابراهيم عصمت مطاوع، التربية البيئية في الوطن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة ط1، 1995، ص 05.

وفي هذا السياق، نريد الوقوف على أحوال المدرسة التي نتعامل معها اليوم في الجزائر من زاوية تمثلات وتصورات تلاميذها، فأخذنا مؤشر البيئة للكشف عن هذا الواقع من خلال التطرق الى ما يلحق للطفل حول البيئة وقيم المحافظة عليها، لفهم وتفسير بعض السلوكيات للمجتمع الجزائري التي ارتبطت فقط بالفضاء العمومي - حالة رمي النفايات- مدينة عين تموشنت نموذجا.

ولرصد هذه التمثلات والتصورات للأطفال حول المدرسة تطرقنا أولا للتساؤل عن أهم نقائص المدرسة من وجهة نظر تلاميذها، ومن خلال معطيات البحث الميداني جاءت اقتراحات الأطفال حول نقائص المدرسة لتأكد مرة أخرى علاقة الطفل مع اللعب خاصة في السنوات الأولى، لتجسد هذه النقائص نقص الملاعب في المدارس 30%، لكن نفس هذه البيانات الاحصائية تعكس علاقة التباين والاختلاف بين الاناث والذكور أمام نقائص المدرسة، فاذا كان الذكور أكثر مطالبة بالملاعب 63.8% تبقى الاناث تنظر إلى نقائص المدرسة من خلال نقص أماكن رمي النفايات أكثر 64.7% وعدم نظافة المحيط 58.1%، نقص النوادي الخضراء 54% حسب ما يوضحه متغير الجنس، [أنظر الجداول رقم: 70 - 71 في الملاحق]

كما نسجل في علاقة الطفل مع المدرسة مطالب جديدة تمثلت في الجدول رقم: 70 في "إجابة أخرى" التي بلغت نسبتها 22.2% مما اضطرنا إلى العودة إليها بإمعان، وكأنها توحى لنا بأن الباحث من خلال اقتراحاته على التلميذ بعيد كل البعد عن مطالبه الحالية التي تمثلت أساسا في ضرورة توفير الاعلام الآلي ووسائل التكنولوجيا الحديثة بالمدرسة الجزائرية تذكيرا أننا أمام شريحة أطفال لا يتجاوز سنهم 12 سنة في عموم عينة البحث، حيث يقول أحد تلاميذ مدرسة "شريف محمد" " توفير أجهزة الحاسوب هو الأهم بالنسبة لي" وتؤكد ذلك تلميذة أخرى " ينقصنا بالمدرسة نادي الأترنيت" وللإشارة فقط صرح معظم تلاميذ هذه المدرسة أنه لا ينقصهم شيء، بالمقابل نجد مطالب أخرى في باقي المدارس التي تم اجراء البحث فيها مطالب تعبر عن معاناة الطفل مثل المطالبة بتوفير النقل، المطعم، التدفئة... كما تبين نتائج هذا البحث بصورة واضحة وغير متوقعة وحتى مفاجئة لنا مطالبة الأطفال بتوفير المساواة فيما بينهم،

المطالبة بالنظام كذلك، وحيث تقول أحد التلميذات " ينقصنا الكثير من المساواة مثلا أنا دائما لا تجلسني المعلمة في الصف الاول" وتقول أخرى في نفس الصدد " دائما أولاد المعلمات هم من يتحصلون على أعلا نقطة في القسم".

فهل يمكن التحدث عن ما يسميه بيار بورديو بمفهوم " الإرث الثقافي" في المجتمعات الغربية الذي يعني في مضمونه ضمان نجاح طبقة من الشباب على طبقة أخرى، خاصة عندما نجد أنفسنا أمام المطالبة بالإنترنت من جهة، والمطالبة بالنقل والتدفئة من جهة أخرى، فعبر عن ذلك بيار بورديو بمصطلح " رأس المال الثقافي" الذي تمتلكه العائلة من خلال جميع ممارساتها الاجتماعية مثل علاقتها مع الكتب والمكتبات، زيارتها للمتاحف ومعارض الكتب مع أولادها، اللغة والآداب المستعملة داخل العائلة، فكلها سلوكيات لا مكانة لها ضمن الطبقة العاملة.

فهذا الرأس المال الثقافي هو الذي يتحكم في نسبة النجاح داخل المدرسة فكل من فقدت عائلته لهذا المال الثقافي تراجعت نسبة نجاحه مقارنة مع تلك العائلات التي امتازت به¹، فبخلاف هذا "الرأس المال الثقافي" في المجتمعات الغربية، وفي خصم هذا الطرح يرى بورديو أن المدرسة تشتغل في معناها الواسع كوسيلة انتقاء أكثر منها وسيلة دمج،² فتبقى المدرسة الجزائرية تخضع لجملة من العلاقات "التقليدية" أو ما يمكن أن نسميه "الرأس المال الاجتماعي" أي مجموعة من العلاقات الشخصية المبنية على رابط القرابة³ فربما هذه الشبكة الاجتماعية من العلاقات "التقليدية" هي التي تكبح العلاقات المبنية على المصلحة العامة داخل الفضاء العمومي، فتبقى العلاقات الشخصية المبنية على القيم المادية من أجل المصلحة الفردية والشخصية، هي التي تفرض نفسها أكثر مقابل تلك الروابط التي تحاول المحافظة على المصلحة العامة أو المكانة الاجتماعية والاقتصادية التي تحصل عليها الأفراد عن طريق الكفاءة والمساواة.

¹ -Pierre Bourdieu, Jean-Claude Passeron, *Les héritiers, Les étudiants et la culture*, Minuit, Paris, 1964 .

² - بشير محمد، قراءة في كتاب "بورديو"، المرجع المذكور سابقا، ص: 11.

³ - فكثيرا ما نجد التمييز في مكان الجلوس، العلامة المتحصل عليها، طريقة تعامل المعلم... بين أبناء المعلمين أو ذوي النفوذ مع باقي التلاميذ.

وإذا أردنا التمعن في نقائص المدرسة من زاوية الاختلاف والمقارنة بين مدارس عينة البحث (04 مدارس ابتدائية بمدينة عين تموشنت) نلاحظ أن هذه المطالب الجديدة للطفل هي أكثرها بروزا وإحاحا لتلاميذ مدرسة "شريفى محمد" من باقي المدارس نظرا لخصوصية هذه المدرسة فهي الواقعة في أغنى وأرقى حي بالمدينة من حيث التركيبة الديمغرافية والسكانية التي تعتبر ذات دخل اقتصادي ومستوى تعليمي عالي (حسب المهنة والمستوى تعليمي لوالدي التلميذ) كما يقطن بالحي مختلف الاطارات السامية والطبقة السياسية من منتخبين محليين وغيرهم، اضافة الى مجاورة هذه المدرسة لمقر ولاية عين تموشنت ومختلف مديريات القطاعات العمومية (مديرية التربية، مديرية الثقافة، البيئة، التجهيزات العمومية...)

لهذا تستقطب هذه المدرسة أبناء جميع هذه التركيب السكانية المتميزة لحي الزيتون عن باقي الأحياء الأخرى بمدينة عين تموشنت، مما انعكس على مستوى مطالب تلاميذها مقارنة مع باقي المدارس، فمن خلال الملاحظة الميدانية عبر عدة زيارات لهذه المدرسة سجلنا اختلاف واضح المعالم مع باقي مدارس عين تموشنت من حيث جودة البناء كبنية مادية تجلب النظر (مزينة من الخارج بالزجاج الأزرق)، مستوى التجهيزات المتوفرة بالأقسام (نوعية الكراسي والطاولات، تزيين القسم) والمدرسة (تتوفر المدرسة على ملعبين، فناءين، مساحات خضراء...)، نوعية الاساتذة، نوعية المكتبة ورصيدها الوثائقي، تنظيم رحلات استكشافية، ألعاب المهرج والبهلوان، رحلات ترفيهية، مشاركة هذه المدرسة بمختلف الانشطة المقامة على مستوى مديرية التربية ومختلف قطاعات الولاية... كلها خصائص استثنيت بها مدرسة "شريفى محمد" عن باقي مدارس عين تموشنت.

لكنها أول مدرسة رحبت بهذا البحث الميداني الذي تم اجراءه مع قسمين لمستوى السنة الخامسة ابتدائي، حيث تحتوي معظم المدارس الابتدائية على قسم واحد لمستوى السنة الخامسة ابتدائي، لكن نظرا لميزات هذه المدرسة فهي مقصد أغلبية الاولياء ونظرا للاكتظاظ الذي تشهده كل سنة أمام إحاح الاولياء لالتحاق أولادهم بهذه المدرسة، فتح مدير المؤسسة قسمين للسنة الخامسة ما عادل (82) طفل في مستوى

السنة الخامسة، حيث برمجنا في بداية البحث التطرق إلى ثلاثة أقسام بثلاثة مدارس فقط، ولكن بعد ملاحظة التباين الموجود في أجوبة التلاميذ اضطررنا منهجيا لضرورة التوازن في عينة البحث على الأقل من حيث عدد التلاميذ المستجوبين، لهذا تم تغيير مكان إجراء البحث من مدرسة "بركان محمد" الى مدرسة "مريني محمد" التي تقع بنفس الحي (حي العقيد عثمان المدينة الجديدة) لكن تم تفضيلها نظرا للتسهيلات التي تلقيناها من إدارتها فيما يتعلق بتوفير الوقت الكافي لإجراء البحث وخاصة لأنها تحتوي هي الأخرى على قسميين لمستوى السنة الخامسة ما يعادل (70) طفلا.

أما فيما يتعلق بمركز المدينة اضطررنا الى إجراء البحث على مستوى مدرستين منفردتين المتمثلتان في مدرسة "الصوفي مزوار" ومدرسة "نصر الدين ديني" ولكن تم إجراء البحث على مستوى هذين المدرستين بكثير من اللاحاح من طرف الباحثة حيث رفضت إرادة المدرستان اجراء البحث دون ترخيص من طرف مديرية التربية الذي استحال الحصول عليه لعدة عراقيل من طرف المديرية، جاء هذا الإسرار لكون المدرستين تقعان في نفس الحي ولا يفصل بينهما سوى حائط، لهذا يتشابهان في نفس التركيبة البشرية للتلاميذ، ونفس المستوى الثقافي والاجتماعي للتلاميذ... وأيضا نفس الظروف المادية والمعنوية للمدرستين، ومن خلال توظيف العلاقات الشخصية للباحث تم إجراء البحث مع ما عادل (78) تلميذ، بالتالي حافظة عينة البحث (230 تلميذ) على نوع من التوازن لمختلف الخصائص للمدارس الابتدائية بعين تموشنت، على الأقل من حيث عدد التلاميذ المستجوبين، البنية الديمغرافية للتلاميذ، المستوى التعليمي للأولياء، الدخل الاقتصادي، نوع السكن واختلاف الحي... [أنظر الجدول رقم: 72 في الملاحق]

2 - المواطنة الإيكولوجية وواقع الممارسات اليومية للطفل داخل المدرسة الجزائرية:

وبحثا عن تجليات قيم المواطنة الايكولوجية بالمدارس الابتدائية التي تشكل جوهر تفكيرنا تطرقنا إلى مدى مساهمة الطفل في تنظيف المدرسة وتزيين القسم، مع من يقوم بذلك، متى يقوم بهذه الحملات التنظيفية، هل تتعدى هذه الحملات التنظيفية حدود القسم، المدرسة... كقيم من شأنها رفع الوعي البيئي لدى تلاميذ المدرسة.

في هذا السياق، ينبغي الإشارة الى أن مساهمة الأطفال في حملات التطوع لتنظيف القسم والمدرسة التي جاءت بنسبة 46.1% اضافة إلى الأطفال الذين ساهموا في هذه الحملات ولو بشكل مؤقت وغير مستمر 37.8% [أنظر الجدول رقم:73 في الملاحق]، تعكس مدى مساهمة المدرسة كمؤسسة في عملية التنشئة الاجتماعية لدى الأطفال على قيم المواطنة والتربية البيئية من خلال تنمية روح المشاركة من خلال بعض الأنشطة البيئية مثلا تعبير كتابي حول تلوث البيئة، تنظيم مسابقة للرسم تعكس أهمية البيئة، تنظيم بحوث علمية حول مكونات البيئة... لكن هذه النشاطات النظرية يجب تدعيمها بأخرى ميدانية من شأنها ترسيخ ممارسة المواطنة الايكولوجية، وذلك بالخروج إلى الحدائق والمتنزهات والتأمل في الطبيعة من الأشجار والزهور والطيور... الخ، هذا وتعد التوعية البيئية أحد الأركان المهمة للمحافظة على البيئة، بل وربما هي الركن الأساسي والاهم فلا يجدي القيام بمشروع أو برنامج يهدف إلى الحفاظ على البيئة سواء من جانب جهة حكومية أو غير حكومية دون النظر إلى المكون البشري الاجتماعي الذي هو أساس العملية التنموية فهو المستفيد وهو في الوقت نفسه يمثل جزءا من أسباب المشكلات البيئية.

حيث أن مشاركة الأطفال تؤدي إلى تقوية الترابط بين أطفال القسم الواحد أو المدرسة الواحدة وذلك من منطلق أن الأطفال حينما يشتركوا معا في عمل واحد وبرامج واحد مشتركة لتنمية وتحسين أوضاع مجتمعهم سوف تؤدي إلى نمو العلاقات الاجتماعية وتقويتها فيما بينهم داخل الفضاء العمومي، أو عن طريق المشاركة يستطيعون تنمية المعرفة لديهم وزيادة وعيهم بالبيئة وبأوضاع المجتمع الذي يعيشون

فيه وباحتياجاته ومشكلاته وموارده وإمكاناته وعلاقة المشاركة بالمواطنة علاقة تبادلية، فالمشاركة تتطلب قدرا من الإلتزام وحب الوطن كما إنها بدورها تؤدي إلى نمو هذه المواطنة لدى أفراد المجتمع.

ومن خلال السؤال المفتوح رقم 21 "متى تساهم في تنظيف المدرسة وتزيين القسم" تبقى معطيات البحث تعكس عدم الاهتمام بذلك حيث لا يتم تنظيف المدرسة والقسم بصفة منظمة ومبرمجة ومستمرة، اذ يصرح أغلبية الأطفال المتدرسين أن هذه العملية لا تتم إلا في بداية السنة أو نهايتها بنسبة تفوق 30% في حالة الجمع بينهما [أنظر الجدول رقم:74 في الملاحق]، فغالبا ما ينظف القسم أو المدرسة مرة في السنة فقط حيث تقول أحد تلامذتها " لا ننظف القسم إلا مرة في السنة وهو غير كافي أمام الاوساخ التي نرميها يوميا وكذلك الغبار لأن المدرسة بها منظفتين فقط فلا تستطيعان تنظيف قسمنا يوميا" هذا حسب تلاميذ مدرسة "مريني محمد" بحي العقيد عثمان المعروف بحي المدينة الجديدة عند سكان المنطقة¹، ليتعدى ذلك في مدارس أخرى مثل مدرسة "شريف محمد" التي تقع بحي الزيتون والذي يمثل في هذه الدراسة أحد الأحياء الفخمة لمدينة عين تموشنت²، بحيث يتم تنظيف المدرسة على الأقل مرة واحدة في كل نهاية فصل دراسي أي ما يعادل من ثلاث إلى أربع مرات في السنة، كما يصرح تلاميذها بتنظيف القسم في معظم الأحيان مع نهاية كل شهر من السنة، اضافة الى تنظيف القسم بعد إقامة مختلف الحفلات في المدرسة.

لكن عموما يطغى على معطيات البحث تلك الطريقة العشوائية وغير المنتظمة 14.3% في عملية مساهمة الطفل في التطوع لتنظيف قسمه ومدرسته، فعوض أن تجعل المدرسة من هذا السلوك الانطلاقة الفعلية لترسيخ قيم المواطنة الايكولوجية في الاطفال منذ الصغر فيبدو لنا أنها لا تعبر ذلك الأهمية الكافية التي تجعل منها ممارسة فعلية ويومية عند الطفل للنهوض بالتربية البيئية، ومن بين الأسباب الرئيسة لذلك من خلال معطيات البحث التي تعكس تصورات الأطفال هي عدم الرغبة والاهتمام بالنظافة من

¹ - ما يقابل مثلا: حي العقيد لظفي، حي إيسطو، حي النور، حي السلام، بمدينة وهران.

² - ما يقابل مثلا: حي النخيل، حي Saint Hubert بمدينة وهران.

طرف المعلم(ة) بنسبة 06.1% فقط، [أنظر الجدول رقم:74 في الملاحق] حيث نذكر أن هذا السؤال جاء في صيغة مفتوحة بحيث تبقى اقتراحات الجدول هي من اقتراحات الاطفال وليس الباحثة، لهذا تبقى التربية البيئية من مهام المعلم، بحيث يعتبر هذا الأخير العنصر الحيوي في نجاح التربية البيئية وتحقيق أهدافها، حيث يقوم بدور الباعث لدينامية الطفل كون مفاهيم البيئة لا تلقن بل تنمو آثارها نموا أساسه الاحساس بقيمة البيئة ومكوناتها بالتالي ضرورة الحفاظ عليها، مما يتطلب مرونة المعلم والبحث المستمر عن إستراتيجيات من شأنها ترسيخ قيم المواطنة البيئية لدى الطفل ومثال على ذلك في هذه الدراسة أهمية مساهمة المعلم في حملات التنظيف من خلال تنظيمها وتأطيرها وتعويد الطفل عليها مع المتابعة والتشجيع والتوجيه...

فيبقى المعلم من أهم العوامل المؤثرة في تكييف الطفل، فهو أول من يتعامل معه الطفل خارج نطاق الاسرة، فهو الوحيد القادر على تقديم أجيال أكثرها فهما و وعيا في تعاملهم مع البيئة.

لكن تبقى المدرسة الجزائرية تظهر عكس ذلك، فمن خلال التساؤل مع من يساهم التلاميذ في هذه الحملات التنظيفية داخل المدرسة يبرز كذلك ضعف دور المعلم 09.1% [أنظر الجدول رقم:75 في الملاحق] للمساهمة في ترسيخ التربية البيئية للمواطنة الايكولوجية بصفة تطبيقية وميدانية لدى الطفل.

فتبقى العملية التربوية بأركانها الأساسية الثلاثة (المعلم، المتعلم، المادة التعليمية)، تشكل عملية ديناميكية في إطار تفاعلي لهذه الأركان، إذ يعد المعلم ذلك الشخص الوصي اجتماعيًا وقانونيًا على تربية وتكوين النشء والذي تلقى تكوينًا خاصًا بذلك، كما يعد المتعلم (التلميذ) فيها قطبا جوهريا، لأجله تسخر كل الإمكانيات المادية والبشرية، ليتكون عبر سنوات عديدة ليصبح في النهاية المواطن الفعال في المجتمع، أما المادة الدراسية فتكون على قدر استعدادات التلميذ النفسية وقدراته العقلية مراعية بذلك نموه من جميع النواحي، ففي هذه الدراسة تطرقنا فقط لعلاقة الطفل بالمدرسة من زاوية رمي النفايات في الشارع، وكأفاق جديدة للموضوع نهتم بدور كل من المعلم

والكتاب المدرسي في جميع الاطوار الدراسية بما فيها التعليم العالي في ترسيخ قيم المواطنة الايكولوجية بالفضاء العمومي.

أما في سياق التطبيق النظري لهذه التربية البيئية في خضم المدرسة الذي لا يقل شأنًا عن الممارسة الميدانية والفعلية لها، طرح السؤال التالي على الاطفال حول مدى انجازهم بحوث علمية حول البيئة وماهي أهم نتائج هذه البحوث في نفسية الطفل وكيف تتجسد من خلال ممارساته اليومية.

فجاءت نتائج الميدان لتعبر عن ضعف البحوث العلمية 48.7% [أنظر الجدول رقم:76 في الملاحق] التي تسمح بالتعرف على البيئة ومكوناتها وأهميتها وضرورة الحفاظ عليها من طرف الانسان نظرا لما تشكله من أهمية في حياته من خلال حصوله على مقومات عيشه من هواء وماء وغذاء وطاقة... وغيرها من دعائم العيش على كوكب الأرض، فيبقى تقصير المدرسة منعكس على سلوكيات الأطفال اتجاه البيئة والمحافظة عليها، ونظرا لأهمية هذه البحوث في صقل شخصية الطفل وترسيخ مبادئ المواطنة الايكولوجية منذ الصغر بحثنا عن أهم النتائج التي اكتسبها الطفل من خلال هذه البحوث.

يبقى السياق العام لإجابات الأطفال، من خلال التطرق لأهم نتائج البحوث العلمية حول البيئة خاصة التأكيد على المحافظة على نظافة المحيط الخارجي وعدم رمي النفايات في الشارع 40.2% [أنظر الجدول رقم:77 في الملاحق]، لكن هذه الاجابة لا تعبر عن الممارسات الواقعية داخل الفضاء العمومي، حيث تبقى الفضاعات العمومية "تنزين" يوميا بمختلف النفايات، من خلال الرمي العشوائي للنفايات بمختلف أنواعها، عدم محافظة الأطفال على المرافق العمومية، الحقائق، المساحات الخضراء، أماكن اللعب... ومن بين النتائج العلمية للبحوث نجد كذلك التعرف على البيئة ومكوناتها، كيفية المحافظة عليها من مختلف أنواع التلوث، وتعرف على أخطار التلوث وأشكاله... كل هذا يعكس أهمية هذه البحوث البيئية في المدرسة، لكنها غير كافية بل تفتقر إلى الجانب الميداني الممارساتي الذي من شأنه ترسيخ قيم المواطنة

الايكولوجية لدى الأطفال بفعل الممارسة، من خلال إقامة مختلف الرحلات والحملات التحسيسية للأطفال، إن قضية تنمية الحس البيئي لدى الأطفال تعتبر قضية مهمة ومحورية سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل، فهي تمثل العمود الفقري للمحافظة على البيئة لمجتمع المستقبل.

إن التوعية البيئية أصبحت ضرورة حتمتها طبيعة هذا العصر لما أصاب البيئة من تلوث، واختلال في التوازن واضطراب في علاقة الكائن البشري ببيئته وراح هذا الاختلال ينمو بسرعة غير عادية¹، والتوعية البيئية في أيسر أشكالها تعني تربية الفرد بحيث يسلك سلوكا رشيداً نحو البيئة بالمعنى الواسع والشامل، ويتعامل معها بدرجة من التحضر، وهذا السلوك الرشيد لا بد أن يستند إلى خلفية معرفية ووجدانية تمثل رصيذا متراكما لدى الطفل يوجه سلوكياته في الاتجاهات السليمة بوعي بقيم المواطنة الايكولوجية... ومعظم مشكلات البيئة هي مشكلات سلوك وقيم وعند التحدث عن السلوك والقيم لا بد أن تكون البداية من الطفل من خلال تنشئة مواطنين يدركون أبعاد المشكلات البيئية ويعملون على تفاديها فتكون الطفولة هي البداية السليمة لتحقيق ذلك².

¹- زكريا طاحون، التلوث خطر واسع الانتشار، دار السحاب، القاهرة، ط1، 2004، ص 63.

²- عاشور أحمد، التلوث البيئي في الوطن العربي، واقعه وحلول معالجته، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، 2006، ص 22.

3- صور المواطنة الايكولوجية لدى الطفل الجزائري:

ارتأينا التعمق في مدى تجلي صور المواطنة الايكولوجية من خلال التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الطفل، حيث تبقى التنشئة الاجتماعية في المراحل المبكرة للطفولة من أهم ما يعول عليه في ترسيخ قيم المواطنة الايكولوجية عند الطفل، بحيث اكتساب ثقافة بيئية لا يتم إلا في اطار تنشئة وممارسة تربية التي تعمل في مجموعها على جعل الطفل الصغير ينمو ويكبر على هذه التربية البيئية حيث يقول المثل الشعبي " من تربي على شيء شب عليه" لهذا نحاول في هذا المقام ابراز أهمية التنشئة الاجتماعية في تفعيل قيم المواطنة والمواطنة الأيكولوجية عند الطفل.

فالتنشئة الاجتماعية حسب قي روشي Guy ROCHER هي " السيرورة التي يكتسب الشخص عن طريقها ويبطن طوال حياته العناصر الاجتماعية الثقافية السائدة في محيطه ويدخلها في بناء شخصيته وذلك بتأثير من التجارب والعوامل الاجتماعية ذات الدلالة، ومن هنا يستطيع أن يتكيف مع التنشئة الاجتماعية حيث ينبغي عليه أن يعيش"¹، بمعنى أن التنشئة الاجتماعية هي تلك القدرة على اكتساب المعارف والنماذج والتصورات الموجودة في المجتمع، حيث تبدأ هذه العملية منذ الولادة وتستمر طوال الحياة، مما يجعل الطفولة الأولى هي المرحلة الأكثر تأثيرا وقوة في التنشئة الاجتماعية بما يكون للطفل قابلية كبرى في عملية التلقين والاكتساب،² لأنه يكون في مرحلة الطفولة المبكرة أكثر طواعية وأكثر استعدادا للتعلم، من هنا يبرز أثر التنشئة الاجتماعية في ترسيخ هوية المجتمع وثقافته لتصبح جزءا متما لبناء الشخصية، وبفضل هذا الاندماج تتكامل العناصر لتصبح إلزاما أخلاقيا أو قاعدة وجدانية في تصرفات الأفراد العادية والطبيعية³، من هنا يقول كلود دبار Claude DUBAR التنشئة الاجتماعية هي " سيرورة متقطعة غير مستمرة من البناء الجماعي للسلوكات

¹ - Guy Rocher, *Introduction à la sociologie générale*, Montréal HMM, 1986, P 32.

² - عبد الله زاهي الرشدان، التربية والتنشئة الاجتماعية، دار وائل، الأردن، 2002.

³ - أبو جادو صالح محمد علي، سيكولوجية الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن ط2، 2010، ص 16.

الاجتماعية"¹، لهذا تبقى التنشئة الاجتماعية من أهم الوسائل التي يحافظ بها المجتمع على خصائصه وعلى استمرار هذه الخصائص عبر الأجيال، كما يمكن تعريفها "بمختلف تجارب التعلم الاجتماعي والتي من خلالها يعبر الطفل تدريجيا عن مراحل النمو الشخصي فهو يتعلم كيف يندمج مع عالمه الأسري واستدخال المعطيات الأولى عن الأخلاق والثقافة والتعرف على معايير وقيم المجتمع الذي يعيش فيه، أي التصرف وفق الاطر التي تفرضها التربية التي يتحصل عليها حتى يصبح عضو كامل العضوية في الجماعة الاجتماعية"².

لكن التنشئة الاجتماعية ليست مجرد نقل للقيم والمعايير والقواعد بل هي في الأساس تكوين تصور عن العالم بواسطة تكوين قانون رمزي منسجم يشكل نسق مرجعي يملئ السلوك الذي يترجم التصورات العقلية للفرد³، ويبقى هذا التصور مفروض من طرف مختلف مؤسسات التنشئة الأسرة، المدرسة، المسجد، المجتمع المدني... ولكن يبقى كل فرد يطبعها بطابعه الشخصي حسب تجاربه وطموحاته، فالفرد ينتج اجتماعيا في نفس الوقت الذي يبني فيه ذاته ويكتسب هوية ويتكيف مع المحيط الاجتماعي، فالتنشئة الاجتماعية هي كذلك سيرورة الانتماء الى الجماعة أي يتعلم الفرد كيفية التفكير مثل الآخرين من خلال اكتساب نفس المعارف وقانون رمزي ولغة مشتركة ومعتقد وقيم وطموحات، فيكتسب الفرد ما يكفي من الاشياء المشتركة مع الاعضاء الآخرين من الجماعة لكي يستطيع أن يتصل بهم ويشاركهم في عاداتهم وتقاليدهم... فالانتماء الى مجتمع ما إنما يعني مشاركة الآخرين في كثير من الافكار والسمات العامة للمجتمع، لهذا يبقى " الفضاء هو القاعدة التي يبني فوقها المجتمع شعوره بالهوية"⁴.

¹ - Claude DUBER, *La socialisation : construction des identités sociales et professionnelles*, Paris, Ed. Armand Colin, 2000, p 16.

² - Citeau J Bitrian P, *Introduction à la psychosociologie, concepts et études de cas*, Paris Armand Colin, 1999, p 104.

³ - محمد بيومي خليل، سيكولوجية العلاقات الأسرية، دار قبا، القاهرة، مصر، 2000، ص 70.

⁴ - Maurice Halbwachs, *La mémoire collective*, PUF, Paris, 1967.

كما احتل موضوع التنشئة الاجتماعية خلال العقود الاخيرة، مكاناً متميزاً في اهتمامات العلوم الاجتماعية، فهي العملية التي يكتسب من خلالها الفرد أساليب سلوكية معينة تتفق مع معايير الجماعة والمجتمع حتى يتحقق له التفاعل والتوافق مع الحياة الاجتماعية¹، فتبقى التنشئة الاجتماعية عملية معقدة ومستمرة مدى الحياة تستهدف تظافر وتكامل جهود الكثير من المؤسسات الاجتماعية ولعل أهمها الاسرة التي تصقل شخصية الطفل منذ الولادة، المدرسة كمرحلة ثانية ومهمة في عملية تربية الطفل وغيرهما من مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تعمل على ترسيخ قيم المواطنة الايكولوجية منذ مراحل الطفولة الأولى داخل الفضاء العمومي، فإن عملية التنشئة الاجتماعية هي عملية تكاملية بين مؤسسات المجتمع كافة والاسرة ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة ودور العبادة... وإذا ما تمت بلورتها والاهتمام بها بالشكل الأمثل أنتجت أفراداً واعين بالثقافة البيئية، حيث تشكل هذه الاخيرة مفهوم يعبر عن اكتساب الفرد للمكونات المعرفية والانفعالية والسلوكية من خلال تفاعله المستمر مع بيئته والتي تسهم في تشكيل سلوك بيئي يجعل الفرد قادراً على التفاعل بصورة سليمة مع بيئته ويكون قادراً على نقل هذا السلوك للآخرين من حوله، مما يشكل لدى الطفل ويغرس فيه قيم المواطنة الايكولوجية اتجاه بيئته ومحيطه ومدينته...

لهذا تساءلنا عن تصورات وإدراكات الاطفال حول ماذا يفعلون هم بأنفسهم من أجل حماية البيئة من النفايات عبر سؤال مفتوح سمح برصد عدة اقتراحات للأطفال حسب ما جاء في تصريحات الأطفال:

¹ - مصطفى جدية، التنشئة الاجتماعية والهوية، المرجع المذكور سابقاً، ص 87.

الجدول رقم (09) يشير إلى تصريحات الطفل من أجل حماية البيئة من النفايات:

النسبة %	العدد	ماذا يفعل الطفل من أجل حماية البيئة من النفايات
21.3%	49	أحافظ على نظافة الحي الشارع والمحيط الخارجي
17%	39	أرمي النفايات في الأماكن المخصصة لها
14.8%	34	لا أرمي النفايات في الشارع
10.9%	25	أرمي النفايات في الأماكن و الأوقات المخصصة لها
10.4%	24	غرس الاشجار والازهار والمحافظة على المساحات الخضراء
6.5%	15	تنظيم حملات تطوعية لجمع النفايات
4.3%	10	تقديم نصائح بعدم رمي النفايات
3.5%	08	تصنيف النفايات المنزلية
03%	07	وضع وتخصيص أماكن لرمي النفايات
2.6%	06	منع وتنبية السكان والأصدقاء من رمي النفايات
2.6%	06	توعية وتحسيس السكان بعدم رمي النفايات
1.7%	04	وضع لافتات ولوحات اشهارية للمحافظة على النظافة
1.3%	03	مساعدة عمال النظافة

جاء السؤال المفتوح رقم: 28 "ماذا تفعل أنت (الطفل) من أجل حماية البيئة من النفايات؟" ليعبر عن الغرض العام من البحث وهو الوصول لمعرفة قلب اهتمامات الأطفال حول الفضاء العمومي من زاوية تعاملهم اليومي مع نفاياتهم سواء في الحي، القسم، المدرسة، الحديقة، أماكن اللعب، المساحات خضراء... لكي نتمكن من خلال تصوراتهم الكشف عن عالم الكبار، حيث تمثل هذه التصورات إلا ما لقن للطفل عبر مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وكذلك محاولة رصد صور المواطنة الايكولوجية لدى الطفل الجزائري.

فالإجابات التي وردت في الجدول أعلاه، ورغم تعددها وتشعبها ورغبة منا لم نرد حصرها في إجابات متقاربة بل فضلنا تركها كما جاءت في تعبير الأطفال قدر الامكان، فهي تترجم رغبة الأطفال في وضع حد لهشاشة العلاقات بين المجتمع وفضائه العمومي، بين المجتمع ودولته، وضع حد لرمي النفايات في الشارع، يرغبون في تغيير ذهنيات السكان، اضافة الى من يطالب بوجود الدولة أكثر وبدل مجهود أكبر

في تسيير النفايات من طرف مختلف الفاعلين السياسيين، كما نجد أيضا من الاطفال من يعبر عن ضرورة تكريس قيم المواطنة الايكولوجية من خلال المطالبة بتنظيم حملات تطوعية لجمع النفايات، حملات التوعية والتحسيس...

حيث يتجسد حلم الفتيات خاصة في المحافظة على نظافة الحي، الشارع، المحيط الخارجي، غرس الاشجار والازهار، المحافظة على المساحات الخضراء، تنظيم حملات تطوعية، تقديم نصائح، منع وتثبيته السكان والأصدقاء من رمي النفايات... باختصار هن يحلمن ويردن تغيير ذهنيات المجتمع، أما بالنسبة للذكور تمثلت أحلامهم واقتراحاتهم خاصة من خلال عدم رمي النفايات بالشارع للحد من الظاهرة، رمي النفايات في الأماكن والأوقات المخصصة لها، توفير هذه الحاويات، التحسيس والتوعية، وضع لافتات ولوحات اشهارية للمحافظة على نظافة المحيط وعدم رمي النفايات، مساعدة عمال النظافة...

وكأن هذه الاقتراحات جاءت لتعبر عن التقسيم الجنسي للفضاء العمومي حيث اهتمت الاناث بوظائف التربية والتحسيس، النظافة، الاعتناء بالازهار... أما الذكور فتتعلق أحلامهم وتصوراتهم بكل ما هو خارج البيت، توفير حاويات، وضع الاقتات، مساعدة عمال النظافة...

وتبقى رغبات أخرى، عبر عنها نفس هؤلاء الأطفال الذين يرون في النفايات مصدر للدخل الاقتصادي من خلال عملية تصنيف النفايات المنزلية 3.5% التي لا تزال الدولة في حد ذاتها لم توفر حتى حاويات لتصنيف النفايات المنزلية خاصة على مستوى ولاية عين تموشنت.

كما تبقى هذه الاجابات تكشف عن الهشاشة الموجودة في علاقة الجزائري مع فضاءه العمومي حسب تصورات الاطفال، هذه الشريحة الاجتماعية التي تكشف عن عالم الكبار من خلال التنشئة الاجتماعية التي صقلت تمثلاتها وعكست ممارساتها داخل الفضاء العمومي، لهذا يبقى في تصورنا الانطلاق من تصورات الاطفال أصبح

ضرورة لفهم عالم الكبار الذي هو أكثر تعقيداً¹، كما يسمح لنا كذلك تبني هذا الموقف من القاء الضوء على الاتجاه المستقبلي للمجتمع، فتبقى مقارنة عالم الصغار من خلال تبني الموقف الأنثروبولوجي هو الأهم وذلك من خلال رصد تصوراتهم، خطابهم، ممارساتهم، من خلال فسح المجال لهم لأخذ الكلمة والاستماع الى انشغالاتهم.

وللتعمق أكثر في مميزات وخصوصيات المواطنة الايكولوجية بالمدينة الجزائرية، من وجهة نظر الأطفال، تسألنا عن المخيال والتمثلات الاجتماعية لهؤلاء الاطفال حول أصدقاءهم الذين يرمون النفايات في الشارع²، من خلال طرح سؤال مفتوح على الأطفال بالصياغة التالية: "ما هو رأيك حول الأصدقاء الذين يرمون النفايات في الشارع؟"

فجاءت تساءلنا عن نظرة وتصور عينة البحث للأطفال حول أقرانهم الذين يرمون النفايات في الشارع، عوض السؤال الذي طرح في مرحلة التجريب بالشكل التالي "لماذا تقوم أنت برمي النفايات في الشارع؟" بحيث جاءت معظم الاجابات بالنفي، لكن عندما يتحدث الطفل عن أقرانه يسهل عليه التعبير عن ما هو ممنوع اجتماعيا، لهذا فهو يرجع رمي النفايات خاصة الى عدم الاهتمام بالحي والشارع %42.6 عدم الاهتمام بالبيئة %17.4 [أنظر الجدول رقم: 78 في الملاحق]، ما يعكس ادراكات وتصورات الكبار للفضاء العمومي الذي لم يشكل أحد اهتماماتهم وأولوياتهم، اضافة الى نقص التربية والثقافة البيئية لدى الطفل %22.2 فأدى غياب الثقافة البيئية إلى ضعف المواطنة الايكولوجية عند الطفل، لأن الفضاء العمومي لا يشكل أولويات تفكيرهم لهذا اقتصرت النظافة على الفضاء الداخلي للبيت فقط، اضافة الى نقص الاهتمام من السلطات المحلية ما يعكس نقص الحوايات لرمي النفايات %8.7 حيث يقول أحد الاطفال " لأننا لا نجد أين نرمي النفايات" وبالتالي تعود الطفل منذ الصغر على هذا السلوك وفي هذا الصدد تقول طفلة أخرى " تعود كثرة الاوساخ في الارض

¹ - فاضل الكعبي، الكيان الثقافي للطفل، مؤسسة العروة الوثقى، ط1، العروب، المعمورة، 2010، ص 13.
² - حيث تم تغيير صياغة هذا السؤال الذي جاء بالشكل التالي في الاستمارة التجريبية، " لماذا تقوم رمي النفايات في الشارع"، فجاءت معظم الاجابات بالنفي لهذا تم تغيير صياغة السؤال بالشكل التالي: "ما رأيك حول الأصدقاء الذين يرمون النفايات في الشارع؟"

لان رمي النفايات في الشارع سهل"، وتأسيسا على ذلك، أردنا التعمق أكثر من خلال البحث عن التفسير التي يقدمها الطفل حول رمي النفايات في الشارع.

فمن خلال السؤال المفتوح الذي طرح على عينة البحث حول تفسير رمي النفايات في الشارع، جاءت الاجابات التالية للأطفال بنسب متقاربة في تصوراتهم وهي عدم المبالاة من طرف السكان، نقص التربية، نقص الحاويات... كلها عوامل سمحت للطفل بالعودة على رمي النفايات في الشارع، [أنظر الجدول رقم 79 في الملاحق] حيث ارتبطت هذه الممارسات والسلوكيات إلا بالفضاء العمومي، وذلك جراء ضعف قيم المواطنة والثقافة البيئية، فلماذا رغم أن الاسرة موجودة والمدرسة موجودة، نتساءل لماذا رمي النفايات موجود؟ لماذا يعبر الطفل عن نقص التربية فيما يتعلق برمي النفايات؟.

وفي هذا السياق، وبالنظر إلى مفهوم التربية بصفة عامة نجدها في أوسع معانيها هي بيئة تساعد في تشكيل عقل الشخص، وخلقه، وطاقته الجسمية¹، والتربية تستمر طوال الحياة من خلال تعلم طرائق جديدة من التفكير، والتصرف مع كل تغير رئيسي في حياتنا والتربية بمعناها الضيق هي غرس معلومات ومهارات واتجاهات معينة في كل جيل بواسطة بعض المؤسسات كالمدارس وبالنظر إلى هذين التعريفين وفي ضوء علاقة التربية بالبيئة نجد أن المفهوم الواسع للتربية البيئية يتضمن خلق اتجاهات ايجابية نحو البيئة كما يتضمن مفهوم وفكرة التغير وهي الفكرة الأساسية التي من خلالها يعيد الإنسان النظر في أفكاره وتصرفاته في كل مظاهر حياته².

¹ - منير المرسي سرحان، في اجتماعيات التربية، دار النهضة العربية، بيروت، ط4، 2003، ص 102.

² - مهني محمد ابراهيم غنايم، التربية البيئية مدخل لدراسة مشكلات المجتمع، الدار العالمية، د ب ط2003، 2، ص 65.

وبذلك نجد أن مفهوم التربية البيئية لا ينفصل عن الثقافة أو عن معنى المواطنة الايكولوجية، الذي يؤدي كل منهما إلى خلق نمط أو نوع من العلاقة بين الإنسان والبيئة¹، وفي ضوء علاقة الأنثروبولوجيا بالتربية والتي تتضمن بعض الجوانب التي تتصل بالعلاقة بين القيم والثقافة بوجه خاص ومنها التباين بين القيم الثقافية وممارستها الفعلية أي التباين بين الجانب المثالي والجانب الواقعي في الثقافة حيث أن كل ثقافة قد تتيح لأعضائها بعض المعايير والأنماط السلوكية والتي ربما تتعارض مع بعض الأنماط المثالية.

ومن هذه النظرة إلى علاقة الأنثروبولوجيا بالتربية وفي ضوء تفسير هذه العلاقة بالنظر إلى البيئة يتضح لنا ضرورة تفسير سلوكيات الإنسان مع البيئة والاتجاهات البيئية السائدة في مجتمع ما على ضوء الثقافة السائدة وعلى ضوء نمط التنشئة السائدة في المجتمع وما تتيحه عملية التنشئة والتربية من معارف وخبرات واتجاهات تتعلق بعلاقة الإنسان ببيئته أي على ضوء خصوصية كل مجتمع.

ولهذا نتساءل في هذا المقام عن صور المواطنة الايكولوجية في تصورات الأطفال من خلال مدى مشاركتهم الفعلية في ترسيخ قيمها عبر الانخراط والمشاركة في حملات تطوعية لجمع النفايات، فيبقى جوهر المواطنة الايكولوجية هو المشاركة الفاعلة والمسؤولة اتجاه قضايا البيئة ذات الأولوية في مجتمعه لرد كافة التحديات التي تواجه أجيال الحاضر وأجيال المستقبل، بهذا يعتبر النشاط التطوعي هو جوهر المواطنة الايكولوجية، فما هو واقعها في عالم الصغار؟

¹ - فتحة محمد حسن، مشكلات البيئة، مكتبة المجتمع العربي، الاردن، ط2، 2006، ص 58.

الجدول رقم (10) يشير إلى مشاركة الأطفال في حملات التطوع حسب متغير الجنس:

النسبة %	العدد	ذكر		أنثى		مشاركة الاطفال
%56.5	130	%48.1	51	%63.7	79	نعم
%43.5	100	%51.9	55	%36.3	45	لا
%100	230	106		124		المجموع

يبقى معنى المواطنة الايكولوجية يتبلور من خلال أنماط المشاركة في الفضاء العمومي ومدى تسيير الشأن العام، وتجد معناها أيضا من أشكال التعبير عن الانتماء إلى الحي والمدينة من خلال التطوع لتنظيفها والمحافظة عليها، هذا التطوع الذي غاب عن عالم الكبار %37.2 لنجد بواده أكثر عند عالم الصغار %56.5 وعلى ضوء متغير الجنس يظهر لنا الاهتمام بالتطوع عند الاناث أكثر من الذكور، فيبقى ما يفوق نصف العينة من الذين ساهموا وبشكل تطوعي في مختلف حملات التنظيف داخل الفضاء العمومي، هذا ما يعكس جليا بواد تشكل المواطنة الايكولوجية بالمدينة الجزائرية التي تحتاج إلى المزيد من الدعم والتأطير من مختلف الفاعلين الاجتماعيين خاصة مؤسسات التنشئة الاجتماعية، كما يقصد بتنمية الحس البيئي أو التوعية البيئية عملية بناء وتنمية اتجاهات، ومفاهيم وقيم وسلوكيات بيئية لدى الأطفال بما ينعكس إيجابا على حماية البيئة والمحافظة عليها وتحقيق نوع من العلاقات المتوازنة التي تحقق الأمان البيئي¹، لهذا أردنا في هذا البحث التطرق إلى الأماكن التي يفضل الأطفال المساهمة بها في هذه الحملات التطوعية داخل الفضاء العمومي.

¹ - فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث، دار الامل، د ب الجزائر، 2003.

فتبقى معطيات البحث الميداني تفسر النسبة المرتفعة لمساهمة الاطفال في حملات التطوع من خلال رصد أماكن المشاركة التي تمثلت أساسا في حملات التطوع بالمدرسة 36.1% لتنظيف القسم أو فناء المدرسة، مقابل 29.2% فقط لحملات التطوع بالحي السكني [أنظر الجدول رقم 80 في الملاحق] حيث يبقى مبدأ التطوع هو كونه فعل ارادي وليس الزاما من أي شخص أو مؤسسة حالة المدرسة، لكن اذا تم الجمع بين حملات جمع النفايات التي شارك فيها الاطفال في كل من الحي، الشاطئ، الغابة، المسجد... 63.9% وبهذا المعنى نجد أكثر من نصف العينة التي تطوعت بصفة ارادية وحررة لتنظيف هذه الفضاءات العمومية بحيث يبقى هذا التطوع هو لب المواطنة الايكولوجية.

خاتمة الفصل:

يبقى الغرض من الدراسة هو الكشف عن تصوّرات وتمثلات الأطفال حول مفهوم المواطنة الايكولوجية داخل الفضاء العمومي، وما هي تفسير هذه السلوكيات

التي ارتبطت بهذا الفضاء فقط، فجاء ذلك من خلال تصوّر أنثروبولوجي بهدف رفع الستار عن عالم الكبار باعتبار أنه ما يلحق للطفل من مختلف مؤسسات التنشئة خاصة الأولياء والمدرسة هو الذي يهيكل ويصنع تصورات وممارسات الاطفال داخل الفضاء العمومي.

هذه التجربة سمحت للطفل بأخذ الكلمة وتعبير عن عالم الكبار في تصوراته وكشف عن ممارساته التي لا تدل على شيء إلا عن غياب كل من الاسرة والمدرسة معاً، كما أن هذا الطفل أصبح يحمل في طياته هموماً تفوق بكثير سنه من خلال المطالب والاقترحات التي كشفت عنها هذه الدراسة الميدانية التي أجريت مع (230) طفل الذي لم يتجاوز سنه 12 سنة، فمثلاً نجد الطفل اليوم يطالب بالمساواة داخل المدرسة، يطالب بتوفير أماكن اللعب بالحي، يطالب بتوفير الأمن ومنع اختطاف الاطفال، يطالب بحضور الدولة أكثر...

فإن تشكل هذه التصورات والهويات للطفل من القيم التمثلات في بناء العلاقة مع الفضاء العمومي يتم من داخل الأسرة والمدرسة بالدرجة الأولى وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تلعب دوراً أساسياً في تشكل هويات الأفراد وتوحد مطالبهم الاجتماعية التي تفرض رقابة وتنشئة اجتماعية خاصة، مثلما تعمل على التوجيه الاجتماعي للأطفال¹، كما يظهر لنا جلياً تباين صور المواطنة والمواطنة الايكولوجية بين الجنسين، إذ لا تزال المرأة تبحث عن مختلف الاستراتيجيات التي تمكنها من فرض مكانتها داخل الفضاء العمومي من خلال المساهمة في تدبير الشأن العام، إذ يظهر لنا هذا التباين والتمييز منذ الطفولة، مثلاً كيفية استحواد وتملك الفضاء العمومي من خلال اللعب عند الذكر أكثر من البنت، مساهمة البنت أكثر في عمليات النظافة والتطوع داخل البيت كما خارج البيت، كلها ملاحظات تدل عن التقسيم الجنسي للفضاء العمومي حيث اهتمت الاناث بوظائف التربية والتحسيس، النظافة، الاعتناء بالأزهار... أما الذكور فتتعلق أحلامهم وتصوراتهم بكل ما هو خارج البيت، توفير

¹ - مالك بن نبي، مشكلات الحضارة، مشكلة الافكار في العالم الاسلامي، ترجمة عمر مسقاوي، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص: 27

حاويات، وضع الاقتات، مساعدة عمال النظافة... من هنا شكلت نظرة الأطفال وتصورهم للفضاء العمومي جوهر انشغالنا.

لهذا نتساءل اليوم عن واقع وآفاق الطفل في الجزائر، في مدينة مثل عين تموشنت، بعيدا عن تلك الظواهر التي ارتبطت بها البحوث العلمية حول الطفل، مثل التنشئة الاجتماعية، التسرب المدرسي، العنف المدرسي... لنحاول فهم ماذا يريد هذا الطفل؟ كيف يتصور عالم الكبار؟ كيف يتصور فضاءه العمومي؟ كيف يتصور مدينته؟ ماذا يتعلم بداخله، أين يتعلم؟ كيف يبني علاقاته مع الآخر داخل الفضاء العمومي؟ ماهي طموحاته المستقبلية؟

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

يطرح التفكير في الفضاء العمومي بالمجتمعات العربية أو المجتمع الجزائري بصفة خاصة، العديد من المفارقات والاشكاليات المرتبطة بالشأن العام وبخصوصية التطور التاريخي للمجتمع الجزائري، إضافة إلى كل التحولات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية... الجارية اليوم سواء على المستوى المحلي أو على الصعيد العالمي، وبهذا المعنى غدا النقاش ملحا أكثر مما مضى حول مسألة الفضاء العمومي بكل أبعاده.

لذا يعتبر مفهوم الفضاء العمومي واحدا من المفاهيم التي جرى الاعتماد عليها في قراءة العلاقة بين السلطة والمجتمع في المجالات السياسية الحديثة، حيث أردنا التعرّيج على نظرية يورغن هابرماس في الفضاء العمومي¹، هذه النظرة التي من شأنها حسب رأينا أن تعطي بعدا آخر لمحاولة فهم المجتمع الجزائري، وربما تساعدنا أكثر في فهم واقعنا الاجتماعي الحالي الذي لايزال يتطلب منا أكثر فهما وتحليلا انطلاقا من واقعه كما هو، من خلال مطالبه، تجاربه، تصورات، طموحاته، معاناته اليومية... وتسمح بمقاربة نقدية لمشاكل عصرنا كما تسمح بطرح مسألة الفضاء العمومي بالمجتمع الجزائري والوطن العربي، لكن ظهر لنا في ختام هذه الرسالة أن نظرية يورغن هابرماس التي اعتمدنا عليها طوال هذا البحث لم تسمح لنا بالفهم الكافي لواقع مددنا من زاوية الفضاء العمومي، فنحن أمام واقع يختلف، يختلف تماما عن الواقع الغربي البرجوازي الذي وصفه هابرماس.

فارتأينا الكشف عن واقع الفضاء العمومي من خلال الممارسات الفعلية واليومية للمجتمع داخل الفضاء العمومي، حالة رمي النفايات، حيث يبقى تفشي النفايات اليوم في معظم شوارع المدن الجزائرية، من الظواهر الاجتماعية التي يجب التوقف عندها داخل الدراسات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية، ومن

¹ - Jürgen Habermas, *L'espace public, Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*, op cit.

الدراسات التي سوف توضح لنا مدى حقيقة بناء الدولة في الجزائر، إذ أن الدولة مشروع يمكن قراءته من خلال إشكالية رمي النفايات.

فارتأينا لفحص هذه التساؤلات حول واقع الفضاء العمومي أن نجري بحث ميداني¹ من خلال البحث عن نظرة وتصور المجتمع الجزائري لفضائه العمومي، على ضوء المعنى الذي يقصده الفاعلون أنفسهم، معتمدين على مقارنة فيبر للوسولوجيا "المقاربة التفهيمية"، من خلال البحث أولاً وقبل كل شيء إلى فهم المعنى الذي يعطيه الأفراد أنفسهم لهذه السلوكيات والممارسات، مستنجدين بالمنهج الأنثروبولوجي لمقاربة الواقع الجزائري من خلال إعطاء المجتمع الكلمة لكي يعبر عن ما يجري بداخله، فتبقى الأنثروبولوجيا من وجهة نظرنا تساعدنا أكثر على فهم الواقع الجزائري كما هو.

ويبقى من بين النتائج التي تحصلنا عليها من خلال هذا البحث الميداني الذي أجري بمدينة عين تموشنت، من زاويتين متكاملتين: من خلال أولاً التطرق الى تمثلات وتصورات الكبار للفضاء العمومي من زاوية النفايات، ثانياً من خلال رفع الستار عن عالم الصغار الذي يبقى يعكس ولو نسبياً تصورات الكبار.

نجد نتائج تؤكد بقوة على وجود حالة غرابة للمجتمع الجزائري مع فضاءه العمومي ومع دولته، لتتضح لنا هذه الرؤية أكثر من خلال تجليات العلاقة بين الأفراد والدولة من خلال ممارسة عدة سلوكيات عشوائية بالفضاء العمومي، مثل عدم محافظة الجزائري على هذه الفضاءات بنسبة 63% حسب نتائج البحث الميداني، لاعتبارها ملك للدولة أو ملك "للبايلك" (72.2%)، فيبقى مفهوم "البايلك" متداول في الوعي الجماعي الجزائري وهذا رغم مرور الدولة الاستعمارية ومن بعدها حلول الدولة الوطنية الجزائرية، فكل ما يرتبط بالدولة لا يزال يعتبر على مستوى التمثلات "بايلك"، وكأن الفرد الجزائري سمح وترك الفضاء العمومي حكرًا

¹ - من خلال الملاحظة ووصف الظاهرة لعدة سنوات، إجراء مقابلات نصف موجهة مع 20 مبحوث، إضافة الى توزيع 320 استمارة على سكان مدينة عين تموشنت ما يعادل 2% من مجموع سكانها، كما ارتأينا الكشف عن عالم الأطفال من خلال توزيع استمارة 230 طفل بالأربعة مدارس ابتدائية بمدينة عين تموشنت.

على الدولة فقط، ودليل ذلك ضعف الانخراط في الحياة الجموعية والسياسية... هل هذا يعني غياب المجتمع عن هذا الفضاء العمومي؟ وإذا كان الأمر على هذا الشكل فما معنى هذا الفضاء العمومي؟ وهذا ما يفرض علينا التفكير في اتجاهات أخرى، وكأن المجتمع الجزائري في تصورات، وحتى في لا شعوره يوجد في علاقة خارجية عن دولته (rapport d'extériorité) عبر مختلف السيرورة التاريخية والاجتماعية التي صنعت هذه التراكمات الاجتماعية والتي عززت وعمقت الفجوة بين المجتمع والدولة.

يبقى الفرق الجوهرى في تمثلات وتصورات المجتمع لكل من الفضاء الخاص(المنزل)، والفضاء العمومي الذي يبقى خارج دائرة اهتماماته لكونه مجالاً حكرًا على الدولة وليس مجالاً للتواصل بينهم، هو الذي يفسر مختلف الممارسات والسلوكيات التي ارتبطت إلا بالفضاء العمومي، هذا التصور هو الذي يقف كحاجز يمنع من قيام النظافة داخل الفضاء العمومي، وهو في نفس الوقت التصور الذي يسمح بقيام النظافة في فضاءات أخرى على غرار الشارع، الحي، الحدائق، المرافق العامة... ليبرز المسجد كحالة استثنائية داخل الفضاء العمومي باعتباره مجال مقدس¹، ولهذا تبقى تجليات القيم الدينية في الحياة اليومية للأفراد سواء داخل الفضاء المنزلي²، أو في صرح الفضاءات العمومية، من أهم المؤشرات التي سوف تسمح لنا بفهم جل التناقضات التي تفسر غياب الجانب الديني في تأطير الممارسات الاجتماعية.

تبقى إشكالية رمي النفايات لوحة من لوحات حياتنا اليومية التي تتجلى بقوة لكي تعبر عن الواقع، كونها ظاهرة اجتماعية شاملة تمس أغلبية أفراد المجتمع الجزائري فهي لا تقتصر على شريحة اجتماعية معينة، أو فئة عمرية أو جنسية معينة إذ تتعلق بجميع فئات المجتمع على اختلاف رتبهم الاجتماعية ومستواهم

¹ - Roger Caillois, *L'homme et le sacré*, op cit.

² - Abdelkader Lakjaa, *La religion dans l'espace domestique- résidentiel: LES PLANTEURS- RAS EL AIN*, op cit.

التعليمي وحتى أنواع سكناتهم واختلاف أحيائهم ومدنهم...¹ فان ظاهرة رمي النفايات هي عبارة عن سلوك وممارسة يعبر بها الأفراد عن رفضهم على ما هو قائم، هذا الرفض يبين لنا ضعف مشروع المدينة أي هناك صعوبة في بناء المدينة، لكن أين تكمن هذه الصعوبة؟ تكمن هذه الصعوبة في غياب روح المدينة، بمعنى آخر عدم أخذ تصورات وتمثلات المجتمع الواقعي أي إهمال تصوراتهم، آرائهم، طموحاتهم، مخيالهم... وبالتالي غياب روح المدينة بمعنى ضعف روح المواطنة، فنحن نمتلك المدينة ولكنها فارغة من روحها، حيث يميز جون جاك روسو بين المدينة المبنية بالحجارة والحضيرة (la Cité) التي يصنعها السكان بثقافتهم وأنشطتهم السياسية.

كما تبقى الملاحظة التي تظهر أكثر وجاهة والتي تبرز من هذا التصور في علاقة العائلات الجزائرية مع نفاياتها المنزلية هي تأنيث كل ما هو مرتبط بالنظافة داخل العائلة الجزائرية، فهذه العملية هي كامتداد ونقطة انتهاء لنظافة البيت، بعد الانتهاء من عمليات وطقوس التنظيف والغسل والطبخ.. والتي هي من مسؤوليات المرأة حتى العاملة منها، ليتم جمع النفايات ثم اخراجها من طرف الأم أو البنت (45.4%) حسب نتائج البحث الميداني، هذا ما يؤكد أن دور المرأة يتجلى بقوة في مسألة النظافة سواء بالنسبة للفضاء الداخلي (الخاص) أو الفضاء المشترك (مثلا تنظيف السلام) أو الفضاء الخارجي (العمومي)، كما أن المرأة هي التي تضمن التنشئة الاجتماعية للأطفال من خلال تلقينها للعادات والتقاليد والقيم عبر الأجيال فهي التي تضمن تنشئة اجتماعية بيئية لهم، لهذا انتقلنا من نظرة مختلف الفاعلين السياسيين إلى نظرة السكان والاطفال حتى لا يترك مجال للشك أو التأويل الخاطئ فيما يخص المقاربة الشاملة لإشكالية النفايات في المجتمع الجزائري من منطلق أنثروبولوجي.

¹ - فهي ظاهرة اجتماعية شاملة على حد تعبير Marcel Mauss .

ويبقى التساؤل حول المعاني والدلالات التي يحملها الطفل بداخله حول تصوراتهِ للفضاء العمومي تشكل حلقة مفصلية في فهم العلاقة بين المجتمع والفضاء العمومي من نظرة الأطفال التي لا تمثل سوى تصورات الكبار ولو نسبياً، هذه التصورات التي تصنع وتتهيكّل على ضوء مؤسسات التنشئة الاجتماعية خاصة الأسرة والمدرسة.

هذه التجربة سمحت للطفل بأخذ الكلمة والتعبير عن عالم الكبار في تصوراتهِ والكشف عن ممارساتهِ التي لا تدل على شيء إلا عن غياب دور كل من الأسرة والمدرسة معاً، كما أن هذا الطفل أصبح يحمل في طياته هموماً تفوق بكثير سنه من خلال المطالب والاقتراحات التي كشفت عنها هذه المعطيات الميدانية، فمثلاً نجد الطفل اليوم يطالب بالمساواة داخل المدرسة، يطالب بتوفير أماكن اللعب بالحي، يطالب بتوفير الأمن ومنع اختطاف الأطفال، يطالب بحضور الدولة أكثر...

لهذا يشكل الفضاء العمومي بمفهومه الفيزيقي المادي، الذي تتم فيه التفاعلات بين الأفراد على أسس وقواعد تعاقدية، وينظر فيه للأفراد بأنهم شركاء في هذا الفضاء وممتلكين له، وأيضاً باعتباره فضاء للحياة الجماعية، وبهذا الشكل يكتسي طابعه الفلسفي السياسي، فإن هذا المفهوم يؤكد بصورة أساسية أهمية مشاركة المواطنين في الحياة العامة وتحمل المسؤوليات الوطنية التي تخدم الشأن العام، لهذا تبقى المواطنة تأخذ فعاليتها من مدى مشاركة المواطنين في الحياة الجماعية والجمعية، بقدر من التحمل للمسؤولية وأداء للواجبات.

من هنا تبقى إشكالية المواطنة تفسر بعض السلوكيات التي ارتبطت إلا بالفضاء العمومي، حالة رمي النفايات، فبدون قيم مواطنة، لا يمكن التحدث عن "المواطن" الذي يهتم بنظافة الفضاء العمومي من خلال مشاركته في الحياة اليومية بداخله، بمعنى آخر اكتساب ثقافة بيئية للأفراد لا يتم خارج إطار التفكير بالمصلحة العامة، فتبقى المواطنة في الجزائر تسير وتتشكل وفق سيرورة بطيئة حسب الخصوصيات التاريخية والسياسية والثقافية، الاقتصادية التي ورثها المجتمع

الجزائري جراء سنوات الاستعمار الطويلة ولا يزال يعاش آثارها، وكذلك من خلال مختلف السياسات المنتهجة لما بعد الاستقلال التي جاءت لتواكب تطور الديمقراطية في مفهومها الغربي، لكن بتصور يتجاهل خصوصيات ومتطلبات المجتمع الجزائري، فهو العامل الذي يكبح من مجريات المواطنة بالجزائر .

لهذا تبقى المقاربة الجزائرية للمواطنة تتميز بعدة معاني ودلالات أفرزتها مختلف الحقب التاريخية والتراكمات السوسيو- ثقافية، السياسية... التي صبغت السيرورة الاجتماعية للجزائر، وجدير بالذكر أن المواطنة ليست مفهوم قديم في المجال السياسي الجزائري، بل هي في طور التشكل والبروز، مما يتطلب عدة ميكانزمات لسيرورتها كقيمة منبثقة من الوعي الجماعي للمجتمع، وليس كمفهوم للحدثاء مفروض على المجتمع لمواكبة ركب التطور.

لهذا نجد على الأقل المفهوم الرسمي للمواطنة، وفي المقابل، نجد الخطاب اللارسمي للمواطنة النابع من الممارسات اليومية لأفراد المجتمع، ويبقى هذا ما يفسر عمق الصراع الموجود بين المستويين¹، ورهان هذا الصراع يتجلى في محاولة كل طرف تجسيد قيمه ومعانيه التي يحملها في طياته، والتي تخدم مصالحه في الوجود والاستمرار، فيظهر الفضاء العمومي في سيرورة إعادة التبلور، والمواطنة في التشكل ولكن نظرا لهذه الازدواجية الثقافية فهذا التبلور والتشكل يسيران بوثيرة جد معقدة، وهذا التعقيد راجع إلى حدة الصراعات بين المشروعين للمجتمع²، هذا ما يؤكد صحة الافتراض الذي تبنيناه.

إن المجتمع بعيد كل البعد على طلب المواطنة، إنه بكل بساطة يطالب بالسكن، العمل، العلاج... وهي شروط أساسية لقيام المواطنة الفعالة وهذا ما نادى به النظام الديمقراطي لكي يصنع في المقابل المواطن السياسي الذي يضمن تكريس

¹ - المستوى الرسمي (الدولة من خلال المؤسسات والمنظمات الرسمية للسلطة) والمستوى اللارسمي (الواقع المعاش لأفراد المجتمع).

² - وللتعمق أكثر أنظر كتاب:

- Georges Balandier, *Sens et puissance*, PUF, 1971, 2^{ème} Ed, 1981.

قيم المواطنة، فقبل المواطنة السياسية هناك المواطنة الاجتماعية والمواطنة الاقتصادية¹، هذا ما تؤكد إجابات المبحوثين التي انحصرت عندما يتعلق الأمر بالحقوق السياسية، في حق الانتخاب فقط (20.6%)، حيث تبقى المواطنة الفعالة لا تتمثل فقط في حق كل مواطن في أن يكون ناخبا، بل ومنتخبا كذلك، وأيضا حقه في تولي المناصب العامة، وحقه في عضوية الأحزاب السياسية والتنظيم في الجمعيات التي يرغب في الانضمام إليها، بصفة عامة محاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال التدبير في الشأن العام، لهذا تبقى البنية الاجتماعية الهشة والمفككة تصعب من عملية تدارك المواطنة السياسية في المجتمع الجزائري، لهذا يندم فيه الرابط السياسي الذي يعبر عن المصالح العامة للمجتمع، فربما هذا ما يفسر عزوف المجتمع على تدبير الشؤون العامة لأنه لا يزال منغمس في تدبير شؤونه اليومية لهذا تغطي المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة في الجزائر من وجهة نظر المبحوثين.

فببقي النشاط التطوعي هو جوهر المواطنة الايكولوجية، فهي تراهن على المواطن كشريك حقيقي في تدبير الشأن العام، كما تراهن على بناء فضاء عمومي متعدد ومتنوع يسهر على تنشيطه جميع الفاعلين بالاحتكام إلى ثقافة المجتمع المدني بمختلف صيغ الفعل الجماعي المنظم، فهي تأخذ معناها من خلال أنماط المشاركة في الفضاء العمومي لتسيير الشأن العام، لكن تبقى نتائج هذا البحث الميداني تعكس نقص التطوع والمشاركة في مختلف صيغ حملات التنظيف بالفضاء العمومي (62.8%) ، غياب التطوع بين الجيران لتنظيف الأجزاء المشتركة (63.4%)، انعدام لجان الحي (91%)، انعدام الانخراط والتكوين داخل الجمعيات البيئية... كلها مؤشرات تدل على هشاشة المواطنة، والمواطنة الايكولوجية بالمدينة الجزائرية.

وتوصلنا الى نتيجة أن تصورات وادراكات المجتمع الجزائري للفضاء العمومي، للمواطنة، للمواطنة الايكولوجية... هي التي تفسر مختلف السلوكيات التي

¹-Anicet Le Pors, *La citoyenneté*, Op cit. p 184.

تميز علاقات الجزائري بالفضاء العمومي، هذا ما يسمح لنا بالكشف عن فضاء عمومي آخر، بشكل ونمط مغاير عن الذي ظهر به في الحضارة الأوروبية، ولكن من منظور آخر، بمعنى محاولة فهم واقعنا الاجتماعي من مستوى آخر للمجتمع، وهو المجتمع الواقعي¹ الذي يمثل الحياة اليومية للأفراد داخل فضاءهم العمومي، من خلال تجاربهم اليومية التي تتسم بالخطء والصواب في محاولة تكيفهم مع الحياة الحضرية عن طريق البحث عن نمط حياة خاص بهم، لأن المجتمع لا يزال في مرحلة التأسيس والتشكل وفق هذه الازدواجية الثقافية²، لذلك ارتأينا علاقة الجزائري بفضائه العمومي للكشف عن ميكانزمات وآليات "التحضر من الأسفل".

إن النفايات اليوم من أهم المؤشرات التي تسمح بالكشف عن علاقات المجتمع بالدولة من زاوية الفضاء العمومي، لكننا في نهاية المطاف أي من خلال القراءة النهائية للرسالة شعرنا بنوع من الاحباط وغيبة الأمل لأنه حقيقة لم تعطى الكلمة لممثلي المجتمع كما ينبغي فغالبا ما اكتفينا وعوضنا هذا الضعف والنقص بالإحصائيات والنسب المئوية.

ومن نقائص هذا البحث كذلك، عدم التطرق إلى تمثلات وتصورات عمال النظافة التي تعد الحلقة الغائبة في هذه الدراسة، فهي نقطة مفصلية لاكتمال وجهة النظر باعتبار عامل النظافة من أهم الفاعلين الاجتماعيين الذين يملكون تصور ونظرة خاصة حول تفسير ظاهرة رمي النفايات، وكان بالجدير تخصيص بعض المقابلات مع عمال النظافة التي سوف تسمح بالكشف عن دلالات أخرى لفهم معاني رمي النفايات بالفضاء العمومي، لكن نظرا لضيق الوقت اكتفينا في هذا المقام ببعض الملاحظات الميدانية اليومية التي سمحت برصد تعامل عمال النظافة اليومي في عملية جمع النفايات، وكذلك تم التقرب من بعضهم في اطار العمل

¹ - للتعق أكثر في هذا المصطلح أنظر كتاب:

-Georges Balandier, *Sens et puissance*, PUF, 1971, 2ème Ed, 1981.

² - يبقى المجتمع الجزائري في طريق التأسيس لثقافة حضرية جديدة، يسود فيها على الأقل شكلان حتى لا نقول أشكال من الثقافات، شكل يستجيب لخصائصه الأنثروبولوجية، وشكل آخر فرض واستورد أثناء وبعد الفترة الاستعمارية التي مر بها هذا المجتمع.

الاستطلاعي من خلال إجراء بعض المقابلات الحرة مع عمال النظافة خاصة المترددين على الحي السكني الذي نقيم به وما جاوره بحكم الثقة التي اكتسبناها مع معظمهم، وذلك نظرًا للتقيد بوقت انجاز الرسالة، فيمكن اعتبار هذا الطرح كأفق وُبعد جديد للموضوع كون النفايات من المواضيع المهمشة التي يجب التطرق إليها أكثر من خلال الأبحاث الجامعية، خاصة وأنا نعتبر كما جاء به Jean Haudricourt أنه مهما كان الموضوع المتناول (للدراسة) ففي نهاية المطاف كل المجتمع يكشف عن نفسه.

*«... Quel que soit le bout par lequel on prend la réalité,
c'est toute la société qui se révèle... »¹*

¹ -In, Pascal Dibie, *Ethnologie de la chambre à coucher*, Ed. A.M Métailié, 2000.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. ابن خلدون، المقدمة، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر، من عاصرهم من نوي الشأن الأكبر، دار الفكر للطباعة والنشر، التوزيع بيروت، لبنان، 2004.
2. إبتسام درويش، صالح وهبي، التربية البيئية وأفاقها المستقبلية، دار الفكر، دمشق ط1، 2003.
3. إبتسام سعيد الملكاوي، جريمة تلويث البيئة، دراسة مقارنة، دار الثقافة، الأردن، 2008.
4. ابراهيم عصمت مطاوع، التربية البيئية في الوطن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة ط1، 1995.
5. أبو جادو صالح محمد علي، السيكولوجية الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن ط 2، 2010.
6. أبو طالب السعيد، رشاش عبد الخالق، علم التربية، ميادينه وفروعه، دار النهضة العربية، بيروت ط 2، 2001.
7. إدريس خضير، التفكير الخلدوني وأثره في علم الاجتماع الحديث، موفر للنشر، الجزائر، 2003.
8. أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2000.
9. أحمد رشوان، البيئة والمجتمع، دراسة في علم اجتماع البيئة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.
10. أحمد رشوان، التربية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2002.
11. أحمد رشوان، مشكلات المدينة، دراسات في علم الاجتماع الحضري، المكتب العلمي الكمبيوتر النشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.
12. أحمد صدقي الدجاني، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية، القاهرة، مركز يافا للدراسات والأبحاث، 1999.
13. أحمد عوض، دراسات بيئية، دار نوبار للطباعة، مصر، 2002.
14. أحمد خيرى كاظم، جابر عبد الحميد جابر، الوسائل التعليمية والمنهج، دار الفجر، عمان ط1، 2007.
15. إسماعيل قيرة، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.
16. إيمان عطية عاطف، مبادئ اقتصاديات الموارد البيئية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2008.
17. إكرام عدني، سوسيولوجيا الدين والسياسة عند ماكس فيبر، ط 1، بيروت، منتدى المعارف، 2013.
18. أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
19. أحمد يحيى عبد الحميد، الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 1998.
20. التربية على ضوء المؤتمر التبيليسي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو، باريس، 1983.
21. الحبيب فهد ابراهيم، تربية المواطنة: الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2005.
22. الحقييل سليمان عبدالرحمن، الوطنية ومتطلباتها في ضوء تعاليم الإسلام، الرياض، مطابع الشريف ط1، 1990.

23. السويدي جمال سند، نحو استراتيجية وطنية لتنمية قيم المواطنة والانتماء، دراسة مقدمة إلى ندوة التربية وبناء المواطنة، 2001.
24. السيد ياسين، المواطنة في زمن العولمة، القاهرة، المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، 2002.
25. السيد عبد العاطي السيد، الايكولوجيا الاجتماعية، مدخل لدراسة الانسان والبيئة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1980.
26. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري مدخل نظري ج 1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003.
27. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، الجزء الأول، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011.
28. السيد عبد القادر شريف، التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010.
29. الصالح نبيل، ماهي المواطنة، مواطن المؤسسة الفلسطينية للدراسة الديمقراطية، ط 1، 1994.
30. العلوي سعيد بن سعيد وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
31. العامر عثمان بن صالح، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي، دراسة الباحة، اللقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، 2006.
32. الموسوعة العربية العالمية، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1996.
33. النجدي عادل، برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية لتنمية مفهوم المواطنة لدى تلاميذ الاعدادية، جامعة البحرين، كلية التربية، 2001.
34. أرماتندو سالفاتور، المجال العام: الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام، ترجمة أحمد عبد الله زايد، المركز القومي للترجمة، 1975.
35. بومنيير كمال، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت: من ماكس هوركهايمر إلى آكسل هونيث، لبنان-الجزائر، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.
36. بومدين بوزيد، الحركات الاسلامية من الفهم المغلق الى أفق التجديد، ط1، دار القرطبة، الجزائر، 2012.
37. برامج تركي، أصول التربية والتعليم المؤسسة للكتاب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
38. بن محمد خواجه عبد العزيز، محاضرات جامعية في علم الاجتماع المعاصر، من الجذور الى الحرب العالمية الثانية، دار النزهة الالباب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
39. توم بوتومور، مدرسة فرانكفورت، ترجمة سعد هجرس، دار أويا طرابلس، ليبيا، 1998.
40. ليلة علي، المجتمع المدني: قضايا المواطنة وحقوق الانسان، ط 1 القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 2007.
41. جابر عوض سيد حسن، الإنسان والبيئة من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتبة الجامعية الأزاريطة، الإسكندرية، 2001.
42. جمال الدين السيد علي صالح، الإعلام البيئي بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للأبحاث، مصر، 2003.
43. جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة بولس غانم، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، 1982.

44. جون جاك شوفالبيه، تاريخ الفكر السياسي: من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، ترجمة، محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986.
45. جيلالي صاري، دور البيئة في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.
46. جيامبيترو جويو، إجراء البحث الاثنوجرافي، ترجمة محمد رشدي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.
47. حسن أحمد شحاتة، البيئة والتلوث والمواجهة، دراسة تحليلية، دار التعاون، مصر، 2000.
48. حسن رمعون، الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة، منشورات مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية، 2012.
49. حسن مصدق، منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2005.
50. حسين لعروسي، التلوث المنزلي، مكتبة المعارف الحديثة، الإسكندرية، 1998.
51. حمدي صالح، الإدارة البيئية، المبادئ والممارسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2003.
52. حمدي مهران، المواطنة والمواطن في الفكر السياسي، دراسة تحليلية نقدية، مصر، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، 2012.
53. حميد خروف وآخرون، الإشكالات النظرية و الواقع، مجتمع المدينة نموذجاً دار البعث، قسنطينة، 1999.
54. حنان عبد الحميد العاني، الطفل والأسرة والمجتمع، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، 2000.
55. دليل إعلامي حول تسيير ومعالجة النفايات الصلبة الحضرية، صادر عن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الجزائر، أبريل، 2003.
56. دليل المرأة العربية للمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث البيئي، الأمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.
57. راتب سعود، الإنسان والبيئة، دراسة في التربية البيئية، الحامد للنشر والتوزيع، الأردن/ عمان، 2007.
58. رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979.
59. رشيد الناضوري، تاريخ المغرب الكبير، العصور القديمة، بيروت، 1981.
60. رقيق ميلود، عين تموشنت عبر العصور، دراسة طبيعية وتاريخية حول ماضي وحاضر المنطقة، دار القدس العربي، وهران، الطبعة الثانية، 2013.
61. رمضان محمد مقلد و آخرون، اقتصاديات الموارد و البيئة ، الدار الجامعية ، القاهرة، 2003.
62. رمضان عبد الحميد الطنطاوي، التربية البيئية تربية حتمية، دار الثقافة، عمان ط1، 2008.
63. زكرياء الشربيني، يسرية صادق، تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملته ومواجهة مشكلاته، دار الفكر العربي، مدينة النصر، 1996.
64. زكريا طاحون، التلوث خطر واسع الانتشار، دار السحاب، القاهرة، ط1، 2004.

65. زكي حسن زيدان، الأضرار البيئية وآثارها على الإنسان وكيف عالجها الإسلام، دار الفكر الجامعي، مصر، 2004.
66. سامح فوزي، المواطنة، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007.
67. سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
68. سعيد عبد الحافظ، المواطنة: حقوق و واجبات، الناشر: مركز ماعت للدراسات القانونية والدستورية، القاهرة، 2007.
69. سعيد سالم الجويلي، مواجهة الأضرار البيئية بين الوقاية والعلاج، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
70. سفر محمود و آخرون، الوطنية كائن هلامي، وزارة المعارف، الرياض، 2001.
71. سناء محمد الجبور، الإعلام البيئي، دار أسامة، عمان الأردن ط1، 2011.
72. شريف أمين فرج، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية، مصر، دار الكتب القانونية، 2012.
73. طارق محمد، مشاكل بيئية وأسرية، شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008.
74. علاء طاهر، مدرسة فرانكفورت من هوركهايمر إلى هابرماس، منشورات الانماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
75. عبید منى مكرم، المواطنة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، عدد 15، 2006.
76. علي خليفة الكواري، دراسة حول مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، العدد 30 من سلسلة كتب المستقبل العربي حول الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، 2004.
77. علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية في دولة الديمقراطية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
78. عامر مصباح، علم الاجتماع، الرواد والنظريات، دار الأمة الجزائر، 2004.
79. عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ريحانة، الجزائر، بدون سنة نشر.
80. عبد الله بن سعيد، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الامن الوقائي، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، الطبعة الاولى، 2011.
81. عبد الله زاهي الرشدان، التربية والتنشئة الاجتماعية، دار وائل، الأردن، 2002.
82. عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع وقضايا البيئة، مداخل نظرية ودراسات واقعية، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004.
83. عبد العزيز طريح الشريف، البيئة وصحة الإنسان في الجغرافيا الطبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005.
84. عبد القادر فضيل، المدرسة في الجزائر، حقائق وإشكالات، جسر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.
85. عبد الجواد أحمد عبد الوهاب، تكنولوجيا تدوير النفايات، الدار العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1997.
86. عبد الحليم عبد المجيد، المسؤولية القانونية عن النفايات الطبية، دار النهضة العربية، 1999.

87. علي السكري، البيئة وقيم المجتمع، دار الكتاب الحديث، 2002.
88. علياء شكري وآخرون، علم اجتماع العائلة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2011.
89. علي جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام، الجزء الرابع، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، 1988.
90. عاشور أحمد، التلوث البيئي في الوطن العربي، واقعه وحلول معالجته، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، 2006.
91. علي صالح جوهر وآخرون، تنشئة الطفل العربي، مصر، 2010.
92. علي محمد المكاوي، الإنسان والبيئة والصحة، دراسة في علم الاجتماع، دار النصر، القاهرة، 2005.
93. عماد محمد ذياب الحفيظ، البيئة حمايتها، تلوثها، مخاطرها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2005.
94. عدلي أبو طاحون، علم الاجتماع الريفي، المكتب الجامعي الحديث، 1997.
95. عصام توفيق، سحر فتحي مبروك، نحو دور فعال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط1، 2004.
96. عصام توفيق قمر وآخرون، الرعاية الاجتماعية للأسرة والطفولة، المكتبة العصرية، مصر، ط1، 2009.
97. عيسوى عبد الرحمن، التربية النفسية للطفل والمراهق، ط1 دار الراتب الجامعية بيروت، 2000.
98. غالب الفريجات، مؤشرات وقضايا التربية البيئية، مؤسسة الانتشار العربي، عمان/ الأردن، 1999.
99. فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
100. فاروق أحمد دسوقي، مقومات المجتمع المسلم، الاسكندرية، دار الدعوة لمطبع والنشر والتوزيع، 1998.
101. فاروق اسليم، المواطنة العربية واشكالات الأسئلة، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان 43 – 35، 2009.
102. فاضل الكعبي، الكيان الثقافي للطفل، مؤسسة العروة الوثقى، ط1، العروب، المعمورة، 2010.
103. فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2003.
104. فتحية محمد حسن، مشكلات البيئة، مكتبة المجتمع العربي، الاردن، ط2، 2006.
105. فهيمة خليل أحمد العيد، الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني، ورقة بحث قدمت في مؤتمر التوافق السنوي الثالث حول: "هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية"، الكويت، 11- 10 أبريل 2006.
106. مجدي عزيز ابراهيم، المنهج التربوي وتحديات العصر، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2002.
107. محمد أحمد حميد، الثقافة البيئية مطلب حضاري للأسرة، سلسلة الرضا للمعلومات، دار الرضا، دمشق، ط1، 2003.
108. محمد أحمد عبد النعيم، مبدأ المواطنة و الإصلاح الدستوري، دراسة تحليلية مقارنة، مصر، دار النهضة العربية للنشر، 2007.
109. محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة، الأردن/ عمان، 1995.
110. محمد الجوهري، علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 1997.

111. محمد الخوني، التنوير والنقد، منزلة كانط في فرانكفورت، دار الحوار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سوريا، 2006.
112. محمد السيد أرناؤوط، الإنسان وتلوث البيئة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1999 .
113. محمد بيومي خليل، سيكولوجية العلاقات الأسرية، دار قبا، القاهرة، مصر، 2000.
114. محمد حسان عوض، حسن أحمد شحاتة، التلوث البيئي، خطر يهدد الحياة، ط1، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، 2012.
115. محمد سعيد عبد الله الحميدي، المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة البحرية والطرق القانونية لحمايتها (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2008.
116. محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1982.
117. محمد عمارة، السلفية، موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، دار المعارف للطباعة والنشر، 1994.
118. معمر رتيب محمد عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، مصر 2008.
119. محمد صابر، الإنسان وتلوث البيئة، الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية، 2000.
120. مهني محمد ابراهيم غنايم، التربية البيئية مدخل لدراسة مشكلات المجتمع، الدار العالمية، د ب ط2، 2003.
121. محمد منير مرسي، البحث التربوي وكيف نفهمه، عالم الكتب، القاهرة، 1994.
122. محمد غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.
123. مكايي عبد الغفار، جذور الاستبداد، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994.
124. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1976.
125. مصطفى جدية، التنشئة الاجتماعية والهوية (دراسة نفسية اجتماعية لطفل القروي المتمدرس) ترجمة محمد بن الشيخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1996.
126. مصطفى حمدي الشنواني، فتحة محمد ابراهيم، الثقافة والبيئة مدخل الى دراسة الانثروبولوجيا الايكولوجية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1977
127. مناع هيثم، المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي، مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان، القاهرة، 1998.
128. منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة، وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
129. منير المرسي سرحان، في اجتماعيات التربية، دار النهضة العربية، بيروت، ط4، 2003.
130. موريس أنجلس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2006.
131. مكروم عبد الودود، الاسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم و تنمية، 2004.

132. مالك بن نبي، مشكلات الحضارة، شروط النهضة، ترجمة عمر مسقاوي، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012
133. مالك بن نبي، مشكلات الحضارة، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، ترجمة عمر مسقاوي، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012
134. نظمية سرحان، مناهج الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة من التلوث، دار الفكر العربي، القاهرة ط 1، 2005.
135. هلال فتحي وآخرون، تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت، الكويت، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، 2000.
136. هريرت ماركيز، العقل والثورة، هيغل و نشأة النظرية الاجتماعية، ترجمة د فؤاد زكرياء، الهيئة المصرية العامة للتأليف و نشر، 1970.
137. هاشم عبود الموسوي، بدر صلاح يعقوب، التخطيط والتصميم الحضري، دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية، دار الحاصد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
138. وناس يحيى، المجتمع المدني وحماية البيئة، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
139. يعلي محمد الصغير، قانون الادارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2004 .
140. يوسف الأنصاري، جغرافية البيئات الحضرية، دار النهضة للطبع والنشر، القاهرة، 1973.
141. يسرى مصطفى السيد، التربية العلمية والبيئة وتكنولوجيا التعليم، عالم الكتاب الحديث، الاردن ط1، 2006.
142. نور الدين طوالي، الدين الطقوس والتغيرات، ترجمة زجيه البعيني، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988 .

المجلات العلمية:

- 1- آزاد أحمد علي، آراء ومناقشات حول العمارة والتشييد عند ابن خلدون، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.
- 2- البلدي عقيلة، التسيير الأمثل والمتكامل للنفايات الصلبة الحضرية، مجلة إعلامية، مدينة 20 أوت 1955 ، العدد الخامس، الجزائر، 2005.
- 3- العبيدي صونيا، المجتمع المدني المواطنة والديمقراطية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 02، جوان، 2008.
- 4- العماري الطيب، الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر، التحول من الديني الى الدنيوي ومن المقدس الى السياسي، دراسة أنثروبولوجية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 15، جوان، 2014.
- 5- بلعيرور الطاهر، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، رقم 15، 2007.
- 6- بشير محمد، قراءة في كتاب "بورديو": حوصلة وعرض، مجلة التدوين، العدد 05 ، مدرسة الدكتورالية للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة وهران ، 2013.
- 7- بلخير بومحراث، الدين بين التبرير السياسي والرابط الاجتماعي- حالة الجزائر، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع، العدد 06، 2011

- 8- جيلالي المستاري، فؤاد نوار، " رهانات الديني والسياسي في مدينة غرداية: فضاء عمومي أم فضاء جماعاتي؟ ضمن حسن رمعون وعبد الحميد هني (الإشراف)، الفضاءات العمومية في البلدان المغاربية، وهران، منشورات الكراسك، 2013.
- 9- حسين جمعة، الوطن والمواطنة، مجلة الفكر السياسي، سوريا، العدد 25، 2006.
- 10- حميد خروف، سياسة التنمية في الجزائر رؤية سوسيولوجية، مجلة الفكر السياسي، 2002
- 11- سيرات فتحي، سوسيولوجيا المجالس الشعبية المنتخبة في الجزائر، دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لوهران العهدة الانتخابية 2012-2017، مجلة التدوين، العدد 08، مدرسة الدكتورالية للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، 2016 .
- 12- لشلاش عمارية، الفضاء العمومي حسب مدرسة فرانكفورت، مجلة التدوين، العدد 08، مدرسة الدكتورالية للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، 2016.
- 13- ليندة نصيب، المجتمع المدني: الواقع والتحديات، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 15، 2006.
- 14- محمد عثمان الخشت، تطور المواطنة في الفكر السياسي الغربي، مجلة التسامح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، العدد 20، 2007.
- 15- محمد بوسنة، الحركة الجموعية في الجزائر: نشأتها، طبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد: 17، جوان 2002.
- 16- مسعود موسى الرضي، أثر العولمة في المواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008.
- 17- علي خطيب، التربية البنينة تعلم من أجل البيئة أو تعلم للعيش في البيئة، مجلة التربية، العدد 105، اللجنة الوطنية القطرية للثقافة والعلوم، قطر، 1993.

البحوث الجامعية:

- 1 - عيسات وسيلة، جدلية التقليد والحداثة في المجتمع الجزائري الشبابي، مقارنة للتغيير والصراع القيمي، دراسة ميدانية بولاية تلمسان، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، المدرسة الدكتورالية للعلوم الاجتماعية والانسانية، تحت اشراف لقعج عبد القادر، جامعة وهران 2، 2016-2015.
- 2- لشلاش عمارية، مقارنة أنثروبولوجية لإشكالية النظافة في المدن الجزائرية، مدينة وهران نموذجا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تحت اشراف الاستاذ: لقعج عبد القادر، جامعة وهران، 2011-2012.
- 3 - قناوي يمينة، الحجاب والحضرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تحت إشراف الأستاذ لقعج عبد القادر، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012.
- 4- لشلاش عمارية، أبرز معالم التاريخ الحضري لمدينة عين تموشنت، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في علم الاجتماع، تحت اشراف الاستاذ: لقعج عبد القادر، جامعة وهران، 2007-2008.

مواقع الانترنت:

1. العلوي رشيد، الفضاء العمومي من هابرماس الى نانسى فريزر، مجلة دلتا نون، العدد الثاني، 2014، على الخط <http://d-ncdn.c-tpa.org/Contents/ Digital Library/ STD-43441883.pdf>
2. عبد الله جناحي، المفهوم الريعي للمواطنة، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2325 ، 16 يناير 2009، على الخط: <http://www.Alwasatnews.com/2325/news/read/33614/1.html>
3. عمر جمعة عمران العبيدي، "دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية"، تم تصفح الموقع يوم: 05 ماي 2016 (<http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/Door.htm>)
4. ماجد بن ناصر بن خلفان المحروقي، دور المناهج في تحقيق أهداف تربية المواطنة، متحصل عليه: www.moe-nizwa.net
5. محمد السيد سعيد، "المجتمع المدني العالمي، الصعوبات والتحديات"، تم تصفح الموقع يوم: 12 فبراير 2016 (http://www.Islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/04/article_01.shtml)

الجريدة الرسمية:

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 43 / 2003، قانون رقم 03- 10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 37 المؤرخة في أول شعبان عام 1432 الموافق ل: 3 يوليو سنة 2011، قانون رقم 11-10 مؤرخ في رجب عام 1432 الموافق ل: 22 يونيو 2011 يتعلق بالبلدية.
- 3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 04، الصادرة في 14/01/2001.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، الذي يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر بتاريخ 18 جمادى الأولى 1411 الموافق ل: 05 ديسمبر 1990.
- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012، الذي يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادر بتاريخ 15 يناير 2012.
- 6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم: 83-03 المؤرخ في 5 فبراير 1983 المتعلق بقانون حماية البيئة الجزائري.
- 7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 90-08 المؤرخ في 17 أبريل 1990 المتعلق بالبلدية.
- 8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

- 9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر 1989
- 10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر 1996.
- 11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر 2016.
- 12- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة : تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر 2000 ، الديوان الألماني للتعاون التقني، الجزائر، 2001.

القواميس:

- 1- ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، دار بيروت للطبع والنشر، لبنان، ط3، ج 5، 1956.
- 2- المعجم الوسيط، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، ط2، 1972.
- 3- المنجد في اللغة و الأعلام، بيروت: دار الشروق، ط29.
- 4- بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1992
- 5- عمر سعدالله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 6- المعجم الوسيط، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، ط2، 1972.
- 7- يوسف كوني، معجم المصطلحات الجغرافية، ملتزم الطبع والنشر، دار الفكر العربي.

مصادر أخرى:

- الدراسة التي انجزت من قبل الاستاذ: عبد القادر لقجع لصالح جمعية صحة سيدي الهواري ويونيسيف الجزائر، من 15/04 : إلى 15/06/2012 تحت عنوان: الهشاشة لدى الشباب من 10 إلى 19 سنة في حي سيدي الهواري، حي الصنوبر، و رأس العين، وهران، الجزائر.
- مديرية البيئة بولاية عين تموشنت.
- دار البيئة بولاية عين تموشنت.
- قسم النظافة والتطهير بلدية عين تموشنت بولاية عين تموشنت.

La Bibliographie :

Ouvrages:

- 1- ABRIC Jean-Claude, *L'étude des représentations sociales*, In Denise Jodelet, *Les représentations sociales*, Paris, PUF, 1989.
- 2- ABRIC Jean-Claude, *Méthodes d'étude des représentations sociales*, Edition érès, 2003.
- 3- ABRIC Jean-Claude et all, *Pratiques sociales et représentations*, Paris, PUF, 1997.
- 4- ADDI Lahouari, *Etat et pouvoir: approche méthodologique et sociologique*, O.P.U, Alger, 1990.
- 5- ADDI Lahouari, *Les mutations de la société algérienne, Famille et lien social dans l'Algérie contemporaine*, Ed. La Découverte, Paris, 1999.
- 6-ADDI Lahouari, *L'impasse du populisme, L'Algérie : Collectivité politique et Etat en construction*, Alger, ENAL, 1990.
- 7- ARENDT Hannah, *Condition de l'homme moderne*, Paris, Pocket 2012.
- 8-ASSOUN Paul-Laurent, *L'école de Francfort*, Paris, PUF, 1987.
- 9- BACHELARD Gaston, *La formation de l'esprit scientifique, Contribution à une psychanalyse de la connaissance objective*, Paris, Librairie philosophique Vrin, 1975.
- 10- BALANDIER Georges, *Sens et puissance, Les dynamiques sociales*, 2^{ème} Edition, Quadrige, PUF, 1971, 1981.
- 11- BALET Jean-Michel, *Gestion des déchets, Les différents types de déchets, les modes de collecte et de gestion, les filières de traitement*, 5^{ème} édition, Dunod, Paris, 2016.
- 12- BEN KADA Saddek, *Revendications des libertés publiques dans le nationalisme Algérien : Le cas de la liberté d'association (1919-1954)*, Cahiers du CRASC, N° 05, 2002.
- 13- BERQUE Jacques, *Le Maghreb entre deux guerres*, Ed. Seuil, 1962.
- 14- BERTHELOT Jean-Michel, *Le piège scolaire*, Edition, PUL, 1983.
- 15- BERTOLINI Gérard, *Le marché des ordures, économie et gestion des déchets ménagers*, Edition L'Harmattan, Paris, France, 1990.

- 16- BIRNBAUM Pierre, *Du multiculturalisme au nationalisme, In La Nation*, Paris, Gallimard-Seuil, 1995.
- 17- BLANCHET Alain, GOTMAN Anne, *L'enquête et ses méthodes, L'Entretien*, Ed. Nathan, Paris, 1996.
- 18- BONIFACE Pascal, *Les intellectuels faussaires, Le triomphe médiatique des experts en mensonge*, Jean-Claude Gawsewitch Éditeur, Paris 2001.
- 19- BOURDIEU Pierre, *La sociologie de l'Algérie*, PUF, Paris, 1960.
- 20- BOURDIEU Pierre et SAYAD Abdelmalek, *Le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle algérienne*, Paris, Minuit, 1964.
- 21- BOURDIEU Pierre, CHAMBOREDON Jean-Claude, PASSERON Jean-Claude, *Le métier de Sociologue, Préalables épistémologiques*, 5^{ème} éd, Mouton de Gruyter, 2005 .
- 22- BOURDIEU Pierre, *Esquisse d'une théorie de la pratique, suivi de trois études d'ethnologie Kabyle*, Genève, Librairie Droz, 1972.
- 23- BOURDIEU Pierre, PASSERON Jean-Claude, *Les héritiers, Les étudiants et la culture*, Minuit, Paris, 1964.
- 24- BOUTEFNOUCHET Mostefa, *La famille Algérienne : évolution et caractéristique récentes*, Ed. S.N.E.D, 1982.
- 25- BOUTEFNOUCHET Mostefa, *Système social et changement social en Algérie*, OPU, 1986.
- 26- BOUVIER Pierre, *Le lien Social*, Gallimard, Collection, Folio, Paris, 2005
- 27-BRAHIM SALHI Mohammed, *Algérie: Citoyenneté et identité*, Tizi Ouzou, Ed. Achab, 2010.
- 28- BRUSCHI Christian, « *Le droit de cité dans l'Antiquité : un questionnement pour la citoyenneté aujourd'hui* » in Withol de Wenden Catherine (S/D) *La citoyenneté*, Paris, Edilig Fondation Diderot, 1988.
- 29- CAILLOIS Roger, *L'homme et le sacré*, Ed. Gallimard, 1963.
- 30-CARILLO Antoine, *Ain témouchent à travers l'histoire*, Les presses de l'imprimerie F. Plaza, Oran, 1954.
- 31-CARILLO Antoine, *Ain témouchent terre d'Algérie*, Les presses de l'imprimerie, F. Plaza, Oran, 1958.
- 32- CHOMBART DE LAUWE Paul Henry, *Des hommes et des villes*, Paris, Payot, 1965.

- 33- CITEAU Jean Pierre, BRIGITTE Engelhardt Bitrian, *Introduction à la psychosociologie, concepts et études de cas*, Armand Colin, Paris, 1999.
- 34- COING Henri, MONTANO Iraida, *Ville et déchets dans le Tiers - Monde*, PNUD, Paris, 1985.
- 35- COMBESSIE Jean-Claude, *La méthode en Sociologie*, Ed. La découverte, Paris, 1996.
- 36- COPANS Jean, *Georges Balandier, Un anthropologue en première ligue*, Ed. PUF, Paris, 2014.
- 37- COPANS Jean, *Introduction à l'éthnologie et à l'anthropologie*, Paris, Armand Colin, 1996.
- 38- COPANS Jean, *L'enquête Ethnologique de terrain*, Paris, Ed. Nathan, 1996.
- 39- COULON Alain, *L'école de Chicago*, PUF, Que sais-je, 1992.
- 40- DAMIEN Alain, *Guide du traitement des déchets, Réglementation et choix des procédés*, 7^{ème} éditions, Dunod, Paris, 2016.
- 41- DE SILGUY Catherine, *Histoire des hommes et de leurs ordures, Du moyen âge à nos jours*, Ed. Le cherche midi, Paris, 2009.
- 42- DENISE Jodelet, *Les représentations sociales : phénomènes, concepts et théories in Moscovici Serge, psychologie Sociale*, P.U.F, Paris 1997.
- 43- DIBIE Pascal, *Ethnologie de la chambre à coucher*, Ed. A.M Métaillé, 2000.
- 44- DORTIER Jean-François, *William I.Thomas et Florian Znaniecki: Le paysan polonais, itinéraire d'un migrant*, in *La sociologie Histoire et idées*, coordonné par Philippe Cabin et Jean-François Dortier, Ed. Sciences Humaines, 2000.
- 45- DRIS Nassima, *La ville mouvementée: Espace public, centralité, mémoire urbaine à Alger*, Éd. L'Harmattan, Paris, 2001.
- 46- DUBER Claude, *La socialisation : construction des identités sociales et professionnelles*, Paris, Ed. Armand Colin, 2000.
- 47- DURAND-GASSELIN Jean-Marc, *L'École de Francfort*, Paris, Gallimard, 2012.
- 48- DURKHEIM Emile, *De la division du travail social*, (1893), PUF, Paris, 1967.

- 49- DURKHEIM Emile, *Les formes élémentaires de la vie religieuse*, PUF, Paris, 1960.
- 50- DURKHEIM Emile, *Les règles de la méthode sociologique*, (1895), PUF, Paris, 1930.
- 51- DUVIGNAUD Jean, *La solidarité, Lien de sang, Lien de raison*, Paris, Fayard, 1986.
- 52- EL KENZ Ali, (S/D), *L'Algérie et la modernité*, Dakar, Codesria, 1989.
- 53- ENGELS Friedrich, *L'origine de la famille, de la propriété privée et de l'Etat*, Paris, Editions Sociales, 1962.
- 54- FARGE Arlette, *Dire et mal dire, L'opinion publique au XVIIIe siècle*, Ed. Seuil, 1992.
- 55- FINLEY Moses Immanuel, *L'invention de la politique, Démocratie et politique en Grèce et dans la Rome républicaine*, Paris, Edi. Flammarion, 1985.
- 56- FRASER Nancy, *Le féminisme en mouvement, dès les années 1960 à l'ère néolibérale*, Paris, La Découverte, Coll. Politique et sociétés, Trad. Estelle Ferrarese, 2012.
- 57- FRASER Nancy, *Qu'est-ce que la justice sociale? Reconnaissance et redistribution*, Paris, La Découvert, 2011.
- 58- GIACOBBI Michèle, Roux Jean-Pierre, *Initiation à la sociologie, Les grands thèmes, La méthode, Les grands sociologues*, Hatier, Paris, 1990.
- 59- GIRAUD Claude, *Histoire de la sociologie*, Dar El Afaq, Alger, 1997.
- 60- GRAFMEYER Yves, ISAAC Joseph, *L'école de Chicago, Naissance de l'écologie urbaine*, Paris, Ed. Du Champ Urbain, 1998.
- 61- GRAFMEYER Yves, *Sociologie urbaine*, Ed. Nathan, Paris, 1994.
- 62- GRAWITZ Madeleine, *Méthodes des sciences sociales*, Ed. Dalloz, 11^{ème} éditions, 2001.
- 63- GUERID Djamel, *L'entrée en sociologie, Les limites de l'universel Européen, Implications concrètes dans le monde d'aujourd'hui*, Ed. Publisud, Paris, 2013.
- 64- GUERID Djamel, *L'exception algérienne, La modernisation à l'épreuve*, Casbah édition, Alger, 2007.
- 65- GUY Rocher, *Introduction à la sociologie générale*, Montréal HMM, 1968.

66- HABERMAS Jürgen, *Après l'Etat-Nation, Une nouvelle constellation politique*, Trad. En français, R, Rochlitz, Paris, Fayard, 2000.

67- HABERMAS Jürgen, *Après Marx*, Trad. En français, Jean-René Ladmiral, Fayard, Paris, 1985.

68- HABERMAS Jürgen, *Droit et Démocratie*, Trad. En français, R, Rochlitz, Paris, Gallimard, 1997.

69- HABERMAS Jürgen, *L'espace public, Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*, Ed. Payot et Rivages, Paris, 2008.

70- HABERMAS Jürgen, *Théorie de l'agir communicationnel, Pour une critique de la raison fonctionnaliste*, L'espace du politique, Tome 2, France, 1987.

71- HADJIDJ El Djounaid, *Espace et volontarisme politique, La ville entre discours et réalités*, Oran, Dar El Gharb, 2004.

72- HALBWACHS Maurice, *La mémoire collective*, PUF, Paris, 1967.

73- HARBI Mohamed, *L'Algérie et son destin, Croyants ou citoyens*, Paris, Edition, Arcantère, 1992.

74- HARBI Mohamed, *Le FLN, mirage et réalité : Des origines à la prise du pouvoir, 1945-1962*, Paris, Jeune Afrique, 1980.

75- HERPIN Nicolas, *Les sociologues américains et le siècle*, PUF, Que sais-je, 1973.

76- HORKHEIMER Max, ADORNO Théodor, *La dialectique de la raison*, Paris, Gallimard, 1974.

77- KADI Abdesselem, *La gestion des déchets urbains à la wilaya de Constantine (ALGERIE)*, France ,1999.

78- KAHLOULA Mohamed, *Environnement et droit de l'homme en Algérie*, SADIC, actes du troisième congrès annuel du 02 à 05 avril 1991.

79- KALI Mohammed, *Biné Saf, Le legs du laïgé et des entailles de la terre*, Dar El Kitab El Arabi, 1^{er} édition, 2007.

80- KERROU Mohamed, *Hijâb, Nouveaux voiles et espaces publics*, Cérès édition, 2010.

81- LAKJAA Abdelkader (Présentation et Coordination), *Abdelkader Djeghloul, L'homme et l'œuvre*, Actes du colloque des 11 et 12 Décembre 2011, Les Publication de l'Université d'Oran, 2015.

- 82- LAKJAA Abdelkader, *La religion dans l'espace domestique-résidentiel: LES PLANTEURS- RAS EL AIN*, URASC, Juin, 1992.
- 83- LAKJAA Abdelkader (S/D), *Sociologie et société en Algérie : quels rapports?* Actes du Colloque national de Sociologie des 4, 5 et 6 mai 2002, Ed. Casbah, Alger, 2004.
- 84- LAKJAA Abdelkader, *Algérie: Sens et enjeux d'une urbanisation par le bas*, in Maryse Carnes et Jean- Max Monjer, *Devenirs urbains*, Presses des Mines, Paris, 2014.
- 85- LAKJAA Abdelkader, *L'entretien non directif dans la pratique socio-anthropologique*, in ADEL Faouzi (S/D), *La socio-anthropologie ou comment repenser la méthode*, Actes des journées d'études, Ed. CRASC, Oran, 1999.
- 86- LAKJAA Abdelkader, *Le questionnaire dans l'enquête sociologique: quelques éléments de réflexion*, in GUERID Djamel (S/D), *Problèmes de méthode*, URASC-Larvicq, Université d'Oran, Octobre 1988.
- 87-LAUNAY Michel, *Paysans Algériens, la terre, la vigne et l'homme*, Ed. Du Seuil, 1963
- 88- LE PORS Anicet, *La citoyenneté*, Coll. Que sais-je? Éditeur: PUF, 2000.
- 89- LEDRUT Raymond, *Sociologie urbaine*, Paris, PUF, 1968.
- 90- LEFEBVRE Henri, *La production de l'Espace*, Paris, Anthropos, 1974.
- 91- LEFEBVRE Henri, *La révolution urbaine*, Ed. Gallimard, 1970.
- 92- LEFEBVRE Henri, *Le droit à la ville*, Ed. Anthropos, Paris, 1974.
- 93- LESBET Djaffar, *La Casbah d'Alger, Gestion urbaine et vide social*, Alger, OPU, 1985.
- 94- LEVIS- STRAUSS Claude, *Anthropologie structurale*, Plon, Paris, 1997.
- 95- LIBAERT Thierry, GUERIN André-Jean, *Le développement durable*, Dunod, France, 1^{ère} Edition, 2008.
- 96- LOURME Louis, *Le nouvel âge de la citoyenneté mondiale*, PUF, 2014.
- 97- MAGALI Pierre (Coordination), *Les déchets ménagers, entre privé et public, Approches sociologiques*, L'Harmattan, Paris 2002.

La Bibliographies

- 98- MALINGREY Philippe, *Introduction au droit de l'environnement*, Paris, 4^{ème} édition, Lavoisier, 2008.
- 99- MARTIN Jay, *L'imagination dialectique, Histoire de l'école Francfort*, Paris, Payot, 1977.
- 100- MAUSS Marcel, *Sociologie et anthropologie*, Paris, PUF, 1984.
- 101-MEBTOUL Mohamed, *La citoyenneté en question (Algérie)*, Oran, Ed. Dar El Adib, 2013.
- 102- MELHA Ahmed, *Les enjeux environnementaux en Algérie*, Population Initiation for Peace (PIFP), Juin, 2001.
- 103- MIRCEA Eliade, *Le sacré et le profane*, Ed. Gallimard, 1965.
- 104- MONTESQUIEU De Charles, *L'esprit des lois*, Ed, Châtelain, Genève, 1750.
- 105-MOUAS Said, *Ain témouchent à la rencontre du feu sacré, chronique culturelle du temps passé*, Coll. Pierre Lapâlus, 2005.
- 106- MOUSSAOUI Abderrahmane, *Espace et sacré au Sahara, Ksour et oasis du sud-ouest algérien*, CNRS Edition, Paris, 2002.
- 107- NEGHT Oskar, KLUGE Alexandre, *L'espace public oppositionnel*, traduction par Alexander Neumann, Payot, Paris, 2007.
- 108- NEVEU Catherine (S/D), *Espace public et engagement politique, Enjeux et logiques de la citoyenneté locale*, L'harmattan Edition, Montréal, CANADA, 1999 .
- 109- NEVEU Catherine, *Anthropologie de la citoyenneté*, In *Anthropologie du politique*, Marc Abélès et Henri-Pierre Jeudy (S/D), Armand Colin/Masson, Paris, 1997.
- 110- NGNIKAM Emmanuel, TANAWA Emile, *Les villes d'Afrique face à leurs déchets*, Université de technologie de Belfort-Montbéliard, 2006.
- 111- NORBERT Elias, *La société des individus*, Paris, Fayard, 1991.
- 112- PAQUOT Thierry, *L'espace public*, Ed. La découverte, Paris, 2009.
- 113- PIAGET Jean, *La construction du réel chez l'enfant : imitation, jeu et rêve, image et représentation*, Paris, Delachaux et Niestlé, 1937.
- 114- PIAGET Jean, *La Représentation du monde chez l'enfant*, Paris, (1947), PUF. 2005.
- 115- PRIEUR Michel, *Droit de l'environnement*, Ed. Dalloz, 2001.

116- QUIVY Raymond, VAN CAMPENHOUD Luc, *Manuel de recherche en sciences sociales*, 3^{ème} Edition, Dunod, Paris, 2006.

117- RACHIK Abdrrrahmane, *La société contre l'état : Mouvements sociaux et stratégie de la rue au Maroc*, Ed. La Croisée des Chemins, Coll. Essais, 2016.

118- RAULIN Anne, *Anthropologie urbaine*, Ed. Armand Colin, Paris, 2002.

119- RAWLS John, *Théorie de la justice*, Paris, Ed. Seuil, 1987.

120-REMAOUN Hassan, HENIA Abdelhamid, (S D), *Les espaces publics au maghreb*, Ed. CRASC, 2013.

121- REMY Jean, Voyé Liliane, *Ville ordre et violence, formes spatiales et transactions sociales*, 1^{er} Edition, PUF, Paris. 1981.

122- RENAN Ernest, *Qu'est-ce qu'une nation?* Paris, (1882), Ed. Mille et une nuits, 1997.

123- RENAUT Alain, LUC Ferry, *Des droits de l'homme à l'idée républicaine*, Paris, PUF, 1986.

124- ROUSSEAU Jean Jacques, *Discours sur l'économie politique*, in œuvres complètes, Tome 3, Paris, Bibliothèque de la Pléiade, 1964.

125- ROUSSEAU Jean Jacques, *Du contrat social*, Ed. Flammarion, Paris, 1992.

126- SAFI Moussa Boudjemâa, *Ain témouchent au fil du temps*, Les presses de l'entreprise des travaux d'impression de la wilaya de Sidi Bel Abbès, 1997.

127- SCHNAPPER Dominique avec la collaboration de Bachelier Christian, *Qu'est-ce que la citoyenneté ?* Folio Actuel, Gallimard, 2000.

128- SCHNAPPER Dominique, *Sociologie de la citoyenneté*, Annuaire de l'EHESS, 2008.

129- SECA Jean-Marie, *Les représentations sociales*, Armand Colin, Paris, 2002.

130-SOLANGE Viger, *Pollution de l'environnement, Risques et responsabilité*, Domos, Paris, 2000.

131- TOURAINE Alain, *Mouvements sociaux d'aujourd'hui*, Ed. Ouvrières, 1982.

132- TOURAINE Alain, *Pourrons-nous vivre ensemble, Égaux et différents?* Paris, Seuil, 1997.

133- TOURAINE Alain, *Production de la société*, Paris, Seuil, 1973.

134- ULF Annertz, *Explorer la ville, Elément d'anthropologie urbaine*, Trad. Joseph Isaac, Ed. Minuit, 1983.

135- VATIN Jean Claude, *L'Algérie politique, Histoire et société*, Paris, Ed. Armond Colin, Presse de fondation nationale des sciences politiques, 1974.

136- VIGARELLO Georges, *Le propre et le sale, L'hygiène du corps depuis le Moyen Age*, Ed. Seuil, Coll. Points Histoire, 1985.

137- WACKERMANN Gabriel, *Ville et environnement*, Ellipses, Paris, 2005.

138- WEBER Max, *La ville*, Aubier- Montaigne / Champ Urbain, Paris, 2^{ème} Edition, 1982. (1^{er} Edition en allemand : 1921).

❖ Revue :

1- BIRNBAUM Pierre, *Sur la citoyenneté*, L'Année Sociologique, 1996.

2- BRESLAU D, *Robert Park et L'écologie humaine*, Actes de la Recherche en Sciences sociales, 1988.

3- CLEMENT Paul, *Architecture et anthropologie*, In espaces des autres, Paris, Les éditions de la Villette, 1987.

4- HADJIJ Cherifa, *Famille, Logement, Propriété à Alger*, Insaniyat N° 04, Oran, CRASC, 1998.

5- ISAAC Joseph, *L'espace public comme lieu de l'action*, In Les Annales de la recherche urbaine, N°57-58, 1992. Espaces publics en villes.

6- LAKJAA Abdelkader, *L'abiter identitaire, Eléments pour une problématique d'une urbanité en émergence*, Insaniyat N: 02, CRASC, Oct, 1997.

7- LAKJAA Abdelkader, *MARTIN- CRIADO Enrique, Les deux Algéries de Pierre Bourdieu, in 25 ans de transformation post-socialiste en Algérie*, Revue Tiers Monde, N° 210, 2011.

8- MADANI Mohamed, *L'habiter : contrainte ou liberté ? Une recherche sur la maison individuelle oranaise, Espace habité, vécus domestiques et formes d'urbanités*, Insaniyat N° 02, CRASC, Oran, 1997.

La Bibliographies

9- MADANI Mohamed, *Villes algériennes, Entre panne de projet et urbanisme de fait*, NAQD, Alger, N° 16, Printemps/ Eté 2002.

10- MEYNIER Gilbert, *Problématique historique de la nation algérienne*, In NAQD, N° 14/15, 2001.

11- NAVEZ-BOUCHANINE Françoise, *Les espaces publics des villes marocaines*, In: Les Annales de la recherche urbaine, Espaces publics en villes, N°57-58, 1992.

12- NEDJEMA Abdelfattah, *Baptiser débaptiser: appropriation symbolique et connaissance de la ville par la toponymie*, intervention au colloque organisé sur « Alger : lumière sur la ville », tenu à Alger les 4-5-6 mai 2001, Ed. DALIMEN, 2001.

13- Statistique, *Armature Urbaine 2008*, Les Collections de Statistiques, Office National des Statistiques, Recensement Général de la Population et de l'Habitat 2008.

Thèses et Magisters :

1- HADJIDJ El Djounaid, *"Urbanification" et appropriation de l'espace, Le cas d'Oran*, Thèse de doctorat d'Etat de sociologie, Université d'Oran, Es sénia, 2001- 2002.

2- CULAS Christian, *Convertir ses déchets, recycler sa pensée*, Mémoire de Master, Université de Provence Aix Marseille 1, département d'anthropologie, 2005.

3- DE BONADONA D'AMBRUN Sylvie, *L'environnement, les déchets ménagers et la citoyenneté*, Thèse de doctorat, U.F.R Lettres et sciences humaines, Université Aix Marseille I, Université de Provence, 2002.

4-MAERTEN Adeline, *Le déchet entre concept, objet et projet*, Mémoire de Master, Université de Provence Aix Marseille 1, département d'anthropologie, 2008 – 2009.

Journaux :

1-MEBTOUL Mohamed, *Hygiène publique et reconnaissance de la citoyenneté, un lien indissociable*, Le quotidien d'Oran, jeudi 19 mars 2009

2-Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, *Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement*, 2005.

3- OLIGA Victor, *Premières victoires de la démocratie participative*, Le monde diplomatique, Mars 2001.

4- WIRTH Louis, Urbanism as a way of life (*Le phénomène urbain comme mode de vie*), In *American Journal of Sociology* (AJS), 1938.

Site Web :

1- JUIGNET Patrick, *Michel Foucault et le concept d'épistémè*, Philosophie, science et société, En ligne, 2015, www.philosciences.com

2- HADJIDJ Cherifa, *Des femmes d'Alger dans leurs appartements aux femmes d'Alger dans Alger*, In : la pensée de midi, [//www.lapenseedemidi.org/revues/revue4/articles/4_femmes.pdf](http://www.lapenseedemidi.org/revues/revue4/articles/4_femmes.pdf).

3- RIVIERE Clément, « *Les enfants, révélateurs de nos rapports aux espaces publics* », 2012, *Revue métropolitiques*, mis en ligne le 18 juin 2012, www.metropolitiques.eu.

4- TROM Danny, *Habermas Jürgen, L'espace public, Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*, Paris, Payot, réed, 1988, In: *Politix*, vol. 2, n°5, Hiver 1989, p 95- 96, DOI : 10.3406/polix.1989.2021, [www.persee .fr/ doc/polix_0295-2319_1989_num_2_5_2021](http://www.persee.fr/doc/polix_0295-2319_1989_num_2_5_2021)

5- VALERIE Devillard, *L'espace public et l'emprise de la communication* (sous la direction d'Isabelle Pailliant), In: *Réseaux*, volume 14, n°78, 1996. *Les autoroutes de l'information*. pp. 147-151, www.persee.fr/doc/reso_0751-7971_1996_num_14_78_3768

6-<https://fr.wikipedia.org/wiki/Poubelle>

الملاحق

الأحوال الشخصية لمجتمع البحث :

1-الأحوال الشخصية لعينة البحث مع أفراد المجتمع:

يتضمن هذا المحور الخصائص الأساسية لعينة البحث التي تم اجراءها مع سكان مدينة عين تموشنت من خلال توزيع استمارة (320) فرد، هذا ما عادل 2% من مجموع العائلات التي تقطن بالمدينة حيث بلغ عددها حسب التعداد الأخير للسكن والسكان 16 ألف عائلة وهو يفوق ذلك حالياً، وحاولنا أن نطابق جميع المتغيرات وخصائص للعينة مع المجتمع الاصيلي لمدينة عين تموشنت من خلال الاعتماد على عدة احصائيات من أهمها التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008، وذلك من حيث الجنس (إناث - ذكور)، السن الذي يتراوح ما بين 15 سنة إلى أكثر من 71 سنة، الحالة المدنية حيث تحتوي العينة على عزاب و متزوجين، مطلقين... وأيضاً المستوى التعليمي فمن الابتدائي إلى غاية الجامعي، كما تنوعت هذه العينة من حيث نوع السكن لتشمل العينة سبعة أحياء بمدينة عين تموشنت منها الراقية بالمدينة والتي تمثل السكنات الفردية والفاخرة، مركز المدينة ليمثل الأحياء الشعبية اضافة إلى السكن الجماعي.

1- أفراد مجتمع البحث من حيث السن:

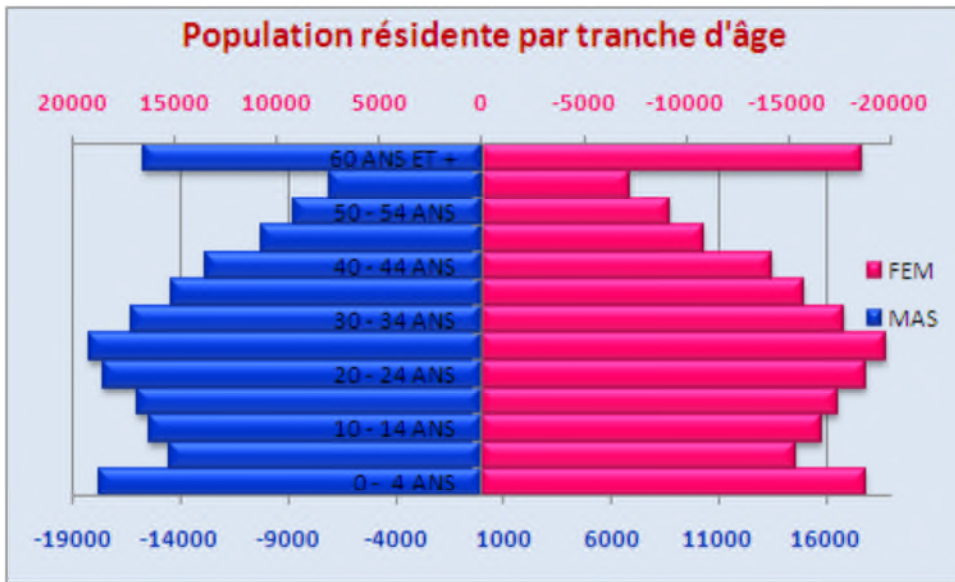
الجدول رقم (01) يمثل العينة من حيث السن

النسبة المئوية	العدد	السن
16.9%	54	[20-15]
21.3%	68	[30-21]
20.6%	66	[40-31]
16.9%	54	[50-41]
11.3%	36	[60-51]
8.1%	26	[70-61]
05%	16	[+ -71]
100%	320	المجموع

من خلال الجدول رقم (01) يتضح لنا أن العينة متنوعة من حيث السن والذي قسمناه إلى سبعة فئات عمرية، الفئة العمرية الأولى سنهم بين 15 و 20 سنة والفئة العمرية الثانية سنهم بين 21 و 30 سنة، أما الفئة العمرية الثالثة ما بين 31 و 40 سنة... الخ حتى الفئة العمرية الأخيرة ما بين 71 إلى ما فوق، وارتأينا هذا التنوع من حيث السن لأن إشكالية النفايات ظاهرة اجتماعية تمس وتهم جميع فئات المجتمع دون استثناء عبر مختلف أجناسهم وأعمارهم...

كما يتجلى من خلال الجدول أن فئة الشباب (من 15 سنة إلى 40 سنة) تفوق نسبة 50% وهذا كذلك حسب الخصوصيات الديموغرافية للمجتمع الجزائري، حيث حاولنا أخذ النسب المئوية لكل فئة حسب ما جاء في التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008، من خلال الهرم السكاني لمدينة عين تموشنت.

الهرم السكاني لمدينة عين تموشنت



Source : Office National des Statistiques ONS. 2008

2 - أفراد مجتمع البحث من حيث الجنس:

الجدول رقم (02) يمثل العينة من حيث الجنس

النسبة المئوية	العدد	الجنس
50%	160	ذكر
50%	160	أنثى
100%	320	المجموع

ارتأينا أن تكون العينة مقسمة بالتساوي بين الجنسين، أي 160 ذكور و 160 إناث، وهذا حسب البنية الديموغرافية التي تميز المجتمع الجزائري حيث يتساوى فيها تقريبا نسبة الإناث مع نسبة الذكور، من خلال نتائج التعدادات السكانية خاصة التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008، حسب الجدول التالي:

1. توزيع السكان المقيمين حسب الجنس لبلدية عين تموشنت:

الجنس	اناث	ذكور	المجموع	معدل النمو
العدد	36756	36184	72940	2.4
النسبة المئوية	50.3	49.7	100	/

المصدر: التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008.

3 - أفراد مجتمع البحث حسب الحالة المدنية:

الجدول رقم (03) يمثل العينة حسب الحالة المدنية

النسبة المئوية	العدد	الحالة المدنية
36.3%	116	أعزب(ة)*
39.4%	126	متزوج(ة)
11.3%	36	مطلق(ة)
13.1%	42	أرمل(ة)
100%	320	المجموع

* مؤنث أعزب: عزباء

دائماً استناداً لنتائج التعداد الأخير للسكن والسكان جاءت هذه النسب المئوية للحالة المدنية محاولتا منا تنويع وتطابق العينة المبحوثة مع المجتمع الأصلي للدراسة من حيث الحالة المدنية فتحتوي العينة على متزوجين بنسبة 39.4% والغير متزوجين بنسبة 36.3% إضافة إلى 11.3% من المطلقين وكذلك 13.1% من الأراامل، مطابقة مع ما جاء في الجدول أدناه :

II. توزيع السكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية البالغين 15 سنة فاكثراً حسب الحالة الزوجية لبلدية عين تموشنت:

الحالة الزوجية	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	غير محدد	المجموع
العدد	21703	27604	1362	2627	08	53305
النسبة المئوية	40.7%	51.7%	2.5%	5%	0.01%	100%

المصدر: التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008.

4- العينة من حيث المستوى التعليمي:

الجدول رقم (04) يشير إلى العينة من حيث المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
أمي (بدون مستوى)	29	9.1%
ابتدائي	89	27.8%
متوسط	84	26.3%
ثانوي	70	21.9%
جامعي	48	15%
المجموع	320	100%

من خلال نتائج الديوان الوطني للإحصائيات لنتائج التعداد العام للسكن والسكان الأخير والمتعلق بتوزيع السكان المقيمين حسب المستوى التعليمي لبلدية عين تموشنت من خلال الجدول التالي:

III. توزيع السكان المقيمين حسب المستوى التعليمي لبلدية عين تموشنت

المستوى التعليمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	أمي (يقرأ ويكتب)	بدون تعليم	غير محدد
ذكور	31.1%	28.5%	17.09%	10.9%	0.2%	11%	0.5%
إناث	25.7%	24.4%	19.9%	11%	0.2%	18.4%	0.4%
كلا الجنسين	28.4%	26.4%	18.9%	11%	0.2%	14.8%	0.4%

المصدر: التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008.

جاء اختيار هذه النسب للمستوى التعليمي لمجتمع البحث المتكون من 320 عائلة وهي متنوعة حيث تحتوي على مختلف المستويات التعليمية موزعة كما يلي: بدون مستوى جاءت بنسبة: 9.1% حيث تم الجمع بين أمي، ومن يحسن الكتابة والقراءة فقط، بدون تعليم... حيث تمثل الإناث أعلى نسبة بـ: 55% مقارنة بالذكور، المستوى الابتدائي بـ: 27.8% ، المستوى المتوسط جاء بنسبة 26.3% أما بالنسبة للمستوى الثانوي والجامعي فقد مثلت بنسبة 21.9% و 15% على التوالي، فهي الأكثر ارتفاعاً لدى الشباب وبين مختلف الجنسين ، من خلال هذا يمكن القول بأن العينة تحمل تنوع في نوعية التكوين لدى الأسرة المبحوثة.

ونظراً لأهمية مؤشر المستوى التعليمي في فهم مسألة النفايات من خلال الارتباط الوطيد بين تأثير المستوى الثقافي والتعليمي لمجتمع البحث ومدى اكتساب العائلات لثقافة بيئية تمكنها من التعامل الجيد مع نفاياتها داخل الفضاء العمومي تطرقنا كذلك الى التساؤل عن المستوى التعليمي للزوج(ة) لمعرفة تأثير التكوين العلمي وثقافي للعائلة ومدى انعكاسه على تربية أطفالهم لقيم المواطنة البيئية بالفضاء العمومي.

الجدول رقم (05) يشير إلى العينة من حيث المستوى التعليمي للزوج(ة):

النسبة المئوية	العدد	المستوى التعليمي
8.7%	11	أمي (بدون مستوى)
30%	38	ابتدائي
30.9%	39	متوسط
18.5%	23	ثانوي
11.9%	15	جامعي
100%	126	المجموع

5- مجتمع البحث من حيث المهنة أو النشاط الممارس:

-الجدول رقم (06) يمثل العينة من حيث مهنة:

النسبة المئوية		العدد		المهنة	
%18,4		59		طالب/ تلميذ	
%55	%8,1	176	26	إطار سامي	عامل
	%13.4		43	مهنة حرة	
	20%		64	موظف	
	%13.4		43	عامل يدوي	
%10		32		متقاعد	
%16.6		53		بدون عمل	
%100		320		المجموع	

6- مهنة الزوج(ة)

-الجدول رقم (07) يمثل العينة من حيث الزوج(ة):

النسبة المئوية		العدد		المهنة	
%71.4	%10.3	90	13	إطار سامي	عامل
	%13.5		17	مهنة حرة	
	%34.9		44	موظف	
	%12.7		16	عمل يدوي	
%8		10		متقاعد	
%20.6		26		بدون عمل	
%100		126		المجموع	

من خلال الجدول رقم 06 الذي يوضح المهنة أو النشاط الممارس من طرف أفراد عينة البحث الميداني الذي أجري بمدينة عين تموشنت حول علاقة الجزائري بفضائه العمومي، يتبين لنا أن العينة متنوعة من حيث المهن ونشاط الممارس إذ تحتوي على نسبة المتدرسين بـ: 18.4% فهي تجمع بين التلاميذ وطلاب الجامعة، أما الموظفين فمثلت بنسبة 55% حيث تتنوع من مختلف الرتب المهنية أي: إطار، موظف، عامل يدوي مهنة حرّة... إضافة إلى 8% من المتقاعدين، كما احتوت المجموعة على أفراد عاطلين عن العمل أو في طريق البحث عن ذلك بنسبة فاقه 20% حيث تمثل الإناث أعلى نسبة بـ: 67% مقارنة بالذكور وهذا راجع لاحتساب عدد الإناث الماكثات بالبيت، ويعود هذا التنوع في العينة لكون ظاهرة رمي النفايات في الشارع تبقى متفشية عبر مختلف شرائح المجتمع ولا تقتصر على مستوى مهني معين، حسب ما جاء في اشكالية وفرضيات البحث.

ويبقى نفس هذا التنوع يظهر من خلال المهن والنشاط الممارس من طرف الزوج أو الزوجة حسب ما يوضحه الجدول رقم 07 إذ تتنوع بين الموظفين في القطاع العام و القطاع الخاص (71.4%)، وبين من تحصل على تقاعد أو معاش (8%)، وشباب لا يزالون عاطلين عن العمل أو في سيرة البحث عنه (20.6%)، ونذكر دائما أن اختيار هذه النسب لم يكن عشوائي بل جاء حسب نتائج التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008 حسب الجدول أدناه الذي يمثل:

IV. نسبة النشاط وتوزيع السكان المقيمون من الأسر العادية والجماعية البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الفردية لبلدية عين تموشنت:

النشاط	ناشطون	ماكثات بالبيت	طلاب تلاميذ	متقاعد (ة)	ذو معاشات	غير ناشط	غير محدد	عدد السكان	نسبة النشاط
ذكور	19096	-	2905	3203	192	715	36	26148	73%
إناث	5860	15600	3355	1200	556	541	44	27157	21.6%
كلا الجنسين	24957	15600	6260	4403	748	1256	80	53305	46.8%
النسبة %	46.8%	29.2%	11.8%	8.3%	1.4%	2.4%	0.1%		100%

المصدر: التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008.

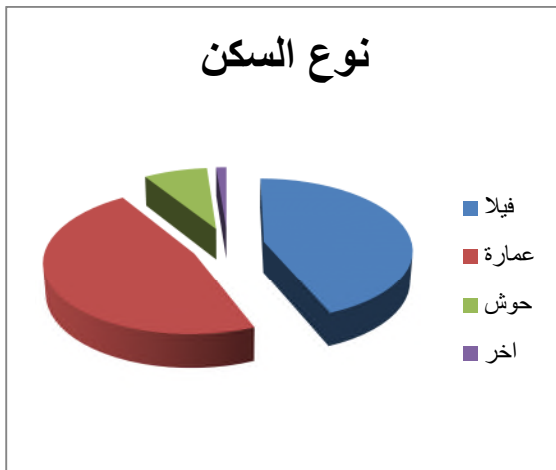
7- العينة من حيث الأحياء السكنية :

الجدول رقم (08) العينة من حيث الأحياء :

النسبة	العدد	الحي ¹
15%	48	مركز المدينة
7.2%	23	حي سيدي سعيد
8.1%	26	حي القرابة (حي مولاي مصطفى)
17.8%	57	حي الزيتون
15.6%	50	حي كاسطور
20.3%	65	المدينة الجديدة (حي العقيد عثمان)
15.9%	51	حي 1000 مسكن
100%	320	المجموع

8- نوع السكن :

الجدول رقم (09) العينة من حيث نوع السكن:



نوع السكن	العدد	النسب المئوية
فيلا	140	43.8%
عمارة	151	47.2%
حوش	25	7.8%
آخر	4	1.3%
المجموع	320	100%

¹ - حاولت المحافظة على تسمية الأحياء كما هي متداولة لدى سكان مدينة عين تموشنت .

ومن أجل تمثيل عينة البحث مع المجتمع الاصيلي للدراسة تم الرجوع الى الاحصائيات الوطنية للسكن والسكان من حيث نوع البناءات لمدينة عين تموشنت من خلال الجدول الذي يمثل:

V. توزيع المساكن المشغولة حسب نوع البناية لبلدية عين تموشنت حسب التعداد الاخير للسكان كما يلي:

نوع السكن	عمارة	سكن فردي	سكن تقليدي	سكن آخر	مسكن قصديري	غ محدد	المجموع
العدد	6744	5996	1099	80	34	5	13958
النسبة المئوية	48.3%	43%	7.8%	0.6%	0.3%	0.03%	100%

المصدر: التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008.

جاءت هذه النسب المئوية لمجتمع البحث الميداني لتمثل المجتمع الاصيلي للدراسة حيث حاولنا قدر المستطاع المحافظة على جميع الخصائص لسكان مدينة عين تموشنت، مثلا نجد نسبة 43.8% مجموع السكنات الفردية لعينة البحث تقابل نسبة 43% من مجتمع الدراسة، نسبة 47.2% تمثل السكنات الجماعية من مجتمع الدراسة مقابل 48.3% من مجموع السكنات الجماعية على أرض الواقع، اضافة الى نسبة 7.8% التي تمثل المسكن التقليدي للعينة المتمثل في الحوش وهي تماما نفسها في المجتمع الاصيلي للدراسة حسب ما هو موضح في الجدول أعلاه المتعلق بتوزيع المساكن المشغولة حسب نوع البناية لبلدية عين تموشنت، أما غياب النوع القصديري بعينة البحث بسبب القضاء عليه كليا بمدينة عين تموشنت حيث لم يكن يتعدى 34 مسكن سنة 2008، أما نوع آخر من المساكن فيمثل في هذه الدراسات بعض القاطنين في الاقبية والمحلات التجارية المهمشة.. الخ

كل هذه النسب جاءت لتعبر عن تنوع العينة من حيث نوع السكن ولكن يظهر كذلك هذا التنوع من خلال توزيع الانواع السكنية عبر مختلف أحياء مدينة عين تموشنت حسب ما جاء في الجدول رقم 08، بحيث يمثل حي المدينة الجديدة (حي العقيد عثمان) وحي 1000 مسكن (محمد مزيان) السكن الجماعي حيث حاولنا التركيز على هذا النمط لأن مسألة النفايات هي أكثر وضوح في هذه الانواع

السكنية، إضافة الى السكن التقليدي المتواجد بالأحياء القديمة للمدينة خاصة مركز المدينة الاستعماري وكل من حي سيدي سعيد وحي القرابة (مولاي مصطفى) لكن تفشي النفايات لا يقتصر على هذه الأحياء الشعبية والجماعية فقط، لهذا تم التطرق إلى الأحياء ذات السكنات الفردية والمرموقة بالمدينة خاصة حي كاسطور وحي الزيتون، حيث يبقى كل حي يعبر عن ميزات خاصة به التي في مجموعها تبرز الذاكرة الجماعية للمدينة والخصائص العامة لمدينة عين تموشنت التي تتميز هي الأخرى بعاداتها وتقاليدها وثقافتها المحلية على غرار باقي المدن الجزائرية.

كذلك من بين أهم المؤشرات التي تم التطرق إليها من خلال هذا البحث الميداني هو مدة الإقامة بالحي السكني ونوع ملكية السكن أي إذا كانت العائلة مالكة للسكن أو مستأجرة للسكن سواء عند الدولة أو عند الخواص، حيث تبين لنا من خلال المقابلات الاستطلاعية مدى تأثير مدة الإقامة بالحي السكني ورغبة الأفراد في المحافظة عليه وبالتالي المحافظة على نظافته، إضافة الى ملكية السكن فهل ترتبط سلوكيات الأفراد بالنسبة للنفايات بالأقدمية في الحي أو لا؟ هذا ما أردنا التأكد من صحته من خلال ادراج هذه المتغيرات في البحث الميداني حسب ما يوضحه الجدولين التاليين:

الجدول رقم (10) يمثل العينة من حيث مدة الإقامة بالسكن :

النسب المئوية	العدد	مدة الإقامة بالسكن
13%	42	أقل من 5 سنوات
15%	48	أكثر من 5 سنوات
17%	55	أكثر من 10 سنوات
13%	40	أكثر من 20 سنة
24%	77	أكثر من 30 سنة
18%	58	منذ الولادة
100%	320	المجموع

الجدول رقم (11) يمثل العينة من حيث نوع ملكية السكن :

النسب المئوية	العدد	نوع ملكية السكن
68.4%	219	مالك للسكن
31.6%	101	غير مالك للسكن
100%	320	المجموع

2- الأحوال الشخصية لعينة البحث مع الأطفال:

يتضمن هذا المحور الخصائص الأساسية لعينة الاطفال التي تم اجراء عبر بحث ميداني بمدينة عين تموشنت من خلال توزيع استمارة (230) على ستة اقسام مستوى السنة الخامسة ابتدائي بكل من مدرسة الصوفي مزوار ومدرسة نصر الدين ديني (وسط المدينة) مدرسة شريفي محمد (حي الزيتون) مدرسة بركان محمد (المدينة الجديدة) وتتنوع هذه العينة من حيث الجنس (إناث - ذكور)، السن الذي يتراوح ما بين 10 سنوات إلى أكثر من 12 سنة، كما تنوعت هذه العينة من حيث نوع السكن الذي شمل ثلاثة أحياء بمدينة عين تموشنت وهي: حي الزيتون باعتباره من الاحياء الراقية بالمدينة والذي يمثل السكن الفردي بهذه العينة، حي العقيد عثمان أو ما يعرف بالمدينة الجديدة والذي يرمز للسكن الجماعي في هذا البحث الميداني، كما تطرقنا كذلك الى مركز المدينة لتمثل الاحياء الشعبية من جهة والموروث الاستعماري من جهة أخرى، كما تم التعمق أكثر حول المكانة الإجتماعية، المستوى التعليمي للوالدين، المستوى الاجتماعي، لعينة الاطفال بغرض الكشف عن تصورات وتمثلات الأطفال عن النظافة خارج البيت، كما هو معبر عليه من خلال الجداول التالية:

1- أفراد مجتمع البحث للأطفال من حيث الجنس:**الجدول رقم (12) العينة من حيث الجنس**

النسبة المئوية	العدد	الجنس
46.1%	106	ذكر
53.9%	124	أنثى
100%	230	المجموع

جاءت العينة مقسمة تقريبا بالتساوي بين الجنسين، أي 106 ذكور و124 إناث، بتفوق طفيف لفئة الاناث وهذا حسب البنية الديموغرافية التي تميز المجتمع

الجزائري حيث يتساوى فيها تقريبا نسبة الإناث مع نسبة الذكور، من خلال نتائج التعدادات السكانية خاصة التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008.

2- مهنة الأب لعينة الأطفال :

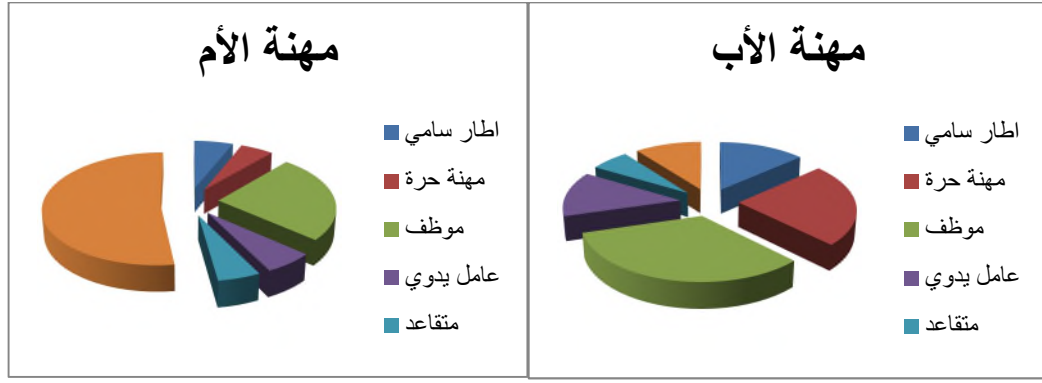
-الجدول رقم (13) يمثل العينة من حيث مهنة الأب:

النسبة المئوية		العدد		مهنة الأب	
%83.5	%13.5	192	31	إطار سامي	عامل
	%23.9		55	مهنة حرة	
	%33		76	موظف	
	%13		30	عامل يدوي	
%6.1		14		متقاعد	
%10.4		24		بدون عمل	
%100		230		المجموع	

3- مهنة الأم لعينة الاطفال :

-الجدول رقم (14) يمثل العينة من حيث مهنة الأم:

النسبة المئوية		العدد		المهنة	
%42.6	%6.1	98	14	إطار سامي	عاملة
	%5.2		12	مهنة حرة	
	%25.2		58	موظفة	
	%6.1		14	عاملة يدوية	
%5.2		12		متقاعدة	
%52.2		120		بدون عمل	
%100		230		المجموع	

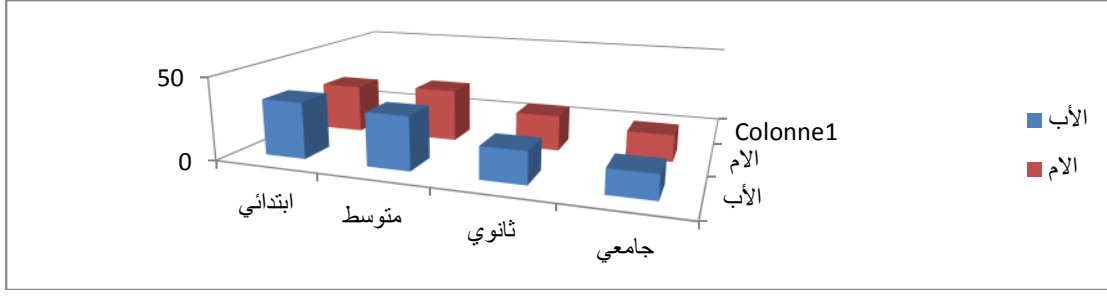


تطرقنا الى المستوى الاجتماعي لأولياء أفراد مجتمع البحث حيث تنوعت من حيث المهنة إذ تحتوي العينة على إطار سامي بنسبة 13.5% بالنسبة للأب و 6.1% للأم مما نلاحظ أنه لا يزال العنصر الذكوري يستحوذ على الوظائف والمراتب السامية في العمل، أما الموظفين فمثلت بنسبة 33% للأب و 25.2% للأم لتشمل هذه النسب مختلف الوظائف المهنية بالقطاع العام، أما المهن الحرة جاءت بنسبة 23.9% للأب مقابل 5.2% فقط للأمهات إضافة العمل اليدوي 13% للرجال و 6.1% للنساء، أما نسبة المتقاعدين فهي 6.1% للآباء و 5.2% للأمهات، مقابل 52,2% من الماكثات بالبيت و 10.4% بالنسبة للآباء العاطلين عن العمل.

4- عينة الأطفال من حيث المستوى التعليمي للوالدين:

الجدول رقم (15) يشير إلى العينة من حيث المستوى التعليمي للأب:

النسبة المئوية	المستوى التعليمي للأم	النسبة المئوية	المستوى التعليمي للأب	المستوى التعليمي للوالدين
-	-	-	-	أمي (بدون مستوى)
30%	69	34.3%	79	ابتدائي
32.2%	74	32.2%	74	متوسط
21.7%	50	19.1%	44	ثانوي
16.1%	37	14.3%	33	جامعي
100%	230	100%	230	المجموع



تبقى العينة متنوعة من حيث المستوى التعليمي للوالدين فهي تشمل على مختلف المستويات التعليمية، أولاً المستوى التعليمي للأب: الابتدائي (34.3%)، متوسط (32.2%) أما بالنسبة للمستوى الثانوي والجامعي فقد مثلت بنسبة 19.1% و14.3% على التوالي، ثانياً المستوى التعليمي للأم: الابتدائي (30%)، متوسط (32.2%) أما بالنسبة للمستوى الثانوي والجامعي فقد مثلت بنسبة 21.7% و16.1% على التوالي، فهي الأكثر ارتفاعاً لدى الإناث كما يوضحه الجدول أعلاه، من خلال هذا يمكن القول بأن العينة تحمل تنوع في نوعية التكوين لدى أولياء مجتمع البحث. ويبقى المستوى التعليمي هو الأهم كمؤشر في فهم مسألة النظافة وذلك حسب الإشكالية والفرضيات أي مدى تأثير المستوى الثقافي والتعليمي للأسر مع كيفية إدراك مسألة النظافة داخل الفضاء العمومي لدى أولادهم.

6- عينة الأطفال من حيث الأحياء السكنية :

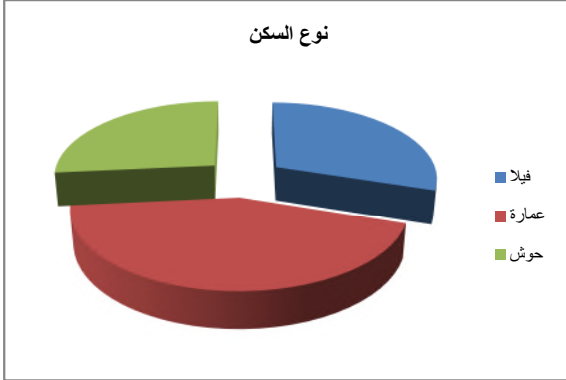
الجدول رقم (16) عينة الأطفال من حيث الأحياء السكنية :

النسبة	العدد	الحي ¹
37.4%	86	مركز المدينة
32.6%	75	حي الزيتون
30%	69	المدينة الجديدة
100%	230	المجموع

¹ - حاولت المحافظة على تسمية الأحياء كما هي متداولة لدى سكان مدينة عين تموشنت .

7- نوع السكن :

الجدول رقم (17) عينة الأطفال من حيث نوع السكن :



نوع السكن	العدد	النسب المئوية
فيلا	69	30%
عمارة	100	43.5%
حوش	61	26.5%
المجموع	230	100%

تبقى عينة الأطفال متنوعة من حيث نوع السكن إذ تطرقنا إلى جميع أنواع السكن من الجماعية بنسبة 43.5% حيث حاولنا التركيز على هذا النمط لأن مسألة النظافة هي أكثر وضوح في هذه الانواع السكنية، لكن هذا لا ينفي تفشي هذه الظاهرة في باقي الأحياء الأخرى، لهذا تم التطرق إلى الأحياء ذات السكنات الفردية بنسبة 30% وكذلك الأحياء الشعبية بنسبة 26.5%، وتبقى هذه الانواع السكنية موزعة عبر ثلاثة أحياء بمدينة عين تموشنت حي الزيتون الذي يمثل السكن الفردي، حي العقيد عثمان المعروف بالمدينة الجديدة يمثل السكن الجماعي، إضافة إلى مركز المدينة الذي يمثل النمط التقليدي (حوش) عبر مختلف أحياء الشعبية.

-المدارس الابتدائية التي أجري بها البحث الميداني:

الجدول رقم (18) يشير المدارس الابتدائية

النسبة %	عدد التلاميذ	المدارس الابتدائية
35.7%	82	مدرسة شريفي محمد (حي الزيتون)
33.9%	78	مدرسة نصر الدين ديني (وسط المدينة) مدرسة صوفي مزوار (وسط المدينة)
30.4%	70	مدرسة مريني محمد (المدينة الجديدة)
100	230	المجموع

الملحق: 02

الجدول الاحصائية:

الجدول رقم (01) يمثل مدى محافظة الجزائري على هذه الفضاءات :

النسب المئوية	العدد	هل يحافظ الجزائري على هذه الفضاءات
36.6%	117	نعم
63.4%	203	لا
100%	320	المجموع

الجدول رقم (02) يشير الى تمثلات كل من الشوارع، الساحات، الحدائق العامة... من وجهة نظر السكان:

النسب المئوية	العدد	الشوارع، الساحات، الحدائق العامة... من وجهة نظر السكان
26.9%	86	أملك الدولة
20.3%	65	أملك لا تهتم الافراد
15%	48	أملك الجميع
14.1%	45	أملك البايك
12.8%	41	أملك يجب المحافظة عليها
10.9%	35	أملك مستغلة من طرف الطبقة الحاكمة
100%	320	المجموع

الجدول رقم (03) يمثل أهم المشاكل التي تواجه المواطن في الاماكن العامة (الشوارع، الساحات، الحدائق العامة...):

النسب المئوية	العدد	المشاكل التي تواجه المواطن في الاماكن العامة
30.6%	98	الاهمال وعدم المحافظة على هذه الاماكن العامة
28.1%	90	كثرة النفايات
23.5%	75	غياب الأمن
17.8%	57	نقص الاحترام والتربية
100%	320	المجموع

الجدول رقم (04) يمثل أهم الحقوق للمواطن حسب رأي المبحوثين:

النسب المئوية	العدد	حقوق المواطن
%90.3	289	التعليم المجاني
%76.2	244	الرعاية الصحية
%69	221	السكن
%82.8	265	العمل
%47.5	152	الأمن
%20.6	66	الانتخاب
%14	45	حقوق المرأة
%38.1	122	الحرية
%18.7	60	عدم التمتع بأي حق
%6	19	إجابة أخرى

الجدول رقم (05) يمثل أهم الواجبات للمواطن حسب رأي المبحوثين:

النسب المئوية	العدد	واجبات المواطن
%81.6	261	حب الوطن الدفاع عنه
%55.3	177	احترام "الثوابت" والهوية
%63.1	202	احترام النظام العام
%27.8	89	المحافظة على تراث الوطن
%29.7	95	المحافظة على البيئة ونظافة الوطن
%24	77	الانتخاب
%30.3	97	عدم الالتزام بالواجبات
%7.8	25	إجابة أخرى

الجدول رقم (06) يشير الى معاني كلمة "المواطن" حسب رأي المبحوثين:

النسب المئوية	العدد	معاني كلمة "المواطن"
%20.3	65	من له حقوق وعليه واجبات
%15.6	50	الانتماء الى الأرض / البلد
%12.8	41	الجانب القانوني
%13.4	43	إجابة تعبر عن كل شيء إلا المواطن
%11.6	37	من يخدم البلد
%11.6	37	عدم الإجابة على السؤال
%11.3	36	لا تعني شيء
%3.4	11	إجابة أخرى

الجدول رقم (07) إلى ماذا يعود عدم رغبة الأفراد للمشاركة في حملات التنظيف:

النسب المئوية	العدد	عدم رغبة الأفراد للمشاركة في حملات التنظيف
%31.3	55	نقص التنظيم
%35.2	62	نقص الثقافة البيئية
%33.5	59	المجتمع لا يسمح للمرأة بالمشاركة
%100	176	المجموع

الجدول رقم (08) يشير إلى مدى معرفة العينة تاريخ الاحتفال باليوم العالمي للبيئة

النسبة المئوية	العدد	تاريخ الاحتفال باليوم العالمي للبيئة
%31	99	ذكر الاجابة الصحيحة
%26	83	ذكر اجابة خاطئة
%43	138	يصرح أنه لا يعرف
%100	320	المجموع

الجدول رقم (09): يشير إلى مكان مشاركة الأفراد في لجمع النفايات:

النسب المئوية	العدد	مكان مشاركة الأفراد في لجمع النفايات
%24.7	79	المسجد
%17.3	55	مكان العمل أو الدراسة
%14.6	47	الحي
%12.8	41	حديقة الحي
%11.8	38	الشاطئ
%9.1	29	الغابة
%6.2	20	ساحة عمومية
% 3.5	11	إجابة أخرى
%100	320	المجموع

الجدول رقم (10): يشير إلى أوقات ومناسبة مشاركة الأفراد في جمع النفايات:

النسب المئوية	العدد	أوقات ومناسبة جمع الأفراد للنفايات
29.4%	94	العطل الاسبوعية
28%	90	عيد الفطر أو الاضحى
19.1%	61	دخول فصل الصيف
11.6%	37	تنظيم حملات تطوعية
6.6%	21	مساعدة عمال النظافة
5.3%	17	إجابة أخرى
100%	320	المجموع

الجدول رقم (11): يشير إلى مدى وجود تطوع بين الجيران لتنظيف الأجزاء المشتركة في العمارة:

النسب المئوية	العدد	التطوع بين الجيران لتنظيف الأجزاء المشتركة
36.6%	117	نعم
63.4%	203	لا
100%	320	المجموع

الجدول رقم (12): في حالة غياب التطوع من المسؤول عن نظافة الأجزاء المشتركة في العمارة:

النسب المئوية	العدد	من المسؤول عن نظافة الأجزاء المشتركة في العمارة
48.2%	154	تنظف من طرف بعض الجيران
23.5%	75	المنظمات
28.3%	91	لا يتم تنظيفها
100%	320	المجموع

الجدول رقم (13) : يشير إلى التطوع بين السكان لتنظيف الحي حسب نوع السكن:

المجموع	وجود التطوع بين السكان لتنظيف الحي				نوع السكن
	النسبة %	لا	النسبة %	نعم	
140	%73.6	103	%26.4	37	فيلا
151	%80.8	122	%19.2	29	عمارة
25	%56	14	%44	11	حوش
04	%75	04	%00	00	آخر
320	243		77		المجموع
%100	%76		%24		النسبة المنوية

الجدول رقم (14) يشير إلى مدى وجود لجنة بالحي تهتم بنظافته ومختلف شؤونه حسب الحي السكني للمبحوثين:

المجموع	وجود لجنة بالحي تهتم بنظافته ومختلف شؤونه				الحي السكني
	النسبة %	لا	النسبة %	نعم	
48	%83.4	40	%16.6	08	مركز المدينة
23	%95.6	22	%4.3	01	حي سيدي سعيد
26	%92.3	24	%7.7	02	حي القرابية
57	%80.7	46	%19.3	11	حي الزيتون
50	%92	46	%08	04	حي كاسطور
65	%100	65	%00	00	المدينة الجديدة
51	%94.1	48	%5.9	03	حي 1000 مسكن
320	291		29		المجموع
%100	%91		%09		النسبة المنوية

الجدول رقم (15) يشير إلى مدى انخراط الافراد بهذه اللجان:

النسب المنوية	العدد	مدى انخراط الأفراد بهذه اللجان
%44.8	13	نعم
%55.2	16	لا
%100	29	المجموع

الجدول رقم (16) يشير الى مدى نجاح الجمعيات في التقليل من رمي النفايات

النسب المئوية	العدد	نجاح الجمعيات في التقليل من رمي النفايات
%23.8	76	نعم
%76.2	244	لا
%100	320	المجموع

الجدول رقم (17) يشير الى مدى توفير وسائل الاعلام للتحسيس و الدعاية الكافية- في نشر الثقافة البيئية

النسب المئوية	العدد	توفير وسائل الاعلام للتحسيس و الدعاية الكافية
%25	128	نعم
%35	112	نوعا ما
%40	80	لا
%100	320	المجموع

الجدول رقم (18) يشير الى أهم وسائل الاعلام التي هي نافعة أكثر للحد من تراكم النفايات حسب رأي المبحوثين :

النسب المئوية	العدد	أهم وسائل الاعلام
%22.5	72	برامج تلفزيونية
%14.4	46	برامج إذاعية
%18.1	58	الدعاية عبر وسائل التواصل الاجتماعي
%7.8	25	الافتات والملصقات الاشهارية
%16.6	53	حملات تحسيسية ميدانية
%8.7	28	الصحافة
%9.4	30	الجراند ومجلات
%2.5	08	إجابة أخرى
%100	320	المجموع

الجدول رقم (19) يشير الى الرأي حول تقصير البلدية في جمع النفايات

النسب المئوية	العدد	يشير الى الرأي حول تقصير البلدية في جمع النفايات
60.6%	194	نعم مقصرة
25%	80	مقصرة نوعا ما
14.4%	46	لا غير مقصرة
100%	320	المجموع

الجدول رقم (20): لماذا البلدية مقصرة في دورها حسب رأي المبحوثين:

النسب المئوية	العدد	لماذا البلدية مقصرة في دورها
19.5%	38	الحاويات غير كافي
17.6%	34	عدم اشراك المواطن
17%	33	الوسائل غير كافية
15.5%	30	عدد العمال غير كافي
13.4%	26	التقصير من عمال النظافة
11.8%	23	التوقيت غير مناسب لجمع النفايات
5.2%	10	اجابة اخرى
100%	194	المجموع

الجدول رقم (21) يشير الى مدى توفر الحاويات لجمع النفايات حسب متغير الحي السكني:

النسب %		العدد	لا	نعم	مدى توفر الحاويات بالقدر الكافي
لا	نعم				
70.8%	29.2%	48	34	14	الأحياء السكنية
78.3%	21.7%	23	18	05	مركز المدينة
78.3%	21.7%	23	18	05	حي سيدي سعيد
73.1%	26.9%	26	19	07	حي القرابة (مولاي مصطفى)
71.9%	28.1%	57	41	16	حي الزيتون
76%	24%	50	38	12	حي كاسطور
73.8%	26.1%	65	48	17	المدينة الجديدة (العقيد عثمان)
74.5%	25.5%	51	38	13	حي 1000 مسكن
		320	236	84	المجموع
		100	73.7%	26.3%	النسبة المئوية

الجدول رقم (22) يشير الى مدى توفر الحاويات لجمع النفايات حسب متغير النوع السكني:

النسب %		العدد	لا	نعم	مدى توفر الحاويات بالقدر الكافي
لا	نعم				
%76.4	%23.6	140	107	33	فيلا
%74.2	%25.8	151	112	39	عمارة
%55	%44	25	14	11	حوش
%75	%25	04	03	01	نوع آخر
		320	236	84	المجموع
		100	%73.7	%26.3	النسبة المئوية

الجدول رقم (23) يشير الى مدى محافظة السكان على حاويات جمع النفايات حسب الأقدمية في الحي السكني (مدة الإقامة):

النسب %		العدد	لا	نعم	مدى المحافظة على الحاويات من طرف السكان
لا	نعم				
%78.6	%21.4	42	33	09	أقل من 5 سنوات
%81.3	%18.7	48	39	09	أكثر من 5 سنوات
%70.9	%29.1	55	39	16	أكثر من 10 سنوات
%62.5	%37.5	40	25	15	أكثر من 20 سنة
%61	%39	77	47	30	أكثر من 30 سنة
%67.3	%32.7	58	39	19	منذ الولادة
		320	222	98	المجموع
		100	%69.4	%30.6	النسبة المئوية

الجدول رقم (24) يشير إلى مدى تنظيف واستبدال هذه الحاويات من طرف البلدية حسب نوع السكن:

النسب %		العدد	لا	نعم	مدى تنظيف واستبدال هذه الحاويات من طرف البلدية
لا	نعم				
%82.2	%17.8	140	115	25	النوع السكني فيلا
%76.8	%23.2	151	116	35	عمارة
%68	%32	25	17	08	حوش
%100	0	04	04	0	نوع آخر
320			252	68	المجموع
%100			%78.7	%21.3	النسبة المنوية

الجدول رقم (25): يشير مدى توفير صلاح من طرف البلدية لتنظيف أرصفة وطرق يوميا و بانتظام:

النسب المنوية	العدد	توفير صلاح من طرف البلدية لتنظيف أرصفة
%36.3	116	نعم
%63.7	204	لا
%100	320	المجموع

الجدول رقم (26): يشير إلى جمع النفايات من طرف البلدية بانتظام:

النسب المنوية	العدد	جمع النفايات من طرف البلدية بانتظام
%61	195	نعم
%39	125	لا
%100	320	المجموع

الجدول رقم (27) يشير الى من يقوم بجمع النفايات بالحي السكني في حالة تعذر البلدية :

النسب المنوية	العدد	من يجمع النفايات بالحي في حالة تعذر البلدية
%44.8	56	تجمع من طرف الجيران
%32	40	لا يتم جمعها
%23.2	29	من طرف البلدية بعد الشكوى
%100	125	المجموع

الجدول رقم (28) يشير الى مدى مطالبة السكان للبلدية بتنظيف الحي حسب متغير الجنس:

النسب %	العدد	النسب %	الذكور	النسب %	الاناث	الجنس
						مطالبة البلدية بتنظيف الحي
%20.3	65	%61.5	40	%38.5	25	نعم
%79.7	255	%47	120	%53	135	لا
%100	320	160		160		المجموع

الجدول رقم (29) يشير الى مدى مطالبة السكان للبلدية بتنظيف الحي حسب المستوى التعليمي:

النسب %	العدد	النسب %	لا	النسب %	نعم	مدى مطالبة البلدية بتنظيف الحي
						المستوى التعليمي
%9.1	29	%93.1	27	%6.9	02	أمي (بدون مستوى)
%27.8	89	%92.1	82	%7.9	07	ابتدائي
%26.3	84	%81	68	%19	16	متوسط
%21.9	70	%71.4	50	%28.6	20	ثانوي
%15	48	%58.4	28	%41.6	20	جامعي
100%	320	255		65		المجموع
		%79.7		%20.3		النسبة المئوية

الجدول رقم (30) : يشير الى طريقة مطالبة السكان للبلدية بتنظيف الحي:

النسب المئوية	العدد	طريقة مطالبة السكان للبلدية
%40	26	التوجه الى البلدية
%32.3	21	مراسلة كتابية
%15.3	10	اللجوء إلى الجرائد والصحافة
%12.4	8	احتجاج في الشارع
%100	65	المجموع

الجدول رقم (31) يشير الى عدد مرات جمع النفايات من طرف البلدية حسب الحي السكني:

العدد	النسب %	ثلاثة أيام	النسب %	مرة كل يومين	النسب %	يوميا	عدد مرات الجمع
							الأحياء السكنية مركز المدينة
48	%10.5	5	%20.8	10	68.7%	33	حي سيدي سعيد
23	%13.1	3	21.7%	5	%65.2	15	حي القرابة
26	%7.7	2	%26.9	7	%65.4	17	حي الزيتون
57	%8.7	5	%22.9	13	%68.4	39	حي كاسطور
50	%6	3	%26	13	%68	34	المدينة الجديدة
65	%10.8	7	%26.1	17	%63.1	41	حي 1000 مسكن
51	%9.9	5	%23.5	12	%66.6	34	المجموع
320	30	77	213				النسبة المئوية
%100	%9.3	%24.1	%66.6				

الجدول رقم (32): يشير إلى التوقيت المخصص لجمع النفايات من طرف البلدية بالحي حسب النوع السكني :

العدد	ليلا	مساء	منتصف النهار	الصباح الباكر	توقيت لجمع النفايات
					نوع السكني
140	20	25	32	63	فيلا
151	57	29	27	38	عمارة
25	7	6	7	5	حوش
04	3	1	0	0	نوع آخر
320	87	61	66	106	المجموع
%100	%27.2	%19	%20.6	%33.2	النسبة المئوية

الجدول رقم (33): يشير إلى التوقيت المناسب لجمع النفايات حسب رأي السكان على ضوء متغير الجنس :

النسب %	العدد	النسب %	الذكور	النسب %	الاناث	الجنس
						التوقيت المناسب لجمع النفايات حسب السكان
%27.8	89	%47.1	42	%52.8	47	الصباح الباكر
%5	16	%62.5	10	%37.5	6	منتصف النهار
%8.4	27	%77.7	21	%22.2	6	مساء
%58.8	188	%46.3	87	%53.7	101	ليلا
%100	320	160		160		المجموع

الجدول رقم (34) يشير الى مفهوم عملية فرز النفايات المنزلية حسب رأي العينة (Le tri Sélectif)

النسب المئوية	العدد	مفهوم عملية فرز النفايات المنزلية
%30.3	97	فرز كل نفاية لوحدها
%28.1	90	هي عملية جيدة ولكن غير مطبقة
%20.3	65	عملية للتقليل واستغلال النفايات
%21.3	68	عدم فهم السؤال
%100	320	المجموع

الجدول رقم (35) يشير الى الرأي حول امكانية جعل من النفايات مصدر للدخل الاقتصادي في المستقبل حسب المستوى التعليمي للعينة

النسب %	العدد	النسب %	لا	النسب %	الى حد ما	النسب %	نعم	امكانية جعل من النفايات مصدر للدخل الاقتصادي
								المستوى التعليمي
%9.1	29	%20.7	6	%55.2	16	%24.1	7	أمي (بدون مستوى)
%27.8	89	%28	25	%36	32	%36	32	ابتدائي
%26.3	84	%15.5	13	%19	16	%65.5	55	متوسط
%21.9	70	%2.8	2	%12.9	9	%84.3	59	ثانوي
%15	48	%0	0	%14.6	7	%85.4	41	جامعي
100%	320	46		80		194		المجموع
		%14.4		%25		%60.6		النسبة المئوية

الجدول رقم (36) كيف نجعل من النفايات مصدر للدخل الاقتصادي في المستقبل

النسب المئوية	العدد	كيف نجعل من النفايات مصدر للدخل الاقتصادي
%100	320	الرسكلة
%100	320	المجموع

الجدول رقم (37) : ماذا ينقص البلدية أكثر للتخفيف من تراكم النفايات

النسب المئوية	العدد	ماذا ينقص البلدية للتخفيف من تراكم النفايات
%20.1	39	مضاعفة عدد مرات الجمع
%19	37	تغيير توقيت الجمع
%17.4	34	مضاعفة عدد الحاويات
%15.5	30	استعمال الأدوات العصرية
%12.4	24	مضاعفة عدد العمال
%11.4	22	مضاعفة عدد الشاحنات
%4.2	8	إجابة أخرى
%100	194	المجموع

الجدول رقم (38) يشير الى مدى ضرورة وضع غرامة مالية للحد من النفايات حسب متغير السن

النسب المئوية	العدد	ضرورة وضع غرامة مالية			السن	
		النسب %	لا	نعم		
%16.9	54	%29.6	16	%70.4	38	[20-15]
%21.3	68	%33.8	23	%66.2	45	[30-21]
%20.6	66	%30.3	20	%69.7	46	[40-31]
%16.9	54	%33.4	18	%66.6	36	[50-41]
%11.3	36	%38.9	14	%61.1	22	[60-51]
%8.1	26	%42.3	11	%57.7	15	[70-61]
%5	16	%37.5	6	%62.5	10	[+ -71]
%100	320	%33.7	108	%66.3	212	المجموع

الجدول رقم (39) يشير إلى رأي العينة حول مدى انتشار النفايات بالمدن الجزائرية بالنسبة لبلدان العالم:

النسب المئوية		العدد		انتشار النفايات بالمدن الجزائرية بالنسبة لبلدان العالم
أقل	أكثر	أقل	أكثر	
22.2%	77.8%	71	249	المدن المغربية
25.6%	74.4%	82	238	المدن العربية
4.7%	95.3%	15	305	المدن الغربية
100%		320		المجموع

الجدول رقم (40) يمثل رأي المبحوثين حول نظافة الحي السكني:

النسب المئوية	العدد	الرأي حول مدى نظافة الحي السكني
29.4%	94	نعم
34%	109	نوعا ما
36.6%	117	لا
100%	320	المجموع

الجدول رقم (41) نقائص الحي السكني:

النسب المئوية	العدد	نقائص الحي السكني
18.5%	59	نظافة المحيط
16%	51	تهينة الحي
14%	45	التعاون بين السكان لنظافته
12.1%	39	مساحات خضراء
11%	35	لجان الاحياء
10.4%	33	مساحات لعب الاطفال
9%	29	منظفات العمارات
9%	29	مساحات للراحة
100%	320	المجموع

الجدول رقم (42) الى من تعود مسؤولية نظافة هذه الشوارع، الساحات، الحدائق العامة، حسب رأيك المبحوثين:

النسب المئوية	العدد	مسؤولية نظافة هذه الشوارع، الساحات، الحدائق العامة
38.8%	124	مسؤولية الجميع
31.9%	102	مسؤولية البلدية/الولاية
24.4%	78	مسؤولية كل فرد
5%	16	اجابة أخرى
100%	320	المجموع

الجدول رقم (43) لماذا أصبح السكان يرمون النفايات في الشارع، حسب رأيك المبحوثين:

النسب المئوية	العدد	سبب رمي النفايات في الشارع
25.9%	83	غياب الدولة
20.3%	65	نقص الثقافة البيئية
18.1%	58	نقص الوازع الديني
15.3%	49	نقص التربية
14.7%	47	نقص أماكن رمي النفايات
5.6%	18	اجابة أخرى
100%	320	المجموع

الجدول رقم (44) هل يرجع رمي النفايات فقط لتصرفات السكان حسب رأيك المبحوثين:

النسب المئوية	العدد	هل يرجع رمي النفايات فقط لتصرفات السكان
46.3%	148	نعم
53.8%	172	لا
100%	320	المجموع

الجدول رقم (45) يشير إلى ماذا يرجع رمي النفايات على غرار تصرفات السكان:

النسب المئوية	العدد	سبب كثرة النفايات في الشارع حسب المبحوثين
%23.8	41	غياب الدولة
%20.9	36	مسؤولية الجميع
%19.8	34	نقص الثقافة البيئية
%18.7	32	نقص أماكن رمي النفايات
%16.8	29	ترجع كثرة النفايات للتجار والمصانع
%100	172	المجموع

الجدول رقم (46) : ماذا تقترح على السكان للتقليل من رمي النفايات

النسب المئوية	العدد	الاقتراحات الخاصة بالسكان
%17.2	55	إخراج النفايات في أوقاتها
%14.4	46	التكوين/ الانخراط في لجان الاحياء
%13.3	43	تعويض الاكياس والقارورات البلاستيكية بأخرى من الورق
%12.4	40	تربية وتوعية الأطفال
%12.1	39	عدم رمي النفايات في الشارع
%10.9	35	المحافظة على الحاويات
%10	32	تنظيم حملات تحسيسية
%9.7	31	مطالبة البلدية
%100	320	المجموع

الجدول رقم (47) يشير إلى مدى تخصيص خطبة الجمعة لنظافة الحي وتقليل من رمي النفايات من طرف الامام:

النسب المئوية	العدد	تخصيص خطبة الجمعة لنظافة الحي
%44	141	نعم
%56	179	لا
%100	320	المجموع

الجدول رقم (48) يشير إلى احتفاظ العينة بأية قرآنية أو حديث شريف حول البيئة

النسبة المئوية	العدد	احتفاظ العينة بأية قرآنية أو حديث شريف
%53.2	170	نعم
%46.8	150	لا
%100	320	المجموع

الجدول رقم (49): يشير إلى عملية تنظيم العائلة لإخراج النفايات إلى الحاويات

النسب المئوية	العدد	تنظيم العائلة عملية إخراج النفايات
%64	205	يومية
%27.5	88	مرة كل يومين
%8.5	27	ثلاثة أيام
%100	320	المجموع

الجدول رقم (50): يشير إلى عملية إخراج النفايات من طرف السكان في الأوقات المحددة لرميها حسب مختلف الأحياء السكنية لمدينة عين تموشنت:

العدد	النسب %	لا	النسب %	نعم	إخراج النفايات في الأوقات المحددة لرميها
					الأحياء السكنية
48	%14.5	38	%17.2	10	مركز المدينة
23	%7.3	19	%6.9	04	حي سيدي سعيد
26	%08	21	%8.6	05	حي القرابة (مولاي مصطفى)
57	%16.8	44	%22.4	13	حي الزينون
50	%14.9	39	%19	11	حي كاسطور
65	%21.7	57	%13.8	08	المدينة الجديدة (العقيد عثمان)
51	%16.8	44	%12.1	07	حي 1000 مسكن
320	%100	262	%100	58	المجموع
		%81.9		%18.1	النسبة المئوية

الجدول رقم (51): يشير إلى وضع النفايات من طرف السكان في الأماكن المخصصة لرميها حسب متغير الجنس:

النسب %	العدد	النسب %	الذكور	النسب %	الاناث	الجنس
						وضع النفايات في الأماكن المخصصة لرميها
%45.3	145	%39.4	63	%51.2	82	نعم
%54.7	175	%60.6	97	%48.8	78	لا
%100	320	160		160		المجموع

الجدول رقم (52): يشير إلى المسؤول عن عملية إخراج النفايات من المنزل إلى الحاويات

النسب المئوية	العدد	المسؤول عن عملية إخراج أكياس النفايات من المنزل إلى الحاويات
%25.4	81	الأم
%23.2	74	بطريقة عشوائية
%20	64	البنات
%15.3	50	الأب
%8.8	28	الأخ الاصغر
%7.3	23	بالتناوب بين الاخوة
%100	320	المجموع

الجدول رقم (53) ماذا تقترح على العائلة فيما يخص تربية الأطفال على عدم رمي النفايات

النسب المئوية	العدد	الاقتراحات على العائلة لتربية الاطفال
%43.4	139	توعية وتربية الاطفال
%30	96	أن تكون العائلة القدوة الحسنة أمام أطفالها
%26.6	85	اشراك الاطفال في حملات التنظيف
%100	320	المجموع

الجدول رقم (54) يشير الى مدى نجاح المدرسة في الحد من ظاهرة رمي النفايات لدى تلاميذها:

النسب المئوية	العدد	نجاح المدرسة في الحد من ظاهرة رمي النفايات
%44.1	141	نعم
%55.9	179	لا
%100	320	المجموع

الجدول رقم (55) لماذا لم تنجح المدرسة في ذلك حسب رأي المبحوثين:

النسب المئوية	العدد	لماذا لم تنجح المدرسة
%32.4	58	نقص المحتوى الدراسي المتعلق بالنظافة
%22.9	41	نقص الجانب الميداني للدروس
%17.9	32	نقص دور المعلم
%15.1	27	عدم التوافق بين الاسرة و المدرسة
%11.7	21	عدم التوافق بين المدرسة والشارع
%100	179	المجموع

الجدول رقم (56) يشير إلى من تعود مسؤولية الشارع حسب تصورات الأطفال:

النسبة %	العدد	من المسؤول عن الشارع حسب تصورات الاطفال
%27.8	64	الشارع مسؤولية الجميع
%22.6	52	الشارع مسؤولية السكان
%16	37	الشارع من مسؤولية عمال النظافة/ البلدية
%10.9	25	لا يوجد مسؤول عن الشارع
%10	23	الشارع من مسؤولية الدولة
%8.3	19	لا أدري من المسؤول عن الشارع
%4.4	10	إجابة أخرى
%100	230	المجموع

الجدول رقم (57) يشير إلى نقائص الحي حسب رأي الأطفال ومتغير الحي السكني:

النسبة %	العدد	المدينة الجديدة		حي الزيتون		مركز المدينة		نقائص الحي
33.9%	78	39.1%	27	33.3%	25	30.2%	26	أماكن لعب الأطفال
27.4%	63	29%	20	29.3%	22	24.4%	21	مساحات خضراء
31.7%	73	27.5%	19	28%	21	38.4%	33	أماكن رمي النفايات
07%	16	4.4%	03	9.4%	07	07%	06	إجابة أخرى
100%	230	69		75		86		المجموع

الجدول رقم (58) يشير إلى تفسير عدم نظافة الحي حسب رأي الأطفال:

النسبة المئوية	العدد	تفسير عدم نظافة الحي
31.5%	50	كثرة النفايات / انتشار الحشرات والحيوانات
28.7%	46	عدم الاهتمام من طرف سكان الحي
21.8%	35	نقص أماكن رمي النفايات / نقص تهيئة الحي
18%	29	التقصير والاهمال من طرف عمال النظافة
100%	160	المجموع

الجدول رقم (59) يشير إلى من يكلم الاطفال عن النظافة بالشارع:

النسبة %	العدد	من يكلم الاطفال عن النظافة بالشارع
56.5%	130	الأسرة والمدرسة معا
19.1%	44	المدرسة لوحدها
12.6%	29	الأسرة لوحدها
8.3%	19	إجابة أخرى
3.5%	08	الجيران
100%	230	المجموع

الجدول رقم (60) يشير إلى تصورات الأطفال حول مسؤولية نظافة الشارع:

النسبة %	العدد	تصورات الأطفال حول مسؤولية نظافة الشارع
34.8%	80	النظافة مسؤولية الجميع
29.6%	68	عمال النظافة
27.8%	64	السكان
7.8%	18	أنت (أي الطفل هو المسؤول)
100%	230	المجموع

الجدول رقم (61) يشير إلى مدى مساهمة الأطفال في تنظيف الحي السكني حسب متغير الجنس:

النسبة %	العدد	نوع		مساهمة الأطفال في تنظيف الحي السكني	
		ذكر	أنثى	نعم	لا
58.7%	135	56.6%	60	60.5%	75
41.3%	95	43.4%	46	39.5%	49
100%	230	106	124		

الجدول رقم (62) يشير إلى مع من يساهم الاطفال في نظافة الحي :

النسبة المئوية	العدد	مع من يساهم الاطفال في نظافة الحي
43.7%	59	أصدقاء الحي
29.6%	40	الجيران
23%	31	الأسرة
3.7%	05	عضو آخر
100%	135	المجموع

الجدول رقم (63) يشير إلى مع من يساهم الاطفال في نظافة الحي حسب متغير الجنس :

النسبة %	العدد	نوع		مع من يساهم الاطفال في نظافة الحي	
		ذكر	أنثى	الأسرة	الجيران
23%	31	16.6%	10	28%	21
29.6%	40	26.6%	16	32%	24
43.7%	59	53.4%	32	36%	27
3.7%	05	3.4%	2	4%	3
100%	135	44.4	60	55.5%	75

الجدول رقم (64) يشير إلى الفئة التي تقوم برمي النفايات أكثر حسب تصورات الأطفال:

النسبة المئوية	العدد	الفئة التي ترمي النفايات أكثر
%54.8	126	فئة الكبار
%45.2	104	فئة الصغار
%100	230	المجموع

الجدول رقم (65) يشير إلى مكان رمي النفايات عندما لا يجد الأطفال سلة المهملات:

النسبة المئوية	العدد	مكان رمي النفايات في حالة عدم وجود سلة المهملات من طرف الأطفال
%39.6	91	يرميها في الشارع
%30.8	71	يبحث عن سلة المهملات
%29.6	68	يأخذها الطفل معه الى البيت
%100	230	المجموع

الجدول رقم (66) يشير إلى التزام العائلة بجمع نفاياتها بعد الذهاب الى النزهة حسب المستوى التعليمي للأب:

التزام العائلة بجمع نفاياتها بعد الذهاب الى النزهة حسب الاطفال						المستوى التعليمي للأب
النسبة المئوية	العدد	لا		نعم		
%34.3	79	%69.6	55	%30.4	24	بدون مستوى / ابتدائي
%32.2	74	%62.2	46	%37.8	28	متوسط
%19.1	44	%22.7	10	%77.3	34	ثانوي
%14.3	33	%36.4	12	%63.6	21	جامعي
%100	230	%53.5	123	%46.5	107	المجموع

الجدول رقم (67) يشير إلى التزام العائلة بجمع نفاياتها بعد الذهاب إلى النزهة حسب المستوى التعليمي للأم:

التزام العائلة بجمع نفاياتها بعد الذهاب إلى النزهة حسب الاطفال						المستوى التعليمي للأم
النسبة المئوية	العدد	لا		نعم		
%30	69	%63.7	44	%36.2	25	بدون مستوى / ابتدائي
%32.2	74	%60.2	45	%39.2	29	متوسط
%21.7	50	%42	21	%58	29	ثانوي
%16.1	37	%35.2	13	%64.8	24	جامعي
%100	230	%53.5	123	%46.5	107	المجموع

الجدول رقم (68) يشير إلى احتفاظ الأطفال بأية قرآنية أو حديث شريف حول البيئة

النسبة المئوية	العدد	احتفاظ الأطفال بأية قرآنية أو حديث شريف حول البيئة
%65.2	150	نعم
%34.8	80	لا
%100	230	المجموع

الجدول رقم (69) يشير إلى مدى معرفة الأطفال تاريخ الاحتفال باليوم العالمي للبيئة

النسبة المئوية	العدد	معرفة الأطفال تاريخ الاحتفال باليوم العالمي للبيئة
%60	138	يصرح أنه لا يعرف
%23	53	ذكر اجابة خاطئة
%17	39	ذكر الاجابة الصحيحة (05 جوان)
%100	230	المجموع

الجدول رقم (70) يشير إلى نقائص المدرسة حسب تصورات الأطفال:

النسبة المئوية	العدد	نقائص المدرسة
%30	69	الملاعب
%22.2	51	اجابة أخرى
%21.7	50	النادي الأخضر
%18.7	43	نظافة المحيط
%7.4	17	أماكن رمي النفايات
%100	230	المجموع

الجدول رقم (71) يشير إلى نقائص المدرسة حسب متغير الجنس:

النسبة %	العدد	نقائص المدرسة	
		ذكر	أنثى
%30	69	%63.8 44	%36.2 25
%22.2	51	%43.2 22	%56.8 29
%21.7	50	%46 23	%54 27
%18.7	43	%41.9 18	%58.1 25
%7.4	17	%35.3 06	%64.7 11
%100	230	106	124

الجدول رقم (72) يشير المدارس الابتدائية التي أجري بها البحث الميداني

النسبة المئوية	العدد	المدارس الابتدائية
%35.7	82	مدرسة "شريقي محمد" حي الزيتون
%33.9	78	مدرسة "نصر الدين ديني" و مدرسة "صوفي مزوار" وسط المدينة
%30.4	70	مدرسة "مريني محمد" حي العقيد عثمان
%100	230	المجموع

الجدول رقم (73): مدى مساهمة الأطفال في تنظيف المدرسة وتزيين القسم:

النسبة المئوية	العدد	مساهمة الأطفال
%46.1	106	نعم
%37.8	87	أحيانا
%16.1	37	لا
%100	230	المجموع

الجدول رقم (74): أوقات تنظيف المدرسة وتزيين القسم من طرف التلاميذ:

النسبة المئوية	العدد	أوقات تنظيف المدرسة وتزيين القسم
15.7%	36	مع نهاية السنة الدراسية
14.8%	34	بعد إقامة الحفلات في القسم أو المدرسة
14.6%	45	في بداية السنة الدراسية
14.3%	33	بصفة عشوائية وغير منتظمة
13.5%	31	بعد نهاية كل الاسبوع
6.1%	14	عندما يطلب المعلم(ة) ذلك؟
100%	230	المجموع

الجدول رقم (75) يشير إلى مع من يساهم التلاميذ في التنظيف بالمدرسة:

النسبة %	العدد	يساهم التلاميذ في التنظيف المدرسة مع
60%	138	زملاء القسم
28.7%	66	زملاء المدرسة
9.1%	21	المعلمين
2.2%	05	شخص آخر
100%	138	المجموع

الجدول رقم (76) يشير إلى مدى مساهمة الأطفال في تقديم بحوث حول البيئة

النسبة المئوية	العدد	مساهمة الأطفال في تقديم بحوث حول البيئة
48.7%	112	نعم
51.3%	118	لا
100%	230	المجموع

الجدول رقم (77) يشير إلى أهم نتائج هذا البحث حول البيئة:

النسبة %	العدد	أهم نتائج البحث
40.2%	45	المحافظة على نظافة المحيط الخارجي
36.6%	41	المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث
12.5%	14	التعرف على أشكال و أخطار التلوث البيئي
10.7%	12	التعرف على مختلف مكونات البيئة
100%	112	المجموع

الجدول رقم (78) يشير إلى رأي الأطفال حول الأصدقاء الذين يرمون النفايات في الشارع:

النسبة %	العدد	رأي الأطفال حول الأصدقاء الذين يرمون النفايات
42.6%	98	لا يهتمون بنظافة الحي و الشارع
22.2%	51	نقص التربية و الوعي البيئي
17.4%	40	لا يهتمون بالمحافظة على البيئة
9.1%	21	التعود على رمي النفايات في الشارع
8.7%	20	نقص أماكن رمي النفايات
100%	230	المجموع

الجدول رقم (79) يشير إلى تفسير الأطفال لرمي النفايات في الشارع:

النسبة المئوية	العدد	تفسير الأطفال لرمي النفايات في الشارع
27.8%	64	عدم المبالاة بالنظافة خارج البيت
25.7%	59	نقص أماكن رمي النفايات
25.2%	58	نقص التربية
21.3%	49	التعود على رمي النفايات في الشارع
100%	230	المجموع

الجدول رقم (80) يشير إلى مدى مشاركة الأطفال في حملة تطوعية لجمع النفايات حسب متغير الجنس:

النسبة %	العدد	مشاركة الاطفال في حملات التنظيف				
		ذكر	أنثى			
56.5%	130	48.1%	51	63.7%	79	نعم
43.5%	100	51.9%	55	36.3%	45	لا
100%	230	106		124		المجموع

الملحق: 03

معطيات المقابلات الميدانية مع سكان مدينة عين تموشنت:

رقم المقابلة	السن	الجنس	الحالة المدنية	المستوى التعليمي	المهنة	مكان الإقامة (الحي)*	نوع السكن
01	62	ذكر	متزوج	جامعي	متقاعد (صحفي وكاتب)	حي برواين سعيد	فيلا
02	21	ذكر	أعزب	جامعي	طالب	حي 411 (حي الفاتح نوفمبر 1954)	فيلا
03	33	أنثى	عزباء	جامعي	اطار سامي	حي الزيتون	فيلا
04	65	ذكر	متزوج	ابتدائي	عامل يدوي	حي المحبة	حوش
05	44	أنثى	متزوجة	ثانوي	معلمة	حي الجوهرة	عمارة
06	61	أنثى	متزوجة	متوسط	متقاعدة	حي كاسطور	فيلا
07	59	ذكر	متزوج	ثانوي	متقاعد (رئيس جمعية بيئية)	حي Lamoricière (حي زغلول)	عمارة
08	43	ذكر	متزوج	متوسط	موظف بالبلدية	حي Saint Rock	عمارة
09	71	أنثى	أرملة	ابتدائي	ماكثة بالبيت	حي الشهداء	حوش

معطيات المقابلات الميدانية مع سكان مدينة عين تموشنت

حوش	حي سيدي سعيد	اطار سامي	ثانوي	مطلق	ذكر	47	10
عمارة	حي مدينة الجديدة (العقيد عثمان)	موظفة بمديرية البيئة	ثانوي	عزباء	أنثى	36	11
حوش	حي الفوبر (وسط المدينة)	موظفة بمديرية التربية	متوسط	متزوجة	أنثى	50	12
فيلا	حي كاسطور	لا شيء	متوسط	أعزب	ذكر	30	13
عمارة	حي شويف صالح (وسط المدينة)	ماكثة بالبيت	ابتدائي	متزوجة	أنثى	55	14
عمارة	حي المدينة الجديدة (العقيد عثمان)	موظفة بمقر الولاية	ثانوي	مطلقة	أنثى	46	15
فيلا	حي القرابة (مولاي مصطفى)	تاجر	ابتدائي	مطلق	ذكر	54	16
عمارة	حي المدينة الجديدة (العقيد عثمان)	مهنة حرة	ثانوي	أعزب	ذكر	25	17
فيلا	حي الزيتون	أستاذ	جامعي	متزوج	ذكر	35	18
عمارة	حي 1000 مسكن	طالبة	جامعي	عزباء	أنثى	22	19
فيلا	حي عمر ابن خطاب	صيدلية	ثانوي	متزوجة	أنثى	37	20

الملاحق: 04

دليل المقابلة مع السكان

- 1- تحدث لي عن حياتك الشخصية؟
- 2- ما هي الحياة الجماعية في نظرك (خارج البيت) ؟ ماذا تعني لك كلمة المواطن، المواطنة؟
- 3- هل تهتم بالحياة الجموعية؟ هل أنت منخرط في جمعية، تحدث عن هذه التجربة، هل ترى فائدة من العمل الجموعي، كيف ذلك، نوع الجمعية، هل تهتم بالبيئة، كيف ذلك، هل توجد جمعيات تهتم بالبيئة، اذا لم تكن منخرط، إلى لماذا يعود ذلك، هل لديك استعداد للانخراط، نوع الجمعية التي تفضلها...
- 4- ماهي نظرتك بصفة عامة لوضعية مدينة عين تموشنت؟
- 5- تحدث لي عن الوضعية البيئية لمدينة عين تموشنت؟ ماهي وضعية الحي، مساحات خضراء، الحاويات، مستوى التنظيف، هل يوجد تعاون بين الجيران، هل يتعاونون في حل المشاكل البيئية للحي، هل هناك تطوع في الحي لتنظيفه، المحافظة عليه... هل ضعف العلاقات الاجتماعية في الحي تأثر على نظافته، هل يوجد لجنة بالحي....
- 6- كيف تفسر كثرة النفايات في بعض شوارع المدينة؟ من المسؤول عن ذلك؟ كيف تتعامل أنت مع الظاهرة، هل سبق واشتكيت، هل تهتم بوضعية الحي، لا تعتبرها من مسؤولياتك، تنصح، تتذمر فقط ...
- 7- ماذا تقترح على البلدية لتحسين طريقة جمع وتسيير النفايات؟ ما دور السلطات المحلية، المجالس المنتخبة، ما هي نظرتك حول مهام عمال

النظافة، ماذا ينقصهم، ما رأيك حول الامكانيات البشرية والمادية المسخرة من طرف البلدية؟ ماذا تقترح؟

8- ماذا تقترح على السكان للتقليل من ظاهرة رمي النفايات؟ كيف يمكن ضبط سلوك المواطنين، كيف يمكن اشراك المواطن، كيف يمكن توعية المواطن، ماذا تقترح على العائلات فيما يتعلق بالتعامل مع اخراج النفايات، تربية الاطفال...

9- هل نجحت مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية في التقليل من رمي النفايات؟ (الأسرة، المدرسة، الجمعيات، المسجد، القانون، المجتمع المدني، الاعلام، الفاعلين السياسيين...)

10- ما رأيك في فرض عقوبات وغرامات مالية على السكان للحد من رمي النفايات؟ هل لديك اقتراح آخر؟

11- ماذا تقترح لإعادة الإستفادة من هذه النفايات؟

12- هل لديك شيء آخر تضيفه؟

الملاحق: 05

الاستثمار (عينة الكبار)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

رقم الاستمارة:

جامعة وهران

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص: مدن ثقافات ومجتمع

الموضوع: بحث علمي حول ظاهرة رمي النفايات بالفضاء العمومي
(الفضاء الخارجي)

سيدي سيدتي لي عظيم الشرف أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة في إطار تحضير شهادة

الدكتوراه في علم الاجتماع حول موضوع رمي النفايات في الشارع ومختلف المرافق

العمومية بمدينة عين تموشنت، راجية من سيادتكم تقديم المساعدة لإنجاز هذا البحث

العلمي من خلال الاجابة على جميع الأسئلة بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة والاجابة

على بقية الأسئلة بكثير من الوضوح والدقة لإنجاح هذه الدراسة.

كما أحيطكم علما أن اجاباتكم ستحتفظ بسرية تامة ولا تستعمل إلا في الغرض العلمي

وفي الأخير تقبلوا مني عبارات الشكر والتقدير.

ضع علامة « x » واحدة في الخانة التي تراها مناسبة لإجابتك.

1- السن: 20/15 سنة 30/21 سنة 40/31 سنة 50/41 سنة 60/51 سنة

70/61 سنة + 71

2- الجنس: ذكر 1 أنثى 2

3- الحالة المدنية: أعزب(ة) 1 متزوج(ة) 2 مطلق(ة) 3

أرمل(ة) 4

4- في حالة متزوج(ة) ما هو عدد الأولاد: عدد الذكور 1 عدد الإناث 2

5- ما هي أهم ثلاثة مبادئ التي تعلمها لأولادك؟ (رتب هذه المبادئ حسب الأولوية)

أ- للذكور:

ب- للإناث:

.....

6- المستوى التعليمي: بدون مستوى 1 ابتدائي 2 متوسط 3 ثانوي 4

جامعي 5

7- المستوى التعليمي للزوج(ة): بدون مستوى 1 ابتدائي 2 متوسط 3 ثانوي 4

جامعي 5

8- ماهي المهنة التي تمارسها:

9- مهنة الزوج(ة):

10- بأي حي تسكن؟

11- منذ متى تسكن بهذا الحي؟

12- نوع السكن الذي تسكن فيه: فيلا 1 عمارة 2 حوش 3

4- آخر أذكره:

13- نوعية ملكية السكن، هل أنت: مالك للسكن 1 مستأجر عند الدولة 2

مستأجر عند الخواص 3 ساكن بدون مقابل 4 5 - آخر أذكره:

14- حسب رأيك، ماهي واجباتك بالنسبة لوطنك:

.....

15- حسب رأيك، ماهي أهم الحقوق التي تحصلت في وطنك:

.....

16- حسب رأيك، ماذا تعني لك كلمة المواطن؟

.....

17- في نظرك، في ماذا تتمثل مشاركة المواطن في الحياة الجماعية (خارج البيت)؟

.....

18- ماذا تمثل لك الشوارع، الساحات، الحدائق العامة... الخ؟ أملاك البايك¹ أملاك الدولة²

أملاك لاتهمك³ أملاك الجميع⁴ أملاك يجب المحافظة عليها⁵

أملاك مستغلة من طرف الطبقة الحاكمة⁶ 7-إجابة أخرى أذكرها:

19- ماهي المشاكل التي تواجهها في هذه الأماكن (الشوارع، الساحات، الحدائق العامة... الخ)؟

.....

20- حسب رأيك، هل يحافظ الجزائري على هذه الأماكن؟ نعم¹ لا²

21- إذا كانت الإجابة "لا" لماذا حسب رأيك؟

22- حسب رأيك، من المسؤول عن نظافة هذه الشوارع، الساحات، الحدائق العامة... الخ؟

مسؤولية الجميع ¹ مسؤولية البلدية/الولاية ² مسؤولية كل فرد ³
 ليست من مسؤولية أحد ⁴ لا تدري ⁵ 6- إجابة أخرى أذكرها:

23- حسب رأيك، لماذا أصبح بعض السكان يرمون النفايات في الشارع؟

24- هل في رأيك، يرجع رمي النفايات فقط لتصرفات السكان؟ نعم ¹ لا ²

25- إذا كانت الإجابة "لا"، إلى ماذا يرجع ذلك؟

26- ماذا ينقص الحي الذي تسكن فيه: مساحات خضراء ¹ مساحات للراحة ²

مساحات لعب الاطفال ³ تهيئة الحي ⁴ نظافة المحيط ⁵ لجان الاحياء ⁶

منظفات العمارات ⁷ التعاون بين السكان لنظافته ⁸ 9- إجابة أخرى أذكرها:

27- حسب رأيك، هل الحي الذي تسكن فيه نظيف؟

نعم ¹ إلى حد ما ² لا ³

28- إذا كانت الإجابة "لا" لماذا حسب رأيك الحي غير نظيف؟

29- هل يتم جمع النفايات بالحي السكني من طرف البلدية (عمال النظافة) بطريقة منتظمة؟

نعم ¹ لا ²

30- اذا كانت الاجابة "لا"، من يقوم بذلك؟

31- هل يتوفر بالحي السكني حاويات (Poubelles) لجمع النفايات بالقدر الكافي؟

نعم ¹ لا ²

32- هل يتم المحافظة على هذه الحاويات من طرف السكان؟ نعم ¹ لا ²

33- هل يتم تنظيف واستبدال هذه الحاويات من طرف البلدية؟ نعم ¹ لا ²

34- كم مرة يتم جمع النفايات بحيككم؟ يوميا ¹ مرة كل يومين ²

ثلاثة أيام ³ مرة في الاسبوع ⁴ 5- اجابة أخرى أذكرها:

35- ما هو التوقيت المخصص لجمع النفايات بالحي؟ الصباح الباكر ¹ منتصف النهار ²

مساء ³ ليلا ⁴

36- ما هو التوقيت الذي تراه أنت مناسباً؟

37- هل يتم إخراج النفايات من طرف السكان في الأوقات المحددة لرميها؟ نعم ¹ لا ²

38- هل يتم وضع النفايات من طرف السكان في الأماكن المخصصة لرميها؟ نعم ¹ لا ²

39- كيف تنظم أسرته عملية إخراج النفايات؟ يوميا ¹ مرة كل يومين ²

ثلاثة أيام ³ مرة في الاسبوع ⁴ 5- اجابة أخرى أذكرها:

40- من يقوم بإخراج النفايات في أسرتك؟ الأب ¹ الأم ² الأخ الأصغر ³

البنات ⁴ بالتناوب بين الاخوة ⁵ بطريقة عشوائية ⁶ 7- اجابة أخرى ذكرها:

41- هل يوجد "صالح balayeur" من طرف البلدية يهتم بتنظيف أرصفة وطرق الحي يوميا

وبانتظام؟ نعم ¹ لا ²

42- هل سبق وشاركت في حملة لجمع النفايات؟ نعم ¹ لا ²

43- إذا كانت الإجابة "نعم" أين ذلك؟ الحي¹ مكان العمل أو الدراسة² المسجد³ الغابة⁴ الشاطئ⁵ ساحة عمومية⁶ حديقة الحي⁷ 8- اجابة أخرى:.....

44- إذا كانت الإجابة "نعم"، متى ذلك؟ العطل الاسبوعية¹ تنظيم حملة تطوعية من طرف سكان الحي² عيد الفطر أو الاضحى³ مساعدة عمال النظافة⁴ دخول فصل الصيف⁵ 6- اجابة أخرى أذكرها:.....

45- إذا وجدت فرصة هل تشارك في هذا النوع من الحملات: نعم¹ لا²

46- إذا كانت الإجابة "لا"، لماذا لا تشارك؟

47- إذا كنت تسكن بعمارة، هل يوجد تطوع بين الجيران لتنظيف الأجزاء المشتركة في العمارة؟ نعم¹ لا²

48- إذا كانت الإجابة "لا"، كيف يتم تنظيف هذه الأجزاء؟

49- حسب رأيك، هل يوجد تطوع بين السكان لتنظيف الحي؟ نعم¹ لا²

50- هل يوجد لجنة بالحي تهتم بنظافته ومختلف شؤونه؟ نعم¹ لا²

51- إذا كانت الإجابة "نعم"، هل أنت منخرط بهذه اللجنة أو أحد أفراد عائلتك؟

نعم¹ لا²

52- حسب رأيك، هل سبق للسكان مطالبة البلدية بتنظيف الحي؟ نعم¹ لا²

53- إذا كانت الإجابة "نعم"، كيف ذلك؟ مراسلة كتابية¹ التوجه الى البلدية²

احتجاج في الشارع³ اللجوء إلى الجرائد والصحافة⁴ 5- طريقة أخرى أذكرها:

54- حسب رأيك، هل البلدية مقصرة بدورها؟ نعم¹ نوعا ما² لا³

55- إذا كانت الإجابة "نعم"، لماذا حسب رأيك ؟ عدم اشراك المواطن 1 التقصير من
 عمال النظافة 2 عدد العمال غير كافي 1 الوسائل غير كافية 2
 التوقيت غير مناسب 3 عدد الحاويات غير كافي 4 5 - اجابة أخرى أذكرها:

56- حسب رأيك ماذا ينقص البلدية أكثر للتخفيف من تراكم النفايات؟

مضاعفة عدد العمال 1 استعمال الأدوات العصرية 2 مضاعفة عدد الشاحنات 3
 مضاعفة عدد الحاويات 4 تغيير توقيت الجمع 5 مضاعفة عدد مرات الجمع 6
 -7- اجابة أخرى أذكرها:

57- ماذا تقترح على البلدية لتحسين طريقة جمع النفايات ؟ تقديم تحفيزات للعمال 1

زيادة الأجر للعمال 2 إشراك المواطن واستشارته 3 وضع عقوبات غرامات مالية 4
 تنظيم حملات تحسيسية 5 التنسيق مع لجان الأحياء 6 إشراك الخواص 7
 -8- اجابة أخرى أذكرها:

58- ماذا تقترح على السكان للتقليل من رمي النفايات؟ التكوين/ الاتخراط في لجان الاحياء 1

مطالبة البلدية 2 تنظيم حملات تحسيسية 3 تربية وتوعية الأطفال 4
 المحافظة على الحاويات 5 إخراج النفايات في أوقاتها 6 عدم رمي النفايات في الشارع 7
 تعويض الاكياس والقارورات البلاستكية بأخرى من الورق 8
 -9- اجابة أخرى أذكرها:

59- حسب رأيك، كيف يمكن إشراك المواطن في الحد من رمي النفايات؟

.....

60- هل تعتقد أنه من الضروري وضع غرامة مالية للحد من تفاقم هذه النفايات؟

نعم 1 لا 2

61- حسب رأيك، هل من الممكن أن نجعل من النفايات مصدر للدخل الاقتصادي في المستقبل؟

نعم 1 إلى حد ما 2 لا 3

62- إذا كانت الإجابة "نعم"، كيف ذلك؟

.....

63- ماذا تعني لك عملية فرز النفايات المنزلية (Le tri Sélectif) ؟

.....

.....

64- هل سبق لإمام المسجد بتخصيص خطبة الجمعة لنظافة الحي وتقليل من رمي النفايات؟

نعم 1 لا 2

65- إذا تتذكر آيات قرآنية أو أحاديث شريفة حول النظافة، أذكرها؟

.....

.....

66- ماذا تقترح على العائلة فيما يخص تربية الأطفال على عدم رمي النفايات؟

.....

.....

67- حسب رأيك، هل نجحت المدرسة الى حد ما في الحد من ظاهرة رمي النفايات لدى تلاميذها؟

نعم 1 لا 2

68- إذا كانت الإجابة "لا"، ماذا حسب رأيك؟

.....

.....

69- حسب رأيك، هل نجحت الجمعيات الى حد ما في التقليل من ظاهرة رمي النفايات؟

لا ²

نعم ¹

70- إذا كانت الإجابة "لا"، ماذا تقترح على الجمعيات للتقليل من ظاهرة رمي النفايات؟....

.....
.....
.....

71- أذكر أهم الجمعيات التي تعرفها حول البيئة؟

.....
.....
.....

72- حسب رأيك، هل وسائل الاعلام توفر التحسيس و الدعاية الكافية للحد من هذه النفايات؟

لا ³

نوعا ما ²

نعم ¹

73- ماهي وسائل الاعلام التي تراها نافعة أكثر للحد من تراكم النفايات؟

برامج تلفزيونية ¹ برامج إذاعية ² الدعاية عبر وسائل التواصل الاجتماعي ³

الافتات والملصقات الاشهارية ⁴ حملات تحسيسية ميدانية ⁵ الصحافة ⁶

الجرائد ومجلات ⁷ 8- إجابة أخرى أذكرها:

74- أذكر التاريخ المصادف للاحتفال باليوم العالمي للبيئة؟

.....

لا ²

نعم ¹

75- هل تعلم بوجود شرطة حضرية؟

76- هل تظن أن المدن الجزائرية تنتشر بها النفايات أكثر أو أقل بالنسبة لـ:

المدن المغاربية: أكثر¹ أقل²

المدن العربية: أكثر¹ أقل²

المدن الغربية: أكثر¹ أقل²

77- هل لديك شيء آخر تضيفه؟.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

شكرا على التمعن في الاجابة

الملاحق: 06

الاستمارة (عينه الأطفال)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

رقم الاستمارة:

جامعة وهران

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص: مدن ثقافات ومجتمع

الموضوع: بحث علمي حول ظاهرة رمي النفايات في الشارع (الفضاء الخارجي)

عزيزي التلميذ (ة) لي عظيم الشرف أن أتوجه إليكم في إطار تحضير شهادة

الدكتوراه في علم الاجتماع حول موضوع رمي النفايات في الشارع (خارج

البيت) بمدينة عين تموشنت، أطلب منكم تقديم المساعدة لإنجاز هذا البحث

العلمي من خلال الاجابة على جميع الأسئلة بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة

والاجابة على بقية الأسئلة بكثير من الوضوح والدقة لإنجاح هذه الدراسة.

كما أحيطكم علما أن اجاباتكم ستحتفظ بسرية تامة ولا تستعمل إلا في

الغرض العلمي

وفي الأخير تقبلوا مني عبارات الشكر والتقدير.

ضع علامة « X » واحدة في الخانة التي تراها مناسبة لإجابتك.

1- الجنس: ذكر ¹ أنثى ²

2- مهنة الأب: (إذا كان متقاعد أذكر(ة) آخر مهنة):

3- مهنة الأم: (إذا كان متقاعدة أذكر(ة) آخر مهنة):

4- المستوى التعليمي للوالدين:

الأب: أمي ¹ ابتدائي ² متوسط ³

ثانوي ⁴ جامعي ⁵

الأم: أمي ¹ ابتدائي ² متوسط ³

ثانوي ⁴ جامعي ⁵

5- أين تسكن داخل مدينة عين تموشنت؟

مركز المدينة ¹ حي الزيتون ² المدينة الجديدة ³

6- نوع السكن الذي تسكن فيه: فيلا ¹ عمارة ² حوش ³

7- ماذا ينقص الحي الذي تسكن فيه؟ أماكن لعب الأطفال ¹ مساحات خضراء ²

أماكن رمي النفايات ³ 4- اجابة أخرى أذكرها:

8- هل الحي الذي تسكن فيه نظيف؟ نعم ¹ لا ²

9- إذا كانت الاجابة "لا" لماذا الحي غير نظيف؟

.....

- 10- من يكلمك عن النظافة في الشارع؟ الأسرة ¹ المدرسة ²
 الأسرة والمدرسة معا ³ الجيران ⁴ 5 - اجابة أخرى أذكرها:
- 11- من المسؤول عن النظافة في الشارع؟ أنت ¹ السكان ²
 عمال النظافة ³ النظافة مسؤولية الجميع ⁴ 5 - اجابة أخرى أذكرها:
- 12- من المسؤول عن الشارع؟

- 13- هل ساهمت في تنظيف الحي الذي تسكن فيه؟ نعم ¹ لا ²
- 14- مع من ساهمت في تنظيف الحي؟ الأسرة ¹ الجيران ²
 أصدقائك في الحي ³ 4 - عضو آخر أذكره:
- 15- ما رأيك حول الأصدقاء الذين يرمون النفايات في الشارع؟

- 16- كيف تفسر رمي النفايات في الشارع؟
 نقص أماكن رمي النفايات ¹ عدم المبالاة بالنظافة خارج البيت ²
 نقص التربية ³ التعود على رمي النفايات في الشارع ⁴
 5- شيء آخر أذكره:
- 17- من يقوم برمي النفايات أكثر؟ الكبار ¹ الصغار ²

18- عندما لا تجد سلة المهملات أين ترمي النفايات؟

تأخذها معك إلى البيت ¹ ترميها في الشارع ²

تبحث عن سلة المهملات ³ -4 شيء آخر أذكره:

19- ماذا ينقص مدرستك؟

نادي أخضر ¹ الملاعب ² أماكن رمي النفايات ³

نظافة المحيط ⁴ -6 شيء آخر أذكره:

20- هل تساهم في تنظيف مدرستك وتزيين قسمك؟

نعم ¹ لا ² أحيانا ³

21- اذا كانت الاجابة "نعم" أو "أحيانا" متى ذلك؟

.....
.....

22- مع من تقوم بتنظيف القسم والمدرسة؟ زملاء القسم ¹ زملاء المدرسة ²

المعلمين ³ -4 شخص آخر أذكره:

23- هل سبق و شاركت في حملة تطوعية لجمع النفايات؟ نعم ¹ لا ²

24- اذا كانت الاجابة "نعم" أين ذلك؟ في المدرسة ¹ في الحي ²

في الشاطئ ³ في الغابة ⁴ -5 مكان آخر أذكره:

25- عندما تذهب مع عائلتك الى الغابة أو البحر أو في نزهة، هل تقوم عائلتك بجمع النفايات

من مكان النزهة؟ نعم ¹ لا ²

26- هل سبق وقدمت بحث حول البيئة؟ نعم ¹ لا ²

27- اذا كانت الاجابة "نعم"، ما هي أهم نتائج هذا البحث؟

.....

.....

.....

28- ماذا تفعل أنت من أجل حماية البيئة من النفايات:

.....

.....

29- هل يساهم الكتاب المدرسي في المحافظة على البيئة ؟ نعم ¹ لا ²

30- هل حدثك المعلم على ضرورة المحافظة على البيئة وكيفية التعامل مع النفايات ؟

نعم ¹ لا ²

31- أذكر التاريخ المصادف للاحتفال باليوم العالمي للبيئة ؟

32- هل تحتفظ بآية قرآنية أو حديث شريف حول المحافظة على البيئة؟ أذكره:

.....

.....

33- هل لديك شيء آخر تضيفه؟

.....

.....

.....

شكرا على التمعن في الاجابة

الملخص:

تتوخى هذه المساهمة طرح إشكالية الفضاء العمومي في المجتمع الجزائري، حيث شكلت مسألة العودة إلى الأصول الفلسفية والتاريخية لنشأة كل من مفهوم الفضاء العمومي، المواطنة، المواطنة الإيكولوجية، أهمية بالغة لفهم وتحليل السياق الحالي، ليتساءل هذا البحث عن إمكانية إعادة تشكل "الفضاء العمومي" في المدينة الجزائرية في ظل هشاشة أو غياب العناصر الأساسية التي يتبلور من خلالها، كهشاشة المواطنة، المجتمع المدني، الحرية والديمقراطية، المشاركة السياسية، المشاركة في الحياة الجماعية، تدبير الشأن العام... عبر تبني الموقف الأنثروبولوجي لإعادة التفكير في الأطر الاستيمولوجية للمجتمع الجزائري من خلال إعطائه الكلمة لكي يعبر عن ما يجري بداخله، فارتأينا الكشف عن واقع الفضاء العمومي من خلال الممارسات الفعلية واليومية للمجتمع الجزائري داخل فضاءه العمومي، حالة رمي النفايات، من خلال بحث ميداني أجري بمدينة عين تموشنت تفرع إلى شقين متكاملين، أولهما التطرق إلى تمثيلات وتصورات الكبار للفضاء العمومي من زاوية النفايات، ثانيا رفع الستار عن عالم الصغار الذي لا يعكس سوى تصورات الكبار ولو نسبيا، نتاج هذا البحث تأييد موقف أننا أمام مجتمع حضري في طريق التأسيس، يسود فيه على الأقل شكلان حتى لا نقول أشكال من الثقافات، شكل يستجيب لخصائصه الأنثروبولوجية، وشكل آخر فرض واستورد أثناء وبعد الفترة الاستعمارية التي مر بها هذا المجتمع، بمعنى أننا أمام ظاهرة تكوين ثقافة حضرية جديدة نتيجة لتداخل هاذين الشكلين من الثقافة، وهذا المزيج من الثقافة هو الأصعب للفهم، وهو الذي يفسر مختلف السلوكيات داخل الفضاء العمومي حالة رمي النفايات، فتبقى النفايات من أهم المؤشرات التي تسمح بالكشف عن علاقة الجزائري بفضائه العمومي.

الكلمات المفتاحية: الفضاء العمومي - المواطنة - المواطنة الإيكولوجية - الشأن العام - النفايات - الأطفال - ثقافة حضرية جديدة

Résumé :

Cette contribution envisage de soulever la problématique de l'espace public dans la société algérienne. Le retour aux fondements philosophiques et historiques du concept d'espace public, de la citoyenneté et de la citoyenneté écologique est un passage incontournable pour comprendre et analyser le contexte actuel. Cette recherche soulève la question de la complexité de «l'espace public» dans la ville algérienne à la lumière de la fragilité, voire l'absence de ces éléments constitutifs tels que la citoyenneté, la société civile, la liberté et la démocratie, participation politique, participation à la vie collective, gestion des affaires publiques... En adoptant la posture anthropologique pour repenser les cadres épistémologiques de la société algérienne, en lui donnant la parole pour exprimer ce qui se passe en son intérieur. Nous avons cherché à révéler la réalité de l'espace public à travers les pratiques actuelles et quotidiennes de la société algérienne à travers la réalité des déchets qui jonchent les voies des espaces publics. Cette recherche sur le terrain menée dans la ville d'Ain Témouchent comporte deux grands axes complémentaires : le premier est consacré aux représentations et perceptions des rapports des adultes à l'espace public, le deuxième a pour fonction de lever le voile sur le monde des enfants que nous supposons refléter relativement celui des adultes. Les résultats de cette recherche permettent de soutenir que nous sommes en présence d'une société urbaine en émergence dans laquelle au moins deux formes de culture prédominent pour ne pas dire plusieurs. Une forme qui répond à ses caractéristiques anthropologiques, et une autre forme d'imposition et d'importation pendant et après la période coloniale. En ce sens que nous sommes confrontés au phénomène de la configuration d'une nouvelle culture urbaine résultant du chevauchement de ces deux formes de culture, et cette combinaison de culture est plus difficile à comprendre car elle explique les différents comportements dans l'espace public dont les déchets restent l'un des indicateurs les plus importants qui permettent de révéler la relation des Algériens à leur l'espace public.

Mots-clés: Espace public -La citoyenneté - La citoyenneté écologique- Affaires publiques – Les déchets – Les enfants - Une nouvelle culture urbaine.

Abstract

This contribution envisages raising the problem of public space in Algerian society. The return to the philosophical and historical foundations of the concept of public space, citizenship and ecological citizenship is an essential page for understanding and analyzing the current context. This research raises the question of the complexity of the "public space" in the Algerian city in the light of the fragility or even the absence of these constituent elements such as citizenship, civil society, freedom and democracy, participation politics, participation in collective life, management of public affairs ... By adopting the anthropological posture to rethink the epistemological frameworks of Algerian society, giving it the floor to express what is happening inside it. We have sought to reveal the reality of public space through the current and daily practices of Algerian society through the reality of waste strewn across public spaces. This field research carried out in the town of Ain Témouchent has two complementary axes: the first is devoted to the representations and perceptions of adult relationships in public space, the second is to unveil the world of children that we assume to reflect relatively that of adults. The results of this research make it possible to argue that we are in the presence of an emerging urban society in which at least two forms of culture predominate, if not several. A form that responds to its anthropological characteristics, and another form of imposition and importation during and after the colonial period. In the sense that we are confronted with the phenomenon of the configuration of a new urban culture resulting from the overlapping of these two forms of culture, this combination of culture is more difficult to understand because it explains the different behaviors in the public space, waste remains one of the most important indicators that reveal the relationship of Algerians to their public space.

Keywords: Public space - Citizenship - Ecological citizenship - Public affairs - Waste - Children - A new urban culture.